

مجموعۃ تألیف و رسائل

للعلامة محمد زکریا بن أحمد فالح البعقونی الموسوی (المورسیانی)

الملقب "آد" المتوفی ۱۲۲۳هـ

رحمه الله تعالى

الكتاب العاشر

الكفاف

الجزء الأول

وضع الفهارس العامة

القاضي أحمد شیخنا بن أمات

مراجعة وتحقيق

صاحب الفضيلة محمد عثمان بن محي الدين

قدّمه للطبع والنشر

أحمد سالك بن محمد الأمين

ابن أبوه

طبعة جديدة منقّحة

٢



حقوق الطبع محفوظة للناشر

عنوان الناشر:

ص.ب ٦٠٢٩ / تلکس : ٥١٠

تليفون : ٥١ - ٥١١ نواكشوط / موريتانيا

الطبعة الأولى

١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

تصميم وتنفيذ وطباعة شركة دار العلم للطباعة والنشر
ص.ب ٤٧٩٧ جلة ٢١٤١٢ ت ٦٧١٢١٠٠ المملكة العربية السعودية



محتويات الجزء الأول من

هذا الكتاب

لمحة عن المؤلف	٣	طرو النجاسة وتذكرها
بعض مؤلفات	في الصلاة
العلامة محمد مولود بن أحمد فال	٧	الاعادة في الوقت
الترجمة	١١	مايعفى عنه من النجاسة
المقدمة	١٣	مايحصل به التطهير
(باب التوحيد)	١٥	الصلاة بالنعلين
خير الاستدلال	١٦	ولوغ الكلب في الأنية
مايجب اعتقاده في		«فصل» فرائض الوضوء
حق الله وفي حق رسله	١٦-١٧	سننه
(باب الطهارة)	١٧	مندوباته
«فصل الطاهرات»	٢٠	«فصل قضاء الحاجة»
اختلاط النجاسة		«نواقض الوضوء»
بالطعام	٢١	مس المحدث للمصحف
الانتفاع بالمتنجس	٦٤	«فصل» الغسل من الجنابة
والنجس	٢٢-٢٣	موجباته
التداوي بالنجس	٢٣	سننه ومندوباته
التحلى بالنقدين	٢٤	ومنعت جنابة الخ
«فصل شرط الصلاة الخ	٢٤	«فصل» المسح على الخفين
الشك في النجس		«فصل» التيمم
بانواعه	٢٦	فروضه

٧٧ المغلظة	٥٥ سننه
٧٧	تعريف / بالعورة المغلظة ..	٥٦ مندوباته
٧٨ العورة الخفيفة		الحكم في من فقد الماء
٧٩	لباس المرأة تعتريه الأحكام ..	٥٦ والأرض
٨٠ «فصل» الاستقبال	٥٦	طلب الماء
٨١ «فصل» فرائض الصلاة	٥٨ نواقض التيمم
٨٣ سننها	٥٩ فصل / المسح على الجبيرة ..
٨٣ مندوباتها	٦٠ فصل الحيض
٨٧ القبض		المسائل التي يمنع منها
٨٨ المكروهات	٦١ الحيض
	«فصل» القيام في	٦٣ «باب الصلاة» الوقت
٩٠ الصلاة وما إليه	٦٤ وكرهوا البدار للصلاة الخ ..
٩٢ «فصل» قضاء الفوائت		صور الشك في دخول الوقت
٩٤ «فصل» السهو: القبلي	٦٥ التلبس بعذر وقتها
٩٥ البعدي	٦٦ من لثلاث ركعات سافرا الخ
٩٧ «فصل» المبطلات		أوقات وأمكنة النهي عن
	التدارك والبناء	٦٧-٦٨ الصلاة
٩٩ وكيفيتهما		النوم قبل العشاء
	ومن لنعس أو زحام	٦٩ والحديث بعدها الخ
١٠٣ منع ركوعه الخ	٧٠ تعليم الجاهلين
١٠٤ «فصل» الجائزات	٧٠ «فصل / الأذان»
	الكلام في الصلاة	٧٤ الإقامة
١٠٥ لمصلحة أو لغيرها	٧٥ «فصل» الرعاف
١٠٦	الحك والنفث في الصلاة		«فصل» ستر العورة

التنفخ فيها	١٠٧	حالات نية الماموم خلف الإمام	١٠٧
التنحنج والبكاء	١٠٧	في حالات سفرهما وحضرهما	١٢٧
«فصل» المستثنيات	١٠٨	الجمع	١٢٨
«فصل» المساجن	١٠٩	«فصل» العيدين	١٢٩
«فصل» سجود التلاوة	١١٠	«فصل» خسوف وكسوف	١٣١
«فصل» النوافل	١١١	«فصل» الاستسقاء	١٣٢
السنن منها	١١١	«فصل» أحكام الجنائز	١٣٢
المندوبات منها	١١٢	أول ما يفعل بعد الحين	١٣٣
المؤكد من سننها	١١٢	الواجبات	١٣٤
ومندوباتها	١١٢	من يغسل	١٣٤
«فصل» الجماعة	١١٣	إن عدم الرجال فالمحارم	
أعذار التخلف عنها	١١٤	الخ	١٣٤
أقل ما يحصل به فضلها	١١٥	ويغسل المرأة محرم النسب	١٣٥
شروط الإمام	١١٦	موانع الغسل	١٣٥
من يكره الاقتداء بهم	١١٦	حكم الدفن	١٣٥
الاقتداء بالفاسق	١١٧	الكفن	١٣٦
مكروهات تتعلق بالباب	١١٨	وخلف كل مؤمن يصلى، الخ	١٣٦
شروط الاقتداء وآدابه	١٢٠	أركان صلاة الجنازة	١٣٦
مراتب من لهم الإمامة	١٢٢	الأولى بأمرها	١٣٧
«فصل» الاستخلاف	١٢٣	حكم المسبوق فيها	١٣٧
«فصل» السفر	١٢٥	احكام تتعلق بالدفن	١٣٩
قواطع السفر	١٢٦	التعزية	١٣٩
اقتداء المسافر بالمقيم		ذكر الأموات بالخير وانتفاعهم	
والعكس	١٢٧	بأعمال الطاعة	١٣٩

١٥٨	فروع في الباب	١٤٠	وصانع قوتا لأهل الميت الخ
١٥٩	«باب الزكاة»	١٤٠	زيارة القبور وغيرها
١٥٩	الذبح	١٤٠	«باب الزكاة»
١٥٩	العقر	١٤١	زكاة الابل
١٦٠	صيد الكلب	١٤١	فروع في الزكاة
١٦٠	الزكاة بأي مهلك	١٤٣	زكاة الخلطة
١٦٠	واجباتها	١٤٤	«فصل» مصرف الزكاة،
١٦٠	ما يجب في الذبح	١٤٥	من لهم الحق في التأثير
١٦٠	فروع في الباب	١٤٦	الانابة من المزكى لغيره
١٦١	مندوبات الزكاة	١٤٧	اعطاؤها للاقارب
١٦٢	فروع في الباب	١٤٧	نقلها
١٦٢	منفوعة المقاتل	١٤٨	تقديمها قبل حلول الحول
	كل المذكى ان برجله	١٤٨	اعطاؤها قيمة
١٦٣	ضرب، الخ	١٤٩	زكاة الفطر
١٦٣	القتل بالنار	١٥٠	مصرفها
١٦٥	قتل الموزيات	١٥٢	«باب الصوم»
١٦٥	اتخاذ الكلب وقتله	١٥٢	ما يثبت به الشهر
١٦٥	العرقبة		واجبات الصوم
١٦٥	(باب المباح)		فروع في الباب
١٦٨	(باب الضحية)	١٥٦	افطار المسافر
١٧١	(باب اليمين)	١٥٦	ويجب الفطر، الخ
١٧٢	اليمين الغموس واللغو	١٥٦	وجاز الافطار، الخ
	العهد أعظم من أن	١٥٧	أيام يمنع فيها الصوم
١٧٤	يكفرا، الخ	١٥٧	أسباب الكفارة

٢٠١	(باب الخصائص)	١٧٤	يميني كيمين خلف، الخ
٢٠٣	(باب النكاح) وتعتره	١٧٤	تحلة اليمين أي كفارتها
٢٠٣	أحكام الشرع	١٧٦	تكرر التكفير
٢٠٣	من مندوباته	١٧٧	التكفير قبل الحنث
٢٠٤	الخطبة على الخطبة		الفرق بين يميني البر
	نكاح المحبوسة بعدة	١٧٧	والحنث
٢٠٤	أو استبراء	١٧٨	«فصل الالتزامات»
٢٠٥	أركان النكاح	١٧٩	التخصيص
٢٠٥	شروط الولي	١٨٠	الاستثناء بالمشيئة
٢٠٥	ومراتب الأولياء	١٨٠	تعميم النية وتخصيصها
٢٠٨	صيغة العقد	١٨٥	«فصل / البر»
	تزوج اليتيمة ومن غاب	١٨٧	«فصل / الحنث»
٢٠٨	أبوها	١٩٤	من حلف ليفعلن حراما
	وما على السيد حق في		فروع في الباب
٢١١	النكاح، الخ	١٩٦	وحالف ليقضين خالداً الخ
٢١١	التعريف بالكفء		ودافن ما لا فأقسم الخ
	قبول ذى العيب ومن	١٩٦	وفيها ٤٠ صورة
٢١١	فوضت لوليها الخ	١٩٧	«باب النذر»
	كلام الأم في تزويج	١٩٩	«باب الجهاد»
٢١١	ابنتها، الخ	١٩٩	الفرار من الزحف
٢١٢	(فصل) نكاح السر	٢٠٠	البراز
٢١٢	من يحرم نكاحهن	٢٠٠	من لا يقتلون
٢١٣	من يحرم جمعهن	٢٠٠	المثلة والقتل بالنار
٢١٣	نكاح الحر الأمة	٢٠٠	ومسائل أخرى في الباب

٢٢٥	(فصل الوليمة)	٢١٤	نكاح الكافرة
	(فصل) نزاعهما في نكاح	٢١٤	الاشتراط في النكاح
٢٢٦	أومهر	٢١٦	الفسخ وما يترتب عليه
٢٢٨	(فصل) القسم للزوجة	٢١٧	نكاح المريض وخلعه
٢٢٩	(فصل) الخلع	٢١٨	(فصل) خيار الزوجين
٢٣٠	(فصل) الطلاق	٢١٩	(فصل) الصداق
٢٣١	وركنه أهل، الخ	٢٢٠	تبين صداق المثل
٢٣٣	واللفظ من شروطه الخ		متى يجب لها الصداق
٢٣٤	ومسائل أخرى في الباب	٢٢٠	وما يجب لها منه
٢٣٥	أما محله، الخ	٢٢٠	إذا تنازعا في الميسر
٢٣٥	تعليق الطلاق	٢٢٠	الطلاق قبل المس
٢٣٧	(فصل) البينة		تداعيهما في فقر
	(فصل) التخين	٢٢١	الزوج وغناه
٢٣٩	(والتملك)		والمهر إن قبضه من
٢٤٠	عزل الزوجة والوكيل	٢٢١	ليس له، الخ
	ومسائل في	٢٢٢	من يأخذ الصداق
٢٤١	الرجوع	٢٢٢	مسئلتان في الباب
٢٤٢	(فصل) الرجعة		زيادة الوكيل على ما
٢٤٣	(فصل) الإيلاء	٢٢٢	إذن له فيه الزوج
٢٤٤	(فصل) الظهار	٢٢٤	(فصل) التفويض
	متى تجب كفارته	٢٢٤	والتحكيم
٢٤٤	وذكر أنواعها		الشوار المورد بيت
٢٤٥	(فصل) اللعان	٢٢٤	البناء
	نتيجته لكل	٢٢٤	السفر بالزوجة

٢٤٦ المتلاعنين	٢٥٠ الاحداد
٢٤٧ (فصل العدد)	٢٥٠ امد الحمل
	عدة الحرة غير الحامل	٢٥١ مرتابة الحمل ، الخ
٢٤٧ في غير الموت	٢٥١ (فصل تداخل العدد)
	عدة الأمة غير الحامل	٢٥٢ (باب الرضاع)
٢٤٨ في غير الموت	٢٥٣ ما يثبت به الرضاع
	إذا تحلف الحيض	٢٥٤ (فصل النفقة للزوجة)
	لداء أو لغيره	 مسقطات انفاق الزوجة
	عدة من لا تحيض	 مسائل أخرى في الباب
	وككتاب الحرة استبرأؤها	 النزاع بين الزوجين في
	وحيث منع الوطاء فالعقد	 الانفاق
٢٤٨ حرام ، السخ	 (فصل الانفاق بالقرابة
٢٤٩ العدة للحرّة من الموت	٢٥٨ والملك
٢٤٩ عدة الامّة من الموت	٢٦١ (فصل الحضانة)
٢٤٩ عدة الحامل		

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

طريقة العمل

ابتدأنا العمل في هذا الكتاب في عام ١٤٠٠هـ على نسخة اشبيه بن محمد سالم بن ابوه أحد تلامذة المؤلف بعد ما شاء الله من تصحيحها ومقابلتها مع نسخة محمد بن محي الدين الذي أخذ عن المؤلف العلم ثم وجدنا نسخة مكتوبة على نسخة محمد الأمين بن عبد الرحمن بن ابوه الذي أخذ أيضا العلم عن المؤلف مكتوبة بخط محمد المصطفى بن تكررور كما وجدناها أيضا بخط ابن المؤلف محمد الأمين وهي أكثر النسخ زيادة فيما نسمع ثم اطلعنا على نسخة محمد عبد الرحمن بن المختار السالم بن عباس أحد تلامذة المؤلف وهي تقارب نسخة محمد الأمين بن عبد الرحمن ثم وجدنا نسخة سيد أحمد بن أحمد يحيى حفيد المؤلف ثم نسخة (السفر ما قبل البيع) بخط محمد الأمين بن ابوه ذى الاتصال الوثيق بالمؤلف . وهكذا اجتمعت عندنا ست نسخ نشير إلى كل منها بحرف مبين كالتالي :

: نسخة اشبيه بن محمد سالم (ش)

: محمد بن محي الدين (م)

: محمد الأمين بن عبد الرحمن بن ابوه (ل)

: محمد عبد الرحمن بن المختار السالم (خ)

: سيد أحمد بن أحمد يحيى (س)

: محمد الأمين بن أبوه (ب)

يحيى . وقد عثرنا على أكثره - أيضا - مكتوبا بهامش صفحة من نسخة محمد الأمين بن عبد الرحمن التي أكثرها بخط ابن المؤلف ، وقد كتبت في حياته وعنده . وحاصل هذا أن نسخة محمد الأمين بن عبد الرحمن جلها خط ابن المؤلف وقد كتبت

للمكتوبة له وهما مع المؤلف، وكتب فيها محمد الأمين بن المؤلف، كتبها لمحمد الأمين بن عبد الرحمن. وإن اختلفت اثبتنا ما اتفق عليه جلها. وقد فعلنا هذا حرصا على الحصول على أكبر قدر ممكن من هذا الكتاب وتجنبنا للجمع بين النسخ خوفا من التغيير المنهي عنه في التأليف.

وإننا لنقدم الشكر الجزيل لكل الذين شاركوا في هذا الإنجاز العظيم والعمل الجليل.

محمد عثمان بن محي الدين بن ابوه

ربيع الثاني ١٤٠٥ من هجرة صلى الله عليه وسلم

لمحة عن المؤلف :

وهو محمد مولود بن أحمد فال اليعقوبي الموسوي المالكي مذهبا، المولود حوالي سنة خمسين ومائتين وألف هجرية ووفاته مضبوطة فقد توفي سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة وألف فقد نظمها المختار بن المحبوب اليدالي بقوله :

وعام باك صار في انسفال * إذ مات فيه نجل أحمد فال
محمد مولود أعني الموسوي * من كان ذا فضل وعلم مولوى
وكان يسقى البرد كل ظام * من الشروح ومن الأنظام
ومن فرائد لها لم يسبق * معتزلا، بالله ذا تعلق

اشتهر محمد مولود بالعلم والورع والإقبال على ما يعنيه، والإعراض عن الدنيا وأهلها، وكثرة التأليف المفيدة، فقد عدت تأليفه إلى نحو ستين تأليفا. هذا غير الرسائل والتوائم والقطع والتنفع.

ومن أشياخه: الشيخ محمد فال بن متال كما نجد ذلك في كتبه: يقول «قال شيخنا محمد فال بن متال،» وقرأ الفقه أيضا على محمد مختار بن حبيب الله (ابوه) علما، وأخذ النحو عن محمد عالي بن سيد بن سعيد الألفغي المشهور بمعى .

ويتكون هذا الكتاب الذي بين أيدينا من نظم وشرح كلاهما للمؤلف وقد عدت أبياته فكانت : ٣٧٣٥ بيتا .

وسيدو جليا لمطالعه أن مؤلفه كان ذا سعة في الفقه لم يقتصر على مذهب مالك على أنه مالكي المذهب كقوله في نواقض الوضوء :

ونهج قوم منهم ابن حنبل * نقض الوضوء بأكل لحم الإبل
وحلقة الدبر لدى حمديس * من قومنا والشافعي الإدريسي
وفي الذكاة :

وجاز ذبح الشاة من قفاها * لدى الثلاثة ومن قفاها
يعني أبا حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل .

وفي باب الصيام يعنى التيمم :

وإنما يجوز عند الحنفي * والشافعي بمخوف التلف
إلى أن يقول :

وحد ما يبيح فطر السائح * بما يشق ويضر الأصبحي
والشافعي والحنفي المرتضى * حدا بكل ما يسمى مرضا
وقوله أيضا :

والقتل بالنار أجازة غُرر * منهم علي وأبو بكر الأغر
وقوله :

ونذب القبض لدى الثلاثة * وعند مالك على رواية
وقوله :

لم يفتقر طهر إلى انتواء * لدى أبي حنيفة القراء
وقوله :

وتجب النية إن لم يطرق * في نهجنا كالشافعي لا الحنفي
إلى غير ذلك .

ويمتاز نظمه عن سائر أمثاله بحسن الاختصار وتقريب العبارات وعذوبة
الألفاظ .

ولقد نال الحظوة الكبرى والمرتبة العليا من المحبة في النفوس في جميع الأنحاء .
ثم إن الشرح يمتاز بزيادة على تقريبه وإيضاحه للمعاني وإيراده للأحكام الكثيرة
في الألفاظ اليسيرة بأنه مأخذ من مأخذ تفسير كتاب الله ومرجع في اللغة العربية وفي
النحو ولقد جمع بين الشرح للنظم وتتميم مالم يتكلم عليه وعزو بعض ما يذكر فيه
من فروع لما احتاج إلى عزو ولكثيرا ما تتفجر منه ينابيع هذه اللغة الكريمة نتيجة
لطول باع مؤلفه فيها (وكل إناء بالذى فيه يرشح) وعلى سبيل المثال يقول في
باب الضمان :

فعنه غرمه لاتافك *

أي تصرف ويستشهد بقوله تعالى : ﴿أنى يوفكون﴾ أي يصرفون . وفي باب .
الشهادات :

قدره الملك أو ما قدره * أي عرفه ﴿وما قدروا
الله حق قدره﴾ أي ما عرفوه أو ما عظموه . وقوله في باب النذر :

ولو جرى حال لجأج أو عبد * من مشمعت ووفاءه صعد
وفسر اللجأج بشدة الحاجة والمشمعت الممتلئ غيظا والصعد الشاق ﴿نسلكه
عذابا صعدا﴾ وفي نواقض الوضوء قوله :
وغيبة الحلم كنوم ثقلا * وجن أو سكرا واغما تبلا

يفسر الحلم بالعقل : كقوله تعالى : ﴿أم تامرهم احلامهم بهذا﴾ أي عقولهم
ويفسر قوله تبلا : قائلا أي غطى العقل (بانت سعاد فقلبي اليوم متبول) * الخ .
وفي البيع :

وشرط ذين قربه بحيث لا * يحول عرفا قبلما تعامللا
يحول يتغير قال الشاعر :

لئن كان إياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير
وقوله في تحلة اليمين :

تحلة الحلف حفان عشره *
فالتاء جائزة قال :

إن قدم المعداد جاز التاء مع مؤنث والحذف في الضد اتسع
وبعد قوله في الشركة :

ويرجا القسم لوضع الحامل * ويذهب احتمال حمل الحائل

ويذهب بالنصب عطف على وضع قال :

وإن على اسم خالص فعل عطف تنصبه أن ثابتا أو من حذف

وبعد قوله في اليمين :

وهكذا اضداد غير الأول *

بفك الضاد فالضاد لا يدغم إلا في ضاد .

ولا غرابة فإن له تأليف كثيرة جليلة في القرآن والنحو واللغة والتصوف إلى غير ذلك ومن أعجب ما فيه أن نظمه وهو عدد ٣٧٣٥ بيتا قد جاء منه عفويا لا تتميم فيه ولا حشو وبالطبيعة جاء بالفاظ بديعة بليغة مع أنه لم يتكلف تزيينه ولا توشيح كما قال :

آثرت ميله إلى التوضيح * وطى الاحكام على التوشيح

فقد يتعرض للصور والفروع والخلافات المتعقدة فيأتي بها موضحة بمعان بديهة في الفاظ سلسلة فيقول :

صرفت همتي لصوغ نظم * يفيد الامي وغير الامي

وفي الختام نسأل الله أن يجعل عملنا هذا خالصا لوجهه جل وعلا وأن ينفع به المسلمين وأن يجعلنا وأياهم فائزين بدعوة المؤلف في المقدمة إذ قال :

وأسأل الوهاب علما نافعا * وطيب العيش لمن فيه سعى
وحبه لكل من تدبره * حتى يكون سمعه وبصره

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

بعض مؤلفات العلامة محمد مولود بن أحمد فال

أ - في علوم القرآن

- ١ - البشائر في تفسير القرآن العظيم .
- ٢ - تأليف في ما أجمع عليه القراء مع بيان ما اختلفت به رواية ورش .
- ٣ - بصائر التالين لكتاب رب العالمين ، مع شرحه .
- ٤ - القول السديد في وجوب التجويد .
- ٥ - المرادف من القرآن العظيم ، مع شرحه .
- ٦ - آداب التلاوة ، (منظوم ومثثور) وقد طبع لأول مرة في ٩ / ٤ / ٨٣ .
- ٧ - تحريم مس المصحف .
- ٨ - تعليم الصبيان .

ب - في الحديث

- تأليف الحديث في علوم الحديث .

ج - في الفقه

- ١ - مفتاح الظفر في شرح المختصر .
- ٢ - رحمة ربي وفرج كربى . تحت الطبع لأول مرة .
- ٣ - شكر النعمة بنشر الرحمة (شرح لكتاب رحمة ربي السابق) . تحت الطبع لأول مرة .
- ٤ - كفاف المبتدىء في فني العادات والتعبد مع شرحه وهو الذي بين أيدينا .
- ٥ - احكام المقال في احكام السؤال تحت الطبع لأول مرة .

- ٦ - رسالة في السن المقبولة في زكاة النعم .
- ٧ - رسالة أخرى في أن الواجب من زكاة النعم مراعاة السن وعدم الاكتفاء بالقدر .
- ٨ - رسالة في حكم «ماء البئر المتغير بفضلات المواشي» .
- ٩ - رسالة في حكم «ونكاله» .
- ١٠ - الصُّرَّة «وهي الوفد» .
- ١١ - رسالة في مهياة الا رقاء .
- ١٢ - رسالة في تعليم الأطفال .
- ١٣ - رسالة في حكم السفر إلى الحج من بلاد شنقيط مع شرحها وقد طبع لأول مرة في ٩ / ٤ / ١٩٨٣ م .
- ١٤ - نظم حكم الحج .
- ١٥ - رسالة في تحقيق وقت صلاة الصبح وصلاة المغرب وقد طبع لأول مرة في ٩ / ٤ / ١٩٨٣ م .
- ١٦ - تأليف في أحكام العطاس .
- ١٧ - إزالة اللبس عن التنفل بالنجس .
- ١٨ - شرح على سلم القضاة .

د - في التصوف

- ١ - مطهرة القلوب من قرة العيوب ، تحت الطبع .
- ٢ - تنمية النية .
- ٣ - نظم في التفكير ، وقد طبع لأول مرة في ٩ / ٤ / ١٩٨٣ م .
- ٤ - شرح على تصوف ابن عاشر .

هـ - في الآداب والسلوك والدعوة

- ١ - اشراق القرار مع شرحه . وقد طبع لأول مرة في ٩ / ٤ / ١٩٨٣ م .
- ٢ - رسالة في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
- ٣ - محارم اللسان مع شرحه ، تحت الطبع لأول مرة .

- ٤ - مآدبة الانداب فى ماللانفاق من الاداب . تحت الطبع لأول مرة .
- ٥ - كشف الحجاب عن مآدبة الانداب (وهو شرح لمآدبة الانداب) . تحت الطبع لأول مرة .
- ٦ - ادبة الادب فى مأكل ومشرب مع شرحه .
- ٧ - الظفر بالمرايد فى البر بالاباء والاجداد مع شرحه .
- ٨ - آداب الضيافة .
- ٩ - آداب طلب العلم .
- ١٠ - نظم فى آداب المساجد . وقد طبع لأول مرة فى ١٩٨٣/٤/٩
- ١١ - وصية بالرفق بالملوك ، وعدم الخصام .
- ١٢ - تأليف فى الدعوة الى الطعام . .

و- فى النحو

- ١ - انارة الافكار بشواهد النحو من الاخبار والآثار .
- ٢ - العين الثرة فيما يخفى من معانى الطرة .

طبع من مؤلفاته :

- ١ - نظم آداب التلاوة (مع شرحه)
 - ٢ - نظم آداب المسجد (مع شرحه)
 - ٣ - نظم اشراق القرار (مع شرحه)
 - ٤ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
 - ٥ - نظم فى التفكير (مع شرحه)
 - ٦ - رسالة فى حكم الحج (مع شرحها)
 - ٧ - رسالة فى تحقيق وقت صلاة الصبح وصلاة المغرب .
 - ٨ - محارم اللسان / نظم (مع شرحه)
 - ٩ - رسالة : الوصايا العشر
 - ١٠ - كفاف المبتدى من فني العادات والتعبد (مع شرحه)
- وهو الكتاب الذى بين أيدينا .

تنبیه :

ينبه الناشر جميع القراء إلى أن جميع مؤلفات المؤلف التي أعلن في هذا الكتاب عن طباعتها تضمها مجموعة واحدة طبعت في موريتانيا بتاريخ ٢٥ جمادى الثانية سنة ١٤٠٣ هجرية الموافق ٩ ابريل سنة ١٩٨٣ . تحت عنوان «مجموعة من تأليف العالم العلامة محمد مولود بن أحمد فال اليعقوبي الموسوى . الشنقيطي» . ﴿وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب﴾ .

الناشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الترجمة

الحمد لله الذي قال وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون، وربط عبادته بالشرع المنقول، والخواطر الموزون، لابتحسين العقول واتباع الظنون، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وبعد، فيقول محمد مولود بن أحمد فال الموسوي اليعقوبي، هذا شرح صغير الجرم، غزير العلم، لنظمي المسمى بالكفاف، واعلم أن من نظره بديهه ظنه خفيا صعبا، ومن تأمله على الحقيقة وجده جليا عذبا، ثم من صنيع النظم وشرحه أنه لا يترك عزو حكم لم يطرد في الكتب التي بالأيدى وأنه إن اختلف في الحكم عبر عن أقوى أقواله بالأصح أو اقتصر عليه أو ذكر مقابله بقبيل، وأنه يشير لابن القاسم بصورة (سم) وللبخاري بصورة (بخ) وللقسطلاني بصورة (قس) ولجسوس بـ (جس) وللميسر بـ (سر) وللمعيار بـ (مع) وللمقتنص الشوارد بـ (قص) وللسجيلمسي بـ (سج) ولكنون بـ (ك) وإذا قال عند الثلاثة فالقصد بهم الشافعي والحنفي وأحمد ومنه أنه لا ينقل عن (عب) إلا سالما من الطعن.

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على نبيه الكريم

الحمد لله الذى هدانا
صلى وسلم على من أرسله
هذا ولما نص أعيان الكتب
صرفت همتي لصوغ نظم
مبيناً لما به البلوى تعم
لا ما استبد ببلاد نائية
فليدعه الداعي كفاف المبتدي
آثرت ميله إلى التوضيح
لذا كثيراً ما طوى طي السجل

وبين الشرع لنا تبياناً
معلماً لدينه ففصله
أن مفيدات التصانيف تجب
يفيد الامي وغير الامي
لأمر الاشياخ بأثرة الأهم
كالجمعات وشراء الأهوية
من فني العادات والتعبد
وطي الاحكام على التوشيح
بيتاً أو أكثر بشطر أو أقل

«الحمد لله الذى هدانا، وبين الشرع لنا تبياناً، صلى وسلم على من أرسله، معلماً لدينه ففصله» أي بينه ﴿هو الذى أرسل رسول بالهدى ودين الحق﴾ الآية «هذا ولما نص أعيان الكتب، أن مفيدات التصانيف تجب، صرفت همتي لصوغ نظم، يفيد الامي وغير الامي مبيناً لما به البلوى تعم، لأمر الاشياخ بأثرة الأهم» قال الهلالي

(وقدم الأهم إن العلم جم، والعمر طيف زار أو ضيف لم).

«لا ما استبد ببلاد نائية» استبد واستقل واختص بمعنى «كالجمعات وشراء الأهوية» فقد بالغ الغزالي في ذم شغل المرء بأحكام نادرة الوقوع مع جهله بما تعين عليه وذكر ابن عبد الباقي نحوه، وفي قواعد المقرئ أن حفظ نواذر الفروع والشغل بتقدير النوازل ضيعة للعمر وقد قال الحسن «من علامة اعراضه تعالى عن العبد شغله بما لا يعنيه» أي ما لا ينفعه.

عد كثير من العلماء علم المنطق من الشغل بالباطل وحرمة النووي وشيخه ابن الصلاح والذهبي والسفلي وابن رشد والعبدي (١) ولشرف الدين الدمياطي :

هذا وإني لم أكن جذيله لكن تطفل على سخيلة

وما العلم إلا في كتاب وسنة * وما الجهل إلا في كلام ومنطق

* وما الخير إلا في السكوت بحسبه * وما الشر إلا في كلام ومنطق .

وقال الغزالي (لا يوثق بعلم جاهله) وحض عليه الأفاضل من ابن عرفة «وغيره انظر ابن زكري على النصيحة وقال البناني «إن إقامة الدين لا تتوقف على علم الكلام فضلا عن علم المنطق» قال «وقد نهى عنها أجلاء منهم الباجي وابن العربي وعياض» وقال الهلالي «إن الأولى ندب تعلم المنطق» «فليدعه الداعي» دعاه سماه «كفاف المبتدى» الكفاف ما يكفي «من فني العادات والتعبد، آثرت ميله إلى التوضيح» أي الإيضاح «وطي الاحكام» أي جمعها في كلام قليل «على التوضيح» أي التزيين «لذا كثيرا ما طوى» هذا النظم «طي السجل» أي الصك «بيتا أو أكثر» لناظم من القدماء «بشطر أو أقل» فقد جمع بيتي التحفة أعني، وحاضر لواهب من ماله، الخ في بيت وجعل قوله،

وكل من على مبيع وكلا * كان له القبض إذا ما أغفلا .

في شطر وهذا كثير واختصر عدة أبيات منها في الصلح في أقل من نصفها وجمع صور البكاء في ثلاثة ونظمها قوم بضعف ذلك «هذا وإني لم أكن جذيله» أي الفقه كناية عن المهارة فيه «لكن تطفل على سخيله» أمة عامر بن الظرب وقصتها شهيرة (٢)

(١) نسخة : العبلوسي .

٢ - في نسخة : مشهورة .

فكم وكمن عامر في بلدى وعامر لمثله لم يهتد
وأسأل الوهاب علما نافعا وطيب العيش لمن فيه سعى
وحبه لكل من تدبره حتى يكون سمعه وبصره
فقلت بادئا بما البدء به نص الأجلاء على وجوبه

«باب التوحيد»

علم العقائد بلا دليل يجب اجماعا وفي الدليل
هل فرض عين أو كفاية يجب أو حظر ولابن رشد استحباب
والوسطان جريا فيما الشبه يرد والتفصيل رأي طلبه
بحمل الآخر على خاشى خطر وقوعه فيها إذا فيه نظر
وفي الدليل كاف الجملي بأن يكون بالتوحيد قلبه اطمأن
بحيث لايقول قد سمعته والناس قائلونه فقلته
فمن على الوجود بالخلق استدل مع عجزه عن وجه الاستدلال هل
إمكانه أو الحدوث أو معا أو غير ذلك للابيان وعى

«فكم وكمن عامر في بلدى، وعامر لمثله» أي هذا النظم «لم يهتد» كما أن عامر
ابن الظرب مع براعة ذكائه عمي عليه حكم إرث الخنثى فألهم الله تعالى له سخيطة
في الجاهلية وكان حكمه في الاسلام «وأسأل الوهاب علما نافعا، وطيب العيش لمن
فيه سعى، و» أسأله «حبه لكل من تدبره حتى يكون» الله تعالى «سمعه وبصره» أي
ناصر له كما فسروا به خبر (بخ) (لا يزال عبدى يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه فإذا
أحببته كنت له سمعا وبصرا ومتكلما) فهو كناية عن نصره «فقلت بادئا بما البدء به،
نص الأجلاء على وجوبه».

باب التوحيد:

«علم العقائد بلا دليل، يجب اجماعا وفي الدليل» خلاف.
«هل فرض عين أو كفاية يجب، أو حظر ولابن رشد استحباب و» القولان
«الوسطان» وهما الوجوب كفاية والمنع «جريا فيما الشبه، يرد والتفصيل رأي طلبه»

وخير الاستدال نهج الصحب	عجائب الخلق وأخبار النبي
وهاك مافيه الهلاي نظم	إيحاء أنه وفي بما انحتم
الحمد لله على ما أنعم	صلى على رسوله وسلم
الله موجود قديم باق	مخالف غني بالاطلاق
وواحد ذاتا وفعلا وصفات	ذو قدرة إرادة علم حياة
وبصر سمع كلام والكمال	جميعه الله والضد محال
لو لم تجب عشرتها الأولى لما	أوجدنا والباقي للنقل انتمى
وفعل كل ممكن وتركه	جازله دليل ذاك ملكه

«بحمل الآخر» وهو المنع «على خاشي خطر وقوعه فيها» أي الشبه «إذا فيه» أي الدليل «نظر، وفي الدليل كاف الجملي بأن، يكون بالتوحيد قبله أطمأن بحيث لا يقول قد سمعته، والناس قائلونه فقلته، فمن على الوجود بالخلق استدل، مع عجزه عن وجه الاستدلال هل إمكانه أو الحدوث أو» هما «معا أو غير ذلك للايان وعى»

«وخير الاستدال» كما ذكره ابن جزري «نهج الصحب» وتابعيهم وهو «عجائب الخلق وأخبار النبي» وتدبر القرآن. النووي نهج المحققين «أن من اعتقد دين الاسلام جزما كفاه». انظر تمامه ابن جزري «الصحيح أن التقليد كاف ومخلص عنده تعالى ومذهب المتكلمين أنه لا يكفي انظر تمامه ونقل (ك) (١) ما مر من قوله علم العقائد الخ. وفي (بن) (٢) أن اقامة الدين لا تتوقف على علم الكلام اهـ (مع) (٣) لاتنفع كلمة التوحيد جاهل معناها فلا يدرى ما الله ورسوله عليه الصلاة والسلام.

١ - كنون

٢ - بنان

٣ - المعيار

لرسل صدق وبلاغ عصمة واجبة دليلها المعجزة
والضد ممنوع وجائز عرض ليس بنقص بالتواتر عرض
وكل ذا في كلمة الشهادة حافظ عليها تحظ بالسعادة
نسأل ربنا بها حسن الختام وللنبي أذكى الصلاة والسلام

«باب الطهارة»

يطهر الحدث والنجس بها لم يتغير أو تغير بها
نشأ منه أو بمكث أو ملا أو ريح ما جاوره منفصلا
والخلف في مصلحه كالدبغ أصحها ما حف منه ملغي
في الماء إن جعل في الفم بلا مكث ولا مضمضة خلف جلا

باب الطهارة

«يطهر الحدث والنجس بها، لم يتغير» لونا أو طعما أو ريحا وعن مالك لغو تغير
ريحه وذهب قوم إلى طهر الخبث بكل مائع قلاع «أو تغير بها نشأ منه» كطحلب بزنة
جندب وبرثن وزبرج وهو خضرة تعلو الماء المزمّن «أو بمكث» فتغيره بطول المكث
لغو قولاً واحداً «أو ملا» أي صعيد قال

يحابى بها الجلد الذى هو حازم * بضربة كفيه الملا نفس راكب

«العدوي» لا يضره شيء من الأرض ولو صنع فلا يضره صدأ الحديد. اهـ
ونحوه في (ح) (١) واختلف في ملح طرح فيه قصداً وفي ماء الندى هل يضره تغيره
بما جمع من فوقه كما لنور البصر وهونى (٢) وشيخه وغيرهم أم لا كما قال (عب) (٣)
و (بن) وغيرهما قالوا لأنه صار كالقرار.

تنبيه :

المراد بالصعيد والقرار أجناس الأرض «أو ريح ما جاوره منفصلاً» عنه، أما
تغيره بما يمسسه فيضره. وهل تغير ريحه بدخان مر به تغير بمماس أو مجاور؟ قولان.

(١) الخطاب. (٢) الرهوني. (٣) عبد الباقي.

ظن التغير كجزم ولغي شك خلا من قول عدل بالغ
تغير فضلة المواشي للغدر قد رجحوا أن خفيفه يضر
لاتتقي العرب أو انيها ولا تسلم من طعم وريح سهلا
والماء إن بنجس تغيرا فمتنجس بإجماع الورى

«والخلف في مصلحه كالدبغ أصحابها ما خف منه ملغي» كذا في (بن) وظاهره أن طي البير كالدبغ وفي آخر كلامه عن عبد القادر الفاسي وشيخه عبد الرحمن التصريح به. وفي الرهوني جواب لابن رشد بأن الطي لا يضر ولم يفصل «في الماء إن جعل في الفم بلا، مكث ولا مضمضة خلف جلا» قال مالك مضاف وقال (سم)(١) مطلق ومحلهما إن لم يظن شيء.

«ظن التغير كجزم ولغي، شك خلا من قول عدل بالغ» فإن أخبره بالغ سالم من فسق بتغيره صدق فهو من مسائل يقبل فيها خبر الواحد العدل الرواية. قال في مراقبي السعود «عدل الرواية، هو ما وصف ابن عاصم بقوله: العدل من يجتنب الكبائر * الخ البيتين.

«فرع»

إن اختلف الشهود في تغيره لم أر فيه نصا والظاهر قياسه على من شهد اثنان براءة الخمر في فمه ونفاها اثنان فإنه يحد. فالقاعدة تقديم مثبت على ناف ولم يزل العلماء من لدن ابن القاسم يقيسون على روايات المذهب وأقواله ما عدم نصا وينون على قواعده ويفرعون على أصوله ويرون الفتوى والحكم العمل بذلك.

(١) ابن القاسم

وفيه إن زال التغير بلا زيد بمطلق خلاف نقلا
وكرهوا الطهر بما به رفع حدث أو بما به نجس وقع
أو عضو مالا يتوقى نجسا إلا إذا عسر أن تحترسا
والكره إن جاوز صاعا أو يزد بسالم أو فقد الغير فقد
وكره المشايخ الطهارة بما شديد برد أو حراره
كذا اغتسال جنب بما ركذ إلا إذا استبحر أو غيرا فقد
ومن بما غصب أو فيه يصل أو يغتسل عصى وصح مافعل

أما القياس مع النص فيمنع . انظر (سج) (١) عند قول التحفة :
ومن مريض ومتى من المرض * مات فللزوجة الارث يفترض

«تغير فضلة المواشي» وهي عند أهل الفقه وأهل اللغة النعم خاصة انظر تحقيق
المباني في الزكاة والمصباح والقاموس «للغدر» جمع غدير للقطعة من الماء يغادرها
السيل «قد رجحوا أن خفيفه يضر» سيما بينه . وأما ما غيره بول الأثن ، فلم أر من
قال إنه طهور . «لا تنقي العرب أوانيها ولا تسلم من طعم وريح سهلا» أي خفا
ذكره (ح) ومفاده اغتفار ذلك لكل بدوي «والماء إن بنجس تغيرا فمتنجس بإجماع
الورى» .

«وفيه إن زال التغير بلا ، زيد بمطلق» بل بنزع بعضه أو بطول مكثه أو بتراب
«خلاف» هل مطلق؟ أم مضاف . أما إن زيد بمطلق فطهور اتفاقا ومبنى الخلاف
هل الحكم يدور مع علته وجودا وعدما أم لا . وأصحهما الأول ومن نظائرها صحة
نكاح المريض إن صح وعدم الرد بعيب زال «نقلا» عن ابن وهب و (سم) (وكرهوا
الطهر بما به رفع حدث) أو خبث على خلاف «أو بما به نجس وقع» . «أو» وقع فيه
«عضوما لا يتوقى نجسا ، إلا إذا عسر أن تحترسا» مما لا يتوقى نجسا . «والكره إن
جاوز صاعا أو يزد ، بسالم أو فقد الغير فقد» أي عدم «وكره المشايخ الطهارة ، بما
شديد برد أو حرارة ، كذا» يكره «اغتسال جنب بما ركذ» أي بهاء ثابت لأنه يقدره

فصل

الطاهرات ميت ما لا دم له والأدمي وذات بحر مسجله
والحي والخارج منه غير قي ح وصديد ودم سودا وقي
شابه عرة وآت من قبل واست سوى بول وزبل ما أحل
والكره في روث الحمير القول به رجحه ابن حاجب عن صاحبه
والأرض والمياه والنبات لا المائع المسكر طاهرات
والشعر من حي وميت غير ما دخل في الجلد بطهر وسما
على الناس «إلا إذا استبحر أو غيرا فقد، ومن بها غصب» من ثوب أو فراش أو ماء
«أو فيه يصل أو يغتسل عصي وصح مافعل» وكذا إن حج به أو ضحى على الأصح
كما يأتي إن شاء الله تعالى وانظر إن زكى به وفات بساوى أو غيره.

(فصل)

«الطاهرات ميت ما لادم له والأدمي» على الأصح «وذات بحر مسجله» لها دم
أم لا «والحي والخارج منه» كريق وعرق وبلغم ود مع «غير قيح وصديد ودم سودا
وقي».

«شابه عرة» بالضم وهي عذرة الناس «آت من قبل، واست سوى بول وزبل
ما أحل» أي غير بول مباح الأكل وزبله فطاهران «والكره في روث الحمير» والخيل
والبغال «القول به رجحه ابن حاجب» ذكره (عب) و (سر) (١) «عن صاحبه» وهو
القول بالنجاسة وفي كراهة ونجاسة فضلة المكروه قولان مرجحان «والأرض والمياه
والنبات، لا المائع المسكر» فالخمر نجسة ما لم يزل عنها الإسكاربييس أو غيره.
«طاهرات، والشعر من حي وميت غير ما، دخل في الجلد بطهر وسما» وشمل
الشعر هنا وبراً وصوفاً فقد يقال للكل كما في (ق) (٢).

(١) الميسر. (٢) القاموس

كذلك أيضاً زغب الريش طهر وجيفة القمل وما ذكي من طاهر الصواب أو عنه عفي وميت غير ما مضى وما مصل نجس كدخ النجس لكن المضر للقدوة الخطاب لا محض السلقي رطوبة الفرج كبول صاحبه كثير مائع الطعام يفسده ما ظن أن ذهب فيه كلا والخلف في نحو قصاصة الظفر محرم وفي رطوبة الأجن ودم جوف نجس فيما اقتضي منه وما من جسم غيره انفصل أثره القوي في الذی ظهر ولا صميم رجه إذا بقي وبعضهم طاهرة في مذهبه نجس تحلل به وجامده إلا فما يظن أن يحلا

«كذلك أيضاً زغب الريش طهر، والخلف في» ما لا تحله الحياة إن أبين من حي «نحو قصاصة الظفر» والقرن فظاهر خليل رجحان نجاسته وفي (عب) أنه طاهر وسلموه ونسبه (ق) (١) وغيره لمحمد. «و» الخلف أيضاً في «جيفة القمل» فطاهرة عند سحنون لا (سم) وهو الأصح ودمه طاهر عند الحنفي وأفتى قوم من أهل المذهب بإفادة الذكاة في طهارته مع حرمة أكله إجماعاً وفي الدرر أنه معفو عن جيفته في الصلاة لملازمتها «و» الخلف أيضاً في «ما ذكي من محرم» الأكل «وفي رطوبة الأجن» بزنة أفلس جمع جنين وعلى طهرها ابن غازي والرهوني وغيرهما «طاهر الصواب أو عنه عفي» قاله (ح) «ودم جوف نجس فيما اقتضى» أي اتبع لشهرته وقيل بطهره ومثله ما يخرج من نحر الذبيحة بعد سلخها إن طعن فعلى السالخ التحفظ من الدم النجس ويجب غسل لحم غلب عدم تحفظ سالخه. انظر المدخل أما دم بقي في عرق ولحم ولودم قلب على الأصح فيؤكل مع اللحم وفي أكله وحده قولان.

ونجل عابد السلام الراقي يفيد أن القوت كالصلاة
وقيل كالماء فلا تقذره نجاسة إلا إذا تغيره
والتونسي وابن نافع لا ينجس جمه بنجس قلا
أما الذي تموت فيه قملة فقد أباح علماء أكله
بالتنجس انتفع فيما عدا ذواق الآدمي والمساجدا

«وميت» مبتدأ خبره قوله الآتي نجس «غير ما مضى وما مصل» أي سال «منه
وما من جسم غيره انفصل، نجس كدخ النجس» الدخ بالضم الدخان «لكن
المضر، أثره القوي في الذي ظهر». «للقدوة الخطاب لا محض اللقى، ولا صميم
ريحه إذا بقي، رطوبة الفرج كبول صاحبه وبعضهم طاهرة في مذهبه، كثير مائع
الطعام يفسده، نجس تحلل به وجامده» يفسده «ماظن أن ذهب فيه كلا، إلا» أي
وإلا يظن سريانه في جميعه «فما يظن أن يحلا» ولا يتنجس طعام يابس بمس نجس
يابس لا غبار له.

«ونجل عابد السلام الراقي» العالم الرباني «يفيد أن القوت كالصلاة» أي ظاهره
أنه كهي في العفو عما يعسر التحرز منه كبول الفار ودون درهم. انظر (ح) و (سر)
«وقيل كالماء فلا تقذره نجاسة إلا إذا تغيره. والتونسي وابن نافع لا، ينجس جمه»
أي كثيره «بنجس قلا» (سر) ذكر (جب) القولين بلا ترجيح.

«أما الذي تموت فيه قملة، فقد أباح علماء أكله» انظر ابن يونس والأمير (مع)
(فيروع) لو وقع نجس في ماء مضاف تنجس على الأصح ولو وقع فار في جامد
وأخرج حيا أو بالفور لم يضره ويضر المائع لخبر (وان كان مائعا فلا تقربوه). وقال
مالك «إن مات فار ونحوه في كثير زيت ولم يغيره كرهته». وقال ابن نافع لا يضره.
وفي (ضريح) (١) عن شيخه اغتفار ما عسر التحرز منه كبول الفار. قلت وكما يسقط
من الضرع. وفي (ح) أنه إن اختلط نجس بأشياء كثيرة غير مائعة كدقيق لم يطرح

(١) التوضيح.

لا النجس إلا جلد ميت دبغا فالماء واليابس فيه سوغا
بل طهره بالدبغ رأي كبكب منهم أجلاء من أهل المذهب
وامنع دواء باطن الأجساد بنجس واختلفوا في البادى
لاقبل التطهير لحم قدرا بالنجس كالفخار إن فيه سرى

بالشك . ابن قدام ينجس قوت أصابته ريشة ميتة (سر) . هو مخالف لقيودهم بما يتحلل ولو وقعت قطرة دم في لبن جامد فنزعت فحقق أنه لم يبق أثرها لم تضره (سر) اللبن المتغير في الضرع طاهر ما لم يصير دما أو قيحا . «بالمجنس انتفع فيما عدا ذواق الادمي والمساجدا» فيحرم شربه إلا لضرر وبناء المسجد به .

«لا النجس» فيمنع انتفاع به «إلا جلد ميت دبغا، فالماء واليابس فيه سوغا» «بل طهره بالدبغ رأي كبكب» أي جمع «منهم أجلاء من أهل المذهب» يجوزون بيعه والصلاة به إن دبغ .

تمة:

قوله دبغ أي بملح أو قرظ حتى أزال ريحه ورطوبته وحفظه من التغير وللحنفي يكفي تسخينه وفي البداية أن قوما جوزوا الانتفاع به نيا وذكره (سر) صدر البيع (فرع) لو بل نجس لا يتحلل كجلد ميتة أو عظمها الصلدين لم ينجس ما مسه .

«وامنع دواء باطن الأجساد بنجس» وجوزه مالك بلبن الحمير رعيًا لمجيز أكلها ذكره (ح) «واختلفوا في البادى، لا يقبل التطهير لحم» ولا غيره كما في (ح) إن «قدرا» أي طبخ «بالنجس» وقال (سم) يقبله كما يقبله على الأصح إن تنجس بعد طيبه . ابن رشد هذا خلاف في شهادة مرجعه الحسن . نقله (ح) «كالفخار إن فيه سرى» نجس والفخار الطين الذي حرق .

«والرأس إن طبخ قبل ما غسل من دمه غسل، كلا وأكل» نسبه (ح) للنوادر . «وإنما للمرء أن يستعملا من النقود مصحفا بها حلا» جلده وهل يجوز كتبه بها أو يكره لمنعه التدبر «والسيف» لارهاب العدو . وجوزه ابن وهب في كل آلة حرب

والرأس إن طبخ قبل ما غسل من دمه غسل كلا وأكل
وإنما للمرء أن يستعملا من النقود مصحفا بها حلا
والسيف والأنف وسنا مطلقا وخاتما حيث يكون ورقا
والخلف في نحو مضرب جرى وجائز لباسه الجواهر
وللنساء لبس كل زينة وبين القرآن ما يدينه

«فصل»

شرط الصلاة فرضها والنفل طهارة المحمول والمحل
وظاهر الجسم وما منه بطن كداخل الفم وعين وأذن
وكل ذا في ذاكر ذى مقدره ونجل رشد الأستان شهره
وإن يزاحم حدثا يقدم إذ طهره يخلفه التيمم
ثم المحل ماعليه يعتمد قائما أو جالسا أو إذا سجد
لا نجس بطرف الحصير لو مار مورك على الشهر

«والأنف وسنا مطلقا» ذهب أو فضة «وخاتما حيث يكون ورقا» درهمين فأقل وهو مندوب إن كان للسنة وحرمة لمباهاة أو معصية «والخلف في نحو مضرب جرى» . هل مكروه أو حرام «وجائز لباسه الجواهر» كلؤلؤ ومرجان . انظر ضياء التأويل عند «حلية تلبسونها» «وللنساء لبس كل زينه» . تجملا للأزواج ، لا تحلية سرير وصندوق ونحوه مما هو سرف ومباهاة فيمنع «وبين القرآن ما يدينه» .

«فصل»

«شرط الصلاة» على أشهر الأقوال والندب لأشهب وقيل سنة وقيل واجب ، غير شرط . «فرضها والنفل ، طهارة المحمول» فيضره مس رأسه بيتا بطرفه نجس بخلاف دار «والمحل» .

«وظاهر الجسم وما منه بطن ، كداخل الفم وعين وأذن» وهل يجب قيئه وتبطل إن لم يفعل؟ قولان . وكل ذا في ذاكر ذى مقدره ، «ويأتي حكم من عجز أو نسي

وما بجانبك تمس أو يمس ثوبك أو تحت حصيرك كنس
ولابس طرف ثوب بقدر طرفه الملقى بالأرض استضر
لا فوق حي غيره ولهما ينسب ما وسطه بينهما
وعاقد بعضوه رأس جمل فما أقلته السفينة حمل

«ونجل رشد» وحفيده وابن مرزوق «الاستنان شهره» وعليه فيعيد عامد بوقت ولا
إثم عليه إن لم يتهاون «وإن يزاحم» الخبث «حدثا يقدم» غسله على طهارة الحدث
«إذ طهره يخلفه التيمم» وقيل يقدم طهر الحدث لأنه متفق على وجوبه «ثم المحل
ما عليه يعتمد، قائما أو جالسا أو إذا سجد، لانجس بطرف الحصير، لو مار» تحرك
قال تعالى ﴿يوم تمور السماء مورا﴾. «مورك على الشهر، . . وما بجانبك تمس أو
يمس ثوبك». وللشافعية قولان: إن سقط نجس على طرفه الملقى بالأرض «أو
تحت حصيرك كنس» أي دخل «ولابس طرف ثوب بقدر»، متعلق بقوله استضر
«طرفه الملقى بالأرض استضر» أي تضره نجاسة طرفه الملقى بالأرض ولو لم تحركه
حركته «لا» نجس «فوق حي غيره» فلو سقط عليك طرف من ثوبه طاهر والطرف
الذي عليه نجس لم يضر. وانظر هل عضوه كذلك وقد يلوح من كلامهم «ولهما،
ينسب ما وسطه بينهما» فيضرهما تنجسه «وعاقد بعضوه رأس جمل» أي طرف حبل
سفينة، قيل في: ﴿حتى يلج الجمل في سم الخياط﴾. إنه حبل القارب. «فما أقلته
السفينة حمل» فليست كالحي بل كطرف ملقى بالأرض ومر قريبا.

ظن التنجس إذا ما غلبا مثل يقينه ووهمه هبا
من شك في وقوعها بثوبه قيل بحتم نضحہ وندبه
وتبارك لنضحہ ولو عمد يعيد في الوقت على مايعتمد
وهل كهو الجسد والبقعة أو لابد من غسلها وذا انتقوا
والشك في المصيب ليس يوجب شيئا إذ الطاهر أصل غالب
ومن له طرأت أو تذكرأ قطع إن طاهرا أو مطهرا
يجد ويدرك ركعة وإلا أتمها فريضة أو نفلا
وهل كذاك إن يشك أو يتم ثمت يعمل بها بعد علم
أعد للاصفرار حيث تنسى نجاسة أو قبلة أو لبسا
وللطلوعين كذا إن عن إذا لة النجاسة تصل عاجزا
قولان في العاجز عن ستر ولا يعيد من عجز أن يستقبلا

«ظن التنجس إذا ما غلبا، مثل يقينه ووهمه هبا» مشور وللوالد رحمه الله
(والوهم في فائنة وحدث، يلغى كذا في سنة وخبث). فمن توهم أن عليه فائنة بأن
لم يستند لدليل أو أنه ترك سنة أو أحدث أو أصابه نجس لم يلزمه شيء.

تنبيه :

عدوا من النوادر المقلب فيها النادر طعام الإماء اللاتي لا يتقين نجسا ونسجهن
ونسج الكافر «من شك في وقوعها بثوبه، قيل بحتم نضحہ وندبه» قولان مشهران
ولا يطلب النضح عند الشافعي والأكثر «وتبارك لنضحہ ولو عمد، يعيد في الوقت
على ما يعتمد» وقيل أبدا، وقيل لا يعيد (فرع) قال محمد وعبد الملك كل من أمر
بعود بوقت وفرط أعاد بعده وكذا عند الأخوين إن نسي. «وهل كهو الجسد والبقعة
أو، لابد من غسلها وذا انتقوا. والشك في المصيب ليس يوجب، شيئا إذ الطاهر
أصل غالب، ومن له طرأت أو تذكرأ، قطع إن طاهرا أو مطهرا، يجد ويدرك ركعة»
من الضروري.

إن سلم الإمام ثمت ذكر
أن لا يعيد مقتد وقيل بل
وأي نجس التحرز عسر
كسلس بكل يوم يأتي
ومرضع إلى الفطام نجلها
ودون دائرة باطن عضد
وذيل مرأة لسترها مطال
كفضلة الحمير في نعل وخف
وموضع الحجم وقبل ودبر
عن دمل يسيل كل يوم أو
وقرحة واحدة إن يفتقر

حدثا أو نجاسة فالمشتهر
سيان في الإعادتين للخلل
منه على جسم وثوب اغتفر
وفضلة الحمر لذي الحاجات
كغير إن تحتج أو احتاج لها
بغل من الدم وقيح وصدد
ورجل إن مرا بيابس وزال
ورجل عاجز وفي الضد اختلف
فحكم نجس في الثمان لا يضر
لم ينضبط ولو قشرته عفوا
لنكئها ما سال منها يغتفر

«وإلا، أتمها فريضة أو نفلا، وهل كذاك إن يشك» وهو في الصلاة في طروها
أو انه دخلها به «أو يتم، ثمت يعمل بما بعد علم، أعد» بنية الفرض «للاصفرار
حيث تنسى، نجاسة أو قبله» أو بان خطأ في جهتها كثير. وقيل يعيد ناسيها
والمخطيء فيها أبدا «أو لبسا، وللطلوعين» أي أعد عشاءك لطلوع فجر وصبحك
لطلوع شمس. «كذا إن عن إذا، لة نجاسة تصل عاجزا». «قولان في العاجز عن
ستر» هل مثلهم أو لا، يعيد أصلا «ولا يعيد من عجز أن يستقبلا

إن سلم الإمام ثمت ذكر، حدثا أو نجاسة فالمشتهر، أن لا يعيد مقتد وقيل بل،
سيان في الاعادتين للخلل» الساري له من خلل صلاة إمامه «وأي نجس التحرز
عسر، منه على جسم وثوب اغتفر»، قبل الصلاة وفيها أما المحل فيعفى عنه فيها
لا قبلها. «كسلس بكل يوم يأتي، وفضلة الحمر لذي الحاجات»، إن اجتهد في
التحفظ منها «ومرضع إلى الفطام نجلها» فيعفى عما أصابها قبل الفطام من بوله إن
تحفظت منه وفي غائط وقيء تردد «كغير إن تحتج أو احتاج لها، ودون دائرة باطن
عضد، بغل من الدم وقيح وصدد»، جمع صديد ولو اتصلت الثلاثة بمائع.

وأثر الذباب لو من عذره أو في الطعام خفن قدره
وكل ما عفي عنه إن ذهب سبب عفوه فغسله وجب
ويطهر المغسول حيث لا أثر بقي غير لون أو ريح عسر
وإن يقع بغير قصد أو بلا ذلك وعصر أو على الما دخلا
من شك في محل ما به جزم أو شك بالغسل وبالنضح يعم
وإن تزل بهائم عين النجس لم يتنجس ما محلها يمس

تنبيه:

لو غسل ما فوق درهم إلا ما دونه فالأظهر جريه على الخلاف الآتي في منتشر
عن مخرج والله تعالى أعلم.

«وذيل امرأة لسترها مطال، ورجل إن مرا بيايس وزال» عنها ما أصابها من غباره
«كفضلة الحمير» مثلاً بيلد تكثر به. «في نعل وخف ورجل عاجز»، عن خف ونعل
«وفي الضد» وهو القادر «اختلف وموضع الحجم وقبل ودبر، فحكم نجس في
الثان» ذيل وما بعده «لا يضر عن دمل يسيل كل يوم أو، لم ينضب ولو قشرته عفوا،
وقرحة واحدة إن يفتقر، لنكثها ما سال منها يغتفر».

فرع:

إن نكأ القرع في صلاة قطع إلا إن يقل كما يفتله الراعف فليفتله. ذكره ميارة
وظاهر قول (عب) لو نكأ الدمل ولو لم ينكأ لم يسأل عفي عن دون درهم فقط لأنها
دون درهم معفو عنه ولو تعمده والله تعالى أعلم وأيضاً فلم أرهم قيدوا بالتحفظ
إلا الموضع ومعاني الدواب.

«وأثر الذباب لو من عذرة، أو في الطعام خفن قدره».

«وكلما عفي عنه إن ذهب، سبب عفوه فغسله وجب»، ولما أتم كلامه في العفو
بين كيفية إزالة النجاسة فقال «ويطهر المغسول حيث لا أثر» يقينا فاليقين لا يرفعه
إلا اليقين «بقي» من النجس «غير لون أو ريح عسر، وإن يقع بغير قصد أو بلا
، ذلك وعصر أو على الما دخلا».

وهل على الغالب أثواب الصبي أو الطهارة والاول اجتبي
 إن علمت طهارة النعل فصل به وهل كذا إن الحال جهل
 واليوم ترك كل الأبى رأى ليلا يخطيء الغبي
 والكلب إن ولغ في إناء من ماء استحب نبذ الماء
 وفي وجوب الغسل للأواني سعا وندبه روايتان
 لظهر أم لا وهل الامر على فور ولا يفيته أن اعملا
 وحرّموا إراقة القوت وفي غسل إنائه خلافهم يفي

وقال الشافعية إن ورد على ماء دون قلتين تنجس بمجرد لقيه .

فرع

لو شك هل زالت فابتل شيء ببلل المغسول فهل شك في مصيب أو إصابة أو تنجسه مخفف وهو أضعف الأقوال .

«من شك في محل ما» أي نجس «به جزم» أنه أصابه «أو شك»، أنه أصابه «بالغسل» في جزم «و» في شك «بالنضح يعم». «وإن تزل» بضم الزاي «بمائع عين النجس، لم يتنجس ما محلها يمس» على الأصح لأن الحكم عدمي وكذا إن زالت بجامد كتراب وحجر كما في الدرر.

فرع:

يكره التلطيخ بالنجاسة قبل الوقت والنوم في ثوب نجس يعرق فيه والأصح العفو عن محل الاستحجار. انظر (ح).

«وهل» تحمل «على الغالب أثواب الصبي، أو الطهارة»، لأنها الأصل «والاول اجتبي» فقاعدة تعارضهما تغليب الغالب إلا في فروع نادرة «إن علمت طهارة النعل فصل، به وهل كذا إن الحال جهل» تقديما للأصل على الغالب أم لا؟ قولان .

فصل

فرائض الوضوء مافي النور بيد أوغير وفي التعذر ذره ولا تنب لغير ضرر أما الإنابة لصب الماء فلا تقيد بضاروراء والخلف في الولاء هل من سننه أو واجب وهو اتصال زمنه على وجوبه يفوت العامدا والعاجز البنا إذا تباعدا بمابه يحف عضو معتدل مع اعتدال في زمان ومحل

«واليوم ترك كل الابي، رأى ليلا يخطيء الغبي» الجاهل فيظن جوازها بنعل نجس. «والكلب إن ولغ في إناء، من ماء استحب نبذ الماء» أي كبه «وفي وجوب الغسل للأواني» التي ولغ فيها «سبعا ونديه روايتان» أريدت «لطهر أم لا» كطعام وهل يجب ذلك قولان «وهل الأمر على، فور» أو حتى يقصد استعماله وعليه خليل «ولا يفيته أن» بالفتح «أعملا» أي إعماله في طهر أو غيره. «وحرموا إراقة القوت وفي»، طلب «غسل إنائه خلا فهم يفي» هل كالماء أو لا يطلب.

«فصل»

«فرائض الوضوء مافي النور» أي القرآن «وأنزلنا إليكم نورا مبينا» «والقصد والدلك على المشهور» فيهما «بيد أوغير وفي التعذر، ذره ولا تنب لغير ضرر» ولكن إن أنبت كفى على الأصح. وجاز لضرر، ونوى منيب لاناتب ولينب الأقطع ونحوه وإن بأجرة في طهر ماء وتراب فإن لم يجد فعل ما يمكنه من لمس الماء «أما الإنابة لصب الماء، فلا تقيد بضاروراء» إجماعا «والخلف في الولاء هل من سننه، أو واجب وهو اتصال زمنه، على وجوبه يفوت العامدا، والعاجز البنا إذا تباعدا، بما» صلة تباعد «به يحف عضو معتدل، مع اعتدال في زمان ومحل» فلا يبنى اتفاقا في عمد وعجز غير حقيقي كأن يعد من الماء ماظن أن لا يكفيه ولم يكفه واختلف في عجز حقيقي كمرض واكراه وأخذ ماظن كفايته وشهر قوم بناءه.

والوجه من قصاص رأس للذقن وظاهر اللحية إن له تكن
طولا وعرضا من الاذن للاذن ومرفقا والكعب غسلا عممن
تخليلك اليدين فيه وفي الثرى وقيل ندب فيهما
وملتقى وجه ورأس أغسل وأمسخ بشعر الصدغ هكذا افعل

«والوجه» طوله «من قصاص رأس» مثلثة أي منتهى نبتة «للذقن»، محرقة مجمع اللحين إن لم تكن له لحية «وظاهر اللحية» ولو طالت. وقال الأبهري وغيره «لا يجب إلا غسل ما اتصل منها بالوجه» ذكره (ح). «ان له تكن، طولا» أي هذا حده طولا والقصد بغسل ظاهرها إمرار اليد عليها مع الماء ولا بد من تحريكها كما في (ح) ليصل الماء لجميع ظاهرها دون تخليل «و» الوجه «عرضا من الاذن للاذن». وعن مالك أنه من العذار إلى العذار وعلى هذه الرواية اختلف هل العذار داخل فيجب غسله؟ أم لا. وهل يشمل نفى الخد؟ أم لا. ذكره الخطاب.

«ومرفقا والكعب غسلا عممن» على الأصح «تخليلك اليدين فيه حتما» أي الوضوء ويندب تخليل كل يد معها ميمنة وكونه من ظاهر أبلغ لاخوف تشبيك إذ إنها يكره لمصل. «وفي الثرى» أي التيمم به «وقيل ندب فيهما» ومحله في غير ما بين سبابة وإبهام فيجب قولوا واحدا وكذا إيصال الماء لما بين غيرهما.

«وملتقى وجه ورأس أغسل»، فيغسل طرف الرأس مع الوجه إذ لايعمه إلا بذلك وما يتمم الواجب واجب «وامسخ» ملتقاهما أيضا لتعم الرأس «بشعر الصدغ» بالضم وهو عظم بين عين وأذن «هكذا افعل» أي، اغسله وامسحه.

لدى أئمة خيار شرفا وعند آخرين مسحه كفى
وامسح بياضا بين أذن وشعر صدغ وفوق وتدوما استقر
وراءها وفوقها من زائد منه على ما هو فوق الوتد
ونح كل حائل يعلو اليدا أو غيرها كوسخ تجسدا
«لدى أئمة خيار شرفا» نقله عنهم (تو)(١) «وعند آخرين مسحه كفى» والرأس
حده من الوجه لنقرة القفا فلا يجب مسح القفا على الأصح ولا يجب نقل الماء لعضو
غير الرأس فيكفي وجهه مطر أصابه وتذلك به . ولا يكفي رأسه على الأصح ويكره
مسحه بغير ماء جديد كبلل لحيته ولو جفت يده جدد بللها وقيل لا يجدهه ويجب
نقض خيوط ضفره إن كثرت إلا عند من يكتفي ببعضه . «وامسح بياضا بين أذن
وشعر، صدغ وفوق وتد وما استقر، وراءها وفوقها من زائد، منه على ما هو فوق
الوتد» .

واكتفى الشافعي وأشهب في رواية ببعض رأس . وجوز أحمد وقوم مسحه على
عمامة أو خمار واختلف هل يكفي غسله مع منع؟ أو كره؟ أم لا يكفى .
«ونح كل حائل» بين الجسد والماء . «يعلو اليدا، أو غيرها كوسخ تجسدا» أما
وسخ لا يمنع مباشرة الماء، وطيب كذلك ودهن فلغو . وكان ﷺ يرى ويص
الطيب برأسه وفي (ح) أن الحائل ما يتقشر إن قشر وفي (عب هنا) أنه ينبغي
الاحتياط فيما لم يبينوه . ويجب قلم ظفر انحنى حتى ستر غير محله الأصلي ولا تضر
الشوكة ولا المداد عند مالك و (سم) وسند للكتاب فقط وقيده بعضهم بما رق
ولا يجب تحريك خاتم شرعي بأن كان فضة ودرهمين فأقل وللجنة لا مباحاة ولا
ذهبا . ويجب نزعه في تيمم والأصح أن اللمعة تضر ولو قلت : واغتفر ابن دينار
وابن رشد وغيرهما قدر خيط العجين بعد الوقوع ولا بد أولا من إزالته والغى مالا
يخلو منه الجسم غالبا كوسخ بشعر الإبط لا يذهب الحك ما لم يترك فوق ما شرع
ورخص أبو عمران للعرس أيام أسبوعها في مسح طيب برأسها في الغسل وتيمم إن
كان بجسدها . والمذهب خلافه .

ثم تتبع الخفي كالوتر وما من الجلد بدا تحت الشعر
وغائرا ولو مغيب القعر فإلما له أوصل بقدر القدر
ينوى أدا فرض الوضوء أو رفعا حدثه أو أن يزيل المنعا
ولو أراد معه تنظفا أو طهر نجس مثلا أو حذف
مسببا كأن يصلي ولا يمس مصحفا كضد مثلا
كذا إذا مارب أحداث نواه لحدث لم يك مخرجا سواء
لا إن نوى إن كان أحدث فله من شك إذ نيته مزله
ولا إذا جدده ثم بدا حدثه أو ندبه قد قصدا

«ثم تتبع الخفي كالوتر» جمع وتره محرقة وهي ما بين المنخرين «وما من الجلد بدا تحت الشعر» فيوصل له الماء ويخلله بأصابعه أي يدخلها في خلاله أي الفرج التي بينه ويحافظ على بطون الأصابع وظهورها فيحنيها وعلى رؤوسها فيجمعها ويحكها بكفه.

«وغائرا ولو مغيب القعر، فالإله أو صل بقدر القدر» أي الطاقة ويبالغ في عرك رجله مع صب الماء وذلك عقب وعرقوب وما لا يصله الماء بسرعة لجساوة أو شقوق فقد أتى ﷺ رجلا يتوضئون ويمسحون أعقابهم فقال (ويل للأعقاب من النار) «ينوى أدا فرض الوضوء أو رفعا، حدثه أو أن يزيل المنعا» «ولو أراد معه تنظفا، أو طهر نجس مثلا أو حذف» «مسببا كأن يصلي ولا، يمس مصحفا كضد مثلا» «كذا إذا مارب أحداث نواه، لحدث» واحد «لم يك مخرجا سواء» بأن لم يدخله ولم يخرج به. «لا» يصح الوضوء «إن نوى إن كان أحدث فله، من شك» نقض طهره «إذ نيته مزله، ولا إذا جدده ثم بدا، حدثه أو ندبه قد قصدا» بأن توضأ لتعلم أو تعليم أو ذكر أو نحو ذلك مما تندب له الطهارة فلا يرفع حدثا.

رفض الوضوء والصلاة والصيام يضر في الأثناء لا بعد التمام
على الأصح فيهما ويغتفر أن تعزب النية بعد أن تقر
بأول الفروض لا السبق الكثير ولم يحدوه وخلف في السير
لم يفتقر طهر إلى انتواء لدى أبي حنيفة القراء

«رفض الوضوء والصلاة والصيام، يضر في الأثناء لا بعد التمام، على الأصح فيهما»، أي الاثناء وبعد التمام.

«ويغتفر أن» بالفتح «تعزب» كينصر ﴿وما يعزب عن ربك﴾ الآية «النية بعد أن تقر، بأول الفروض لا السبق الكثير، ولم يحدوه» قاله (بن).

«وخلف في السير، لم يفتقر طهر إلى انتواء، لدى أبي حنيفة القراء». بزنة رمان وهو العابد. وفي الرهوني وابن جزي تخالف في العزول للحنفي.

وفي الوضوء والغسل مثله نقل عن مالك والحنتم مذهب الجبل
سننه غسل يديه قبل ما دخلتا الماء ثلاثا محكما

«وفي الوضوء والغسل»، أي دون التيمم «مثله»، أي مثل قول أبي حنيفة «نقل،
عن مالك والحنتم مذهب الجبل»، الخلق الكثير ﴿ولقد أضل منكم جبلا كثيرا﴾.
«سننه غسل يديه» قيل مجموعتين وقيل مفترقتين، «قبل ما دخلتا الماء ثلاثا»،
غسلا «محكما»، وكونه ثلاثا من تمام السنة.

وهل لكل غرفات أو يعم كلا بكل غرفة خلف علم
مضمضة استنشاق استنثار ممسكة لأنفه اليسار
ورد مسح رأسه للابتدا ومسح أذنيه بهاء جددا
من ظاهر وباطن مع صما خيه وقوم أو جبوا مسحهما

«وهل لكل» منها «غرفات أو يعم، كلا بكل غرفة خلف علم،»
و«مضمضة» محركا للماء في فمه بلسان أو إصبع وتصح ولو أرسله بلا مج أو
بلعه وقيل، إن مجه شرط والمج البصق بقوة ويكره التصويت بمجه كما يكره
بمضغ أكل «استنشاق» وينوى السنة ويندب لغير صائم أن يبالغ فيها بإدارة الماء
في أقصى الفم وجذبه لأقصى الأنف «استنثار، ممسكة لأنفه اليسار» بفتح وكسر.
فالسنة نثر الماء من الأنف ما سكا له من أعلاه بسبابة يسراه وإبهامها. أما المضمضة
والاستنشاق فيندب بيمناه ويكره استنثار دون وضع يد.

«ورد مسح رأسه للابتدا» فإن جفت يده من مسح الفرض كره الرد ونَظَرَ (عب)
إن بقي ما لا يعمه «ومسح أذنيه» وهل كونه «بهاء جددا، من تنمة السنة فلا يكفي
ببقية ماء رأسه وهو الأصح أو سنة وحده «من ظاهر وباطن مع صما، خيه» بالكسر
أي ثقبى أذنيه فمسحهما من تمام السنة فيمسح أذنيه من ظاهر وباطن جاعلا
سبابتيه في صماخيه. «وقوم أوجبوا مسحهما» وصححه ابن رشد وغيره.

ترتيبه كهو في الكتاب وقيل بالحثم والاستحباب
وعوده يندب للمنكس عمدا وسهوا سن في المنكس
وما وراءه من الأعضاء إن يتذكر قبل ما تناء
يغسل كلا مرة ويقتصر عليه حيث بعد طول يذكر
وذاكر للفرض منه يأتي به كما مر وبالصلاة
وسنة فعلها للآتي وليعد العامد في الأوقات
ولكن الرد والاستنثار لا تعد ولا غسل يديك أولا
مندوبه سوك جلوس ومحل نشر طهير وتوجه وقل
ماء بلا حد سوى الاتقان تيامن اليدين والرجلان

«ترتيبه» عطف بحذف العاطف وهو كثير في هذا النظم أي وسن ترتيبه «كهو في الكتاب» أي القرآن. «وقيل» فيه «بالحثم والاستحباب، وعوده يندب للمنكس» وضوءه «عمدا وسهوا سن في» العضو «المنكس» أي المقدم عن محله عضوا أو لمعة «و» يسن عود «ما وراءه من الأعضاء إن يتذكر قبل ما تناء» بقدر الجفاف «يغسل كلا» من الأعضاء التي وراءه «مرة» إن كان قد شفع أولا وإلا كمل. «ويقتصر، عليه حيث بعد طول يذكر، وذاكر للفرض منه يأتي، به كما مر وبالصلاة، و» ذاكر «سنة فعلها للآتي، وليعد العامد بالأوقات» وقيل تبطل وهو أضعف من القول بإبطال ترك سنن الصلاة. لأن سننها أكد «ولكن الرد والاستنثار لا، تعد ولا غسل يديك أولا.»

«مندوبه» خمسة عشر أولها «سوك» والكلام عليه من خمسة أوجه في حكمه ووقته وآلته وهيئته وخصاله فتعثره أحكام الشرع غير الجواز فيجب على من لزمته صلاة الجمعة إن تعين لزوال ريح يؤذي أهلها ويندب في كل وقت وتأكد إن تغير الفم ويتغير بأمور منها نوم وأكل وشرب وطول كلام بذكر أو غيره وطول أضدادها ولكل صلاة ولكل وضوء وظاهر الأحاديث سنيته له وعليها ابن رشد وقوم والا شهر النذب ويحرم للتجمل لحرام ويكره لصائم برطب ولقائم ومتكىء وفي مسجد وملا.

كذلك ما اتسع من إناء وبدؤه بأرؤس الأعضاء

وقيل يجوز في الملا . وأما آله فالعود وندب عود وسط بين ييس ورطوبة وكونه شبرا فأقل فإن زاد ركه الشيطان وليتق ما يؤذيه كعود قصب وندب لمن فرغ منه إن عاد له غسله إن لم يغسله حين فرغ أو يجعله بحصن كبن ثيابه ويندى اليابس بهاء وهل يكفي كل مزيل للتغير كاصبع خشن أو خرقة كذلك أو إن عدم العود وهو الأصح .

وأما هيئته فيبدأ بجانب أيمن ويسوك الأسنان عرضا وطولا أو عرضا فقط واللسان والحلق طولا آخذا له يميناه أو بالإنهام والخنصر والثلاثة الأخر فوقه والقبض عليه يورث النسيان والباسور ويلع أول ريقه دواء وآخره يورث الوسوسة وإن وضعه فلا يضعه عرضا ولينصبه وعن سعيد ابن المسيب من القى سواكه في الأرض عرضا وجن فلا يلومن إلا نفسه .

وأما خصاله فمنها رضا الله تعالى وقوة الجسم والفم وزيد حفظ وعقل ويسهل الموت ويزيد أجر الصلاة بسبعين ويزيده تحليلها بثلاثين وكفى في فضله أن جبريل عليه السلام كلما أتى النبي ﷺ أوصاه به .

تنبيه :

قال الحفني على الجامع كونه يزيد أجر الصلاة بسبعين لا يقتضى فضله على الجماعة، إذ قد تفوقه كيفاً وإن فاقها عدا . «جلوس» أي وندب جلوسه «ومحل نشز» أي عال ليلا تسيل عليه الغسالة «طهير» أي طاهر «وتوجه» للقبلة وحضور النية في جميعه «وقل ماء» بالضم أي قلته ليلا يتكل عليه أو يألفه فلا يكفيه ما دونه «بلا حد» لتلك القلة «سوى» أنها لا تنقص عن «الاتقان» وقيل لا بد من سيلانه عن العضو وأنكره مالك . أما سيلانه عليه فيجب ليعم البشرة، وإلا كان مسحاً وقيل لا يجزىء بدون مد ولا الغسل بدون صاع .

وشفعه غسل الفروض والسنن كذاك تثليثهما أيضا حسن

وقد كنت قلت :

لايجزىء الغسل بما لم يبلغ * صاعا ودون المد في الوضولغي
عند الإمام التونسي وأبي * إسحاق والباجي وابن العربي
«تيا من اليديين والرجلان» لغة قبائل من العرب
أما غير يديه ورجليه فيفعله دفعة .

تنبيه :

لو قدم يدا يسرى أو رجلا لم يعدها خوف غسلة رابعة وأما من قدم رأسا مثلا
على وجه فقد ترك سنة . «كذاك ما اتسع من إناء» يندب جعله عن يمينه، وهل
يأخذ منه الماء بيديه معا لغير رجلية أو يميناه ويصب منها في اليسرى؟ قولان لمالك
و (سم) فإن ضاق الإناء تياسر به ليسكب بيسراه في يميناه .
«وبدؤه بأرؤس الأعضاء» فمن بدا بمؤخر رأسه أو بالذقن وعظ وقبح عليه إن
كان عالما .

«وشفعه غسل الفروض والسنن ، كذاك تثليثهما أيضا حسن» ، وهذا في غير
الرجلين . أما هما فإن كانتا نقيتين اختلف هل يندب شفعهما وتثليثهما أيضا؟ أم
لا . وأما غير النقيتين فلا حد فيها اتفاقا .

ترتيبه السنن والترتيب هن مع فروضه مندوب
والبدء باسم الله من يؤم أمرا له شأن به يهتم
مثل ركوب وغذا وطهر لبس ونوم وخلا ودر
ولصل فرضا أو تنفلا ندب تجديد وضوء فعلا
ماهو واجب له وإلا فقد تعدى ماله أحلا
ندب غسل الفم واليدين من لحم ومضمضته من اللبن
وكرهوا جواز ما الشارع حد كصاع فطرة وتسبيح ورد
وكتعدى الحد في الماء والمحل والمسح والغسل وإن يشك هل
ثلث في كره أو استحسان اتيانه بغسلة قولان

«ترتيبه السنن» في انفسها مندوب . «والترتيب، هن مع فروضه مندوب و» طلب
أيضا «البدء باسم الله من يؤم، أمرا له شأن به يهتم» كذا في نور البصر. «مثل
ركوب وغذا» بأكل أو شرب فتسن فيهما وتندب في الغير «وطهر» بهاء أو تراب «لبس
ونوم وخلا» أي بول وتغوط «ودسر» وطء «ولصل فرضا أو تنفلا، ندب تجديد وضوء
فعلا» به. «ما هو واجب له وإلا، فقد تعدى ماله أحلا» بزيد غسلة رابعة «ندب»
وتأكد لمصل «غسل الفم واليدين من» كل ذي دسم خوف الشياطين ومن «لحم»
ولو نيا لأن المروءة والنظافة من الدين «ومضمضته» بمهملتين أو بمعجمتين «من
اللبن» وكذا غسل الإناء من كل كما في جامع الشيخ خليل.

«وكرهوا جواز ما الشارع حد، كصاع فطرة وتسبيح ورد» في خبر أدبار الصلوات
الخمسة يعني تسبيح الصلاة والذي عند الإيواء للفراش وقد يحرم كزيد الصلاة.
«وكتعدى الحد في الماء» بأن يزيد على ما يتيقن به الغسل «والمحل» بأن جاوز الكعب
مثلا «والمسح» بأن مسح رأسه مرتين «والغسل» بأن جاوز ثلاث غسلات «وإن
يشك هل، ثلث في كره أو استحسان، اتيانه بغسلة، قولان».

فصل في قضاء حاجة الإنسان

ندب لقاصد التبرز النوى بحيث لا يسمع ما منه انزوى
ويجد البائل سترًا ويغيب سواد طائف واعداد المطيب
تلفت قبل جلوس يستتر ولو بثوبه إن الغير عسر
كذا تجنب لجر ومهب ريح ونهج موضع نجس صلب
جلوسه إن طهر المحل ووارد يسبقه ويتلو

تنبيهات:

اختلف هل يكره نفث اليد بعد الوضوء؟ أو يجوز. وصحح. وهل يجوز نشف العضو بخرقه مثلاً في الوضوء أو بعده؟ أو يكره؟ أو يندب؟ أقوال..

الثاني: لم يصح من اذكّار الوضوء غير الشهادتين بعده، فما يقال عند كل عضو موضوع. قاله السيوطي وغيره وقد نصوا على حرمة العمل بالموضوع.

الثالث: ورد من توضأ ومسح يديه على عنقه أمن من الغل. ذكره (عب)، زروق. يجوز ما لا ينكره مذهبك سيما إن اقتضى احتياطاً وقرية كإطالة غرة ومسح رقبة وافتاء القمرين بحدث وصلاة تسبيح، وتوبة وحاجة ونية صوم نفل بعد فجر، فهو صوم عند الشافعية.

«فصل في قضاء حاجة الإنسان»

«ندب لقاصد التبرز» أي قضاء حاجة الإنسان ببراز أي قضاء وبزنته «النوى» أي البعد ومنه:

«وشر النوى ما لا تقربه النجب *»

«بحيث لا يسمع ما منه انزوى» أي خرج. «ويجد البائل سترًا ويغيب، سواد طائف» طاف تغوط «واعداد المطيب» أطاب استنجد، يعنى المزيل ماء أو غيره «تلفت قبل جلوس» أي قبل ما جلس وإن «يستتر، ولو بثوبه إن الغير عسر، كذا تجنب لجر» بالضم شق في الأرض مستدير أو مستطيل فيكره ذلك فيه خوف الجن. وهل كذا حوله إن كان يصله؟ قولان.

وقدمن عليه باسم الله في
تغطية الرأس لدى القضاء
وهكذا تفريجه فخذيه
وسكت إلا لهم وذئر
إلى السماء أو إلى ما نزلا
في حالة الوطء أو القضاء
ولكن الراجح في الثاني الحظر
ويجب استفراغه لأخبيثه
من أصله لرأسه والنفض
كل وغفرانك بالثاني يفي
ندب وندب حال الاستنجاء
إفراغ قلبه لما لديه
تلفت تفل مخاط والنظر
منه أوان يدبر أو يستقبلا
بغير ستر وهو في قضاء
وطء الجواز فاقف ما اشتهر
وسلت الاير ما سكا بأصبعيه
والرفق فيهما عليه حضوا

تنبيه :

الظاهر ندب توقي الجن لما ذكروا في هذا الفصل والذي قبله ولغير ذلك مما لا يعد كندب كف الصبيان حين فحمة العشاء .

«ومهب ريح» فلا يستقبلها ببول أو غائط رفيق «ونهج» أي طريق إن كان يسلك غالبا «موضع نجس» وموضع «صلب» وندب «جلوسه إن طهر المحل» وندب قيام سهل نجس «ووارد» في الخبر «يسبقه» يسمى ويقول (اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث) أي ذكران الشياطين وإنائهم والخبث بالضم جمع خبيث «ويتلو...» .

«...» وقد من عليه بسم الله في، كل وغفرانك» أي أسألك غفرانك «بالثاني يفي، تغطية الرأس» وهل حياء منه تعالى أو أسهل للخروج أو خوف الجن أو لئلا ينتن. «لدى القضاء ندب، وندب حال الاستنجاء» والوطء «وهكذا تفريجه، فخذيه، افراغ قلبه لما لديه» .

«وسكت إلا لهم» كحفظ مال أو طلب مزيل وفوت رفقه وتعوذ مرتاع «وذئر» ذاره كرهه. «تلفت تفل مخاط والنظر، إلى السماء أو إلى ما نزلا، منه أوان يدبر أو يستقبلا، في حالة الوطء أو القضاء» على احد قولين

يندب جمع ما وغير فالما فحجر ويتعين الما
 في المني والحيض وفي بول المره وفي مذي وليعم ذكره
 مع نية وفي الصلاة حيث لم ينو خلاف وكذا إن لم يعم
 وإنما يحصل الاستجمار بطاهر يزيل والايتار
 ثلاثة أو خمسة أو سبعة ندب وعن إفراده اختر شفعه
 بالزبل والعظم وموذ ويد يجد غيرها بكره يرتدى

«بغير ستر وهو في قضاء، ولكن الراجح» من القولين «في الثاني» وهو قضاء
 الحاجة «الحظر، و» في «وطء الجواز فاقف ما اشتهر، ويجب استفراغه لأخيشه» وهما
 بول وغائط «وسلت الاير ما سكا باصبعيه، من أصله لرأسه و» يجب «النفض» أي
 نفضه بتحريك رأسه انظر الرهوني «والرفق فيهما عليه حضوا...» «... يندب»
 «لستنح» جمع ما وغير فالما، فحجر» ويندب أن يسترخي قليلا لئلا ينقبض المحل
 على أذى.

«ويتعين الما في المني» لغة في المشدد. «والحيض وفي بول المره»، فلا يكفي في
 الثلاث حجر ولا عود «وفي مذي وليعم ذكره» بالغسل ولا يقتصر على ما أصابه
 المذي منه فهو جنابة الذكر وهي صغرى بالنسبة لجنابة المني.

«مع نية وفي الصلاة حيث» غسل جميعه و «لم، ينو خلاف» هل تبطل؟ «وكذا»
 «اختلف فيها» إن لم يعم وإنما يحصل الاستجمار، بطاهر يزيل «عين النجاسة»
 «والايتار، ثلاثة أو خمسة أو سبعة، ندب وعن إفراده اختر شفعه، بالزبل» صلة
 الاستنجاء مقدرة على رأي من يعمل المصدر محذوفا «والعظم وموذ ويد يجد غيرها
 بكره يرتدى...»

بذهب وفضة وما رسم فيه وما يحل أكله حرم
يكره ذكر الله في أوان خروج الاحداث من الإنسان
وحال الاستبرا وفي كل محل مستقذر وبعض الكل أحل
أما القراءة فلا تجوز في الاولين تحريما ولا في الكنف

فصل

نواقض الوضوء ما خرج من فرج وقد الف جنسا وزمن
لا سلس لازم أكثر الزمن والخلف إن لازم نصفه قمن
وسلس المذي إن يقدر على زواله به الوضوء بطلا
واختلفوا في قصة وهادي مبناه هل هما من المعتاد؟
وغيبة الحلم كنوم ثقلا وجن أو سكر أو إغما تبلا
«... بذهب» صلة حرم «وفضة ومارسم فيه» حرف لأن للحروف حرمة.
«وما يحل أكله» كقرص «حرم» وكذا ما اشتد أذاه من عود أو غيره..

(تتمة):

الاستنجاء إزالة النجو بالفتح بغسل أو مسح وهو النجاسة فاهمز للسلب
ويندب أن لا يستنجي بالماء في موضع تبرزه خوف الوسواس ويندب أن يعد ما يبول
فيه ليلا. «يكره ذكر الله في أوان» أي وقت «خروج الاحداث من الانسان، وحال
الاستبرا وفي كل محل، مستقذر وبعض الكل أحل، أما القراءة فلا تجوز في،
الاولين تحريما ولا في الكنف» وكنت قلت:

«وفي كراهة الدخول في الكنف * بالذكر والقرآن والمنع اختلف»

«فصل»

«نواقض الوضوء ما خرج من، فرج» قبل أو دبر وما لم يخرج ليس حدثا. وانظر
ما يأتي إن شاء الله تعالى في المشغل عن فرض «وقد ألف جنسا» لا دود ود م
«وزمن، لا سلس» ولو تسبب لمرض نشأ عنه والسلس هو ما تكرر خروجه لا على
وجه الصحة والاعتیاد نسبه (ك)، للقلشاني «لازم أكثر الزمن» ولو تسبب له.

ولس اللذ به قد عهدا وقد أراد به أو وجدا
ومس أيره بيطن راحته أو جنبها كما صبع أو ردت
وهل ولو بحائل أو إن قبض أو خف أولا مطلقا وذا نهض
والشك في السابق من طهروما نقض مع جزم بكل منهما

«والخلف إن لازم نصفه قمن» والغى العراقيون السلس ولو قل «وسلس المذى إن
يقدر على زواله» بنكاح أو غيره «به الوضوء بطلا» ولا يجب دواء سلس غيره انظر
الرهموني «واختلفوا في قصة وهادى، مبناه هل هما من المعتاد، وغيبة الحلم» عطف
على ما خرج والحلم العقل ﴿أم تأمرهم أحلامهم﴾.
«أحلامكم لسقام الجهل شافية» *

«كنوم ثقلا» بأن لم يشعر بصوت ولا بسيل ريقه أو سقوط شيء من يده وصور النوم
أربع، فإن ثقل وطال نقض وإن خف وقصر لم ينقض وكذا على الأصح إن خف
وطال والأصح نقضه إن قصر وثقل وهذه طريق اللخمي وطريق غيره رعي حال
النائم فيضرب ثقيله مضطجعا وطويله ساجدا أو جالسا لاقائهما ومحتبيا وفي
مضطجع ذهب عقله لهم نابه قولان. «وجن أو سكر أو اغماتبلا» أي غطى العقل
(فقلبي اليوم متبول).

«ولس» ولا ينقض عند الحنفى ما لم ينعض «اللذ به قد عهدا» لامس امرأة امرأة
ورجل رجلا غير أمرد أو صبية لاتشتهى. «وقد أراد به أو وجدا، ومس أيره» يعنى
مس الرجل ذكره بخلاف خنثى وبخلاف ذكر غيره وشرط سحنون العمد وابن
كنانة وابن نافع الكمرة والكف وابن القصار والأبهري اللذة. وهل يعيد أبدا إن لم
يتوضأ له كما لا بني نافع ودينار أو في الوقت كما لمالك و (سم) أولا يعيد وهو لها أيضا
«بيطن راحته، أو جنبها كاصبع» أي ينقض مسه بيطنها أو جنبها «أوردته» فإن ارتد
متوضأ يتوضأ إن تاب.

«وهل ولو بحائل أو إن قبض» على أيره من فوق الحائل «أو خف أولا» ينقض
مسه من فوق حائل «مطلقا وذا» القول «نهض» أي علا فهو أقواها كما حرره

أوشكه في واحد أو فيهما مستنكحا في كلها أو سالما
من شك في النقض لدى المدونة وهو سالم كمن يتيقنه
وجل أهل العلم لم يعتبر لديه مثل الشافعي والأبهري
من شك أثناء الصلاة حدثا طارئا أم لا رجحوا أن يمكثا
لكنها تبطل إن لم يبد له انتفا ما شكه من بعد
وامنع لدى الأصغر مس ما كتب فيه قرآن محكم خط العرب
وجاز مس جلده منفصلا لا هامش ولو يعود مثلا
وحمله إن لم يصاحب أمتعته تعني فقط والخلف إن تعن معه
ومسه تعلما للكمال سليل يونس أبو الفضائل
شهر منعه والاتفاقا على جوازه البشيري ساقا

الرهوني كما يظهر لمن تأمله والأصح لغو اللطاف وهو إدخال المرأة يدها في فرجها
«والشك في السابق من ظهر وما، نقض مع جزم بكل منهما».

«أو شكه في واحد أو فيهما، مستنكحا في كلها أو سالما» الخاطر. «من شك في
النقض لدى المدونة وهو سالم كمن يتيقنه».

«وجل أهل العلم لم يعتبر، لديه مثل الشافعي والأبهري» والحنفي وأحمد لأنه
شك في مانع «من شك أثناء الصلاة حدثا، طارئا أم لا رجحوا أن يمكثا» وهو
لمالك وابن رشد وظاهر ابن غازي وقوم قطعه. «لكنها تبطل إن لم يبد، له انتفا
ماشكه من بعد» الصلاة صلة يبد. «وامنع لدى الأصغر مس ما كتب، فيه قرآن
محكم» اللفظ فله مس ما نسخ لفظه كالشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما. «خط
العرب،»

« وجاز مس جلده منفصلا، لا» يجوز له مس «هامش» الورقة أي طرفها
الأبيض. «ولو يعود مثلا، و» امنع «حملة إن لم يصاحب أمتعته، تعني فقط والخلف
إن تعن معه» والأصح الجواز. «ومسه تعلما للكمال، سليل يونس أبو الفضائل،
شهر منعه والاتفاقا، على جوازه البشيري ساقا».

وجاز تعلّماً ولا جناحاً
تعلّماً أو تعلّماً والمعصر
كالجزء في الثاني وأما الكامل
وكانت تعلم لدى أبي الحسن
والمس بالحائل ما من جنف
ومال أقوام إلى استحسان
منهم إمام المذهب المرضي
ومن أحرف كتاب العالي
في مسه الاجزاء والألواح
في اللوح مثله على ما حرروا
فدونه سدت عليها السبل
نسخ وعز الدين خلفه رصن
فيه على رأي الإمام الحنفي
طهارة الحدث للقرآن
سليلاً مسلمة والرخمي
بمتنجس من الضلال

«وجاز تعلّماً ولا جناحاً، في مسه الاجزاء والألواح، تعلّماً أو تعلّماً والمعصر»
أي الحائض. قال الراجز: (قد أعصرت أو قد دنا اعصارها).

«في اللوح مثله على ما حرروا، كالجزء في الثاني،» وهو التعلّم والظاهر أن
التعلّم كذلك. «وأما الكامل، فدونه سدت عليها السبل، وكانت تعلم لدى أبي
الحسن، نسخ وعز الدين خلفه رصن» أي اتقن وهو الأصح.
«والمس بالحائل ما من جنف» أي إثم. «فيه على رأي الإمام الحنفي، ومال
أقوام إلى استحسان، طهارة الحدث للقرآن، منهم إمام المذهب المرضي، سليل
مسلمة والرخمي، ومن أحرف كتاب العالي، بمتنجس من الضلال» نقل
الهيثم حرّمته عن النووي وجزم عيش بردة من مسها بنجس ولو حكماً ولم يعزه
وأما كتب التفسير فيجوز مسها بيد نجسه ذكره (مع) قال ولمن بيده أو ثوبه نجس
دخول المسجد إن لازمه الخبث كثيراً.

ونهج قوم منهم ابن حنبل نقض الوضوء بأكل لحم الإبل
والذبح عند قوم آخرين وعروة بمس الانثيين
وحلقة الدبر لدى حمد يس من قومنا والشافعي الإدريسي
وللامام الحنفي النقض حصل إن قاء أو فصد أو قه مصل

فصل

يجب غسل ما من الجسم ظهر وإن يغرم مثل تكامش الدبر
بفرد أربع بمني خارج بلذة بها تعود المجي
ولو تأخر إذا لم يغتسل قبل من الوطء الذي منه حصل

«ونهج قوم منهم ابن حنبل، نقض الوضوء بأكل لحم الإبل، والذبح عند قوم
آخرين» بكسر النون «وعروة بمس الانثيين» وعروة هو ابن الزبير بن العوام أحد
فقهاء المدينة السبعة أمه أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهم كان كثير الرواية عن
خالته عائشة.

«وحلقة الدبر لدى حمد يس، من قومنا والشافعي الإدريسي، وللإمام الحنفي
النقض حصل، إن قاء أو فصد أو قه مصل» أي قهقهه مصل ولا تنقض عنده قهقهة
بغير صلاة.

«فصل»

«يجب غسل ما من الجسم ظهر» وغلبة الظن في عموم الدلك تكفي المستنكح
فقط. «وان يغرم» بضم الغين «مثل تكامش الدبر» فيسترخي وجوبا «بفرد أربع»
صلة يجب وذكر أولها بقوله «بمني خارج» في نوم أو يقظة «بلذة بها تعود المجي، ولو
تأخر إذا لم يغتسل، قبل من الوطء الذي منه حصل».

لا دون لذة كلدغ عقرب أو ليس شأنها كحك جرب
ولا بغير خارج كحله لوسط الذكر أو لأصله
وواجب على النساء بواصل من مائهن لمحل ينجلي
في جلسة البول وقيل يكفي احساسهن بنزول الضعف
وقطرة الحيض وغيبة الكمر يقينا أو شكاً بقبل أو دبر
وينفاسها ولو بلا دم لا باستحاضة ولكن اعتمى
وواجب إن شك هل مني أو مذي ومحمّل ثالث لغوا

«لا دون لذة» حتى في نوم «كلدغ عقرب، أو ليس شأنها كحك جرب» وأوجه
قوم بغير معتادة، «ولا بغير خارج كحله» أي نزوله «لوسط الذكر أو لأصله،
وواجب على النساء بواصل، من مائهن لمحل ينجلي، في جلسة البول وقيل يكفي». .
في وجوبه «إحساسهن بنزول الضعف» أي المنى وبه فسر مجد الدين ﴿الله الذي
خلقكم من ضعف﴾

وذكر الثاني والثالث بقوله «وقطرة. . . الحيض وغيبة الكمر» جمع كمره للحشفة
وبزنتها «يقينا أو شكاً بقبل أو دبر» وللرابع بقوله «وينفاسها ولو بلا دم، لا
باستحاضة ولكن اعتمى» أي ندب الغسل لمن انقطع عنها دم استحاضة.
«وواجب إن شك هل مني أو، مذي ومحمّل ثالث لغوا» كهل مني أو مذي أو
نخامة.

ثم هو في نيته وفي الولا وخللن حتيا جميع الشعر ونقضا إن منعا دخول ما سننه أولى الوضوء الأربع سلم من نجس وغسل ما عليه ويتبع السنن غسل مخرجه والدلك كالوضو وحكمه خلا والضمير والعقد اعركن وأعصر لشدة أو كثرة تحتها وندبه قلة ما وموضع من نجس عقب غسله يديه فوجهه ثم يدي لمرفقيه

«ثم هو» بسكون الهاء وبه قرأ قالون ﴿ثم هو يوم القيامة﴾ (١) في نيته وفي الولا، والدلك كالوضو وحكمه خلا» إلا أنهم منعوا الدلك هنا بخرقه أو إنابة فإن تعذر بهيهما فهل يسقط أو يجب بأحد أمرين خرقه أو استنابة فإن تعذر بكل وجه سقط.

«وخللن حتيا جميع الشعر والضمير والعقد» في رأس «اعركن» بضم الراء «وأعصر» من باب ضرب ﴿أعصر خمرا﴾ (٢) «ونقضا» أي الضمير والعقد. «إن منعا دخول ما لشدة أو كثرة تحتها، سننه» خمس «أولى الوضوء الأربع» ومسح صمخ أذنيه «ونديه قلة ما وموضع، سلم من نجس وغسل ما عليه، من نجس عقب غسله يديه، ويتبع السنن غسل مخرجه. فوجهه ثم يدي لمرفقيه، مثلثا كلا فرأسا يغسل، ثلاثا أيضا بعد ما يخلل» فيندب تحليله قبل غسله فيغمس يديه في ماء أو يصبه عليهما، فيخلل بهما أصول شعره فله فائدتان طبية وهي تانيسه بالماء فلا يبيغته فيضره وفقهية وهي سرعة وصول الماء للبشرة ويبدؤه من مؤخر الجمجمة فقد جرب لمنع الزكام.

(١) آية من السورة التي ذكرت فيها

(٢) آية من السورة التي فيها قصة يوسف.

مثلثا كلا فرأسا يغسل	مثلثا أيضا بعد ما يخلل
فالأذن فالجيد فتحت الذقن	فعضديه مع جنب أيمن
لركبة فالجنب الايسر لها	فساقها اليمنى فإن جارجلها
رجع لليسرى وبالرجلين	فعل ما فعل بالساقين
غسل عن الوضوء كفى ولو خفا	أن لا محيض مثلا كما كفى
مواضع الوضوء قصد الأصغر	وهل ولو من أمه للأكبر
ومنعت جنابة ما حظرا	الأصغر ثم مسجداً والاقترأ
قراءة الجنب للقرآن	لمالك فيها روايتان

«فالأذن» ولا يصب فيها الماء لأنه يضره بل يجعل ماء في كفه ويكفي الأذن عليه ثم يدلّكها ويراعي وصول الماء إلى غضونها ويدير فيها أصبعه بعد الماء أو معه إن أمكن وحكم الصباغ المسح كما مر. «فالجيد فتحت الذقن، فعضديه مع جنب أيمن، لركبة فالجنب الايسر لها» أي إلى الركبة. «فساقها اليمنى فإن جارجلها، رجع لليسرى وبالرجلين، فعل ما فعل بالساقين، غسل عن الوضوء كفى ولو خفا» أي ظهر. «أن لا محيض مثلا كما كفى، مواضع الوضوء قصد الأصغر، وهل ولو من أمه للأكبر» أي ناس له قرىء شاذاً ﴿وادكر بعد أمه﴾ (ومنعت جنابة ما حظرا، الأصغر ثم مسجداً والاقترأ، قراءة الجنب للقرآن، لمالك فيها روايتان).

ساقها العرفي والقلشاني وشهرت رواية الحرمان
وجاز ما قل للاستدلال أو لاقامة خطأ التالي
أو لتعوذ كسورتيه كذا للاسترقا ومايحكيه
وجاز حمله لحرز إن يكن بما يقيه من أذى وهل وإن
بكامل خلف وحمل المعصر أيضا له كالعجم لم يحجر

«فصل»

لمتوض مسح خفيه إن تتوفر ستة لديه
لبسهما على ظهور ماء وسلمنا من حائل هوائي
وخرزا وثبتا وسترا كعبا ولم يلبسهما تحبرا

«ساقهما العرفي والقلشاني، وشهرت رواية الحرمان، وجاز ما قل للاستدلال،
أو لاقامة خطأ» بزنة كتاب «التالي، أو التعوذ كسورتيه» يعني المعوذتين بكسر الواو
«كذا للاسترقا ومايحكيه» كآية التخفيف عن المطي «وجاز حمله» أي الجنب «لحرز
إن يكن، بما يقيه من أذى وهل وإن، بكامل خلف وحمل المعصر، أيضا له
كالعجم» أي البهائم «لم يحجر» أي لم يمنع.

«فصل»:

«لمتوض مسح خفيه، إن تتوفر ستة لديه، لبسهما على ظهور ماء» لا تيمم
«وسلمنا من حائل هوائي». أي فوق ماييلي السماء من الخلف وأما ماييلي الأرض منه
فلا يجب «وخرزا وثبتا وسترا كعبا ولم يلبسها تحبرا» ترفها بل الحاجة.

«فصل»

من ظن أن يمرض بالطهر بما أو زيده أو بطئه تيما
لكل شيء كمسافر عدم لاحاضر ذي قدرة فما حتم
فروضه نيته أداء وجوبه وتجب ابتداء
أو أن يبيع ما عليه حجرا من صلة أو مصحف أو اقترأ
ضرب يديه بصعيد طهرا أي جنس الأرض توربا أو حجرا

«فصل»:

«من ظن أن يمرض» بابه فرح «بالطهر بما» ولا عبرة بشك ووهم على الأصح
ولبعض شيوخ (عب) يتيمم من خافه في شتاء وتوقف ابن فرحون وتقي الدين في
خوف بلا سبب واستظهر (ح) وغيره أن لا بد من تجربة أو طبيب أو مضرة لموافقته
مزاجا «أو زيده» أي المرض . «أو بطئه تيما» ولا يصلى فرضين بتيمم واحد خلافا
لابن شعبان والتونسي فإن فعل بطل الثاني، وقال أصبغ إن كان مشاركا أعاده بوقت
«لكل شيء» يتوضأ له ولأبي يوسف وزفر لا يتيمم إلا مسافر أو مريض (فرع) يمنع
سبب مود لتيمم إلا الحاجة فالأصح جواز سفر لحاجة «كمسافر عدم» ماء فيتيمم
لكل شيء «لا حاضر ذي قدرة» على الطهر به «فما حتم» أي فإنما يتيمم لواجب
كالخمس ومصحف وجب مسه لخوف عليه مثلا وكدخول جنب مسجدا عدم ماء
بغيره وقيل بتيممه للسنن «فرعان» لو تيمم لميت حاضرون عدم غيرهم فلا يضرهم
تفاوت الاحرام إن تيمموا دفعة .

أو معدنا إلا الذي منه نقل للارتفاع أو عن الذل انعزل
وقد أجازة الشبيبي بالرحا إن تنكسر والبرزلي سرحا
تعميمه للوجه مع كفيه مراعي ما غار من عينيه
عنفة ليس عليها شعر كذا على وترة يمر

الثاني: قد كنت قلت:

«والحاضر الصحيح حيث فقدنا * أعاد عند الشافعي أبدا
وابن حبيب وابن عبد الحكم * جميع ماصلاه بالتيمم»
«فروضه نيته أداء وجوبه وتجب ابتداء» عند أول ضربة قال الأمير وابن عبد
الصادق ولا تقدم عنها اتفاقا «أو» ينوى «أن يبيح ما عليه حجرا، من صلة» أي
صلة «أو مصحف أو اقترأ» .
«ضرب يديه» هو الفرض الثاني «بصعيد طهرا ، أي جنس الأرض توربا أو
حجرا» وشرط الشافعية ضم الاصابع في الضربة الأولى وتفريجها في الأخرى «أو
معدنا» بزنة منزل وهو ما ينبت من أجزاء الأرض كملح وكبريت . «إلا الذي منه
نقل ، للارتفاع» به كملح نقل لذلك «أو عن الذل انعزل» كنقد وجوهه «وقد أجازة
الشبيبي بالرحا إن تنكسر والبرزلي سرحا» أي أطلق كسرت أم لا «تعميمه» هذا
هو الثالث والرابع . «للوجه مع كفيه» . الغزالي وتكفي غلبة ظنه . «مراعي ما غار
من عينيه» ومراعي «عنفة ليس عليها شعر كذا على وترة يمر» .
فرعان:

الأول لو عجز عنه أو عن بعضه أناب كما مر في الوضوء فإن عدم نائباً أو ما
للأرض على مشهور مذهب مالك . قاله ابن الحاج في مدخله وفي حاوى السيوطي
أن له الانابة بلا عذر .

الثاني: من تعذر عليه نزع حائل مسح عليه كما في الأمير واستظهره (سر)
وفيفيده قولهم إن تعذر نزع عصابة أو مرارة مسح عليها واغتفارهم ما يترتب على شعر
الإبط من وسخ لا يذهب الحك ما لم يترك نتفه أكثر من أربعين يوما وكذا قذى الهدب
إن شق نزعها جدا .

ولاؤه ووصله بما فعل له فإن قدر جفاف ينفصل
بطل فيها ولو نسيانا وصحح الثاني فتى شعبانا
كذا الإمام الشافعي والحنفي فطول فصل عندهم عنه عفي
وصاحب الأكبر حيضا أو سواه إذا نوى فرض التيمم كفاه
لا إن نوى حل الصلاة ويذر نية أكبر اتفاقا إن ذكر
سننه ترتيبيه ضرب اليدين ثانية مسحهما للمرفقين
وتركه مسح الغبار عنهما وأوجب الآخر بعض العلماء

«ولاؤه» في نفسه هو الخامس «ووصله بما فعل، له» من صلاة أو مصحف أو تلاوة وهو السادس «فإن قدر جفاف ينفصل بطل فيها ولو» فصله «نسيانا وصحح الثاني» وهو ما فصل مما فعل له. «فتى شعبانا» كذا الإمام الشافعي، والحنفي، فطول فصل عندهم عنه عفي، وصاحب الأكبر حيضا أو سواه، إذا نوى فرض التيمم كفاه، لا إن نوى حل الصلاة ويذر، نية أكبر اتفاقا إن ذكر» وعلى الأصح إن نسي «سننه ترتيبيه» بدء بوجه فيد يميني «ضرب اليدين، ثانية مسحهما للمرفقين، وتركه مسح الغبار عنهما، وأوجب» الثلاث «الآخر بعض العلماء، ويندب النفض»، أي نفضهما نفضا خفيفا لأنه ﷺ فعله رواه (١) البخاري قال في مرشد المبتدئين صفته أن يضرب إبهاما بإبهام ذكره في اللوامع. واختار ابن حبيب نفخهما لأنه عليه الصلاة والسلام فعله أيضا.

«وذكر أو صمات» بالضم، فيندب الصمت أو الذكر كما مر في الوضوء «تسوك تعيينه نوع الصلاة» فرضا أو نفلا «توجه القبلة حتى بالبنان، ووصفه المعروف في كل مكان».

(١) ضرب رسول الله ﷺ إبهاما بإبهام رواه البخاري.

ويندب النفض وذكر أو صُحات	تسوك تعيينه نوع الصلاة
توجه القبلة حتى بالبنان	ووصفه المعروف في كل مكان
ويكره النكس وأن يكررا	ويسوى الترب لمن تربا يرى
وتحرم الصلاة قولاً واحداً	من محدث صعيداً أو ما وجداً
والخلف هل تلزمه إن فقداً	أو القضا أو لا قضا ولا أداً
أو واجبان وكذا الخلف رسا	إن لم يجد إلا صعيداً نجسا
وطلب الماء إن أتى الوقت ولم	يغلب بظنه انعدامه لزم
بهبة ليست لمن جالبة	وحرم إن يعلم حياء الوهبة
أو بشرائه بمثلي الثمن	لم يفتقر اليهما لكسكن
ولم يكونا عشرة دراهما	كاجر من يأتى بماء بهما
وليعد إن قصر ثم وجداً	من شك في الوقت وظن أبداً
ومن لغسل أو وضوء عدماً	ما كافيا فرضهما تيمما

«ويكره النكس» بتأخير وجه أو يميني «وأن يكررا، و» يكره «بسوى الترب لمن تربا يرى» أي يجد «وتحرم الصلاة قولاً واحداً، من محدث صعيداً أو ما وجداً، والخلف هل تلزمه إن فقداً» وهو قول جل السلف لصلاة الصحابة قبل شرع التيمم إن عدموا ماء. «أو القضا أولاً قضا ولا أداً، أو واجبان وكذا الخلف رسا، إن لم يجد إلا صعيداً نجسا» ولم أجد قولاً بتيممه به حيثئذ كما لم أجده بعفو عن نجس في ماء لطهارة حدث أو خبث «وطلب الماء إن أتى الوقت ولم، يغلب بظنه انعدامه لزم، بهبة ليست لمن جالبه، وحرم إن يعلم حياء الوهبة» فإن غلب بظنه عدمه فمفاد ابن رشد و (ح) عدم لزومه وهو الظاهر انظر الرهوني.

كمن له احتاج لطبخ أو خشي
 أو فوت وقت أو رفيق أو تلف
 وندب أن يعد قبل ما أتاه
 وليس للمطيق سخنه الثرى
 وأجر في استعماله في كن
 والفرض إن يفصل من التيمم
 يفسد كذاك من تيمم له
 يكفي لنفل مصحف تلاوة
 وأمر العام بانتظار ماء رجاء آخر المختار

«أو بشرائه بمثلي الثمن، لم يفترق إليهما لكسكن» السكن محرقة القوت «ولم
 يكونا» أي المثلان «عشرة دراهما، كأجر من يأتي بهاء بهما، وليعد إن قصر ثم وجدا،
 من شك» أنه يجده ولم يطلبه «في الوقت» صلة وليعد ومن «ظن أبدا» إن لم يبين عدمه
 ولا يعيد المتوهم «ومن لغسل أو وضوء عدما، ما كافيا فرضهما تيمما»
 فإن وجد ما يكفي الفرائض وحدها تطهر به «كمن له احتاج لطبخ أو خشي،
 من انفثا محترم لعطش، أو فوت وقت أو رفيق أو تلف، مال» له أو لغيره «على ما
 يشتري به أنف».

«ونذب ان يعد قبل ما أتاه، وقت» وأوجه بعض «وصدق الرسول» العدل ولو
 عبدا أو امرأة «إن نفاه، وليس للمطيق سخنه الثرى، إلا إذا تسخينه تعذرا» فإن
 خاف فوات الوقت إن سخنه تيمم، وقيل يسخنه هذا حاصل (ح). «وأجر في
 استعماله في كن، نظير ما ذكرته في السخن» بالضم للماء الحار «والفرض إن يفصل
 من التيمم، بهاله التطهير ذو تحتم» كصلاة ومصحف. «يفسد» خلافا للأمر في
 تلاوة ومس مصحف «كذاك من تيمم له، من قبل وقته وصحح نفيه». فمن تيمم
 لظهر ثم ذكر صباحا لم يصلها به لأن وقت الفائتة وقت ذكرها ومن تيمم قبل الفجر
 فلما صلى وتره طلع الفجر صلى به الرغبة. «يكفي لنفل مصحف، تلاوة، تيمم
 لأحد الثلاثة، وأمر العادم» ماء أمر ندب. «بانتظار، ماء رجاء» أي ظنه أو حقيقه

أو شكه وسطه لكن أعد
كجازم به وعنه ينزوى
وبنواقض الوضوء ينتقض
والذكر في الصلاة والوقت اتسع
كمقعد قصر في تهيئته
أو بمصاب نجس تيمما
هل بعد ما استهلك أو جف الثرى
أو ذا إذا ما ذرت الريح إليه
في الوقت حيث الما بعينه تجد
لخوف لص ظنه ظنا قوي
وبوجوب طلب إذ يعرض
وبعد في الوقت أعدها تتبع
وبعده الفاه في مقربته
كما في الام وتمازى العلما
أو إن به بعد صلاته درى
تربا فغطى النجس الذى عليه

أو رجاء قدرة عليه . «آخر المختار، أو شكه» ينتظر «وسطه» وهل هو نصف القامة
أو ثلثها أو ربعها وصحح أقوال . «لكن أعد، في الوقت حيث الما بعينه تجد» . وهذا
في راج قدم وشاك في اللحوق ولو فعل ما أمر به من الصلاة وسطه وهل كذا متردد
في وجوده أولا يعيد وهو الأصح . «كجازم به وعنه ينزوى، لخوف لص ظنه ظنا
قوى» فإن شكه أعاد أبدا وإن شك في وجود الماء ولم يجده بعينه لم يعد وكذا إن لم
يبين عدم ما خافه والفرق أن من بان خطأ جزمه مقصر وإن جزم تغريبه بنفسه .
«وبنواقض الوضوء ينتقض، وبوجوب طلب إذ يعرض» فمن تيمم ثم رأى طارئا
أوجب طلب الماء بطل تيممه .

«والذكر» له «في الصلاة» وقد دخلها ناسيا له «والوقت اتسع، و» إن ذكرته «بعد
في الوقت أعدها تتبع» وكذا إن قال لك أحد لا ماء معي ثم تذكره «كمقعد قصر
في تهيئته» فالأصح ندب إعداده قبل الوقت «وبعده الفاه في مقربته» أي قربه «أو

ونقض عادم وضوء لم يضر بقاؤه للوقت كره وحظر
ابطال الاغتسال إلا من درى بالفقد يومين له فأكثر

فصل في المسح على الجبيرة

من خاف خوفا داعيا تيممه بغسل موضع بمسح عممه
كمسح ما بالغسل لا ينضر لكن لضر غيره ينجر
إن شق مس وجهه أو كف غسل غيرا و إن شق سواهما فهل
كذلك أو يجمع ماء وثرى أو يتيمم أو إن تكاثرا

بمصاب نجس تيمما كما في الأم» أي المدونة «وتمازى العلماء،» في ذلك أي تجادلوا،
لأن النجس لا يصلح للتطهير «هل بعد ما استهلك» في التراب فلم يبق له أثر فصار
كماء حله نجس فلم يغيره «أو جف الثرى» رعا للقول بطهره بالجفاف «أو إن به
بعد صلاته درى» وهو لأصبغ وابن حبيب وابن العربي . «أو إذا ما ذرت الريح
إليه، تربا فغطى النجس الذى عليه، ونقض عادم» للماء «وضوءاً لم يضر بقاؤه
للوقت» إلى دخول الوقت «كره» على الأصح كما في (بن) وقيل يمنع اما فيه فيصلي
إن أمكنه دفع الحدث.

(فرع):

من تعذر عليه الوضوء آخر الوقت وأمكنه أوله لزمه: انظر (مع) حظر كما في
ابن يونس.

«ابطال الاغتسال» وهو ظاهر (ح) وغير واحد وقيل يكره «إلا من درى، بالفقد
يومين له فأكثر» ومحل الحظر إن كان ينتقل للتيمم . أما لمسح رأسه مثلاً فله الوطء
لأن المسح أخف من التيمم . انظر (عب).

تنبيه:

في الدرر عن (مق)(١) ان من علم أن الصلاة تدركه ببلد لا ماء فيه لزمه حمله
اه . القصد منه .

(١) المواق

«فصل في الحيض»

دم جرى بنفسه من شكر من
فإن تجاوز نصف شهر أو ثلا
فهو استحاضة وهي كالطهر
فحائض وجلست أياما
بصفة الحيض ثلاثة فإن
وإن يدم بحامل في ثالث
وهكذا حتى تتم اشهر
ثم أقل الطهر خمسة عشر
إلى بلوغ حده وكلما
تحمل لو أصفر أو أكدر عن
ثة ردفن ما استعادت أولا
مالم تميز بعد نصف شهر
عادتها واستظهرت إن داما
تمت ولم يذهب فطهرها قمن
شهورها عشرين يوما تمكث
ست فدى شهرا ولا تستظهر
فإن تحض فيها تضاف لما غير
زال فظاهر إلى أن يهجا

وفي (ح) يمنع سبب ينقل للتميم إلا لحاجة فيجوز على الأصح ابن ناجي وكان
الشبيبي يأمره بحمل الماء ولا أدري هل حتما أو ندبا وفي المدونة مايفيد عدم وجوبه
ويفهم من الرسالة كراهة الخروج قبل الوقت لمحل يشك في وجود ماء به اهد القصد
منه . وقد مر قوله وندب أن يعد الخ . .

«فصل في المسح على الجبيرة»

«من خاف خوفا داعيا تيممه ، بغسل موضع بمسح عممه ، كمسح ما بالغسل
لا ينضر، لكن لضر غيره ينجر، إن شق مس وجه أو كف غسل ، غيرا وإن شق
سواهما فهل ، كذاك أو يجمع ماء وثرى ، أو يتيمم أو ان تكاثرا» .

«فصل في الحيض»

«دم» أي هو دم «جرى بنفسه» لا بسبب كجرح ووطء عذراء أو مرض
كاستحاضة فد مها خارج لعلة «من شكر» . الشكر قبل المرأة «من ، تحمل» عرفا
لابنت تسع أو سبعين فبعد تسع حيض مالم يقطع النساء أنه غيره ويعد سبعين غيره
اتفاقا . وهل كذا بعد خمسين وقواه (ح) أو تسالن فإن قلن حيض فهو وإلا فلا «لو

والطهر أن يعرى من الدم المحل أو تأتي القصة من حيض بدل
 ندب لمعتادتها انتظار مجيئها ما بقي المختار
 والبحث عنه في وقوت الصلوات حتم وحتم عند قصدها السبات
 والشك في شرط ومانع سبب لغوكما الخبر القرافي جلب
 والحيض مانع من الجماع في الفرج قبل الطهر بالاجماع
 كبعد في الأصح حتى تغتسل ولو تيممت تيمما يحل

أصفر أو أكدر عن» أي عرض «فإن تجاوز نصف شهر أو ثلثا، ثمة ردفن ما استعادت
 أولا، فهو استحاضة وهي كالطهر» فتغتسل فيها وتصلي وتصوم «مالم تميز» أن الدم
 صار حيضا فدمها أحمر وهو غليظ أسود «بعد نصف شهر فحائض وجلست أياما،
 عادت» واستظهرت» أي طلبت ظهور أمره هل حيض أو استحاضة «إن دام،
 بصفة الحيض» وإلا فاستحاضة «ثلاثة» ظرف استظهرت «فإن، تمت ولم يذهب
 فطهرها قمن، وإن يدم بحامل في ثالث، شهورها عشرين يوما تمكث». وهكذا
 حتى تتم أشهر، ست فذى» تمكث «شهرًا ولا تستظهر» الحامل.

«ثم أقل الطهر خمسة عشر، فإن تحض فيها تضيف» ما أتى فيها «لما غير» أي لما
 سبق الطهر «إلى بلوغ حده» أي أقصاه وقد مر تفصيله فإن جاوز حده فاستحاضة
 فتلتق المبتدئة منه وما قبله نصف شهر والحامل شهرها أو عشرينها. والحائض المعتادة
 عادت» واستظهارها فإن زاد فمستحاضة فإن اعتادت أسبوعا فما بعد عشرة
 استحاضة أو أسبوعين، استظهرت بيوم واحد لأن أقصى الحيض نصف شهر.
 «وكلما، زال فظاهر إلى أن يهجم» أي يأتي.

والطهر أن يعرى من الدم المحل، أو تأتي القصة من حيض بدل» وهي ماء
 أبيض «ندب لمعتادتها» قبل الجفوف «انتظار، مجيئها ما بقي المختار»، وكذا معتادتها
 «والبحث عنه في وقوت الصلوات، حتم وحتم عند قصدها السبات» ليلا أي
 النوم لتعلم حكم العشاءين «والشك في شرط ومانع سبب، لغوكما الخبر القرافي
 جلب» في قواعده فيؤخذ منه أن شكها أنها طهرت لغوكذا أنها حاضت ولكن انظر
 ما تفعل من تطهرت للعشاءين فشكت أنها حاضت ولم يمكنها الاختيار.

كذا على الأصح وطء الفخذين ولمس بين سرة وركبتين
وجاز لمس ركبة وسرة وما وراهما ولمس الأذرة
ومنع الصوم وصُحِّه وإن يرفع فيه حدث واسجلن
وأكثر النفاس ستون ولا حد لأدناه وأدنى ما خلا

«والحيض مانع من الجماع، في الفرج قبل الطهر بالاجماع، كبعد» الحيض «في
الأصح حتى تغتسل» أو يطول حتى يضربه ترك الوطء فيحل ويندب أن تتيمم
وتنوى الطهر من الحيض. قال النووي (وربما غلبت المرء شهوته فضره تأخير الوطء
في بدنه أو قلبه أو تصرفه) وانظر إن أباحه طول هل لا يعدو زوال الضرر أوله بقية
ذلك الطهر كصائم أفطر لضرر «ولو تيممت تيمما يحل». وجوزه ابن شعبان وابن
عبد السلام وغيرهما إن تيممت لصلاة مثلا تيمما مباحا بأن كان لعجز أو فقد.
وأهل العراق وابنا نافع وبكير إن طهرت من الحيض ولو لم تغتسل ولم تتيمم «كذا
على الأصح وطء الفخذين» الأصح منعه في حيض وجوزه أصبغ وابن حبيب
وظاهرهم أن جميع ما جرى في وطء الفرج من الخلاف جار فيه. «ولمس بين سرة
وركبتين» ففي قرعة العين للحطاب أن منعه أشهر عندنا وعند الشافعية وتعارض فيه
خبر أبي داود (المجيز ما فوق إزار)، وخبر مسلم (اصنعوا كل شيء إلا النكاح أي
الوطء) اهـ. ولكن خبر مسلم أصح وجوزه أحمد وقوم كما في القسطلاني وظاهر
ابن رشد وابن يونس والتلقين والجلاب وأبي الحسن وابن عرفة وغيرهم جواز
مباشرته حتى بفرج. قاله ابن عاشر وأبو علي و(تو) وغيرهم من حذاق فاس. أما
قول المدونة ولا يقرب أسفلها فقد حمله ابن عرفة على الوطء. «وجاز لمس ركبة
وسرة، وما وراهما ولمس الأذرة» يعني لمس ما بينهما من فوق حائل وروى الرهوني
حديثا يدل لجوازه.

«ومنع الصوم وصحِّه» بالضم أي صحته «وإن يرفع فيه حدث» ولذا تحرم فيه
الصلاة ولا تصح «واسجلن» أي أصغر أو أكبر «وأكثر النفاس ستون ولا، حد
لأدناه وأدنى ما خلا» وهو الحيض.

«باب الصلاة»

وجاز في الصيام والصلاة تقليد عدل عارف الأوقات
من الزوال لتمام القامة مختار ظهر ولعصر التي
من بعد والمغرب من أن تغربا لغيبة الشفق عند نجبا
وقدرها مع الأذنين ومع غسل وستر وتنزه تبع
وللعشا من شفق للثلث الال وقيل للنصف وقيل الليل كل
والصبح من صادق فجر والمدى الاسفار الاعلى أو إن القرن بدا
أما الضروري فللمغرب وللطلوعين على المصحب

تتمة:

يندب تطيب الفرج بعد الدم فيمسح بصوفة مثلا فيها طيب وترك ذلك يرخي
المحل. وفي الخبر (لعنت الغائصة أي كاتمة الحيض عن زوجها والمغوصة أي
مدعيته كذبا والمسوفة أي القائلة له إن أراد هاسوف سوف)

«باب الصلاة»

«وجاز في الصيام والصلاة، تقليد عدل عارف الأوقات، من الزوال لتمام
القامة، مختار ظهر ولعصر التي»

«... من بعد والمغرب من أن تغربا، لغيبة الشفق عند نجبا». «وقدرها مع
الأذنين» أي الأذان والإقامة. «ومع، غسل وستر» عورة «وتنزه» أي استبراء ومنه
خير (أما أحدهما فكان لا يتنزه من البول) «تبع» خبر قدرها أي تبع القائل به فهما
قولان مرجحان والأول أرجح كما في رفع العتاب وغيره واتفقوا على جواز، اطالتها
إلى غيبته «وللعشا من شفق للثلث الال، وقيل للنصف وقيل الليل كل» «والصبح
من صادق فجر والمدى، الاسفار الاعلى أو إن القرن بدا» أي قرن الشمس فهما
قولان مرجحان ومشهران. «أما الضروري فللمغرب وللطلوعين على المصحب

والخلف هل يَأْثِم من آخر له أو إنما يكره ما تحمله
والنوم قبل الوقت لا يَأْثِم به كفيه حيث كان فيه ينتبه
وإن يخف فواته راعي غنم بين زروع الناس صلى واغترم
وكرهوا البدار للصلاة بأول التحقيق للأوقات
واجتنبوا التأخير عنه حتى يتضح الوقت اتضاحتا
بحيث يستحيل أن تحارا بعد وبعد انتخبوا بدارا
كل صلاة حيث لا موجب له ولا لتأخير ولا مفضله
قد أوجبوا بدار من خاف الردى أو مانعا كالحيض يسبق الأدا
وأوجبوا تأخيرها لظن تطهير نجس أو سداد ركن
وليرج مرتجي النما بقدر ذراع الإبهام صلاة الظهر

والخلف هل يَأْثِم من آخر له، أو إنما يكره ما قد فعله، والنوم قبل الوقت لا يَأْثِم
به، كفيه حيث كان فيه ينتبه، وإن يخف فواته راعي غنم، بين زروع الناس صلى
واغترم» نسبة الرهوني لابن مرزوق والملوي للبرزلي.

«وكرهوا البدار للصلاة، بأول التحقيق للأوقات، واجتنبوا التأخير عنه حتى،
يتضح الوقت اتضاحتا بتا «بحيث يستحيل أن تحارا بعد» انظر الكافية وابن زكري
عليها.

تنبيه:

يستدل في غيم بأرباب الصنائع وشبههم ويحتاط ذكره (ح). وهل تكفي غلبة
ظن ثنائية مشتركين، وقيل يجب اليقين كغيرهما «وبعد» ذلك «انتخبوا بدارا». «كل
صلاة حيث لا موجب له» أي البدار «ولا» موجب «لتأخير ولا مفضلة، قد أوجبوا
بدار من خاف الردى» أو مانعا كالحيض يسبق الأدا» على أحد قولين وانظر هل
يجب لخوف عجزه عن ركن أو شرط وهو الأظهر ومر أن من وجد ماء أول الوقت
يلزمه الطهر به إن علم فقد آخره «وأوجبوا تأخيرها لظن، تطهير نجس أو سداد

ندبا وفي العكيك ما لم يعدم مختارها عند ابن عبد الحكم
والخلف في ندبية انتظار راج لجمع آخر المختار
وتكره الصلاة ما القلب اشتغل بما زواله بوقت ذو أمل
مثل مدافعة الاخبيين وكصدي وسغب وأين
وآثم ولا تصح إن يصل من قبل ما غلب ظن أن دخل

ركن» «وليرج مرتجى النسا» أي الزيادة «بقدر ذراع الابهام صلاة الظهر» ندبا و
ليرجئها أيضا ندبا «في العكيك» يوم عك وعكيك شديد الحر. قال طرفة:
تطرد القر بحر صادق * وعكيك القيظ إن جاء بقر

«ما لم يعدم» أي يذهب «مختارها عند ابن عبد الحكم» ولابن حبيب يزيد على
ربع القامة فوق ذراعين ييسر وذلك لشغل شدة الحر عن الخشوع روى مالك
والشيخان (إذا اشتد الحر فابردوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم) أي لهبها،
أي أخروا حتى يبرد الوقت. أي ادخلوها في البرد. يقال أبرد إذا دخل في وقت بارد
كأصبح إذا دخل في الصباح والباء معدية قلت ظاهر الحديث تأخيرها حتى يبرد
الوقت ويخاف ذهاب وقتها وهو مراد ابن عبد الحكم.

«والخلف في ندبية انتظار، راج لجمع آخر المختار» وهو للباجي وسند وابن
العربي قائلًا يقاتل أهل بلد لتركها لا لترك أول الوقت. وروى زياد فضل أول
الوقت، وعليه خليل «وتكره الصلاة ما القلب اشتغل بما زواله بوقت ذو أمل، مثل
مدافعة الاخبيين».

فرع:

من عادته أنه إن بال لا يتم استبراؤه في الوقت وليس سلسا وجب أن يصلي به
إن أمكنه ولو بترك السنن وإلا بال ولو خرج الوقت الضروري «وكصدي وسغب
وأين» تعب. قال: . . . * (لها على الأين إرقال وتبغيل) «وآثم ولا تصح إن يصل
من قبل ما غلب ظن أن دخل»، وقتها ولو بان أنها فيه كمسلم شك ومستدبر في
ظنه فبان أنها صادقا.

كذا إذا ما شك فيها أو ورا ما لم يزل شك وراءها جرى
والخلف إن دام الخفا أو ظهرا صواب من اثناءها له طرا
والعصر والعشا وصبح تلزم من زال عذره إذا ما يعلم
بقاء قدر ركعة من الأعم وقدر طهر حدث له لزم
والظهر والمغرب إن بقي ما فيه تؤدي مع ما تقدا
وسقطت إن طمئت أو أغميا وقدر ركعة تيم بقيا
من ثلاث ركعات سافرا قبل الغروب ظهريه قصرا
ودون الآخرة قط ولهما معا يتم من خمس قدما

تنبيه:

من فعل حراما يظن حله لم يقس قلبه ومن فعل شيئا مع حرازة قلب أظلم قلبه
ومن شرب ماء يظنه خمرًا اثم وكذا إن صور بين عينيه أنه خمر لأن العمل بالنية .
نقله (ك) .

«كذا إذا ما شك فيها أو ورا» غها «ما لم يزل شك وراءها جرى ، والخلف إن دام
الخفا أو ظهرا ، صواب من اثناءها له طرا» فالصور تسع . إذ الشك إما قبلها أو
فيها أو بعدها في كل صادف أو خالف أو لم يظهر شيء فتبطل في ست وتصح في
واحدة وفي اثنتين خلف فتأملها .

«والعصر والعشا وصبح تلزم ، من زال عذره» من اغمأ أو حيض «إذا ما يعلم ،
بقاء قدر ركعة» تامة «من الأعم» الشامل للضروري «وقدر طهر حدث له لزم»
وضوء أو غيره لا طهر خبث «و» يجب «الظهر والمغرب إن بقي ما ، فيه تؤدي مع
ما تقدا» وهو قدر ركعة وطهر حدث «وسقطت» الصلاة فلا تقضى إن زال الإغماء
أو الحيض «إن طمئت» أي حاضت «أو اغميا وقدر ركعة تيم» أي تامة «بقيا ، من
لثلاث ركعات سافرا ، قبل الغروب ظهريه قصرا ، ودون الآخرة قط ولهما ، معا يتم
من خمس قدما»

ودون الآخرة حسب ورعي وإن يقرأ أيات قبل الفجر راجحه القصر والائتمام متى والطهر في ذا الباب غير معتبر يندب للولي أمر ذي الصبا يمنع غير الصلوات الخمس ومن أقام عصره له جبي وهكذا بعد طلوع الفجر قصر وإتمام العشا بأربع لدونها ففيه خلف يجري لركعة ففوق سار أو أتى في قادم واختلفوا في ذى السفر للسبع للعشر عليها ضربا وقت طلوع وغروب الشمس نفل إلى أدائه للمغرب غير رغبة وشفع وتر

«ودون الآخرة حسب ورعي، قصر وإتمام العشا بأربع، وإن يقرأ أيات قبل الفجر، لدونها ففيه خلف يجري، راجحه القصر والائتمام متى، لركعة ففوق سار أو أتى..»

«والطهر في ذا الباب غير معتبر، في قادم واختلفوا في ذى السفر، يندب للولي أمر ذي الصبا للسبع للعشر عليها ضربا» ندبا وهل يراعى دخولها أو كمها قولان. «يمنع غير الصلوات الخمس وقت طلوع وغروب الشمس» وكره الثلاثة وقت الاستواء وهو نصف النهار لنهي أخبار عنه.

وجوزه مالك لأنه أدرك فضلاء يصلون فيه «ومن أقام» أي صلى «عصره له جبي» جباه كرهه «نفل» وإن لزمه قضاؤه لافساده له نسبة المغيلي لابن عرفة «إلى أدائه للمغرب، وهكذا بعد طلوع الفجر، غير رغبة وشفع وتر...»

وورد من عنه سها أو رقدا
ومن طلوعها إلى تنائي
وامنع لدى إقامة لراتب
وجاز عند علماء المذهب
وقبل الاصفرار والاسفار
وان تخف تغير الميت فصل
من دخل النفل وجاء وقت
وكرهت بجدة أو مقبرة
وموضع ذى عوج أو بعطن

وكان الانتباه قد تعودا
كوكبي الفرغ لعين الرائي
أو خطبة أو ضيق وقت الواجب
بين الغروب وصلاة المغرب
صلاة ميت وسجود القارى
إذا ولو وقت طلوع أو طفل
نهي يخفف ولا ييت
لم يومنا وصلوات الكفرة
إبل بمنهل وإن نجسا أمن

« . . . وورد من عنه سها أو رقدا، وكان الانتباه قد تعودا » وجوزه اللخمي بين فجر وصبح وغروب ومغرب « ومن طلوعها إلى تنائي، كوكبي الفرغ لعين الرائي، وامنع » النفل « لدى إقامة لراتب، أو خطبة أو ضيق وقت الواجب، وجاز » فاعله صلاة ميت « عند علماء المذهب، بين الغروب وصلاة المغرب، وقبل الاصفرار والاسفار، صلاة ميت وسجود القارى » وإن تخف تغير الميت فصل، إذا ولو وقت طلوع أو طفل « محرقة وقت المغرب . « من دخل النفل وجاء وقت، نهى يخفف ولا ييت » ذكره الأمير.

« وكرهت بجدة » بالضم أي الطريق . « أو مقبرة، لم يومنا » من نجس « وصلوات الكفرة » مساجدهم ﴿ وبيع وصلوات ﴾ « وموضع ذى عوج أو بعطن، إبل بمنهل وإن نجسا أمن » .

فرع:

في كره الصلاة إلى النائم خوف شاغل يطرأ منه وجوازها قولان وأدلة النهي ضعيفة ودليل الجواز قوى . قاله ابن بطال .

بوقتها أعد وهل لو عامدا أو عاجزاً أو عود ذين أبدا
 صح عن النبي كره البرد قبل العشا وسمر من بعد
 وقد دعا بعدم السبات غدا على من نام قبل هاتي
 إيقاظ نائم لإدراك القرب أو نومة نهي عنها يستحب
 تنبيه غافل لما لو انتبه لزمه من الأمور الواجبه

«بوقتها» يعنى صلاة بمعطن إبل «أعد وهل لو عامدا أو جاهلا أو عود ذين أبدا».

«صح» رواه الشيخان «عن النبي ﷺ» «كره البرد» أي النوم وفسر به «لا يذوقون فيها برداً» «قبل العشاء» خوف فوات وقتها أو نسيانها «و» كره «سمر» محرمة التحدث ليلاً «من بعد» ها خوف نومه عن الصبح وجاز بطاعة كتعلم أو إصلاح ذات بين ومع ضيف وعرس وغلما ن . ويجوز أيضا إن توكل منبها وكان ابن عمر رضي الله عنهما ينام قبل العشاء إن أمن فوت الوقت . «وقد دعا بعدم السبات» أي الراحة وبها فسر في الآية . «غدا على من نام قبل هاتي» روى البزار (من نام قبل العشاء فلا نامت عيناه) وفسروه بالدعاء بعدم الراحة .

«إيقاظ نائم لإدراك القرب» كفضل الجماعة وأول الوقت . «أو نومة نهي عنها» زمنا أو صورة كبين فجر وطلوع لأنه يضر بالبدن ويضيق رزقا وخلقا إلا لمن اتصل سهره وكبعد عصر لضره أيضا بالبدن ، ويوجب البله وكمن نام خاليا ببيت أو منكبا على وجهه أو امرأة مستلقية أو بموضع غرر من حرق وغيره ومن النوم المضر بالبدن النوم على خلاء المعدة أو على الشيع قبل انحدار الطعام عن البطن . «يستحب» ولا يجب ولو ضاق الوقت .

«تنبيه غافل لما لو انتبه» له «لزمه من الأمور الواجبة» كصلاة أو حفظ ماله أو أمانته .

والقاضي قد صحح أن لا يجب تعليم أهل الجهل حتى يطلبوا
وحتمه ثبت عن رجال ومنهم الطرطوشي والغزالي
وبمخافة فوات ما يجب تقييده إلى الجزولي نسب

فصل الأذان

ندب لغير الطالبين بالفلا وسنة للطالبين مسجلا
واختار تركه إن انتفى الطلب في الحضر اللخمي ومالك انتخب
وباتفاق إن يكن هناك من لا يعرف الوقت بدونه يسن
وفي سوى مختار فرض واسع يدور بين الكره والممتنع
فقبله أو فيه إن ضاق احظره في غير ذا كره وكره للمره
وشرطه معرفة الوقت النيه عدالة ذكورة وتثنيه

«والقاضي قد صحح أن لا يجب، تعليم أهل الجهل حتى يطلبوا» والقاضي في
عرف الفقهاء ابن القصار والمحدثين عياض والحكم ذكره (ك) في اختصاره الرهوني
«وحتمه» أي التعليم «ثبت عن رجال ومنهم الطرطوشي والغزالي» «وبمخافة فوات
ما يجب، تقييده إلى الجزولي نسب».

«فصل الأذان»

«ندب لغير الطالبين بالفلا» أي الخلاء (بخ) (١) (من صلى بأرض فلاة صلى
عن يمينه ملك وعن يساره ملك فإن أذن وأقام صلى خلفه من الملائكة أمثال
الجبال).

وعن مالك إن تركه مسافر عمدا أعاد «وسنة للطالبين مسجلا» .
«واختار تركه إن انتفى الطلب، في الحضر اللخمي ومالك انتخب» أي اختاره
في الحضر مع عدم الطلب . ذكره ميارة وروى أبو عمر (لا أحب لفذ تركه) «وباتفاق
إن يكن هناك من لا يعرف الوقت بدونه يسن» . ويجب كفاية في كل مصر، فإن

(١) البخاري .

وما عن الذمة زال لاتؤم فيه ولا تؤذنن ولا تقم
لايسبق الوقت سوى الصبح فمن
يسن كل من أذاني السدس
وسن ترجيع شهادتيه أي
ويستحب أن يكون مائلا
إلا لاسماع فذا بماورا
ورفعه التكبير والترجيع عن
تعداده دفعه أو مرتبا
إن لم يفت أول وقت يجتنبى
تركوه أئموا ويسن بكل مسجد قاله الشيخ الأمير أي بلد معدى للصلاة وإن لم
يطلب جماعة . «وفي سوى مختار فرض واسع» وقته «يدور بين الكره والممتنع ، فقبله
أو فيه إن ضاق احظره ، في غير ذا كره وكره للمره» وشهر منعه عليها «وشرطه معرفة
الوقت النية» تخفف وتشدد «عدالة ذكورة وتثنيه» .

«وما عن الذمة زال لاتؤم ، فيه» من لم تبرأ ذمته منه وسيأتي مايغنى عن هذا لكن
ذكرناه جمعا للنظائر . «ولا تؤذنن ولا تقم» فيكرهان ولا يكفيان «لا يسبق» الأذان
«الوقت» اجماعا فيحرم كما مر ويعاد حتما ليعلم من غره «سوى الصبح ، فمن
سدس ليلها» الأخير «لصبحه حسن ، يسن كل من أذاني السدس والصبح أو
يندب ثان» . ويسن الأول . «أو . عكس ، وسن ترجيع شهادتيه أي ، تكرير كل
مرتين قبل حي» على الصلاة .

«ويستحب أن يكون مائلا» أي قائما للاسماع والتواضع والخلف في كراهته
لقاعد وحله ومنعه لغير عذر فيؤذن لنفسه . ويستحب أن يؤذن خارج المسجد ، لئلا
يشوش مصليا أو ذاكرا . وينبغي أيضا ، أن يتكلم أو يتنحنح لينبه أنه يريد أن يؤذن
خوف روعة أحد واستحب الشافعي وابن حبيب جعل المؤذن اصبعيه في أذنيه لأنه
أندى للصوت . وقال (سم) لم أره في مؤذني طيبة «حسن زي» هيئة «عاليا
مستقبلا» . «إلا لاسماع فذا بما ورا ، شهادتيه ندب أن يستدبرا» . «ورفعه التكبير
والترجيع عن بينهما ، وصيتا وذا جدن» محرمة أي صوت حسن وندب كونه أفضل

ندب لذى الأذان طهر وكفاه بدونه وهل بكره أو بلاه
على الجواز ليس في حكايته كره وتكره على كراهته
أجاز نجلا نافع وناجي بلا كراهة أذان الناجي
والفصل بين كلماته ذئر كان إلى نحو مسلم تشر
وضر طول الفصل والتواني بحيث يحسب أذانا ثانی
ذاكر جله بقرب يبني إن قل أو طال فهاض مغن
وكرهوا التطريب والتخزين ما لم يتفاحشا وإلا حرما
وكرهوا الاسراف في أمداده حتى يطول المد عن معتاده
وكرهوا تمطيته وبطحا حروفه وطلبوه سمحا
سامعه لنتهى الشهادتين يحكي وترجيعا إذا صم لتين
الحي . «تعداده دفعة أو مرتبا، إن لم يفت أول وقت يجتبی»، انظر (ح) وكره في
مسجد تعدده من واحد إلا ان يتقل لركن منه آخر.

«ندب لذى الأذان طهر وكفاه، بدونه وهل بكره» وهو الأصح «أو بلاه» على
الجواز ليس في حكايته، كره وتكره على كراهته». «أجاز نجلا نافع وناجي، بلا
كراهة أذان الناجي» أي المحدث. «والفصل بين كلماته ذئر» أي كره، «كأن إلى
نحو مسلم تشر، وضر طول الفصل والتواني، بحيث يحسب أذانا ثانی». «ذاكر
جله بقرب يبني» أما «إن قل» ما نسي منه «أو طال» ما دونه «فهاض» منه «مغني»
عن اتمامه وعوده.

وكرهوا التطريب والتخزين ما * لم يتفاحشاو إلا حرما
وكرهوا الاسراف في أمداده * حتى يطول المدعن معتاده
«وكرهوا تمطيته» تطويل حركاته «وبطحا حروفه» أي امالتها «وطلبوه سمحا»
سالما من تكلف.

«سامعه» وسامع حاكيه «لنتهى الشهادتين، يحكي» ندبا إن كان شرعيا وإلا كره
أو منع، وورد (أن للحاكي مثل أجر المودن «و» يحكى «ترجيعا إذا صم لتين»
أي لم يسمعها. قال:

..... * صمى لما فعلت يهود صهام»

وتندب بعد الحكاية صلاة نبوية، وقيل تجب ويندب قوله (اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمدا الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذى وعدته). روى (بخ) (من قال حين سمع النداء: اللهم رب هذه الدعوة الخ حلت له شفاعتي يوم القيامة، أي وجبت.

والدعوة الأذان وصفت بالتمام لأنها ذكر الله ودعاء لطاعته جامعة للعقائد. والوسيلة منزلة في الجنة. والفضيلة: رتبة فوق رتبة الخلق. والمقام: الشفاعة والذى بدل منه. وفي بعض الكتب: (والدرجة الرفيعة) وليست في كتب الحديث. قاله (ح).

وفي مسلم (من قال حين يسمع المؤذن: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، رضيت بالله ربا وبمحمد ﷺ رسولا، وبالإسلام دينا غفر له ذنبه).

وفي رواية لغيره (غفر له ماتقدم من ذنبه وما تأخر). وفي رواية (من قال حين يسمع المؤذن وأنا أشهد) انظر (ح). ويروى عن الخضر: أن من قال (حين يسمع المؤذن قال أشهد أن محمدا رسول الله، مرحبا بحبيبي وقرّة عيني محمد بن عبد الله ﷺ، ثم قبل ابها ميه وجعلهما على عينيه لم يعم ولم يرمد أبدا).

تنبيهات:

الأول: يندب للمؤذن ركعتان باثر أذانه.

الثاني: اختلف هل يحكي أذان غيره أم لا؟ وهل يحكي أذان نفسه إذا فرغ؟

الثالث: روي عن مالك أيضا: «أن الأذان يحكى كله» واختاره المازري، وخليل وغيرهما، وهو ظاهر الحديث، أي (إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل مايقول) رواه الستة، لكن قال مالك: وقع في قلبي أنه إلى محمد رسول الله.

تسن للفرض وإن غير أدا إقامة وفسدت إن فسدا

قال في الطراز لأن ما بعدها دعاء للناس والسماع غير داع وما قبلها ذكر. ثم إن حكاها كله أبدل حيلة حوقلة، ولا يحكي الصلاة خير من النوم. وقال بعض الشافعية: يبدلها بصدق وبررت، ومعنى الحوقلة: كما روى البيهقي لا حول عن معصية الله إلا بعصمته ولا قوة على طاعته إلا بعونه القرافي: الحول: التحيل.

الرابع: روى مالك: (لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة) والمدى الغاية، وغاية الصوت أخفى من بدئه فهي أخرى بشهادتهم. وروى الجامع: (المؤذن يغفر له مدى صوته، أي غفرا وافرا). وفي رواية: (مد صوته) وروى أيضا (إذا أذن في قرية أمنها الله من عذابه في ذلك اليوم).

الخامس: اعلم أن الأذان والإقامة تفر منهما الشياطين والجن، ومحلا اجابة كما يأتي.

وورد: (إذا تغولت الغيلان فنادوا بالأذان) أي إذا تلونت سحرة الجن في صور. السادس: اختلف هل معنى أكبر كبير أو أكبر من أن يعرفه غيره، أو غير ذلك. ومعنى أشهد أعلم. ، ولا إله إلا الله: لا معبود أهلا لذلك غيره. والفلاح: الخير الكثير.

السابع: روي أن الدعاء حين الأذان والمطر مجاب وانظر ما يأتي.

الثامن: كان الصحابة يتحدثون حين الأذان، رواه مالك، قال الزرقاني أي بالعلم لا بكلام الدنيا، اهـ. وفي فتاوى الهيثمي أن الكلام عنده يورث سوء الخاتمة. «تسن للفرض وإن غير أدا، إقامة وفسدت إن فسدا،».

وندبت لمرة وذى الصبا وسرها لذى انفراد ندبا
تكبيرها الأول والأخير واعرب إن تصل وإلا سكنن
وكالندا شرطاً وندبا واغتفر فصل من احرام كمنطق نزر
وندب الدعا لدى الأذان أو الإقامة لساعتان

«فصل في الرعاف»

وراعف قبل الصلاة إن طمع في أنه قبل الضرورى ينقطع
إن ظن أو أيقن ذاك وقطر أو سال أو رشع في الست الصور
يرجئها لآخر المختار واعكس بست ظن الاستمرار
واختلفوا إن شك في الدوام هل كهذه الأخر أو تلك الأول
وراعف فيها إن الدوام ظن لعادة جرت له فليكملمن
وحيث لم يظن بالدم البقا فبين راشع وغيره افرقا

..... » وندبت لمرة وذى الصبا، وسرها لذى انفراد ندبا.

«تكبيرها الأول والأخير» أى ثنه ويفرد غيرهما وإن شفع أقلها كفت وإلا فلا.
«واعرب إن تصل كلماتها أو بعضها» وإلا سكنن» ما وقفت عليه كما في (ح)
أما الأذان فإن وقفت فسكن لأن الوقف على الحركة لحن اجماعاً وإن وصلت
فطريقان .

«و» هي «كالندا» أي الأذان «شرطاً وندبا واغتفر، فصل من احرام كمنطق نزر»
وشرب ماء فإن بعدت من الصلاة أعيدت . وتكره إقامة راكب خوف الفصل،
ميارة: «والإقامة حق للإمام لا تكون إلا بأمره» .

«وندب الدعا لدى الأذان، أو الإقامة لساعتان»، تفتح لهما أبواب السماء، قل
داع ترد دعوته حضرة النداء للصلاة والصف في سبيل الله رواه مالك، وقل هنا
للنفي .

«فصل في الرعاف»

«وراعف قبل الصلاة إن طمع، في أنه قبل الضرورى ينقطع، إن ظن أو أيقن

فأحكم بتخير المصلى إن رعف وخاف من تلطخ لم يحصل وليقطع إن لطخه وليتم كذاك فتل راشح فإن علا أوزاد ما على أواسط الأنا وقال آخرون بل تخضبت والفتل أن تدبر رأس الخنصر ثم بالابهام افتلها بعد ما ملأت رأس إصبع فانتقل فقتل الانملة بالابهام في

في القطع والبنا إن البنا عرف بالفعل من قاطر أو من سائل من أمن اللطخ وفتله حتم عن درهم في الحالتين أبطلا مل على الدرهم عند فطنا بدرهم ويدم العليا ربت وأنت مدخل له في المنخر فصلتها من منخر فكلما لتلوها لآخر الأنامل عرف الفقيه هو فتل الراعف

ذاك وقطر، أو سال أو رشح في الست الصور»

«يرجئها لآخر المختار، واعكس بست ظن الاستمرار» وهي أن يظنه أو يوقنه وفي كل سال أو رشح أو قطر فلا ينتظر انقطاعه .

«واختلفوا إن شك في الدوام هل، كهذه الأخر» فيصلي الآن «أو تلك الأول» فيؤخر. «وراعف فيها ان الدوام ظن، لعادة جرت له فليكملن، وحيث لم يظن بالدم البقا، فبين راشح وغيرها افرقا، فأحكم بتخير المصلي» عند من خيره أو فضل البناء كمالك أو القطع ك (سم) «إن رعف، في القطع» فإن اختاره أتى بمناف كسلام، فإن لم يأت به وابتدأ أخرى أعادها «والبنا إن البنا عرف»: فصورة البناء أن يخرج ليغسل ويتحفظ من الدم بمسك أنفه من أعلاه أو أسفله أو بغير ذلك ليلا يصيبه أكثر من درهم: فتبطل صلاته. ولا يجاوز أقرب مكان ممكن قرب عرفا ولا يستدبر بلا عذر، ولا يتكلم ولو سهوا، ولا يطأ فضلة الدواب اختيارا ولا نجسا آخر مطلقا، فإن اختل شرط بطلت إلا لمتحفظ إن لم يصبه فوق درهم.

«أو خاف من تلطخ لم يحصل، بالفعل من قاطر أو من سائل، وليقطع إن لطخه» بها لا يعفى عنه «وليتم، من أمن اللطخ وفتله حتم، كذاك فتل راشح» رجا

«فصل»

ستر المغلظة في الصلاة أربعة الأقوال فيه تأتي
هل واجب مشترط أو واجب لم يشترط أو سنة أو يندب
وهكذا الأقوال الأربعة في طهارة الخبث والشرط قفي
والاشترا بمشبه قد وجبا كالاستعارة ولو ظن الابا
مغلظ العورة في حق الذكر ذكره وانثياه والدبر
ومرأة ساق ويطن مع ما حاذاه من خلف وما بينهما

ذهابه أو شك «فإن علا، عن درهم» بغلى: وهو الذي مر في الطهارة «في الحالتين»
أي حالتي القتل وهما قتل راسح وقتل غيره. «أبطلا أو زاد ما على أو اسط الانا
مل على الدرهم عند فطنا، وقال آخرون بل تخضبت، بدرهم ويدم العليا ربت»
أي زادت «والقتل أن تدير رأس الخنصر، وأنت مدخل له في المنخر، ثم بالابهام
افتلنها» أي الخنصر «بعد ما، فصلتها من منخر فكلما، ملأت رأس إصبع فانتقل،
لتلوها لآخر الأنامل، فقتل الانملة بالإبهام في، عرف الفقيه هو قتل الراعف».

«فصل»

«ستر المغلظة في الصلاة، أربعة الأقوال فيه تأتي، هل واجب مشترط أو واجب،
لم يشترط أو سنة أو يندب».

وهكذا الأقوال الأربعة في، طهارة الخبث والشرط قفي، أي اتبع لشهرته في
خبث وستر فإن تعرى في صلاة بطلت على الأصح. وقال (سم) تصح إن رد ثوبه
بقرب وإلا أعاد ندبا. ذكره (عب) في باب السهو والظاهر أن محل البطل بالتعري
إن اتسع الوقت وإن رجاء الستر كرجاء الوضوء. «والاشترا بمشبه» أي بضمن
معتاد. «قد وجبا، كالاستعارة ولو ظن الابا». «مغلظ العورة» في حق الذكر،
ذكره وانثياه والدبر» أي حلقتة، «و» في حق «مرأة ساق ويطن مع ما حاذاه من خلف

والأم الآليات وما حول القبل ثم خفيفها لها وللرجل
تمام بين ركبة وسرة وماعدا وجه وكف الحرة
ويضروري تعيد إن بدا خفيفها أمها أو تعمدا
جميعا أو بعضا سوى بطن الرجل كأمة في فخذ وفي الرجل
هل هكذا إذا تعرت اليته أو حضره أو أبدا إعادته
يكره كفت الكم والتحزم لها وستر الوجه والتلثم
ثم لباس الشخص تعتره الاحكام حتم منه ما يقيه
ضرا ورأي عورة وحظلا ما لتشبه دعا أو خيلا
أو جاوز الكعب من الرجال أو واصف منهن للأعالي

وما بينهما» واستظهر بعض أن ما قرب منه من الكعب مخفف، «و» في حق «الأم»
جمع أمة «الآليات» جمع الية بالفتح. «وما حول، القبل ثم خفيفها لها وللرجل،
تمام بين ركبة وسرة، وماعدا وجه وكف الحرة».

«ويضروري تعيد» الحرة «إن بدا، خفيفها أمها» أي سهوا «أو تعمدا» «جميعا
أو بعضا سوى بطن الرجل، كأمة» فتعيد «في» كشف «فخذ، و» الخلف «في
الرجل، هل هكذا» يعيد في الوقت «إذا تعرت اليته، أو حضره» أي عانته «أو أبدا
إعادته». ولا يعيد لبطن أو فخذ.

«يكره كفت الكم والتحزم، لها» أي الصلاة أما لو فعله لغيرها فلا تكره به،
«وستر الوجه والتلثم» إلا لمن هو شأنه أو فعله قبلها لموجب.

«ثم لباس الشخص تعتره، الاحكام حتم منه ما يقيه، ضرا» من برد مثلا،
«ورأي عورة وحظلا، ما لتشبه دعا أو خيلا». «أو جاوز الكعب من الرجال» أو
جاوز أصابع يديه. انظر المدخل «أو واصف منهن» أي النساء «للأعالي» فاقصر
النساء على ما يصف الردف حرام وقيل يجوز لمن لبس واصف.

لباس موسر لباس المعسر	شح وضد سرف ثوب السرى
على الدنى خيلا وال ضد	مهانة والمستجاد القصد
وحسنه يندب للمصلى	وللمؤذن وذات البعل
والعلما يندب حسن الزي	لهم ليعظموا لكف الغي
ويستحب شرعا إظهار النعم	فعلا ومنطقا والاعمال بالام
وكرهوا محدا لعورته	أو واصفا لسخف أو لدورته
وما عن العيد وحاج خرجا	في طول أو في سعة والنهي جا
عن لبسة في قبح أو في حسن	شهيرة رواه أهل الفن
أما البذاذة من الإيـمان	فمن تواضعا وزهدا عانى

«لباس موسر لباس المعسر، شح» خبر لباس «و ضد» وهو لباس معسر لباس موسر «سرف»، و«ثوب السرى، على الدنى خيلا وال ضد» وهو لباس الشريف لباس الدنى «مهانة» أي ذل «والمستجاد» شرعا وطبعا «القصد» أي الوسط. «وحسنه يندب للمصلى، وللمؤذن وذات البعل».

«والعلما يندب حسن الزي» بالكسر أي الهيئة «لهم ليعظموا لكف الغي» أي ليسمع نبيهم عنه لان نظر العوام للظاهر. «ويستحب شرعا إظهار النعم، فعلا ومنطقا والاعمال بالام»، أي القصد. «إنما الاعمال بالنيات» وكرهوا «ولو في غير صلاة «محدا لعورته أي واصفا» لها «لسخف» مثلثة أي رقة وقلة غزل «أو لدورته» بها أي احاطته.

«و» كرهوا «ما عن العيد» بالكسر جمع عادة «وحاج» جمع حاجة «خرجا، في طول أو في سعة والنهي جا» «عن لبسة في قبح أو في حسن، شهيرة رواه أهل الفن» «أما» خبر «البذاذة من الإيـمان فمن تواضعا وزهدا عان»، أي قاصد.

«فصل»

ويجب استقبال قادر أمن وجاز للمقصر القادر أن
يأتي سوى الفرض على بعيره ومتوجها تجاه سيره
إلى تمامه إذا طهر ما يومي له من التراب مع ما
إليه يحتاج من الضرب ومن تحريكه الرجل وامسك الرسن
وجاز في الفرض لخوف ظلم أو سبع وإلى الأرض يومي
أو مرض يوميء منه لو نزل فيوقف الجمل وللبيت يصل

«فصل»

«ويجب استقبال قادر أمن» فإن تحير المجتهد في الجهة ندب تأخيره لآخر الوقت
فإن دام تحيره صلى لجهة اختارها، وندب أن يصلي لكل جهة من الجهات الأربع،
ومن بان له في صلاته خطأ يسير: توجه واتمها، وقطع في خطأ كثير، واستقبل إن
كان أعمى، ومن شك في الخطأ تمادى، ولو اعتقد خطأ إمامه فارقه نية وأتم لنفسه
ومن بان له بعدها خطأ، أعاد في الوقت إن كان الخطأ كثيرا وهو بصير وإلا فلا.

تنبیه:

لا تجب نية الاستقبال كما في فتح الباري ونوازل محض بابہ. كما لا تجب نية ستر
العورة وطهر الخبث وليس في حاشية الأمير ماعزاه لها بعض من وجوبه.
«وجاز للمقصر» صلاته «القادر أن يأتي» أى يفعل «سوى الفرض» كوتر
وسجدة تلاوة «على بعيره ومتوجها تجاه سيره إلى تمامه إذا طهر ما يومي له من التراب
مع ما إليه يحتاج من الضرب ومن تحريكه الرجل وإمسك الرسن» فإن انحرف عن
جهته التي كان عليها حين الإحرام لغير عذر بطلت ولو انحرف للقبلة.
«وجاز» ما جاز في سوى الفرض «في الفرض لخوف ظلم، أو سبع وإلى الأرض
يومي» وكذا المتنفل «أو» لأجل «مرض يوميء منه لو نزل، فيوقف الجمل وللبيت
يصل» فإن كانت صلاته بالأرض تامة بطلت راكبا وقيل تكره وتجاوز لراكب خاف
لصاً ثم إن أمن في الوقت المختار أعاد ندبا.

«فصل فرائض الصلاة»

تكبيرة الاحرام قيام فأم	صلاته التي يريد بها فالأم
قيامه لها وترتيب الأدا	كذا خشوعه على ما أيداً
ركوعه بحيث تدنوا راحته	من ركبتيه رفعه فسجدته
جلوسه بينهما وليعتدل	في جلساته وكلما مثل
والخلف فيه وفي الاطمئنان	هل سستان أو محتان
ولكن العامد ترك الآخر	يعيد بالوقت على المشتهر
ومن فروضها السلام قاصدا	فراقها وشرطه أن يقعدا
والخوف باستشعارك الوقوف	بين يدي خالقك الرؤفا

«فصل فرائض الصلاة»

وهي «تكبيرة الإحرام» و«قيام فأم» أي قصد «صلاته التي يريد بها فالأم»، أي الفتحة «قيامه لها وترتيب الأدا، كذا خشوعه على ما أيداً» و«ركوعه بحيث تدنو راحته من ركبتيه» و«رفع» منه «فسجد تاه» ولا بد من ثبوت ما تحت وجهه لا كزرع وصوف لأنه إيباء وندب تمكين جهة وأنف وكره الشد. «جلوسه بينهما وليعتدل، في جلساته وكلما مثل»، أي قام قاله ابن رشد وقوم، ولأبى عمر وغيره أنه في كل ركن، وروى في حديث ما يفيد وعن مالك لو صلى في خباء منحني الرأس صحت وفي نفل أخف نفله (مع).

«والخلف فيه وفي الاطمئنان، هل سستان أو محتان» والطمأنينة استقرار الأعضاء زمناً ما. «ولكن العامد ترك الآخر» وهو الاطمئنان «يعيد في الوقت على المشتهر» و«من ترك الاعتدال سهوا سجد على سنيته والغى الركعة على فرضيته. أفاده ابن جزي.

«ومن فروضها السلام قاصدا، فراقها» وهل تبطل إن لم ينوبه فراقها: قولان، وهل يندب أن ينوى مع ذلك الملائكة، ويزيد الإمام من خلفه، ومقتد من عن

به ابن رشد الخشوع عرفا وهو فضيلة لدى عياض وبعض أهل الصوفية الهداة وواجب بتركه لا تبطل سجود أنف مستحب أو يجب على وجوب الام من منها يذر وعلى الاستئنان فهي والسنن راع حروف الأم في الصلاة فإن اتقان جميع هاتي ان غلب الظن بفوت الوقت إن

وأَيَّ الاركان به كان كفى وعنه أيضا أنه ذو افتراض شرطه في صحة الصلاة لدى ابن رشد وعليه عولوا والعود في الوقت لتركه ندب شيئا تلافاه وعامداً أضر في عمدتها وسهوها على سنن وحركاتها مع الشدات مشترط في صحة الصلاة قرأت تمنع القراءة إذن

يمناه أو ينوي كل مسلم من حوله : من ملك ومؤمن إنس وجن . أقوال «وشرطه أن يقعدا، والخوف باستشعارك الوقوف، بين يدي خالقك الرؤفا» .

«به ابن رشد الخشوع عرفا، وأَيَّ الاركان به كان كفى» وفي الخبر (ان المصلّي ينجى ربه) أي بحضور وخشوع . وبتعبير اللسان عما في القلب . «وهو فضيلة لدى عياض، وعنه أيضا أنه» بسكون النون «ذو افتراض وبعض أهل الصوفية الهداة، شرطه في صحة الصلاة، وواجب بتركه لا تبطل، لدى ابن رشد وعليه عولوا» «سجود أنف مستحب أو يجب» وقول الندب أصبح «والعود في الوقت لتركه ندب، على وجوب الأم من منها يذر شيئا تلافاه وعامدا أضر» .

«وعلى الاستئنان فهي والسنن، في عمدتها وسهوها على سنن» فيسجد لسهوها ويضر عمد تركها على الخلف الآتى في السنن . «راع حروف الأم في الصلاة، وحركاتها مع الشدات»، «فإن اتقان جميع هاتي، مشترط في صحة الصلاة». نقله (ح) و (عب) وغيرهما .

«ان غلب الظن بفوت الوقت إن، قرأت تمنع القراءة إذن» فترك السورة والشهد والقنوت، بل والفاتحة للخلف فيها والوقت إجماعي وصرح به الدسوقي عند كتكبيره للركوع .

سننها المؤكدات ما رُمز	له قديما بارتجال المرتجز
سينان شينان لباقي البيت	سجوده على البواقى الست
يديه رجله وركبتيه	من الخفيف وأضف إليه
انصات مقتد بجهر ثم رد	على امام فيسار ذى أحد
أدرك ركعة ولو أخاصبا	والرد للسلام مما ندبا
إسرار مقتد به أما علن	سلام تحليل فمن هذى السنن
وفي الصلاة النبوية اختلف	وكلم التشهد الذي ألف
ورع الإتيان بالبسملة	اسماع نفسه لدى السرية
مندوبها الردا ورفع يديه	حين الشروع محرمًا لمنكبيه

«سننها المؤكدات ما رمز، له قديما بارتجال المرتجز..» «سينان» السر والسورة.

«شينان» التشهدان «لباقي البيت» كذا جيان وهما الجهر والجلوس لتشهد. تاءان التكبير والتحميد. والأصح أن كل تكبيرة سنة وقيل مجموعته سنة ويجريان في التحميد. وعلى الأول يسجد لتكبيرة واحدة لا على الثاني «سجوده» هذا مبتدأ «على البواقى» عن الوجه. الست» من الأعضاء السبعة التى أمر الخبر بالسجود عليها وفسر البواقى فقال «يديه رجله وركبتيه من الخفيف» خبر قوله، سجوده أي من خفيف السنن فلا يسجد لسهوه ولا يضر عمده وقيل بوجوه ويندبه «وأضف إليه انصات مقتد بجهر ثم رد على إمام فيسار» ولابن العربي جمعها في تسليمة وانكار ثالثة قائلًا لم تثبت في خبر ولا أثر نقله (ح). «ذى احد» وفي كلامهم مايفهم منه قصده كل من بيساره وفيه مايفهم منه خصوص من يليه «ادرك ركعة ولو أخاصبا، والرد للسلام مما ندبا، إسرار مقتد به أما علن، سلام تحليل فمن هذى السنن» المسنونة لمقتد وغيره. «وفي الصلاة النبوية اختلف، وكلم التشهد الذي ألف» ويروى حديثا هل ستان أو ندبان والتحيات الألفاظ الدالة على الملك وكانوا يحيون كل ملك كأبيت اللعن وعش قرنا والزاكيات اعمال الطاعة والطيبات أقوالها والصلوات أي الخمس فهذا كله مستحقه جل، والسلام الأمان واسمه جل

على الأصح أو لصدر أو أذن قائمتين أو للارض ما بطن
 ثمت يرسلهما بلطف هذي إلى عطف وذى لعطف
 وفي ركوع وسجود أوب وفي السجود فضله جل اطلب
 طول قراءة بصبح ظهر وقصرها بمغرب وعصر
 وركعة ثانية كذا القيام في رفعه جلوسه لاذو السلام

ويتحملهما أيضا السلام على الناس «ورع الاتيان بالبسملة» قاله القرافي وقوم
 للاتفاق أنه لا يضر. واتفاق الشافعية أن تركها مبطل. ولذا بسمل كثير من فضلاء
 المذهب «اسماع نفسه لدى السرية» لأن حركة اللسان عند الشافعية لاتنفيد في
 فرض ولانفل «مندوبها الردا» لكل مصل أي ثوب فوق منكبيه ولباسه وندب أن
 يصلحه إن خف إصلاحه ولم ينحط له وكره أن ينحط له ومثله السترة فيما ذكر
 «ورفعه يديه» وقيل يسن وقيل يجب وقيل لا يطلب وعن مالك أيضا رفع مع ركوع
 ورفع منه وقيام من الوسطى «حين الشروع محرما لمنكبيه»

«على الأصح أو لصدر وأذن» فالعرب ترفعهما عند الخضوع «قائمتين أو للارض
 ما بطن» وكره سترهما حال رفعهما «ثمت يرسلهما بلطف» «هذي إلى عطف وذى
 لعطف» أي جانب.

«وفي ركوع وسجود أوب» أي سبح وبه فسر «يا جبال أوبي» وكان ﷺ يقول
 فيها سبحانك اللهم ربنا ويحمدك اللهم اغفر لي رواه الشيخان، أي أسبحك
 وإنما اسبحك بسبب حمدك أي إحسانك أو كمالك وقيل غير ذلك. . «وفي السجود
 فضله جل اطلب» «طول قراءة بصبح ظهر، وقصرها بمغرب وعصر» وتوسط بعشاء
 فمن سورة عبس للضحى وسط وماقبله طوال «و» قصر «ركعة ثانية» بنحو الربع
 عن الأولى ويكره بنحو النصف «كذا القيام في رفعه» من ركوعه وكذا «جلوسه لا
 ذو السلام»، فيندب أن لا يجاوز التشهد إلا في جلسة السلام.

تكبيره في الأخذ في ركن خلا قيامه من الجلوس أولا
وقول مقتد وفذ ربنا ولك عاطفا على لك الثنا
تقنت تأمين إلا من يؤم جهرا تيا من مسلم بكم

«تكبيره في الأخذ في ركن خلا، قيامه من الجلوس أولا» فبعد وقوفه وتكبير إمامه
إن كان مؤتما فيندب بدء التكبير والتحميد عند بدء الأركان ومدهما حتى يتم
الركن. «وقول مقتد وفذ ربنا، ولك» الحمد «عاطفا على لك الثنا» فالتقدير لك
الثناء ولك الحمد، أو حمدناك ولك الحمد والواو زائدة وروي بحذفها وروي أيضا
معها ودونها مع زيد اللهم قبل ربنا. فالروايات أربع «تقنت» في أخيرة الصبح قبل
ركوعها أو بعد رفعه منه أي دعاء بأي لفظ وندب لفظه الوارد وهو (اللهم إنا
نستعينك) أي نطلب عونك أي تيسيرك وخنع كفرح ذل ونخلع أي نزيل ربة
الأديان لدينك ونترك من يكفر بك أي لا نحب دينه وإليك نسعى نعمل لك
ونحقد كنضرب ونمنع نسرع في العمل والرحمة فسرت بالجنة والجد بالكسر ضد
اللعب وملحق روي بكسر الحاء أي لاحق وبفتحه. «تأمين» أي قوله آمين باثر
الفاحة وهي حديث ولم يروها أحد إلا بمد الهمزة وخفة الميم ومعناها (اللهم
استجب) وهو أيضا معنى (سمع الله لمن حمده فمعنى سمع أجاب وهو ماض قصد
به الدعاء نحو رحمه الله ﷺ ورضي الله عنه. «إلا من يؤم جهرا» فلا يندب للإمام
في جهره، وروي تأمينه وصحح. ولكل حديث وهل يكره جهر به أو يجوز؟
خلاف.

فائدة:

في (بخ) أن من وافق تأمينه تأمين الملائكة أو قوله (ربنا ولك الحمد) غفر له ما
تقدم وهل وافقه وقتا أو إخلاصا؟ أو هما معا؟ وذلك لأنهم ﴿لا يعصون الله
ما أمرهم﴾ ومن جاء مع مقبول قبل.

«تيا من مسلم» أي إشارته إلى يمينه «بكم» وحدها من السلام والأصح تيا من
مقتد بالسلام كله.

وجهر الانصراف والإحرام يسن يندب ولإمام
سائر تكبير وتسميع ندب إعلانه لغيره السراستحب
وفي السجود حذو أذنيه يضع يديه مستقبله وإن ركع
بركبتيه، والبنان بددا وفخذه جالسا ممددا
ابهام يميناه وتلوها لدى تشهد لتلوها مرددا
ليمنة ويسرة مذبة وجاعلا إلى السماء جنبه
والمرء بطنه عن الفخذ نحا ومرفقا عن ركبة مجنحا
أما النساء فتنزوي في أمرها جميعه زيادة في سترها

«وجهر الانصراف» يقال للسلام، وجاء له في الحديث والأثر «والاحرام يسن يندب» أي يسن لكل مصل جهر سلام التحليل ويندب له جهر الإحرام. «وللإمام سائر تكبير وتسميع ندب إعلانه» أي يندب للإمام جهر التسميع كله والتكبير غير الإحرام «لغيره» وهو فذ ومؤتم «السر» بغير احرام وسلام (استحب وفي السجود حذو أذنيه يضع، يديه» أي يندب أن يقابلها بهما وهو معنى المحاذاة ويحصل الندب بقرنها من المحاذاة «مستقبله وإن ركع» وضعهما «بركبتيه والبنان» مفعول مقدم. «بددا»، أي فرق «و» على فخذه «إن كان «جالسا ممدداً».

«ابهام يميناه وتلوها» وهي السبابة «لدى تشهد لتلوها مرددا»، «ليمنة ويسرة» بفتحهما أي جهتي اليمين واليسار «مذبة» للشيطان وينوي ذلك أو يعتقد به وحدة ربه «وجاعلا إلى السماء جنبه» أي السبابة وذكر الضمير تأويلا لها بالعضو ولك أن تقول، واجعل إلى السماء جنب السبه بالكسر لغة فيها.

فرع:

إن قام من جلوس اعتمد على يديه ومن هوى من قيام قدمها عن ركبتيه وعكس الأئمة الثلاثة، ومن قام من سجود أخرهما.

«والمرء بطنه عن الفخذ نحا» أبعد. «و» أبعد (مرفقا عن ركبة مجنحا» بمرفقيه تجنيحها وسطا. «أما النساء فتنزوي في أمرها، جميعه زيادة في سترها»

ونذب القبض لدى الثلاثة وعند مالك على رواية
عصى مصل عرضة لما يمر أمامه حيث له عنه وزر
كما عصى من مر أوتناولا أمامه يجد عنه معدلا
وتدفع السترة الاثم عنهما وهي لفذ وإمام تعتمى

«ونذب القبض لدى الثلاثة» وغيرهم وصحت أحاديثه والحكمة فيه الأدب بين
يدي الجبار. وهل يضع يمينه على ظهر كف اليسرى والرسغ أو يقبض بها كوع
اليسرى وبعض الساعد والرسغ؟ وهل يضعهما تحت صدره أو سرتة أو فوقها؟ وهو
لمالك. «وعند مالك على رواية» أخذ بها أجلاء. كابن عبد البر وابن رشد وعياض
والمدنيون.

«عصى مصل عرضة لما يمر، أمامه حيث له عنه وزر» ﴿كلا لا وزر﴾ (١) أي
لا محيد «كما عصى» فوعيده شديد «من مرأوتناولا، امامه يجد عنه معدلا» وإلا جاز
وهل وإن لم يشق عليه الصبر حتى يسلم قولان في «ضبيح» «وتدفع السترة الاثم
عنهما» إن كان المرور وراءها. «وهي لفذ وإمام تعتمى» حتى لسجدة تلاوة ومعنى
تعتمى تختار والقصد النذب وقيل بسنيتها واختار الأبي سقوطها في ميت

(١) آية من السورة التي فيها ذكر القيامة.

خافا مرورا لا توهما ولا تكفي بها دون ذراع طولاً
أو دون رمح غِلْظاً ولا قدر وكرهت بشاغل أو بحجر
منفرد يجد غيره كما يكره العبث كالتفكر
إلى السماء أو لأي شاغل والغمض لا لشاغل أو حظل
تبسم تلفت ولوطر أجز كذا تصفح لحظ البصر
ومسح موضوع السجود صفن والصفد وابتلاع ما بسن
تروح من عرق بكمه وحمل شيء فيه أو في فمه
سجوده بالوجه مع يديه على رفيه لابركتيه
وكشف منكب حر قد نزل وجوزوه في جلوس المنتفل

« . . خافا مرورا لا توهما ولا تكفي » خلافا لابن حبيب «بها دون ذراع طولاً ، أو دون رمح غلظاً» وتصح بشجر وزرع متراكم «ولا قدر» عطف على ما ، أي ولا بنجس «وكرهت بشاغل أو بحجر» ، منفرد يجد غيره كما ، يكره صمدها «أي مسامتتها «وقرب» منها قيل بقدر ما يسجد دونها وقيل بثلاثة أذرع «يعتمى» . «وكره» لمصل «العبث كالتفكر بد نيوي» فإن شغله حتى جهل ما صلى بنى على ما حقق . وقيل يعيد أبدا . «وكرفع البصر ، إلى السماء أو لأي شاغل ، والغمض ، لا لشاغل أو حظل» .

«تبسم تلفت» ولا يضره ما بقيت رجلاه للقبلة «ولوطر» ، «أجز» التلفت «كذا تصفح» بخده فلا يكره وكذا «لحظ البصر» ومسح موضع السجود» عطف على المكروه . أبوذر تركه خير من حمر النعم ، أي كرائمها . سحنون أي صرفها في سبيل الله ، وقيل تملكها ولا بأس بخفيفه وقد فعله ابن عمر والأحسن مسحه قبل دخول الصلاة . «صفن والصفد» نهى الخبر عن صفن وصفد الأول رفع إحدى رجله عن الأرض والثاني ضمهما كمكبيل وليأت بها سهل «وابتلاع ما» يبقى من الطعام «بسن» ، «تروح من عرق بكمه» وجاز مسح العرق «وحمل شيء فيه أو في فمه» .

قرآن راکع وساجد دعا بعجمة أو خص أو جاتابعا
سلام من يؤم أو تشهدا غير الأخير وكذا إن ابتدا
به تشهدا أو اقترأ وفي الركوع كرهوا الدعاء
وفي الصلاة كرهوا تحميد من عطس أو سر وعن بعض حسن

«سجوده بالوجه مع يديه على رفيه لا بركبتيه، وكشف منكب لحر قد نزل وجوزوه في جلوس المتفل».

«قرآن راکع وساجد» أي قراءته، فتكره فيهما إجماعا «دعا، بعجمة» إن يطق عربية ونهى عمر عن رطانة العجم أي لغتهم وقال إنها خب. قيل أراد بالمسجد وقيل بحضرة جاهلها خوف تناج عنه لقوله إنها خب. «أو خص» بأن لا يدعو بغيره لأن الاسماء الحسنى تختلف بحسب حال الداعي «أوجا تابعا، سلام من يؤم» فيكره الدعاء بعد سلام إمامك أما التشهد فأت به إن بقي في مكانه، «أو» تابعا «تشهدا، غير الأخير وكذا إن ابتدا به تشهدا أو اقترأ، وفي الركوع كرهوا الدعاء» لخبر مسلم (أما الركوع فعظموا فيه الرب، وأما السجود فاجتهدوا فيه في الدعاء لانفسكم، فقم أن يستجاب لكم). وهل يكره ولو صحبه تسبيح تردد.

«وفي الصلاة كرهوا تحميد من، عطس أو سر وعن بعض حسن».

تتمة: كره قوم صلاة مرأة دون قلادة أو قرطين لأنه تشبه. وقال مالك لا بأس به وإنما يفتيهن بذلك العجائز.

«فصل»

للخمس والميت والوتر قم
ثم استند لغير أجنبية
ثم اجلسن هكذا وكيفما
ويكره استناده لكجنب
ثم اضطجع لغير بطن وحسن
يفعل فللبيت يولي جبهته
وهل أقل الوحي كاف وعليه
إن لم تخف من ضرر التيمم
أو نجس أو موقن الملذة
تقعد كفى والاربعاءوي تعمي
إلا إذا فقد غيرا فيجب
لجنب أيمن فأيسر فإن
والظهر رجلية وبطن هامته
فليستبن ركوعه من سجديته

«فصل»

«للخمس والميت والوتر قم، إن لم تخف من ضرر التيمم» أو من خروج ريح،
لأن حفظ شرط يجب في كلها أهم من ركن. وقال سند هو سلس «ثم استند لغير
أجنبية، أو نجس أو موقن الملذة، ثم اجلسن هكذا» أي مستقلا فمستندا كما ذكر.
«وكيفما تقعد كفى والاربعاءوي» جلسة التربع «تعمي» تندب «ويكره استناده
لكجنب» من كل متنجس «إلا إذا فقد غيرا فيجب».

«ثم اضطجع لغير بطن» فإن صلى منبطحا وقد قدر، على غيره بطلت «وحسن
لجنب أيمن فأيسر فإن يفعل» الحسن «فللبيت يولي جبهته» إن اضطجع لأيمن أو
أيسر «والظهر رجلية وبطن هامته، وهل أقل الوحي» أي الإيماء «كاف وعليه،
فليستبن ركوعه من سجديته»

أو يجب الوسع عليه ما قدر عليه تبطل إذا عنه قصر
من لا يطبق ركننا إلا القوما أوما به ومع جلوس أو ما
منه لأخرى سجديته بعدما أوما قائما إلى أولاهما
كذا البشيري روى واللخمي قال إليهما جلوسا يومي
ومن أشار قائما يديه مد لركبتيه وللارض إن سجد
يجب حسر معتم ويكفى عاجز جبهة سجود الأنف
من لم يطق إلا قياما واحدا فعله ثم أتم قاعدا
وحيث من قيام الام منعاً يقعد لها ثم يقيم ليركعا
ومن له جارحة أطاقا تحريكها أوما بها اتفاقا
والرمز بالرأس مقدم على طرف، وطرف يسبق الأناملا

«أو يجب الوسع» للمازري مع شيخه وابن بشير «عليه ما قدر، عليه تبطل إذا
عنه قصر، من لا يطبق ركننا إلا القوما» أي القيام «أوما به ومع جلوس أوما»، «منه
لأخرى سجديته بعدما، أوما قائما إلى أولاهما، كذا البشيري روى واللخمي، قال
إليهما جلوسا يومي».

«ومن أشار قائما» أحنى ظهره ورأسه و «يديه مد لركبتيه» مومئاً للركوع
«وللارض»، استنانا فيما يظهر لسنية السجود عليهما، «إن سجد» أي أوما للسجود
قائما.

«يجب حسر معتم»، أي كشف عمامته عن جبهته، «ويكفي» على الأصح
«عاجز جبهة سجود الأنف، من لم يطق إلا قياما واحدا فعله ثم أتم قاعدا» «وحيث
من قيام الام» أي الفاتحة «منعاً، يقعد لها ثم يقيم ليركعا، ومن له جارحة اطاقا،
تحريكها أو ما بها اتفاقا».

«والرمز» أي الإيحاء «بالرأس مقدم على طرف وطرف» أي عين «يسبق الأناملا»
(عج) (١) الظاهر حتم هذا الترتيب الرباني، يوميء بظهره ورأسه فإن عجز فبرأسه
وإلا فبها أطاق ١ هـ.

(١) علي الاجهوري.

وتجب النية إن لم يطرف في نهجنا كالشافعي لا الحنفي
 وجاز قدح لاتكاء داع لعود رأي أو شفا صداع
 ومن يطق حالا إليه ينتدب وجوبا إن يجب وندبا إن ندب
 وجاز للنفل سوى ما مرا جلوس ذى مقدرة لوندرا
 أو ابتداه قائما في الأشهر لا الاتكا خلاف ما للأهري
 والشافعية ولا الوحي وقد جوزه نجل حبيب الأسد

«فصل»

وواجب قضاء فرض فسادا غلبة أو سهوا أو تعمدا
 صلاة أو صوما وأن محتاط فيه إن شك في مقدار مامنه عليه
 كشكه الصلاة أي أربع مثلا المبري قضاء الأربع
 وتيمم لكل ونقل عن مالك قيام واحد بكل
 وليتق الصلاة في أوقات نهي إذا ماشك في الفوات

«وتجب النية إن لم يطرف» أي يحرك جفنه وبابه ضرب. «في، نهجنا كالشافعي
 لا الحنفي.»

«وجاز قدح» أي جرح «لاتكاء داع»

«لعود رأي» عند الجل «أو شفا صداع» اتفاقا «ومن يطق» في الصلاة «حالا إليه
 ينتدب» يفعل مانده الشرع إليه أي دعاه «وجوبا إن يجب وندبا إن ندب».

«وجاز للنفل سوى ما مرا» يعني الوتر والميت على استئنان صلاته «جلوس ذى
 مقدرة» مثلثة الدال «لوندرا» وقيل يجب القيام للرغبة «أو ابتداه قائما في الأشهر،
 لا الاتكا خلاف ما للأهري» والشافعية ولا الوحي «أي الإياء» وقد، جوزه نجل
 حبيب الأسد».

«فصل»

«وواجب قضاء فرض فسادا، غلبة أو سهوا أو تعمدا، صلاة أو صوما وأن
 محتاط فيه، إن شك في مقدار مامنه عليه» وظاهرهم أن مستنكح الشك يحرم عليه

أما تطوعهما فلا يجب قطع الذاکر خمساً فأقل وليشفع إن ذکر بعد مارکع وذاکر فائتة من بعد ما وأجر ماجا فی اذکار الغابرة وأخر الكثير حتماً إن يضق نفلاً بعيد رکعة وأطلق الأشهر فی المذهب أن يقدم الشافعي يقدم الرغائب هل عودها لكثرة العوارض وصرح الأشياخ بامتناع

قضاء ما علی فسادہ غلب فی فرضه بل قيل إنه بطل ندبا ويقطع مقتفيه إن قطع أتم جل الركعات تماماً فی ذاكر حاضرة فی حاضرة وقت وندبا إن يسع ولا ترق كقبلها إلا لفرض ضيق صباحاً علی رغبة قاضيهما كالحنفي وأحمد وأشهباً من نحو غفلة ذميم أو رضى إعادة النسك لغير داع

تبعه فيحرم قضاؤه صلاة لم يحقق أنها عليه، وانظر الصوم والظاهر أنه مثلها «كشكه الصلاة أي أربع مثلاً المبرى» له «قضاء الأربع، ويتمم لكل، ونقل عن مالك قيام واحد بكل». «وليتق الصلاة في أوقات، نهي إذا ما شك في القوات».

«أما تطوعهما» أي الصلاة والصوم «فلا يجب، قضاء ما على، فسادہ غلب» أي منه «وقطع» حتماً وقيل ندبا «الذاكر خمساً فأقل، في فرضه بل، قيل إنه بطل وليشفع إن ذكر بعد ما ركع، ندبا ويقطع مقتفيه إن قطع». «وذاكر فائتة من بعد ما، أتم جل الركعات تماماً» حتماً بنية الفرض وأعادها بوقت «وأجر ماجا في أذكار الغابرة، في ذاكر حاضرة في حاضرة».

«وأخر الكثير حتماً إن يضق، وقت وندبا إن يسع ولا ترق» أي لا تنفسد «نفلاً بعيد ركعة وأطلق» «كقبلها إلا لفرض ضيق» وقته. الحرثي عن «شس» (١) لا تقطع جنازة لذكر صلاة.

«الأشهر في المذهب أن يقدم صباحاً على رغبة قاضيهما، والشافعي يقدم الرغائب، كالحنفي وأحمد وأشهباً، هل عودها» أي الصلاة «لكثرة العوارض من

(١) ابن شاس.

«فصل السهو»

لنقص سنة من الثمان سهوا سوى الاسرار بالقرآن
عن شك أو عن ظن أو إيقان سنة القبلي سجدتان
قبل السلام بعد ماتشهدا ويتشهد إذا ما سجدا
إن لم يكن مستنكحا أو تابعا إلا لما بعد الإمام وقعا
وليأته مدرک رکعة وإن سبقه الموجب أو الامام ضمن
نحو غفلة ذميم أو رضي»، أي مرضي «وصرح الأشياخ بامتناع، إعادة النسك»
أي العبادة «لغير داع» نصوا على حرمة إعادة العبادة لغير خلل، ذكره (عب) عند
سجدتان.

«فصل السهو»

«لنقص سنة من الثمان، سهوا سوى الاسرار بالقرآن» أي القراءة، فإنما يسجد
له بعد لأن الجهر زيادة وفي سجود لتكبيره واحدة قولان روي عن مالك ورويا عن
(سم)، ورجح الفلشاني عدم سجوده واقتصر عليه (خ) (١) وقد مر أن الأصح أن
كل تكبيرة سنة وعليه فيسجد لواحدة كما في الرهوني. «عن شك أو عن ظن أو
إيقان» فلا يسجد إن توهم نقص سنة كما مر. «سنة القبلي سجدتان» وكفتاه وإن
كرر سهوه قبلهما وإن سجد هما مع إمامه ثم سها بعده فيسجد أيضا «قبل السلام
بعد ماتشهدا»، «ويتشهد» أيضا «إذا ما سجدا» ندبا وإنما يسجد للسهو القبلي.
«إن لم يكن مستنكحا» فمستنكح الشك إنما يسجد بعد كما يأتي «أو» أي ولا
«تابعا» فلا يسجد قبل ولا بعد لسهو وقع له دون إمامه «إلا لما بعد الإمام وقعا»،
كمسبوق سها بعده «وليأته» من أتى بمعنى فعل «مدرک رکعة وإن، سبقه الموجب
أو الامام ضمن» به فتركه. وهل يسجده المسبوق مع إمامه، بناء على أن ما أدرك
آخر صلاة نفسه أو حتى يقضي بناء على الآخر قولاً (سم) واشهب، وعلى الأول
تبطل إن أخره لمخالفته إمامه. واختلف هل يتبع إمامه إن أخره أو يتبعه إن لم يكن
عن ثلاث سنن.

(١) الشيخ خليل.

وأده لترك جهر السورة طوى وترك جهر الام مرة
لايسجد المسمع في ظهره أو في أخيرته من يليه
كمسمع لنفسه فيما العلن فيه كغير ما تقدم يسن
وسن بعدي لزيد فعل غير كثير ويسير قول
من غيرها أو من فروضها وفي سننها خلف ونفيا عرف
من شك في اتمامها أتما حتما ويسجد ولو مؤتما
كأن يظنه على الأقوى وفي من شك هل بوتر أو شفع يفي

فرع:

ومن عليه القبلي مع بعدي إمامه اجتزا بالقبلي كذاك في العكس .
«إن يلزم المسبوق قبلي وقد * كان مع الإمام قبلها سجد، فلابن ما جشون
يكفي الأول * والعتيقي لا وذا المعول»

«واده لترك جهر السورة، طوى» أي مرتين وبه فسر ﴿بالواد المقدس (١) طوى﴾ أي المطهر مرتين . «وترك جهر الام مرة لايسجد المسمع ، في ظهره ، أو في أخيرته من يليه» . «كمسمع لنفسه فيما العلن ، فيه كغير ما تقدم» وهو الظهران والآخرتان «يسن ، وسن بعدي» ومحلّه بعد التحليل والرد «لزيد فعل غير كثير» ، فالكثير من قول أو فعل مفسد ولو سهوا ومتوسط الفعل يسجد لسهوه إن جاز عمده كقتل عقرب تريده فإن كره كقتل عقرب لم ترده فهل يسجد؟ قولان . وإن منع كاكل وشرب فهل يسجد أو تبطل؟ قولان «ويسير قول» .

«من غيرها» ككلام «أو من فروضها» كفاتحة وسلام . «وفي ، سننها خلف» هل يسجد لها بعد أولا؟ «ونفيا عرف» ، أي شهر نفى السجود لزيد السنن القولية كسورة وتشهد وتكبير .

فروع:

إن اجتمع موجب قبلي وبعدي كفي القبلي وكذا إن وقع به موجب سجود ونسي

لأيهما .

(١) آية من سورة طه .

لا شك هل سجدتي السهو فعل أو طول الفكر بما الصلاة حل
وإن يطل عبثا أو مفكرا في غيرها ففي السجود نظرا
مستنكح الشك له البعدي ندب إن شك لو في ترك فرض ويجب
إهماله لكل ما فيه امتري ولكن إن فعله لا ضررا
بضد من نكحه سهو فما يسجد وليرم ما تردما
وكلما الإمام عنهم يحمل فسهو سهو لهم لو فعلوا

الثاني: يسجد من طول بمحل لا يطلب فيه الطول كرفع من سجود أو ركوع
ومستوفز لقيام ولو طول عمدا.

الثالث: لا يسجد من زاد القبلي أو البعدي بعد لأن المصغر لا يصغر ثانيا، وقيل
يسجد من يقن أنه سجد القبلي ثلاثا

«من شك في إتمامها أتما، حتما، ويسجد ولو مؤتما، كأن يظنه» أي التمام «على
الأقوى» فالأشهر عن مالك وصحبه وجوب بنائه على يقينه وقال اللخمي وابن
الحاجب والحنفي يعمل بظنه «وفي، من شك هل بوتر أو شفع يفي؟» ذا الحكم
وهو البناء على ما حقق وسجوده البعدي «لا» يسجد من «شك هل» كلا «سجدتي
السهو فعل» قبليا أو بعديا، فليأت بالتي شك فيها ولا يسجد بعد لأن المصغر لا
يصغر.

«أو طول الفكر بما الصلاة حل»، أي فيما وقع في صلاته حتى طول ركنا عما
يطلب «وإن يطل عبثا أو مفكرا، في غيرها ففي السجود نظرا» أي توقف فيه (عب)
ومن بعده، «مستنكح الشك» بان يشك كل يوم ولو مرة. «له البعدي ندب، إن
شك لو في ترك فرض ويجب». «إهماله لكل ما فيه امتري، ولكن إن فعله لا
ضررا». «بضد من نكحه سهو» بأن يسهو كل يوم ويتنبه «فما، يسجد وليرم ما
تردما»، أي يصلح ما أخل به «وكلما الإمام عنهم يحمل، فسهو سهو لهم لو فعلوا،

ولا يضر سهوه عمالا يحمل من فعله أو قالا
وكل زيد مفسد التعمد كالنفخ والضحك لسهوه اسجد
والخلف في الكره كمن تبسما أو حك أو انصت أو صيدا رمى
إن كان منزورا وأما جزل أحد الاربع ففيه البطل

«فصل»

وبطلت بعمد زيد فعل من جنسها أو غيره كالأكل
وإن يجب أو عمد نطق أجنبي ويعروض شاغل عن واجب

ولا يضر سهوه عمالا، يحمل من فعله أو قالا «فلوسها عن سجدة وأتوا بها أو عن السلام وسلموا صحت لهم». «وكل زيد مفسد التعمد، كالنفخ والضحك لسهوه اسجد» على قول من نفوا بطلا بضحك سهوا كأشهب وأصبغ وسحنون.
«والخلف في الكره» هل يسجد لزيد سهوه «كمن تبسما، أو حك أو أنصت أو صيدا رمى، إن كان منزورا» أي نزرا. «واما جزل» أي كثير «أحد الاربع ففيه البطل».

«فصل»

«وبطلت بعمد زيد فعل، من جنسها أو غيره كالأكل» والشرب وإن قلا لمنعهما فيها وهل يضر بلع بلغم وصل للهي؟ قولان.
«وإن يجب أو عمد نطق أجنبي» الخرشبي ومنه دعاء بشعر، أما قول غير أجنبي فإن كان من جنسها كقرآن وذكر فلا يضرها عمده. وتفسد بعمد تجشأ وتنهذ ويسجد ساه، واما الفعل فقال (شس) إن كثيره ما يخيل لناظره الاعراض كثلاث خطوات أو ثلاث ضربات متوالية. البرزلي «لو سقطت عمامته وأخذها وشدها بحنكه لم يضره نقله (ق) ويغتفر إصلاح رداء وسترة إن لم ينحط لها مرتين».

وبسجوده لما قد ندبا على الأصح وكذا إن عقبا
من واجب لسنة أو رفضا لشك نقض فإذا لا ناقضا
أو شك الاتمام فسلم فبان فتح على غير امام أو قران
أفهم إنسانا به وهو في غير محله على الذي اصطفي
أوقدم المسبوق بعديا على قضائه تعمدا أو جاهلا
أو سجد القبلي ذواتهم لم يأت ركعة مع الإمام
وبطلت بترك قبلي سنن أو ركن إن عمد أو طال الزمن
أو ناب مانع كالاستدبار عمدا وكالكلام والأقذار

وقال بعض تبطل إن انحط لعمامته مالم يتضرر لها وفي (ح) يغتفر انحطاطه
لما يرمى به عقربا لا ما يرمى به صيدا . النووي : ولا يضم فعل ركعة لأخرى
وانظر ما يأتي في الجائزات .

«وبعروض شاغل» كغثيان أو حقن بول أو غائط «عن واجب» . «وبسجوده لما
قد ندبا على الأصح وكذا إن عقبا» أي رجع فقوله تعالى ﴿ولم يعقب﴾ ، أي لم يرجع
على عقبه «من واجب لسنة أو رفضا، لشك نقض فإذا» هو «لاناقضا» لظهره «أو
شك الاتمام فسلم فبان» الاتمام . أما لو ظنه فبان فتصح «فتح على غير امام» لك
أي قولك له مانسيه من القراءة «أو قرآن» ، أي قراءة .
«افهم إنسانا به وهو في غير محله على الذي اصطفي» راجع للفروع المشبهة
كلها .

تنبيه:

اختلف في الحاقن هل يعيد أبدا أو في الوقت؟ أو لا يعيد أو يعيد لخفيفه في
الوقت وإن صلى ضامما قطع .

«أو قدم المسبوق بعديا على، قضائه تعمدا أو جاهلا» وقال (سم) تصح
لجاهل ومذهب أحمد سجوده مع الإمام «أو سجد القبلي ذواتهم، لم يأت ركعة
مع الإمام» فالحاصل أن من أدخلها قبلها لا يطلب أو بعديا سبق السلام بطلت

أو ظن أن سلم ثم ابتداءً أخرى فجاز الام فيما قرأ
وبتدارك البراء مما ذكر ما ذهل عنه حتما
إلا إذا ما طرأت ذكره من بعد ما سلم من أخراه
معتقد التمام أو رفع من ركوع ما تليه فالفوت قمن
وليبن إن فات على ماسلفا من ركعاته بأن يأتنفأ
ركعة أخرى محرما إن سلما واجلس له إن تذكر قائما
أو احرم من واجلس أو احرم من ولا تجلس والاول عليه عولا
والعود للركن إذا ما التارك لم يعقد أو يسلم التدارك

عليه. «وبطلت بترك قبلي سنن» ثلاث فأكثر، «وركن إن عمد أو طال الزمن»،
«أو ناب مانع كالأستدبار، عمدا وكالكلام والأقدار».

(كذا في (بن) والطول بخروج من المسجد وبالعرف إن لم يخرج وقيل ما فوق
قدر ركعة وقال اشهب بيني مادام في المسجد «أو» عاطفا على ترك «ظن أن سلم ثم
ابتداء» صلاة «أخرى فجاز الام» أي تجاوز الفاتحة وإلا رجع لها بلاسلام فإن سلم
بطلت على تارك بعض لا قبلي، واختار عlish بطلها لتارك قبلي أيضا «فيما قرأ
ويتدارك» المصلي «البراء» أي السالم «مما ذكر» وهو قوله إن عمد أو طال الزمن «ما
ذهل عنه حتما» أي يعود له كما يأتي وانظر حكم عوده لمختلف فيه كفاتحة واعتدال
هل يضره أو يلزمه «إلا إذا ما طرأت ذكره من بعد ما سلم من أخراه».

«معتقد التمام» وقيل ولو سلم مبناهما هل سلامه هذا يخرج من الصلاة. أما لو
سلم غلطا كمن قصد أن يكبر فسلم أو سهوا، ففي صلاته إجماعا والمعتبر في فوات
التدارك سلام الساهي لا إمامه «أو رفع» عطف على سلم «من ركوع ما تليه
فالفوت قمن»، وهذا في ركن غير ركوع. أما الركوع فيفوت تداركه بانحناء الركوع
بعده لأنه يكفي عنه.

تنبيه:

لو ترك رفعا من ركوع فذكره ساجدا رفع بنيته وقائما رجع للركوع ليرفع.
«وليبن إن فات» التدارك بأحد الأمرين «على ماسلفا، من ركعاته بان يأتنفأ،

وركعة النقص إذا يجاء
وإنما يبنى إذا فات محل
وليبن من شك على ما علما
وليلغ موقن يقين الغير
وغير موقن زيادة الإمام
أتى بها إلا إذا طرأ له
بركعة تخلفها البناء
تدارك الركن الذي به أخل
إلا لعدلين يصلي بهما
واختلفوا في جمه الغفير
تبعه حتما فإن سهوا أقام
تيقن انتفاء ما تخيله

ركعة، أخرى محرما إن سلما، واجلس له»، أى الإحرام «إن تتذكر قائما، أو احرم
واجلس أو احرم ولا تجلس» ثلاثة أقوال. «والاول عليه عولا» بناء على قصد
الحركة للركن وهو قول (سم) و (عب) والظاهر عدم البطل بترك الجلوس له رعا
للخلف «والعود للركن» وحده دون اثناف ركعة «إذا ما التارك لم يعقد أو يسلم»
هو «التدارك وركعة النقص إذا يجاء» «بركعة تخلفها» هو «البناء»، «وإنما يبنى إذا
فات محل، تدارك الركن الذى به أخل».

«وليبن من شك على ما علما» من ركن أو ركعة فإن حقق أنه أحرم قرأ فإن حقق
أنه قرأ رقع. وهكذا «إلا لعدلين» عlish ذكرين «يصلي بهما» أخبراه أنه أتم. قيل
وكذا عدل واحد، انظر بهرام، وفي رجوعه لعدلين ليسا في صلاته خلاف، «وليلغ
موقن يقين الغير، واختلفوا في جمه الغفير» الذي لا يتفق عادة على كذب، هل يلغى
له يقينه ولو غير مامومين «وغير موقن زيادة الإمام تبعه، حتما فإن سهوا أقام» فلم
يتبعه. ومنه أقام بالمكان. «أتى بها» بعد سلام الإمام «إلا إذا طرأ له، تيقن انتفاء
ما تخيله،

وإن سها موقفها حتى تلا فالخلف هل يعيد إن تزلزلا
 وحيث زاد ركننا أو تجنبنا فذر وأد بعد أن تأوبا
 فإن تمادى تاركنا له فمن سار بسيره بطلان قمن

«وإن سها موقفها» أي الزيادة «حتى تلا»، أي تبعه فيها «فالخلف هل يعيد»
 الركعة التي ركعها مع الإمام سهوا وهو موقن زيدها «إن تزلزلا» يقينه «وحيث زاد»
 الإمام، «ركنا أو تجنبنا»، أي تركه ﴿ويتجنبها الأشقى﴾ (١) «فذر» ما زاد، «وأد»
 ما ترك «بعد أن تأوبا» له أي تسبح ﴿يا جبال أوبي﴾ (٢) «فإن تمادى تاركنا له فمن»
 سار بسيره بطلان قمن» ثم شرع يفصل كيفية الرجوع للأركان فقال:

(١) سورة سح اسم ربك (٢) آية من سورة ص.

وذاكر الركوع قام آثبا ولا يضر أوبه محدودبا
وهل كذاك رفعه أو يحني إليه والقيام زيدركن
وسجدة واحدة يقعد لها وهل ولو أدى الجلوس قبلها
أوب الجلوس الال مابقت يدا أو ركبة كفعله بادي بدا
وسبح المؤتم ندبا وقفا في قومه وأوبه لو وقفا
وتفسد الصلاة إن لم يفعل عن عمد أو جهل بلا تأول
مبدل تكبير بتسميع وضد إن لم يلج في الركن بعده يعد
إن تذكر السلام بعد المقعد أحرم تشهد سلّم ثم اسجد

«وذاكر الركوع قام آثبا» وندب أن يقرأ قبله فاتحة أو غيرها «ولا يضر أوبه محدودبا» .
«وهل كذاك رفعه؟» فيرجع قائما كما لابن حبيب «أو يحني إليه» ثم يرفع كما لمحد
«والقيام» له على قول محمد «زيد ركن» فيضره عمده «و» ذاكر «سجدة واحدة يقعد
لها، وهل ولو أدى الجلوس قبلها، أوب الجلوس الأّل»، وهو غير جلوس السلام
«ما بقت يدا» على حد قوله :

يارب ساربات ما توسدا * إلا ذراع العنس أو كف اليدا
«أو ركبة كفعله بادي بدا»، أي أولا فيسن فإن فارقها بكل منع عوده أو كره
احتمالان فإن عاد قبل تمام القراءة كفته وبعده بطلت صلاته إن عمد كأن سها على
أحد قولين .

«وسبح المؤتم ندبا» لإمام تركه «وقفا»، أي تبع إمامه «في قومه»، أي قيامه «و»
في «أوبه» له «لو وقفا» معا، ثم رجع له الإمام .

«وتفسد الصلاة إن لم يفعل» أي يتبعه «عن عمد أو جهل بلا تأول»، فإن تأول
صحت . «مبدل تكبير بتسميع وضد، إن لم يلج في الركن بعده يعد» . له .

«إن تذكر السلام بعد» فراق «المقعد»، أي موضع الجلوس «أحرم تشهد»

وهكذا الطول الذي لا يمتنع معه البناء ولكن السجود دع
من لم يزد سوى تحرف جبر ومن لنعس أو زحام منعاً
فإن تك الأولى لديه أهمل فصل إن ركع قبل ذاكا
من قبل ما فارق سجديته جا فواضح وإن يقيم قبل الإمام
وحيث لم تطمع بذاك أهمل فشرط منع الركعة التلافي
وكالركوع في الزحام رفعه

معه البناء ولكن السجود دع فقط ولا يجبر ما منه نزر
ركوعه حتى الإمام رفعاً ما فاته وبالإمام اتصلاً
معه، فإن ترقب الإدراكا بما به سبقه فإن زجا
فليبلغ ذا وليقضها بعد السلام إلا إذا عقد ما لها تلي
إمكان فعلها مع الأسلاف وقيل بل فرع السجود فرعه

استنانا، وإن كنت قد شهدت لتسلم عقب تشهد «سلمن ثم اسجد» بعد وحذف
الفاء هنا كهو في خبر وإلا استمتع بها

«وهكذا الطول الذي لا يمتنع معه البناء»، تحرم بعده وتشهد، «ولكن السجود
دع» لأنه طول بمحل شرع به «من لم يزد» حين نسي السلام، «سوى تحرف» سلم
و «جبر» بالبعدي إن لم يكن نزراً «فقط» أي لا يتشهد، «ولا يجبر» بالبعدي، «ما
منه نزر» لأن عمدته لا يضر.

«ومن لنعس» أي ونحوه كسهو «أو» نحو زحام منعاً ركوعه حتى الامام رفعاً،
فإن تك» الركعة هي «الأولى لديه، أهملاً، ما فاته وبالإمام اتصلاً»، فإن تبعه بأن
أتى بها فعل قبله، فإن كان عمداً أو جهلاً بطلت صلاته وسهوا تلك الركعة
«وفصل إن ركع قبل ذاكا معه فان ترقب الادراكا» أي رجاء، «من قبل ما فارق
سجديته جا، بما به سبقه فإن زجا»، أي أصلح عمله بأن أتى بذلك وادركه
ساجداً.

«فواضح و» أما «إن يقيم قبل» - بالضم - «الإمام» فاعل يقيم - «فليبلغ ذا» الذي
فعل منها «وليقضها بعد السلام، وحيث لم تطمع بذاك أهمل» ما فاتك به فلا

فتركه السجدة إن لم يرج أن يدركه وهو راکع فمن
وإن رجا إدراكه بها أتى فإن تسامى قبله بطلتا

«فصل»

جاز لذي الصلاة أن يروحا رجله أو يشير أو يسبحا
فيما ينوبه بها أو يمسحها كفا وجهه وأن يصفحها
وقتل ما يخافه من ذي أذى كعقرب وراز أن ينتبذا
صفيين في رد مطي نفرا وإن مشى جنبه أو قهقرا

تفعله، «إلا إذا عقد ماها تلي» بأن رفع من ركوعها فأت بما فاتك به من هذه «فشرط
منع الركعة» الآتية «التلافي» للماضية «امكان فعلها مع الأسلاف»، يعني أئمة
الصلاة. «وكالركوع في الزحام» وما في حكمه. «رفعه وقيل بل فرع السجود فرعه»
ثم شرع يبين الزحام عن السجود فقال: «فتركه السجدة إن لم يرج أن، يدركه وهو
راکع فمن»، فإن خالف فسجدها فإن أدركه سلم وإلا عمدا أو جهلا بطلت
ركعتاه لما يأتي، «وإن رجا إدراكه بها أتى فإن تسامى» قام «قبله بطلتا»، أي
الركعتان، إذ لم تأت الأولى كما تطلب ولم يعقد معه الأخرى.

فرع:

لو تركها لعدم الرجاء فإن كان محققا أنها عليه لم يسجد سجود سهو وإلا سجد
بعد، لاحتمال زيده بعد الامام.

تنبيهان:

الأول: الظاهر أن الزحام عن جلوس بين السجدين كهو عن سجدة.
الثاني: اختلف هل تبطل العبادة بشك في مبطلها، لأن الذمة إنها تبرأ بمحقق
أم لا؟ للغوشك في مانع وفروع هذه القاعدة كثيرة منها من تكلم سهوا، فشك في
كثرتة أو ذكر ركنا وشك هل حصل طول.

«فصل» في الجائزات:

اعلم أن كثير الفعل، وهو ما أخال أنك في غير صلاة مبطل ونزله كخطوتين،

أو ليسد فرجة أو يستتر أو ليرد ما يخاف أن يمر
وإن تخف أذى شديدا فاقطع للمال لو قل ولم يتسع
إلا فإن كثر والوقت اتسع جاز وإن يقل أو ضاق امتنع
واعلم بأن القصد بالكثير ماضر والوقت هنا الضروري
وآذن لناطق إن أفرطا تبطل ويسجد إذا ما أقسطا
وفي الصلاة يحرم الكلام ما لم يكن فيه لها قيام
واللخمي لم يزد على الإطلاق وبقيد جاء عبد الباقي

يجوز لحاجة . وكره دونها ولا يضم فعل ركعة لأخرى ويضر فعل تمنعه الصلاة كأكل
وشرب وإن قل . ، «جاز لذى الصلاة أن» يفعل فعلا يسيرا لحاجة كان «يروحا ،
رجليه» باعتماد على إحداهما تارة دون صفن «أو يشير» بيد أو رأس مثلا بلا أو نعم .
«أو يسبحا فيما ينويه بها» أي فيها «أو يمسحها كفا وجبهة وأن يصافحا» مسلما «و»
جاز «قتل ما يخافه من ذى ، أذى كعقرب» ويغتفر انحطاطه لما يرميها به فإن لم يخفه
كره .

تنبيه :

جواز قتل المخوف ذكره ابن رشد وذكر أيضا وجوبه ، وفي النووي الاجماع على
ندب قتل المؤذيات .

«وجاز أن يتنبذا» ينتحي «صفين» قيل أو ثلاثة «في رد مطي نفرا ، وإن مشى
لجنبه أو قهقرا» مشى إلى خلف دون تحويل وجه «أو ليسد فرجة» في صف «أو
يستتر» بستر «أو ليرد ما يخاف أن يمر» أمامه (عب) يضر إدبار في غير الدابة فيما
يظهر .

«وإن تخف أذى شديدا فاقطع ، للمال لو قل ولم يتسع» الوقت «إلا» ، أي والا
يخف شديد أذى «فإن كثر والوقت اتسع ، جاز وإن يقل أو ضاق أمتنع» .
«واعلم بأن القصد ، بالكثير ماضر» ضرا دون شديد الاذى الذى مر «والوقت
هنا الضروري ، وآذن» أى مستمع ﴿وأذنت لربها﴾ «لناطق إن أفرطا تبطل ويسجد
إذا ما أقسطا» .

إحداث مقتد شكوكا للإمام بعد سلامه اعتقاداً للتمام
والفهم دونه تعذر وقل بأن نجا من الخروج للجدل
وكره الحك سوى ما اضطر له لألم عن الحضور شغله
فإن هذا جائز لكن كلا هما إذا ما طال جدا أبطلا
والنفث وهو البصق في ثمان منحصر وضمها بيتان

«وفي الصلاة يحرم الكلام، ما لم يكن فيه لها قيام» أي صلاح قوله تعالى ﴿قياماً للناس﴾ أي مصلحة دنيوية تجبى إليه ثمرات كل شيء ومثابة وأمنا واخرية يصلى له ويحج واستقباله عبادة. «واللخمي لم يزد على الاطلاق» في كونه لا يضرها «وبقيود جاء عبد الباقي» وهي . . . إحداث مقتد شكوكا للإمام، بعد سلامه اعتقاداً للتمام، والفهم دونه» أي الكلام. «تعذر وقل»، أي الكلام «بأن نجا من الخروج للجدل»، أفاده الخطاب، أما الجمل الخمس التي وقعت في قصة ذي اليمين، فملفقة بين رجال ولا يضم كلام أحد لغيره.

«وكره الحك سوى ما اضطر له، لألم عن الحضور شغله»، «فإن هذا جائز لكن كلا، هما إذا ما طال جدا أبطلا».

فرع:

جعل شراح خليل انين المريض فعلا ضروريا لا يوصف بحكم شرعي، فلا يضر الصلاة ولا يخفى أن منه ما يقدر المريض على تركه، ولذا قال مجاهد وغيره إنه يكتب عليه وفي الاحياء أنهم كرهوه لاقتضائه الشكوى وفي ابن خلكان أن أحمد ابن حنبل قال أرجو أن يكون اشتكائه إليه تعالى لا شكوى منه. وفي المناوي أنه عليه السلام سمع من أمر عليلا بتركه فقال (دعوه يثن).

«والنفث وهو البصق في ثمان، منحصر وضمها بيتان

فما بصوت سهوه أجبره ولا
 وغيره -لحاجة ندب ودو
 والنفخ من فم بصوت أبطل
 ولا يضر في رواية على
 ووفقا بحمل قول المبطل
 وألغ نفخ الأنف لكن اجعل
 أما التنحنح فإن توقفا
 الا فالاولى ترك ما منه يقع
 وفي تنحنح لغير حاجة
 عدم الابطال به إن نزا
 على رواية النجاة العتقى
 ثمان البكا بصوت أم لا
 ضرت ذوات الصوت إلا واحدة

يضر عمدته على ما فضلا
 نها كره وهل لسهو يسجد
 به على عامده والجاهل
 وهي اختيار الأبهري المعتلي
 به على مامنه حرف ينجلي
 ماكان منه عبثا كالعمل
 عليه منطلق فحكمه قفا
 لحاجة كدفع بلغم طلع
 روايتان عن إمام طيبة
 وعده في المبطلات وجرى
 وهي التي إمام لحم ينتقى
 غلبة أم لا خشوعا أم لا
 مابذ مخبتا فغير مفسدة

فما بصوت سهوه أجبره ولا ، يضر عمدته على ما فضلا ، وغيره لحاجة ندب» أي مندوب «ودو، نهاكره وهل لسهو يسجد» قولان .

«والنفخ من فم بصوت أبطل ، به على عامده والجاهل ، ولا يضر في رواية على ، وهي اختيار الأبهري المعتلي ، ووفقا بحمل قول المبطل ، به على مامنه حرف ينجلي» .

«والغ نفخ الانف لكن أجعل ماكان منه عبثا كالعمل» يلغى خفيفه «أما التنحنح فإن توقفا ، عليه منطلق فحكمه قفا ، إلا» أي وإلا يتوقف عليه نطق ، «فالاولى ترك ما منه يقع ، لحاجة كدفع بلغم طلع ، وفي تنحنح لغير حاجة روايتان عن إمام طيبة ، عدم الابطال به إن نزا ، وعده في المبطلات وجرى ، على رواية النجاة العتقى ، وهي التي إمام لحم ينتقى ، ثمان البكا بصوت أم لا ، غلبة أم لا خشوعا أم لا ، ضرت ذوات الصوت إلا واحدة ، مابذ» أي غلب «مخبتا» أي خاشعا ﴿وبشر المخبتين﴾ «فغير مفسدة»

واربع السالم منه لا يضر منها سوى تعمد جدا كثر
ومده واقصر وقيل المد للصوت للسالم منه الضد

«فصل في المستثنيات»

خص ببطلها بفقد أحد شروطها القائد دون المقتدى
كضحكه غلبة أو ساهيا فيتمادي ويولي ثانيا
ثم يعيد أبداً والرافع بكلم تعمداً يستخلف
خليفة لم ينوه كعذبه قبلها أو ركنا إذا أتوا به
وهكذا إن لادكار وتر قطع أو خوف على كظهر
لا ذكر فائتة أو ظن رعا ف أو بان نفي حدث بعد انصراف
أو قصد الإقامة المسافر فالبطل في الأربع هو الأشهر
«واربع السالم منه» أي من الصوت «لا يضر، منها سوى تعمد جدا كثر، ومده
واقصر وقيل المد، للصوت للسالم منه الضد».

فصل، في المستثنيات:

«خص ببطلها بفقد أحد، شروطها» الأربعة سهوا «القائد دون المقتدي»
كحدث ذكره بعدها أو قطعها لذكره أو غلبته وكذا عند أشهب وابن عبد الحكم إن
عمده ولم يعلموا وكان يتعري ويقطع فإن رده وتمادي بطلت عليهم خلافا (لسم)
وكان ينتبه لخبث ويقطع على أصح مشهورين وكم تحرف عن القبلة انحرافا يضره
إن انتبه مقتد وفارقه نية، أما من رأى نجسا بثوب إمامه، فيريه إياه إن امكن ويقطع
«كضحكه» الكاف للتشبيه «غلبة أو ساهيا» «فيتمادي ويولي» أي يستخلف إماما
«ثانيا ثم يعيد أبدا والرافع، بكلم» معمول يستخلف «تعمداً يستخلف» قاله
(سم) وقال غيره تفسد على الكل.

«خليفة لم ينوه»، أي لم ينو الخلف فتفسد عليه دونهم «كعذبه» أي تركه، أي
الإمام خليفة أو غيره «قبلياً أو ركنا إذا أتوا به»، وهكذا إن لادكار وتر، قطع أو
خوف على كظهر» أي مطية أو مال غيرها «لا ذكر فائتة أو ظن رعا ف، أو بان نفي

«فصل في المساجن»

ويسجن الماموم إن يكبر في الحنو والإحرام لم يذكر
أو ذكر النذر من الفوائت أو وترا أو ضحك عن غلبة
كذا إذا كبر للسجود وهو عن الاحرام ذو سمود
والفد والإمام يقطعان إلا لوتر فروايتان
في قطع من أم وحيث يقطع في أيمن قطع المتبع
والكل يقطع لعمد ترك تكبير الاحرام وعمد الضحك
ثم التماذي والإعادة الشهير حتمهما في الفرع الال والاخير
وحتمه وندبها لذاكر فرض وذاكرا لوتر خير

حدث بعد انصراف» أو قصد الإقامة المسافر فالبطل» لصلاة المأموم «في الأربع هو الأشهر».

«فصل في المساجن»

«ويسجن الماموم إن يكبر، في الحنو» أي الانحناء «والاحرام لم يذكر، أو ذكر
النذر من الفوائت أو وترا أو ضحك عن غلبة» (كذا إذا كبر للسجود، وهو عن
الاحرام ذو سمود) «وانتم سامدون» (١) غافلون «والفد والامام يقطعان» لجميع
ذاك، «ال لوتر فروايتان، في قطع من أم وحيث يقطع في أيمن قطع المتبع، والكل
يقطع لعمد ترك، تكبير الاحرام وعمد الضحك».

«ثم التماذي» المذكور «والإعادة» لتلك الصلاة «الشهير حتمهما في الفرع الال»
وهو نسيان تكبيرة الإحرام، «والأخير» وهو الضحك غلبة «وحتمه»، أي التماذي
«وندبها» أي الإعادة «لذاكر، فرض وذاكرا لوتر خير» في قطع وتماد.

١- آية من سورة النجم

«فصل في السجدة»

قد شرطوا شرائط الصلاة جميعها في سجد التلاة
تكبيرها اثنان بالال يسجد ثمت يدعو وبثان يصعد
ولا يسلم وهل فضيله سجودها أو سنة جلية
يسجدها تال ومن له استمع تعليها أو تعلمها وإن يدع
والترك كره وابن عبد الحكم تسقط في التعليم والتعلم

«فصل في السجدة» :

«قد شرطوا شرائط الصلاة، جميعها» قولاً واحداً قاله عياض وقال (مق) كان ابن عمر يسجد دون وضوء وبوب (بخ) لجوازه، وفي شرط طهر لسجدة شكر خلاف ابن هـ من الدرر «في سجدة التلاة» ويسجد راكم دابة «تكبيرها اثنان بالال يسجد، ثمت يدعو» ويسبح وكان عليه الصلاة والسلام يقول (سجد وجهي للذي خلقه وشق سمعه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين) فلما أخبره أبوسعيد الخدري ، أنه رأى في نومه شجرة تقرأ ﴿ص﴾ فسجدت عند ﴿وأناب﴾ وقالت اللهم اكتب لي بها أجراً وارفع لي بها ذكراً، وحط عني بها وزراً وانشر لي بها ذكراً، وتقبلها مني كما تقبلتها من عبدك داود، ، فصار يقوله . «وبثان يصعد»، أي يرفع منها «ولا يسلم وهل فضيلة، سجودها أو سنة جلية» وهو الأصح وفرضها الحنفي «يسجدها تال ومن له استمع، تعليها أو تعلمها وإن يدع» التالي سجودها.

«والترك» لها «كره وابن عبد الحكم» واصبغ «تسقط في التعليم والتعلم» .

وشرط مصغ كون تال ذكرأ
ومن عداها غفلة أو عمدا
وإن عداها بكثير فليعد
وكره اختصارها بمعنييه
وما يخاف أن يكون مثلة
وظلمة قد كرهوا السجود له
وابن حبيب سجدة الشكر استحب
مكلفا ليس لسمعة قرا
بثاية أو آيتين أدى
محلها نحو أناب وسجد
وعدوها للعدر مندوب إليه
منه علا كقاصف وزلزلة
ورغبوا في دفعه بالنافله
كاللخمي والجل إلى الكره ذهب

«فصل في النوافل»

وسنن الصلاة عيد وتر كسوف استسقا وزيد الفجر
أيضا على خلف والاقتصار فيها على فاتحة يختار
والوتر أسنى سنة ومبتدا مختاره من شفق مع أدا
«وشرط» سجود «مصغ» للتلاوة تعلمأ أو تعلیمأ «كون تال ذكرأ، مكلفا» وقيل
يسجد مستمع صبي «ليس لسمعة قرا» وهل يحرم إذا أو يكره «ومن عداها غفلة أو
عمدا بآية أو آيتين أدى»، أي سجدها «وان عداها بكثير فليعد محلها» ندبا فيما
يظهر «نحو» ﴿الاصال بکیا﴾ «أناب وسجد».

«وكره اختصارها بمعنييه» (ق) يقال اختصر السجدة إذا قرأ آيتها ليسجد أو
جاوزها بلا عذر ليلا يسجد «وعدوها» أي تجاوز آيتها «للعذر» بان كان على غير
طهر أو في وقت نهی «مندوب إليه» ولا يقضيها خلافا للجلاب والزناي. «وما يخاف
أن يكون مثلة» أي عقوبة ﴿وقد خلت من قبلهم المثالات﴾ «منه علا كقاصف»
من الريح أي شديد «وزلزلة وظلمة قد كرهوا السجود له ورغبوا في دفعه بالنافلة،
وابن حبيب سجدة الشكر استحب، كاللخمي والجل إلى الكره ذهب».

«فصل في النوافل» :

«وسنن الصلاة عيد وتر، كسوف استسقا وزيد الفجر، أيضا على خلف
والاقتصار، فيها على فاتحة يختار، والوتر اسنى سنة ومبتدا، مختاره من شفق مع
أدا».

عشا صحيحة لفجر ومدى وقته الآخر إذا الصبح غدا
بالكافرون سبح الشفع اقتر ندبا ووترا بالثلاث الآخر
وصلهما مسلما بينهما ندبا وبالوتر التهجد اختما
إلا إذا طرا لك التنفل بعد فلا كره إذا ما يفصل
وتندب الأنفال في كل زمن لم يكره أو يعمر بفرض أو سنن
وأكدوا الشفع التراويح الضحى وقوب غاسق إلى أن يضحأ
وقبل ظهريه وبعد الاول ومغرب كراحل ونازل
وهكذا تحية المساجد وان بباداة من المؤكد

«عشا صحيحة لفجر ومدى، وقته الآخر إذا الصبح غدا، بالكافرون» «سبح الشفع اقتر، ندباو» اقرأ «وترا بالثلاث الآخر» من القرآن، يعني الاخلاص والمعوذتين بفتح العين وكسر واو مشددا، «وصلهما مسلما بينهما» ويكره الكلام بينهما «ندبا وبالوتر التهجد» وهو نفل الليل، «اختما، إلا إذا طَرَا لك التنفل، بعد»، أي طَرَأ لك بعد الوتر أن تنفل «فلا كره إذا ما يفصل» من الوتر.

«وتندب الانفال في كل زمن، لم يكره أو يعمر بفرض أو سنن»، «وأكدوا الشفع التراويح الضحى»، روى الترمذي (من حافظ على شفعة الضحى) بفتح وضم أي ركعتيه غفرت ذنوبه وأكثر الوارد ثمان. «وقوب غاسق» أي خسوف قمر فيندب عنده ركعتان «إلى أن يضحأ» أي ينجلي كله «وقبل ظهريه» لمن ينتظر جماعة والا فالبداء بالفرض أفضل وقيل تقديمها أفضل. «وبعد الاول، و» بعد «مغرب»، روى اصحاب السنن (من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرم الله جسده على النار ولخبر مسلم (رحم الله أمراً صلى قبل العصر أربعاً) وابن ماجه (من صلى ست ركعات بعد المغرب لم يتكلم بينهن بسوء عدلن له عبادة اثنتي عشرة سنة «كراحل ونازل»، فيندب لهما ركعتان ندبا مؤكداً.

«وهكذا تحية المساجد، وإن بباداة» لغة في البادية «من المؤكد» ركعتان لمن دخله متطهراً وقت جواز ولا تطلب من ماريه لم يرد مكثاً ولو تكرر دخوله كفته الأولى مالم يبعد عرفاً.

ويكره الجلوس قبلها ولا يسقط أمره بها إن فعلا
وبرغية وفرض يجتزأ عنها ويوجر إن الكل اغتزى
طول القيام قارئاً أفضل من تكاثر السجود في استوا الزمن
ويكره التثويب حتى يفصلا وكونه بها ينافي فصلا
وقت الضحى مذ يشرع التنقل إلى الزوال والأحب الغيطل

«فصل الجماعة»

من حكمة الجمع انتفاع الجهلا مع تلقي بركات الفضلا
وبتعاهد اللقاء نظام الالفة يحصل له القيام
بالفرض غير جمعة وفي السنن لا وتر أو كسوف الجمع يسن
والمتنفل بها لا يطلب إلا التراويح فطوراً تندب
«ويكره الجلوس قبلها ولا، يسقط أمره بها إن فعلا، وبرغية وفرض يجتزأ، عنها
ويوجر إن الكل اغتزى» أي قصد «طول القيام قارئاً أفضل من، تكاثر السجود في
استوا الزمن، ويكره التثويب» وهو التنفل بعد الفرض «حتى يفصلا» من الفرض
«وكونه بها ينافي» الصلاة ككلام وادبار «فضلا وقت الضحى مذ يشرع التنفل، إلى
الزوال والاحب الغيطل» وهو مقابلة الشمس وجه النهار محلها عصراً آخره.

«فصل، الجماعة»

«من حكمة الجمع انتفاع الجهلا، مع تلقى بركات الفضلا، وبتعاهد اللقاء
نظام، الالفة يحصل له القيام» أي يصلح نظام الالفة بين الناس بتعاهد اللقاء،
«بالفرض غير جمعة وفي السنن لا وتر أو كسوف الجمع» أي ايقاع الصلاة في جماعة
«يسن» استئنا مؤكدا للرجل أما المرأة فصلاتها في بيتها أفضل وهل ولو متجاله؟
قولان :

الأول لابن يونس وابن رشد والثاني للفيثي تبعا لبعضهم وأما خروج شابة
فمنعه (ضريح) لفساد الزمان .

«والمتنفل بها لا يطلب» وتمنع لقوم ذكروا سجود سهو لأنه غير صلاة، انظر (مع)
«الا التراويح فطوراً تندب»

وكرهت في قمر وهل تجب وجاز الاسراع لها والجري
عذر التخلف عن الجمع الذي المطر الداعي لستر الرأس
مشقة المجي لسن أو مرض ولو لغيره وتتن عرفه
تمريض ذي قربي وان قيم به أو زوجته أو عبده أو حبه

شرطا لذات الميت أو مما ندب كره فقد ثبت عنه النهي
يحصل معه الفضل للمتبذ والعجل العادي عن المداس
خوف على دين وعرض وعرض واختير في العرس اتباع عرفه
أو زوجته أو عبده أو حبه

تنبيه

القول بالسنة قول الاكثر وعن أحمد روايتان وجوب غير شرط وتعيينها على كل رجل قدر فلا تصح حتى لا يجدها آخر الوقت وللشافعية وجم منا ومن الحنفية فرض كفاية، وقيل تندب وجمع ابنا رشد وبشير والابى بينها بضمن قولي: ايقاع خمس بالندی، فرض بكل بلد، سن بكل مسجد ندب لكل أحد. واركانها مؤذن، وإمام، ومتبعان، ويلزم أهل كل بلد بناء مسجد واتخاذ مؤذن. «وكرهت في» صلاة خسوف «قمر وهل تجب، شرطا لذات الميت أو مما ندب، وجاز» لمن خاف فوات صلاة أو بعضها «الاسراع لها والجري، كره فقد ثبت عنه النهي»، ولكن يجب إن كنت بمحل لا تصح به وضاق الوقت «عذر التخلف عن الجمع الذي، يحصل معه الفضل للمتبذ»، أي المتنحي ﴿إذ انتبذت من أهلها﴾ (١) «المطر الداعي لستر الرأس، والعجل الطين «العادي عن المداس» النعال.

«مشقة المجي لسن أو مرض، خوف على دين» كخوفه أن تغلبه نفسه على أذى مسلم، «وعرض وعرض» مال.

(١) آية من سورة مريم

لا بأس ان نوى امامة ولا
وحكمها وفضلها الذي ورد
والخلف هل يحصل للإمام إن
ومن يصلي وحده ثم يجد
ندبا ولو وقت الضرورة عدا
وهل ولو صلى بانثى أو صبي
ماموم عمدا أو لما تخيلا
بركعة تمت يفي لا ان عمد
لم ينو أنه إمام قد زكن
ربيا اثنين ففوق فليعد
عشاء أدى وترها والشاهدا
وثالث الأقوال إن أم الصبي

فرع:

عز الدين «لا تترك الجماعة وزيارة الاخوان لمشاهدة المناكر فإن امكنه تغييره فاجر
ثان» فالحق لا يترك للباطل وكان عليه الصلاة والسلام يدخل الحرم وفيه ثلاثمائة
وستون صنما.

«ولو لغيره وتنت عرفه» أي ربحه بأكل ثوم مثلا

«واختير في العرس اتباع عرفه، تمرىض ذى قربى وإن قيم به، أو» تمرىض
«زوجه أو عبده أو حبه» صديقه. «لا بأس ان نوى امامة ولا، مأموم عمدا أو لما
تخيلا، وحكمها وفضلها الذى ورد، بركعة تمت يفي لا إن عمد» التأخير حتى فاته
أولها، وقيل يحصل بدونها والأصح أنه إنما له اجر ما أدرك ويلزمه اتمامها إلا معيدا
للفضل فله القطع.

«والخلف هل يحصل للإمام إن، لم ينو أنه إمام قد زكن، ومن يصلي وحده ثم
يجد، ربيا» جمعا «اثنين ففوق فليعد» إن أدرك ركعة فإن أدرك التشهد واحرم خير
في قطع وإتمام «ندبا» مع اثنين ففوق أو مع راتب، «ولو وقت الضرورة عدا، عشاء
أدى وترها» لانه لا يخلو من كراهة وترين أو عدم ختم بوتر. «والشاهدا» صلاة
المغرب فيمنع لمنع نفل بثلاث فإن فعل قطع.

«وهل ولو صلى بانثى أو صبي وثالث الاقوال إن أم الصبي» أعاد؟.

مفوضا لله جل قرضه أي الصلاتين تكون فرضه ولم يعد للفضل من بان حدث يؤم عدل ذكر لم يقتف وجاز الا قتدا بمدرك أقل وجاز عاجز بمثله عدا وجاز اقطع أشل أعمى وكره اقتدا بمجهول عدا وكرهت إمامه الأعرابي للمتوضي وصاحب السلس

«مفوضا لله جل قرضه، أي الصلاتين تكون فرضه، ولم يعد للفضل من بان حدث، إمامه في الضد خلف من بحث، يؤم عدل ذكر لم يقتف، في ركعة بكل الاركان يفي، وجاز الاقتدا بمدرك أقل، من ركعة إن عن إمامه انتقل» «وجاز عاجز بمثله عدا، موم وهل إن صح يكمل مفردا».

«وجاز أقطع» عضو وكره مع غيره (أشل) ميت يد أو رجل «أعمى، ولا ترتب كرها الأصما»، إذ قد لا يسمع تسبيحا فتبطل.

«وكره اقتدا بمجهول» هل عدل أو فاسق وفي الدرر «لا يؤتم بمجهول». «عدا من ريته» قرء في السبع أريت «راتب قوم رشدًا»، وحيث كره اقتداء أو إمامة كره الآخر، وحيث جاز أحدهما جاز الآخر.

«وكرهت إمامة الأعرابي» أي البدوي «للحضرين وذى التراب، للمتوضي» عند الباجي وشهر، وقد قال مالك ليس المتوضي بأطهر منه ولا بآتم صلاة.

قال الباجي وغيره أى ليس بآتم في أدائها وقال الشريف التلمساني الظاهر رد قوله باتم للفضل لأن الأداء يكفي فيه قوله بأطهر. نقله (مع) مسلما له «وصاحب السلس» حدثا أو خبثا وقيل تبطل خلفه وقد اختلف إن عفي لأحد عن حدث هل يعني عنه لغيره حتى صلاته بثوبه «وهل ولو لمثله و» كرهت أيضا إمامة «من أنس» الانس محرمة الجمع.

قل ولا فاضل فيهم قلا قدوته لنحو شح مثلا
فان قلاه جلهم أو فاضل منع والظاهر أن لا تبطل
وفي كراهة ومنع الاقتدا بفاسق قولان كل أيذا
الاول قد صححه الزرقاني وسلموه والهلالي الثاني
ولكن الأعدل عند التونسي واللخمي والقبياب وابن يونس
وغيرهم أن لا يقدم ولا يعيد تاليه إذا كان على
أمورها محافظا وإلا ففيه تفصيل لدى الاجلا
من بالصلاة فسقه تعلقا تفسد على مامومه إن حقا

«قل ولا فاضل فيهم قلا، قدوته لنحو شح مثلا، فإن قلاه جلهم» أي الجماعة
«أو فاضل منع والظاهر» عندي «أن لا تبطل».

فائدة:

في معاملة من يبغض فيه جل فالأولى ترك خلطة من يضر بالناس بظلم أو غيبة
أو نم وتندب إهانتة، وأما فاسق بنحو شرب أو ترك فرض فأمره أخف ويحب نهي
إن حقق نفعه ويندب إن رجاء وفي ترك خلطته ورد سلامه خلف، والأصح رعي
قلبه فقد يهجره كبرا ويرفق به مداينة انظر كتاب آداب الالفة من ربع العادات .
«وفي كراهة ومنع الاقتدا، بفاسق قولان كل أيذا، الاول قد صححه الزرقاني،
وسلموه والهلالي» صحح «الثاني» في نوازه «ولكن الاعدل عند التونسي، واللخمي
والقبياب وابن يونس . . .»

« . . . وغيرهم أن لا يقدم» للامامة لأنها منصب شريف والإمام شافع، «ولا يعيد
تاليه إذا كان على أمورها محافظا وإلا» يحافظ، «ففيه تفصيل لدى الاجلا» بين من
تظنه ذا مانع في الحال ومن لا، وبين ذلك بقوله «من بالصلاة فسقه تعلقا، تفسد
على ما مومه إن حقا

بأنه ذو مانع أو غلبا بظنه ذا باتفاق النجبا
ومقتضى العرفي في المرتاب صح وبطل مقتضى القباب
أما أحاديثات صلوا خلف كل بروشبهه فكلها أعل
مع حملها على صلاة الميت كما حكى القرافي في الذخيرة
تطويل من أم لركن ما وهل ولولد داخل على الكره اشتمل

بأنه ذو مانع أو غلبا، بظنه ذا باتفاق النجبا.

«ومقتضى العرفي في» صلاة «المرتاب» أي الشاك أن إمامه ملبوس بمانع «صح
وبطل مقتضى القباب» وانظر إن شك في محافظ على أمورها.

«أما أحاديثات» جمع أحاديث «صلوا خلف كل بر» وفاجر «وشبهه» من
الاحاديث (كصلوا خلف من قال لا إله إلا الله) وخبر (صلوا خلف كل مسلم)
«فكلها أعل» أعلها الإمام الدار قطني وبين ضعفها انظر نوازل ابن هلال «كما
حكى القرافي في الذخيرة» ونقله الخرشبي، «تطويل من أم لركن ما وهل، ولولد داخل
على الكره اشتمل

كذا صلاة خلف صف أنسا فيه ثوى ورجل بين نسا
 تقدم على الإمام دون ما عذر وبالبطل يقول علما
 وبمحارب المساجد قلوا تنفلا في غيرها خلفا تلوا
 وشرط الاقتداء قصد أو لا فامنع له أو عنه أن تنتقلا
 توافق الصلاة عينا وصفة وزمنا وضرت المخالفه
 تأخيره الاحرام عن إحرام إمامه كذاك في السلام
 وسبقه في سائر الأقوال كره وحرموه في الأفعال
 بل بعض انتخب أن يساوقا إلا من الوسطى وبعض أطلقا

«كذا صلاة خلف صف أنسا» علم «فيه ثوى ورجل بين نسا، تقدم على إمام
 دون ما، عذر وبالبطل يقول علما، وبمحارب المساجد قلوا تنفلا في غيرها خلفا
 تلوا، وشرط الاقتداء قصد أولا، فامنع له أو عنه أن تنتقلا. توافق الصلاة عينا»
 بخلاف ظهر وعصر «وصفة» بخلاف مؤداة ومقضية، «وزمنا» بخلاف ظهرين
 قضاء لم يتحد يومهما «وضرت المخالفة، تأخيره الاحرام عن إحرام إمامه» وللوالد
 رحمه الله :

ومحرم قبل الامام يحرم * لمالك بعد ولايسلم
 وبالسلام قول سحنون جلي * للاختلاف في صحاح الأول

«كذاك في السلام». «وسبقه في سائر الاقوال كره، وحرموه في الافعال». «بل بعض انتخب أن يساوقا» أي يتابع فورا «الامن الوسطى وبعض أطلقا»،

والجل لبثك إلى أن يعتدل	وبطلت إن تبق حتى ينتقل
وجاز نفل خلف مقصور وهل	كذا اخيرتا رباع أو ثقل
والاقتدا بفعل أو صوت من ام	أو اقتدى يصح والجمع أتم
ندب لمن الفى الإمام راكعا	وشك في الإدراك أن لا يركعا
وداخل لم يوقن أنه ركع	والأصل راكع لغاها ورفع
إن ظن حين الانحناء أن لا	يفوته ركوعه وإلا
فليرتقب سجوده وأفسد	برفع من حقق نفي المقصد
إن بدأ التكبير قائما ففي	صحة تلك الركعة الخلف يفي
وهاويا ضاعت وبعد ما ركع	كل كما للشيخ الاجهوري لمع
لخائف فوات ركعة ندب	أو جاز أن يحرم ثمت يدب
إن يذن صفين وقاده الطمع	في الصف قبل ما إمامه رفع
ندب وقوف المرء عن يمين	إمامه وخلفه الاثنين

والجل» انتخب «لبثك إلى أن يعتدل» الامام، «وبطلت إن تبق» عنه عمدا «حتى ينتقل» من ركن لركن ثان.

«وجاز نفل خلف مقصور وهل، كذا اخيرتا رباع أو ثقل» كراهة «والاقتدا بفعل أو صوت من أم أو اقتدى يصح والجمع» بينهما «أتم، ندب لمن الفى الإمام راكعا، وشك في الادراك أن لا يركعا».

«وداخل لم يوقن أنه ركع، والأصل» أي الإمام «راكع لغاها» أما إن أيقن ادراكه فلا يلغيها وكذا إن ظن عند عlish قال لأنه كاليقين في العمليات وهو خلاف ما في (عب) وأقروه «ورفع إن ظن» أي وإنما يرفع إن ظن سيما إن أيقن «حين الانحناء أن لا، يفوته ركوعه وإلا» يظن ذلك «فليرتقب سجوده وافسد، برفع من حقق» بعد ركوعه «نفي المقصد» أي نفي الادراك على ما يفهم من الهوارى ولا تبطل برفعه في غير هاتين من الخمس والعشرين وقال (بن) إن ظاهر نقل (ح) رفعه في جميع الصور تبعا للإمام وتعبه الرهوني وشيخه (ك).

إن زاحم البناء القضا فبالقضا يبدأ في مذهب سحنون الرضا
 إن فاتت المقيم أولى نازل وقام فليبدأ بها من أول
 ثم يؤدي ذاتي البناء على حسب ما لو كان فذا فعلا
 والعتيقي ذاك لديه يعكس وبعد كل الركعات يجلس
 للراتب اقطع مغربا ما لم تتم ثانية منها فالانمام حتم

«إن بدأ التكبير قائما» واتمه هاويا أوراكا «ففي صحة تلك الركعة الخلف يفي ،
 و» إن بداه «هاويا ضاعت» الركعة وصحت الصلاة سواء نوى بتكبيره الاحرام
 وحده أو مع الركوع أو لم ينو شيئا ، فإن نوى به الركوع وحده عمدا بطلت اجماعا ،
 وسهوا تمادى كما مر في المساجن . «وبعد ما ركع» بطل «كل ، كما للشيخ الاجهوري
 لمع ، لخائف فوات ركعة ندب ، أو جاز» خلاف ، «ان يحرم ثمت يدب» ، وإنها له
 ذلك «إن يدن صفين وقاده الطمع في» ادراك «الصف قبل ما إمامه رفع ، ندب
 وقوف المرء عن يمين إمامه وخلفه الاثنين» لخبر مسلم عن جابر ابن عبد الله «وقفت
 عن يساره ﷺ فأخذ بيدي وأدارني عن يمينه فجاء جابر ابن صخر فقام عن يساره
 فأخذ بايدينا معا واقامنا خلفه (بخ) عن ابن عباس «قمت عن يساره ﷺ فأخذ
 برأسي فاقامني عن يمينه» .

«إن زاحم البناء القضا ، فبالقضا يبدأ في مذهب سحنون الرضا» أي المرضي «إن
 فاتت المقيم أولى نازل» أي مسافر «وقام فليبدأ بها من أول ، ثم يؤدي ذاتي البناء
 على حسب ما لو كان فذا فعلا ، والعتيقي ذاك لديه يعكس» فيترك السورة في
 الوسطين «وبعد كل الركعات يجلس» ولا بن حبيب لا يجلس في ثالثة «للراتب» إن
 أقام وأنت معه بمسجد وخفت فوات ركعة «اقطع مغربا ما لم تتم ثانية منها فالانمام
 حتم» .

وبعده اشفع قبل أن تصلي	وغيرها اقطع قبل ختم الأولى
إذا صلاتك وعنه ارتحل	ثالثة كاملة فاكمل
أو تحت رجلك فإن لم يلق	لدى الصلاة عن يسارك ابصق
ذاك اليمين فارمه أماما	فعن يمينك فإن تحامى
تقديم الافقه بها فالمرتقي	للسالحين للإمامة انتقي
ثم للاعدل فالادري بالقران	في حفظ الأخبار فاورع المكان
ثم جمال الذات فاللباس	ثم بحسن خلق للناس
إن كان لا لكبر النزاع	فزيد خلق ثم الاقتراع

« . . وغيرها » أي غير المغرب « اقطع قبل ختم » الركعة « الأولى وبعده » أي ختم الأولى « اشفع » ندبا « قبل أن تصلي ثالثة كاملة فاكمل إذا صلاتك وعنه ارتحل » . وللخمي والمازري يتم مطلقا إن أمن فوت ركعة وهذا كله إن اتحدت صلاتكما وإلا اكملتها مطلقا إن أمنت فوت ركعة ، وإن أقام راتب وأنت معه في المسجد ، لزمك الاقتداء به إلا لمانع كفقذك الطهارة أو كونك صليتها جماعة . ويحرم ابتداء صلاة بعد شروع في الإقامة لراتب ، لخبر مسلم (إذا أقيمت الصلاة ، فلا صلاة إلا المكتوبة) ولقوله عليه السلام لقوم سمعوا الإقامة فابتدأوا الرغبة (أصلتان معا؟) « لدى الصلاة عن يسارك ابصق ، أو تحت رجلك فإن لم يلق ، فعن يمينك ، فإن تحامى » أي أبى « ذاك اليمين فارمه أماما ، للسالحين للإمامة انتقي ، تقديم الافقه بها فالمرتقي ، في حفظ الأخبار » الأحاديث « فاورع المكان » أي أورع أهل المسجد (ح) « ثم للاعدل فالادري بالقران ، ثم بحسن خلق للناس » كما حققه الرهوني وغيره « ثم جمال الذات فاللباس ، فزيد خلق » أي حسن صوت . فسر ﴿يزيد في الخلق ما يشاء﴾ بحسن الصوت . « ثم الاقتراع إن كان لكبر النزاع » .

«فصل»

ندب للإمام أن يخلفا في مبطل ليس يضر الخالفا
وان يكن في سجدة أو راکعا وقيل لا ينب حتى يرفعا
وترك نطق مسك أنف ندبا له كندب أن ينب الأ قربا
تأخيره في العجز عن محله والزمنه الاقتدا بفصله
للقوم عمن خلف الاباء ويكملونها على ما شاءوا
ويندب استخلافهم إن لم ينب وللخليفة التقدم ندب
إن كان من إمامه قريبا بالحالة التي بها أنيبا
ثم تلا حتما من انتهاء الال والام ييتدىء حتما إن جهل

«فصل»

«ندب للإمام أن يخلفا، في مبطل ليس يضر الخالفا، وان يكن» الامام «في
سجدة أو راکعا، وقيل لا ينب حتى يرفعا، وترك نطق مسك أنف ندبا» كل منها
«له كندب أن ينب الأقربا» منه «تأخيره في العجز عن محله، والزمنه الاقتدا بفصله»
أي نائبه «للقوم عمن خلف الاباء ويكملونها على ماشاءوا» جمعا أو أفذاذا أو
بامامين. «ويندب استخلافهم إن لم ينب، وللخليفة التقدم ندب، إن كان من

وإنما يصح أن ينوب من
 في داخل بعد ركوع وخلف
 أما إذا ما ارتقبوا قيامه
 إن جهل المسبوق ما صلى وحى
 ثم تكلموا فإن تعوقا
 وإن يقيم يقضي تمادوا جالسين
 كان على سفر ينب مقبوا
 بركعة العذر اعتداده قمن
 إذا قفوه في سجوده اختلف
 ففي الرهوني الاظهر السلامة
 ثم وحا وسبحوا وسبحا
 لجهلهم بنى على ما حقا
 حتى يسلم على القول المتين
 وقاطنين ارتقبوا التسليما

إمامه قريبا، بالحالة التي بها أنبيا، ثم تلا» أي قرأ «حتما من انتهاء الال، والام»
 أي الفاتحة «يبتدىء حتما إن جهل . . .»

« . . » وإنما يصح أن ينوب من، بركعة العذر اعتداده قمن، في داخل» على
 الامام «بعد ركوع وخلف» صار خليفة، «إذا قفوه في سجوده اختلف، أما إذا ما
 ارتقبوا قيامه، ففي الرهوني الاظهر السلامة، إن جهل المسبوق ما صلى وحى»،
 أي أشار «ثم وحا» أي أشاروا «وسبحوا وسبحا ثم تكلموا فإن تعوقا»، أي تعذر
 لجهلهم بنى على ما حقا» .

«وإن يقيم» الخليفة الذي سبق «يقضى» ما فاته «تمادوا جالسين حتى يسلم على
 القول المتين» وقيل ينب من يسلم بهم «كان على سفر» أي مسافرين «ينب مقبوا
 وقاطنين» عطف على سفر «ارتقبوا التسليما» على الأصح، وقيل يسلم المسافرون
 ويقوم المقيمون لبقية صلاتهم .

«فصل السفر»

سن لمن نوى الذهاب بردا أربعة قصر إن الحَيَّ عدا
وليس لاهيا به أو عاصيا فالاول اكره وامنعن الثانية
وفي انتظار رفقة قد برزا مالم يكن بدونهم قد ابرزا
واختلفوا إن شك في المقام أثناءها أربعة الأيام

«فصل في السفر»

اعلم أنه يجب من بلد لا يقيم به دينه، ويندب لبلد الاخيار والعلماء ويكره
السفر منه ويحرم لبلد يخاف فيه على دينه.

«سن» لبألع وندب لطفل ولو لم ينو القصر بل نوى عدمه لم تسقط سنيته،
وأوجب الحنفي وابن سحنون والصقلي القصر «لمن نوى الذهاب بردا اربعة»
ويحسب فيها دورانه إلا ماصار فيه وجهه للمحل الذي سافر منه «قصر» ولو سافر
ذو مانع وزال أثناءها رعى ما بقي ولا يقصر من خرج لطلب نحو آبق، وإن قطع
مسافة حتى يرجع قاله فيها «إن الحَيَّ عدا»، أي جاوز بيوت حلتة ولو تفرقت إن
ارتفق بعضهم ببعض فالمدار الارتفاق ولو من قبائل. «وليس لاهيا به» كصيد هو
«أو عاصيا» كعاق ومحارب وآبق ولا يعيد عاص به أولاه على الأصح رعا لمن جوزه،
وأما عاص فيه فيقصر اتفاقا «فالأول أكره» وقيل يجوز «وامنعن الثانية» وجوزه
الحنفي وغيره ورواه زياد عن مالك.

«وفي انتظار رفقة قد برزا ما لم يكن بدونهم قد ابرزا» أي عزم على السفر إن لم
يأتوه قبل أربعة أيام أو يغلب بظنه مجيئهم قبلها. «واختلفوا إن شك» ابتداء «في
المقام أثناءها أربعة الأيام».

وإن يؤب من قبلها لما غبن فيها فلا منه فاتمام قمن
كذا إذا رجع تارك السفر أيضا ولا يعيد كل ماغبر
ومن أراد سفرا والأهل أمامه شقة أو أقل
قصر في الشقة لا في الأدنى إن امهم أولاً أو في الاثنا
وإن لما يتم فيه يرجع يكمل كان ينتوعدن اربع
أو يدر ذلك لعرف كمحل سرية أو زوجة بها دخل

«وإن يؤب من قبلها لما غبن» أي نسي «فيما فلا» أي سافر «منه» وهل وإن لم
يكن وطنه وإنما أقام به أربعة أيام: قولان، أما من تغير عزمه قبل قطعها فمفاد ابن
رشد قصره، والباجي ضده، «فاتمام قمن» لأنه عوده بدء سفر. وقال سحنون وغيره
يقصر حتى يدخل بلده ويقصر على الأصح في عوده لشيء نسيه بغير ما سافر منه
«كذا إذا رجع تارك السفر» فهو فحوى خطاب لسابقه «أيضا ولا يعيد كل» منها.

«ما غبر ومن أراد سفرا والأهل، أمامه شقة» أي مسافة قال تعالى ﴿بعدت
عليهم الشقة(١)﴾ «أو أقل قصر في الشقة لا في الأدنى إن امهم» لا إن قصدان
لا يمر بهم «أولا أو في الاثنا»، ولسحنون لا يتم إن حدثت له في الاثنا نية المرور
بهم «وإن لما يتم فيه» وهو طرف حيه: فكل محل يقصر بفراقه يتم بدخوله، سواء
سافر منه أم لا «يرجع، يكمل كان ينتوعدن أربع» أي إقامة أربعة أيام ومنه جنات
عدن.

تنبيه:

استثنوا من اتمام ناوي إقامتها: جيشا نواها بدار الحرب، فلا يتم. وقاس عليه
بعض طلبتنا كل خائف ورده الشيخ محمد فال بن متالي بامور منها:
نص الخرش وغيره على اتمامه. ومنها: أن الرخص لا يقاس عليها. ومنها:
افرادهم الجيش بذلك.

«أو يدر ذلك لعرف كمحل، سرية أو زوجة بها دخل» لم تك ناشزا ولا مطلقة،
ولا بهائم لدى من حققه «فالهيمان غير قاطع ولا عبرة بصلاة المرأة.

آية من سورة التوبة

لم تك ناشزا ولا مطلقة ومن نواها وأراد سفرا وإن نواها بصلاة لم تفد من سافر التقصير رافض المقر كبعد ما قطع ميلين على وإن يخالف سافر ما أحرم ما يكره قفو مقصر مكملًا وإن يقيم مسافر لثلاثة إن ينو منوى الإمام ذو سفر كان نوى قصرًا فبان أو نوى وإن نوى منويه مقيم لاخفي الأمر وخلف وردا وإن نوى الاتمام صحت مسجلا لسالم السفر من نهي ويم «ومن نواها وأراد سفرا، من قبلها الأصح أن لا يقصر، وإن نواها بصلاة لم تفد، إلا تنفلا فشفعها حمد».

«من سافر التقصير رافض المقر، وعاد بعد سيره «العدوى» أى المسافة «قصر» كبعد ما قطع ميلين على، أحد قولين كلاهما علا، وإن يخالف سافر ما أحرم، به تعمدًا فبطل يعتمى، يكره قفو مقصر مكملًا كالضد إلا أن يكون» الامام المقيم أو المسافر «فاضلا» بعلم أو سن مثلاً.

«وان يقيم مسافر لثلاثة سبج من نفى يقينا باعته، إن ينو منوى الامام ذو سفر، تصح إن قصر أو اتمام ظهر، كان نوى، قصرًا فبان أو نوى الاتمام مطلقًا، وبطل في السوى» وهي ثلاث صورتها خفاء الأمر ونيتها قصرًا فبان ضده «وإن نوى منويه مقيم، صحت إذا ماظهر، التتميم» لاخفى الأمر وخلف وردا، في الصبح والبطل إن القصر بدا» وأتم بعده «وان نوى الاتمام صحت مسجلا» ظهر قصر أو ضده أو

أن يجمع الظهرين عند منزل زالت به إن هم بالترحل
 قبل الأخيرة وإن لا ينزلا قبل اصفرار وسواه فضلا
 وكزوال الغروب جار وما ورا الثلث كالأصفرار
 وإن تزل بسائر وتافل ظن انقضا الضروري قبل المنزل
 فالصوري وليرجئهما إذا نوى قبل غروبه وفجره الثوا
 لدنف يرجو زوال الشقة جمعها بآخر الثانية
 لخوف ناقض أو اغما حلا جمعها أول وقت الأولى
 واجمع عشاءيك فقط براتب لمطر واقع أو مرتقب
 لو في مصلى ماله بناء وشرط كل جمع الولاء
 ونية الجمع لدى الأولى فلا تجمع لموجب وراءها جلا

خفيا «والبطل في ثلاث قصره جلا، لسالم السفر من نهي» منع أو كره «ويم» أي
 بحر «لوراجلا أو دون شقة» أي مسافة «يؤم» .

«أن يجمع الظهرين عند منزل، زالت به إن هم بالترحل» فإن جمع وطرائه المكث
 لعذر أم لا لم يعد فإن طرائه في الثانية شفعها ندبا ولا تصح إلا عند أشهب .
 «قبل الأخيرة و» نوى «أن لا ينزلا، قبل اصفرار وسواه فضلا» يعني أن جمع
 المسافر خلاف الأولى «وكزوال الغروب جار» اشار به لجواز جمعه عشاءيه إن غربت
 نازلا «وما ورا الثلث كالأصفرار، وإن تزل بسائر وتافل» تغرب «ظن انقضا
 الضروري قبل المنزل، فالصوري» وهو فعل الأولى بآخر وقتها والثانية باوله وفائدته
 التخفيف مع نيل أجر أول الوقت لعذره ومثله كل من يشق وضوؤه أو قيامه ومن
 يجهل متى ينزل «وليرجئهما إذا نوى، قبل غروبه وفجره الثوا» أي النزول، يقال
 ثوى ثواء كسواء إذا نزل أو أطال المقام ويقبلها قوله (رب ثاو يمل منه الثواء) .

«لدنف يرجو زوال الشقة» أي المشقة «جمعها بآخر» مختار «الثانية لخوف ناقض
 أو اغما حلا جمعها أول وقت الأولى، واجمع عشاءيك» يؤذن للمغرب وتؤخر قليلا
 فيؤذن للعشاء فتصلى حينئذ ولا تعاد إن قعدوا إلى وقتها « . . فقط براتب لمطر واقع

يندب للمقوين أن يعجلوا أو بهم وبالنهار يدخلوا

«فصل في العيدين»

احياء ليل الفطر والأضحى اجتبي كالغسل بالنهار والتطيب
وباكتحال وخصال الفطرة وجدد الثياب عظم قدره
وفي البوادي صل ركعتين ندبا ضحى بيومي العيدين

أو مرتقب، لو في مصلى ماله بناء، وشرط كل جمع الولاء» بين الصلاتين وهل يمنع
فصله بنقل أو يكره قولان، وعلى كل فيصح جمعه، «ونية الجمع» واجبة غير شرط
ومحلها «لدى الأولى فلا تجمع لموجب وراءها جلا».

تنبيه:

جمع عليه السلام ظهريه وعشاءيه بلا سفر فأوله مالك وأخذ به أشهب فجوز
جمعا بلا سبب.

«يندب للمقوين» قال تعالى ﴿مَتَاعًا لِّلْمُقْوِينَ﴾ (١) «ان يعجلوا أو بهم» إن تم
وطرهم «وبالنهار يدخلوا» وتأكد كونه ضحى وكره ليل وندب تسيحهم كلما هبطوا
واديًا وتكبيرهم كلما علوا.

فائدة:

استثنوا من ذم العجلة هذه صلاة وزكاة وقضاء دين وقرى ضيف وانكاح بكر
بلغت.

فصل في العيدين

«احياء ليل الفطر» بطاعة من ذكر أو غيره ويحصل بمعظم الليل، وقيل بساعة،
وقيل بعشاء وصبح في جماعة «والأضحى اجتبي، كالغسل بالنهار والتطيب» لرجل

١ - آية من سورة الواقعة

ول يذكر الله علا وجلا
كبر بالاولى محرما ثم آت
ثم اتل بالقصار نحو الشمس
من بعد ماكبرت للقيام
فإن يفتك بعضه أو كل
فإن يفتك بعضه أو كل

«وياكتحال وخصال الفطرة» كقص شارب، وظفر واستحداد، ونتف إبط «وجدد الثياب عظم قدره، وفي البوادي صل ركعتين» وندب يوم الفطر فطر قبل مشي لها وتأخيرها في النحر حتى يأكل من كبدا أضحيتها. «ندبا ضحى بيومي العيدين، وليذكر الله» ندبا ذكرا شاءه «علا وجلا، جهرا» تذكرة وتبصرة «بمشيه إلى المصلى» وينتهي إذا اتاهم الامام ويندب تأخير الامام حتى يجتمعوا «كبر بالاولى محرما ثم آت، أثره بست تكبيرات» وللشافعي بسبع «ثم اتل» ندبا بعد الام «بالقصار نحو الشمس» «وهل اتيك» «ثم افتتح اخراهما بخمس» تكبيرات. «من بعد ماكبرت للقيام من السجود في المقال السامي فإن يفتك بعضه أو كل، فات به و» الحال أن «من يؤم يتلو» يقرأ.

تنبيه:

«واذكروا الله في أيام معدودات» أمر ندب لمصلي الأضحى أن يكبر عقب كل فرض من ظهره إلى صبح رابعه ويقدمه عن تسبيح الصلاة لا عن البعدي ويأتى به إن ذكره بمجلسه وندب جعله ثلاثاً ولاء.

(١) آية من سورة البقرة.

«فصل خسوف وكسوف»

وتندب الصلاة مثني للقمر وللشمس سن ركعتان في كلا
فيها ويركع وبعد السنتين ويقرأ البكر وتالياتها
إطالة الركوع حتى يقربا قرب سجودها من الركوع
وليقطع إن تنجل قبل ركعة أو كالنوافل لكل الركعتين
والوقت كالعيد وللإمام ليلا والاستنان مذهب نفر
هما يسن أن يقوم أو لا يأتي القيام والركوع الواجبين
ندبا على الترتيب في قوماتها من القيام ندبت وندبا
كالغير في الغير من الفروع إلا فهل يتمها بالهيئة
منها قيام وركوع مفردين يندب وعظ أثر السلام

«فصل، خسوف وكسوف»

«وتندب الصلاة مثني» أي ركعتين ركعتين حتى ينجلي أو تغرب أو يطلع الفجر
«للقمر ليلا» لأن القصد نوره «والاستنان مذهب نفر، للشمس سن ركعتان» فقط
«في كلا هما يسن أن يقوم أولا، فيها ويركع وبعد السنتين» أي القيام والركوع
الأولين «يأتي» أي يفعل «القيام والركوع الواجبين ويقرأ البكر وتالياتها، ندبا على
الترتيب في قوماتها» أي قياماتها «إطالة الركوع حتى يقربا من القيام ندبت وندبا،
قرب سجودها من الركوع، كالغير في الغير من الفروع، وليقطع إن تنجل قبل
ركعة، إلا فهل يتمها بالهيئة، أو كالنوافل لكل الركعتين، منها قيام وركوع
مفردين، والوقت كالعيد وللإمام، يندب وعظ أثر السلام» فيندب إذا سلموا أن
يذكرهم بالعواقب، ويأمرهم بدعاء وتكبير وصوم وصدقة ونحو ذلك، فالوعظ بعد
الآيات موثر.

«فصل : الاستسقاء»

يسن الاستسقاء لبالغ ذكر لجذب أو عطش احتاج المطر
بركعتي جهر وحكمه استمر بكل يوم ما تأخر المطر
ثمت يستقبلهم إن سلما وسلموا بخطبتين قائما
معتمدا على عصا وفصما بجلسة استراحة بينهما
ثم إذا كملتا يستقبل وقائما رداءه يحول
يجعل ما على اليسار أيما ويجعل الظاهر منه باطنا
والقوم يفعلون ذاك جلسا لاقيا ولا تحول النسا

«فصل»

وينبغي لحاضر المحتضر توجيهه عند شخوص البصر
تذكيره رافقا للشهادتين صرف النسا عنه وغير المصطفين
وكلما تقلو الملائك كذى جنابة كلب وذى ريح أذى

«فصل : الاستسقاء»

«يسن الاستسقاء لبالغ ذكر، لجذب أو عطش احتاج المطر، بركعتي جهر وحكمه استمر، بكل يوم ما تأخر المطر، ثمت يستقبلهم إن سلما، وسلموا بخطبتين قائما، معتمدا على عصا وفصما، بجلسة استراحة بينهما، ثم إذا كملتا يستقبل، وقائما رداءه يحول، يجعل ما على اليسار أيما، ويجعل الظاهر منه باطنا، والقوم يفعلون ذاك جلسا، لا قيا ولا تحول النسا» .

«فصل»

«وينبغي لحاضر المختصر توجيهه عند شخوص البصر» وينبغي للمحتضر اعتقاد أن يرحمه ربه مفكرا في سعة رحمته وينزه نفسه عن ذكر الدنيا بلسانه أو قلبه ويكثر الدعاء إن قدر ويختم بالهيللة ويطيب قلبه بلقاء ربه «تذكيره» . النووي : «إن كان بالغاً وظاهر الخبر ولو طفلاً، والظاهر تركه في فاقد عقل، لأن التلقين :

وينبغي إحضار طيب حوله إكثار حاضريه في الدعا له
وترك الاسترجاع والدعا لديه بحيث يشعر وطهر ما عليه
واختار أقوام لأمر الخبر قراءة القلب لدى المحتضر
أول ما يفعل بعد الحين تغميضه والشد للحين
تليينه ورفعته عن الملا ووضع فوق بطنه مائقلا
حنطه واجعلنه في قطن إذا كنت مطيبا به المنافذا
واذره إن تحنط المساجدا أو المراق دون قطن مفردا
اسراع شأنه سوى ذى غرق أو سكتة أو فجأة أو صعق

التذكير. «رافقا الشهادتين» لخبر (من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة)،
وخبر (من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة) وخبر (لقنوا موتاكم لا إله
إلا الله) أي ومحمد رسول الله «صرف النساء عنه وغير المصطفين، وكلما تقلو الملائك
كذى جنابة كلب وذى ريح اذى، وينبغي إحضار طيب حوله إكثار حاضريه في
الدعا له وترك الاسترجاع والدعا لديه بحيث يشعر وطهر ما عليه».

«واختار أقوام لأمر الخبر، قراءة القلب» يعني قلب القرآن وهو (يس)، ورد
(اقرأوا «يس» عند موتاكم يخفف عنهم كرب الموت) «لدى المحتضر، أول ما يفعل
بعد الحين، تغميضه والشد» بعصابة عريضة ليلا يفتح فوه «للحين» وكره حلق
شعره وقلم ظفره، وما أزيل من ذلك أو زال بلا قصد ضم معه حتما وقيل ندبا.
«تليينه ورفعته عن الملا» أي الأرض «ووضع فوق بطنه ما ثقلا»، «حنطه، واجعلنه
في قطن إذا، كنت مطيبا به المنافذا» كفم - وعين - وأنف ودبر - وقيل امرأة، ولا
تحشى به المنافذ بل يدخل قليلا، والمساجد الوجه وسائر السبعة والمراق مارق من
جلده كإبط وتحت حلق «واذره ان تحنط المساجدا أو المراق دون قطن مفردا»
فيبسط أوسع - اكفانه ويذر فيه الحنوط وهكذا إلى مايلي جسده فيضم طرفاه وهكذا
وتشد على رأسه ورجليه ثم تحل في القبر أو تترك.

«اسراع شأنه سوى ذى غرق، أو سكتة أو فجأة أو صعق».

يجب كفن ميت والدفن
وشرطها الغسل أو التيمم
والحق للحليل ثم السيد
والغسل هاهنا كغسل الجنب
ومسح ما بالأنف والأسنان من
وغسله جنبه لاجالسا
إن عدم الرجال فالمحارم
وهل كذا الصلاة أو تسن
إن فقد الماء أو المحارم
والأمة الحل له مثل الهدى
ندبا واجزاء ووتره اجتبي
مؤذو وأن ينشف قبل ماكفن
أولى وبعض العلماء عكسا
يغسلنه ونسب يقدم

«يجب كفن ميت والدفن» وندب كونه نهرا «وهل كذا الصلاة أو تسن، وشرطها الغسل أو التيمم» فإن تعذر كمن تهورت به بثر لم يصل عليه، وقيل يصلى عليه. وييمم بيد الحى فيما يظهر من الخرشى، كما يغسله بيده، ولا يبطله إلا الطول فيؤخر عن كفن يطول امره «إن فقد الماء أو المحارم» ولا يصلى على غائب كمن هارت عليه بثر. ومن خيف تفسخ جلده بالدلك ترك ذلك، وإن خيف بصب ماء بلا ذلك يمم. والاجنبى ييممها لكوع وتيممه لرفق. «والحق للحليل ثم السيد».

تنبيه

يندب غاسل: أمين - ثقة - صالح - فإن رأى طيب ريح أو انارة وجه مثلا حدث الناس به ندبا، وإن رأى ضده كتمه وجوبا. وينبغي التبخير حال الغسل. «والأمة الحل له» وطؤها «مثل الهدى» أي العروس قال:

«ألا يا دار عبلة بالطوى * كرجع الوشم في رسغ الهدى»

«والغسل ها هنا كغسل الجنب ندبا» وندب إذا مضمضه أن يميل رأسه لصدرة ليسيل الماء وما به من أذى «واجزاء» لكنه غني عن النية: لأنه تعبد في غير، وتكره اعادته لنجاسة خرجت، وقيل يعاد «ووتره اجتبي» أي يندب، وظاهرهم عندي أنه نظير ما في الاستجمار (١) ويندب جعل ورق سدر في غسلة مندوبة يخض في الماء حتى تبدو رغوته، فإن فقد فصابون أو خطمي. «و» ندب أيضا «مسح ما

(١) في نسخة: ما مر في الاستجمار

يسترن من ركبته للسرة والمثل للمثل كذا اجعل ستره
ويغسل المرأة محرم النسب وغيره وستر كلها وجب
ولف خرقة غليظة على يد تيمم بها ان يغسلا
وبنت حولين وشهرين غسل ناء وذو الثمان فيه ذاك حل
لا يغسل الميت في قتال حرب ولا سقط بلا استهلال
كراهة وواره تحتما وغاز كفنه وغسلك الدما
تكفن المرأة فيما يستر جميعها كالمرء فيما شهروا
في النعش بالقبة سترها اصطفي والثوب في ادخالها في الجدف
ان يحمل اكفانا ثلاثة عرض ميت فكفنه بهن يفترض

بالأنف والأسنان من مود» وكذا ما خرج من مخرجيه أو قراحه ويكره نكؤها انظر
الظفر. «وغسله» مضطجعا «لجنبه لا جالسا أولى وبعض العلماء عكسا إن عدم
الرجال فالمحارم يغسلنه ونسب يقدم يسترن من ركبته للسرة والمثل للمثل كذا
اجعل ستره».

«ويغسل المرأة محرم النسب، وغيره وستر كلها وجب» «ولف خرقة غليظة على
يد تيمم» قصد «بها أن يغسلا» محرمه ولا تباشر محرمها دون خرقة، وتجب خرقة لا
يجد معها لين الجسد في غسل مخرجي ميت غير زوج، واختلف في جواز افضاء
اضطر له. ولم أر نصا في غسل رجل لرجل وامرأة. للمرأة، وفي كلام بعضهم ما يفيد
أن للغاسل رأى ما يراه من الحي ومس ما يمسه منه.

«وبنت حولين وشهرين غسل ناء» أي أجنبي وظاهرهم ولو وجد غيره «وذو
الثمان فيه ذاك حل، لا يغسل الميت في قتال، حرب ولا سقط بلا استهلال، كراهة
وواره تحتما وغاز كفنه» أي السقط «وغسلك الدما» عنه «تكفن المرأة فيما يستر،
جميعها» وندب جعل رأسها ثلاث صفائر ناصية وقرنين، «كالمرء فيما شهروا، في
النعش بالقبة سترها اصطفي، والثوب في ادخالها في الجدف ان يحمل اكفانا ثلاثة
عرض» أي مال «ميت فكفنه بهن يفترض» كما في (عب) وحواشيه، وقيل لا يجب.

قد امر الهادي بتحسين الكفن بأن يكون وسطافي نفسه ولا بأدنى ساترا ونظفا وراز كفن بلبس وثقل والرفق في جميع ما يفعل به وخلف كل مومن يصلي أركانها النية والقيام فيجب الدعاء بين كل تكبيرتين ويفي بالسؤل تنبيه:

إن تنازع الورثة في كفنه فيما زاد في الصفة على ثياب عيده، فقول الآبي: وإن اختلفوا في كفنه من مال أحدهم، أو من التركة فمنها ولو أوصى أن يجعل في كفنه ذكر أو حديث لم يفعل لأنه عرضة للصديد.

«قد أمر الهادي بتحسين الكفن، وفسر الهداة» أي العلماء «قصده» أي النبي ﷺ «الحسن».

«بأن يكون وسطا في نفسه، ليس بأعلى من ثياب لبسه، ولا بأدنى ساترا ونظفا» وندب كونه أبيض وتبخيره وجعل أحسن أكفانه هو الظاهر، ووترها خمس للرجل لفافتان يلف بهما بعد عمامة وقميص وإزرة، وتزاد المرأة لفافتين، وتبدل العمامة بخمار يغطي الوجه «ولم يرد نفاسة وشرفا، وراز كفن بلبس وثقل، بوسخ أو نجس وإن يخل» أي يظن وكذا يكره بكل مصبوغ إلا ما صبغ بورس «والرفق في جميع ما يفعل به، ندب ككفن بثياب قربه» كثوب أعده للصلاة.

«وخلف كل مومن يصلي، ولو لقتل نفسه تولى» أركانها النية «أي قصد الصلاة عليه» والقيام ودال تكبير» بتكبيرة الإحرام، وإن زاد لم يضر وإن نقص وفات التدارك: بطلت، ومن دفن بلا صلاة أخرج إن لم يتم دفنه وإلا صلي على قبه. «دعا سلام» وندب سره واسماع إمام من يليه وقيل كلهم، ولا يسلم الماموم سلام رد. «فيجب الدعاء» وهل ولو مؤتما؟ قولان «بين كل تكبيرتين» قيل وبعد الرابعة «وفي بالسؤل للميت غفرا واستحبوا مدده بقدر الام» أي الفاتحة «بعد كل

للميت غفرا واستحبوا مدده
 الاولى بأمها وصي رتبه
 يلونه وهم على ولاء
 من وجد النفس يدعو نظرا
 صلاة فاضل على من اشتهر
 والانصراف قبلها لو طولوا
 لابعدها إن طولوا أو أذنوا
 وندب وضع الميت حالة الصلاة
 وقابل الامام منكب المره
 ذراعا أو شبرا وإن تقدموا
 وفعلها بمسجد والميت به
 بقدر الام بعد كل واحدة
 ميت لها تبركا فالعصبة
 عصبة النكاح والولاء
 تكبيره وصحت ان تجاسرا
 بالفسق تكره كمن به جهر
 أو أذنوا للعتقي يثقل
 والكره في تكريرها قد بينوا
 مستلقيا لوامع الدر حكا
 ووسط المرء وزد تأخره
 فهم على كراهة قد أقدموا
 أو خارج يجوز أو لا أو كره

واحدة، الأولى بأمها» أي امامتها «وصي رتبة، ميت لها تبركا، فالعصبة يلونه وهم على ولاء عصبة النكاح» الآتي «والولاء».

«من وجد النفس» أي الامام ومن خلفه فإن أدرك تكبير مؤتم كبر «يدعو نظرا» أي انتظر «تكبيره» ثم إن سلم إمامه قضى ما فاته من تكبير وهل يدعو؟ قولان.

«وصحت إن تجاسرا صلاة فاضل على من اشتهر بالفسق تكره كمن به جهر».

«والانصراف قبلها لو طالوا أو أذنوا للعتقي يثقل» رغب خبر (بخ) في اتباع الجنائز والصلاة عليها، وكان السلف يزدحمون على حملها، وكره حملها على الدواب، ولا يحملها النساء ليلا يتعرين، أو يخالطن الرجال، وندب مشي مشيعها وتقدمه وتأخره عنها: إن ركب أو كان امرأة «لابعدها إن طولوا أو أذنوا والكره في تكريرها قد بينوا، وندب وضع الميت حالة الصلاة مستلقيا لوامع الدر حكا، وقابل الإمام منكب المره ووسط المرء» وفيه أقوال آخر «وزد تأخره، ذراعا أو شبرا» وندب أن يصطفوا

أقل عمق القبر ماله حجر عن سبع وريحه عنا ستر
وعدم العمق انتقوا وانتخلا أن يوضع الميت به مقبلا
وكرهوا فرش قطيفة وهل أخرج ما شقران بالهادي فعل
وانتقوا التلقين بعد المدفن لخبر عضد بالقرائن
وكره البنا على القبور وإن يباه جاء بالمحظور
وجاز للتمييز وضع حجر بغير نقش وبنقش ازدري
وجاز نقل بشروط أربعة في نهجنا والشافعي منعه
ثلاثة صفوف وإن قلوا، فقد وردت شفاعتهم له، وكذا شفاعاة أربعين رجلا
مومنين صلوا عليه . «وان تقدموا، فهم على كراهة قد أقدموا» وقال اللخمي : يمنع
الرهبوني وأصل المنع الفساد «وفعلها بمسجد والميت به أو خارج يجوز» على الأصح
«أولا» يجوز أي يمنع .

«... أو كره، أقل عمق القبر ماله حجر، عن سبع وريحه عنا ستر، وعدم
العمق انتقوا وانتخلا أن يوضع الميت به مقبلا» موجهة للقبلة، وندب رفع ترابه
شبرا على صفة سنام الابل، ويكره المشي عليه مادام سنامه، لانه يكسره ويحرم نبشه
ما ظن أن به عظما منه ويحرم أخذ حجارة القبور الماضية «وكرهوا فرش قطيفة» وشذ
مجيزه «وهل أخرج ما شقران بالهادي فعل»، كما نسبه (جس)(١) لأبي عمر قائلا:
لم يعلم به الصحابة حتى فعل، وفي (مع أنها لم تخرج، وهو ظاهر قرة الابصار.

«وانتقوا التلقين بعد المدفن» وذلك أن يقوم أحد - وينبغي كونه فاضلا، وبعد
انصراف غيره وبصوت بين سر وجهر، قائلا: يا فلان بن فلانة فإن جهلها نسبه
لحواء اذكر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول
الله، وانك رضيت بالله ربا وبالإسلام ديناً، وبمحمد نبياً، وبالقرآن اماماً. وفي
رواية: (إذا جاءك الملكان عليهما السلام فقل الله ربي ومحمد نبي والقرآن إمامي
والكعبة قبلتي) ولا يضر نقص أو زيد على ذلك.

«لخبر عضد بالقرائن، وكره البنا على القبور، وإن يباه جاء بالمحظور، وجاز

والدفن بين الصلحا وصى خبر به وعن جوار الاشرار زجر
 بالبحر يرمى ميته مكفنا إن لم يرج البر حتى يأسنا
 وجمع أموات بقبر حيث لا تدعو ضرورة إليه ثقلا
 تعزية المصاب حملة على عزاء أي صبر كأجره علا
 بأن تهون عليه نكبته وبالدعا تعمه وميته
 وذكر الاموات بخير قد ورد الامر به وأنكروا وضع الجرد
 ومن له اثنان بخير شهدا فهو في الجنة لكن قيда
 بخيرين عدلا وصلحا لان يزكيا لدى من شرحا
 والنووي عزا انتفاع الميتين بكل طاعة إلى محققين

للتمييز وضع حجر بغير نقش وبنقش أزدي» وجاز نقل بشروط أربعة: : القرب،
 وأمنه من الامتهان، وبعد تمام جفافه، وكونه لمصلحة كجوار صالح أو قريب أو
 ليقرب لزيارة أهله، وهل ولو بعد الدفن ورجح البساطي منعه بعد دفن وقد منعوا
 نبش القبر، «في نهجنا والشافعي منعه، والدفن بين الصلحا، وصى خبر، به»
 ويندب أيضا دفنه بين اقاربه «وعن جوار الاشرار زجر».

«بالبحر يرمى ميته مكفنا، إن لم يرج البر حتى يأسنا» أي يتغير «وجمع أموات
 بقبر حيث لا تدعو ضرورة إليه ثقلا» أي كره أما بصلاة فيندب «تعزية المصاب
 حملة» عطف بيان «على عزاء أي صبر كأجره علا» أي ثوابا «بأن تهون عليه نكبته،
 وبالدعاتعمه وميته، وذكر الاموات بخير قد ورد، الامر به وأنكروا وضع الجرد»
 جمع جريد النخل وفعله عليه السلام خصوه به «ومن له اثنان بخير شهدا، فهو في
 الجنة» كما في الحديث «لكن قيда، بخيرين عدلا وصلحا» لأن يزكيا لدى من شرحا
 الحديث

«والنووي عزا انتفاع الميتين بكل طاعة إلى محققين» والمجمع عليه دعاء
 وصدقة .

٨٢٦ وصانع قوتا لأهل الميت نحنا لسنة نبي الرحمة
زر ندبا الميت والقريبا والجار والصالح والحبيا

«باب الزكاة»

زك إذا مر على النصاب حول وأنت مالك الرقاب
وإن تشك في الكمال آخر حتى تحقق كما في الدرر

«وصانع قوتا لأهل الميت، نحنا لسنة نبي الرحمة» فقد أمر بذلك ندبا «زر ندبا
الميت والقريبا والجار والصالح والحبيا» بوقت يرضونه، ولا بأس بزيارة العجائز
تبركا.

وقال أبو بكر «قوموا بنا نزور أم أيمن، ويندب القيام للزائر وكرامه وتشيعه
حتى يتوارى.

«زك إذا مر على النصاب حول» فمرى وقد يزكى النعم في حول مرتين وذلك
إن اشترى أو ورث فضمه الأخذ.

فرع:

لو ضل بعض نصاب قبل الأجل فالظاهر أنه في حكم المال الغائب الآتي
حكمه.

«وانت مالك الرقاب» بعينها لا في ذمة أحد.

تنبيهات:

لم يقل بزكاة العاملة والمعلوفة إلا مالك والليث وقال الحنفي لاتزكى صغار إلا
مع كبار ولا تزكى ذات علة، وقال مالك والشافعي تزكى ذات العلة، وانظر هل
ولو نفذ مقتلها ومن القواعد هل ما استعير من حياة كالعدم.

الثاني: يزكى شريك بلغت حصته نصابا كما أفاده نقل الشيخ ميارة عن (جب) (١)
وايحابهم زكاة الخلطة على شريكين بلغ حظ كل منهما نصابا.

(١) ابن الحاجب.

وما طرا على نصاب مثله ومثل الاصل ربحه ونسله
وهي على البائع بالتخير وواهب إلى قبول الآخر
في كل خمسة من ابل ذو سنة من ضأن إن غلب فيها استوطنه
إن استوى ضأن ومعرز القع أو غلب المعز فشأن الساعي
وفي كه بنت مخاض أو ولد لبون إن في ملكه عنها انفرد

الثالث: شرط الملك تمامه وقراره بخلاف مال عبد لعدم تصرفه وغنيمة قبل قسمها لعدم قراره ذكر (عب) صدر زكاة العين.

الرابع: لا تسقط زكاة حرث وماشية بدين ولو أكثر منها، ولا يفقد فتزكى ماشية المفقود وحرثه.

«وإن تشك في الكمال» أي كمال الحول «آخر حتى تحقق كما في الدرر» المكنونة وغيرها «وما طرا على نصاب مثله» حولا وأما طارئ على أقل من نصاب فالحكم له إن كان فائدة لانسلا أو ربحا فحكمه قوله «ومثل الاصل» نصابا أو قل «ربحه ونسله».

فرع:

لو نقص نصاب ثم بعد حوله كمل فقبل يزكى حين كمل وقيل ينتظر حوله الماضي.

«وهي على البائع بالتخير» أي الخيار للمشتري ويأتي أن الفطرة على مشتر قبل رد بعيب أو فساد فينبغي أن زكاة المال كذلك «وواهب إلى قبول الآخر» وهو المشتري المخير والمعطي ولا زكاة على مودع وملتقط حتى يملكها.

فرع:

لو غصبت ماشية وردت بعد أعوام زكيت بعددها على الأصح وقال (سم) في المدونة تزكى لعام واحد كعين غصبت أو ضاعت فوجدت، (عب) وينبغي كون ماشية ضاعت كماشية غصبت، انظره في زكاة العين.

«في كل خمسة من إبل ذو سنة، من ضأن إن غلب» الضأن «فيما استوطنه» أي

ويشترها إن يجدها واشتره بنت لبون لو ومو للحقة وسائر النصب والأسنان وإن تطوعت بها قد فاقا وفي نصاب بين معز وضأن والنعم الغائب عنك ينتظر وابن على الحول لذي معاد في مبدل بنوع أيضا ابن لا بالمخالف ولا ان قايلا في النوع من غاصب أو مغتال من فر قبل الحول بالشهر وما ويقع الفرار بالعطاء وشركا وخلطاء قصدوا

إن لم يجدها بشراء وكفاه جذعة في أين مستحقة مؤنته ابن عاشر كفاني سن الوجوب اجزأ اتفاقا خذ من الاربى في تساوخيرن وحاله حين القدوم يعتبر بعيب أو فلس أو فساد كالمعز بالمعيز أو بالضأن وبالبنا يقول أيضا فضلا قولان بالبنا والاستقبال داناه زكى عنده تحتها خشيتها والذبح والشراء ترافقا وحولهم متحد

في بلده «إن استوى ضأن ومعز القاع، أو غلب المعز فشأن الساعي، وفي كه بنت مخاض أو ولد، لبون ان في ملكه عنها انفرد» ويشترها إن يجدها واشتره إن لم يجدها بشراء وكفاه» ويجب طلب السن في أقرب بلد «بنت لبون» نصابها «لو ومو للحقة جذعة في أين مستحقة وسائر النصب» جمع نصاب «والاسنان، مؤنته ابن عاشر كفاني، وان تطوعت بها قد فاقا، سن الوجوب اجزأ اتفاقا» كجذعة عن بنت لبون. «وفي نصاب بين معز وضأن» محركة لغة فيه «خذ من الاربى في تساوخيرن» فالضأن والمعز صنف تجب زكاة أربعين بينهما «والنعم الغائب عنك ينتظر» لجهل ما حدث فيه فان هلك ولو بعد الحول سقطت زكاته : لأن زكاته منه ورثه لم يفرض. نقله (ح) عند : «وخرج الساعي» عن النوادر والعتبية وابن رشد.

«وحاله حين القدوم يعتبر وابن على الحول لذي معاد» أي رجوع «بعيب أو فلس أو فساد في مبدل بنوع أيضا ابن، كالمعز بالمعيز أو بالضأن، لا بالمخالف» كبقر بغنم

تلتزمهم زكاة رب انفراد
 وجمع المال مقل فحل
 ومن بأربعين شاة جاورا
 عليه شاة وعلى الجارين
 نصف ثمانيه ونصف افرد
 واب على الخليط وارع عددا
 إن كان كل بنصاب استبد
 راع مبيت ما ويكفي الجل
 ذا أربعين وبأخرى آخرا
 فإن يشب برأ أربعين
 كانت على المالكين شاة واحدة
 ماليكما إذا انفردت بالأدا

«ولا ان قايلا وبالبنا» في الفرعين «يقول أيضا فضلا» مالك وجل صحبه وقال (سم)
 يستقبل في الفرعين واعتمدوه «في» أخذ «النوع من غاصب أو مغتال» أي متلف
 «قولان بالبنا والاستقبال» «من فر قبل الحول بالشهر وما، داناه» إن اهتمناه أما إن
 أقر أو دلت قرينة لعمل بها ولو قبل الحول ببعد «زكى عنده تحتها، ويحصل الفرار
 بالعتاء، خشيتها والذبح» خشيتها «والشراء» أي البيع فيزكى ما خرج من يده انظر
 رحمة ربي فقد أوضحت ذلك بإيجاز.

«وشركا وخلطاء قصدوا، ترافقا وحوهم متحد» تلتزمهم زكاة رب «مال» انفراد،
 إن كان كل بنصاب استبد، وجمع المال مقل فحل، راع مبيت ما» بالتونين أي
 منهل «ويكفي» في وجوب زكاة الخلطة «الجل» أي اجتماع ثلاثة من الخمسة أو
 أربعة «ومن بأربعين شاة جاورا، ذا أربعين وبأخرى آخرا، عليه شاة وعلى
 الجارين» شاة والقصد بالجوار هنا الخلطة. «فإن يشب برأ أربعين نصف ثمانيه
 ونصف افرد، كانت على المالكين شاة واحدة، وأب على الخليط وارع عددا ماليكما
 إذا انفردت بالأدا»

«فصل»

مصرفها في محكم القرآن ومن تعداه فذو عصيان
وحد الارمل لدى الأعلام من ليس عنده كفاف عام
بعد الضروريات وهي بحسب أربابها إذ في الغنى لا تحتسب
ومصرف من عنده كفاف عام وبعد ضيعة يخاف
ويثبت الفقر بعد لين وفي عدل مع اليمين خلفهم يفي
لا تعط فاسقا وصح حيث لم يظن صرفه لها فيما حرم
ودفعها لمنفق تبرعا من غير من انفق له لن يمنعا
فيما لدى الخطاب وابن الحاجب يفيد ان دفعها له أبي
ومنه قد أسا ولا تكفيه إذا بها قطع ما يعطيه
لغير الابن دفعها لوالد لم يطلب الانفاق عند الولد

«فصل»

«مصرفها» جاء «في محكم القرآن ومن تعداه فذو عصيان» ﴿ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه﴾. وفي دفعها لآله عليه السلام، أقوال: ابن غازي: والفتوى في
ذا الزمن الفاسد الجواز لفقيهم خوف تلفه، نقله الرباطي «وحد الارمل» أي
الفقر «لدى الأعلام، من ليس عنده كفاف عام، بعد الضروريات وهي بحسب،
أربابها إذ في الغنى لا تحتسب» أي لا تعد: كدار بقدر سكناه، وخادمه وفرسه إن
كان عاجزا عن المشي، ودوابه التي يستعين بها لعيشه وإن باعها عجز عنه.
«ومصرف من عنده كفاف، عام وبعد ضيعة يخاف، ويثبت الفقر» إن لم يصدق
لريبة أما إن لم يرب فمصدق، «بعد لين وفي عدل مع اليمين خلفهم يفي لا تعط
فاسقا وصح» دفعها له «حيث لم، يظن صرفه لها فيما حرم». (تو) إن غلب ظن
صرفه لها في فسقه لم تصح ونص غير واحد أن من صرف ماله في حرام لا يعطاها
لأنه يعود لذلك ما لم يتب أو يخف تلفه «ودفعها لمنفق» بالفتح ينفقه ملي «تبرعا من
غير من انفق له لن يمنعا». أما من له ملي ينفقه وجوبا ولو بالتزام، أو بمقتضى الحال
كمعتق صغير عاجز عن الكسب، فلا تدفع له، بخلاف زوجة المعسر فتعطاه.

واعط من تعذرت نفقته ممن عليه وجبت مؤنته
ومن له ضرورة ولم يقم منفقها بها له ادفع مايرم
اعط فقيرة لها سعي يد مع أخ لها غني مرفد
ولكلا الزوجين نحل الثاني ما يهب أو يدفعه لغرما (ثه)
إن تعط غير الأهل مخطئا فلك عليه ما أكل لا أمر الفلك
إن لم يغرك وفي الضمان منك له للفقرا قولان
ودافع لمستحق زاعما أن ليس أهلا قد برا وأثما
ونزعت إن دفعت لمعنى ولم يقع كغزو إن أبنا
وإن تزها لمعين بلا بت فدفعها لثان ثقلا
وأثر المضطر ثم الادينا ندبا ولا يأكل روه ههنا

وكذا من تعذر عليه أخذ النفقة ممن تلزمه «فيما لدى الخطاب وابن الحاجب» و
(ضريح) و (مع) «يفيدان دفعها له أبي» إن كان ملتزما لها بلسان حال أو مقال .

«ومنه» أي من المنفق «قد أسأ» وانظر هل منعا أو كرهما وهو المتبادر «ولا تكفيه،
إذا بها قطع ما يعطيه» والاكفته وانظر دفع المنفق بالفتح لمنفقه «لغير الابن دفعها
لوالد، لم يطلب الانفاق عند الولد، واعط من تعذرت نفقته، ممن عليه وجبت
مؤنته، ومن له ضرورة ولم يقم منفقها بها له ادفع ما يرم» أي اعطه ما يصلح ضرورته
«اعط فقيرة لها سعي يد، مع أخ لها غني مرفد» أي يرفدها . ذكره (مع) «ولكلا
الزوجين نحل الثاني ما يهب» لمن شاء «أو يدفعه لغرما» ثه .

«إن تعط غير الأهل مخطئا» لم تكفك مالم تك وصيا أو مقدما وتعذر ردها «فلك،
عليه ما أكل لا امر الفلك» أي السماوي «إن لم يغرك» بدعوى أنه أهل لها، فإن
غرك ضمنه مطلقا «وفي الضمان منك له» أي لما أعطيت إن لم يغرك وتلف بسماوي
«للفقرا قولان، ودافع لمستحق زاعما، أن ليس أهلا قد برا وأثما» نسبه (عب) لـ
(ح)، وسيأتي إن شاء الله أن له نظائر قبل خيار الزوجين مختلفا فيها، وذكروا أن
من أفطر يوما يظنه من رمضان فبان غيره لا يكفر، وأن البريراعي فيه ما ظهر بعد

مصرف الانفاق الذى إذا صرف إليه يزكو من ببعض ذى وصف
قرب واحصار عيال كتم فقر وصدق وتقى وعلم
وندبت إنابة وإن تحب حمدة أو تجهل الحكم تحب
وكرهوا لنائب العقال إيثار أقرباء رب المال
لا تجعل عرضا بها مصونا أو عرضا فتمنع الماعونا

«ونزعت إن دفعت لمعنى ، ولم يقع كغزوان أبنا» أقام ، «وإن تزها» بفتح فكسر أي تعزها «لمعين بلا ، بت فدفعها لثان ثقلا» بضم فكسر مع شد أي كره ، قاله ابن هلال في نوازله .

«وآثر» ندبا «المضطر» أي شديد الحاجة «ثم الأدينا ، ندبا ، ولا يأكل» (طعامك إلا تقى) حديث «رووه ههنا» رواه (ق) وغيره «مصرف الانفاق الذي إذا صرف إليه يزكو من ببعض» ذى السبعة «وصف قرب واحصار عيال» و «كتم فقر وصدق وتقى وعلم» افاده في الاحياء «وندبت انابة» من تثق به .

فرع : قال القرافي يجرى قولهم في الضحية أو بعادة كقريب في الزكاة .

«وإن تحب حمدة» كما في (سر) عن (ضريح) وعبرة (عب) وتحب حيث جزم بقصد المحمدة أو دفع ذم . «أو تجهل الحكم» كما يدفع والمصرف «تحب .» فإن لم ينب أثم وانظر الاجزاء والأصل فساد منهى عنه إلا لدليل «وكرهوا لنائب العقال» البعير الذي يدفع زكاة والقصد نائب الزكاة عقالا أو غيره من التسمية باسم البعض . «إيثار اقرباء رب المال» وله أخذ بعضها لنفسه ودفعها لقريبه .

انظر (عب) والظاهر شمول نائب لوصي وناظر لوقف ويروى عن (ح) . قولان في أخذ موقوف عليه . «لا تجعل عرضا بها مصونا ، أو عرضا» أي ما لا «فتمنع الماعونا» في (ك) عن سيد أحمد بن عبد العزيز الهلالي أنك لا تدفعها لولد تنفقه تبرعا ولا تقدر أن تترك نفقته لما يلحقك من ذم الناس لك بقطعها ولشفقتك عليه فلا بد أن تعطيه منها أو من مالك ولا تعطيه من يخدمك ولو لم يخدمك لم تعطه وفي الدرر أنه لا يجوز دفعها لذي جاه أو فقه لأجلها ولا لغرض دينوى .

والدفع للقريب يروى حله والندب والكره وذا محله
عند أبي محمد إن يتحلف للقرب لا الكف عن التكف
وفضل اللخمي وابن العربي إثارة ذى القربى على الأجانب
وأوجبوا فورا وقصدا وعدم نقل لمن على مسافة ولم
يكن بأحوج ولكن من نقل للمثل يكفيه وإن جا بحظل
ونقلها عن مالك أيضا نقل جوازه والحنفي له محل
ونقل إلى خليل رحم لدى ابن عبد البر غير آثم
وليس نقلا دفعها لمن فلا لها على مذهب جل الفضلا
وبعضهم شرط علم المصرف في صحتها وقول نافيه اصطفي

«والدفع للقريب يروى حله، والندب والكره وذا محله، عند أبي محمد إن يتحلف، للقرب لا الكف عن التكف، وفصل اللخمي وابن العربي، إثارة ذى القربى على الأجانب، وأوجبوا فورا» فمن آخر دفعها عن وقت وجوبها آثم. كما في تحقيق المباني وغيره فمن أخرها ثلاثة أيام ضمن إلا لعذر كفقد أهل أو غيبة مال ولا يضمن بتأخير يوم وقول العدوي ولا يآثم خلاف ظاهرهم ولعله أخذه من نفي ضمانه. وانظر هل يؤخذ منه فالغار بقول لم يضم له عقد، لا يضمن على الأصح مع كذبه وغشه وهما ذنبان «وقصدا» أي نية «وعدم، نقل لمن على مسافة» وهل المعتبر محل المال أو ربه إن كانت بينهما مسافة وعلى الأول اقتصر المعيار والمغيلي «ولم يكن بأحوج ولكن من نقل، للمثل يكفيه» وكذا عند الكافي وابن رشد نقل لا غنى وخالفهما ابن الحاجب وتبعه خليل «للمثل يكفيه وإن جا بحظل» فإن لم يجد مصرفا دون مسافة وجب نقلها له قبل الحول بان لا يتأخر عنه وفي وجوب نقلها لأحوج على مسافة وندبه قولان «ونقلها عن مالك أيضا نقل، جوازه» والمشهور المنع «والحنفي له محل» وجوزه بعضهم في البدو. «ونقل إلى خليل» أي محتاج وإن أتاه خليل يوم مسألة الخ «رحم، لدى ابن عبد البر غير آثم، وليس نقلا دفعها لمن فلا» سافر «لها على مذهب جل الفضلا» وأجرى عlish على الخلاف فيه توكيل من

تقديمها شهرا ونحوه يصح في السرب والعين وكرهه رجع
وان يجر نصابه أو عزلت حين يجوز دفعها فتلفت
وكان لا يمكنه الأداء في الصورتين سقط القضاء
والخلف إن قدمها فتلف مرسلة قبل وصول المصرف
وقيمة الزكاة عنها تكفي لدى الإمام الحنفي والجعفي
وهو الذي به يقول أشهب ومثله للعتقي ينسب
ولكن الصحيح عنه المشتهر عدم الاجزا وعليه المختصر
وحسبها على مدين الفجا أبوا كمن قضاؤه لا يرتجى

على مسافة لرب المال أو غيره على أخذها وقال محنض بابه إنه نقل ، «وبعضهم شرط علم المصرف ، في صحها وقول نافيه اصطفي» .

«تقديمها شهرا ونحوه يصح ، في السرب» النعم «والعين وكرهه رجع» ، بل قيل لا يجزىء «وان يجر» حار يجوز نقص «نصابه» قبل الحول «أو عزلت ، حين يجوز دفعها» بان حال الحول أو قرب «فتلفت وكان لا يمكنه الأداء ، في الصورتين» لفقد مصرف فيها أو غيبة المال في الأولى «سقط القضاء ،»

«والخلف ان قدمها» حين يجوز ذلك ، «فتتلف مرسلة قبل وصول المصرف» وقبل الحول فتكفي عند قوم . « وقيمة الزكاة عنها تكفي ، لدى الامام الحنفي والجعفي» هو البخاري «وهو الذي به يقول أشهب ، ومثله للعتقي ينسب ، ولكن الصحيح عنه المشتهر عدم الاجزا وعليه المختصر» ومن القيمة عند محنض باب أن تشتريها من فقير يعلم ردها له لتواطئكما حكما على دفع الثمن .

«وحسبها على مدين الفجا ،» أي اعدم «أبوا» خلافا لأشهب . وعلى الأصح فالأصح بقاء الدين على المدين لأنه معلق بأمر لم يقع «كمن قضاؤه لا يرتجى» وفي موسر مرجو قولان الدسوقي مرجحان .

«فصل ، في الفطرة»

من الفرائض زكاة الفطر تجب بالغروب أو بالفجر

«فصل ، في الفطرة»

«من الفرائض زكاة الفطر» ولأشهب سنة مؤكدة وهي صاع عنك وعن كل من تلزمك نفقته . وتجب في مال طفل وسفيه لكل شخص صاع ، وهو أربعة امداد والمد ملء يدي شخص وسط غرف بهما غير قابض ولا باسط كما في المعيار وغيره ويجب جزء صاع عمجز عن باقيه ، والظاهر كما قال (ح) أنها عند الضيق تتبع النفقة فزوجة فولد ويسوى المستويين كزوجتين وعبدین وابن واب عند من سواهما في النفقة وتجب مما فضل عن قوتك وقوت عيالك يوم الفطر وان خفت الجوع بعده . عبد الوهاب : إن أجحفت سقطت كأن تجوع عياله عبد الملك لا تلزم من يأخذها والمحافظة عليها تزيد الرزق وتجب في مال من سقط عنك انفاقه من طفل وسفيه ويخرج عن مشترك ومبعض بقدر الملك والجزء الحر لغو وتلزم بائعا بخيار ومشتري معيب أو فاسد قبل الرد .

«تجب بالغروب» ليلة الفطر «أو بالفجر» قولان ، وعلى الأول تسقط فيمن ولد بعد الغروب أو ملك وعلى الثاني تسقط فيمن مات قبل الفجر أو زال عنك ملكه من عصمة أورك . ووقتها يمتد للغروب فلا يأنم مادام يوم الفطر باقيا ، فإن أخرها واجدها قضاها فوراً حتماً ، ولو تعدد ذلك ، حتى أحاطت بهاله ويجوز إخراجها قبل الوجوب بثلاثة أيام ، وما نسب للمعيار من جواز إخراجها في جميع رمضان غير صحيح .

بفضل ما لزم ذاك اليوم من قرب ورق وهدى لم تبين
وهل على الموسر بالقضا يجب تسلف الصاع أو إنما ندب
تجب من أغلب قوت البلد من واحد من تسعة لازائد
قمح شعير وزبيب سلت تمر أرز دخن أقط ذرة
فإن تساوت خیرن إن تعدم فغيرها كهي كذا ان يطعم
وكان في الشدة والرخاء يقتات لا ما خص بالغلاء
ودفعها إن بهما اقتتيت وجب وهل ولو في القوت غيرها غلب

فرع:

استظهر محض أن طلبها قبل وجوبها ساقط كماء الوضوء «بفضل مالزم» قوته
«ذاك اليوم من» ذى «قرب و» ذى «رق وهدى» أي زوجة «لم تبين» فلا تجب لبائن
حامل ومن التزمت نفقته تبرعا أو اجارة ولا خادم أب أو زوجة لا يملكه والأصح
أنه لا تلزمه بالزوجية إلا فطرة خادم واحد ولو احتاجت لخدمة أكثر وقيل أثنان وقيل
خمس وهل على مخدم بالكسر أو بالفتح ، قولان .

«وهل على الموسر بالقضا ، يجب ، تسلف الصاع أو إنما ندب» وهو لابن بشير
وغيره «تجب من أغلب قوت البلد» ، وقال محمد قوت المزكي واتفقوا أن قوته الادون
من قوت البلد يكفيه إن كان لعجز عن قوتهم لا لشح اتفاقا أو لاعتیاد على
الأصح .

تنبيه:

إن كان قوته أحسن من قوت البلد ندب دفعها منه .

«تجب من أغلب قوت البلد ، من واحد من تسعة لا زائد ، قمح شعير وزبيب
سلت ، تمر أرزدخن أقط ذرة» والأصح لغو القيمة وروى عيسى عن (سم) اجزاءها
ذكره (ق) «فإن تساوت» أي اقتتيت سوية «خيرن إن تعدم» واقتتيت غيرها «فغيرها
كهي» فتدفع من أغلبه وإن استوى خير «كذا إن يطعم» وهي موجودة «وكان في
الشدة والرخاء يقتات لا ما خص بالغلاء ودفعها» أي التسع «إن بهما» أي التسع

وفي اعتبار اللحم والألبان
ان تجهل أو تفقد غذا المزكى
وفي اعتبار قوت كل العام أو
مختار اخراج زكاة الفطر
تدفع للحر الفقير المسلم
ولو قريبا لم تجب نفقته
من اخرج الفطرة بعد ما عليه
كذا إذا أخرج بعد ما يحل

بالمد والشبع راجحان
عنه فالأظهر لديهم الاركا
في الشهر أو في اليوم خلفا قد حكوا
قبل صلاته وبعد الفجر
على الأصح لا خصوص المعدم
أو سيدا بها حبه بعلة
وجبت اجزأت وإن ضاعت لديه
اخراجها وقبل دفع تضمحل

وغيرها «اقتيت وجب» «وهل ولو في القوت غيرها غلب،» قولان اصحهما عدم
الاجزاء «وفي اعتبار اللحم والالبان» إن أخرجت من احدهما «بالمد والشبع» قولان
«راجحان، إن تجهل أو تفقد غذا» الغائب «المزكى عنه، فالأظهر لديهم الاركا»
أركاه آخره ومنه خبر (فاركو هذين حتى يصطلحا) وذكر (ح) قولاً برعي بلد
المودى.

تنبيه:

لم يجد أهل هذه البلاد نصا في ملي لم يفضل عن قوت يومه ما يؤديها منه هل
تسقط أو يؤخرها ويعطي القيمة والظاهر عندي أنه كفقد قوت الغائب الذي مر
أنفا. ولم يجدوا أيضا نصا فيمن لم يجد سن الزكاة في أقرب بلد. هل ينتظر وجودها
أو يدفع قيمتها؟ واستظهر بعض أهل عصرنا دفع القيمة في الفرعين.

«وفي اعتبار قوت كل العام أو، في الشهر أو في اليوم خلفا قد حكوا» والأصح
الشهر واختار الأمير اليوم «مختار اخراج زكاة الفطر، قبل صلاته» أي صلاة العيد
«وبعد الفجر، تدفع للحر الفقير المسلم، على الأصح لا خصوص المعدم» خلافا
لقول أبى مصعب عادم قوت يومه «ولو قريبا لم تجب نفقته أو سيدا» أي زوجا
«والفيا سيدها لدى الباب» «بها حبه بعلة» فلها دفعها لزوجها الفقير «من أخرج
الفطرة بعد ما عليه، وجبت أجزأت وإن ضاعت لديه، كذا» على أحد قولين «إذا

«باب الصوم»

برأي عدلين الهلال يثبت كذا إذا علما أفاد خمسة
ونقل كل عن الآخر كأن نقله عن خمسة عدل فظن
لا رأيه إلا على غروبه لم يك الاعتنا به من دأبه
ان تغم الشيا فجوز الصيام إلا احتياطا فهو كره أو حرام
ولكن المسك إلى اتيان الاخبار بالبيان ذو استحسان
وإنما يصح صوم نفلا أو واجبا لمن نواه ليلا
ولم يصل من أول الفجر إلى غروبه للحلق ماتحلا

أخرج بعد ما يحل، اخراجها وقبل دفع تضمنحل» ظاهرهم ولو امكنه الاداء
وتراخى فضاعت والله أعلم.

تنبيه: حفظ الفطرة يزيد في الرزق ويجبر الصوم والتهاون بها بالضد ويروى أن صوم
رمضان لا يرفع حتى تخرج وذكر الشعراني أنه أخبره مالك بذلك في النوم فقوى عنده
بذلك الحديث ذكره كشف القناع.

«باب الصوم» «برأي عدلين» لصوب واحد أو متقارب ولو طلبه الناس في ذلك
الصوب ولم يروه «الهلال يثبت، كذا إذا علما أفاد خمسة» ولو نصارى كما في (مع)
قال ولا بد من حصول العلم بخبرهم «ونقل كل عن الآخر كأن نقله عن خمسة عدل
ظن لا رأيه إلا على غروبه» يقال هو عرو بكذا بزنة قفل أي غير معتن به «لم يك
الاعتنا به من دأبه، إن تغم الشيا» ليلة ثلاثين وتسمى أيضا الدباء «فجوز
الصيام» لتطوع أو قضاء أو غيرهما «إلا احتياطا فهو كره أو حرام» لخبر (من صام
يوم الشك فقد عصى أبا القاسم «ولكن المسك إلى اتيان، الاخبار بالبيان ذو
استحسان، وإنما يصح صوم نفلا، أو واجبا لمن نواه ليلا. «وكفت نية لما يجب
تتابعه كرمضان وكفارة ظهار وصوم وقتل ونفل نذر سرده، وندب في كل ليلة وقيل
يجب فإن فسد يوم بحيض أو اغماء مثلا وجب تجديدها لما بقي، لا بفطر ناسيا فلا
يوجب تجديدها فإن استمر مسافر أو مريض صائما جدها كل ليلة لعدم وجوب

أو يصل المعدة شيء مطلقا	أواراً أو أمني أو استقافقا
وهل يضر مانهارا فعلا	ثم لخلق من مسم وصلا
ولا يضر بلعه الطرامة	عمدا صلاته ولا صيامه
وفي فساد النسك بالكرامة	خلف حكاه الخيضر العلامة
ولا يضر شم طيب أو سواه	على أصح ما الطرابلسي رواه
وغفروا لصانع غباره	وقتر الطريق للسيارة
وليقتض إن يغم عليه إلا	يوما افاق نصفه الأولاً
ونزع فرجه وما بفيه	حين طلوع فجره يكفيه

التابع . «ولم يصل من أول الفجر إلى ، غرويه للحلق ما تحللاً» ولو من أنف أو أذن . «أو يصل المعدة شيء مطلقاً» أي ولو لم يتحلل كحجر أو خرزة «أو أر» أي وطء «أو أمني أو استقافقا ، وهل يضر مانهارا فعلا ، ثم لخلق من مسم» أي مسام الرأس «وصلا ، ولا يضر بلعه الطرامة» وهي ما يبقى في الاسنان من الطعام «عمدا صلاته ولا صيامه ، وفي فساد النسك» أي العبادة كصلاة وصوم «بالكرامة» كدلوى أم ايمن وام شريك «خلف حكاه الخيضر العلامة» .

«ولا يضر شم طيب أو سواه ، على أصح ما الطرابلسي» أي الخطاب «رواه» وغفروا لصانع غباره» ودماً خرج من سنه غلبة وقيل يضر لا ان قدر على طرحه ، وقيل يغتفر هذا حاصل (ح) «وقتر» أي غبار «الطريق للسيارة» «وليقتض إن يغم عليه إلا يوما افاق نصفه الأولاً ونزع فرجه وما بفيه حين طلوع فجره يكفيه»

والغ الاحتلام والمستنكحاً
 مجيئه بأي فكر أو نظر
 والشافعي وأكثر الجهابذ
 وابن حبيب إن أثاره نظر
 تعجيل فطر إن بوقت جزماً
 والفطر مع شك الغروب حجر
 وليقض ما لم يبين أن الصوم صح
 من شكت أن طهرها الفجر سبق
 في صوم الاثنين الخميس ومعه
 ثلاثة من كل شهر وجميع
 أخرى آخر عشره الأولي
 والخلف هل أفضل صوم يوم
 يكره للصائم بلع بلغماً

من مني أو مذي بأن ترجحاً
 أو عن سوى معتاد لذة صدر
 لا يوجب القضاء لديهم المذي
 يسير الغاه وفاقاً لنفر
 ندب ككونه بتمر ثم ما
 وهكذا على الأصح الفجر
 وهكذا شك طراً على الأصح
 تمسك وتقض الصوم حتماً لا الفلق
 تسعة حجة خصوصاً تأسعه
 مع رجب شعبان والمحرم
 قد رغبوا كالست من شوال
 وفطر يوم أو عموم الصوم
 أمكن طرحه وبعض حرماً

«والغ الاحتلام» فلا يضر الصوم «والمستنكحاً» من مني أو مذي بأن ترجحاً،
 مجيئه بأي فكر أو نظر، أو عن سوى معتاد لذة صدر، والشافعي وأكثر الجهابذ،
 لا يوجب القضاء لديهم المذي، وابن حبيب إن أثاره نظر يسير الغاه وفاقاً لنفر،
 «تعجيل فطر إن بوقت جزماً، ندب ككونه بتمر ثم ما، والفطر مع شك
 الغروب حجر» أي حرام ﴿انعام وحرث حجر﴾ وهكذا على الأصح الفجر،
 «وليقض ما لم يبين أن الصوم صح، وهكذا شك طراً على الأصح، من شكت
 أن طهرها الفجر سبق، تمسك وتقض الصوم حتماً لا الفلق» أي الصبح ﴿قل أعوذ
 برب الفلق...﴾ «في صوم الاثنين» صلة قوله الآتي رغبوا «الخميس ومعه تسعة
 حجة خصوصاً تأسعة، ثلاثة من كل شهر وجميع رجب شعبان والمحرم، أخرى
 آخر عشره الأولي» قلب الأوائل «قد رغبوا كالست من شوال، والخلف هل أفضل
 صوم» داود وهو صوم «يوم، وفطر يوم أو عموم الصوم» لترغيب القرآن في كثرة
 الطاعة. «يكره للصائم بلع بلغماً، أمكن طرحه وبعض حرماً».

ويستحب نفث ما تلملما وكرهوا فكرا وقبلة ومن وكرهوا الدوا نهارا إن جهل وذوق طعم كرهوا وصوما ونذره يوماً مكررا ككل وكرهوا مضمضة لغير والصوم في السواك باليس وان بالرطب يكره بذى تحلل لك بيات الفطر حيث القصر حل إلا بيوم بدئه المسيرا إذا تأول اتفقا وعلى والخلف هل عليه أن يكفرا

«ويستحب نفث ما تلملما» اجتمع «في فيه من ريق وبعض حتما، وكرهوا فكرا وقبلة ومن، لم يعلم النجاة بالمنع قمن، وكرهوا الدوا نهارا إن جهل، سلامة الافحل» إن علمها «وحظل» إن علم عدمها ما لم يخف ضررا بتأخير الدوا «وذوق طعم كرهوا وصوما، رابع نحر غمس رأس في الماء، ونذره يوما مكررا ككل، خميس أو جمعة إذ قد يمل» فيتركه «وكرهوا مضمضة لغير، داع لها كعطش وحر، والصوم في السواك باليس وببل، بما كالفطر في كل» السواك «حسن، بالرطب يكره بذى تحلل، حرم وكفران لخلق يصل، لك بيات الفطر حيث القصر حل» ومن رجع دون المسافة فصومه كصلاته «وليعتق» أي يكفر على الأصح وجوز عبد الملك فطره.

«إن بيت فيه فأكل،» وإن شك هل بيت الصوم لم يلزمه فيما استظهره محض بابه وظاهر تحقيق المباني أنه لا يمسك إن ثبت نهارا، «إلا بيوم بدئه المسيرا» بأن أصبح في الحضر صائما ثم خرج فأفطر «فالأشهر المنع ولا تكفيرا، إذا تأول اتفقا وعلى، ما شهره حيث لا تأولا، والخلف» على أقوال «هل عليه أن يكفرا إن هو

والراجع التكفير إن نوى السفر
وهل صيام السافرين أفضل
وحظروا الفطر على من سافرا
ولا يبيح الفطر والقصر سفر
فيه تيمم يريد نفيه
ولا يعيد قاصر في سفر
لكن يكفر إن افطر بلا
ويجب الفطر على المرء إذا
كحامل خافت على الجنين
وجاز الافطار بما زاد على
كذا إذا خاف حدوث سقمه
ومن أبيع فطره لضرر
غدا فافطره وعنه كرم
أو فطرهم والأول المعول
لا جله واللخمي كرهه يرى
حرم وهل لمن من الماء صفر
أما المحتم فواجب له
محرم على المقال الأشهر
تأول وانظر إذا تأولا
خاف هلاكا أو شديدا من أذى
بصومها من أحد الأمرين
ما اعتيد من جوع وشيطان الفلا
أو زیده أو اختشى من اله
أصابه كمرض وكبر

من قبل المسير أفطرا. والراجع التكفير إن نوى السفر، غدا فافطر له وعنه كرم رجوع
أي عزم على السفر غدا فافطر ثم بدا له فتركه. «وهل صيام السافرين أفضل» لقوله
جل «وأن تصوموا خير لكم» ولصومه ﷺ فيه وفضل الوقت وبتدار الطاعة وعليه
مالك والشافعي والحنفي وأما خبر (ليس من امر الخ) فحمل على من يجهد «أو
فطرهم» كما لعبد الملك وغيره وعن مالك أيضا أنها سيان «والأول المعول، وحظروا
الفطر على من سافرا لأجله» أي الفطر «واللخمي كرهه يرى» والظاهر أن قصره
كفطره ويفيده منع قصر العادل عن قصير بلا عذر وفي (عج) عن (ح) أنه يجوز
فطره وقصره والقياس حرمتها نقضا لقصده، ولحرمة سفره وفي (س) عن (ح) أيضا
حرمة فطره «ولا يبيح الفطر والقصر سفر حرم وهل لمن من الماء صفر» خلا «فيه
تيمم يريد نفيه» وعلى المنع خليل «أما المحتم فواجب له، ولا يعيد قاصر في سفر،
محرم على المقال الأشهر، لكن يكفر إن افطر بلا تأول وانظر إذا تأولا، ويجب الفطر
على المرء إذا، خاف هلاكا أو شديدا من أذى» لمرض أو عطش أو جوع «كحامل

فليس صومه من التورع أطلق من ريت من أهل المذهب وإنما يجوز عند الحنفي وحد ما يبيح فطرالسائح والشافعي والحنفي المرتضى صيام يوم الفطر والعيد حظل وحرموا زمان حاج البعل ولزمت كفارة مع القضا وشرطها العمد وكون اليوم كبعد تأويل بأن يستدعما كظنه الحمى غدا لدأبه معين النذر وجوبا يقضي دين زكاة فطرة كفارة

والدين بل هو من التنطع في المرض المبيح للترتب والشافعي بمخوف التلف بما يشق ويضر الاصبحي حدا بكل مايسمى مرضا في تاليه حظر كره وحل تلبسا بغير فرض أصلي من في نهار رمضان رفضا من رمضان مع علم الحكم في ظنه الحل لأمر عدما ورأيه الشهر ولم يثبت به مفطره لا لدوا أو حيض زور وقتل ولذين القرعة

خافت على الجنين، بصومها من أحد الأمرين، وجاز الافطار بما زاد على ما اعتيد من جوع وشيطان الفلا، كذا إذا خاف حدوث سقمه أو زيده أو اختشى من الهه أفاده عبد الباقي ولم يقيد المرض «ومن ابيح فطره لضرر، أصابه كمرض وكبر» «فليس صومه من التورع، والدين بل هو من التنطع» قاله زروق وغيره، أي الغلو في الدين، وفي الخبر: (هلك المتنطعون). «أطلق من ريت» قرىء أريت «من أهل المذهب، في المرض المبيح للترتب» أي التيمم «وانما يجوز عند الحنفي، والشافعي بمخوف التلف، وحد ما يبيح فطر السائح» أي الصائم وبه فسر السائحون في الآية «بما يشق ويضر الاصبحي والشافعي والحنفي المرتضى، حدا بكل مايسمى مرضا» وهو ظاهر (عب)، «صيام يوم الفطر والعيد حظل، في تاليه» أي يوم العيد «حظر كره وحل، وحرموا زمان حاج البعل، تلبسا بغير فرض أصلي» وهو رمضان وقضاؤه والكفارات «ولزمت كفارة» قاله (سم) «مع القضا، من في نهار رمضان رفضا» النية، وقال أبو عمر الأصح سقوط القضاء والكفارة «وشرطها العمد وكون

فالحلف فالصيام فالقضاء له فالنذر في الضيق كذا مرتلة
وليس مجزئا قضاء بزمان نذر صومه ولا برمضان
أو يومي العيد وأيام منى أو زمن خاف بصومه المنى
يمسك من في النفل سهوا أفطرا كذا على المرجوح إن تجاسرا
وباتفاق مطلقا تعينا امساك من أفطر فرضا عينا
كغير ما عين مما يلزم فيه الولاء حيث سهوا يطعم
إلا بيوم أول فيستحب والفطر عمدا التابع سلب
ومفطر في غير واجب الولا مثل القضاء خيره مسجلا
اليوم من رمضان مع علم الحكم» «كبعد تأويل بأن يستدعما» يعتمد. «في ظنه الحل
لأمر عدما كظنه الحمى غدا لدأبه، ورأيه الشهر ولم يثبت به، معين النذر وجوبا
يقضي مفطره لا لدوا أو حيض، دين زكاة فطره كفارة، زور وقتل ولذين القرعة» .
«فالحلف فالصيام فالقضاء له، فالنذر في الضيق كذا مرتلة» مرتبة، «وليس
مجزئا قضاء بزمان نذر صومه ولا برمضان، أو يومي العيد وأيام منى، أو زمن خاف
بصومه المنى» الردى وبزنته.

تنبيه:

استظهر السهوي أن نية ترتيب القضاء لا تجب، وفي (ق): أن من عليه
رماضانين قدم الأول، ويصح العكس هـ.

«يمسك من في النفل سهوا أفطرا، كذا على المرجوح إن تجاسرا»
«وباتفاق مطلقا تعينا، امساك من أفطر فرضا عينا، كغير ماعين مما يلزم، فيه
الولاء حيث سهوا يطعم، إلا بيوم أول فيستحب، والفطر عمدا التابع سلب،
ومفطر في غير واجب الولا، مثل القضاء خيره مسجلا»

خاتمة :

«يحرم أن تشغل عبدك عن صومه وليس لك نفعه وقت العبادة ذكره المحلي،
ونقله مخض بابيه في نوازل ونقل فيها أيضا أنه يلزمه له من القوت ما يطبق به الصوم
وفي نوازل عlish أنه يحل لك شغله بما يبيح لك الفطر من حصد الزرع أ هـ.

«باب الزكاة»

وهاك أوجه الزكاة الأربعة ووصف كل واحد وموضعه
الذبح قطع الودجين والقصب من مقدم والنحر طعن في اللب
وجاز ذبح الشاة من قفاها لدى الثلاثة ومن قفاها
مقطوع انصاف الثلاث حرما على الأصح وكذا ما غلصا
لا ما أبين رأسه قبل الردى من غير قصد بل ولو تعمدا
وعقر وحشي تعسر بها حدد لو عصا إن أخرج الدما
نفذ منه مقتلا أو منه مات إذا لم تتراخ عنه

ونقل الشيخ الأمير أن مالكا منع لأرباب الصنائع ارتكاب مشقة تؤدى لفطر.
وفي (ح) يمنع سبب ينقل للتيمم لغير حاجة، وفي (تو) أن عبد الرحمن الفاسي قيد
جواز جمع الصائم زرعه بفقد مندوحة كمن يواجره، قال: وليس له أن يدخل نفسه
في ملجىء للفطر دون ضرورة.

قلت: وانظر مع هذا كله قول ميارة: يجوز السفر اختيارا وإن أدى لفطر وتيمم
أهـ. وانظره أيضا مع قول خليل ولا عادل عن قصير بلا عذر وقوله: إن علمت
السلامة والإحرم.

«باب الزكاة»

«وهاك أوجه الزكاة الأربعة، ووصف كل واحد وموضعه، الذبح قطع الودجين
والقصب، من مقدم» بفتح الدال وكسره وسكون القاف وفيه لغات أخر.

تنبيه:

أفتى السكوني وهو من علماء تونس بحل ثور قلب ذابحه السكين لكلاهما،
فعوتب فقال: «الزمن مسغبة» وقد جوز الثلاثة أكل ما ذبح من القفا أخرى هذا
الضرر أهـ. من المعيار، وفيه أيضا: المشهور رعي المشهور وتجوز الفتوى بغيره لضرر
فادح.

كذا إذا أدمى مكلب أمر وأنت في جد والآلة تزر
 وذلك كل ما من الدم خلا بكل مهلك ولو تطاولا
 ويجب الذكر وقصد أن تحل نحر زرافة وفيل وإبل
 وذبح غير واجب إلا البقر فالنذب وحشيا أو انسي المقر
 وجاز ما اضطر إليه منهما بل غير مالك مجيز لهما
 وكالضرورة انعدام آله للمتعين وجهل صفته
 وابن حبيب طعن ماتردى يرى وطعن بقران ندا
 ترك المذكى الذكر إنما يضر من عالم بالحكم ذاكر قدر
 بل قال قائل بكره أكله حينئذ وقائل بحله

«والنحر طعن في اللب» لغة في اللبة قال: قد علمت بيضاء صفراء اللب أي
 امر الامر امرار السبب «وجاز ذبح الشاة» مثلاً «من قفاها، لدى» الأئمة «الثلاثة
 ومن قفاها مقطوع انصاف الثلاث حرماً على الأصح وكذا ما غلصما» أي ذبح من
 فوق غلصمته (وهي هنة نائثة برأس الحلقوم) حتى لم يبق منها شيء في الرأس،
 فإن صارت منها دائرة في الرأس حلت ولو صغرت كخاتم وفي نصف دائرة قولان.
 واعلم أن انقال (مع) في المغلصمة موسعة لمن لم يبين له اجتهداه الحرمه. «لا» يحرم
 «ما ابين رأسه قبل الردى، من غير قصد بل ولو تعمداً» الوجه الثالث «عقر وحشي
 تعسر بها، حدد لو عصا إن أخرج الدما، نفذ منه مقتلاً أو منه، مات إذا لم تتراخ
 عنه، كذا إذا أدمى مكلب» أي كلب معلم «أمر، وأنت في جد والآلة تزر» تحمل
 ﴿ولاتزر وازرة﴾ الخ.

«و» ذكر الوجه الرابع بقوله «ذلك كل ما من الدم خلا» كجراد وخشاش «بكل
 مهلك ولو تطاولا ويجب الذكر» أي ذكر الله تعالى عند الشروع في الذكاة، وأي ذكر
 قاله كفاه، ويندب أن يقول (بسم الله والله أكبر) ولمولود بن محمد:

ويندب الحديد والتحديد والذبح إن نفذت ما تصيد
وذبح ما اشفى من المحرم أربعة يفيدها ارحم ترحم
غيب عن الذبيحة موسى ولا تضرب بها الأرض ولا تطأ على
عنقها والقطع والسلخ ذر حتى تموت تقف أمر الخبر
والله بالرفق تحلى واصطفاه في الأمر كله تخلق بحلاه
وذبحه شاة وأخرى تنظر كره وكره أن يعق الأعسر
للجنب الايسر ضع الذبح انحر الابل قياما أجر ندب توجر
واجعلها قبله استحبابا ووضح المحل حيث غابا

وذابح نسي لم ييسمل حتى إذا قطع بعض المقتل
ذكرها بسمل في الاثناء والترك كالترك في الابتداء

«وقصد ان تحل» قاله الزناتي والعقباني وغيرهما وفسر قوم النية هنا بقصد الفعل
وان ذهل عن قصد الحل، فإن قصد اللعب أو قتل البهيمة أو كفها عنه ولم ينو
تذكية لم يكن ذكاة وإن فعل صورتها.

«نحر زرافة» واجب «وفيل وإبل» وذبح غير ذى الثلاث «واجب إلا البقر،
فالنذب» أي فيندب ذبحه «وحشيا أو انسي المقر، وجاز ما اضطر إليه منها» أي
من ذبح ونحر «بل غير مالك مجيز لهما وكالضرورة انعدام آله، للمتعين» من ذبح
ونحر «وجهل صفته، وابن حبيب طعن ما تردى، يرى وطعن بقر إن ندا» فيطعن
عنده في أي محل أمكن ووافقه الشافعي والحنفي في البقر، وخرجه اللخمي في كل
نعم. «ترك المذكي الذكر إنما يضر، من عالم بالحكم ذاكر قدر» فإن نسيه ثم ذكره
فهو قول مولود وذابح نسي الخ. «بل قال قائل بكره أكله * حينئذ وقائل بحله».

«ويندب الحديد والتحديد» له «والذبح إن نفذت ما تصيد» أو انفذه مكلب
«وذبح ما اشفى» على الموت لبلوغه حد السياق «من» الحيوان «المحرم» الأكل فهذه
«أربعة» وهي ندب الحديد الخ «يفيدها ارحم ترحم، غيب عن الذبيحة موسى

وجاز ذبح جنب واغرلا
 بذبح ربة الجنين اکتفيا
 والعلماء شرطوا لأکله
 واختلفوا ان طر شعر الجفن
 وعد في الميتة أهل المذهب
 بفضل حشوة بحيث لاترد
 إبانة المصير نفذ مقتل
 ويخلاف الشق طولاً مسجلاً
 ولكن الکمال أعلى منزلاً
 إن زال ميتاً وإلا ذکياً
 نبات شعر بعضه أو کله
 هل عن سواء مغن أولاً يعني
 منفوذ مقتل بأي سبب
 دماغ ان يخرج نخاع ان یقـد
 کثقب الاعلى بخلاف الأسفل
 ست ثلاث مهلكات وثلاث

ولا، تضرب بها الأرض ولا تطأ على، عنقها والقطع. والسلخ ذر، فيكره إلا شق
 جوفها للديغ يدخله رجله «حتى تموت تقف أمر الخبر، والله بالرفق تحلى واصطفاه،
 في الأمر كله تخلق بحلله» تعالى «وذبحه شاة وأخرى تنظر، كره» لدى قوم وجوزه
 قوم «وكره أن يعق» أي يذكي «الاعسر، للجنب الايسر. ضع الذبح» والايمن لمذك
 اعسر «انحر، الابل قياما اجر ندب توجر، واجعلها قبله» أي مقبلين ﴿واجعلوا
 بيوتكم قبله﴾، «استحباباً وأوضح المحل حيث غابا» وجاز» كما في (عب) «ذبح
 جنب واغرلا» أي أغلف وقيل تکره ذکاة الأغلف «ولكن الکمال أعلى منزلاً»
 والأصح جواز ذکاة صبي وامرأة وقيل تکره «بذبح ربة الجنين اکتفيا» عن تذکيته
 للحديث «إن زال ميتاً والاذکیا، والعلماء شرطوا لأکله نبات شعر بعضه أو کله» .
 «واختلفوا إن طر شعر الجفن» نبت، طر يطر ويطر، قال:

منا الذي هو ما ان طر شاربه *

«هل عن سواء مغن أو لا يغني، وعد في الميتة أهل المذهب منفوذ مقتل» فلا
 تفيد ذکاته على الأصح ولا بن وهب وغيره أنها تفيد ذکره (سج) (١). قال (مع):
 وبه أفتى كثير من ائمة الاندلس كابن لبابة وابن خالد بناء أن الاستثناء متصل .

فى شق قلب ودج مرارة انبولة وكلية دواره
 ورثة وكبد طحلان وكرش ومبعر قولان
 كل المذكى إن برجله ضرب أو يتنفس أو يحرك الذنب
 سال دم أم لا صحيح أم دنف كإن يسل دم بشخب متصف
 وعن مذكى ذى تحرك ضعف كمد رجله والارتعاد كف
 وحل ما ذكى حال سكره ان توقن الحياة حين نحره
 والقتل بالنار اجازه غرر منهم علي وأبوبكر الأبر

وانظر الثعالبي عند ﴿إلا ما ذكيتم﴾ ففيه: أن الأشهر عن مالك المنع، وأما لو
 تردت وأصابها مالا تعيش معه وسلم مقاتلها فالأصح حلها. «بأي سبب» من وقد
 أو نطح، أو ترد، أو غير ذلك. وبين نفذ المقاتل فقال «بفصل حشوة» وهي قلب
 وامعاء وكبد وطحال وكلا «بحيث لا ترد دماغ ان يخرج» لا أن خرقت خريطته ولم
 يخرج «نخاع ان يقد» أي يقطع فإن دق عنقها ولم تنزع أفادت ذكاتها كما تفيد فيما
 كسر صدره أو ظهره أو رضت انثياه «ابانة المصير نفذ مقتل، كثقب الاعلى بخلاف
 الاسفل، وبخلاف الشق طولاً مسجلاً» أي أعلى وغيره «ست ثلاث مهلكات
 وثلاث لا تضر، قال في الدرر: ويذكى ثور مرض حتى صار يرمي مصرانه من
 دبره قطعة قطعة ان كان ما به من المرض «في شق قلب ودج مرارة انبولة وكلية دواره»
 كرمانة.

«...» ورثة وكبد طحلان» بالضم جمع طحال. بالكسر شذوذا «وكرش
 ومبعر» كمقعد ومنبر محل البعر «قولان».

فرع:

(مع) لو تردت من جبل وأصابها مالا تعيش معه عادة وسلم مقاتلها فالأصح
 حلها.

«كل المذكى» وما وقذا ونطح أو أصابه السبع أو تردى من جبل أو في بئر: يوكل
 اتفاقاً، إن لم ينفذ مقتله، ولم يقنط من حياته، وعلى الأشهر ان آيس منها. «إن

وحكمه الكره لدى أكياس أجلة منهم فتى العباس

برجله» أو يده «ضرب» أي خبط بشدة «أو يتنفس أو يحرك الذنب» أو الجفن ولو وقع ما ذكر قبل الذبح إن اتصل به، وقيل إنما يفيد ما وقع معه أو بعده وقيل بعده فقط «سال دم أم لاصحيح أم دنف» وإن يش منه لمرضه، أو لترد من جبل، أو عض سبع «كان» أي كما يوكل المذكي مطلقا إن «يسل دم بشخب» أي اندفاع قوي كهو من حي فيؤكل مطلقا «متصف وعن مذكي ذى تحرك ضعف، كمد رجله» أو يده «والارتعاد كف» فإن قبض ومدأكل، وأما القبض وحده فلغو، ذكره ابن رشد ولم يرتض ابن عرفة وجماعة لغوه. «وحل ما ذكي حال سكره إن توقن الحياة حين نحره» (مع) يؤكل ماضرب حتى سكر فذكي حال سكره إن حققت حياته حين الذبح ونحوه في الدرر.

والقاعدة: أن ما أصله الحرمة كحيوان قبل الذبح يحل إن طرأ ظن حله كما وجد مذكي ببلد غلب مومنه، وإن غلب كافره، أو استويا منع.

وفي (ك) أن ما شك في حياته منع كإن ظنت على الأصح، قال وما في (جب) (١) من خلاف مع شك: أباه القلشاني وابن غازي «والقتل بالنار أجازة غرر»

«منهم على وأبو بكر الأبر» رضي الله عنهما «وحكمه الكره لدى أكياس، أجلة منهم فتى العباس» يعنى عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

ونهجنا جوازه في القود واختلفوا في قتل ما يحاذر
والكره في قليل مود معتد ونذب قتل الموزيات نقلا
حتما وندبا وجوازا ذكروا عليه الاجماع النواوي ذو العلا
متخذ الكلب لغير نفع واوجبوا قتل العقور لو جلب
سفه نفسه وجا بمنع منفعة وقتل مفزع ندب
وحرموا عرقبة وأكل ما عرقب قد كره بعض العلماء

«باب المباح»

يباح أكل الطير والخشاش وآفات البحر والوحاش
وكرهوا ذا الافتراس كالسبع والفيل والنمر وذيب وضبع
كأكل ذبح فاسق لا ذبح طفل ومراة على الأصح
وحرموا النجس والخنزيرا والخييل والبغال والحميرا

«ونهجنا جوازه في القود، والكره في قليل مود معتد» فإن كثرت النمل مثلا جاز
«واختلفوا في قتل ما يحاذر» كحية «حتما وندبا وجوازا ذكروا، ونذب قتل الموزيات
نقلا، عليه الاجماع النواوي ذو العلا، متخذ الكلب لغير نفع، سفه نفسه وجا
بمنع، وأوجبوا قتل العقور لو جلب، منفعة وقتل مفزع ندب، وحرموا عرقبة» لأنها
تعذيب لم يحتج له «واكل ما، عرقب قد كره بعض العلماء» وجوزه بعضهم.

«باب المباح»:

«يباح أكل الطير والخشاش، وآفات البحر والوحاش، وكرهوا ذا الافتراس»
أي ما يعدو على الناس وغيرهم «كالسبع، والفيل والنمر وذيب وضبع، كأكل ذبح
فاسق ولا ذبح، طفل ومراة على الأصح».

«وحرموا النجس والخنزيرا» وقدرا وترابا على الأصح (تو) (١) فيما قيل بمسحه
كقرد ودب وضب وقنفذ وفيل حل وكره، ومنع أهـ. «والخييل والبغال والحميرا».

البخاري نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمر ورخص في لحوم الخيل

أهـ.

التودى

في الكلب والفار كراهة وحل ولكن الأصح فيهما الحظر
في الطين قولان بكره وحظر كشرب خلط غير مامون السكر
القسطلاني: استدل به من قال بالتحريم لأن الرخصة استباحة محظور مع قيام
المانع، فدل على أنه رخص لهم فيها بسبب المخصصة التي أصابتهم بخير، فلا
يدل ذلك على الحل المطلق.

واجب بأن أكثر الروايات جاء بلفظ الاذن وبعضها بالأمر فدل على أن المراد
بقوله رخص أذن وإن الإذن للاباحة العامة لا لخصوص الضرورة.
والمشهور عند المالكية التحريم، وصححه في المحيط والهداية والذخيرة عن أبي
جنيبة، وخالفه صاحبا.

واستدلال المانعين بلام العلة المفيدة للحصر في قوله تعالى ﴿والخيل والبغال
والحمير لتركبوها﴾ وزينة الدالة على أنها لم تخلق لغير مذكر، ويعطف البغال
والحمير وهو يقتضي الاشتراك في التحريم.

وبأنها سيقت للامتنان فلو كان ينتفع بها في الأكل لكان الامتنان به أعظم.
وبانه لو أبيع أكلها لفاتت المنفعة بها فيما وقع الامتنان به من الركوب والزينة.
وأجيب بأن اللام وإن أفادت التعليل لكنها لا تنفي الحصر في الركوب والزينة إذ
ينتفع بالخيول في غيرهما وفي غير الأكل اتفاقا، وإنما ذكر الركوب والزينة لكونهما
أغلب ما تطلب له الخيل. وأما دلالة العطف فدلالة الاقتران وهي ضعيفة وأما
الامتنان فإنما قصده غالب ما كان يقع به انتفاعهم بالخيول، فخطبوا بها ألفوا
وعرفوا.

ولو لمز من الاذن في أكلها أن تفنى للزم مثله في الشق الآخر في البقر وغيرها مما
أبيع أكله ووقع الامتنان به لمنفعة له أخرى أه الغرض منه.

«في الكلب والفار كراهة وحل، ولكن الأصح فيهما الحظر» وعليه الموطأ
والرسالة في الكلب، وروى العراقيون عن مالك: حلية كل حيوان إلا خنزيرا أو
أدميا نقله السهري.

«في الطين قولان بكره وحظر، كشرب خلط غير مامون السكر...».

وأكل ما حرم غير الخمر والآدمي واجب للضرر
قدم طعام الغير حيث لم تخف قطعاً ولا قتاله على الجيف
وقدم الميت على ما ضللاً من إبل كما محض أمل
ما ضره البدن يغلب احتظلاً لا قل والحطاب هذا نقلاً
وانظر إذا ما اعتدلاً أو جهلاً وعابد الباقي بشك حظلاً

«... وأكل ما حرم غير الخمر» وجازت لغصة «والآدمي واجب للضرر» وهو هنا
ظن الموت، ولو في ثاني حال ولا يصبر حتى يشرف ويشبع من مال الغير ولا يتزود.
وهل له التزود والشبع من ميتة وقوت نجس أو سد رمق فقط قولان: أصحهما
الأول.

واختلف هل يحل الربا بضرر دون ظن الموت وبه صدر خليل وفي الدردير أنه
الأصح وظاهر خليل كما قال (عب): ولو لم يشتد الضرر. وهل يحل لعاص بسفوره؟
قولان: مشهر ومرجح، وانظر تقديمه على الميتة، ومال الغير والتزود به. «قدم
طعام الغير حيث لم تخف قطعاً، ولا قتاله على الجيف، وقدم الميت على ما ضللاً،
من إبل كما محض أمل، ما ضره البدن يغلب احتظلاً» فعله أكلاً أو غيره. «لاقل
والحطاب هذا نقلاً» عند كشمس.

«وانظر إذا ما اعتدلاً أو جهلاً وعابد الباقي بشك حظلاً» فمفاده المنع إن
اعتدلاً.

تنبيه:

اختلف هل الأشياء على الحل؟ ثالثها على الأصح أن أصل المضار منع والمنافع
حل. واختلف في دخان طبخ وقد ظهر في آخر القرن العاشر وأول الحادي:
فالصوفية وجل الفقهاء حرموها، ومنهم السنيوري وتلميذه اللقاني. وعن أباحها
الشيخ أحمد بابا و (عج) والإمام محمد ابن نفيع الذي زعم السوداني أنه مجدد
العاشرة.

قال السكتاني: فاوضت فيها اللقاني وأحمد بابا فلم أجد عندهما تحقيقاً، ورأيت
ثلاثين تأليفاً بين محل ومحرم فلم أرض منها شيئاً.

باب الضحية

تسن للحر ضحية وهل لو أجحفت أولا تسن للمقل
بمكمل لعامه من ضان أو ابن معز داخل في الثاني
 وخمسة من إبل ومن بقر ثلاثة والعام في قول نفر
وبعضهم يجزىء ذو ضأن أتم عشرة أشهر وستا بعضهم

وكان عبد القادر الفاسي يصبوب أدلة الحرمة ، ولا يصرح به قال في رفع العتاب :
اختلف في حرمتها أهل كل مذهب ، وقال في اللوامع أدلة محرميها ثلاثة : جهل
حكمها ، وتجبر لأموار رديئة ، وفيها شائبة اسكار . ميارة اختلف فيها شيوخنا فمن
قبلهم ، فمنهم من شدد المنع ومنهم من جوز له لمرض ونحوه أ هـ . واحتج ابو زيد
عبد الرحمن بن محمد الفاسي لحرمتها بأنها مفترية وقد احتج ابن حجر وغيره لحرمة
المفتر بأن أحمد وأبا داود رويَا النهي عن كل مسكر ومفتر والافتار استرخاء الأطراف .
«باب الضحية» : «تسن للحر ضحية وهل ، لو أجحفت» المصباح أجحفت به
كلفه مالا يطيق ثم استعير الاجحاف للنقص الفاحش «أولا تسن للمقل ، بمكمل
لعامه من ضان» بقلب الهمزة الفا «أو ابن معز داخل في الثاني ، وخمسة من إبل ومن
بقر ، ثلاثة والعام في قول نفر ، وبعضهم يجزىء ذو ضأن أتم ، عشرة أشهر وستا
بعضهم . . .»

يندب إظهار جميل أقرن	ذكر أبيض وضأن سمن
فحل فمعز ثم هل بقر أو	إبل خلاف والسلامة انتقوا
من كل مالا يمنع الاجزاء	ككونها خرقاء أو شرقاء
وذبحها بيده وأكل	اهدا تصدق ويوم أل
والخلف هل أفضل وجه الثال	أو آخر الثاني من الزوال
أما التغالي وهو أن يزيدا	ثمن الاضحة على ما اعتيدا
واجدها بثمان سواء	فكره إن خاف من الرياء
كدرها وصوفها إن لم يطر	لذبحها أو ينو أو بها يضر
وأربع تقدح في الأضاحي	ماعاق عن تصرف الصحاح
من مرض وعرج والعجف	وعور وفي سواها اختلفوا

«... يندب إظهار جميل أقرن، ذكر أبيض وضأن سمن، فحل فمعز ثم هل بقر أو، إبل خلاف والسلامة انتقوا، من كل مالا يمنع الاجزاء، ككونها خرقاء أو شرقاء» وانظر إن تعارض بعض هذه المناديب كضأن واليوم الأول «وذبحها بيده» ولو طفلا أو امرأة «وأكل اهدا تصدق ويوم ال والخلف هل أفضل وجه» أي أول «آمنوا بالذي أنزل على الذين آمنوا وجه النهار» «الثاني» أي الثالث «أو آخر الثاني من الزوال». «أما التغالي وهو أن يزيدا، ثمن الاضحة على ما اعتيدا، واجدها بثمان سواء» عدل «فكره أن خاف من الرياء، كدرها» أي كما يكره لبنها «وصوفها إن لم يطر» ينبت «لذبحها أو ينو» حين شرائها «أو بها يضر، وأربع تقدح في الأضاحي، ما عاق عن تصرف الصحاح، من مرض وعرج والعجف، وعور وفي سواها اختلفوا»

هل لا يضر مطلقا أو يلحق بها محاكيها وهذا أوثق
 كيس ضرع معه لا ترضع ويخر وسمع مستبشع
 وقطع ثلث ذنب فأكثرأ منه من اذن شقها كذا جرى
 وفوت جزء غير خصي والبكم من عيها وهكذا جرح عظم
 وبين من جرب أو بشم أو جن أو مكسور قرن ذى دم
 وفي ذهاب سن أو سنين لا كبرا أو اثغارا الخلف جلا
 ومالك تجزى لديه الهرمة أصبغ مالم يك بينا فمه
 ووجبت بنذرها للتضحية كسائر السنن لا بالتسمية
 وتارك لذبحها أيامه عاص ويفعل بها مرامه
 وغاصب الشاة إذا يضحى بها فقد ضحى على الأصح
 جمع الضحية مع الوليمة في الشاة كاف لا مع العقيقة

«هل لا يضر مطلقا» «أو يلحق، بها محاكيها» أي مشابها «وهذا أوثق، «كيس
 ضرع معه لا ترضع، ويخر وسمع مستبشع، وقطع ثلث ذنب فأكثرأ والغى قصره
 خلقة إن لم يعبها أو ينقص ثمنها، ذكره (مع).

«منه من أذن شقها كذا جرى» فإن زاد شق الأذن على الثلث ضرر وإلا فلا
 «وفوت جزء غير خصي والبكم من عيها وهكذا جرح عظم، وبين من جرب أو
 بشم أو جن أو مكسور قرن ذى دم، وفي ذهاب سن أو سنين لا، كبرا أو إثغارا
 الخلف جلا».

«ومالك تجزى لديه الهرمة، أصبغ مالم يك» الهرم «بيننا فمه» انكفف. «ووجبت
 بنذرها للتضحية، كسائر السنن لا بالتسمية، وتارك لذبحها أيامه، عاص ويفعل
 بها مرامه، وغاصب الشاة إذا يضحى، بها فقد ضحى على الأصح» وليس كذا
 عندى: إن زكى بها، أو كفر، أو أدى ندرا مالم يذبحها «جمع الضحية مع الوليمة،
 في الشاة كاف لا مع العقيقة»

ويندب العق بيوم سابع والحنفي عنده لم تشرع وبالضحية في الاجزا تأتني ومنع بيع أهب ولحم

«باب اليمين»

القسم الواجب أن يحلا توكيد آت مستجاز عقلا باسم من أسماء العلي أو صفة من المعاني أو من المؤلفات إن يرد القديم أو لم يرد أو ينس ما قصد لا إن يقصد بكأمانة وميثاق وحق عهد وقرآن وبأيام ما خلق

ويندب العق بيوم سابع والحنفي عنده لم تشرع، وبالضحية في الاجزا تأتني» وكره مالك عملها وليمة يدعو لها الناس لكن يبعث لهم منها، وجوزه ابن حبيب. قال ابن محسود: إنها كرهه مالك خوف فخر وسمعة، فيجوز للمدعو أكله أه من الدرر «ومنع بيع أهب» محرقة جمع إهاب «ولحم» لغة في اللحم (مع) ولو اضطر له فقير لدينه أو نفقة زوجته. وكجلدها: خرزة وجدت في جوفها.

تنبيه:

ابن هلال لا خلاف في جواز المطاعمة من الضحية، تطعمه من أضحيتك ثم يطعمك من أضحيته بوقت آخر.

«باب اليمين»

وهي ثلاثة: قسم بالله تعالى - أو التزام مندوب أو طلاق على جهة الامتناع من الفعل كدخول الدار في ان دخلتها فعلي صوم. ولا ينبغي اكثاره ولا إهماله رأسا لعدم التعظيم في الوجهين، ويندب برقسمك وقسم من حلف عليك إلا لعارض شرعي.

«القسم الواجب أن يحلا» أي يكفر إن حنث فيه «توكيد آت مستجاز عقلا باسم من أسماء العلي أو صفة من المعاني» نحو وقدرة الله، وكذا قدم وبقاء عند من عدما صفتي معنى، وكذا لعمر الله لأنه بمعنى بقاءه، وكذا الوجود «أو من المؤلفات» أي الصفات الجامعة لمعاني الصفات كجلال وعظمة وعزة أي قوة.

وربنا يعلم من يرد به حلفا يكن حيثذ في حربه
 بالله يعلم وراع تنعقد إن ينوها لا ما إذا قصا قصد
 وفي عزمت ناويا بالباري أعاهد الله خلاف جار
 وهل بحاش ومعاذ يبلى أو لا يكونان يمينا أصلا
 وفي علي نذر أو كفارة أو حلف وحنث الكفارة
 لا في غموسه على ماض بان لم يقوظنه به ولا لظن
وقوع أمر حاضر أو سالف فبان غيره فلغو الحلف
 أما السلوب كالوحدة فلا تنعقد بها اليمين وكذا صفة الفعل كخلق ورزق،
 وكذا عندي صفة الاقلاع كعفو وغفران.

وأما صفة السمع كالاستحياء وغيره الله والاستواء والرحمة والرضا فمفادهم : أن
 الأصح انعقادها بها.

وتوقف ابن عرفة في المعنوية وجزم الابي بأنها أخرى من المعاني للاتفاق على كفر
 من نفاهها والخلف في نافي المعاني، وفيه عندي نظر إذ لو كان المدار كفر النافي
 لانعقدت بوحدة. والظاهر أن سبب توقف ابن عرفة كونها لم توجد خارجا كالمعاني
 ولم تعدم ذهنا كالسلوب.

وان المداركون الصفة حقيقية ذاتية ليكون الحالف بها حالفاً به تعالى لا مجازية
 لان الحلف بها حلف بغيره وفي القرطبي ما يفيد ذلك والله تعالى أعلم. «إن يرد»
 الوصف «القديم أو لم يرد» شيئا «أو ينس ما قصد لا إن يقصد، بكأمانة وميثاق
 وحق، عهد» والاربعة تكون بمعنى الالتزام وهو راجع للكلام، ويأتي الحق أيضا
 للعظمة «وقرآن» يراد به كلامه جل والمصحف «وباييم» بهمز وصل لغة في ايمن
 وهي البركة «ما خلق» فإن قصد ما خلق من قدرة وعظمة مثلاً فلا كفارة، «وربنا
 يعلم من يرد به، حلفا يكن حيثذ في حربه، بالله يعلم و» الله «راع» أو كفيل أي
 رقيب «تنعقد» «إن ينوها لا ما إذا قصا قصد» أي اخبارا «وفي عزمت ناويا بالباري،
 أعاهد الله خلاف جار، وهل بحاش ومعاذ يبلى» ابلى حلف «أولا يكونان يمينا
 أصلا».

تمة:

تنعقد اليمين بلفظ صريح فيها كأ حلف وأقسم وأشهد إن نوى معه اسماً أو صفة تنعقد بهما وبالشئء والموجود إن نواه تعالى أما قصده جل بمباين له كوالحجر فكحلف بالنية فيما يظهر لابن عرفة (عب) ويأثم فيما يظهر قلت قد نقل الخطاب الخلاف في إطلاقك عليه تعالى اسماً لم يرد ولم يؤهم نقصاً وإنما جاز إطلاقه جاز الحلف به ويكفر وما لا فلا أهـ.

والظاهر عدم انعقادها بالحلف بالامانة في لغتنا لحذفنا همزه وهاء الجلالة، وفي نور البصر أن حذف ألف الجلالة يفسد الصلاة ولا تنعقد معه اليمين وخرج الخطاب على قصده تعالى بالحجر حذف هاء الله تعالى أهـ.

لكن في الدرر أن من حلف بالله بشئء من اللغات تنعقد يمينه إن كان عارفاً معناه وإلا فكمن لقن الطلاق بلا فهم أهـ.

«وفي عليّ نذر أو كفارة، أو» عليّ «حلف وحنث الكفارة لا» كفارة «في غموسه» فهي أعظم من أن تكفر للوارد فيها من وعيد القرآن والحديث وهي زنة مبالغة من الغمس أي في النار وتبين صدقه لا يرفع أثم تجربته لكن ينقصه «على ماض بان لم يقو ظنه به ولا» كفارة إن حلف «لظن وقوغ أمر حاضر أو سالف» أي ماض ظنا قويا «فبان غيره فلغو الحلف» الذي في قوله تعالى ﴿لا يواخذكم الله باللغو في أيمانكم﴾ هذا نهج مالك والحنفي، ورأى الشافعي تكفيره.

واللغو عنده ما سبق له اللسان كقول الرجل في عرض حديثه غير قاصد حلفاً لا والله، وبه قال إسماعيل والأبهري والبخمي وابن عبد السلام. والأصح في المذهب أن هذا يكفر وإن اليمين لا تتوقف على نية، وهو قول خليل: لا بسبق لسانه وعبر عنه الأمير باعتياد اللسان الحلف قال وأما الغلط فلا تنعقد به ونحوه في (عب) وغيره، أما من حلف على مستقبل: فيكفر على الأصح غموساً كانت يمينه أو لغوا وكذا غموس على حالي.

والعهد أعظم من أن يكفرا مضافا أم لا عرفا أو منكرا
إذا تلاك علي أو تلا أعطيك إذ عاهده وما ائتلى
فيجب الوفا به و إلا تاب إلى الله علا وجلا
وفي يميني كمين خلف فهي كهي وتنتفي إن تنتف
تحلة الحلف حفان عشرة كل لمسكين بعيش الفطرة
وزاد كلا باجتهاده وهل وجوبا أو ندبا وبعضهم جعل
لذاك الاجتهاد تحديدا فحد بالنصف في يسر وثلث في النكد
تنبيهان:

لوقيد من لم يقو ظنه فقال : في ظني لم يأنم لأنه حلف على ظنه لا على مظهره .
الثاني : اختلف فيمن حلف أنه ابن أبيه هل بار أو غموس ولو قال لرجل أنا والله
اتقى منك أو أشد حبا لله حث إلا أن يتضح فسقه .

«والعهد أعظم من أن يكفرا» إلا بالوفاء به لحض القرآن عليه ﴿وأوفوا بعهد
الله﴾ ﴿لأماناتهم وعهدهم راعون﴾ ﴿والموفون بعهدهم﴾ فيجب الوفاء به إلا
لضرر كزوجين تعاهدا أن لا ينكح من بقي منها فله النكح إن خشي زنا «مضافا
أم لا عرفا أو منكرا» كلك علي عهد الله أو عهد أو العهد أو أعطيك عهد الله الخ
«إذا تلا» العهد «لك علي أو تلا أعطيك إذ عاهده وما ائتلى فيجب الوفا به وإلا»
يف به «تاب إلى الله علا وجلا» لعصيانه . «وفي» قوله «يميني كمين خلف» اسم
رجل «فهي كهي» فيما يلزمه فيها «وتنتفي إن تنتف» .

تنبيه:

إن بان أنها طلاق وقال أردت غيره دين ، وكذا إن جهل ما حلف به إلا أنه تلزمه
يمين به جل «تحلة الحلف» أي كفارته ﴿قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم﴾ أي
شرعها «حفان» جمع حفنة ، فعل وفعله فعال لهما إلخ . «عشرة» :
إن قدم المعدود جاز التاء مع

مؤنث والحذف في الضد اتسع

«كل لمسكين بعيش الفطرة» وتدفعها لزوجها الفقير.

وبجريان في الادام وكفى
 كذا إذا كساهم جدادا
 أو غيرها قوية شدادا
 عن المظاهر وعند العجز
 عما لذي الفلس شرعا يبقى
 صام ثلاثة ويندب الولا
 كدفعها لفوق عشر أو أقل
 وإن عن الحالف تكفير حمل
 سبع عشرة إذا ما ضوعفا
 سقط عنه لازما للمحتمل

فرع:

لو خالف قوته قوت أهل البلد فقولان واختار اللخمي قوته . السيوري يخرجها من عيشه لبنا أو غيره لقوله تعالى ﴿من أوسط ما تطعمون أهليكم﴾ ، ونهجننا منع القيمة خلافا لغيرنا . «وزاد كلا» من الحفقات «باجتهاده وهل ، وجوبا أو ندبا» قولان «وبعضهم جعل لذلك الاجتهاد تحديدا فحد بالنصف في يسر وثلاث في النكد» محرقة الشدة «وبجريان في الادام» قيل يجب وقيل يندب «وكفى» في الكفارة «سبع عشرة إذا ما ضوعفا» بأن أشبعهم مرتين «كذا إذا كساهم جدادا أو غيرها قوية شدادا، كذا إذا اعتق عبدا يجزى، عن المظاهر وعند العجز، عن الثلاثة بأن لا يبقى ، عما لذي الفلس شرعا يبقى» وانظر هل كذا سائر الكفارات غير الظهار . «صام ثلاثة» أيام «ويندب الولا ، والضم في غير الطعام حظلا» فله أن يشبع بعضا ويعطي بعضا أمدادا ومحل منع الضم واحدة فلمن عليه ثلاث أيان تكفيرهن بعق ونفقة وكسوة عين لكل أم لا انظر (سر) . «كدفعها لفوق عشر أو أقل أو لسوى من بمحل الحنث حل» قاله (عب) ولم يرتضه الدسوقي أما نقاد فاس فلم ينكروه .

تنبيه:

الأصح في الكفارات أنها لا تجب فوراً ذكره (مع) و(رح) ولذا لا يجب توالي الأيام في اليمين وهذا ما لم يخف عجزه عنها أفاده (عب) و (بن) عند وإن مات وسط الوقت الخ .

تكرر التكفير إن حنث علق بذات تكرار كمهما انطلق
أو ينومعناها كحالف لما ركب ينوى كلما فكلما
ركب يحنث كذا إن يجز عرف به كلا تركت وترى
أو كرر القسم والجوابا أو ائتلى ثم ائتلى لا آبا
وإن يكرر حلفا وقصدا تعدد التكفير كان عددا
وفي غداً ثم غداً وعن غد كفارتان بكلام في غد
أما غدا وبعده ثم غدا فالثاني الغ إذ للال أكدا
«وإن عن الحالف تكفير حمل، سقط عنه لازماً للمحتمل تكرار التكفير إن حنث
علق، بذات تكرار كمهما انطلق أو ينومعناها كحالف لما، ركب ينوى كلما» ركب
حنث «فكلما ركب يحنث كذا إن يجز، عرف به كلا تركت وترى، أو كرر القسم
والجوابا» كواله لا آكل والله لا أشرب وكواله لا بعت لفلان والله ولا لك فباع لهما
دفعه أو مرتين فكفارتان فيهما أما والله لا فعلته والله لا فعلته فواحدة لاتحاده وإن
قصد إنشاء الحلف دون الكفارة «أو ائتلى ثم ائتلى لا آبا» عما حلف عليه.
«وإن يكرر حلفا وقصدا، تعدد التكفير كان عددا» بعدد حلفه كواله لا أدخل
والله لا أدخل وكواله لا آكل ولا أشرب ولا ألبس فإن أكل وشرب ولبس لزمه ثلاث
أما إن لم ينو تعدد الكفارة فواحدة.
وهو قول احمد بن محمد:

ومن أمورا في يمين جمعا فحصل الحنث بهن جمعا
أو بعضها عليه أن يكفرا واحدة كما في الام ذكرا
وانظر إن نوى تعددها في لا آكل هل تتعدد بتعدد اللقم وكذا لا أركب ولا
أركب أو لا أركب لا أركب «وفي» لا أكله «غدا ثم» قال والله لا أكله «غدا وعن
غد» أي ولا بعد غد «كفارتان بكلام في غد» ثم لا شيء عليه إن كلمه بعده فإن
لم يكلمه إلا بعد غد فواحدة «أما» والله لا اكلمه «غداً» الله لا أكله «بعده ثم»
قال والله لا أكله «غدا فالثاني الغ إذ للال أكدا» فواحدة ولو كلمه فيها بخلاف ما
مر أن فيه كفارتين لزيد اليمين الثانية منها على الأولى فلا تؤكدها.

ويجزىء التكفير قبل الحنث في مبهم نذر وتصديق وفي
عتق معينين والطلاق البالغ الغاية بالاطلاق
وهكذا أضداد غير الأول والمشي والصيام إن تعجل
كفته في يمين حنث مسجل لآبره أو حنثه المؤجل
وإن يكن بالله جل الائتلا فلا تكفر ذات حنث أجلا
قبل انتهاء أجل وكفر من قبل حنث غيرها أو آخر
للحنث إن لم أفعَلْ أو لافعلن والبر فعل منتف بلاوان
وذات حنث بران توجل والبر حنث إن به تأول

تنبيه:

أصل اليمين بالله إن كررت التأكيد لاتحاد محلوف به، وأصل الطلاق التأسيس
لأن الطلقة الثانية غير الأولى وتخرجها النية عن الأصل

«ويجزىء التكفير قبل الحنث في، مبهم نذر وتصديق وفي، عتق معينين
والطلاق، البالغ الغاية بالاطلاق وهكذا أضداد» بفك الضاد عن الدال فالضاد
لا يدغم في غير ضاد. «غير الأول، والمشي والصيام ان تعجل، كفته في يمين حنث
مسجل، لآبره أو حنثه المؤجل، وإن يكن بالله جل الائتلا، فلا تكفر ذات حنث
أجلا» قبل انتهاء أجل وكفر، من قبل حنث غيرها أو آخر» ولما كان لكل من يمين
الحنث والبر صيغتان قال «للحنث إن لم أفعَلْ أولا فعَلن، والبر فعل منتف بلاوان»
نحو لا فعلت وإن فعلت وإن في ان فعلت نافية إن لم تجب وشرطية إن أجبت كوالله
إن أقمت أو إن أقمت فلا أذهب ومعنى إن لم أفعَلْ لافعلن لأن نفي النفي إثبات .
ووجه تسمية اليمينين أنه في ذات البر بار حتى يفعل وفي الأخرى حانث حتى
يفعل أيضا ولذا يقف عن زوجته حتى يفعل وتكفر ذات الحنث ان حنث ولو مكرها
إلا لنية طوع ويعذر في ذات البر إن أكره بسة قيود جهله أنه سيكره وعدم أمره
بالاكراه وكونه ظلما وعدم فعله بعد الاكراه ولم يحلف لا فعله كرها
ولم يحلف لادخل زيد وتكرهه على الدخول ويعتبر الإكراه من غير عاقل
«وذات حنث بران توجل، والبر حنث إن به تأول» وذلك إذا صحَّ رد هاله

«فصل في الالتزامات»

من قال إن فعلت ذلك لغني أو واجب أو غير ذين فعلي
كذا لقربة فبالحنث لزم كذره مجردا بلا قسم
وفي الأشدية واللازمة إن لم يرده جل بالالية
جميع ما اعتيد به الحلف في بلد أو لسان مبدى الحلف

بتقدير مقدر غير الترك كلا فارقتك وإن عفوت عنك أو أقمت هنا إذ
التقدير لألزمك أو لا طلبك أو لا نتقلن، أما التقدير بلا تركن فلا يراعي لصحته
في كل صيغة ولا يجرى هذا التقدير في ذاتي الحنث .

تنبيه:

الظاهر أن ما ولن كلا نحو ما فعلت أو ما أنا فاعل وقد قال تعالى ﴿وما ودعك
ربك وما قلبي﴾ .
وقال الشاعر:

فوالله ما يغني الشراء عن الفتى الخ

وقال أبوطالب «والله لن يصلوا إليك بجمعهم، حتى أوسد في التراب دفينا» .

«فصل في الالتزامات»

«من قال إن فعلت ذلك لغني الغنى الحرام . «أو واجب أو غير ذين فعلي» «كذا
لقربة» سهاها كصدقة وصوم «فبالحنث لزم» ذلك الذي التزم «كذره مجردا بلا قسم
وفي الأشدية واللازمة، إن لم يرده جل بالالية» فلو قال أردت بها حلها به تعالى دون
طلاق يقبل ولو في مرافعة أفاده (عب) ولعله في محاشاة أو حيث لم يجز عرف بأنها
طلاق، وإلا كانت كناية ظاهرة، والأصح أنها لا تصرفها عنه نية إلا محاشاة .
«جميع ما اعتيد به الحلف في بلد» الخالف ويأتي إن شاء الله صدر الطلاق لزوم
العرف لمن يظن خلافه «أو لسان مبدى الحلف» .

إن شك في الذي ائتلى به طلب به وهل حتم عليه أوندب
ونفع التخصيص بالاغياء والوصف والشرط والاستثناء
وبدل البعض كاكرم الفتى مالم يحف أو الرضا أو إن أتى
أو ما عدا يوم مجيء بشر أولا أرى الرجال ابنا بكر
في الله أو في غيره وأفلحا في الحلف بالله فقط إن سبحا

فعلية في الاشدية في بلدنا اليوم كفارة يمين فيما ظهر لى وأما الايمان تلزمني فقال
ابن رحال الحق رعي العرف فيها وهو مبني الخلف فيها.

وحذر نور البصر من الفتوى فيها بكفارات ونقل (ت) عن غير واحد أن من
وقعت منه فلتة: يحسن تركه يقلد قولاً فيه رحمة، ومن هي دابه ويستخفها يحكم
عليه بما شهر فيها، انظر صدر الطلاق. وفي الدرر عن أبي الفضل العقباني أن
الأشهر فيها الثلاث، وقيل واحدة فمن روقع قضى عليه بثلاث وأما المستفتي
فالأولى له تقليد المشهور لكن إن قلد الآخر تخلص بذلك إن شاء الله اهـ.

ثم قال تقليد المالكي شاذ مذهبه أو المذهب الشافعي خلاف الأولى لكنه
يتخلص به من لم تأسره البينة اهـ. وقال البرزلي لا يمكن أن يفتي بشاذ أو بغير
المذهب ثم نقل كلام المازري الشهير اهـ.

فرع:

قال ابن لب: قصد الناس بالتزاماتهم عند لجاج أو غضب التشديد على النفس،
فعن ابن القاسم وابن وهب «تكفى كفارة يمين وهو الأصح عند الشافعية، وعن
مالك أيضاً ما يشير له، لكن اطلاق روايات المذهب لزومه اهـ من (مع) قبيل
الجهاد في حكم من اغضبها خادمها فقالت صوم سنة يلزمني لأخرجتك وفي شرح
التكميل ان ابن العربي وابن عبد البر رجحاه.

والشرط في تخصيصه للكل	نطق ووصله وقصد الحل
ولم يرد ادخاله ابتداء	فيما أراد منه الاستثناء
وشرط الاستثناء بالمشيئة	خمس النطق به عن نية
وقصد الحل به واتصلا	وليس حالفا على أمر خلا
لا القصد دون نطق أو نطق بلا	قصد ولا إن يتبرك مثلا
وفصله يضر لو برد	سلام أو من عاطس بحمد
ونافع وصل طرا كمن أمر	به إذا من قبل سكنت يأتمر

«إن شك في الذي ائتم به» هل طلاق أو عتق أو صدقة «طلب، به» نظير من ذكر صلاة ونسي أي الخمس «وهل حتم عليه» دون قضاء وهو الأصح «أو ندب» . «ونفع» الحالف أي لا يحنث اتفاقا ولا يأنم في غموس «التخصيص بالاغناء، و» غيره نحو «الوصف والشرط والاستثناء، وبدل البعض» ثم مثل لكل بنشر مرتب «كأكرم الفتى مالم يحف أو» الفتى «الرضا أو إن أتى أو ماعدا يوم مجيء بشر، أولا أرى الرجال ابنا بكر، في الله أو في غيره وأفلحا» أي فاز بعدم الحنث «في الحلف بالله فقط إن سبحا» أي استثنى وفسر به ﴿ألم أقل لكم لولا تسبحون﴾ «والشرط في تخصيصه للكل، نطق» ولو سرا وهل ولو استحلف مبناهما هل اليمين على نية حالف أو محلف «ووصله وقصد الحل» أي حل اليمين لا إن نطق به سهوا «ولم يرد ادخاله ابتداء، فيما أراد منه الاستثناء» أي الاخراج «وشرط الاستثناء بالمشيئة، خمس النطق به عن نية، وقصد الحل به واتصلا، وليس حالفا على أمر خلا» «لا القصد دون النطق» على الأصح «أو نطق بلا، قصد ولا إن يتبرك» «إن شاء الله مثلا» أو يقولها سهوا أو تجرى على لسانه بلا قصد أو يقولها تأدبا لقوله تعالي ﴿ولا تقولن لشيء﴾ الآية، أو تأكيد يمينه كقوله ﷺ (والله لأغزون قريشا) ثم قال بعد حلفه ثلاثا (إن شاء الله) ومنه ﴿لندخلن المسجد الحرام﴾ الآية «وفصله» اختيارا لا بنحو عطاس «يضر» وللشافعي لغو سكتة خفت لتذكر.

ونفع قصد طارىء بعد تمام	اللفظ موصولا به رأي الإمام
واختار أن يكون قبل ختم	حروفه محمد واللخمي
وهل حروف قسم أو مقسم	عليه ذا كالميم من دراهم
في لأملكه دراهما	والال مثل الهاء حيث ختما
بعالم الغيوب والشهادة	بعد اليمين في حقوق الأمة
وكون إلا أن يشاء الله أو	يريد أو يقضى كإن شاء انتقوا
وعملت نيته إذ أقسما	تخصيصه وخصصت ما عمما
أي قصرت ما عم مما أقسما	عليه أو به على ما يمما

عياض: لو كفى منفصلا كما قيل به لم يحث أحد نقله (ق) «لو برد، سلام أو من عاطس بحمد، ونافع وصل طرا كمن أمر، به إذا من قبل سكت يأتمر، ونفع قصد طارىء بعد تمام، اللفظ موصولا به رأي الإمام، واختار أن يكون قبل ختم، حروفه محمد واللخمي، وهل حروف قسم أو مقسم، عليه ذا كالميم من دراهم، في لأملكه دراهما، والال مثل الهاء حيث ختما، بعالم الغيوب والشهادة، بعد اليمين في حقوق الأمة، وكون إلا أن يشاء الله، أو، يريد أو يقضى كإن شاء انتقوا» في الأخيرتين أما الأولى فاتفقا «وعملت نيته إذ أقسما، تخصيصه» أي لفظه الخاص كلا أكلت من هذا الزرع لقائل لولا هو لضعفت، فيحث بما نبت منه، أو اشترى إن قصد قطع المن وإلا فلا، فلو نويت أن لا تتنفع منه بشيء حثت بكل ما جاء منه ولو من بمنحة، فحلفت عن لبنها حثت بلبسك من ثمنها «وخصصت ما عمما، أي قصرت ما عم مما أقسما، عليه» زمنا أو محلا أو صفة أو نوعا أو جنسا كلا أكلم رجلا ونوى شهرا، أو في المسجد أو فاسقا أو تركيا، أو لا أبيع مالا، ونوى الحيوان، وكتوكيل في لا باع وكذا لا أكلت، ونوى ماكولا بعينه، وكذا لا بعت ثوبا وباعه وشيئا «أوبه» كمالى صدقة وعبيدى أحرار إن فعلت كذا «على ما يمما» أي قصد متعلق بقصرت

ان وجدت قرينة لنيته كلا تزوج حياة زوجته
أو قربت كسمن ضأن والمقر أغلب الاسمان به سمن البقر
وذو العموم كل لفظ يشمل من غير حصر دفعة مايقبل
كالجمع والجنس المعرفين بال أو اسناد لمعروفين

«إن وجدت قرينة لنيته، كلا تزوج حياة زوجته» ناويا ما دامت زوجته فالقرينة قصد رضاها فله التزوج إن بانت وكوجود أقل في ليس معي غيره لطالب سلف لأن القرينة دالة أن قصده نفي أكثر.

تنبيه:

قولنا إن القرينة قصد رضاها أي القرينة العرفية كما يفيد كلامهم، وانظره، فظاهرهم حثه إن لم ينو، بل هو قول المختصر. وفي ما عاشت مدة حياتها إلخ وظاهر تفسيرهم العرف ورعيه في الايمان عدم حثه إن لم ينو، فتأمله.
«أو قربت» نيته من ظاهر لفظه (ك) حلفه لا آكل سمنا وقال قصدي «سمن ضأن والمقر، أغلب الاسمان به سمن البقر» انظر (بن) ولعل قصده أنه إن انفرد سمن ضأن أو ساوى أو غلب كانت نيته مساوية وإن عدم كانت بعيدة فالصور خمس فتأمله.

فرع:

لو قال الحلال على حرام لاكلمت زيدا ونوى في عقد يمينه أو قبله اخراج الزوجة لم تحزم على الأصح.

وهذه المسألة تسمى: المحاشاة وليست خاصة بلفظ الحلال على حرام بل عامة في كل عام محلوف به أو عليه، وظاهرهم أنها لا تفتقر لقرينة والله تعالى أعلم.
ثم عرف العام بقوله «وذو العموم كل لفظ يشمل، من غير حصر» فخرج العدد كعشرة «دفعة» فخرج المطلق كرجل «ما يقبل، كالجمع والجنس المعرفين بال» كالعبيد والإنسان والمال «أو إسناد» أي إضافة «لمعروفين» كعبيدي ومالي

وكل أو منفي منكور وما
وعملت مطلقه كصلته
وعينت محمله منكرا
على السواء أو تداني محملا
وصارف للفظ عن حقيقته
ولا قرينة فقصد ناء
يرد في القضاء والافتاء

«وكل» ككل رجل أو الرجال «أو منفي منكور» من إضافة وصف لموصوفه كلا
أكلت سمنا «وما إلى تفهم» أي استفهام «وشرط ينتمي» يعني اسماء الشرط
والاستفهام «وعملت» نية الحالف «مطلقه» والمطلق ثلاثة اسم الجنس والنكرة
والمشترك «كصلته»، أخا فلان قاصدا لآخوته و«قيدته بان» عينت محمله «كمنزل أي
ما يحمل عليه ماصلاح له «منكرا» كأكبر من رجلا «أو جنسا» كأكلمن أخاك «أو
مشاركا» كدعد طالق واسم كل من زوجته دعد «إذا جرى على السواء» كما مثلنا
فتقبل حتى في قضاء «أو تداني محملا معمم» كلا كلمت رجلا وقال أردت فاسقا أو
شهرا أو في المسجد وهذا هو قولنا قبل أو قربت إلخ واعدته ليعلم أنه في الفتوى
فقط «ومطلق» كقصد حرية من توافق زوجته اسما كسليمي طالق وتوكيله في لا
باع مثلا، لا في لا آكل مثلا فيما يظهر «إن سألا» أي استفتيا لا إن روعيا في دعواهما
مجازا بلا قرينة، ويصدقان في الفتوى لأن لفظهما ظاهر لانص، ولا تقع مراعاة في
حلف بغير طلاق وعتق معين، ولا يقع تخصيص ولا تقييد في نص وهو ما لا يقبل
إلا معنى واحدا كزبد في هذا زيد وكالعدد كعشرة.

«وصارف للفظ عن حقيقته، وغالب استعماله بنيته، ولا قرينة فقصدناء، يرد
في القضاء والافتاء» كدعد طالق وقال أعنى الميتة أو الاجنبية أو البائن وكذا في عام
كنسائي طوالق أو قال هي حرام وقال أردت كذبها لانه كصرف اللفظ عن نصه
فإن دلت قرينة عمل بها وظاهرهم أن النية حينئذ مساوية.

فتحصل أن النية المخالفة لظاهر اللفظ إما بأشد من مدلوله فتعمم خاصا
ومطلقا أو بأخف وتساوى ظاهر اللفظ وذلك أن يرجحها عرف في العام كلا تزوج

إن تفقد النية فالتقييد وشبهه بساطه يفيد
 وحيث لا قصد ولا بساط كان بعرف اللغة المناط
 حياة زوجته، وإن يحتمل لفظه المطلق مانواه وغيره على السواء كهند لمن ذلك اسم
 زوجته أو أمته فالنية المساوية تقبل في الفتوى والقضاء، أو باخف ولم تساو فتقبل
 في الفتوى فقط، وهي قولنا أو تداني محملا إلخ أو تخالفه وتكون بعيدة منه فترد ولو في
 فتوى وهي قولنا وصارف للفظ إلخ، ولا شيء عليه فيما بينه وبين ربه، انظر الرهوني
 عند قوله وإن أقر بفعل إلخ.

تمة:

اختلف فيمن حلف لغيره في حق أو توثق هل نيته له أو للمحلف أو إن تبرع
 فله وإلا فلمحلفه وهو الأصح وقيل غير ذلك.

واعلم أن الذي يقع فيه القضاء من اليمين طلاق وعق معين كما مر.
 «إن تفقد النية فالتقييد، وشبهه» وهو التخصيص وكذا التعميم فيما يظهر
 فالشأن صرف الألفاظ إلى المقاصد إلا لعارض ﴿فاعبدوا ربكم فاعبدوا ما شئتم﴾
 «بساطه يفيد» وهو بالكسر سبب الحلف فهو كنية فقدت أو نسيت لأنه مظنة لها
 كمن وجد لحما عليه زحام فحلف لا أشتري لحما فوجد لحما بلا زحام.

تنبيه:

في (سر) أن النية معتبرة اتفاقا واختلف في البساط وانها مقدمة عليه في الفتوى
 ومقدم عليها في القضاء.

«وحيث لا قصد ولا بساط كان بعرف اللغة المناط» في تخصيص وتقييد.
 وعرف اللغة عبر عنه ابن رشد وغيره بما عرف من قصد الناس بحلفهم لأنه
 غالب قصد الحالف، فلو حلف لاركب دابة وعرفهم خصوصها بالحمار لم يحث
 إلا به، وفي العرف الفعلي كمن عيشهم خبز القمح ويقولون الخبز لكل خبز قولان
 هل يخصص اللغة فلا يحث بشعير أو يحث به وهو ظاهرهم.
 ثم إن فقد ما مر حل لفظه على ظاهره لغة فيحث في الدابة بكل ما يمشي،
 فإن قبل وجهين فأكثر فأظهرهما، فإن استويا فكتعارض الأدلة وتساوى الأقوال:

«فصل في البر»

وبر بالاتيان بالفعل على أكمل وجه من على الفعل اثلى
لابد من مسيره دال برد في سفر أو نقلة من ذا البلد
ونقلة تقطع خلطة العيال، في لا أساكن عمير بن هلال

تنبيهان:

ما مر من رعي بساط وعرف هو الأصح ، وقيل يراعي ظاهر اللفظ إن فقدت
النية .

الثاني : قولنا في لغتنا والله ال اصن اضربك عبارة عن التمكن من الفعل وقد
تقصد به المبالغة ، وكذا قول السفهاء لافعلن به كذا لو كان ابن نبي مثلاً والله
أعلم .

«فصل في البر»

«وبر بالاتيان بالفعل على أكمل وجه من على الفعل اثلى» فلا يبر ببعضه وقيل
له ما يترك مروءة في لأشربن هذا اللبن نعم يبر بلبس وركوب وإن لحظة ، وإن قيد
بزمن ، كان لباسه فيه بحسب العرف فلا يحث بنزوله ليلاً ، وبر إن حلف على
رجل ليأكلن بثلاث لقم ولو حلف على أكل طعام فلم يأكله حتى فسد : حنثه
مالك لا سحنون «لابد من مسيره دال برد ، في سفر» أي حلفه ليسافرن «أو» حلفه
على «نقلة من ذا البلد» أو نقلة ولم يقيد أما من هذه الدار أو الحارة أو نوى ذلك
فتكفيه نقلة لأخرى ، وله إن لم ينو ترك المساكنة أن يلبث بقدر ما يطلب منزلاً ولو
نصف شهر ، ولا يحث إن رجع . أما ان حلف عن المساكنة فيحث إن رجع ، وهل
له لبث يوم وليلة أم لا وهو الأصح . ومكث وراء البرد نصف شهر وإلا لم يبر ، وكذا
إن قال من هذه الدار أو الحارة وندب كمال الشهر ولا يبر إن حلف لقطع مئة إن
ترك ما يعود له بخلاف ما لا يعادله عرفاً إن لم ينو العود له وإلا فقولان .

«و» لابد من «نقلة تقطع خلطة العيال في لا اساكن عمير بن هلال» أو لا

طول المقام في ليسكننا لكن كفى البعث لأعلمنا
وفي لاقضينه إذا قضى وكيل دينه أو المفوضا
لا بكتاب في أكلم ولا ما رد من بيع بعيب مثلا
ولا بما يفسخ أو بغير من تشبهه في حلفه لينكحن
أو ائتلى ليقضينه وحباه بحقه أو عنه غيره قضاه
أو ثبت القضاء قبل الحلف بنا لمشهور على مضعف
من اعتبار اللفظ دون المقصد فاد ثمت انتزع إن ترد
في حمل قوله لأفعلن على فور فيحنت إذا ما أمهلا
أولا فلا يحنت بالتواني وهو الشهير قاله بنان
وبر في لأرحلن عن ذا المحل ولب ثم بعد شهر ارتحل

أجاوره، أو لأنقلن عنه فإن قصد البعد منه حث بزيارة أحدهما الآخر، وسفره معه وإلا فلا، ما لم يكثر الزيارة نهارا أو بيت بلا مرض «طول المقام» أي لا بد من طول مقام يرى أنه قصده «في» حلفه «ليسكننا» وهل لا بد من كون أهله ومتاعه معه، قولان، «لكن كفى البعث» في «لا علمنا» زيدا بكذا فيبر بالرسول كذا قالوا ولعله في رسول يثق به ليحصل الكمال والله تعالى أعلم.

«و» كفى «في ليقضينه إذا قضى، وكيل دينه أو المفوضا، لا بكتاب» سيما رسول «في أكلم ولا مارد من بيع بعيب مثلا» أو فساد أو خيار «ولا بما يفسخ أو بغير من تشبهه في حلفه لينكحن أو ائتلى ليقضينه وحباه بحقه أو عنه غيره قضاه أو ثبت القضاء قبل الحلف بنا لمشهور على مضعف من اعتبار اللفظ دون المقصد فاد» أي فإن شئت أن تبر فاقضه ثانيا ليقع ما لفظت به «ثمت انتزع» منه ما قضيته به «إن ترد» وإن شئت تركته له «في حمل قوله لأفعلن على فور فيحنت إذا ما أمهلا أو لا فلا يحنت بالتواني وهو الشهير قاله بنان» وفيه عند إلا أن يتوانى أنه إن توانى حتى تعذر حث بلا خلاف فتأمله.

من قال إن ذا علي فيه ألية قبل لمعتفيه
وهو كاذب وإنما اعتذر فقله كما الميسر ذكر
يقبل في الافتاء لا القضاء إلا إذا أشهد قبل ذاء

«فصل في الحنث»

إن يتعذر ما عليه أقسم فهو حانث ولو في الرحا

تنبيه:

لو حلف بطلاق ليطلقن نجز كما يأتي إن شاء الله آخر الطلاق «وبر في لأرحلن
عن ذا المحل» ولم يوجل «ولب» أي أقام «ثم بعد شهر ارتحل» كما في الدرر «من قال
إن ذا علي فيه إلية قبل لمعتفيه» أي الطالب له «وهو كاذب وإنما اعتذر، فقله كما
الميسر ذكر، يقبل في الافتاء لا القضاء إلا إذا أشهد قبل ذاء» فيقبل في القضاء
أيضا ولمحمد مولود المجلسي:

وفي القضاء دينوا من حلفا على الذي لظاهر قد خالفا
كطرت في الهوى وبالعيان رأيت انسانا له رأسان
لذاك لا يحنث حالف شهد عليه عدلان بشرب ويحد
فانظره في ذخيرة القرافي وما حكى في ذاك من خلاف

«فصل في الحنث»

«أن يتعذر ما عليه أقسم، فهو حانث ولو في الرحا» جمع رحيم قال تعالى ﴿رحماء
بينهم...﴾ وعبرت به عن الأقارب لأنه شأنهم.

كمنعه شرعا سواء سبقا تحريمه يمينه أو لحقا
أو عادة إن التعذر طرا أو عقلا إن فرط لا إن بادرا

قال الرباطي : ما يوجد في أطراف بعض الكتب من عدم لزوم اليمين على الأقارب باطل ، كما قال ابن رحال وقد أفتى ابن عرفة فيمن حلف لا عاشر أبويه بانه إن لم يخرج في الحال حنث ، وابن لبابة في من حلف بالطلاق البتة لا يصل أمه بفاكهة بأنه تطلق زوجته ويصل أمه . وافتي أيضا فيمن حلف لادخل لأمه بيتا فاجتمعا في بيته وتكلما بحثه إن نوى أن لا يجتمعا وإن عرى من نية لم يحنث .

وقال السرقسطي : من حلف لا كلم أخاه حنث نفسه وجوبا لحلفه على ذنب اه القصد منه . وبالع نور البصر في الرد على من أفتى بان الحلف بالطلاق على قطع الرحم أو ذنب آخر لغو معتمدا على تقاييد «كمنعه شرعا» فيلزمه تحنيث نفسه كما يأتي إن شاء الله تعالى آخر الباب ، ويحكم عليه بالطلاق إن كانت يمينه طلاقا لأن إكراه الشرع طوع ، فإن تجرأ وفعله بر عند سحنون وابن رشد لا أصبغ وعن (سم) قولان ، «سواء سبقا ، تحريمه يمينه» كليقتلن مومنا ظلما «أو لحقا» كليرتجعنها فوجدها تمت عدتها أو ليشربنه فتنجس «أو» منعه «عادة» كالألبسنه فغصب أو سرق أو أخذه ربه «إن التعذر طرا» كما مثلنا فإن تقدم فمن لغو اليمين وقد مر تفصيله كحلفه لتخبرنه بأمر فإذا أنت جاهل به وكسبق السرقة لليمين والظاهر أن له انتظاره إن رجي كما قال الدردير وفي (ك) في حلفه على حرام ترجى إباحته أنه ينتظر كحلفه ليطأنها فإذا هي حائض «أو عقلا» كموت جل حلف ليركبه «إن فرط» بأن تأخر عن حلفه ولم يبادر «لا إن» وقت أو «بادرا» فإن تقدم لم يحنث ولو حلف لافعل زيد كذا فوجده قد فعله قبل حلفه أو لا باع منك كذا بعدما باعه منك وكيه لم يحنث والفرق بين عقلي وغيره أن الحالف إنها يقصد ما يمكن بوجه .

كفعل ما حلف عنه جاهلا أو ناسيا أو مخطئا أو حظلا
أو كان حتما أو تغير إلى صفة أو لملك غير نقلا
إن باشارة يعينه كلا دخلت ذى الدار ومن قصد خلا
وبأقل سبب كفعل بعض الذى عنه ائلى كأكل
لقمة إن حلف عن طعام كذا عن الصلاة بالإحرام
وعن ركوب بفراقه التراب كذا إذا وضع رجلا في الركاب

فرع:

لو طلب مولاك بمظلمة فحلفت لتغرم عن حلف ليغرم فأيكما سبق
بروحت الآخر فإن كف الظالم بررتما إلا أن تقصدا ولو كف ذكر (مع).

«كفعل ما حلف عنه جاهلا» كلا ركبت جملا لزيد فركبت جملا كان لبكر جاهلا
أنه صار لزيد، ويأتي أن الحنث منوط بما يظهر «أو ناسيا» وعذره الشافعي وابن
العربي والسيوري وغيرهم «أو مخطئا» كلا أكلمه وكلمه يظنه غيره «أو حظلا» أي
محرمًا كلا باعه وباعه بيعا حراما «أو كان حتما» كلا أصوم وصام رمضان «أو تغير
إلى صفة» كعن لبس ثوب فجعل عمامة لا بثمنه مالم يرد قطع من.

تنبيه:

لو حلف عن شيء فضم لغيره كخل طبخ بهاء لم يحنث على الأصح، وكذا لو
حلف عن شراء ثوب فاشتراه وشيئا أو حلف عن شرب الماء الصرف فلا يحنث بما
شيب بعسل، ويحنث بهاء غيره طحلب مثلا ذكره الرهوني عند: والأظهر في بئر
البادية بهما الجواز وظاهرهم عند وبزغفران أن الحنث بما يمكن عزله فقط.

«أو لملك غير نقلا إن باشارة يعينه كلا دخلت ذى الدار ومن قصد خلا» فيحنث
بدخولها وإن انتقل ملكها لغير مالكة حينئذ إن لم ينو مادامت له فإن لم يشتر كلا
دخلت دار فلان فلا حنث إن لم ينو عينها ولو وهبك رجل شاة فمن بها عليك
فحلفت عن لبنها ولحمها حنث بأكل أو لبس من ثمنها قاله فيها.

وذمه لحالف لانفعه بخلة عنه ضمانا دافعه
أن يختطف منك كتابا واثلى ليتلونه وتحلف لا تلا
حنثتما إن بعضه تمنى كذاك حالف ليقضينا
غريبا إن يأخذ من المديان فترك الأخذ مع الإمكان
كفعله سبب ما خلف عن كلا كسوتها إن أعطاها الثمن
أو ثوبه خير ورام بدله بثوبها ولو أبت أن تبدله
والخلف إن يدم ركوبا أو غطا من عن ركوب أو لباس أحلطا
كعزم ضد ذات حنث مسجل لابره أو حنثه المؤجل

وفي (مع) أن من حلف لا أكل فاكهة زوجه لا يحنث بها اشتراه منها أو تصدقت به عليه «وبأقل سبب كفعل بعض الذي عنه ائتلى كاكل لقمة إن حلف عن طعام كذا عن الصلاة بالاحرام، وعن ركوب بفراقه التراب كذا إذا وضع رجلا في الركاب» أي إن حلف لأصلى يحنث بالاحرام وانظر (ضريح) أو (سر) لأقل ما يحنث به حالف عن ركوب «وذمه لحالف لانفعه بخلة» أي صفة ذميمة «عنه ضمانا دافعه» قوله بخلة صلة ذمه، وقوله دافعة صفة خلة أي صفة ذميمة دفعت عنه ضمان دين كان يراد بضمانه فلما ذم ترك تضمينه.

«ان يختطف منك كتابا واثلى، ليتلونه وتحلف لا تلا، حنثتما إن بعضه تمنى» أي تلا (إذا تمنى) القى الشيطان في أمنيته أي تلاوته «كذاك حالف ليقضينا غريبا إن يأخذ من المديان» أي حلف ليقضينك إن قضاه مدينه «فترك الأخذ» أي الاقتضاء من مدينه «مع الامكان» «كفعله سبب ما حلف عن» فعله قال:
وجوزن حذف مجرور زكن * كقوله قضاؤها منه ومن

«كلا كسوتها إن أعطاها الثمن، أو ثوبه، خير ورام بدله بثوبها ولو أبت أن تبدله، والخلف إن يدم ركوبا أو غطا، من عن ركوب أو لباس أحلطا» أي حلف وهو راكب أو لابس «كعزم» على «ضد ذات حنث مسجل لابره» ولذا لم يحنث في لاكلمه إن كلم من ظنه إياه «أو حنثه المؤجل» الدسوقي عن حاشية الأمير إن حلف

وفرع ما حلفت عنه إن تشر إليه نطقا وله بمن تجر
بسابق الحلف وضده كلا أكلت من ذا خلف إن من خزلا
في مرق نبذ تمر وعنب مكفر لو لم يشر ومن سلب
وبضمان الوجه حيث آلا لا يتكفل لزيد مالا
أو قبل التحويل في الافارقه دون القضا لواد من المرافقه
حتى اقتضى واعلم بان قسمه حنث فيحنث إذا ما راغمه
من يول لو كان كذا لنفذا لم يحنث إن لم يك ذلك الكذا

بطلاق لزمه بعزم على ضد «وفرع» عطف على عزم أي وحنث بعزم على ضد ما
حلف على فعله إلخ وبفرع «ما حلفت عنه إن تشر، إليه نطقا وله بمن تجر» كلا
أكلت من هذا الزرع أو اللبن فيحنث بدقيق وخبز وجبن وسمن أو من زرع ذا
البلد أو لبن هذه الشاة «بسابق الحلف» (مع) وكذا لو حلف عما صنعت زوجته
حنث بها سبق الحلف «وضده كلا، أكلت من ذا» الزرع إلخ «خلف إن من خزلا»
أي حذف كلا آكل هذا الزرع هل يحنث بخبزه فان حذفت معها الإشارة لم يحنث
اتفاقا إلا في الثلاث الآتية في قوله.

«في مرق نبذ تمر وعنب، مكفر لو لم يشر ومن سلب، وبضمان الوجه حيث
آلا، لا يتكفل لزيد مالا، أو قبل التحويل في لافارقه، دون القضا» كذا في خليل
(عب) وهو خلاف عرف مصر اليوم، «لواد من المرافقة حتى اقتضى واعلم بأن
قسمه حنث» لأن معناها ليلزمه «فيحنث إذا ما راغمه» المدين أي فارقه كرها.

فروع:

لو حلف عن قوت أخته لم يحنث بقوت زوجها ذكره (مع). ولو حلف على بيع
أو شراء لم يلزمه بغبن ومن أكره على فعل حلف عليه لم يبر إلا بنيته وإن كرها في
فتوى فقط، وكذا حلفك ليفعلن زيد ثم أكرهته وحنث في لا باع له أولا ضمن
بوكيله إن علم أو علم أنه قريبه أو ملاطفه، ولو قال له أنا غير وكيل ويقول ما ظننته

إن يول عن طعام زيد حنثه بالأكل منه قبل قسم الورثه
 إن كان ذا إيصاء أورداء لحتم وقفه إلى الأداء
 والفتح في ترك الكلام لو لم يسمعه من سنة أو من صمم
 فحانث إن كلم الأصما لا إن يشر برأسه لأعمى
 وبكتاب إن تلاه أو رسول إن يبلغ أو يسمعك إذ له تقول
 لا بالإشاره وفي الثلاثة هذا هو الأصح عند الجلة
 من يول لا أعار أو لا نحلا أو لا تصدق فايا فعلا
 يحنث وفي اعارة عن صدقه أو هبة، أو هبة عن صدقه
 نوى كالباقات في غير طلاق روقع فيه أو معين عتاق

قاله لغيري فيها حلف على كتمه ولو حلف لا لبس اليوم ثوبا إلا ثوب كتان حنث
 عند الشافعي إن ظل عريانا، انظر أول الجزء الثاني من الفروق .

«من يول لو كان كذا لنفذا» أي لفعل «لم يحنث إن لم يك ذلك الكذا» هذا قول
 مالك انظر شرح الرسالة لابن البشير «إن يول عن طعام زيد حنثه بالأكل منه قبل
 قسم الورثه، إن كان ذا إيصاء أورداء» أي دين «لحتم وقفه إلى الأداء» ابن رشد
 إلا أن يقل الدين وتكثر التركة نقله (تو).

«والفتح» عطف على الأكل «في» حلفه على «ترك الكلام» لزيد «لو» وجب أو
 «لم يسمعه» أي لم يسمع زيد الفتح «من سنة أو من صمم» إن كان بحيث يسمعه
 لولا ذلك. «فحانث إن كلم الأصما» لوجود ما حلف عنه «لا إن يشر برأسه لأعمى»
 ويأتي قريبا أن الخلف في إشارة البصير مبناه هل هي كلام «وبكتاب إن تلاه» زيد
 وإن لم يتله فقولان، «أورسول ان يبلغ أو يسمعك» زيد «أذله تقول لا بالإشارة وفي
 الثلاثة» كتاب ورسول وإشارة «هذا هو الأصح عند الجلة» (مع) لو حلف لا كلمها
 اليوم فصدق لها الباب ففتحت له لم يحنث اهـ والحنث بالإشارة لأصبع وغيره لقوله
 جل إلا رمزا أي إشارة فاستثناها من الكلام ومن الإشارة لو حلف لاسأله حاجة
 فجلس عنده جلوسا تفهم منه «من يول لا اعار أولا نحلا، أولا تصدق فايا فعلا،

إن تول لاتبيع من فلان وبعث ممن أنت ذو عرفان
بأنه له قريب أو ملا طف له أو في أموره كلا
حنثت إن ظهر أن قد وكله ولو مع ادعاه أن المال له
وشملت يمين بعل آلي لاكلم التقبيل والبعالا
وعن دخول بيته مكراه ومستعاره ومكتره
وثوبه الفراش والتعما لا الحمل فيه وحوى إن أقسا
لا ثوب لي المعار والمؤاجرا والحلف عن صنعته ما غبرا
والأكل شرب لبن لا ماولا ذوقا ولا العشا سحورا شملا
ولا القراءة اقتراء القلب ولا الأخص بالأعم ينبي

يحنث وفي إعاره عن صدقة، أو هبة أو هبة عن صدقة» نوى» ولوروقع في الثلاث
«كالباقات» الباقيات الثلاث وهي حلفه عن إعاره فوهب أو تصدق أو عن هبة
وتصدق «في غير طلاق، روقع فيه أو معين عتاق» روقع فيه أيضا وانظر حنثه بسلف
في لأعاره وباستقراض في لا سألته ابن رشد انها ينوي في لا تصدق فوهب إن كان
له اعتصارها اهـ (بن) «إن تول لا تبيع من فلان وبعث ممن أنت ذو عرفان» «بأنه
له قريب أو ملاطف له أو في أمور كلا» أي حفظ. «حنثت إن ظهر أن قد وكله ولو
مع ادعاه أن المال له».

«وشملت» كنصر وفرح «يمين بعل آلي لا كلم التقبيل والبعالا» ككتاب وهو الوطاء،
وافتي (مق) وغيره فيمن ندم على الفسق وحلف لازنى بعد بأنه يحنث بمقدماته
كقبلة إلا لنية وذلك لدلالة بساطه على ترك الذنب، فقال الباجي إن كان عرف
الحالف في الزنا وطء الفرج لم يحنث بغيره انظر الدرر «وعن دخول بيته مكراه
ومستعاره ومكتره وثوبه الفراش والتعما لا الحمل فيه وحوى إن أقسا لا ثوب لي
المعار والمؤاجرا» «و» شمل «الحلف عن صنعته» «ما غبرا، و» يشمل «الأكل شرب
لبن» كما في المختصر ولا يشمل في عرفنا «لا ما ولا ذوقا ولا العشا سحورا شملا،
ولا القراءة اقتراء القلب».

ولا شهور مثلاً ما فاقا
بأل كالأزمنة والأيام
في الحين والزمن والدهرأتى
إن يول لا تخرج دون أمره
ولا يفيد إذنه في سيرها
والخلف إن زادت على ما أذنا
وإن يؤب عن إذنه وتذهب
والسكت في الحنث كاذن أجرى
من اثلى ليفعلن معصيه
تحنيث نفسه وأن يستغفرا
وإن تجراً فما عليه

ثلاثة مالم ير استغراقا
وهل كذا أو حالف عن عام
فيها بال أم لا خلاف ثبتا
لم يجد مامن أمره لم تدره
إلى بلاد إذنه في غيرها
فيه لها انظر الميسر هنا
حنثه ابن قاسم لا أشهب
وليس اذنا في يمين البر
عصى وتلزمه ثلاث هاهيه
منها المهيمن وإن يكفرا
شيء سوى التوبة من ذنبه

فرع:

لو حلف عن سكتى محل لم يحنث بالتردد إليه أفاده (مع).

«ولا الأخص بالأعم ينبي» فلا يعم الضأن المعز «ولا شهور مثلاً» كسنتين وأيام
«ما فاقا، ثلاثة مالم ير» أي يبين «استغراقا، بأل كالأزمنة والأيام» فلو قال لا أكلمه
الأزمنة أو الأيام عم الزمن «وهل كذا أو حالف عن عام» «في الحين والزمن
والدهرأتى، فيها بال أم لا خلاف ثبتا، إن يول لا تخرج دون أمره لم يجد ما من
أمره، لم تدره» وعن مالك ينفعه وكذا ينفع عنده تأخير غريم لم يعلمه المدين
وسيقول منوطان بما يظهر.

«ولا يفيد اذنه في سيرها، إلى بلاد إذنه في غيرها، والخلف إن زادت على ما
أذنا، فيه لها انظر المسير هنا، وإن يؤب عن إذنه وتذهب، حنثه ابن قاسم لا
أشهب، والسكت في الحنث كإذن أجرى وليس إذنا في يمين البر» قاله الشيخ الأمير
«من اثلى ليفعلن معصية، عصى وتلزمه ثلاث هاهيه تحنيث نفسه وإن يستغفرا»

وناذر الحرام ليس يلزمه إلا اجتنابه له وندمه
يحنث من حلف لابن يوسف في النار وابن أنس توقفا
في اللاشع في الجنان يرتقي وعدم الحنث اختيار العتقي
وبر حالف بصح ما حواه من الأحاديث الموطأ لا سواء
وحالف بنفي مابه أقبر لم يحنث إن لم يظهر أنه فجر
والبر والحنث منوطان بما يظهر والعرف رعوه فيهما

أَي يَتُوبُ» منها المهيمن وإن يكفرا» انظر الرسالة وشروحها « وإن تجرأ» على فعل
المعصية التي حلف على فعلها قبل الحكم عليه في نحو طلاق وقبل تحنيث نفسه في
غيره «فما عليه، شيء سوى التوبة من ذنبيه» حلفه وتجترئه ومر أول الفصل أنه يحنث
في قول اصبغ واحد قولي (سم).

تنبيهان:

الحنث تعثره الأحكام لثبوتها بضد ما حلف عليه فلو حلف عن فرض أو ندب
وجب حنثه وندب وهكذا.

الثاني: لو حلفت لا تفعل حتى يقع كذا فقال لك عدل إنه وقع جاز لك الفعل
وإن فعلت قبل ذلك لم تبر دون عدلين اهـ.

«وناذر الحرام ليس يلزمه، إلا اجتنابه له وندمه» أي توبته

«يحنث من حلف لابن يوسف» أعني الحجاج «في النار وابن أنس» مالك «توقفا
في الاشع» عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه فقال هو رجل صالح ولم يزد على ذلك
واللام كهي في ﴿وللاخرة خير لك من الأولى﴾ «في الجنان يرتقي وعدم الحنث» في
كل من أجمع على عدالته «اختيار العتقي وبر حالف بصح ما حواه، من الأحاديث
الموطأ لا سواء» نسبه (بن) لابي زرعة «وحالف بنفي ما به أقر» قبل الحلف «لم يحنث
إن لم يظهر أنه فجر» أي حلف على كذب قال «أقسم بالله أبو حفص عمر».

«ما مسها من نقب ولا دبر * فاغفر له اللهم إن كان فجر»

بخلاف اقراره بعد اليمين أنه لم يفعل والله أعلم.

وحالف ليقضين خالدا
من خالد قبل انقضاء الزمن
فإن يفت ذاك المبيع بيد
ولم تف القيمة بالدين ولم
والحنث إن وفي له بمعزل
والخلف حيث لم يفت قبل الأجل
سحنون بالحنث يقول مطلقا
وفصل اللخمي فقال إن تف
والاختيار منه للحنث وفي
ودافن مالا فأقسم لقد
بالله أو سواء عن يقين
لأن ذا الدفين لا يخلو من أن
زعم أن تناولته أو لدى
لا شيء في اليمين بالله علا
لاحنث إن وجد في مدفنه

إلى كذا وباع بيعا فاسدا
وانتصفا في حقه بالثمن
مدينه قبل مضي الأمد
يكمل له الحالف فالحنث ألم
عنه كإن أكمل قبل الأجل
بل بعده أو لم يفت أصلا حصل
وأشهب الحنث نفى وأطلقا
قيمته بالدين فالحنث نفى
إن لم يكن فيها بدينه وفا
تناولته هذه من ذا البلد
أو لا وتنتهى لأربعين
يوجد في مكانه أو عند من
أخذ آخر أو أن لا يوجد
وفي اليمين بسواء فصلا
أو عندها إلا لدى يقينه

فرعان:

لو حلف لو كان كذا وكذا لما لم يكن لفعل كذا فقال مالك: لا حنث إن لم يكن، وقال أصبغ يحنث إن لم يكن، ورواية عبد الملك حنثه في غير الجائز نسبها ابن بشير على الرسالة لابن رشد.

الثاني: قولنا والله اصنّ - اضربك كقوله والله إنني لقادر على ضربك ولاعارض لي دونه فتأمله والله أعلم.

«والبر والحنث منوطان بما، يظهر» كلا ثوب لي فبان أنه ورث ثوبا غير عالم به، ولو حلفت لتكلمته فسلمت على قوم فبان أنه فيهم بررت ولا تحنث في لا كلمته إن حسبته فيهم فبان نفية «والعرف رعوه فيهما» كما في فروق القرافي و (عب) انظره عند

أو ظن خلف ما عليه أقسم فالحنث في الأربع هذى علما
وعشر الباقي فإن يوجد لدى غير التي زعم أو لن يوجد
فاحكم على صور ذى اليمين بالحنث كلها سوى اثنتين
يمينه مع ظن أو يقين أخذ ودام فقد ذا الدفين

باب النذر

النذر الالتزام نطقا ويجب وفاء مامنه يخص بالقرب
ولو جرى حال لجأج أو عبد من مشمعت أو وفاؤه صعد

لا الطلع وطلعا والظاهر أنه هو الذي مر في قولنا «كان يعرف اللغة المناط ومنه من
حلف ليقرآن القرآن فلا يضره ما جرى به العرف ومنه المبالغة كلا رينك النجوم
قائلة فالأصح قصد الناس لا ظاهر اللفظ.

«وحالف ليقضين خالدا، إلى كذا وباع بيعا فاسدا، من خالد قبل انقضاء
الزمن، وانصفا» أي تقاضا «في حقه بالثمن»

(باب النذر)

(النذر الالتزام) بأي صيغة كما في الرباطي ونحوه قول (بن) يلزم بكل لفظ فيه
التزام «نطقا» لا بكلام نفسي على الأصح ولا بالنية اتفاقا «ويجب، وفاء مامنه يخص
بالقرب» كصلاة وصدقة لا مايقع قربة وغيرها كهبة ونكاح أفاده (بن) وفي (مع)
وجوب الوفاء بنذر زيارة صالح حي أو ميت الأمير اختلفت الظواهر فيمن نذر
ماليس عنده وينبغي أن من نذر معجوزا عنه ولم يقل إن قدرت لا يلزمه وإن نوى
عند القدرة أو أفاده بساط لزمه إن قدر كمن نذر مال غيره فلا يلزمه ما لم يرد إن ملكه
«ولو جرى حال لجأج» واللجأج قولك تريد الامتناع من أمر إن فعلته فعلي كذا وإن
تركته إلخ ومذهب ابن القاسم ومن تبعه لزومه «أو عبد» غضب «من مشمعت»
ممتليء غيظا «أو وفاؤه صعد» شاق.

أو بحرام أو مباح علقا كان كذبت أو نطقت منطقا
نذر المحرم محرم وهل كذاك أو تبع الكره وحل
ونذب المطلق وهو ما التزم شكرا له جل على بذل النعم
وهل كذا ما لم يكن شكرا لما حصل أو ذا للإباحة انتمى
لمن تصدق بآله على معين حكم الفلاس اجعلا
وحالف وناذر لمبهم جميع ماله بثلثه احكم
إن زاد قبل الحنث ثلث السابق كاف وإن ينقص فثلث مابقي
إن يلتزم معينا لأجل معين فنقل ملكه احظل
لك كذا وقت كذاله إذا جاء صحيحا موسرا ذاك الكذا
ومن يعين درهما لم يك له إبداله آخر لو مماثلة

«وهل كذا ما لم يكن شكرا لما، حصل أو ذا للإباحة انتمى» وكره (١) المكرر كما
في الصوم وكذا معلق قصد به امتناع وهو يمين اللجاج وقد مرت أو معلق بمحبوب
أت كإن شفى الله مريضى فعلى كذا فيكره عند الباجى (وشس) وغيرهما وروى أنه
ﷺ نهى عن النذر أي المعلق وقال إنه لا يأتي بخير وإنما يستخرج به من البخيل
اه أي لا يأتي بهذه القرية دون مقابلة لشفاء مرض مثلا وهل نهى تحريم على
الأصل أو كره لوجوب الوفاء به . القرطبي : إن اعتقد أنه يشفيه جل لذلك حرم
وإلا كره قال (٢) الحنابلة والشافعي وأكثر مذهبه وقال قوم منهم الغزالي إنه قرينة
لآية ﴿أو نذرتن من نذر﴾ وحمل بعض النهي على نذر اللجاج والغضب وجوزه ابن
رشد إن لم يعتقد نفعه وإلا حرم قطعاً وانظر الوفاء به .

فرع

في نذر علق على أمر فحصل بعضه ثلاثة أقوال عدم لزومه وهو ظاهر الروايات
ولزوم قدر ما حصل منه كما يقوم من سماع ابن القاسم ثالثها التفصيل انظر (ح)

(١) مافي هذه الصفحة من النثر من نسخة المختار السالم ابن عباس . (٢) لعلها قاله الحنابلة .

باب الجهاد

رَغِبْتَ النصوص في الجهاد في الله بالوعد وبالإيعاد
على قتال الكافرين فضلاً قتال قطاع الطريق فضلاً
جهاد أهل الكفر إن خيفوا يجب كفاية في كل عام وطلب
حتماً على الأصح حيث أمنوا ولم يعاهدوا ولم يهادنوا
ولكن الخروج للقتال دون إمام سبب الخبال
والفر موبق وفي مواضع أربعة جاز لنا واتسعا
تحيز لفئة تحرف غرا لهم ليطمعوا فيتلفوا
أو كان أعزل بغير أعتد أو جاوزوا ضعفين لو بواحد
مالم يكن من أسلموا اثني عشر ألفاً على الذي قوى واشتهرا

«وحالف وناذر لمبهم، جميع ماله بثلثة احكم» فلو قال مالى للمساكين هبة أو صدقة فإنها لهم ثلثة سواء قاله في يمين وحنث أو في غيرها (١).

«ان زاد» أي المال «قبل الحنث ثلث السابق، كاف وإن ينقص فثلث ما بقي إن يلتزم معيناً لأجل، معين فنقل ملكه احظل» أما لأجل جهل كإن جاء زيد فلا يمنع نقله عن ملكه «لك كذا وقت كذا، له إذا، جاء صحيحاً موسراً ذاك الكذا، ومن يعين» في نذره «درهما لم يك له، ابداله آخر لو مماثلة» نسبه (هوني) (لضيخ)

باب الجهاد

«رغبت النصوص في الجهاد، في الله بالوعد وبالإيعاد، على قتال الكافرين فضلاً، قتال قطاع الطريق فضلاً، جهاد أهل الكفر إن خيفوا يجب» ولو مع وال جائز على الأصح «كفاية» على قادر لم ينزل به عدو فإن نزل به أو بغيره من مسلم عاجز عن دفعه أو ذمي تعين.

(١) وفي نسخة «ح» و «خ»: «واختلف فيمن نذر نفلاً جالساً هل يجوز له أن يجره معتمراً هل يجوز له الحج والأصح أن الحج لا يكفي».

إن أذن الإمام في البرازحل وأصله ما يوم بدر قد نزل واستحي امرأة وطفلا هرما وتحرم المثلة بعد ما قدر والنار إن لم يمكن أن يقاتلوا إن كان فيهم مسلم مالم يخف وجاز رمي السفن بالنار وإن وهل لنا بالنبل سم رميهم وجوز أن يراي الغازي أخاه ولإمام صلحهم وإن يكن كماله التامين قبل ما قدر إن لم يكن مؤمنا اقليلها اقدام مخلص على جم أمل وأصله ما يوم بدر قد نزل وزمنا إن ذان رأيا عدما وحمل رأس لأمر ومقر بغيرها حل لنا ومحظّل على الكثير أن يناله التلف حوت نساء وصغارا ذى السفن ثالثها يجوز أن رموا بسم في الغزو وامنع أن يراي سواه فيه قوام فوجويه قمن عليهم وفعل غيره أقر ولينظر إن أمنه التقويما تأثيره من قبل قتله يحل

«في كل عام وطلب، حتما على الأصح حيث أمنوا، ولم يعاهدوا ولم يهادنوا، ولكن الخروج للقتال، دون إمام سبب الخبال» أي الفساد للمسلمين «والفر موبق وفي مواضع، أربعة جاز لنا واتسعا، تحيز لفئة تحرف، غراهم ليطمعوا فيتلفوا، أو كان أعزل» كما في (عب) و (سر) «بغير أعتد» العتاد العدة جمعه أعتد «أو جاوزوا ضعفين لو بواحد،» يقينا فإن شك هل فوق ضعفين منع لأنه شك في السبب. انظر (بن) «مالم يكن من اسلموا اثني عشر، ألفا على الذي قوى واشتهرا» ويسقط فرض الكفاية بمرض وعجز عن محتاج له من سلاح وركوب ونفقة ذهابا وإيابا كما في خليل وشروحه.

«إن أذن الإمام في البرازحل، وأصله ما يوم بدر قد نزل، واستحي» أربعة يمنع قتلهم (مرأة وطفلا هرما وزمنا إن ذان» أي الهرم والزمن «رأيا عدما، وتحرم المثلة بعد ما قدر، وحمل رأس لأمر ومقر» أي بلد «والنار إن لم يمكن أن يقاتلوا، بغيرها حل لنا ومحظّل، إن كان فيهم مسلم مالم يخف، على الكثير أن يناله التلف، وجاز

باب الخصائص

خص بحتم السوك للصلاة	صلى عليه الله والأضحية
والوتر بالحضر والتهجد	وهو صلاة الليل بعد المرقد
إظهار تغيير المناكر عدم	سقوطه بالخوف هكذا حتم
تخييره نساء ادمان	طاعته وخصه حرمان
أكل كثوم إذ يناجي الملكا	وحرمة الأكل عليه في اتكا
ومنه مستكثرا وإبدا	خلاف ما يخفى لغير الأعدا
ومسك كارهته لغيره	ومن قلا الذات فحقق كفره
وخص أيضا باباحة الوصال	كماله حل بمكة القتال
كذا الدخول وهو غير محرم	بنسك وبصفي المغنم
وله الاختلاء بالأجانب	ورأيهن إذ بعصمة حبي
وحكمه لنفسه واتسعا	له نكاحا أن يجوز أربعة
كان النبي المصطفى يرى ما	وراءه كما يرى أماما
وفي الظلام كالضياء ويشم	المسك في مكانه وتلتقم

رمي السفن بالنار وإن، حوت نساء وصغارا ذي السفن، وهل لنا بالنبل سم رميهم، ثالثها يجوز إن رموا بسم، « بأن رمونا بنبل مسموم » وجوز أن يراى الغازى أخاه، فى الغزو» أى يعامله بالربا.

«وامنع أن يراى سواه، وللإمام صلحهم وإن يكن فيه قوام فوجوبه قمن، كماله التأمين قبل ما قدر، عليهم وفعل غيره أقر» يعنى أنه يقر تأمينا وقع من غيره «إن لم يكن مؤمنا إقليميا، ولينظر إن أمنه التقويما» أى المصلحة (١) «إقدام مخلص» أما ليظهر شجاعته أولا قصد له فيمنع «على جم أمل تأثيره» وعن مالك أنه يكره «من قبل قتله يحل» وإلا فقد القى بيده إلى التهلكة بلا نفع «باب» الخصائص نبهوا

(١) وفى نسخة المختار السالم: أى فإذا أمن غير الإمام وجب نظر الإمام فى ذلك فإن كان صوابا أمضاه وإلارده وتولى الحكم بنفسه وذلك لأن تأمين الاقليم من خصائص الإمام . دسوقي .

الأرض الذى يخرج منه والذباب لم يعله والروث والبول الركاب
مادام راكبا لها لا يصدر وابطه ليس عليه شعر
ولونه كلونه وليس له ظل وما خص به لن أكمله

عليها مع مضي زمنها تنبئها على عظم قدرها ولثلا يقتدى به فيها وهي أقسام مألومه
وحده أو حرم عليه أو حل أو غير ذلك «خص بحتم السوك للصلاة، صلى عليه
الله و» حتم «الأضحية والوتر بالحضر والتهجد، وهو صلاة الليل بعد المرقد» أي
النوم فالهجوم النوم والتهجد الخروج منه كالتأثم لترك الإثم «أظهار تغيير المناكر
عدم، سقوطه بالخوف هكذا حتم، تخيره نساء ادمان، طاعته وخصه حرمان،
أكل كشوم إذي ناجي الملكا، وحرمة الأكل عليه في اتكا، ومنه مستكثرا وإبدا،
خلاف ما يخفى لغير الأعدا، ومسك كارهته لغيره» أي غير الضرات «ومن قلا
الذات فحقق كفره، وخص أيضا بإباحة الوصال، كماله حل بمكة القتال، كذا
الدخول» لها «وهو غير محرم، بنسك» حج أو عمرة «وبصفي المغنم وله الاختلاء
بالأجانب، ورأين» فيجوز له نظر الأجنبية «إذ بعصمة حبي، وحكمه لنفسه
واتسعا، له نكاحا أن يجوز» فاعل اتسع «أربعا، كان النبي المصطفى يرى ما،
وراءه كما يرى أماما، و» يرى «في الظلام كالضياء ويشم، المسك في مكانه وتلتقم»
تبتلع «الأرض الذى يخرج منه والذباب، لم يعله والروث والبول الركاب، مادام
راكبا لها لا يصدر» منها «وابطه ليس عليه شعر، ولونه كلونه» أي لون إبطه لم يتغير
عن لون سائر الجسد «وليس له، ظل وما خص به لن أكمله».

باب النكاح

في النكح الأحكام فإن يخف زنا وحكمه النذب لمن لم يحتج إن لم يخف من قطعه عما نذب نذب لمن لم يرج أو يرغب يحل ويستحب كونها حسناء نسبية خفيفة المهر ولم وكرهوا نكح الكتابيات على الولي ذكر مابه ترد وتستحب خطبة لخطاب وكنتم امرها إلى التعاقد برمضان أو بماه يصل نحو غناء جائز وتصدية إشهاد عدلين فإن لم يوجد

والصوم لا يكفه تعينا إليه إن كان لنسل يرتجى فأكره لغير راغب لمن رغب وما يؤدي لمحرم حظل خلقا وخلقاً عفة عذراء تقرب له جدا بدين تتسم وفرتنا أولا تجوز هاتى وكنتم مالم يك في الجسم فقد وعاهد وقابل لم تطنب وكونه من بعد عصر الشاهد إعلانة بذكر أو هو يحل والدف إن لم يقرنا بمعصية يكثر ولا يدخل حتى يشهدا

«باب النكاح»

«في النكح الاحكام» الشرعية الخمسة تعترى الرجل والمرأة «فإن يخف زنا» وانظر الاحياء لخوف مادونه «والصوم لا يكفه تعينا» فإن كان يكفه أو يمكنه تسر لزمه أيهما شاء ويلزم من عجزت عن قوت وستر إلا به «وحكمه النذب لمن لم يحتج إليه إن كان لنسل يرتجى» في المدخل أن للأبوين أجر من ولد وإن سفل «إن لم يخف من قطعه عما نذب» فإن خاف ذلك «فاكره لغير راغب» ولو رجانسلا «لمن رغب، نذب» ولو منعه من عبادة مستحبة ولعل وجهه إفراغ القلب لله تعالى «لمن لم يرج» نسلا «أو يرغب يحل، وما يؤدي لمحرم حظل» فإن خاف أن لا يقوم به لزمه فيه منع «ويستحب كونها حسناء، خلقا وخلقاً عفة» عن حرام وقبيح «عذراء» ولو كان شيخا «نسبية» «خفيفة المهر ولم تقرب له جدا» على أنه لم يصح فيه خبر

أو يستفيض وافسخ إن يدخل بلا بينة أو اشتهار في الملا
من ركنت لخطاب بأن دري اذعان كل منهما للآخر
خطبها يحرم إن لم تكن مكافئا لها بضد الراكن
أو كان فاسقا ولم تكن وهل يفسخ أو يقر أو إذا دخل
وخطبه معتدة من آخرا أودات الاستبرا صريحا حظرا
ووعدها مفعولة وفاعلة كره ووعد من بدا به أحظله

«بدين تتسم، وكرهوا نكح الكتابيات، وفرتنا» أي الزانية «أولا تجوز
هاتي» أو للخلاف «على الولي ذكر مابه ترد» من العيب الآتي ذكره في
فصله «وكنتم مالم يك في الجسم فقد» فعليه كنتم الخنا وهو عيب غير الجسم كالسرقة
وهل له ذكر غيره مما لايردها أو يندب أو يمنع أقوال وعليها كنتم خناها كغيره إن
كان لها ولي وأما الأجنبي فإن سئل لزمه ذكر العيب إن لم يكن ثم من يعرفه وهل
كذا إن كان أو يجوز قولان ويجريان إن لم يسأل وعلى الزوج علمها بعجزه عن وطء
أو نفقة وانظر غيرهما «وتستحب خطبة لخطاب، وعاقد وقابل لم تنطب، وكنتم أمرها
إلى التعاقد، وكونه من بعد عصر الشاهد» يعني يوم الجمعة ومنه الآية ﴿وشاهد
ومشهد﴾ (برمضان أو بما يصل إعلانه» روى أبو داود اعلنوا هذا النكاح واضربوا
عليه الدف «بذكر أو هو يحل» صفة لهو لكن في سنن (ق) أنهم جوزوه «نحو غناء
جائز» وهو مالم يجر إلى حرام كاجانب وخمر «وتصدية» أي التصفيق ﴿الإمكاء
وتصدية﴾ وأما ارقص فبدعة «والدف إن لم يقرنا بمعصية» (ق) ابن العربي حضر
عليه السلام ضرب الدف «اشهاد عدلين» مندوب عند العقد (مع) إن لم يشهد إلا
الأشرار فسخ إلا أن يستدرك قبل الدخول بِعَدْلَيْنِ «فإن لم يوجد أكثر ولا يدخل
حتى يشهدا أو يستفيض وافسخ إن يدخل بلا بينة أو واشتهار في الملا، من ركنت
لخطاب»

أي لم يبق إلا العقد كما في تحقيق المباني (عب) تقاربا بوجه فهم منه إذعان كل
للشروط وقصد العقد الرباني إذا ركننا وتقاربا إلخ

ومثلها المجبر في كل ومن سواء إن لم تدر بالكره قمن
للمرء في فسخ نكاح عمدا لا ماعليه غلبا ان يعقدا
وناكح محبوسة من آخرا تحرم تأبيدا على ماشهرا
بمسه في الحبس لو مقدمة والوطء لو بعد اعتداد الأئمة
وركنه زوجان مهر وولى وصيغة وشرطوا كون الولي
مكلفا يعقل حرا ذكرا ومن رجال رتبوا كما ترى
الابن ابنه الأب وصيه ففي بكر وثيب للابا يقتفى

«بأن درى إذعان كل منها للآخر خطبكتها يحرم إن لم تكن، مكافئا لها بضد
الراكن، أو كان فاسقا ولم تكن وهل، يفسخ أو يقر أو إذا دخل، وخطبه معتدة من
آخرا، أو ذات الاستبراء» خطبا «صريحا حظرا» وكذا إن شك هل صريح وجاز
تعريض لبائن فقط على الأصح كأرجو نكاحك وأنت كريمة انظر الظفر. «ووعدها
مفعولة وفاعلة، كره ووعد» مصدر أضيف لمفعوله «من بدا به احظله» وكذا انفاقه
لها أما الاهداء لها فتعريض ورجع بها إن ردته لا إن تعذر من جهته لأن التمكين
كالاستيفاء «ومثلها المجبر في كل ومن، سواء إن لم تدر» بخطبته «بالكره قمن،
للمرء في فسخ نكاح عمدا» لعيب مثلا كفسخ من خير منها لعيب بالآخر «لا
ماعليه غلبا» بأن فسخ لفساد

«أن يعقدا، وناكح محبوسة» بعدة أو استبراء «من آخرا تحرم تأبيداً على ماشهرا
بمسه في الحبس» بعدة أو استبراء «لو مقدمة، والوطء لو بعد اعتداد الأئمة» وهل
ولو رجعية قولان.

«وركنه زوجان مهر وولى، وصيغة» ويأتى بيان احوال الثلاثة إن شاء الله تعالى
ومهر العبد في ماله إلا لعرف أنه على سيده وانظر إن لم يكن له مال وزوجه ربه امته
والظاهر أنه يتبع به ذمته «وشرطوا كون الولي، مكلفا يعقل حرا ذكرا» وله توكيل
صالح للولاية وتوكيل امرأة فتوكل من يعقد كما في (عب) وللزوج توكيل كل مميز
فيقول الولي زوجته من فلان يعنى المنيب والوكيل قبلت له أو قبلت ناويا له وانظر
هل له توكيل وكيل الولي فيلى الطرفين.

فالأخ فابنه فجدها فعم فنجله ولأشقاء القدم
فمعتق فكافل فحاكم سلطان أو قاض فكل مسلم

تنبيه: في (عب) أن لوكيل النكاح أن يوكل ولعله إن لم يلق به كمرأة لما يأتى في الوكالة والله أعلم، وفي نوازل مخض بابه له أن يوكل غيره لفضله مثلا.

«ومن رجال» أربعة عشر «رتبوا كما ترى الابن» إن خلت من حجر اب «ابنه الأب» الرشيد وهل يصح عقد سفیه ذي رأي أي عقل ودين بإذن وليه وعليه فإن عقد دون إذنه أمضى النظر فقط أو لا يصح وهو لا يني رشد وبشير وغيرهما وإن لم يك ذا رأي عين وصيه الزوج وزوجت كتيمة وفي أيهما يعقدها قولان نقله (بن) وأما مهمل ذو رأي فيلي ابنته واخته وإن لم يك ذا رأي فإن زوج بكره دون إذن نظر القاضي واخته مضى إلا أن يخطئ وامته فعلى الخلف في فعله في ماله انظر هونى «وصيه ففي بكر وثيب للاباقتفى» فيجبر بكرا تجبر وأمره الأب بجبرها أو عين له الزوج وكذا على الأصح إن قال زوجها وفي وصي على بناتى أو على بعضهن قولان إما وصي على مالي أو وصي فقط فلا يجبرها اتفاقا وهل يلى وصي بنات محجورا ويقدم هن قاض كبنات محجور المقدم أما الأب فيلي بنات السفیه.

تنبيه: إن امر الأب الوصي بمشورة زيد وعقد دونها وقف لزوم العقد على إجازة المشاور ويقال له المشرف كما يأتى في الشهادات. «فالأخ فابنه فجدها» دنية أما الثاني فبعد العم ذكره (ت)(١) «فعم فنجله» وهل هذا الترتيب أولى أو واجب قولان ذكرهما (سر) وغيره وفي (مع) عن مالك و (سم) أن ترتيب الأقرب من باب الأولى «وللأشقاء القدم، فمعتق فكافل» وهو القائم بأمورها ولا ولاية لكافلة على الأصح والأصح أن الكافل مؤخر الرتبة ولا بن رشد وغيره أنه في حياة الأب كوكيله فيجبر إن غاب ولا يجبر اتفاقا إن مات الأب وهل ولايته خاصة بالدنية وهل تعود

ولأبى البكر ووالى السيد جبر بلا ضر كسيد راشد
في جبر من ثبت وردت في الصبا ثالثها ان دام وهو المجتبى
وصح من أبعد مع أقرب لا يجبر لكن ابتداء حظلا
فيمن لها قدر وفي السنين أجز على الأصح كالصنوين

بعد تأيم وللأب دفع ابنته لمن يكفلها من أمين ذى أهل ولا كلام لأمها إن كان
لفقر وليس له أخذها منه لأنه كموجر لها بنفعها إلا لضرورة بها ذكره (ح) وهونى و
(ت).

تنبيه:

قال عمر رضي الله عنه لاتنكح المرأة إلا بإذن وليها أو ذى الرأي من أهلها أو
السلطان واختلف هل ذو الرأي الصالح أو من يرجع له في الأمور وهل أهلها
العصبة أو العشيرة قولان لمالك قال عبد الملك العشيرة هنا البطن لا مافوقه .

قلت: البطن الجد الرابع كما قال المحلى وغيره كقصي وهاشم فخذ والعباس
فصيلة وقريش عمارة وكنانة قبيلة وخزيمة شعب ولم يبين (ق) العصبة .

«فحاكم سلطان أو قاض فكل مسلم، ولأبى البكر ووالى السيد» أي ولي سيد
العبد أبا أو وصيا أو مقدما «جبر» ويندب للأب أن يشاور أمها وأن يستأذنها إن
كانت بالغة «بلا ضر كسيد» بسكون اليا «راشد» أي رشيد فيجبر رقيقه القن ذكرا
أو أنثى ولو ثيبا ولا يجبر رفيعا على وضيع وانظر (عب) في فسخه ولا يزوج مبعضا دون
إذنه ولا مشتركا دون إذن شريكه فإن فعل فلشريكه الإجازة في العبد ولو بعد علم
وطول إلا إن قال لا أجزه أو شك أنه قصد به الفسخ أو اتهمه الناس وإلا صحت
إجازته بالمجلس وأما الأمة فالأصح حتم فسخها ولو أجازها وامضاه كثير من العلماء
إن أجازها ذكره (سج) وغيره وللأب ولوسفيا ذا رأي جبر البكر كما مر ولو بنت
أربعين سنة أو أضرها أو قبح ذاتا لاعلى فاسق لا يومن عليها أو ذى عيب يوجب
الخيار ما لم ترض رشيدة وعصبتها وللخمي منعه من جبر على ذى سعي فيه معرفة
كتكفف الناس أو عاجز تضيع معه فإن فعل مامنع فسخ «في جبر من ثبت وردت»

وجوزوا ولاية الإسلام على الدنية مع الأعمام
 صيغته قول الولي زوجت والزوج قد قبلت أو رضيت
 أو الولي أيضا وهبت إن ذكر مهرا وهل كذا جميع ما أقر
 تملكها كباع أو أباحا إن يسم مهرا أو نوى النكاحا
 وجاز في النكح خيار النادی لا ذو ترو فهو ذو فساد
 زوج يتيمة تخاف من عنت أو تحت حاجة ملحة عنت

أي طلقت «في الصبا ثالثها ان دام» صباها «وهو المجتبى وصح» النكح من ابعد
 مع أقرب لا يجبر لكن ابتداء حظلا» بناء على حتم تقديم الأقرب وللأقرب رده إن
 لم يدخل وتمض سنون. «فيمن» صلة حظل «لها قدر» أي شرف أو مال أو جمال
 انظر (بن) وهذا إن لم يغب الأقرب ثلاثا وإلا زوجها هو أو الحاكم كما يأتي إن شاء
 الله تعالى أما الدنية فمفاد ما يأتي جوازه فيها «وفي السنين، أجز» أن يليها أحدهما
 دون إذن الآخر «على الأصح» قال (عب) وفي (سر) عن الكافي و (ضیح) أنه يمنع
 وإن وقع مضى وقد مر الخلف في الترتيب هل واجب أو أولى «كالصنوين» أي
 الأخوين فإن تنازعا أيهما يعقد أو في كفاين نظر حاكم فإن عينت كفثاتعين وهل كذا
 عاقد مبناهما هل لها حق مع غير أب فلا يعقدها من لم تأذن له ويكفي صمتها إن
 حضرت أما إن اتحد الولي فمتى رضيت زوجا ومهرا فلا حق لها مالم تحلف مثلا عن
 عقده (فرع) اختلف هل يمضي نقل ولي النكاح الولاية لمن شاء من الأولياء وكذا
 الحضانة وصلاة الميت «وجوزوا ولاية الاسلام، على الدنية» وهي من خلت من
 الثلاثة «مع» قريب لم يجبر نحو «الأعمام» سيما ولاية الأب بعد «صيغته قول الولي
 زوجت، والزوج قد قبلت أو رضيت» ولوها زلا فأربعة هزلهن جد نكح طلاق عتق
 رجعة كما أفاده الخبر بروايته وقيل إنه لغو لخبر إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل أمرىء
 مانوى واختلف هل يمكن منها وهو مقر بهزل «أو» قول «الولي أيضا وهبت إن ذكر
 مهرا» أونوى النكاح «وهل كذا» أي كوهبت فيصح مع ذكر المهر جميع ما أقر
 تملكها كباع أو أباحا، إن يسم مهرا أو نوى النكاحا» أولا يصح به تنبيهان.

وفى بلوغها لعشر والرضا نطقا بكفىء مهر مثل فرضا
إثبات أن ليس لها ولي قولان كل منهما قوي
والبالغ البكر اليتيمة متى ما استومرت كفى رضا أن تصمتا
ولتعرب إن يفتت كمن زوجت معييا أو رشدت أو عضلت
فزوج القاضي كنطق ثيب مشروطة الرضا وإن لم تغب
وجبر القاضي لفقد المقاب أو خيفة الفساد في غيب الأب

الأول: تكفي إشارة من أبكم كناطق أجاب بها ويندب تقديم إيجاب وهو عقد الولي على قبول الزوج ويغتفر فصل بينهما لم يطل فمن قال من فعل كذا فبنتي معطاة له فهي لمن فعله بالحضرة نقله المغيلي في درره .

الثاني: نصوا أن تعليق النكاح لا يصح وأنقال (ت) في فصل فاسد النكاح مختلفة فيه ويفيد الخلف فيه ما مرآفا عن الدرر وفي (ت) أيضا انه إن اشهد أنه زوج بكره من غائب فبلغه ذلك بعد سنين فقبل صح ذلك وليس نكاحا موقوفا لأنه لم يعقده على الزوج انظره قبل قوله، وربع دينار أقل المصدق، «وجاز في النكح خيار النادي» أي المجلس، ﴿فليدع ناديه﴾ أي أهل مجلسه «لا ذوترو فهو ذو فساد» بخيار يوم فأكثر وصح بالمجلس وقربه نقله في الدرر «زوج يتيمة» وكذا بنت عبد فيما يظهر «تخاف من عنت» أي زنا ﴿ذلك لمن خشي العنت منكم﴾ قال: الدردير أو ضياع دين أو مال أو حاضنا غير شرعي «أو تحت حاجة ملحة» قاله المتيطي وعبارة (بن) و (تو) (١) محتاجة وعبد الباقي فقيرة قال الأمير توقفوا فيمن ينفقها اجنبي لأنها منة وقد يترك «عنت» أي خضعت ﴿وعنت الوجوه﴾ الآية «وفى بلوغها لعشر والرضا نطقا بكفء مهر مثل فرضا» «إثبات أن ليس لها ولي، قولان كل منهما قوي» هذا حاصل كلامهم لمن تأمله «والبالغ البكر اليتيمة متى، ما استومرت كفى رضا أن تصمتا» كنصر وهل يندب إعلاهما أن صمتها رضا أو يجب قولان ويمكنك الشهود معها قليلا لئلا تهاب بدار الرد ولايقبل دعواها جهل كونه رضا

وليل من لم تجبران دعت إلى كفاء وواليتها ليالي فلا
 وإن يفوض لابن أو أخ أو أب أموره المجرر صح إن قرب
 رضاه بافتياته وثبتا تفويضه بشهداء بلتا
 وصح موقوف على من بالبلد إن يرض بالقرب رضا به شهد
 لم ياب قبله ولم يفتت على كليهما فيما عليه عولا
 وإن يقل بعد سكوت لم يحجم لم أرض حلفه وإن طال لزم

ابن لبابة إن غلبها البكاء ولم تصمت منه فاباء اهـ (مع) «ولتعرب» أي بكر غير
 مجبرة «إن يفتت» عليها «كمن» لا تجبر لكونها «زوجت معيبا برضاها» «أور شدت»
 كما يأتي إن شاء الله تعالى في الحجر «أو» من «عضلت فزوج القاضي كنطق ثيب،
 مشروطة الرضا» بالنكح «وإن لم تغب» عن المجلس كما حرره (س) بجلب النقل
 وحزم (بن) بأن سكوتها كاف وسلمه هوني و (ك) «وجبر القاضي لفقد المقاب» أي
 القوت وخوف الضيعة وخص بالقاضي لأنه حكم على غائب وقيل يزوجه الولي
 «أو خيفة الفساد» أي الزنا «في غيب الأب» ولو طفلة وفي (سر) عن أبي الحسن عن
 الشيوخ جبر من خيف فساد حالها ودينها ولو ثيبا، ابن رشد من قطع الأب نفقتها
 وخيفت ضيعتها زوجت اتفاقا ولو طفلة وهل وليها الولي أو السلطان وهو الأصح
 لأنه حكم على غائب فتحصل أن من خافت ضيعة تزوج كبرت أو صغرت حضر
 الأب أو غاب أو مات.

«وليل» الحاكم «من لم تجبران دعت إلى كفاء وواليتها» لغة في الولي «ليالي» ثلاثا
 أو أكثر «فلا» أي سافر ورجع الكافي أنها يليها الأب بعد زوج حاكم أيضا بكرا غاب
 أبوها بحيث يتعذر استيذانه لخوف الطريق أو بعده أما قريب الغيبة فكالحاضر في
 كل باب من الفقه «وإن يفوض لابن أو أخ أو أب» الأبهري أو أجنبي «أموره المجرر
 صح إن قرب» والقرب كالآتي «رضاه بافتياته» ولاي الحسن و (شس) يصح وإن
 أبى «وثبتا، تفويضه بشهداء بلتا» أي خيار جمع بليت كأمير أي لبيب فإن ادعاه
 وفعل وصدقه الأب كلف بيينة فإن أقامها أقر النكاح بعد الإعذار والإفسخ بطلقة

وماعلى السيد حق في النكاح والكفء من سلم من كفر ومن ولو دنيا لذوات الشرف وليس للمرأة دون الأوليا قبول كل فاسقا واختلفا ومن تفوض لوليها ولم ولو تراخى علمها ولا مرد ولكن اختلف إن بينها في منع أم أبا أن يزوجا روايتان وأمام العتقا وقال بعضهم كلام العتقي شرعا لعبده وإن خاف السفاح فسق ومن عيب به الرد قمن لا العبد للحرمة فيما قد قفي قبول ذى عيب كما قد أبيا في الفسخ إن نكحها من سلفا يعين البعل لها فما تؤم له إذا وكلها ممن تود من غيره أو زوجته عينها موسرة حسناء ممن الفجا ليس لها إلا الضر يتقى في فسخها لافي إيا سابق

كما في المجالس «وصح موقوف» وانظر حكم الاقدام عليه «على من بالبلد، إن يرض بالقرب» قيل اليوم طول وقيل ثلاثة قرب «رضا به شهد، لم ياب قبله ولم يفتت على، كليهما فيما عليه عولا» وهل شرطه أيضا أن لا يقربه حال العقد وإلا فسخ قاله ابن رشد أولا يشترط كما عزاه ابن عرفة للباجي وأبو الحسن للعلماء «وإن يقل» حاضره بيده أمر نفسه وانظر هل مثله مجبرام لا «بعد سكوت لم يجم» لم يكثر «لم أرض حلفه وإن طال لزم» أي النكاح.

«وما على السيد حق في النكاح، شرعا لعبده وإن خاف السفاح» خلافا للشافعية وقوم منهم عبد الحميد «والكفء من سلم من كفر ومن، فسق ومن عيب به الرد قمن، ولودنيا لذوات الشرف، لا العبد للحرمة فيما قد قفي». فائدة: حرمة النسب مع الفقر ساقطة عند جل الناس (س) قبل وفي العبد تاويلان حرمة النسب مع الفقر ساقطة قاله اللخمي «وليس للمرأة دون الأوليا، قبول ذى عيب كما قد أبيا، قبول كل فاسقا واختلفا، في الفسخ إن نكحها من سلفا، ومن تفوض لوليها ولم، يعين البعل لها فما تؤم» من رد أو إمضاء إن زوجها نفسه.

فصل

وافسخ نكاح السر قبل مداخل ومضت أعوام ثلاث فأجل وهو لدى المواق والخطاب ما قبل انبرامه الحليل استكتما شهوده ولو نهارين فقد عن بعلة لاغيرها إن تنفرد وطرفة القرافي والباجي تواطؤ الزوجين والولي وعادم بينة في مهيع يحيى بن يحيى والإمام الشافعي فما عليه شاهدان غير سر لديهما وكل شخص ينحظر عليه نكح فرعه والأصل قرب كل أو نأى وفصل

«ولوتر اخي علمها ولا مرد، له إذا وكلها ممن تود، ولكن اختلف» هل لها الرد وهو الأصح «إن بينها، من غيره» أي زوجها يقال أبان ابنته وبينها إذا زوجها «أو زوجته عينها» أي نفسها ففي رده قولان «في منع أم أبا أن يزوجا، موسرة حسناء ممن الفجاء» أي أعدم قال: أخلاقهم في اليسر والإلفاج، شبيت بعذب طيب المزاج. «روايتان وإمام العتقا، ليس لها إلا لضر» بدني كجن «بتقى، وقال بعضهم كلام العتقي، في فسخها لافي إباء سابق» فحاصلهم أنها لا كلام لها في غير جميلة موسرة ففيها خلاف إن كان ثم ضرر والنكح لم يقع وانظر هل ثم قول إن وقع وهو الظاهر وانظر هل لها كلام مع غير أب في غيرها.

فصل: «وافسخ نكاح السر» لنهي الحديث عنه فهو حرام وفسخه يكون «قبل مداخل» الزوج «ومضت أعوام ثلاث» بعد دخوله ذكره «تو» «فأجل» أي أكثر «وهولدى» ابن عرفة و«المواق والخطاب ما، قبل انبرامه الحليل استكتما» شهوده وإن لم يوص غيرهم «ولو نهارين فقد عن بعلة لا» امرأة «غيرها إن تنفرد» أما لو ضم لها غيرها فنكاح سر «وطرفة القرافي والباجي، تواطؤ الزوجين والولي» على كتبه وإن لم يوصوا البينة ذكره الدسوقي «وعادم بينة في مهيع» أي طريق «يحيى بن يحيى والامام الشافعي، فما عليه شاهدان غير» نكاح «سر، لديهما وكل شخص» ذكر أو أنثى «ينحظر، عليه نكح فرعه والأصل، قرب كل أو نأى و» نكاح «فصل».

أب وأم آلُ فصل كل	أصل وزوج الفرع لو لم يخل
مجرد العقد له عجيبة	يحرم الربيب لا الربية
وجعلوا بعولة الربائب	وان بنى كل من الأجانب
وامنع فصول زوجة تمتعا	منها بغير نطقها ومنعا
من فرعه زنى وفرع من سفح	بها أو خطأ على القول الأصح
وجمع الاختين وجمع الجارية	مع عمة أو خالة لو عالية
خمس وحرمة الرضاع كالنسب	طبقا وكالنكح التشرى يحسب
وافسخ إذا جمع من لا يجبى	ملكا وإن رتبنا فالعقبى
فإن تكن بنتا ولم يين. فله	إن سرح الام بها المباعلة
قول أب لدى إرادة الولد	نحو نكاح قد نكحتها يرد
للحر نكح أمة إن أمنا	رق ابنه كترب خاف زنى

«أب وأم» و«آل فصل كل، أصل» وهو عمته وعمه أبيه وإن علت وخالته وخالة أمه وإن علت «وزوج الفرع» ذكرا أو أنثى «لو لم يخل» ابن بزوجته ولا بنت بزوجها يقال أدخل بها وخلا «مجرد العقد له عجيبة، يحرم الربيب لا الربية» فمن فارق قبل مس حرمت على أنه لقوله تعالى ﴿ولاتنكحوا ما نكح آبأؤكم﴾ وتحل له هو بنتها لقوله ﴿فإن لم تكونوا دخلتم﴾ إلخ «وجعلوا بعولة الربائب، وإن بنى كل من الأجانب» فلزوج الربية وإن بنى نكاح زوجة أبيها ولو بنى «وامنع فصول زوجة تمتعا، منها بغير نطقها ومنعا، من فرعه زنى وفرع» وأصل «من سفح بها» أي زنى «أو اخطأ» بأن وطئها يظنها زوجته أو أمته «على القول الأصح» في الثلاث فلا ينكح بنته زنى ولا بنت أب أو أم من زنى بها أو غلط فيها وما في الموطأ من عدم الحرمة بالزنى رجع عنه مالك وإنما لم يمحله لأنه لم يرجع عنه حتى سارت به الركبان أما ولد الغالط فلا حق ولذا يصح لعانه لمن غلط بها «و» ينحظر أيضا «جمع الاختين وجمع الجارية مع عمة» لها «أو خالة لو عالية» وجمع «خمس» في عصمة أما في تسر

وملكه وملك فرعه احظرا	ونكاحه فافسخ وإن بعد طرا
وإن برق فرعه يقدم	ملكها بعدها ويأثم
ومس ذات الكفر حرم إلا	ذات كتاب فبنكح حلا
إن تك حرة وبالتسرى	فقط إن الرق عليها يجرى
وجاز شرط تقتضيه الأنكحة	كحسنة العشرة بالمناكحة
وكره اشتراط تركه لحق	له كنقلها ونكح من ومق

فله جمع ما شاء لجواز امتهان الملك انظر فروق القرافي «وحرمة الرضاع كالنسب، طبقا وكالنكح التسرى يحتسب».

«وافسخ إذا جمع» في عصمة «من لا يجبى» أي يجمع «تجبى إليه ثمرات كل شيء» «ملكا» أي في ملك أي عصمة «وإن رتبنا فالعقبى» أي الأخرى «فإن تكن» الأخرى «بتنا ولم يبين فله إن سرح الأم بها المباعلة» أي له نكاح من نكحها بعد عقده أمها إذا طلق الأم قبل البناء «قول أب لدى إرادة الولد، نحو نكاح» أو تسر «قد نكحتها يرد» لا يبالى به لكن يندب التنزه «للحر نكح أمة إن أمنا، رق ابنه» لهرم أو عقم أو أمة جد «كترب خاف زنى» فإن لم يأمن أو يخف حرمة مالك لا (سم) وعلى الأول يفسخ (عب) وهل وإن دخل وطال لفساد عقده وجوزة الحنفى لمن لاحرة تحته فالطول عنده في الآية افتراش حرة «وملكه وملك فرعه احظرا، نكاحه فافسخ وإن بعد» النكاح «طرا» أي الملك «وإن برق فرعه يقدم» كلمس أو قبلة أو نحو ذلك «ملكها بعد لها» أي قيمتها «ويأثم، ومس ذات الكفر حرم إلا، ذات كتاب فبنكح حلا، إن تك حرة وبالتسرى فقط» فيمنع نكاحها خلافا للحنفى «إن الرق عليها يجرى، وجاز شرط تقتضيه الأنكحة، كحسنة العشرة بالمناكحة، وكره اشتراط تركه لحق، له كنقلها ونكح من ومق» كورث احب.

ولكن الوفا به ندب وقد قضى به أئمة ذوو رشد
 وحيث علق به طلاق يلزم كذا التمليك والعتاق
 لأنه ألية والخلف هل حرام أو كره أو شرط يحل
 للمالك والعتقي عبد الملك وقيل بل يفسخ قبل ماسلك
 والخلف إن بيد ثان علقا هل ساقط والنكح ماض مطلقا
 أو نافذ إن ألغي الشرط وعن محمد يفسخ من قبل ومن

«ولكن الوفا به ندب وقد قضى به أئمة ذوو رشد» ابن سلمون وابن رشد ولا يخرجها من محلها إن شرطته قيل إلا أن تكون فيه فتنة «وحيث علق به طلاق يلزم» إن علق بما بيد الزوج فعله كإن نكحت فطالق ويأتي إن شاء الله تعالى أن تعليق الخيار كتعليق الطلاق.

فرع: اختلف أيهما المصدق إن قالت إن الشرط في العقد وقال بعده «كذا التمليك والعتاق، لأنه ألية والخلف هل، حرام أو كره أو شرط يحل، للمالك والعتقي عبد الملك، وقيل بل يفسخ قبل ما سلك» أي دخل «والخلف إن بيد ثان علقا، هل ساقط والنكح ماض مطلقا» دخل أم لا وهو لعبد الملك «أو نافذ إن ألغي الشرط» وإلا فرقا ولو بنى رواه زياد «وعن محمد يفسخ من قبل ومن» بعد وزوج سحنون عبده أمتة على أنه ان سرق زيتونه فأمرها بيده وفعل العالم يفيد مذهبه خلافا لابن بشير فرعان: الأول: لو تحمل مؤن ربيبه ماهي معه لزمه ذلك والعقد عليه مفسد ويمضى إن بنى، الثاني: لو قال إن نكحت فأمرك لك فنكح فقالت قبلت هذه فقط فلها إباء غيرها انظر السهوري .

وفاسد لمهره وماعلى
 كمن بوقت عقدا أو جهلا
 وهي للأول مالم يخل
 وكل فسخ طلقه وإن يزد
 لامهر إن فسخ قبل إلا
 عن أنزر الصداق شرعا أما
 (١) وينشر الحرمة مافيه مختلف
 والنكح قبل فسخه ذو بطل
 أما الذي على فساد اجتمع

شرط ينافي افسخه مالم يدخل
 الاول منهما وإن يعلم فلا
 ثان ولم يدر بالال الكل
 ولي أوزوج فزيده يرد
 في العرف بالرضاع أو ما قلا
 بعد فمهر المثل أو ما سمي
 ويتوارثان قبل ماصرف
 لأنه نكح لذات بعمل
 الاعلام فهو كنكاح لم يقع

«وفاسد لمهره» لغرر مثلاً كآبق أو باسقاطه ومنه عقده على ما لا يملك كخمر
 وحر لعدمه شرعا وانظر الفرق بين اسقاطه ووجه الشغار «وما على، شرط ينا في
 افسخه مالم يدخل، كمن بوقت عقدا أو جهلا، «الاول» منهما وان يعلم فلا، وهي
 للأول مالم يخل، ثان ولم يدربا لال الكل» أي لم يعلمه ولي ولا أحد الزوجين وفسخ
 أبداً ما فسخ لعقده كخامسة ومحرم وأمرأة على أختها ونكح بلا ولي أو لأجل شرطه
 أو قال لها إنه يطلق عنده وهل كذا إن فهمته منه قولان وكذا جهل الأجل كمتعيني
 بك مدة وكذا نكاح محلل وصريح شغار كما يأتي إن شاء الله تعالى «وكل فسخ»
 لصحيح كواقع من ولي أو زوج خير أو في صحته خلف كشغار أو فاسد لمهره فسخ
 قبل البناء أو فاقد لولي «طلقة وإن يزد، ولي أو زوج فزيده يرد، لامهر إن فسخ أو
 طلق قبل الفسخ «قبل» البناء «إلا في العرف» أي الاقرار «بالرضاع أو ما قلا، عن
 أنزر الصداق شرعا أما، بعد فمهر المثل» إن لم يسم «أو ما سمي وينشر الحرمة
 مافيه مختلف، ويتوارثان قبل ماصرف» أي فسخ دخل أم لا إلا نكاح المريض .
 «والنكح قبل فسخه ذو بطل، لأنه نكح لذات بعمل، أما الذي على فساد اجتمع
 الاعلام» كمعتدة ومبتوته وأخت رضاع «فهو كنكاح لم يقع» فلم ينعقد حتى يفتقر

(١) وفي نسخة «ح» : «وينشر الحرمة مامنه درا كنكاح محرمه وما درى»

وهل بقصد الصحيح يضمحل كناكح يحجسو الفتاة لاثحل
داؤهما المخوف نكحا حظلا وهل كذا فردهما أو سهلا
أو إن له احتاج والاول أصح لكنه إن صح قبل الفسخ صح
وصح خلع دنف وحظره إرثا ولايمنع إرثها المره
وان تزوجت رجالا أو تكن في عصمة كان يخير فتبن
ومابه خلع المريضة يمد ميراثه لو لم يخالعهها يرد
وأثما ولا توارث كما يأثم من خير في داء الحما

لفسخ فلها النكاح دون فسخ ولا يتوارثان لكنه إن درأ الحد نشر الحرمة بوطء أو مقدماته كان لم يدرأه على الأصح في الزنا كما مر كنكحه عالما أنها محرم رضاع . (تنبيه) يحرم على البات نكحها حتى تنكح نكاحا آخر لازما وثبتت فيه الخلوة انظر الطوال .

«وهل بقصد الصحيح يضمحل ، كناكح يحجسو» أي يظن (قد كنت أحجو أبا عمرو وأخا ثقة الخ «الفتاة لاثحل» فمن قواعد المنهج (١) هل يفسد الصحيح بالنية كمن نكح مع ظنه العدة لم تتم أو بخمر فبان خلا ونكح من جهل موت زوجها فبان موته وتقام العدة قبل العقد والأصح فيهن الصحة وجعلوا منه مخالف القبلة وبان أنه صادف أو صلى ظانا الحدث فبان نفيه أو شاكا في الوقت أو سلم شاكا في التهام والأصح فيهن البطل ومن شرب ماء يظنه خمرأ أثم أو فعل محرما يظنه فرضا أو جر كصوم يوم الفطر إن لم يدر الهلال «داؤهما المخوف نكحا حظلا ، وهل كذا فردهما أو سهلا» جاز «أو إن له احتاج والاول أصح ، لكنه إن صح قبل الفسخ صح» النكاح «وصح خلع دنف وحظره ، إرثا ولايمنع» خلعها «إرثها المره» وترثه .

«وإن تزوجت رجالا أو تكن ، في عصمة كان يخير» ها «فتبن» نفسها فقرثه ولو في عصمة غيره ولا يرثها «ومابه خلع المريضة يمد» أي يزيد «ميراثه لولم يخالعهها» يوقف

(١) ولفظ المنهج : وهل إلى موجود أو مقصود نظره كناكح وعيد

فصل في خيار الزوجين

ولكلا الزوجين فسخ إن وضح بالثاني جن أو جذام أو وضح
أوداء فرج كاعتراض رتق وحلفت لم يك أو لم يسبق
وإن يكن بالثاني آخر وله فقط إذا ألفى بها مماثله
إلا لعلم حين عقد أو لدى تلذ أو بعد طلاق أو ردى
وليول منكر الرضا وللمره فقط بحادث الجنون الخيره
كماها الردان انتمى إلى من فوقه ولو عليها أفضلا

لموتها ثم «يرد» لورثتها «وأثما ولا توارث» بين مريضة ومخالعها «كما يأثم من خير» زوجته «في داء الحما» أى مرض مخوف (فصل) في خيار الزوجين «ولكلا الزوجين فسخ إن وضح، بالثاني جن أو جذام أو وضح» أي برص فإن فسخ قبل البناء فلا مهر «أو داء فرج كاعتراض رتق، وحلفت» أنه «لم يكن» بها أصلا وصدق في نفي اعتراضه وفي حلفه قولان ولا ترد باعتراض حدث بعد الوطء «أو» أنه «لم يسبق» العقد وله الفسخ «وإن يكن بالثاني آخر وله» هو «فقط إذا ألفى بها مماثله» كذى برص وجد بها برصاً لبذله مهر سالمة «إلا لعلم» بالعيب «حين عقد أو لدى تلذ أو بعد طلاق أو ردى» أي موت أحدهما فلا خيار للآخر «وليول منكر الرضا» بالعيب الخفي إن ادعى الآخر رضاه فإن نكل حلف الآخر «وللمرة فقط بحادث الجنون الخيرة» بعد العقد وهل كذا إن حلف بعد الدخول قولان ويؤجل من جن منها سنة عله يبرأ وكذا برص رجي برؤه (كما لها الرد إن انتمى إلى من فوقه» أي قوما فوق قومه فضلا «ولو عليها أفضلا» القاموس : أفضل عليه في الحسب زاد وقيل لا ترده إن لم يكن قومه دون قومها شرفا وانظر هل لها الرد إن تسمى لها باسم أخ له أفضل منه وهل له ردها بما ترده به .

فصل الصداق

شرط الصداق كونه دراهما أو ربع دينار أو المقاوما
أحد ذين بيعه لن يحرما منقودا أو لأجل قد علما
أو ليساره به وهو ملى أو مالى مشيئة الحلائل
وإن تزوج بألف ويقل ثلثها نقد وثلث لأجل
وسكتا عن ثلث فهو هدر وجاز في الصداق ميسور الغرر
كشورة ومهر مثل إن عرف وغير موصوف وصنفه ألف
كذا على التخيير في صنف ألف يجوز إن رآته أولها وصف
والخلف هل يمنع بالمنافع فالفسخ أو كره فلم ينخلع

(فصل الصداق) «شرط الصداق كونه دراهما» ثلاثة فأعلى «أو ربع دينار أو المقاوما، أحد ذين» ولاحد لأكثره «بيعه لن يحرما» وكونه «منقودا أو لأجل قد علما، أو ليساره به وهو ملى» كمن له سلع يرصد بها السوق ليشتري لها عين ماتطلبه «أو مالى مشيئة الحلائل» كخذيته متى شئت «وإن تزوج بألف ويقل، ثلثها نقد وثلث لأجل وسكتا عن ثلث فهو هدر، و جاز في الصداق ميسور الغرر، كشورة» أي متاع البيت «ومهر مثل إن عرف» كل منها «وغير موصوف وصنفه ألف» كسبعة أباغرو لها في الأمثلة الثلاثة الوسط ومنع غرر غير خفيف ككتاب وشارد وجنين وشراء ملك غير إذ قد لا يبيعه «كذا على التخيير في صنف ألف يجوز إن رآته أولها وصف» كعبد تختاره من عبيده إن رأتهم أو وصفوا لها وكذا على دفعه أيهم شاء وهم فوق ثلاثة «و الخلف هل يمنع بالمنافع فالفسخ أو كره فلم ينخلع» أى لم ينفسخ .

ورعية الغنم لم يختلف
وافسخ بزوجنى بلا شيء على
وتضمن الفاسد بالقبض فإن
وافسخ إذا ما علما بالعدل
والمهر في الفوت وفي الضمان
ولأب المجر قبل المفتح
إذا رآه نظرا و المجر
ثم صداق المثل حيثما لقب
بحسب الشرف والجمال
واعتبر الصحيح يوم عقدا
يجب ماسمي بوطء لو حرم
ويظهر حمل إن تصادقا
والحكم للسران أعلننا سواه
وقول خلوة البنا للمقسمة
كحالف من زائر أو زائرة
وبطلاق قبل مس شطرا

في حله بها كما في النسفي
أني كذلك أنا مدى الملا
فات بفوت البيع عدله قمن
وبعد يثبت بمهر المثل
في الصح والفساد كالأثمان
رضا بدون مهر مثل كالوصي
إذا عفاعن نصفه لا يزر
مامثله في مثلها به رغب
والمال والدين وخصب الحال
ويوم وطء في نكاح فساد
أو مات أو ماتت كإن عاما تقم
أنه منه بعد انكار اللقا
وإن تقل عنه رجعنا فأتلاه
كالنفي لودات سفاه أو أمة
أما الفلاة فال مقال للمرة
ولو لعسره وبعد مكثرا

«ورعية» بالكسر «الغنم لم يختلف في حله بها كما في النسفي وافسخ» أبدا
«بزوجني» وليتك «بلا شيء على، أني كذلك أنا مدى الملا» أو كلانا بألف أو أحدنا
والآخر بلا مهر ويسمى الأول صريح الشغار ويفسخ أبداً والثاني وجهه لانه شغار
من جهة الشرط لا من جهة المهر ويصح إن دخل والثالث مركب فكلتا جهتيه يعطي
حكمها فسحا ومهرا «وتضمن الفاسد بالقبض فإن، فات بفوت البيع عدله قمن»
وإلا أخذ «وافسخ إذا ما علما بالعدل» أي الغصب «وبعد» بناء «يثبت بمهر المثل»
يفسخ قبل وأمالو علم أحدهما فلا يفسخ به ولها مثل مثلي وقيمة مقوم ومجرها كهي
«والمهر في الفوت وفي الضمان في الصح والفساد كالأثمان» تضمنه هي في نكح

لها الإبا إذا أبى عن دفع ما لها أن النفس إليه تسليما
 إن ادعى بعد البناء المترية فما لبعلة سوى أن تطلبه
 وقبله أجله إن رام الأجل إذا أتى بمن لوجهه كفل
 وثابت العسر بغير النفقه أجله عله ينال مرفقه
 طلق على المعروف بالملاء أو بخلافه بلا نساء
 والمهر إن قبضه من ليس له ذاك قفت منيله أو نائله
 فإن تغرم الحليل غرما له الولي ما إليه سلما

صحيح بعقد وفاسد بأخذ فإن لم يفت أخذه وإن فات بسوق ردت عدله ولها مهر
 مثل إن دخل «وللأب المجبر قبل المفحص» أي البناء «رضا بدون مهر مثل
 كالوصي، إذا رءاه» الوصي «نظرا» أي مصلحة «والمجبر إذا عفا عن نصفه لا يزر»
 أي لا يأثم.

«ثم صدق المثل حيثما لقب» أي سمي «ما مثله في مثلها به رغب» والمعتبر محل
 عقده «بحسب الشرف والجمال، والدين والمال ونخصب الحال، واعتبر الصحيح يوم
 عقدا» أي ينظر فيه لمهر المثل يوم عقده «ويوم وطء في نكاح فسادا، يجب ماسمي
 بوطء لوحرم، أو مات أو ماتت كان عاما تقم» معه بعد خلوة وهي مطيقة «وبظهور
 حمل إن تصادقا، أنه» بالاختلاس «منه بعد انكار اللقاء» عبره عن المس «والحكم
 للسران أعلننا سواه، وإن تقل عنه رجعنا» للمعلن «فاتلاه، وقول خلوة البنا
 للمقسمه كالنفي لو» كانت «ذات سفاه أو كانت «أمة، كحالف من زائر أو زائرة»
 ينبغي أن يقرأ بتفخيم الرء ليناسب ما بعده «أما الفلاة فالقال للمره، وبطلاق قبل
 مس شطرا» أي جعل شطرين أي نصفين «ولو لعسره» بمهراً ونفقة عند العتقي لا
 ابن نافع «و» كذا ما زاده «بعد» عقد «مكثرا» له وهدية لها أو غيرها قبله أو فيه
 وإلا فلها.

«لها الإبا إذا أبى عن دفع مالها» عن «أن النفس إليه تسليما» فتأبى خلوة ووطأ ما
 لم تمكن وإلا فلا إلا أن يستحق منها فلها المنع حتى تعوضه «إن ادعى بعد البناء
 المترية» أي الفقر «أو مسكيناً ذا مترية» ولولي سفيهة طلبه إن كان حسن نظر «فما

وأهله مالكة لأمرها	وصي مال وولي جبرها
ووكلاء هؤلاء ومن حضن	بكرًا كذا يتيمة لها الرسن
وهكذا المعنس والمرشدة	كل بشأن مهرها منفردة
وهل لها بالعقد نصفه انتمى	فزيده ونقصه بينهما
أو كله كما لعبد الملك	واختاره اللخمي أو لم تملك
شيئا وقد شهره ابن رشد	ونجل شاس فهو الاقوى عندي
وواطيء لحره مشبها	أو زانيا ومادرت أو مكرها
عليه مهر مثلها تعينا	ويتعدد تعدد الزنا
إن يزد الوكيل زيدا بينا	ومادري الزوجان قبل الابتنا
مضى النكاح ووكيل أدى	ما زاد إن ثبت أن تعدى

لבעلة سوى أن تطلبه و» إن ادعى ذلك «قبله أجله إن رام الأجل» ليثبت عسره «إذا أتى بمن لوجهه كفل» «وثابت العسر بغير النفقة، أجله عليه ينال مرفقة» أي يسرا «طلق على المعروف بالملاء» وقال بعض يوخذ منه واختاره (ت) وإن نزلت هذه المسألة فحررها في الطوال.

«وأهله» الذي له قبضه «مالكة لامرها وصي مال وولي جبرها، ووكلاء هؤلاء ومن حضن، بكرًا كذا يتيمة لها الرسن» أي مهملة «وهكذا المعنس والمرشدة كل بشأن مهرها منفردة، وهل لها بالعقد نصفه انتمى، فزيده ونقصه بينهما، أو كله كما لعبد الملك، واختاره اللخمي أو لم تملك، شيئًا وقد شهره ابن رشد، ونجل شاس فهو الاقوى عندي، وواطيء لحره مشبها» لها بزوجه «أو زانيا ومادرت أو مكرها» لها.

«عليه مهر مثلها تعينا» وهو لها لالبعلها إن كان «و» «يتعدد تعدد الزنا» كشبهة تغايرت «إن يزد الوكيل زيدا بينا، وما درى الزوجان قبل الابتنا، مضى النكاح

إلا فيحلف أن الزوج ائتلى وضاع والغرم على من نكلا
وإن درى قبل بناء فدخل لزمه الزيد وإن درت يطل
كذا إذا ما علما به ولم تعلم بعلمه وفي غير لزم

ووكيل أدى، مازاد إن ثبت أن تعدي، الا «يثبت ذلك» «فيحلف» انه امره بذلك
«ان الزوج ائتلى» ما امره به وما علم به الابعد بناء «وضاع» عليها الزائد «والغرم
على من نكلا» منها وللناكل تحليفها إن حققت دعواها ويمين التهمة لا ترد فإن
نكل الزوج وغرم فهل له حلف الوكيل قولان (فرع) لو حلف حيث له ذلك
خيرت فإن رضيت لزمه وكذا لو حلفت خير إلخ «وإن درى قبل بناء فدخل، لزمه
الزيد وإن درت» ومكنت «يطل» أي يهدر «كذا إذا ما علما به» أي التعدي «ولم تعلم
بعلمه» به «وفي غير» وهو علم كل بعلم الآخر وجهل كل بعلم الآخر وعلمها دونه
«لزم» لها الزيد.

فصل التفويض

وجاز تفويض أي العقد بلا
بوطئه المهر لها قد فرضا
قبلهما راضية ما يقضي
إن فرض المثل أو أكثر لزم
والخلف في التحكيم وهو ما جعل
أو ثالث ثالثها المفوض
وإن قريب في جهاز يدعي
وفي القضا بما هن يهدي
عليه أجروا مالها في العيد
يجوز للبعل بأهله السفر
عنها ولا عن أهلها وتجري
سلم محل بنى حران
وليس بالمعروف بالاساءة

ذكر لمهر مثبتا أو مهملا
لاموت أو طلاق إن لم يفرضا
ويكره التمكين قبل الفرض
كليهما والفرض غير منحتم
تعيين مهره لها أو للرجل
للبعل قط لقوله أو تفرضوا
إعارة فالعرف في ذاك رعي
قبل البنا عرفا خلاف يهدي
فطرا أو أضحي تبع للعيد
لبلد لم ينقطع فيه الخبر
الاحكام فيه آمنة من مكر
وقدرت والنهج ذو أمان
بها ولم تشترط انتفاءه

(فصل) التفويض «وجاز تفويض أي العقد بلا، ذكر لمهر مثبتا أو مهملا»
وقد مر أن النكاح يصح بلفظ الهبة إن قصده به وإن لم يذكر مهرا «بوطئه المهر لها قد
فرضا» أي يلزمه مهر المثل إن وطئ قبل فرض «لا موت أو طلاق إن لم يفرضا»
قرئ «الم نشرح» بالنصب (قبلهما راضية ما يقضي، ويكره التمكين قبل
الفرض، إن فرض المثل أو أكثر لزم، كليهما» أي الزوجين «والفرض غير منحتم»
بل إن شاء طلق ولا شيء عليه كما أفاده قوله تعالى «لأجناح عليكم إن طلقتم»
الآية «والخلف في التحكيم» هل يجوز «وهو ما جعل، تعيين مهره لها أو للرجل،
أو ثالث» غيرهما «ثالثها» يجوز «المفوض للبعل قط لقوله» «أو تفرضوا» هن
فريضة*» فإن فرض المثل لزمها.

فصل الوليمة

يندب للزوج بقدر حاله الايلام حين ييتنى بأهله (١)
وواجب أتى معين دعى إلا لعذر مسقط للجمع
إن يخل من مود ومنكر ومن فخر بإيلام وشبهة ومن
أما حضور غير مدعو فلا تجز وإن أجمع أن لا يأكلا
وليمة النكح حضور غيرها للفضلاء لا سواهم كرها
مثل الحذاق ومن المنادب اسعاف غير فاضل للأدب
وفاسد النية كالمباهى جوابه عد من المناهى
وكرهوا نثرا لنهبة وهل كذاك أكله أو أكله يخل
ونهب ما نثر لا لينتهب حرم والحديث قد ذم النهب

«وإن قريب في جهاز يدعي، إعارة فالعرف في ذاك رعي، وفي القضا بها لهن يهدى، قبل البناء عرفا خلاف يهدى،» اليك يامتعلم «عليه أجروا ماها في العيد، فطرا أو اضحى تبع للعيد،» جمع عادة «يجوز للبعل بأهله السفر، لبلد لم يتقطع فيه الخبر، عنها ولا عن أهلها وتجري، الاحكام فيه آمنة من مكر، سلم» لها أي دفع «إذا سلمتم ما آتيتكم» «ماحل» من صداقها «بنى» بها «حران، وقدرت والنهج ذو أمان، وليس بالمعروف بالاساءة، بها ولم تشرط انتفاؤه» وبقي شرط كون البلد فيه حاكم. «فصل الوليمة» يندب للزوج بقدر حاله، الايلام حين ييتنى بأهله».

وقيل يندب الليل لفعله عليه السلام وليمة زينب «وواجب أتى معين دعي» ولو صائها ولا يأكل وليدع لهم بخير وندب أكل مفطر ما يجب ربها وقيل يجب أكله «إلا لعذر مسقط للجمع، إن يخل من مود ومنكر ومن، فخر بإيلام وشبهة ومن،» فيكره في فخر وتاليه ويمنع في منكر والظاهر أن الموزي يدور بين كره ومنع وكره مالك لذي هيئة حضور لعب مباح في غير وليمة وجب حضورها. «أما حضور غير مدعو فلا، تجز وإن أجمع أن لا يأكلا، وليمة النكح حضور غيرها، للفضلاء لا سواهم

(١) وفي نسخة (خ) و (ج) و (ش) «يندب إيلام بقدر حال، زوج لدى البناء بالأهالي» أي الزوجات.

فصل في نزاع في نكاح أو مهر مثلا

من ادعى نكحا لآخر ولم يقيم به بينة فلا قسم وليس انكار الحليل العقدا تعقل أيم حكتها نسوته وهكذا منكوحة إن قال لي إن ادعاها رجلان ولكل فحكم هذه كحكم ذات إن بعد بين أو بناء في الصفة والمثل مالم يعدها في الجنس

يقيم به بينة فلا قسم وليس انكار الحليل العقدا تعقل أيم حكتها نسوته وهكذا منكوحة إن قال لي إن ادعاها رجلان ولكل فحكم هذه كحكم ذات إن بعد بين أو بناء في الصفة والمثل مالم يعدها في الجنس

أوليك عما يدعى ذا نفس

كرها، مثل الحذاق» لأدبة حفظ القرآن ونقيعة لقدوم مسافر «ومن المنادب، اسعاف غير فاضل للآدب» وهو الداعي إلى المأدبة قال الشاعر

(نحن في المشتاة ندعو الجفلا، لا ترى الآدب فينا ينتقر)

«وفاسد النية كالمباهي، جوابه عد من المناهي» فيكره «وكرهوا نثرا لنبهة وهل، كذاك أكله أو أكله يحل، ونهب مائثر لا لينتهب، حرم والحديث قد ذم النهب» ففيه (من انتهب فليس منا) وفيه (النبهة لا تحل)

(فصل في نزاع في نكاح أو مهر مثلا)

«من ادعى نكحا لآخر ولم يقيم به بينة فلا قسم،» على المطلوب فثبوته بعدلين كما يأتي وإن قامت بعد موته فلا ترثه بشاهد ويمين على الأصح كما يأتي إن شاء الله تعالى «وليس انكار الحليل العقدا، طلاقا إلا إن نواه قصدا، تعقل» عن النكاح «أيم حكتها نسوته، له إذا ما قربت بينته» بحيث لا يضرها انتظارها «وهكذا منكوحة إن قال لي، شاهد آخر مبتل» إذ السماع لا ينقل من حائز «ولي» أي قريب بحيث لا يضر الزوج انتظاره فيعتزلها حتما فإن أتى به ردت له وانظر هل بشرط شبهها نساءه «إن ادعاها رجلان ولكل» منها «بينة والوجه» أي الأول «منها جهل، فحكم هذه كحكم ذات،» الوليين نحو «عمين في فسخ وفي فوات» فإن علم الأول

وباليمين صدقن من قبل منفردا بشبه في الكل
وبيمينها إن اشبهها افتتح وافسخ وللمولى على الثاني فتح
وإن جرى في أخذها ماحلا بعد بنا فقوله إن أبلى
إلا لعرف بنسا فتبلى هي كذا إذا جرى من قبل
وفي متاع البيت تحلف على ما بالنسا يختص عرفا كالحلى
مالم تكن معروفة بالفقر فلا تجاوز زهاء المهر
وحلف الحليل فيما ينتمى إلى الرجال عادة أولهما
وقوله وديعة عندي اقبل كقولها هي ولكن تأتلى
وما بحوز واحد فهو له وإن لمدعيه عرف جعله
وليول ما اشترى لها إن باشرا شراء مابه لها العرف جرى
فواضح «إن بعد بين» أي فراق بموت أو غيره «أو بناء في الصفة أو الحجا» أي القدر
«تحالفا فحلفه و» لها مهر «المثل مالم يعدها» أي لم يجاوز دعواها «في الجنس أو يك
عما يدعى ذا نفس» أي نقصان «وبيمينها إن اشبهها افتتح» ابتدئ «وافسخ» إن
حلفا أو نكلا «وللمولى على الثاني فتح» أي حكم «ربنا افتح بيننا» إلخ وإن
اختلفا في تسمية وتفويض فهو مالم تغلب التسمية نقله في الدرر قال ويسمى
لمفوضة طلبت ذلك «وإن جرى» النزاع «في أخذها ماحلا، بعد بنا فقوله إن أبلى»
حلف «إلا لعرف بنسا فتبلى هي كذا إذا جرى» النزاع «من قبل و» إن تنازعا «في
متاع البيت تحلف على ما بالنسا يختص عرفا كالحلى» ومثل الزوج في التفصيل من
سكن مع محرمه «مالم تكن معروفة بالفقر فلا تجاوز زهاء المهر» أي قدره «وحلف
الحليل» (عب) وينبغي أن لا يصدق في غير مشبه له لفقره كما مر في المرأة «فيما ينتمى
إلى الرجال عادة أولهما،» ومن له بينة أن الشيء وهب له أو ورثه فهو له بلا حلف
ولا رعى عرف ولا تحلف إن اشترت ما يعرف لها معا وهل كذا ما يخصه قولان «وقوله
ودیعة عندي اقبل، كقولها هي» إن الشيء مودع لها فيقبل «ولكن تأتلى، وما بحوز
واحد» منها «فهو له، وإن لمدعيه عرف جعله، وليول» أنه «ما اشترى لها إن باشرا،
شراء ما به لها العرف جرى»

فصل في القسم للزوجات

العدل في المبيت لا الوطاء انحتم	ولو بحيض أو ظهار أو قسم
واليوم حقها وبالعطاء	يجوز أخذه وبالشراء
وجائز سلامه بالباب	كذا دخول البيت للآراب
وليسكن إن عجز عن تطوافهن	لشدة الداء لدى الطفهن
وهل إذا نقه أو القى العصا	غير في البدء أو يلقي العصا
ثالثها تقديم ذات الحق	قبل وذا أقربها للرفق
والكف كي يتم ميله إلى	أخرى بإجماع الملاح حظلا
ويندب المبيت عند الواحدة	وواجب إن تتضرر بالحدة
والوطء إن تضررت إن أهمله	محتم وماتطبق منه له
ويكره الوطاء لفعل ابن عمر	بمرأى أو بمسمع من البشر
والغيب عنها فوق نصف عام	بدون إذنها من الحرام
للمرأة التطليق إن آذاها	بشتمها أو شتم والداها
تحويل وجهه وقطع النطق	وأخذ مالها بغير حق

«فصل في القسم للزوجات»

«العدل في المبيت لا الوطاء انحتم ولو بحيض أو ظهار أو قسم، واليوم» وليلته «حقها» ولا يزيد دون رضاها «وبالعطاء، يجوز أخذه وبالشراء» فإن اشتراه خص به من شاء (سر) ولا يشتري فوق يومين «وجائز سلامه بالباب، كذا دخول البيت للآراب» وأن يقيم عندها لعذر، لا بد منه كتجر وقضاء دين «وليسكن إن عجز عن تطوافهن» أي التطواف بهن «لشدة الداء لدى الطفهن، وهل إذا نقه» أي برىء «أو القى العصا،» أي قدم من سفر «غير في البدء أو يلقي العصا» أي يستهم ثالثها تقديم ذات الحق، قبل وذا أقربها للرفق، والكف كي يتم ميله إلى، أخرى بإجماع الملاح حظلا، ويندب المبيت عند الواحدة، وواجب إن تتضرر بالحدة» أي الوحدة «والوطء إن تضررت إن أهمله، محتم وما تطبق» هي «منه له» وهل يقضي

ومالها بد من اثبات الضرر وكفت المرة عند (عب) (وسر)

فصل

الخلع من رشيدة ووالي مجرة وسفها البعال
ومن سفيهة وليها قبل بينونة والشافعي فسحا جعل
وإن يخالع طفلة أو مهمله بانة وهل يرد ماتنوله
«وان يوجله بمجهول فهل عدله الان أو بنفسه يحل
وجاز خلعهما بحضن نجلها ان لم يضره وقوت حملها»
وجاز في التبرعات الغرر وهكذا الخلع على ما شهرروا
كثابق وغير موصوف وما أجله جهله كلاهما
إن قال إن دفعت لي فانسلى يحلف لقد قصد خلع المثل
وإن يعلق لم يخص النادى إلا لطول أو دليل باد

ها إن قامت به بليلة من أربع أو ثلاث قولان «ويكره الوطاء لفعل ابن عمر» رضي
الله عنهما «بمرأى أو بمسمع من البشر» روي أن ابن عمر كان يخرج صبيا في المهد
«والغيب عنها فوق نصف عام، بدون إذنها من الحرام» عزاه في الدرر لابن رشد
وغیره وقال الحلبي لم أجد قولاً بجوازه «للمرأة التطليق» والأصح انه بعد رفعها
لحاكم وتعزيره له ولم يفد فيه وبعد الاعذار له وعجزه فطلاقها قبله باطل وهذا كله
إن لم يشترط في العقد انظر شروح التحفة «إن آذاها بشتها أو شتم والداه، تحويل
وجهه وقطع النطق» عنها «وأخذ مالها» ذكره (سر) في فصل الخلع وفي (ح) عند ورد
المال ويانت مانصه ابن القاسم ليس من الاضرار البغض إنما الاضرار الأذى
بضرب أو اتصال شتم في غير حق أو أخذ مال أو المشاركة وقال (ت) لا تطلق بضرر
مال بل يغرمه ويعزر وفي التبصرة لا تطلق بمطل بدين أو عسر به «بغير حق» راجع
لشتمها الخ وكذا الإيثار عليها ومنعها زيارة والديها «ومالها بد من إثبات الضرر
وكفت المرة منه «عند عب وسر» لا عند (ت) وفي (ح) ورد الخلع بضرر أو دوام
شتم

فصل

فصل الطلاق وهو باعتبار حال الحليلين على مجارى مستحسن إن تك غير صينه ولم تك النفس إليها راكمه إن يثأما بينهما بحيث لا يسلم دينه فحتمه جلا وإن يخف به حراما حرما وكره إن صلح ما بينهما (فرع)

لو ترك الاصابة من غير يمين اختيارا أو قصدا للضرر فلها الفراق بلا أجل انظر هوني عند قوله في الإيلاء بلا أجل على الأصح (الثاني) اختلف فيمن نكحت ظاهر الخير فظهر أنه معلن بالفسق هل تطلق عليه أو تنتظر توبته ذكره في الدرر (الثالث) لو شتمته فشتها فالظاهر أن لاقيام لها إن لم يتعد ما يكافئها لجواز مكافاة من سبك بمثل سبه

(فصل) «الخلع من» أجنبي رشيد وزوجة «رشيدة ووالى، مجبرة وسفها البعال» ومن سفية وليها قبل بينونة» خبر قوله الخلع «والشافعي فسحا جعل» فلا يحسد إن نكحها بعد طلقتين «وإن يخالغ طفلة أو مهملة، بانت وهل يرد ما تنوله» أو يمضي إن كان خلع المثل ولا يصح خلع أمة أو عبد دون إذن سيده «وإن يؤجله بمجهول فهل، عدله الآن أو بنفسه يحل . وجاز خلعه بحضن نجلها، إن لم يضره وفوت حملها وجاز في التبرعات الغرر، وهكذا الخلع على ما شهورا، كآبق وغير موصوف» من عرض أو حيوان وله الوسط من ذلك الجنس «وما أجله جهله كلاهما، إن قال إن دفعت لي» خلعا «فانسلي» أي اخرجي من العصمة «يخلف لقد قصد خلع المثل وإن يعلق» كان أدبت إلى «لم يخص النادى» أي المجلس «إلا لطول أو دليل باد» في تركه

(فصل):

«فصل الطلاق وهو باعتبار حال الحليلين على مجارى مستحسن إن تك غير صينه، ولم تك النفس إليها راكمه، إن يثأما بينهما» أي يفسد «بحيث لا، يسلم دينه فحتمه

وباعتبار لفظه يباح	صريحه وغيره جناح
وباعتبار زمن وقدر	يكون ذا كراهة وحجر
يحرم في محيض حائل بنت	وطهره مالم يصب وإن رضت
يكره في العدة واثنتان	طهر به سر ويلزمان
تجزئته لطلقة أو للمره	كرهه بعض وبعض حجره
وإن يطلق حائضا حيث حرم	فالرجع مالم تمض عدة حتم
ومسكها يجب حتى يشكرا	ثمت يندب لطهر آخر
وبت في أعظمه وأنتنه	لافي مضاهي خيره واحسنه
وطلقة خبيثة أو واحده	كالقصر أو عظيمة بل واحده
لا يصرف القصد عن الطلاق	صريحه دون دليل راق
كظاهر الكنى على ما اتبع	وهي ماعرفاً له قد وضع
إشارة يقطع بالتسريح	ناظرها كنصه الصريح
وركنه أهل وقصد ومحل	ولفظ أو عديله مما يدل

جلا، وإن يخف به حراما، حرما وكره ان صلح» بزنة نصر «ما بينهما»، عند غير الحنفي ومنعه حينئذ الحنفي وأول من طلق إسماعيل وطلق ﷺ حفصة ثم رجعها «وباعتبار لفظه يباح، صريحه وغيره جناح»، أي إثم «وباعتبار زمن وقدر، يكون ذا كراهة وحجر، يحرم في محيض حائل بنت» حتى تغتسل أو تميم لعجز أو فقد «وطهره مالم يصب» فإن أصاب كره لما يأتي من كرهه في طهر مس فيه «وإن رضت» بالطلاق «يكره في العدة» إن رجعها ناويا فراقها أما حيث لا نية أو نوى بقاءها فبداله فطلق هكذا في كل طهر مرة فلا كراهة «واثنتان» ويحرم ثلاث ولو في مجالس وتجاوز الثلاث عند الشافعي «طهر» أي ويكره في طهر «به سر» أي وطىء «ويلزمان» أي الحرام والمكروه «تجزئته لطلقة أو للمره، كرهه بعض وبعض حجره، وإن يطلق حائضا حيث حرم، فالرجع مالم تمض عدة حتم» (ومسكها) بعده «يجب حتى يشكرا» أي يصيب الشكر وهو الحر لأن القصد بالرجعة إزالة الضرر «ثمت» إذا

وأهله مكلف وإن دعب كطالق أمس أو انشا في غضب
وما من المكره يصدر ولو غير الذي عليه أكره لغوا

ظهرت من حيض الطلاق ووطيء «يندب» مسكها «لظهر آخرًا وبت في أعظمه»
كأنت طالق أعظم الطلاق «وأنتنه، لافي مضاهي خيره وأحسنه، وطلقة خبيثة أو
واحدة، كالقصر أو عزيمة بل واحدة، لا يصرف القصد عن الطلاق، صريحه دون
دليل راق» «كظاهر الكنى على ما اتبعنا» أي شهر «وهي ماعرفاله قد وضعنا» من
قول أو فعل «إشارة يقطع بالتسريح» أي الطلاق «ناظرها كنصه الصريح» نسبة
(سر) لضيح

(تنبيه)

لوجرى العرف بكون بنة مثلاً بتات وهو يظن خلافه لزمه العرف ذكره (ت)
وانظر لو جرى فيها بواحدة وهو يظن أنها بتات «وركنه أهل وقصد ومحل، ولفظ»
وفي لفظ فقط ونية فقط خلاف ومحل في باطن أما ظاهراً فيحكم عليه «أو عديله مما
يدل» ولأشهب وغيره ان الطلاق لا يلزم بغير لفظه إلا إن يعلق عليه الطلاق بنيته
ذكره المغيلي في باب اليمين «وأهله مكلف وإن دعب» أي هزل «كطالق أمس أو»
عاطفة على دعب «أنشا» الطلاق «في غضب» ابن رشد اتفاقاً كما يلزمه حلفه وحنثه
وصلاته انظر هوني ونور البصر في ضابط معتمد الكتب «وما من المكره» ظلماً
«يصدر ولو، غير الذي عليه أكره لغوا» ولكن مرأن الخالف على حنث لا يعذر
بالإكراه ومن حلف لا يخرج لم يحنث إن خرج لنحو سيل وكذا من جمع فرسه فأدخله
ماحلف عنه

(تنبيهان)

الأول: في (سر) في الغصب عن ابن رشد أن الإكراه لا يصح إجماعاً في حق الأدمي
ويصح في حق غيره في قول اتفاقاً واختلف في الفعل اهـ وانظر ما يأتي قريباً
الثاني: لا يعذر به من حلف على فعل غيره على الأصح فمن حلف لا دخلت بيت
أحد فكفها عنه رجل وأدخلها بيته حنث انظر الدرر وسئل أبو الفضل العقباني عن

وقد أجاز مالك للمغلق بالقتل حقا سلما للخالق
واللفظ من شروطه أن يقصدا لا إن به لقن أو هذى لدا
وهل إذا شهد باختلال حجاه أو لغو بكل حال
ولا إذا أراد فزلقا في غيره أو هم أن يعلقا

إكراه أب ابنا على الطلاق أو غيره فأجاب بها حاصله لغو الأبوة فسواء أب أو غيره
انظر الدرر

(فرع): اختلف في من أخذ فداء زوجته من هارب بها هل مكره على الطلاق أم
لا لأخذه الفداء غير مكره عليه ولا على الطلاق وأجراه بعض على الخلف في وجوب
نفقتها فمن فرضها لم يره مكرها.

«وقد أجاز مالك للمغلق» أي المكره ومنه خبر لا طلاق في إغلاق أي لا يلزم
«بالقتل حقا سلما للخالق» أي خالصا ومنه قوله تعالى ﴿سلما للرجل﴾ فله شرب خمر
وكفر بلسانه وزنى بأيمن طاعت إن يخف قتلا انظر هوني وفي صدر الجهاد من (مع)
عن الأبهري أن لمن خاف ظلما في نفسه أو أهله أو ماله فعل ما حرمة حق له تعالى
وقال ابن عبد الرقيق وابن حبيب إن كان لآدمي عصي وغرم وقال أبو محمد إن هدد
بقطع عضو وضرب يخاف منه تلفا على أخذ مال يدفعه للمكره جازله وضمنه الظالم
وكذا لو أمره بذلك من يخاف منه ذلك وفي الدرر اختلف هل خوف قتل يحل الحرام
إلا قتل معصوم أو جرحه وزنى فلا تحل به الثلاث اتفاقا واتفقوا أن له قول الكفر
فما دونه إن أكره وفي (مع) جوز الأوزاعي مهادة الكفرة بهال للضرورة ومنعه
الشافعي واختار ابن المناصف قوله لا لخوف استيصال «واللفظ من شروطه أن
يقصدا لا إن به لقن أو هذى لدا، وهل إذا شهد باختلال، حجاه أو لغو بكل
حال، ولا إذا أراد فزلقا» لسانه «في غيره أو هم أن يعلقا» الطلاق على دخول مثلا.

فقال طالق ثلاثا وسكت
أو للطلاق بعد قصده لما
لا شيء في تزوجي فلا أرب
لأنكح بيننا بتات حيث لم
إن قال لاعصمة لي عليك في
وإن تسل مطلقا عما فعل
الاحبار والانشا ولا قصد فهل
يلزم بالارسال والأمر به
تكريره ممن بنى بحسبه
تأكيده في الصورتين حيث صح
أو ينوي هندا ولدعد التف
سواء إن يستفت في كليهما
لي فيك أو ممن تشا قال للاب
يكن عتابا فهو فيه كالعدم
غير فداء فبتاتها يفي
ثم أجابك بقول احتمل
تلزمه ثانية أو لا خلل
لزومه بأمره بكتبه
كغير إن ينسق ولم ينتو به
لا طالق وطالق كما وضع

«فقال طالق ثلاثا وسكت» فلا يلزمه شيء نقله (بن) قبل قول خليل وسفه قائل
يا أمي الخ ومفاده أنه مصدق في ذلك «أو ينو هندا ولدعد التف» لسانه غلطاً لكن
تطلق هند وتطلقان معا إن روقع «أو» التف لسانه «لطلاق بعد قصده لما سواء إن
يستفت» أو تدل قرينة «في كليهما» أي فرعي الغلط «لا شيء في تزوجي فلا أرب،
لي فيك أو» زوجها «ممن تشا قال للاب، لا نكح بيننا بتات حيث لم، يكن عتابا
فهو فيه كالعدم، إن قال لا عصمة لي عليك في، غير فداء فبتاتها يفي» وذكروا في
نزاعهما أن إنكاره النكاح غير طلاق «وإن تسل مطلقا عما فعل، ثم أجابك بقول
احتمل، الاخبار والانشا ولا قصد فهل تلزمه ثانية أولاً خلل يلزم بالارسال والأمر
به» كقوله يازيد طلقها «لزومه بأمره بكتبه» ولورجع عن أمره به وهذا إن كان عازماً
على الطلاق لا متردداً ما لم يصلها الكتاب «تكريره ممن بنى بحسبه» فطالق طالق
إثنتان «كغير» ممن بنى «إن ينسق» الطلاق «ولم ينتو به» تأكيده في الصورتين حيث
صح «التأكيد- لا» إن لم يصح نحو «طالق وطالق كما وضع» لمنع العطف من
تأكيده.

وطلقة واحدة فيما احتمل مالم يرد أربى كذاك إن فعل
وكرر الفعل وطلق أبدا واحدة أيضا على ما أيدا
ونصف طلقة ونصفا طلقه ونصف طلقتين كل طلقة
أما محله فهو عصمة يملكها البعل أو ان اللمة
لو ملك تقدير كما لو علقه به كإن نكحتها فطالقة
وحكمه كذاك إن يعلق بالقصد والبساط دون منطق
فأول كطالق إن دخلت يعني إذا نكحتها وفعلت
والثاني مثل خاطب منها لقي مكروها أو من أهلها فطلقا
ونجز ان ينط بحتم عقلا أو شانا أو شرعا كما صلى
أو لم يمن أو جائز قد غلبا والانتظار فيه رأي نجبا
وغير مايعلم حالا لخفاه ودين إن امكن الآن وادعاه

«وطلقة واحدة فيما احتمل» كطالق وطلقتك «مالم يرد أربى» منها أي أكثر «أن تكون أمة هي أربى من أمة» فلو قصد أن ينجز ثلاثا فقال طالق وسكت فواحدة «كذاك إن فعل وكرر الفعل» فواحدة إن لم يرد تكرارا أو يات بأداته ككلما دخلت «وطلق» بالضم أي طالق «ابدا، واحدة أيضا على ما أيدا و نصف طلقة ونصفا طلقة، ونصف طلقتين كل طلقة» وكذا إن شرك أربعا في طلقة أو أربع طلقات «اما محله فهو عصمة، يملكها البعل أو ان اللمة» بالفتح أي الوقوع ملكا محققا بل «لوملك تقدير كما لو علقه» بلفظ أو نية أو بساط «به كإن نكحتها فطالقه» (تنبيه) اختلفوا فيمن قيل له انكح هند فقال هي حرام هل تحرم إن نكحها وهو مذهب الام أم لا لأن العامي لا يقصد التعليق انظر الدرر فقد طولت هنا «وحكمه كذاك إن يعلق، بالقصد والبساط دون منطق، فأول كطالق إن دخلت، يعني إذا نكحتها وفعلت،» بعد النكاح «والثاني مثل خاطب منها لقي، مكروها أو من أهلها فطلقا». «ونجز» ولا يقف على (١) حكم إلا في ثلاث وهي فرع إن لم تمطر السماء

(١) باتفاق ثلاث نسخ (ح، ل، شس) وفي واحدة (ولا يتوقف).

لا جائز سابق أو مستقبل ليس بغالب كان أتى علي
 في ذات حنث مسنداً لنفسه ولم يؤجل حيل دون عرسه
 وإن لغيره تلومن له واختلفوا في منع هذا أهله
 ونجزان على طلاق يأتل مطلقاً أو مقيداً بأجل
 كذاك إن ينط بشيئة الملك سبحانه أو شيء جن أو ملك

ومحرم كان لم أزن وفرض كان صليت وقيل يقف عليه مافيه خلاف ليرتفع «إن ينط
 بحتم عقلاً» كإن كان واحد نصف اثنين «أو شانا» أي عادة كإن لم أمس السماء
 واختلف في إن مت أو متى أو مات زيد «أو شرعاً كاماصلى» فهي طالق «أو» طالق
 إن «لم يمن» مان يمين كذب «أو جائز قد غلبا» كإن قمت فينجزو لو صبرت
 «والانتظار فيه» بالطلاق حتى يقع ذلك «رأي نجبا» أشهب والمغيرة وابن وهب
 «وغير مايعلم حالاً لحفاه» كان كان حملك ذكراً أو فلان سعيداً ولعبد الملك
 ترد له إن وافق الغيب و (لسم) قولان «ودين إن أمكن علمه «الآن وادعاه» كروية
 هلال بغيم فلو حلف أن ذلك غراب وحلفت أنه عقاب دينتها وطلقت زوج من لم
 يوقن أو ظهر حثه وانظر إن تنزل يقينه أو لم يظهر شيء «لا جائز سابق» فمن حلف
 بالطلاق لو جاء أمس من يطلبه بحق لقضاه لم ينجز عليه الطلاق «أو مستقبل ليس
 بغالب كان أتى على في» صلة قوله الآتي حيل الخ «ذات حنث مسنداً لنفسه» كان
 لم أفعل أو لا فعلن «ولم يؤجل حيل دون عرسه» حتى يفعل فإن أجل لم يمنع منها
 على الأصح لأنه على برمنها إلى أجله كما لا يمنع في ذات بر «وإن» أسند «لغيره»
 كليتين زيد وانظر في الرحمة فرعي ان أمطرت السماء أو لم تمطر «تلومن له» قدر
 مايرى أنه قصد بحلفه «واختلفوا في منع هذا أهله ونجزان على طلاق يأتل مطلقاً»
 بكسر اللام «أو مقيداً» بكسر الياء «بأجل» كان لم أطلقك فأنت طالق أو طالق غدا
 وكان لم أطلقك غدا فطالق الآن لأنه يقع ولو مضى زمنه كطالق اليوم إن كلمته
 غدا فتطلق إن كلمه غدا «كذاك إن ينط» الطلاق «بشيئة الملك سبحانه أو شيء
 جن أو ملك»

كغير عاقل إذا ماجاء بلم يشأ وهل كذا إن شاء
 لاشيء في إن جا وسلم عمر إلا بالامرين كإن جا إن أقر
 إن دخلت في إن دخلت تطلق أو حر ناصح فأيا ينتقى
 في الشك في الطلاق حيث استندا ناجي الحجا قولان كل أيدا
 ولزم الطلاق في إن كنت لي محبة والحكم غير معمل

فصل البيونة

ما أوقع الحاكم من طلاق لغير إيلاء ولا انفاق
 فبائن وحكم مابه أمر منه الفتاة حكم مامنه صدر

وقد يقال إنه مما لا يعلم حالا وقد مر «كغير عاقل» كحجر أو بهيمة «إذ ما جاء
 بلم يشأ وهل كذا إن شاء» أولا شيء فيه وبمشيئة إنسان عاقل انتظر ان كان شرطا
 مطلقا كان إن شاء أو شئت أنا أو استثناء في الغير على الأصح كإلا أن يشاء زيد
 ونجز في إلا أن شاء أو يبدو لي كنذر وعق «لا شيء» في إن جا وسلم عمر إلا
 بالامرين كإن جا ان أقر» فتكرر ان كالعطف لتعليقه على الأمرين «إن دخلت في
 إن دخلت تطلق، أو حرنا صح فأيا ينتقى» أي يختار من طلاق وعق. «في الشك
 في الطلاق حيث استندا ناجى الحجا» أي سالم العقل من وسوسة «قولان كل» منهما
 «أيدا» أما شك بلا علامة فوسوسة وهي لغو «ولزم الطلاق في إن كنت لي محبة»
 ونحوه مما لا يعلم صدقها فيه «والحكم» عليه به «غير معمل»

(فصل) في البيونة

«ما أوقع الحاكم من طلاق، لغير إيلاء ولا انفاق، فبائن وحكم مابه أمر، منه
 الفتاة حكم مامنه صدر، إن تعط» رجعية زوجها خلعا «في العدة أن لامرجعا» له
 «بانت» اتفاقا وكان طلقة أخرى «كان أعطته أن لا يرجعا» وقال أشهب له الرجعة
 إن رده «إن طلبت بتبالف ونحل» ها طلقة «واحدة بانت والالف لم، ينل ونالها إن
 طلبته واحدة بها فبتها وأعطى» طلقة «زائدة» على البت «وأنت طالق بهذا الهروي،
 بانت به لو كان غير هروي، كذا بما في يدها وهل وإن، وجدها فارغة خلف زكن»

إن تعط في العدة أن لا مرجعا إن طلبت بتألف ونحل
 ونالها أن طلبته واحدة وانت طالق بهذا المهرى
 كذا بما في يدها وهل وإن ومن الحث في الطلاق لو طر
 ويادعائه لخلع بانت في نطقه بالخلع دون عوض
 وطلقة بائنة ممن دخل من دون ما خلع كان نواها
 من ادخلي أو اخرجي أو الحقي شراؤها منه الطلاق مسنده
 أما شراؤها بيعني عصمتك إن باع أو زوجها أو مثلا
 ولا طلاق إن يمكن فاجرا وله الرجعة إن خالعه بغير متمول أي بما لا يعد مالا قاله في المصباح «ومن الحث
 في الطلاق لو طر، لها به تبين متى به ائتمر» لأن غرضها إنها يتم برفع سلطان الزوجية
 وقيل رجعية ذكره في الدرر. «ويادعائه لخلع بانت، والمال لا يلزم» المرأة «دون
 ثبت» محرقة أي شهود.

«في نطقه بالخلع دون عوض، تدفعه له خلافاً لمضي»: هل تبين أم لا وعلى
 كل فهو طلاق مكروه «وطلقة بائنة ممن دخل، تبنتها» قاله فيها وقيل رجعية وقيل
 واحدة بائنة وما في (ت) من ترجيحه رده الوزاني «إذ لا تبين بأقل، من دون ما خلعت
 كإن نواها» أي الطلقة البائنة «بانت طالق كذا سواها، من ادخلي أو اخرجي أو
 الحقي، بالأهل أو خلعت نهجك النقي» أي قال خلعت سبيلك فكل من الأربع
 بتات إن نوى بها طلقة بائنة

إن قام بالفور فإن لم يحضر فسكته لغو على المستظهر
من سمعت حليلها بأذنها منشئا أو معترفا بينها
فلتتوق سيرة التجمل حتما وتمنع نفسها وتعديل

فصل

يجوز للحليل أن يخيرا وقيل يكره وقيل حظرا
وجاز تمليك وأن يوكلها ما لم يكونا بثلاث فاحظلا
والهزل في جميعها كالجد تعيلق الاولين مثل الرد

(فرع)

لو قالت له امرأة طلق زوجك أنك ففعل وقالت إن قصدها البتات رعي قصدها
ولانغرم إن أبت نكحه «شراؤها منه الطلاق مسندة إليه» كبعني طلاقك «بت
والها» كبعني طلاقي «واحدة، أما شراؤه بعني عصمتك، على أو ملكك لي فما
ملك» وهو جميع العصمة فهو بت «إن باع أو زوجها أو مثالا» بها فخلف «هل بين
أو ثلاث أولا خللا» ولعل محله في البيع إن لم ينطق بالعصمة أو بالملك «ولا طلاق
إن يمكن فاجرا» أي زانيا «أو تبع أو تنكح لديه حاضرا، إن قام بالفور فإن لم
يحضر، فسكته لغو على المستظهر» استظهره (عب) وفي حاشية الوزاني عند وحاضر
بيع عليه ماله إلخ عن نوازل أبي زكرياء المغيلي ماهو كالنص فيما قال (عب) (فائدة)
قولهم ظاهر المذهب أي ظاهر نصوصه

أفاده العدوي في مبحث لثم اليد من الجامع وانظر قولهم الظاهر كذا «من
سمعت حليلها بأذنها، منشئا أو معترفا بينها، فلتتوق سيرة التجمل، حتما وتمنع
نفسها وتعديل» أي تفتد «وإن تعدل كل عدل لا يؤخذ منها» وهل لها قتله إن
راودها كما لمحمد والحرام أشد من المال فلها قتله دونه بشروطه الآتية في باب الصولة
أم لا، كما لسحنون وانظر مادون القتل مما يكفه وهل يجريان إن كانت حائضا أو
صائمة أو أجنبية أو هم بدون وطء

«فصل»

«يجوز للحليل أن يخيرا وقيل يكره وقيل حظرا» لأنه توكيل على بت «وجاز تمليك»

إلا بكل من نكحتها فقد خيرتها فلازم فيها فقد
والعزل إن لم يك في الوكالة حق لها ولا غيرها له
أما التي ملكها أو خيرا فلا يجوز عزلها عما ترى
وجاز عزله وكيلا آخرا على الطلاق لا بأن يخيرا
والمس قبل أن تجيبا حظلا ويسقطان بانقضا ما أجلا
أما إن أطلق لها فبتمام مجلسها أو بخروج لكلام
ثان وعن مالك أيضا البقا مالم توقف أو تمكن في اللقا
ولك أمرك متى شئت لها مالم توقف أو تمكن بعلمها
ووقفت إن علقت بغالب محتمل مثل قدوم غائب

والأصح اتفاق التخيير والتمليك في الأحكام مالم يفرقهما عرف «وأن يوكلها مالم يكونا بثلاث فاحظلا، والهزل في جميعها كالجد، تعليق الأولين مثل» تعليق «الرد» أي الطلاق «إلا بكل من نكحتها فقد، خيرتها فلازم فيها» إذ قد تختاره «فقد» أي فقط دون كل من نكحتها فطالق فلغو «والعزل إن لم يك في الوكالة، حق لها ولا غيرها له» كان نكحت فأمرك أو امرها لك «أما التي ملكها أو خيرا فلا يجوز عزلها عما ترى، وجاز عزله وكيلا آخرا على الطلاق لا بأن يخيرا، والمس» أي لمخيره ومملكة «قبل أن تجيبا» أي مخيرة ومملكة «حظلا» أما الموكلة فله مسها لأن له عزلها «ويسقطان» أي التخيير واخوه إن أجلا «بانقضا ما أجلا» فإن علم القاضي أو من يخلفه بمخيرة لاجل أوقفها حتى تقضي فإن أبت أسقط خيارها خوف بقاء عصمة مشكوكة «أما إن أطلق لها فبتمام، مجلسها أو بخروج لكلام، ثان» وانظر ان سكتا «وعن مالك أيضا البقا» على خيارها «مالم توقف أو تمكن» من نفسها «في اللقا» والأول أصح والأصح بقاءه بيد الغائبة حتى توقف أو توطأ أو يتم شهران «ولك أمرك متى شئت لها، مالم توقف أو تمكن بعلمها» ثم تكلم على جوابها وأقسامه كما في المقدمات عشرة أما صريح طلاق أو كنياته أو محتمله أو محتمل عدد أو بشيء غير معنى الطلاق أو فعل كالجواب أو تقييد الاختيار بشرط أو القبول أو تفصح بالبقاء أو تفوض لغير فقال: «ووقفت إن علقت» طلاقها «بغالب، محتمل مثل قدوم

و نجل يونس هنا يلغي الكنى طلاقها كالمراء نصا وكنى
 كسترها واختلفوا إن لم ترد نقل قماشها طلاق إن قصد
 ولم يقيد لازم أميرها وبت مدخول بها خيرها
 وان يشأ ناكرها في زائده وقال قوم بائن بواحدة
 وبقبول مسها لو جاهله يسقط ما بيدها بالرد له
 دون بتاتها على ما يعتمى لو كف عنها وقضائها بما
 قيد أو بما تشافها تود إلا إذا رضيه أو بعدد
 زاد على مراده إن بادرا وجاز رد ما به من خيرا
 تقوية من كل ما شئت خلا ولم يكرر أمرها لها بلا
 نفي إرادة الطلاق وائتلى ولم يقل في العقد إن أفعل ولا
 بالواو فالحنث ببعضها ثبت وإن يخير بشروط عطففت

غائب، طلاقها كالمراء نصا وكنى، ونجل يونس هنا يلغي الكنى، نقل قماشها
 طلاق إن قصد» به «كسترها» وجهها عنه «واختلفوا إن لم ترد» به طلاقا «وبت
 مدخول بها خيرها، ولم يقيد» بعدد «لازم أميرها» يعني زوجها «وقال قوم بائن
 بواحدة، وان يشأ ناكرها في زائده، يسقط ما بيدها بالرد له» كلم أقبله أو رددته
 «وبقبول مسها لوجاهله» أنه يسقطه «لو كف» أي عفا «عنها» فلم يمسه «وقضائها
 بما، دون بتاتها على ما يعتمى، إلا إذا رضيه» أي رضي قضاءها بواحدة أو اثنتين
 «أو بعدد، قيد أو بما تشافها تود، وجاز» بسبعة شروط أحدها كونه قبل البناء لما
 علم من قوله الماروبت مدخول إلخ «رد ما به من خيرا» من زوجة أو غيرها «زاد
 على مراده» والثاني قوله «إن بادرا» والثالث قوله «ولم يكرر أمرها لها بلا، تقوية» أي
 تأكيد أما بها فيناكر والرابع قوله «من كل ما شئت خلا» «و» الخامس «لم يقل في
 العقد إن أفعل» كذا فأمر بك بيدك والسادس قوله «ولا، نفي إرادة الطلاق» و السابع
 قوله «ائتلى» ما قصد أكثر «وإن يخير بشروط عطففت، بالواو» كإن فعلت كذا وكذا
 فلك أمرك «فالحنث ببعضها ثبت»

على الأصح واتفاقا إن عطف بأو أو الطلاق هو الذ وقف
ولك تفويض لغيرها وفي أحكامه أحكامهم يقتضي
وإن يفوض لسواها ولها كان لها لعلمها أحوالها

فصل في الرجعة

إن صح نكح وأصاب حين لا حيض ولا صوم وصح أن خلا
ولو بشنتين ولم تبين قبل منه ارتجاعها ولو بمحتمل
أو بكلمس إن نواه بها كذا الصريح المحض فيما يعتمى
في الكل والمحتمل الذي يدل دلالة ظاهرة نصا جعل
وانما يفيد قصد تابع لا إن طلقت فأنا مرتجع
أشهاد عدلين وإعلام المره نذب وإن تمنع له فموجره
والغين قوله بعد الأجل رجعتها فيه وإن تقل أجل

«على الأصح واتفاقا إن عطف بأو أو الطلاق هو الذ» بسكون الذال «وقف»
يعني أن الطلاق إن كان هو المعلق حث ببعضها
(تنبيه)

اختلف لو قال في العقد إن فعلت فأمرك لك هل له الرجعة إن قضت بدون
الثلاث «ولك تفويض لغيرها وفي، أحكامه أحكامهم يقتضي» فإن فوض لغائب
بعيد انتقل التخيير لها «وإن يفوض لسواها ولها، كان لها لعلمها أحوالها» ولو قال
أبوها أنا أدرى بمصالحها اهـ

(فصل) في الرجعة

«إن صح نكح وأصاب حين لا، حيض ولا صوم وصح» أي ثبت «أن خلا» بها «ولو»
بشنتين ولم تبين قبل منه ارتجاعها ولو بمحتمل، أو بكلمس إن نواه بها» أي المحتمل
واللمس «كذا الصريح المحض» أي الخالي من قصد «فيما يعتمى، في الكل» من
الثلاث «والمحتمل الذي يدل دلالة ظاهرة نصا جعل، وانما يفيد قصد تابع»
للطلاق «لا إن طلقت فأنا مرتجع، إشهاد عدلين» بالرجعة قيل نذب وقيل يجب

صدقت فاجبرها على عقد جديد بربع دينار إذا الزوج يريد
وتستحب متعة المطلق بعد البناء دون رضاها وانتقي
تأخيرها عن عدة الرجعية وفي الكتاب أنها عرفية

فصل

الايلاء حلف الزوج عن واقعة إلى انقضاء يوم وهل أربعة
كلا أتاها قبل أن تستنخبا أولا التقى معها أو ان لا أجنبا
من رفعها ان لم يصرح أجلا أربعة إلا فمن يوم ائتلى
ثم لها إن كملت ولم يجب إيلائه طلب مالها يجب
فإن أبى طلق صالحو البلد أو أمروها بالطلاق إن تود

«واعلام المرء، ندب» وأما الاشهاد بالطلاق فبلغني عن التبصرة عن ابن بكير
وجوبه إن بانت به أو بالعدة والذي رأيت في مقدمات ابن رشد أن بعض القرويين
قال لا يجب وابن بكير قال ينبغي قال ابن رشد لا فرق بين طلاق ورجعة لان قوله
تعالى ﴿وأشهدوا﴾ جاء بعد هما فإما أن يندب فيها أو يجب فيها «وان تمنع له»
نفسها «فموجرة، وألغين قوله بعد الأجل» أي العدة إلالبينة «رجعتها فيه وان تقل»
المرأة «أجل» نعم «صدقت» فلا يمكن منها لكن يؤخذ بإقراره فعليه النفقة «فاجبرها
على عقد جديد بربع دينار إذا الزوج يريد» ومن نزاع منها عن قراره لم يلزمه على
الأصوب كمدعية بتافخالعته فإن رجعت فلها نكحه قبل زوج «وتستحب متعة
المطلق» بضم الميم وأوجبها الشافعي واحترز بطلاق عن فسخ فلا تندب فيه «بعد
البناء دون رضاها» لافي خلع برضاها «وانتقي تأخيرها عن عدة الرجعية وفي
الكتاب» أي القرآن «أنها عرفية» قال تعالى : ﴿متاعا بالمعروف﴾

(فصل) الايلاء حلف الزوج بالله أو غيره «عن واقعة إلى انقضاء يوم وهل»
بالضم جمع هلال «أربعة كلا أتاها قبل أن تستنخبا» استنخبت المرأة طلبت ذلك
«أولا التقى معها أو أن لا أجنبا من رفعها إن لم يصرح أجلا أربعة» أشهر «إلا» بان
صرح «فمن يوم ائتلى ثم لها إن كملت ولم يجب، إيلائه» أي لم يسقط ﴿فإذا وجبت

فصل

مشبه لزوجة أو أمة له بظهر أبدى الحرمة
 صرح بالظهار أما إن يدع ظهرا فذا بظاهر الكنى صدع
 كذا من الكناية الجلية تشبيهه بظهر أجنبية
 أو رجل وإن يذر ظهرا فلا تحل الأبعد بعلى دخلا
 أما الخفية فما به نواه وإن نواه بطلاق لزمه
 وهوزور منكر ويمنع من قبل كفارته التمتع
 ووجبت بوطء أو عزم عليه إن ينومعه مسكها حولا لديه
 وهي ثلاثة بترتيب لزم أولها تحرير مومن سلم
 من علة تمنع كسبا أو كما له كجن هرم ضنى عمى
 فإن تعذر فشهرا ولا فإن تسبب لفطر بطلا

جنوبها «طلب مالها يجب» شرعا من المس «فإن أبى طلق صالحو البلد» حيث
 لاحاكم «أو امرؤها بالطلاق إن تود»

(فصل) «مشبه لزوجة أو أمة، له بظهر أبدي الحرمة، صرح بالظهار أما إن يدع
 ظهرا فذا بظاهر الكنى صدع» أي صرح «فأصدع بما تؤمر» «كذا من الكناية
 الجلية تشبيهه بظهر أجنبية أو رجل» (تنبيه) الأصح أن صريحه لا تصرفه النية
 للطلاق بل يؤخذ بهما في القضاء وأن الظاهرة تنصرف له فهي بعد البناءت كقبله
 الالنية أقل «وإن يذر ظهرا فلا، تحل إلا بعد بعلى دخلا، أما الخفية فما به نواه» من
 صوت وكذا فعل وضع له وإلا فلا ولو نواه به «وإن نواه بطلاق لزمه» معاقله (سم)
 وقال أبو الحسن وغيره كل كلام له حكم نفسه فلا يصرف عنه «وهو» أي الظهار
 «زور منكر» كما في الآية «ويمنع من قبل كفارته» الآتي بيانها «التمتع ووجبت»
 كفارته «بوطء» ولو افترقا «أو عزم عليه إن ينومعه» أي مع العزم «مسكها حولا لديه
 وهي ثلاثة» أنواع «بترتيب لزم، أولها تحرير مومن سلم من علة تمنع كسبا أو كماله
 كجن هرم ضنى عمى» «فإن تعذر فشهرا ولا فإن تسبب» بسفر أو مرض «لفطر
 بطلا، وبطلا بوطئه من ظاهرا، منها ولوليل وما تذكر» أي ولو ناسيا «وليبين في ظن

ويطلا بوطئه من ظاهرا منها ولو ليلا وما تذكر
 وليين في ظن غروب أو أمه ويصل البنا بها تقدمه
 وآب فاصل البنا للحافره وكالظهار الصوم يامكفره
 وليطعم العاجز عن صوم مسد ستين قمحا قيت غير وفسد
 بوطئه السابق ما مد بقي والعدل في ذا الباب غير نافق

فصل اللعان

يلاعن البعل لنفي حمل خبرها بحیضة من قبل

غروب أو أمه» أي نسيان وقرىء شاذاً ﴿وادكر بعد أمه﴾ «ويصل البنا بها تقدمه
 وآب فاصل البنا للحافره» أي لحالته الأولى وهي ما قبل الصوم فيأتنف الشهرين
 «وكالظهار» كفارة «الصوم يامكفره» بعثق أو صوم فهو مثله رقة أو صوما إلا أن
 الوطاء ليلا لا يضره وأنه مخير في الثلاثة والقوت أفضلها لكن إنما يكفر العبد بصوم
 ويامر الولي به السفیه فإن أبى فادنى عتق وقوت «وليطعم العاجز عن صوم مسد،
 ستين قمحا قيت غير وفسد، بوطئه السابق» فاعل فسد أي ما قبل الوطاء من
 الاطعام «ما مد بقي، والعدل» أي القيمة «في ذا الباب غير نافق» أي غير رابح
 يعني أنه لا يجزىء

(فصل) اللعان «يلاعن البعل» لا سيد «لنفي حمل خبرها» أي استبرأها
 «بحیضة من قبل» أي من قبله وله انكار حمل جهل سببه ويلزمه ذكر زناؤه ليلا

ولم يصبها مذ درى ولا بلا
 وإن يقل قد غضبت أو شبهت
 إلا إذا أظهر بالدليل
 تقول في الحلف ما زنت
 وكونه بمسجد لدى إمام
 مع حضور شهداء أربعة
 لعانه ثلاثة يؤدي
 وحدها إن لم تلعن وثمر
 سراحها ولا تحذو والحظ
 وإن أقرأ بزنى فابن زنا
 عذر عن اليومين نكرا أجلا
 تلعنا وإن بذاك اعترفت
 كالاستغاثة لدى النزول
 إن تعترف بذا وقد غلبت
 ولفظه المعروف شرعا ذو انحتم
 وإثر إحدى الخمس ندبا أو قعه
 عدم حده وقطع الولد
 لعانها هي ثلاثة آخر
 أبدا إن لاعن لا إذا نكل
 لاغصبها إلا إذا تلا عنا

يلحق به ولد غيره قاله بعض وقال بعض إن كان لنفي حمل وجب ولرؤية فالأولى
 سترها فإن ترك الأولى وجب اللعان لدفع معرة القذف والحد «ولم يصبها مذ درى،
 ولا بلا عذر عن اليومين نكرا أجلا»

أي آخر «وإن يقل قد غضبت أو شبهت تلعنا وإن بذاك اعترفت، إلا إذا ظهر
 بالدليل» أي القرينة «كالاستغاثة لدى النزول» وكيفية غاصب «تقول» المصدقة «في
 الحلف ما زنت إن تعترف بذا وقد غلبت وكونه بمسجد لدى إمام» طاعة «ولفظه
 المعروف شرعا ذو انحتم» خبر كونه «مع حضور شهداء أربعة، وإثر إحدى
 الصلوات» الخمس ندبا أو قعه «وندب كونها صبحا أو عصرا» لعانة ثلاثة يؤدي عدم
 حده وقطع الولد، وحدها إن لم تلعن وثمر لعانها هي ثلاثة آخر، سراحها «فيفرقان
 «ولا تحذو الحظ أبدا إن لاعن لا إذا نكل، وإن أقرأ» أي الزوجان «بزنا» أي أنها
 زنت «فا» الولد «ابن زنى لا» إن اتفقا على «غصبها» فلا ينتفي «إلا إذا تلعنا» انظر
 (عب) أما لو ادعت غصبا وادعى طوعا ففيل مدعية مقرة وقيل يلعن الزوج وتحلف
 لقد غضبت ويلاعن أيضا إن قام الشهود بزنى

فصل في العدد

بيان حكم عدد الزوجات في فسخ أو طلاق أو وفاة
تعتد من حملت أو بالوطء قد أقرت أو مطيقة بها انفراد
بقدر ما يصيبها وإن نفى كلاهما والشافعي خالف
فحرة من غير موت بثلاث قروء فتحل أو لا
ثالث حيض إن تئم في طهر لو فاتها إلا أقل نزر
وإن تئم في حيضة فراجع وها هنا إلى النساء المرجع
في قدره وعدة الإيمون أن أمن من غير منى طهران
فإن تخلف لداء أو بلا سبب اعتدت بحول كملا
فإن تحض فيه ولو في آخر أيامه تنقلت للاظهر

(فصل) في العدد «بيان حكم عدد الزوجات، في فسخ أو طلاق أو وفاة، تعتد»
حتما إجماعا «من حملت أو بالوطء قد، أقرت أو مطيقة بها انفراد» أي خلا ولو حكما
كبحضرة نساء غير عفيفات ولو صائمة أو حائضا ووطء الصبي كلا وطأ أما غير
الثلاث فتعتد لموت فقط «بقدر ما يصيبها وإن نفى كلاهما» الوطء «والشافعي
خالف» فاعتبر نفيها

(تنبيه) لو أقر بطلاق متقدم استأنفت العدة من إقراره وإن كانت بينة اعتبرت
وإن طلقها فضولي وأجازه فالعدة والاحكام من وقت الإجازة بضد البيع فامضاؤه
تقرير لا انشاء فله الغلة ومنه الضمان ثم شرع في بيان العدة وهي خمسة أقسام سنة
وثلاثة أشهر ووضع وقراءان لامة وثلاثة لخرة «فحرة من غير موت» تعتد «بثلاثة
قروء» ولو اعتادته في كل خمس سنين ومبدأ العدة من الفراق «فتحل أولا، ثالث
حيض إن تئم في طهر، لو فاتها إلا أقل نزر، وإن تئم في حيضة فراجع، وههنا إلى
النساء المرجع، في قدره» لتخالفه في البلدان فقد يعد نساء بلد بعض اليوم حيضا
أما العبادة فلا حد لأقله فيها وبه قال (سم) هنا «وعدة الإيمون» بالكسر أي الإماء
جمع أمة قال

ولرضاع، ترقب الا قراء أو سنة من بعده بيضاء
 وخرجت من لم تحض لكبر أو غيره منها بجيم أشهر
 من الحرائر أو الإماء مالم تحض فيها فبالأقراء
 وككتاب الحرة استبراؤها حرفا بحرف ليحل وطؤها
 أو نكحها من الزنا والغلط وفاسد يحد فيه من وطى
 وحيث منع الوطء فالعقد حرام غير محيض وعكوف وصيام
 والموت في نكاح أجمع على فساد مثل الطلاق أجلا

«كأن أيديهن أيدي اموان، ظلت تبارى في قراء الضيفان»

«إن أمن من غير منى» أي موت «طهران، فإن» استحيضت أو «تخلف» عن حرة
 أو أمة «لداء» ومنه الاستحاضة «أو بلا سبب اعتدت بحول كملا فإن تحض فيه»
 أي في الحول «ولو في آخر أيامه تنقلت للاطهر» مالم يتم حول بلا حيض فإن أخره
 رضاع انتظرت الأقراء أو سنة بعد الرضاع كما قال «و» إن تأخر «لرضاع ترقب
 الأقراء أو سنة من بعده» أي بعد الرضاع «بيضاء» أي لادم فيها «وخرجت» من
 العدة «من لم تحض لكبر أو غيره» أي صغر «منها بجيم أشهر» قال تعالى ﴿واللي
 يئسن من المحيض﴾ «من الحرائر أو الإماء، مالم تحض فيها فبالأقراء، وككتاب
 الحرة استبراؤها» الكتاب العدة «حتى يبلغ الكتاب أجله» حرفا بحرف ليحل
 وطؤها «إن كانت ذات زوج «أونكحها» إن كانت أيما «من الزنا» أو غيبة غاصب
 عليها بقدر ما يطؤها «والغلط وفاسد يحد فيه من وطى» أي لا يدرأ الحد كنكح محرم
 بصهر أو غيره فإن دراه كجهله أنها محرم أو جهل الحرمة فحبسها يسمى عدة لا
 استبراء «وحيث منع الوطء فالعقد حرام، غير محيض وعكوف وصيام، والموت في
 نكاح اجمع على، فساد مثل الطلاق أجلا» أي عدة «أجلهن أن يضعن حملهن»
 فتعتد من فاسد اجماعا عدة طلاق إن دخل وإلا فلا تعتد أصلا.

ولسواه في نساء أربعة عشر الليالي والشهور الأربعة من أكبرت فيهن أو تأمن من عادة أو آخره رضاع لغير إرضاع أو استحيضت فلا غنى عن حيضة أو تسعة وانصف لذات الرق إن لم يدخل وأشهر ثلاثة إن يتس وتسعة إن نسئت بلا سبب وتخرج الحبل بوضعها وإن ويجب الإحداد حتى تكملا ولاتمس الطيب تحريماً ولا وجاز للضرر أن تكتحلا

عشر الليالي والشهور الأربعة حمل أو ان تحيض في هذا الزمن أما إذا وقع الارتفاع بدون تمييز أو واسترابت كذا على الأصح إن مرضت أو أعصرت في النصف أو لم تأمل لدأب أو رضاع أو لم تيأس أو استحيضت أو أصابها وصب دما من الذوب بسخن الماء أمن فتسلب وتنزع الحل تلبس مامن الثياب جملا ليلا وتحوه إذا الليل انجلي

«ولسواه». أي المجمع عليه «في نساء» حرائر «أربعة» إن قدم المعداد فوجهان (عشر الليالي والشهور الأربعة) وهي «من أكبرت فيهن» أي حاضت قيل ومنه ﴿فلما رأينه أكبرنه﴾ أي حضن لأجله «أوتأمن من حمل» لصغر أو يأس أو الزوج لا يلد «أو» تأمن من «أن تحيض في هذا الزمن، عادة» بان كان يكمل عادة قبل حيضها «أو آخره رضاع» دخل في الأربع أم لابثمان صح النكح اتفاقاً أو فيه خلف بست عشرة وكذا الأربع الآتية إن لم يدخل أجمع أو اختلف فذى أربع وعشرون وتعمها الآية «أما إذا وقع الارتفاع لغير إرضاع أو استحيضت بدون تمييزاً واسترابت فلا غنى» في الثلاث أجمع أم لا ان دخل «عن حيضة» واحدة «أو تسعة» أشهر «كذا على الأصح إن مرضت» ودخل أجمع أم لابثمان ثم ذكر عدة الأمة من موت وهي ثلاثة أقسام كل منها لثلاث فقال «وانصف لذات الرق» أي خذ لها نصف حرة «إن لم يدخل أو أعصرت» أي حاضت قال (قد أعصرت أو قد دنا اعصارها)

كما لها ولوبلا مضرة حضور عرس وخصال الفطرة
إحدادها لغير بعلاها يحل إلى ثلاث ثم بعد ينحظل
وأمد الحمل سنون أربع أو خمسة وقيل ست جمع
فإن تلد فيه فللد فارقا إن لم يلاعن أو يسغ أن يلحقا
بناكح ثان كذا الولادة لأقصر الحمل شهور ستة
من نكحها فإن تلد لا قصرا يلحق بالاول ويفسخ ما طرا

«في النصف» أي نصف عدة الحرة «أو لم تأمل» حيزا لصغر أو كبر «و» عدتها
«أشهر ثلاثة إن ينتس» أي يتأخر «لدأب» أي عادة «أو رضاع أو لم تياس» كصغيرة
يصح حيضها ولم تحض وكذا يائسة يمكن حملها «و» عدتها «تسعة أن نسئت»
كفרכת أي تأخر دمها «بلا سبب أو استحيضت أو أصابها وصب، وتخرج الحبل»
من عدة موت وغيره «بوضعها وان، دما من الذوب بسخن» بالضم «الماء» أي الماء
الحار «أمن» وإنما تحل بوضع حمل أمكن لحوقه بالزوج وإن لاعن فلو وضعت قبل
سنة أشهر من عدة عقده انتظرت في الطلاق ثلاثة قروء بعد الوضع ولا تحل في الوفاة
قبل الأخير من عدتها والوضع وكذا إن نعي لها فنكحت وحملت فقدم وطلق أو مات
فهو قوله الآتي «وإن يلاق عدة الوفاة» إلخ ثم ذكر الإحداد وهو ترك المتوفى عنها
للزينة فقال «ويجب الإحداد حتى تكملا» عدة الوفاة والخلف في الحامل إن تمت
الأربعة والعشر نسبه ابن عبد الباقي لعياض «فتتسلب» تسلبت المرأة لبست
السلاب وهو لباس الحاد «وتنزع الحلى» إن كانت عليها «ولاتمس الطيب تحريما
ولاتلبس مامن الثياب جملا» وجاز للضرر أن تكتحلا ليلا وتمحوه إذا الليل انجلى
ذهب قال «ألا أيها الليل الطويل ألا انجل» كما لها ولو بلامضرة، حضور عرس
نكح وبنزته «وخصال الفطرة» كسواك واستحداد ونتف إبط وقلم ظفر «إحدادها
لغير بعلاها يحل، إلى ثلاث» ليال وليس بواجب «ثم بعد» ثلاث «ينحظل» ثم ذكر
أقصى أمد الحمل وأدناه فقال «وأمد الحمل سنون أربع، أو خمسة» قولان «وقيل
ست جمع» أي تامة «فإن تلد فيه فللد فارقا، إن لم يلاعن» واختلف إن أقرت أنه

مرتابة الحمل ومن في بطنها مات الجنين منعوا من متنها

فصل في تداخل العدد

برجعة أو ابتنا مراجع أو موته انهزام عدة وعي وإن للاستبراء ثان يطرا يهزمه هزم عدة لأخرى وهزمه ذات طلاق لحقا بها وهزمها له إن سبقا وإن يلاق عدة الوفاة فراع الاقصى منها توات كموته في جسها من فاسد كغلط وكاغتصاب معتد فبان أن الكل هازم عدا لقي الاستبرا لعدة الردى إن مات في عدة بائن فلا إرث ولا اعتداد إلا الاولا

من زنا وصدقها الزوج أو كان ميتا والأصح لحوقه لحق الطفل انظر الدرر المكنونة «أولم يسغ أن يلحقا، بناكح ثان» لا ماساغ شرعا لحوقه بناكح لها بعده «كذا الولادة، لا قصر الحمل شهور ستة» شهر هوني ان المعتبر في اللاحق من يوم العقد لامن يوم الدخول إن أمكن أن يلتقيا قبل الدخول المعلوم وكذلك العلمي «من نكحها» فلا حق بالثاني «فان تلد لا قصرا يلحق بالأول ويفسخ ما طرا» (تنبيهان) الأول من أتت بعد سبع بولد شبيهه بأبيه وكانت تذكر الحمل لحق به ذكره (مع) الثاني الغى (سم) نقص ليلة واختلف فيمن ولدت لخمسة أشهر واربعة وعشرين يوما قال في الدرر الحقه فقهاء فاس ونفاه فقهاؤنا وهو الحق إذ لا يتوالى ثلاثة أشهر غالبا يزيد أو ضده ولا أربعة قطعاً «مرتابة الحمل ومن في بطنها، مات الجنين منعوا من متنها» أي نكحها «فصل في تداخل العدد» برجعة أو ابتنا مراجع» أي ناكح لها بعد ما أبانها «أو موته انهزام عده وعي» قوله برجعة أي فإن رجعها وطلق قبل مس بدأت عدة أخرى مالم تفهم ضررا بتاخير الرجعة لآخر العدة فتتم الأولى وتحل «وان للاستبراء ثان يطرا يهزمه هزم عدة لأخرى، وهزمه» أي الاستبراء «ذات» أي عدة «طلاق لحقا، بها وهزمها له إن سبقا، وإن يلاق عدة الوفاة، فراع الاقصى منها توات» أي توافق كما مر عند قوله: وتخرج الحبل إلى الخ

باب الرضاع

من قبل حولين وشهرين لبن أنسية وصل جوفه وإن
شكا من أنف أو فم تحرم به محارم النكاح من نسبه
وإن يحل بطعم أو رائحة لا لونه بصفرة أو حمرة
ولا إذا ما شك هل موجود في الثدي إذ رضعه المولود
قولان إن يشب بشيء غلبه حتى أزال طعمه وأذهبه
والغ رضاع من من الولدان لا يغتنى بلبن الغوانى
من بعد حولين وفي الحولين خلف فملغى لدى الاخوين
«كموته في حبسها من» وطء «فاسد، كغلط وكاعتصاب معتد، فبان أن الكل
هازم عدا لقي الاستبرا لعدة الردى» كما مر من قوله (فراع الاقصى منها إلخ) «إن
مات في عدة بائن فلا إرث ولا اعتداد الا الاول»

(تنبيه) لم يظهر لي طرود عدة على أخرى إلا في صورتين عدة موت على طلاق
وكموته عن رجعية أما رجعية طلقت فلا تاتنف عدة والصورة الأخرى في فاسد يدرأ
الحد كمن حسب العدة تمت فتزوج فيها ففسخ نكاحه أو طلق قبل علمه بكونها
في عدة أو مات (تتمة) لو طلق بعل أو مات أو زنت أو نكحت في العدة وفرقا
فولدت لدون ستة فللاول إن لم ينفه بلعان وكذا إن ولدت بعد ستة أشهر من وطء
الثاني إن مسها قبل حيضة وإلا لحق

(باب الرضاع)

«من قبل حولين وشهرين لبن، أنسية وصل جوفه وإن، شكا من أنف أو فم
تحرم به، محارم النكاح من نسبه، وإن يحل» حال يحول تغير قال :
(لئن كان إياه لقد حال بعدنا، عن العهد والانسان قد يتغير).
«ولا إذا ما شك هل موجود، في الثدي إذ رضعه المولود» وفيه «قولان إن يشب
بشيء غلبه» ذلك الشيء «حتى أزال طعمه وأذهبه، والغ رضاع من من الولدان،
لا يغتنى بلبن الغوانى» ووقع ذلك «من بعد حولين وفي الحولين، خلف فملغى
لدى الاخوين» مطرف وعبد الملك .

وأب المرء لمرتضع در من ولدته مراة فابن لكل وهو بالاتفاق بالعدلين كذا إذا ما بعد عقد اشتهر وقيل لو لم يشتهر والمشتهر وبشهادة فتاة أو فتى وافسخ إن المجبر قبله أقر بأمه من أحد الزوجين به وإن به الحليل بعد اعترفا من وطئه نشأ أو به كثر بعلم بها من قبل أو بعد دخل يثبت والعدل وعدلتين بمرأتين أو بمرأة وممر أن العدالة هنا لا تعتبر مع الفشو قبل بعض أثبتا أو بسماع قبل أيضا انتشر لا إن فشا بنكحها قول أبيه من دونها فمهرها تنصفا

تنبيه: قال محمد لو أخذ أحد بقول سالم في رفع الحجاب برضاع الكبير لم أعبه وقد أخذت به عائشة رضي الله عنها والشيبني وقال عبد الحميد فعله شيوخنا في أهلهم نقله (ح).

«وأب المرء لمرتضع در، من وطئه نشأ أو به كثر، من ولدته مراة فابن لكل، بعلم بها من قبل أو بعد دخل» ثم أشار لما يثبت الرضاع فقال: «وهو بالاتفاق بالعدلين، يثبت والعدل وعدلتين» معه «كذا إذا ما بعد عقد اشتهر، بمرأتين أو بمرأة وممر» لغة في مرء «وقيل لو لم يشتهر والمشتهر، أن العدالة هنا لا تعتبر، وبشهادة فتاة أو فتى، مع الفشو قبل» أي قبل العقد «بعض أثبتا» هونى الأصح لغوامراة مع فشو «وافسخ إن المجبر قبله أقر، أو بسماع قبل أيضا انتشر، بأمه» الامة محركة الاقرار والجار صلة انتشر «من أحد الزوجين به» أي الرضاع «لا إن فشا بنكحها قول أبيه، وإن به الحليل بعد» أي بعد العقد «اعترفا، من دونها فمهرها تنصفا» وفسخ النكاح.

فصل النفقة

بيان ما يجب من نفاق الأزواج عن خلاف أو وفاق
الانفاق بالبناء مطلقا يجب كان يغيب وطلبت ولو قرب
كأن مضى ما يصلحان فيه شأن البناء ودعت إليه
وهي على العرف تدور إلا مريضة وذات أكل فلا
فليس يلزم الحليل غيرما يأكل هاتان وبعض الزما
ولا يزدها إن يزدهاء أكلا ولا يلزمه دواء
وكسوة ومسكن كالنفقة إلا ثياب المخرج المنمقة
إن خرجت لفرح أو لزيا رة فلا تجب فيما انتقيا
والحررة البائن من حرها انفاقه رضيعها أو حملها
واندرجا فيما لها إن لم تكن طالقاً أو كانت ولكن لم تبين
وضمنت بالقبض كل مؤنة ولو على التلف قامت بينة
وسقطت عنه بوقت أعسرا فيه فلا تتبعه إن أسرا
وسقطت أيضا بمنع الأهل منه لها كغير ذات حمل
إن نشزت أي منعت تمتعا أو ذهبت وعزّه أن ترجعا

«فصل النفقة» «بيان ما يجب من نفاق» جمع نفقة ابن مالك (وفعل أيضا له فعال) الخ «الأزواج عن خلاف أو وفاق، الانفاق بالبناء مطلقا يجب» أي ولو اشرف أحدهما أو لم تطلق «كأن يغيب» قبل الدخول «وطلبت» النفقة «ولو قرب» محله.

«كأن مضى ما يصلحان فيه، شأن البناء ودعت إليه، وهي على العرف تدور» كما قال القرافي وغيره واعلم أن الفتوى في ما مبناه العرف كنفقة الزوجة والأقارب تحرم بغير العادة في ذلك البلد والزمن ولا يفتى بما سطر في الكتب القديمة كما في (عب) في الجهاد والسلم وذكره غير واحد بل نص القرافي على أنه مجمع عليه «إلا، مريضة وذات أكل فلا، فليس يلزم الحليل غيرما، يأكل هاتان وبعض الزما،

وهو حاضر وهي ظالمة
إخدام من تأهل أو يأهل هو
إلا فتعجن لنفسها وله
وللحيلل منعها من حرفة
والأكل والشرب لما لم يكن
لا منعها من أن تزور الوالدين
لصلة وأمنت والبينة
يلزمها السكنى مع الأقارب
والقول قول حامل مطلقة
والزوج إما ثابت إيساره
أولا ولا في الكل طلق ناجزا
إن صح عجز الزوج عن نفقة
تلوم القاضى له بقدر
وفي الشيوخ من يراها لازمة
يلزمه إن اقتضته حاله
لا ضيفه والخلف فيمن عيله
تصمه كحرفة الحجامه
يأكل أو يشربه من منتن
إن قربوا في كل شهر مرتين
عليه حيث اختلفا في الأمانة
إن تشرط أو لضعة تنتسب
إن نازعت في اخذها للنفقة
أو يدعيه وكذا اعساره
وفاقا أو راجحا إلا العاجزا
خشنة بعرف أو بينة
صبر الهدى ورجاء اليسر

ولا يزدها إن يزدها داء، أكلا ولا يلزمه دواء، وكسوة ومسكن كالنفقة، إلا ثياب
المخرج المنمقة إن خرجت لفرح أو لزيارة، فلا تحب تلك الثياب «فيما انتقيا،
والحره البائن من حر لها، انفاقه رضيعها أو حملها، واندرجا فيما لها إن لم تكن،
طالقا أو كانت» طالقا «ولكن لم تبين، وضمنت بالقبض كل مؤنة، ولو على التلف
قامت بينة، وسقطت عنه بوقت أعسرا، فيه فلا تتبعه إن أيسرا، وسقطت أيضا
بمنع الأهل،» أي أهلها «منه لها كغير ذات حمل، إن نشزت أي منعت تمتعا، أو
ذهبت وعزه» أي غلبه «أن ترجعا،»

«وهو حاضر وهي ظالمة، وفي الشيوخ من يراها لازمة،» يعني نفقة الناشز غير
حامل أما الحامل فلها نفقة الحمل «إخدام من تأهل» أي من هي أهل لأن تخدم
«أو يأهل هو، يلزمه إن اقتضته حاله، إلا» يكن احدهما اهلا «فتعجن لنفسها وله»
ولو غنية أو شريفة ويلزمها الاستسقاء إن كان العرف وغسل ثيابه لاغزل ونسج

ثم يطلق إذا ما عجزا أو يأمر الزوجة أن تنجزا
ومثله الغائب حيث لاتصل لماله دون مشقة تحل
إلا إذا تبرع أحد فلا تطلق على ما يعتمد
ومن أبى الانفاق ظلما فالضرر يزال من قواعد الشرع الغرر
وان تقل غاب واختشى الردى يسائل الحاكم عنه البلدا
وقربه وحلفت لم يبق ما تنفقه وبطلاق حكما
وحيث للجيران زوج الغائب تقول ماترك لى من مقاب
وإذ أتى كذبها فقولها من قولها وحلفت وبعلها
لأنها للنفقة وهي عليه كذا قالوا مع قولهم إن عليها العجن والسقي إن جرى بها
العرف كما مر آنفا.

تمة : الأصح أنها لاتلزمها خدمة ظاهرة وهل ولو اعتيدت قولان للقورى وعبد
الحق مع قوم وقد قال بعض الشيوخ لبدوية شكته الطحن وحمل الماء والخطب وغير
ذلك نساء البدو دخلن على ذلك نقله ابن عرفة . قال البرزلي هذا إن اعتيد أدى
لجمع نكح واجارة وقال أبو محمد صالح إن شرطت خدمتها فنكح وبيع يفسخ قبل
ويثبت بعد انظر هونى «لاضيفه والخلف فيمن عيله وللحيلل منعها من حرفة،
تصمه كحرفة الحجامة، والأكل والشرب لما لم يكن، ياكل أو يشربه من متين،
لامنعها من أن تزور الوالدين، إن قريبا في كل شهر مرتين، لصلة وأمنت والبينة،
عليه حيث اختلفا في الأمانة» «إذ يغشيكم النعاس أمانة منه» أي أمانة «يلزمها
السكنى مع الأقارب، إن تشرط أو لضعه تنتسب» ولم يضرها في الصورتين إن
ثبت الضرر «والقول قول حامل مطلقة، إن نازعت في أخذها للنفقة، والزوج إما
ثابت إيساره، أو يدعيه وكذا إعساره، أولا ولا» أي لم يثبت شيئا ولم يدعه «في الكل
طلق ناجزا، وفاقا أو راجحا إلا العاجزا،» فهو قوله «إن صح عجز الزوج عن
نفقة، خشنة يعرف أو بينة، تلوم القاضي له بقدر، صبر الهدى ورجاء اليسر، ثم
يطلق إذا ما عجزا، أو يأمر الزوجة أن تنجزا، ومثله الغائب حيث لا تصل، لماله
دون مشقة تحل، إلا إذا تبرع أحد، فلا تطلق على ما يعتمد، ومن أبى الانفاق

يُحْلِفُ فِيهَا فِيهِ رَفْعُهَا انْتَفَى وَدَعَى الْعَسْرَ أَوَانُ غَيْبَتِهِ
وَقَالَ إِنِّي قَدْ فَغَيْتُ أَثْبَتَا إِثْبَاتُ أَنَّ الْيَسْرَ فِي الْغَيْبِ طَرَا
فَحَالَهُ حِينَ الْقُدُومِ يَعْتَبِرُ ذَا جَدَّةٍ وَحَلَفَ إِنْ جَاءَ مَعْدَمًا
نَفَقَةَ لَزُوجِهِ وَلَا بَنِيهِ وَاجِرٌ فِيهَا انْفَقَتْ بِهِ عَلَى
وَلَهُ الْانْتِفَاعُ دُونَ الْمَنْفَعَةِ وَهِيَ لِبَاسٍ وَفِرَاشٍ وَغَطَا
ظَلَمًا فَالضَّرَرُ، يَزَالُ مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرْعِ الْغَرَرُ، وَإِنْ ثَقُلَ غَابَ «الزَّوْجُ» وَاخْتَشَى
الرَّدَى يَسَائِلُ الْحَاكِمَ عَنْهُ الْبَلَدَاءَ، وَقَرَبَهُ وَحَلَفَتْ لَمْ يَبْقَ مَا، تَنْفَقُهُ وَبِطَلَاقٍ حَكَمًا،
وَحَيْثُ لِلْجِيرَانِ «أَوْ الْعَدُولِ» زَوْجُ الْغَائِبِ، تَقُولُ مَا تَرَكْتُ لِي مِنْ مَقَابٍ «أَيُّ قُوَّةٍ
وَإِذَا أَتَى كَذَبَهَا فَقَوْلَهَا» مُعْتَبَرٌ وَمَبْدَأُ اعْتِبَارِهِ «مَنْ قَوْلَهَا» لَجِيرَانٍ أَوْ عَدُولٍ لَا مِنْ غَيْبَتِهِ
بَلْ يَسْقُطُ مَا قَبْلَ رَفْعِهَا «وَحَلَفَتْ» مَا تَرَكْتُ لَهَا النِّفَقَةَ «وَبَعْلَهَا»، يُحْلِفُ فِيهَا فِيهِ رَفْعُهَا
انْتَفَى، وَرَدَ كُلُّ لِلْيَمِينِ الْفَاءُ، وَدَعَى الْعَسْرَ أَوَانُ غَيْبَتِهِ، قَدْ حَصَرُوا أَحْوَالَهُ مَعَ
زَوْجَتِهِ، فَإِنْ فَلَا «أَيُّ سَافِرٍ» وَهُوَ مَلِيٌّ وَأَتَى، وَقَالَ إِنِّي قَدْ فَغَيْتُ «فَغَى زَيْدٌ أَعْسَرَ
بَعْدَ يَسْرِ» أَثْبَتَا، كَمَا عَلَيْهِ حَيْثُ غَابَ مَعْسَرًا، إِثْبَاتُ أَنَّ الْيَسْرَ فِي الْغَيْبِ طَرَا، وَإِنْ
جَهَلْنَا حَالَهُ حِينَ السَّفَرِ، فَحَالَهُ حِينَ الْقُدُومِ يَعْتَبِرُ، «وَبَيَانُ ذَلِكَ قَوْلُهُ» كَلَفَهُ بِالشَّهَادَةِ
حَيْثُ قَدَمًا، ذَا جَدَّةٍ «كَعْدَةُ أَيِّ غَنَى» وَحَلَفَ «أَيُّ وَحَلَفَ إِنْ جَاءَ مَعْدَمًا» فَيَحْلِفُ
أَنَّهُ كَانَ كَذَلِكَ «وَمَا عَلَى ذِي عَيْلَةٍ فِي حَالَتِهِ، نَفَقَةَ لَزُوجِهِ وَلَا بَنِيهِ» الْعَيْلَةُ الْفَقْرُ
«وَإِنْ خَفَتِ عَيْلَةُ» وَفَائِدَةُ السَّقُوطِ عَدَمُ طَلَبِهِ بِهَا إِنْ أَيْسَرَ بَعْدَ أَمَّا الْمَلِيٌّ فَيَقْضِيهَا
لِلزَّوْجَةِ دُونَ الْأَقَارِبِ وَانْظُرِ الْعَبِيدَ وَالظَّاهِرَ أَنَّهُمْ كَالْأَقَارِبِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ
وَيَقْضِيهَا أَيْضًا لِلْأَقَارِبِ إِنْ كَانَتْ مَفْرُوضَةً مِنْ قَاضٍ وَيَرْجِعُ بِهَا عَلَيْهِ أَجْنَبِيٌّ قَامَ لَهُ
بِهَا وَلَوْ لَمْ تَفْرَضْ مِنْ قَاضٍ وَلَا تَلْزَمُكَ كَسُوءُ مِنَ التَّزَمَّتْ نَفَقَتُهُ عَلَى الْأَصَحِّ .

فصل

تكسب المرء بما لا يصمه لنفسه لا للقريب يلزمه
وموسر بفاضل عن عيشته وأهله ليومه وليته
يلزمه انفاق أم أو أب إن أعدموا لو كان انثى أو صبي
وهل بحسب سرهم أو العدد أو إرث الأطفال والاول أسد

«واجز فيما انفقت به على ، بنيه مثل مامضى مفصلا» وتتبعه بنفقتهم حيث تتبعه
بنفقتها وإن كانت رفعت لحاكم مثلا فقولها يمين من يوم الرفع والا فله يمينه
(فرع) لو كان الغائب ظاهر اليسر وانفق أحد زوجه وبنيه فلما قدم قال إنه يعلم
من باطنه خلاف مظهر للناس رجع عليه بنفقتها دونهم نسبه (ت) لا لغاز ابن
فرحون «وله الانتفاع» وهو التمتع «دون المنفعة» وهي ملك المنافع «بشورة» بالفتح
فليست له منفعتها كما بينه الهلالي ولذا قال الأمير ولها منع الضيف منها «من بعد
مهرد فعه وهي لباس وفراش وغطا» ولم يفسروه «و» له «منعها من بيعها أو العطا»
حتى يتم انتفاعه بها عرفا فإن لم تفوتها فله ذلك حتى تبلى وأما غير الشورة من
جهازها فستل عنه مخض بابه وأجاب بأنه من مسائل العرف ولم يجلب نصا ولا يحل
مال مسلم إلا بنص وقد بالغ سيدى أحمد بن عبد العزيز الهلالي في الرد على من
زعم أن الشورة تشمل جميع الجهاز المعتاد الذى من جملته في البدو حلائب وركائب
وزعم أن له الركوب واللبن وأطال الهلالي في بيان بطلان ذلك لكن مخض بابه لم
يقف على كلام الهلالي إذ لم يبلغ هذه البلاد في حياته وأما خبر تنكح المرأة لأربع
لماها إلخ فقال فيه القسطلاني لأنه ينفع بنيهها ويغنيها عن تكليفه في نفقة وغيرها اهـ
ونحوه قول (شس) وله في ماها معونة إلخ فالزوجان يتوادان ويتراحمان بسبب الزواج
قال تعالى ﴿وجعل بينكم مودة ورحمة﴾ وقد يرثه هو وبنوه وللارث تنافس الناس في
الولاء ولأنه جمال له كما نصوا عليه والله تعالى أعلم .

(فصل) «تكسب المرء بما لا يصمه لنفسه ، لا للقريب يلزمه ، وموسر بفاضل عن
عيشته ، وأهله ليومه وليته ،» كما في (قس) «يلزمه انفاق أم أو أب ، إن أعسرا ،»

ونجمله الذكر قبل القدرة بحرفة ليست بها معرة
له ولالالب والأنثى إلى لزومها لموسر قد دخلا
فإن تتم زمنة وزمنه حال البنا عادت إليه المؤنة
وإن تتم قوية أو اختلى بها قوية تكن على الملا
وزوجة قدم فالأنثى فالذكر فالأم فالأب وقدم ذا الصغر
لاتلزم الأم سوى مكاتبة لم تك فيها لأب مصاحبة
مجرد العلم بعسر الوالد يوجب الانفاق على المعتد
كما أواخر زكاة النقد ذكره الزرقاني دون نقد

ولو قدرا على الكسب عند الباجي وابن جزري وغيرهما وقال اللخمي عليهما الكسب
ولو فيه معرة وجزم (عب) أنه الأصح وفيه ابحات ظاهرة انظرها في كتابنا في البرور
«لو كان أنثى أو صبي، وهل بحسب يسره أو العدد، أو إرث الاطفال» فالقولان
الأولان جاريان في الكبار والصغار والثالث خاص بالصغار «و» القول «الاول»
برعي اليسر «أسد»، لشهرته .

تنبيه : يفرض للابوين في مال الغائب إن حضر المال ولا يداينان عليه ولا تباع
لها أصوله على الأصح أما ولده وزوجه فيفرض لهما في ذلك كله وإن تداينا عليه
لزمه فإن علم عسره أو جهل حاله فلا فرض ولكن تطلق الزوجة نفسها إن شاءت
«و» انفاق «نجله الذكر قبل القدرة» على نفقة نفسه «بحرفة ليست بها معرة، له ولا
للأب و» انفاق «الأنثى إلى لزومها لموسر قد دخلا» أو دعت له لدخول «فإن تتم»
بموت أو طلاق «زمنة و» هي «زمنة حال البنا عادت إليه المؤنة» بضميتين اتباعا لا
لغة «وإن تتم قوية أو اختلى، بها قوية تكن على الملا» أي جماعة المسلمين «وزوجة
قدم فالأنثى فالذكر، فالأم فالأب وقدم ذا الصغر» من الأولاد وانظر هل ولو ذكرا
على الأنثى «لاتلزم» النفقة «الأم سوى مكاتبة، لم تك فيها» أي الكتابة «لأب
مصاحبة، مجرد العلم بعسر الوالد، يوجب الانفاق على المعتمد، كما أو اخر زكاة
النقد، ذكره الزرقاني دون نقد» من حواشيه وفي (بن) عند قوله في الزكاة وهل يمنع
إعطاء زوجة أنه إن افتقر غاية لزمته نفقته ولده ولم يقيده بحكم حاكم .

وعلى الابن ماء طهر المعسر وان يحجه على المشتهر
نفقة الملك ولوذا شائبة عاقلا أو غيرا بكاف واجبة
ومن يكلفه بفوق وسعه جيا يسم بعنقه أو بيعه
وأخذه من در الام مايضر عاقلا أو غيرا ولو شكا حظر
كذاك أن يحمل فوق ظهر مالا يطيق أو لظهر يفرى
وإن يغب وأثبتت أن لا سكن فبع وضع عند أمين الثمن
أدب بقدر جسمه والذنب والأفضل الترك بعكس الكسب
تنبيهات: الأول: ليس للوالد أن يتصدق بماله وتعود نفقته على ولده ولولده رده
إن فعل ولو كان التصدق على ولد آخر نقله (ح) وغيره.

الثاني: لا يرجع منفق أبيه على إخوته مالم يك قد طلبها وفرضها حاكم فيرجع
إن أشهد بقصد الرجوع أو حلف عليه

الثالث: النفقات كلها بالعرف وقد مر ذلك في الزوجة وذكره ابن جزى في
الأقارب وابن عبد الباقي في العبيد والحديث كالمصرح به ابن جزى وكذا كسوة
وسكنى «وعلى الابن ماء طهر المعسر، وان يحجه على المشتهر» من فورية الحج.
تنبيهات: نفقة الأقارب خاصة بالأحرار فالعبد على ربه وابن العبد على
المسلمين وكذا أبوه العاجز.

الثاني: إعلم أن من لزمت نفقته من زوجة أو والد تجب نفقة خادم احتاج له
وكذا خادم الولد على الأصح ذكره (ك)

الثالث: يلزم الولد أيضا اعفاف أبيه بزوجة واحدة وهل تجب إن لم يحتاج
للاصابة لحاجته لرفق من يقوم به ولمعة فراقها بالعدم كما للخمى وغيره أم لا كما
لمالك و (سم).

الرابع: يختلف هل للأب أن يواجر الطفل لنفقة الطفل كان الأب غنيا أو فقيرا
أو تمتع إن كان أحدهما غنيا «نفقة الملك ولوذا شائبة» إلا المكاتب وهل المخدم على
ربه أو على مخدمه قولان مرجحان «عاقلا أو غيرا بكاف واجبة» فيجب لعبد ودابة
ما يكفيهما (ح) يجب للعبد شبع والأصل خبر مالك للمملوك طعامه وكسوته

فصل الحضانة

حضانة الذكر حتى يحتلم والبنت للبناء مما ينحتم وهي لوالد بهما ما ارتفقا والحق للام إذا تفرقا فأما فأم هذه فأم والد أم الطفل والتسولى أم فخاله الطفل وبعدها تصل خاله أمه وعنها تنقل لعمه الأم وهذه نسا الام ومالاب عنها ذو نسا ورتبها على ترتب ذوات الام ثم بعد للاب بالمعروف ولا يكلف مالا يطيق . قال غير واحد مقتضاه رعي العرف . النووي هي بحسب الشخص والبلد فإن قترت على نفسك شحا أو زهدا لم يجزان تقتر عليه «ومن يكلفه بفوق وسعه» أي معتاد طاقته «جيبا» أي ثلاث مرات «يسم» أي يكلف «يسومونكم سوء العذاب» «بعته أو بيعه» إنسانا أو بهيمة وكذا إن لم ينفقه عمدا أو عجزا أو ضربه في غير حق شرعي ذكره غير واحد فإن كان في تعب نهارا فلا يعمل له ليلا إلا في ماخف «وأخذه من در الام ما يضر» الولد «عاقلا أو غيرا ولو شكا حظه، كذاك أن يحمل فوق ظهره،» أي مطية «مالا يطيق أو لظهر يفرى» ذكره (ح) «وإن يغب» سيد أمة «وأثبتت أن لا سكن» محرقة أي لانفقة لها بوجه «فبع» الأمة يا حاكم «وضع عند أمين الثمن» .

تنبيه : قال (قس) يجب السكنى لكل من تجب نفقته «أدب» في حقه تعالى وفي حقك كما في (قس) «بقدر جسمه والذنب» واجتنب ضرب الوجه روى (بخ) إذا ضرب أحدكم فليجتنب الوجه وفي رواية إذا قاتل (قس) ظاهره الحرمة ويصح أن يعلم الحد والتعزير ودفع الصائل اهـ ولا يضرب على العمل مشتركا دون إذن شريكه أو عبد زوجة دون اذنها أما على حقه تعالى كصلاة فيؤدبه دون اذنها «والأفضل الترك بعكس الكسب» أي الولد ومنه «ما أغنى عنه ماله وما كسب» أي ولد يعني أن ترك أدب العبد لحقك أفضل لما جاء في القرآن متكررا من مدح العفو وتأديب الولد أفضل لأنه صلاحه ثم اعلم أن الأدب بالاجتهاد لاحد لقدره ولا لجنسه ذكره (شس) وابن فرحون وغيرهما وأما قول القائل (لاتقطعن عادة بر

أخت وصي فأخ فأبى الأب فابن أخ فالعم ثم ما كسب
وفي بني العم ابتدء بالداني وفي الجميع بيني الأعيان
ثم بني الأخياف فالعلات وفي تساو الشقيق ناتي
والشرط في الحاضن أيا كانا أن يحفظ الأموال والأبدان
ويصلح الدين ويحسن الأدب سلم من مود ومعد كجرب

ولا، تجعل عتاب المرء في رزقه) فلم أر من ذكره حكما واعلم أن جواز الأدب مقيد
بظن الفائدة ومحرم تعذيب بغير فائدة كجعل حيوان بمحل فيه ما يؤذيه من حيوان
أوشدة برد وصح أن أبا سليمان الخواص ضرب حمارا تحته يصب رأسه لذباب يؤذيه
فقال له الحمار اضرب فإنك هكذا تضرب قال بعضهم لأبي سليمان ألك وقع هذا
قال نعم كما تسمعي. هذا وقد حضت الأحاديث على الفرق بالملك ابن عرفة لا
يضرب شريك دون الآخر فإن فعل ضمن إلا في ضرب أدب وضمنه سحنون
مطلقا نقله القصرى اهـ

(فصل الحضانة) وهي حفظ العاجز وتنظيف الولد وإصلاح مضجعه ولباسه
وقوته ونظم (عج) رتبة الجد مع الأخ فقال
(بغسل وايضاء ولاء جنازة، نكاح أخا وابنا على الجد قدم)

يعني أن أخا الميت وابنه يقدمان في غسله على جده وكذا إن أوصى للأقرب
فالأقرب وكذا في إرث الولاء وولاية النكاح ثم قال «وعقل» يعني أنها قبله في
تكميل عدد العاقلة وقوله (ووسطه بباب حضانة) أي بين أخ وابنه وقوله (وسوه مع
الآباء في الإرث والدم) أي هو في الإرث كالأب إلا في الغراوين وفي إرث الإخوة
معه ولا كلام في الاستيفاء لبني أخ مع جد لأنه كآبائهم معهم «حضانة الذكر حتى
يحتلم والبنت للبناء مما ينحتم» وهي لوالد يهما ما ارتفقا ذكره (عب) «والحق للأم
إذا تفرقا» إجماعا

«فامها فأم هذه فأم، والد أم الطفل والتسولي أم» أي اقصد له بعض ماذكر
«فخاله الطفل وبعد ها تصل، خالة أمه وعنهما تنتقل، لعمة الأم وهذه نسا، الام

وإن تبين قسوة قلب الأقرب والشرط في الذكر كونه معه وشرط الأنثى أن تكون أيما بالابتناء من إليه تنزع أو كان جد الطفل أو عماله أو ليس حاضن له سواها أو ابت المرضع عن أن ترضعه أو كانت أمه وصية على ولم تكن حضانة لخال وسقط الحضن إذا ما سفرا نقل وهل بحيث يفقد الخبر وإن لعذر سقطت وارتفعاً

وضره به تكن للأجنبي للحضن أنثى للشرط جامعة أو غير مدخول بها أو علما وصام حولا دون عذر يمنع أو كان نجل عمه أو خاله أو أرتضاع غيرها أباهما عند التي كان لها أن تنزعه أقوى روايتي إمام الفضلا ولا بنات اعمم الأطفال حاضنة أو الولي سفرا أو برد ست أو اثنان السفر عادت إذا لم يك طوعا وقعا

ومال الأب» أي النساء من جهته «عنها ذونسا» بالفتح أي تاخير «ورتبها» أي نساء الأب «على ترتب ذوات الام» وانظر ترتبهن في (بن) عن ابن رشد «ثم بعد» أي بعد نساء الأب تكون «للأب» ثم «أخت» الطفل ثم «وصي فأخ فابى الاب، فابن أخ فالعم ثم ما كسب» أي ولد العم ومنه ﴿ما أغنى عنه ماله وما كسب﴾ «وفي بنى العم ابتدء بالداني، وفي الجميع بينى الأعيان» أي الأشقاء «ثم بنى الأخياف» وهم الإخوة للأم «فالعلات» وهم الاخوة للأب «وفي تساو» رتبة كالشقيقين «الشقيق ناتى» أي مرتفع بالتقديم ولرعي الشفقة قدم جانب الأم وقدم الأشفق على الاصون «والشرط في الحاضن أيما كانا،» أما أو غيرها رجلا أو امرأة «أن يحفظ الأموال والأبدانا، ويصلح الدين ويحسن الأدب سلم، من مود» منظرا «ومعد كجرب» مدم وظاهرهم أن الصبي يحضن (١) «وإن تبين قسوة قلب الأقرب، وضره به» أي الصبي «تكن» الحضانة «للأجنبي» نسبه (سر) لابن عرفة «والشرط في الذكر كونه معه، للحضن أنثى للشرط جامعة، وشرط الانثى أن تكون أيما أو

١ - وفي نسخة: يحضنه. ل

ويلزم الولي دفع مؤن صبيه جميعها للحاضن
كأجر سكنائه وصنع خبزه وسقيه الماء وغسل بزه
وعلى الام رضعه سهلا لا بائنا أو ذات قدر قبلا
غيرهما فإن تأباه وجب بأجرة من ماله في عدم الاب
وأمد الرضاع حولان كما به كتاب الله جاء محكما
اللخمي من تأيمنت لأجلهم كانت لها مؤنتها من فضلهم

غير مدخول بها أو علما، بالابتناء من إليه تنزع، وصام حولان دون عذر يمنع» أي
سكت ﴿نذرت للرحمن صوما﴾ أي سكوتا «أو كان جد الطفل أو عماله أو كان نجل
عمه أو خاله، أو ليس حاضن له سواها، أو ارتضاع غيرها أباه،» أنت رعا المعنى
غير وان رجحوا رعي اللفظ بقيوده. «أو ابت المرضع عن أن ترضعه، عند التي
كان لها أن تنزعه، أو كانت أمه وصية على، أقوى روايتي إمام الفضلا» مالك «ولم
تكن حضانة لخال، ولا بنات أعمم الأطفال، وسقط الحضن إذا ما سفرا» كنصر
بمعنى سافر ذكره المصباح وغيره «حاضنه أو الولي سفرا، نفل وهل بحيث يفقد
الخبر، أو برد ست أو اثنان السفر، وان لعذر سقطت وارتفعنا عادت إذا لم يك طوعا
وقعا، ذلك العذر «ويلزم الولي دفع مؤن، صبيه جميعها للحاضن كأجر سكنائه
وصنع خبزه، وسقيه الماء وغسل بزه» أي ثيابه قال

(ولا يزال بواديه اخو ثقة، مطرح البز والدرسان مأكول)

«و على الام رضعه سهلا» أي مجانا «لا» إن كانت «بائنا أو ذات قدر» أي
شرف ﴿ليلة القدر﴾ «قبلا، غيرهما فإن تأباه وجب» عليهما مجانا إن أعدم هو وأبوه
أو مات الأب وقيل من بيت المال إن كان والالزمه بأجرة من مال أبيه فإن أعدم
فمن ماله هو كما قال «بأجرة من ماله في عدم الاب، وأمد الرضاع حولان كما، به
كتاب الله» تعالى «جاء محكما، اللخمي من تأيمنت لأجلهم» أي تأيمها «كانت لها
مؤنتها من فضلهم» أي مما فضل عنهم من أموالهم اهـ.

مجموعۃ تألیف و رسائل

العلامة محمد توفيق بن أحمد فالح البغدادي الموسوي (المورستاني)

الملقب "آد" المتوفى ١٣٢٣هـ

رحمه الله تعالى

الكتاب العاشر

الكفاف

الجزء الثاني

وضع الفهارس العامة

القاضي أحمد شيخنا بن أمات

مراجعة وتحقيق

صاحب الفضيلة محمد عثمان بن مكي الدين

قدمه للطبع والنشر

أحمد سالك بن محمد الأمين

ابن أبوه

طبعة جديدة منقحة



محتويات الجزء الثاني من هذا الكتاب

من جاء بألف فهي له الخ . . .	«باب البيع»
مبحث : اعطه كذا وأعطيك ٤	- ذكر الوعد الوارد في البيع الحلال
انا كذا الخ	والوعيد في البيع الحرام ١
- بيع الفضولي	- تحريم الربا ولو مع
- الشرط في صحة البيع وشروط	جار أو حربي أو
لزومه وشروط المبيع	مستغرق ذمة ٢
- أنواع الغرر. وهي	- ذكر تحريم الربا للنمو
التعذر، والجهل، والخطر . . . ٥	والخلاف في جوازه لضرر لا يخاف
- وجوب علم المتبايعين	منه التلف
عوضيهما	- تحريم البيع لمن يريد معصية
- الاكتفاء بالذوق واللمس	بما يشتري
لما مرجع إدراكه إليهما ٧	- وجوب تبين ما يكرهه المشتري
- الاكتفاء برؤية بعض المثلي	ولو شكاً وعدم اعتبار رغبة
اتفاقاً والمقوم على رأي	غير المشتري
مبحث : إذا ادعى المشتري	- تحريم السوم على السوم . . .
القدرة على أخذ الصعاب . . .	- ذكر ما ينعقد به البيع وهو ٣
مبحث : منع البيع بما ارتضاه	ما يدل على الرضا
المشتري	- ندبية الاشهاد على البيع
مبحث : منع بيعه بقوته حياته	وغيره من المعاملات
بخلاف زمن محدد ٨	- ذكر تعليق البيع وتعليق لزومه
- ذكر حكم الزين وهو بيع	وفي الأولى يحتل البيع وفي
ما جهل قدره	الثانية يمضي مع سقوط
مبحث : منع كل شرط أدى	التعليق
لجهل أوربا أو ناقض	
القصد إلخ	مسئلة

- أربعة فروع تمنع كلها
للجهل ٩
- ولكن ان حذف شرط
ناقضا الخ
- جواز بيع معين متأخر
القبض ثلاثة أيام لا أزيد
- منع بيع دين الميت
والحوالة عليه
- منع بيع العربون وتعريفه
- منع التفريق بين الام
ونجلها حتى يثغر الا ان
ترضي الأم دون خديعة
على المشهور ١٠
- جواز بيع جزء من الأمة
ونجلها لرجل أو لرجلين
- جواز الاشتراك في الأمة
مع انفراد أحد الشريكين
بملك أولادها والعكس
عند ابن القاسم خلافا
لسحنون
- خلاف ابن القاسم وأشهب
في بيع ما يقل نفعه أو مالا
نفع فيه بلحم أو بحي
- ذكر العقود التي لا يجمع
منها اثنان في صفقة
واحدة ١١
- تحريم النجش في البيع
وتعريفه
- تحريم بيع الحاضر للبادي
وفسخه إن وقع
- ذكر ما يجوز من ذلك ...
- تحريم تلقي السلع
مبحث: ما جمعت حلا
ومنع الخ ١٢
- تحريم بيع العرض غير
المعين على النجاز
- بيع الجزاف وشروطه ...
- بيع السبع للجلد ١٣
- جواز بيع الذبيحة
قبل سلكها والحامل
ولو دنت ولادتها
- ورضيع العجم حيث
قبل رضاع غير أمه
- الا استثناء من المبيع ... ١٤
- ما يجوز بيعه قبل
القبض ومالا
- منع فسخ دين
في دين
- ذكر شمول اشتراء العبد
ثياب مهنته لا غير ١٦

- والحبل للدابة
- التخصيص بعد التعميم والعكس
في البيع

- بيع الغائب ١٧
- مايجوز اشتراط النقد فيه
من بيع الغائب ١٨
- وما سوى العقار في
ضمان بائعه الخ
- إذا وجد الغائب فوق
الوصف فالزيادة للمشتري
أودونه فهو بالخيار بين
الرد والرضا بما وجد ١٩

- إذا تخالفا في الوصف
الذي بيع عليه فالقول
للمشتري، وإذا اتفقا
على الوصف واختلفا في
وجوده فقول العارفين هو
المعتبر وإلا حلف المشتري
وفي الضد القول للبائع
بيمينه

مبحث : بيع الغائب
بدون رؤية ووصف ٢٠

(فصل في الأطعمة)

- ذكر ان الطعام هو ما
تاكله شهوة وتفكها

- منع سلم الطعام في
الطعام مطلقا اتحد
جنسهما أم لا
ذكر ان كل ماطلب
فيه التقابض لا يكفي
مجرد نظره ٢١
- منع دولة الطعام عند
أصبح
- منع التفاضل إذا اتحد
الجنس لا إذا لم يتحد
- ذكر أن توهم التفاضل وشكه
كيقينه

- منع بدل المبلول
بالمبلول من جنسه حبا
- منع بدل الرطب
باليابس مما لايجوز
فيه التفاضل

- منع بدل ربوى بربوى
متحدي الجنس كلاهما مع
سلعة أو معها أحدهما ٢٢

- ذكر الخلاف في بيع عفن بأسلم
منه أو بسالم

- تبين أصناف الطعام
- ذكر أن العجن لاينقل عن
حب والتنبيد لاينقل عن تمر ٢٣

- ذكر ان تخالف الأوراق لاينقل كمطبوخ في ماء أو غسل أو رسل
- ذكر أن الصلق لاينقل أيضا وهو الطبخ دون التوابل
- تبين مايكال أو يوزن ومايتبع فيه العرف وما يتحرى فيه ٢٤
- ذكر أن مبادلة الخبز بالخبز يعتبر فيها الدقيق ومبادلة الحب بالدقيق يعتبر فيها الكيل
- ذكر أنواع الألبان وحكم تبادلها ٢٥
- أنواع اللحوم الأربعة وحكم تبادلها
- أنواع التمار وحكم تبادلها
- منع بيع خليطين وذكر مايجوز من ذلك
- ذكر جواز خلط الجيران طعامهم للاقتدار أو غيره ٢٦
- (فصل إن وقع الفاسد)
- الخ
- ذكر مفوتات البيع ٢٧

- ذكر مايدخل به المبيع في ضمان المشتري ٢٨
- ذكر ان القبض بالعرف الخ ٢٩
- ذكر ان البيع يفسخ إذا تلف المبيع بسماوي وهو في ضمان البائع
- ذكر ان المشتري يبدأ إذا تخالفا أيهما يبدأ بالدفع - ذكر أن المشتري والمسلف والمولي والمشارك لا يطلبون بالكيل
- أن الغلة للمشتري إذا استحق المبيع أو تعيب أو رد لفساد أو فلس
- (فصل في العيب)

- وما في حكمه ٣٠
- ذكر أن من اطلع على عيب ينقص الثمن مخير بين الرد والمسك بلا شيء
- إذا فسخ البيع وقد فات الثمن فقيمه
- ذكر أن الشرط كالعيب وان العيب تابع للعرف
- ذكر عيوب العجم (البهائم) ٣١
- عيوب الأرقاء

- إذا اشتريتها على أنها
أضحية فاذا هي عجفاء فلك
الرد، وكذلك إذا وصفها البائع
بالسمن فوجدت عجفاء

- تصديق البائع في العيب
الخفي بلا يمين والتفصيل
في اختلافهما في اقدمية
العيب ٣٢

- حكم العيب بأنواعه الثلاثة:
الظاهر والخفي ومالا يظهر إلا
بالتأمل والتقليب ٣٣
- إذا تخالفا في اطلاع المشتري على
العيب عند المبايعة

- إذا تخالفت البيعتان هل هذا
عيب يرد به أم فلا مرد ٣٤
- إذا قال البائع ليس هذا مبيعى
فالبينة على المدعى إلخ
- ذكر مفيدات الرد بالعيب ٣٥
- فرعان

- لا يكون ركوب الدابة
حال ردها رضا بها أى بعيها

- مبحث: استعمال المعيب
قبل الاطلاع وبعده

- ذكر اد من عليه الضمان
فله الغلة وعليه المؤنة ٣٧

- ذكر أن من اطلع أن
المبيع مغضوب له الرد

- بخلاف من اطلع على
فلس من تعامل معه
- وذكر موانع الرد في
ذلك

تقويم المبيع في حالة
الرد وفي حالة الأخذ ٣٩

- ذكر مالا يكون فيه إلا الرد
أو الأخذ بلا ارش ومالا يكون
فيه إلا الارش فقط ٤٠

- ذكر ان حمل المغشوش
على من ثبت عليه الغش
- إذا ظهر العيب بعد الهبة
فالارش للواهب

- ذكر ان حالب المصرة يرد
معها صاعا الخ

- إذا قال اشتر منى -
اشترأك من غيرى وظهر
الغبن فللمغبون القيام.

مبحث: إذا كان غبن الوصي
والوكيل غير معتاد

- ذكر شروط القيام بالغبن
- ذكر ان من ثبت انه يغبن

دائما له القيام بالغبن في
كل زمن

مبحث : ان المشتري إذا قال بع لي ذا الحجر وظهر انه غير النوع الذي يظن فلارد، وإذا - ذكر نوعا بدون إشارة فبان ان ما اشترى غيره فله الرد ٤١

مبحث : ظهور العيب ببعض المبيع
 - استحقاق بعض المبيع ٤٢
 - فصل الاقالة وهل هي بيع ٤٤
 - ذكر ماتجوز فيه الاقالة ومالا، وكيفيتها
 (فصل التصيير)

وهو قضاء الدين بغيره ٤٥
 (خلف البيعين) ٤٦
 - إذا تناكرا في البيع حلف منكرو وصدق الخ
 - إذا تنازعا في ذات ما بيع حلف المشتري وصدق
 - إذا تخالفا في وصف أحد العوضين أو قدره والمبيع قائم حلفا معا وفسخ البيع - وان نکلا فسخ أيضا وقضى للحالف على الناكل
 - إذا كان المبيع غير قائم حلف المشتري ان اشبه والا حلف بائع اشبه ٤٧

- ذكر الخلاف هل إذا فسخ يحل للظالم ما ادعاه ام لا - ذكر انهما إذا تجاهلا الثمن فقال كل منهما لا ادريه فسخ البيع الخ وذكر اعتراض الرهوني لذلك ٤٨

مبحث : ما إذا تخالفا في قدر مسلم به أو فيه أو وقته
 - إذا تخالفا في مضي الأجل
 - إذا تخالفا في القبض أو الجنس أو النوع أو البت أو موضع القضاء ٤٩

- إذا تداعيا في شراء ماليس في حوز واحد منهما قسماه بعد حلفهما أو نكولهما وقضى للحالف على الناكل مبحث : إذا سمت مسألة فقال صاحبها بعشرة وقلت بسبعة فاستعملتها

٥٠ «فصل السلم»
 - ذكر التحذير من حمل الدين
 - ذكر شروط السلم
 مبحث : تحديد أقل الأجل ٥١

مبحث : ما يجوز من التأجيل

وما لا يجوز منه

- ذكر جواز سلم النفع

إذا عين وشرع في أخذه

- سلم السكاكين واحمال

الخطب السخ

- سلم الصغير في كبره والكبير

في صغيره وما يجوز من ذلك ٥٢

- إذا اختلفت المنفعة في

الحيوان جاز

- ذكر ان المعتبر

في ذلك العرف

- سلم كبار الغنم في

صغارها والعكس

مبحث: سلم الجزاف ٥٣

- النهي عن سلم المصنوع

فيما صنع منه والبحث

في ذلك (فصل) في قضاء

الديون من سلم وسلف ٥٤

مبحث: اخذ الاقل أو الاكثر

في حالة الجودة والرداءة

- وجوب الأخذ على من قدمت له

عين أو سلف قبل الأجل ٥٥

- النهي عن دوران

الفضل في قضاء القرض ٥٦

- القضاء بغير الجنس

وما يجوز من الزيادة

- تصديق المقتضى للمدين

في صفة المدفوع

- ذكر منع امرك للمدين ان

يشترى لك سلعة بمالك عليه ٥٧

- الكلام على ان الاصل القضاء

بالمثل

مبحث : من أبى عن تسليم طعامه

حتى غلا ثمنه وانما له قيمته

يوم ابائه عنه ٥٨

- ذكر انه ان بت ذو الابان

فالخيار في الفسخ والانتظار

للمشتري

- حلول ماعلى المدين بموته

كالفلس إذا قاموا عليه ٥٩

(فصل المقاصة)

- تبين ماتصح فيه ومالا

(فصل الحوالة)

- ولزمت بالعقد الخ ٦٠

(فصل الفلس)

- انظار المعسر بالذات

حتى يبيع عروضه ٦١

- انظار من ثبت عسره

حتى يجد ميسرة

- سجن المور حتى يقضي

- ذكر ان للغريم اخذ شيئه
من مال المفلس ٦٢

- إذا وجده بعينه ومافي
ذلك

- تبين مايترك للمفلس

- ذكر ان المفلس ليس عليه
أن يعمل ولا ان يقبل الهبة
ولا السلف الا إذا كان صانعا
يدائن الناس على عمله
فيلزمه العمل ٦٣

مبحث : منع من احاط الدين
بماله من صرف ماسوى الضحية
ونحوها وذكر ان للغريم
رد مامنع صرفه

- ذكر ان للغريم أيضا رد
اعتراف المفلس لمن يتهم عليه

«فصل الخيار»

- شرط الخيار جائز الخ ٦٤

- لا يجوز للمشتري بالخيار
أن يبيع حتى يمضي البيع ٦٥

- جواز احدث الخيار
بعد انتهاء العقد وهو عقد
ثان يصير به البائع مشتريا

(فصل جاز شراء أحد شئين دون

تعيينه) ٦٦

«باب القرض» ٦٧

- ما يجوز فيه القرض
وما يمنع

- ذكر انه يلزم بالعقد وبه
يدخل في ضمان المقرض سوى
أنه يحتاج للحوز الا فيما فيه
حق توفية فلا يضمه ٦٨

- ذكر منع بيع القوت لمن
اقرضته منه بقوت

- ذكر منع قرض جر نفعا
للمقرض أولهما

- جواز قرض لبن البقر بلبن
الابل مثلا ان كان لنفع
المقرض ٦٩

- ذكر منع قرض خليط الدخن
والذرة ومنع بدله

مبحث : الخلاف في شرط القضاء

بمعين الخ

- إذا تخالفا هل انعقد على
الحلول ام لا أو تخالفا في
قدر الأجل فالقول للمقرض

- إذا فسد القرض فكالبيع في
القوات ورد القيمة الخ ٧٠

- تنبيهات في الموضوع

«باب الحجر»

- هبات المحجور باطلة وهو
السفيه وفاقد العقل والصغير
أما معاوضاته فترعى فيها
المصلحة

- ذكر ضمان الولي ماتسلف
محجوره باذنه فأتلفه ٧١

- ذكر قول ابن شعبان أن ذا
الغبن يحجر عليه

- ذكر ان المحجور لاحجر عليه
فيما شرط فيه الواهب عدم
الحجر عليه

- ذكر ان الفرض لاحجر فيه
سوى الحج

- نفوذ استلحاق المحجور
وعفوه

نفوذ هبة الصبي الذكر اذا ثبت
رشده كالمهمل إذا لم
يثبت سفهه

- ذكر رد فعل ثابت السفه
ومن جهل حاله إذا كان جدد
الاب عليه الحجر عام بلوغه ... ٧٢
- بيان متى يمضى فعل الانثى ...

- تبين ان التجديد للحجر يشترط
فيه أن يكون لدى قاض ٧٣

- التعريف بالرشد وهو حسن
القيام على المال مع عدم
الاسراف

تبين الأولياء ٧٤

- ذكر منع الاب من التصرف
في مال الابن الا لمصلحة
وحمله عليها ٧٥

- حمل الوصي أيضا على المصلحة
في ما باع لغيره ومالا بال
له

مبحث : إذا باع الاب
لنفسه

- حل مقدم القاضى على عدم المصلحة

- منع المقدم من توكيل غيره
ومن عزل نفسه الا لعذر

- ذكر مايجوز للولي من الصلح
والتاخير بالدين ونحو ذلك
ومالا يجوز من ذلك

- تسلف الوصي لنفسه أو
لغيره ٧٦

- ذكر مايجوز من مخالطة
المحجور

- مايجوز للولي أكله من
مال المحجور

- رد المهرمل إذا رشد ماخلا
من فعله ٧٧

- ذكر الخلاف في وارثه
هل له ذلك ام لا

- تقديم القاضي على السفية
من يحجر ماله ٧٨

- ذكر ان المحجور يضمن
ما افسد ان لم يسلطه
رشيد

- رجوع المستحق منه على
الوصي إذا كان الوصي عالماً
أن المبيع للطفل - مثلاً -
والأفعلى مال الطفل

- ذكر عزل الولي إذا طرأ
له عدم العدل في
مال محجوره

- ابطال قبول الوصي الوصية
ان كان علمها وإياها
قبل هلاك الموصي

- ذكر أن الوصي له أن يوكل
أو يوصى بخلاف المقدم فليس
له توكيل غيره ٧٩

- جواز عتق عبد المحجور
من طرف الوصي بعوض وجواز
ذلك للاب لو دون عوض

- ذكر وجوب دفع مال المحجور
إليه إن أنس فيه

- ذكر ان الولي لايجب عليه
الاخذ بالشفعة ولا بالقود
ولا تنمية المال للمحجور وانما
يندب له ذلك

مبحث : هل عليه الخصام

- ذكر ان الولي اذا فرط في سقي جنان طفله يؤدب ولا ضمان عليه ٨٠

- ذكر توقيف الوارث تبرع مورثه المريض
- رد تبرع الرقيق

- قبول الرقيق الهبة ورده لها لو ابى سيده

- رد الزوج تبرع زوجته اذا جاوز الثلث

(باب الصلح)

- ذكر ان الصلح عن ذات بذات بيع وعن نفع أو به مواجهة ٨١

- منع صلح ادى لسلف جرنفعا ٨٢

- ترجيح فساد الصلح اذا وقع قبل علم المصالح عنه والكلام في ذلك ٨٣

- ذكر ان الصلح عن الدين كبيع

- ذكر الخلاف في جمع الاعتراف والانكار في صلح

- ذكر الصلح عن القود ٨٤

- الصلح عن جواب

- المدعى عليه للمدعي وهو في حكم الاقرار على الأصح

- ذكر ان الوكيل لا يجوز له الصلح الا باذن موكله كما لا يجوز للمقدم

مبحث : وجاز صلح منكر الخ

ان ادعى آصع قرض الخ ٨٥
- تبين أن الصلح لا يبيح ممنوعا

- منع نقض الصلح ان وقع بصورة جائزة على وجه جائز

- ذكر المسائل التي تجيز نقض الصلح

- صلح أحد الوراثين ٨٧

- بيان ان الصلح عن عيب المبيع بيع ثان وفسخ للبيع الاول عند ابن القاسم لا أشهب

«باب الضمان»

- بيان ان الضامن ليس عليه
الغرم عند تيسر الاقتضاء
من المضمون عليه الا في
حالة اشتراط ذلك

- بيان ان الضامن له ان
يامر صاحبيه: المضمون له
والمضمون عليه بالقضاء أو
اسقاط ما عليه ٩١

- ذكر ان الضامن له ان ياخذ
الحق من المدين خوف فلسه في
حال غيبة صاحب الحق

- ذكر ضمان الوجه

- ضمان الطلب ٩٢

- ذكر الخلاف هل إذا اطلق
الضمان يحمل على الغرم
أو على الوجه

- بيان انه إذا قال له داین
فانی حامل ماتتحمل به لزمه
ذلك في كل مايشبه به
التعامل ٩٣

- بيان سقوط التحمل إذا رجعت
عنه قبل التعامل في المسئلة
الماضية

- بيان أن الضمان هو تحمل
المرء حقاً بذمة غيره ٨٨

- من يجوز ضمانه وما يجوز
ان يضمن

- ذكر ان الضمان يصح مع
جهل المضمون أو متى يقع
ومع جهل المضمون له ودون
إذن المضمون عليه

- بيان ان الجعل على الضمان
مفسد له ومايجوز من ذلك ٨٩

- تحمل الرشيد عن السفیه
مالم يلزمه ٩٠

- جواز تأجيل الضمان إلى
أجل معين أو غير معين

- رجوع الضامن على من ضمن
عليه

- ذكر ان الضامن يبرأ
ببراءة المدين

- وحلول المضمون بموت
احدهما

- سقوط الضمان بفساد البيع

(باب الوكالة)

- ذكر ماتجوز فيه الوكالة

- شروط الموكل والوكيل

- ذكر الخلاف في تعيين مايوكل

فيه وفي توكيل الرشيد

للسفيه ٩٤

- ذكر مايحرم التوكيل فيه

كنيابة عن متهم وفي حرام

وفي جدل خفي امره

- منع توكيل فوق الفرد وتوكيل

الالذ المشاغب

- ذكر منع التوكيل بعد الجلوس

ثلاثا امام القاضي الا لعذر ... ٩٥

- الكلام على اقرار الوكيل

- ذكر ان الموكل له فسخ الوكالة

وان للوكيل التنازل على خلاف

في ذلك لأنها معروف التزمه

- ذكر ان الوكالة تنعقد بما

تقع به عادة ولو بالقرينة

أو الايحاء

- ذكر أن الوكالة تكون تفويضية

عند الاطلاق لدى ابن رشد وأصحابه ٩٦

- إذا خصص الموكل في أول الكلام

ثم فوض فالمعتبر أول الكلام

- ذكر ان المعتبر العرف إذا قال

له اشترى أو اعط زيدا ثوبا مثلا

- ذكر ان الموكل يلزمه مافعل

الوكيل فيما سوى انكاح بكره

وعتق عبده وطلاق زوجته

مبحث: اخذ وكيل البيع للثمن

والثمن ٩٧

- ذكر ان الوكالة الخاصة لايرد

فيها بالعيب إذا وقع نص

من الموكل على تلك المسئلة

مبحث: أن الوكيل ليس له أن ينيب

غيره الا في ما لايليق بمثله عادة

أولا يطبق القيام به وحده

- ذكر ماينخص به المفوض

مبحث: ومن يفوض وجهلت انه،

موكل

الخ

مبحث: تحريم الرضا بفعل الوكيل

ان أدى إلى محرم ٩٨

- ذكر عدم استبداد أحد الموكلين

دفعه بخلاف المرتين ٩٩

- تحريم بيع الوكيل لنفسه بدون

إذن الموكل أو حضوره أو تيقن

الوكيل ان لا يشترى بأكثر

فيجوز

- ذكر ان الوكيل ضامن إذا باع
أو قضى بلا شهود
- ذكر ان الوكيل إذا وكلته على
بيع سلم فقال بعته وضاع فعليه
القسم
- ذكر الحكم فيما إذا قال في
الدين قد اخذته فضاع أو قال
اخذته فدفعته اليك
- ذكر ان المدين إذا امرته ان
يكتال لك لا يقبل قوله إذا قال
فعلت وهلك
- ذكر أن الوكيل: ينغزل اذا
أكمل ما أمر به
ومبحث: الخلاف في انعزاله إذا
حصل الطول له ولم ينص الموكل
على الدوام ١٠٠
- ذكر عدم عزل الوكيل بموت
الموكل أو عزله له حتى يشعر
الوكيل
مبحث: إذا ارسلت مع زيد مالا
لعمرك، فلم يجده
- ذكر ان الرسول لا يبرئه الا
الشهود على ايصاله ما ارسل
معه لمن ارسل إليه أو شرطه
التصديق باديء ذي بدء ... ١٠١
مبحث: إذا وكل رجلا وكيلا

على اقتضاء دينهما
(باب الاقرار) ١٠٢
- ذكر من يوخذ بالاقرار:
وهو الرشيد العاقل صحيحا
أو مريضا ان عرف سبب اقراره
وان لم يعرف فهي هبة تحتاج
للحوز ان كان المقر به معينا
وعلم ملكه له قبل ذلك، وما في
ذلك من البحث
- الكلام على التولييع وما
في حكمه والبحث في ذلك .. ١٠٣
- أركان الاقرار، وهي المقر
والمقر له والمقر به والصيغة
- الكلام على الاقرار الصريح
والضمني
- الخلاف في قوله لاقضيتك حتى
أخذ ديني من زيد مثلا أو اخبرني
أو ساهلني أو وهبتني أو قول
الزوجة طلقيني في ادعاء
الزوج النكاح ١٠٤
- ذكر ان الزوجة ان ادعت
الطلاق ولم تات ببينة ترض
الزوج إذا مات وقالت كنت
كاذبة
- مسئلتان من المسائل التي
اختلف فيها هل اقرار أم

لا وهما كقوله علي أو علي
زيد أو قوله مم تاخذ ولكن
يحلف ما قصد الا تهكما
- ذكر مسائل لاتعد اقرارا، وهي
إذا قال أقر بالمضارع أو قال
في ظني، أو في علمي أو قلت لمن
طلبك مسألة: هي لزيد، أو وهبتها
له ان علم قبل ذلك أنها لك وإلا
فلزيد، أو علق الاقرار بأمر
ولو حصل ذلك الامر
أو قال ان لم آتة فحقه حق، أو
أقر بقرض شكرا كجزى الله فلانا
خيرا لقد اقرضني ولقد وفيت الخ
- إذا قال المقر: لك هذا أو هذا
فقد اعترف بالأول والآخر يبقى
له إذا حلف ١٠٥
- إذا قال أحد هذين الثوبين لفلان
حبس حتى يعين أحدهما
- إذا قال غصبت منك هذا بل
من حنظلة تاخذه أنت والمثل أو
القيمة لحنظلة
- ذكر قبول وصف الامين ما اقر
به الخ
- ذكر أنه إذا اقر اقرارا مطلقا
في نوع أو في صنف اعتبر تقييده
بالسياق والعرف والا فادنى

ما يطلق عليه مانطق به
- إذا قال اقر بقرب الف
فثلثاها فأعلى باجتهاد
الحاكم
- إذا قال له علي الف وثوب
أو له علي شيء أو حق قبل
تفسيره لذلك باليمين
- إذا قال له علي الف الا
عبدا أو عبد إلا ألفا فكم قال
له علي الف الا قيمة عبد، أو
قيمة عبد إلا ألفا وإذا لم
يصف العبد فقيمة اعلاهم في
استثنائه للعبد وقيمة أدناهم
في استثنائه للألف ١٠٦
- ذكر ان الاستثناء يصح في
الاقرار بدون أداته
(باب الالحاق) ١٠٧
- إذا اشتبه ولد رجلين فالقافة الخ
- لو ولدت عتزان فقربت
إحدهما ثلاثة أجد
والأخرى واحدا فالقافة أيضا
- بيان الاستلحاق إنما يصح من
الاب ان امكن عادة لغير
لقيط أو ابن لعان أو زنى
فلا يلحقون
- بيان الاستلحاق إنما يصح من

- ذكر الخلاف هل يصح الحاق
الاب للمكلف المكذب له
- ذكر ان من نفي بعد الحاق
لايرث
(باب الوديعة)
- تعريف الابداع وهو توكيل على
حفظ ويقع بها يدل عليه من قول
أو فعل
- ذكر ان ليس عليك حفظ مال من
يمكنه
حفظه ان لم تكن بمؤمن عليه
- لزوم قبول الوديعة للمقتدر
على حفظها ولا حافظ غيره .. ١٠٨
- الكلام على قبول الوديعة
من مستغرق الذمة ومحرم إذا لم
تقدر على ايصالها للمالكها
- ذكر ان الاجرة على الوديعة
تدور مع العرف
- ذكر ان الوديعة إذا افتقرت
لنفقة رجع بها المودع
- لو أودعت اثنين جعلت بيد
الاعدل منهما ان لم يكن
تسلمها الآخر اما المستويان فسيان
ولا ضمان إن اقتسماها
- إذا سافر المودع بالوديعة
وقد استطاع ان يتركها عند أمين

أو يردها لربها ضمنها كما إذا
جنى عليها لو خطأ أو انتفع بها
الا إذا اذن له المودع
أو جرى العرف بذلك الانتفاع
كما يضمن إذا قصر في حفظها
أو طلبها مالكها فمنعها منه
حتى ضاعت وكذا إذا أودعها عند
أهله أو نحوهم إلا لعذر في
المسائل الثلاث
- إذا قال رايت من اخذها وتركها
له لظني أنه أنت ضمن بلا
خلاف ١٠٩
- ذكر انه يضمنها إذا بعثها
لربها دون اذنه الا مع امين
لعذر وذكر الخلاف في سيره
اليه بها
- إذا بعث معك بضاعة وعرض لك
مقام طويل كعام أو وسط كشهرين
أو قصير ضمننت ان بعثتها له
في قصير أو حبستها عنه في
طويل وتخير في متوسط وكالمقام
طرو قصد بلد غير الذي كنت
تقصد
- ذكر الخلاف في ضمان المودع
الوديعة إذا نسيها

- ذكر انه لا يضمن إذا وضعها في مثل ما امر به مالکها صونا لها أو غشيه لص فرماها في شجرة للنجاة أو لفارس ينجو بها وكذا على الأصح ان وضعها حيث يامن على ماله ففسحها أو أودعها الأرض وذلك جهده ولم توجد لا ما إذا قال حرت عنها فيضمن - ان اودعك طفل لخوف مثلا فزال فرددتها له ضمنت
 - لا يضمن المودع إذا نقلها نقل مثلها فانكسرت، أو خلطها بمثلها لتنجو أو للرفق واشتركا الخسارة بقدر الحصص كما لا يضمن إذا رجعت سالمة بعد تعديه بالسفر أو بإيداعها
 - ذكر جواز بيعها إذا تعذر مالکها وخافت التغير ولكن بعد رفع القضية للإمام ١١٠
 - ذكر ان الشريك إذا سافر بالمشترك يكون متعديا إلا إذا جرى العرف بذلك
 مبحث : اعطاء الوديعة لمن اتى بكتاب من المودع وذكر

ما في ذلك من خلاف
 مبحث : إذا صدق المودع أو المدين من زعم لهما ان رب المال امرهما بالدفع له وانكر رب المال فيحلف رب المال ويغرم الدافع أو المدفوع له ١١٢
 مبحث : إذا ادعت رد الوديعة لربها حلفت فان نكلت حلف
 - إذا اشهد رب الوديعة عند الايداع على عدم تصديق المودع في الرد وعلم المودع فلا يصدق في الرد الا بالشهود أي لا يرفع ضمانها عنه الا بالشهود ١١٣
 - كراهة اقتراض المودع المثل وتحريره ان تخالفت انواعه أو كان سىء القضاء أو ظالما أو غير ملي أو مثل الوديعة نادر كما يحرم تسلف المقوم وهذا إذا لم ينه المالك في الكل أو ياذن والا فالامر واضح
 - ذكر أن للوصى والمودع والغاصب ربح العين بخلاف عرض بعرض فللمالك الخ ١١٤

- ذكر الخلاف في من انكر الايداع
ثم جاء بشهود عندما ثبت عليه ان
الوديعة تلفت أو أنه ردها
لصاحبها
- إذا قال بعتنى كذا أو أودعته
ولم أنله منك صدق المشتري
بيمينه بخلاف المودع فلا يقبل
نفيه أخذها
- إذا نسي المودع لأي رجلين
حفظ الوديعة وادعياها قسماها
ان حلفا أو نكلا وقضى للحالف
على الناكل
- ذكر الخلاف في دفع الوديعة
والمسروق ونحوهما بالوصف
(باب العارية) ١١٥
- تعريفها وهي إعطاء نفع
موقت لا بعوض ومنها العمري
والاخذام
- ذكر ان الأصل فيها النذب وقد
تجب وتحرم وتكره وتجوز فتجب
من غنى لانقاذ خائف هلاك وتحرم
ان اعانت على حرام أو جرت له
كإعارة الجوارى لمن لا تجوز له
الخلوة بهن وتكره إذا اعانت على
مكروه وتجوز إعارة العارية في
العبيد والدور من غير كراهة

بخلاف الكتب والااثواب والدواب
إلا باذن ربها
- تبين أن لك حمل مثل ما سمي
المعير ثقلا لا أضر منه بالدابة
المعارة ولا مسافة مماثلة
مبحث : إذا زاد المعار له
في الحمل أو في السير
فللمعير كراء
مازاد إن سلمت الدابة وإذا
هلكت أو تعيت فهو بالخيار
بين أخذ الكراء الزائد في
حالة تعيها أو هلاكها أو اخذ
قيمتها في حالة هلاكها أو ارشها
في حالة تعيها مع عدم اخذ
الكراء الزائد كما إذا حمل
عليها حملا مهلكا ١١٦
- بيان ان زيد الرديف كالحمل
قيدا وخيرة
- هل للمعير الرجوع في العارية
أو بالقرب أو يرعى فيها العرف ...
- إذا اختلف عرف المعير والمعار
له فالمعير عرف المعير
- إذا اختلفا في الأجل حلف
المستعير ان اشبه وحده والا
فالمعير

- بيان ان ماياكل الفار مما يظهر
انه ليس من المستعير يحلف فيه
ما قصر في حفظه مغيبا كان أو
غير مغيب ويمينه لاترد لانها
يمين تهمة اما حرق النار فيضمن
فيه ان لم يات ببينة انه لم
يتسبب على المشهور ١١٧
- بيان ان المستعير يضمن الماعون
ان استعمله في غير ما استعير له
فانكسر وكذا إذا استعمله فيما
اعير له فهو ضامن الابينة انه
لم يعمله الا فيما تعمل امثاله

- ذكر أن آخذ الشيء لنفع نفسه
كالمرتهن والمستعير ضامن
ان لم يات ببينة الا فيما
لا يغاب عليه فيقبل قوله
بيمينه اما الآخذ لنفع غيره
كالمودع والمبضع معه فيقبل
قوله بيمينه فيما يغاب عليه
ومالا يغاب عليه وكذلك إذا كان
لنفعهما كالمقارضين والمتواجرين
ويحلف متهم

- تبين ان كل من يصدق في التلف
يصدق في الرد وعليه اليمين مطلقا
الا ان اخذه بشهود فلا بد من شهود
على رده ١١٨

- ذكر أن شرط الضمان فيما لا يغاب
عليه وشرط عدمه فيما
يغاب عليه لغو
- يجوز ان تقول لصاحبك أعني
اعنك لا مد معين كالعمل لو
لم يتحد كرعي ونسج ولو لم
يتحد العامل كا عني بنفسك
أعنك بجملي فيجب تعيين الزمن
والعمل والعامل أو يومان لى
ولك يوم لكن يمنع ان يتاخر
شروع الاخير منها عملا عن خمسة
عشر يوما على المختار

- جواز دولة النساء في الغزل
لكل واحدة منهن يوم ان قربت نوبة
الاخيرة منهن بها لايزيد على خمسة
عشر يوما وعرفن من تبدأ منهن ومن
تليها ثم كذلك ووصفن الغزل ١١٩
- إذا اختلفا فقال رب الدابة
اكريتها له وقال الاخر بل اعارنيها
فاليمين على رب الدابة فان نكل
حلف الآخر إلا إذا كان رب الدابة
لا يكرها عادة فيحلف مدعي الاعارة
وان نكل حلف رب الدابة

- من استعار ثورا كان مهملا في
سرحه ثم لما رجع رده لسرحه تبرأ
ذمته إذا اتى ببينة على ذلك

والا غرمه وان درس على ثور معار
ثم تركه بسرحه وذلك هو العرف
عندهم فلا ضمان عليه في
الفرعين لدى المعيار
- ذكر ان حبس المعار حبسا
يزيد على اجله خيانة

(فصل الامناء) ١٢٠
- ذكر ان الامناء كالكترى
والوكيل والمقدم واللاقط والكافل
مصدقون في التلف ويحلفون إذا
اتهموا به لا معرة فيه أما ما فيه
معرة فيحلف من تنسب إليه تلك المعرة
منهم
- ذكر ان المضاع معه إذا اختلف
قوله في هيئة التلف يضمن تلك
البضاعة

(باب الغصب) ١٢١
مبحث: ان الغصب هو ان تمنع
الشيء من ربه ظلما وبه تضمن
المغصوب من السماوى لو مات
حتف انفه من حينه ولو لم تنقله
من محله فعليك حيثئذ مثل مثلي
وقيمة مقوم وسائس وجزاف ومثلي
دخلته صنعة عند سم
- لو فك احد المغصوب من اللص
ووضعه بيد أمين فعلم ربه فتراخى

عن اخذه فان كان تراخيه لرضاه
بيد الامين برىء اللص والا فلا ..
- ذكر ان المغصوب منه له
ان يحمل الغاصب على المشى
إلى الشيء المغصوب ليدفعه له
وهو بالخيار بين قيمة المغصوب
وذاته إلى المحل الذي هو فيه
ان كان نقل وهو صعب النقل كما
إذا أصابه عيب سماوى فلك الخيار
بين اخذه بدون أرش أو قيمته يوم
الغصب ولا تخيير لك بغلو ثمن
المغصوب ولا إذا قدم به
بعد نقله
مبحث: ان المغصوب إذا افاته
اجنبي فالمغصوب منه مخير بين
ان يتبع الاجنبي أو الغاصب فان
تبع الاجنبي فقيمه وان تبع الغاصب
فيوم غصبه فان نقصت قيمة الاجنبي
عن يوم الغصب تمها الغاصب
وإذا كان تبع الغاصب فالغاصب يتبع
الحائز بقدر ما افات الحائز وكذلك
من تولى للغاصب بيع ماغصب ١٢٢
مبحث: من اكراه رجلا ان ياتيه بهال
آخر فلرب المال الخيار بينهما
كما مر وان اكراهه على افساده قدم
المباشر ان أيسر

- لرب المغصوب غلة استعماله
ان اخذه بعينه لا ان اخذ قيمته
وله أيضا صيد ماله تصرف، كالكلب
والعبد وأجر الآلات كالشرك
ونحوها ١٢٣

مبحث : ما إذا ذبح الغاصب البهيمة
فقيل يخير ربها بين قيمتها
واخذها بلا ارش وقيل يجمعها
وقيل ان الذبح يفيتها فلا
تخير والقول الأول
هو الأقوى

مبحث : إذا قطع الثوب المغصوب
وخيط خير ربه بين قيمته
واخذه بدون دفع كراء خياطته
وان صبغ فعليه قيمة الصبغ
وقيل ان المسألتين تفيتان
فليس له الا القيمة

- ذكر ان الغاصب له ان ينزع
مازاد به المغصوب مما له قيمة

الا اذا دفع له المغصوب منه قيمة
ماله منزوعا إذا كان ذا قيمة
ان قلع والا فلا شئ للغاصب ..

- ذكر الخلاف فيمن تسوق بسلعة
فسامها منه عدد من الناس
فاتلفت فقيل يخير بين ثمنها
الذي بلغت وقيمتها وقيل ليس

له الا قيمتها وقيل بل ثمنها
- ذكر أن مالك المغصوب له
امضاء بيع الغاصب ولو ابى
المشتري أو لم يعلم وتفريع
ذلك ١٢٤

- التنبيه على ان المغصوب إذا
فات بعينه وقد بيع بدين منع
الامضاء فيه للمالك

- التنبيه على ان المشتري
إذا قال هلك صدق في حيوان
وحلف في مغيب أما لو قال
بعته فيصدق وما عليه الا الثمن
وقوله فيه مقبول

- التنبيه على ان مفاد المنهج
أن ربح العين لغاصبها ١٢٥
- ذكر انك إذا بعت المغصوب
منك للغاصب بأقل مما باعه
به فلك اخذ الثمن الأول

- بيان ان للغاصب ان يرد بيع
مغصوب باعه ثم ملكه بارت
لا إذا ملكه باشتراء

- مفوتات المغصوب وهي نقله
نقلا له اجرة، وتعيبه وتغييره
بصنعة يتغير بها اسمه كالطحن
للشعير والخبز: للدقيق والصوغ
والاقتدار بالابزار ففي كل هذه

المفوتات على الغاصب مثل مثلي الخ

- تبين ان وارث الغاصب والمتهب منه والمشتري ان علموا فهم كالغاصب - ذكر ان جاهل الغصب عليه ضمان فعله فقط بخلاف العالم به فيختار المغصوب منه بينه وبين الغاصب وقيل يبدأ بالغاصب

وقيل بالعكس مبحث : هل القول للغاصب في قدر المغصوب ووصفه وتلفه ان اشبه ويحلف والافمالك أشبه فان لم يشبها حلف كل على دعواه أو القول أو لا للمالك بيمينه ان اشبه؟

- ذكر ان القول في جنس المغصوب للمالك فقط بيمينه ان

جاء بمشبهه ١٢٦

مبحث : أن المظلوم ليس بضامن إذا اشتكى لجائر فجار على الظالم على خلاف في ذلك وترجيح غرم من دل لصا وذكر تقديم ابن رشد على غيره

مبحث : ان من ظلم لا يظلم

- ذكر ان الغاصب يؤدب لو عفا عنه المظلوم وان مدعي الغصب

على صالح يودب وعلى مجنون لا يؤدب ولا شيء له ومن عرف بذلك يطلب اقراره بالحبس والضرب ويحلف

- ذكر ان ما ربه مخير يحرم شراؤه حتى تؤدي قيمته ١٢٧ - التنبيه على الخلاف هل فاسد البيع يحله الارث أم لا وهل يحل مغصوبا جهل ربه الخ

- ما أفاته الغصبة يكره أخذه شراء وهبة - كل ما توصل المظلوم به لماله لازم للغاصب مالم يتعد قيمة المغصوب

(فصل التعدي) ١٢٨

- التعدي هو التصرف دون اذن المالك لا بارادة التملك

- ذكر ان المتعدي إذا افات القصد من المغصوب كبت رداة ربيعة ونحو ذلك خير رها بين قيمتها والارش وان لم يفت القصد فالارش من بعد جبر ما قبل جبرا ان قل الفساد

- ذكر قول ابن يونس إن العمى تلزمه فيه القيمة وقلع العين

يخير فيه المالك بين القيمة والارش
 - ذكر الخلاف هل من أفات زوجا كاحد نعلين يلزمه الآخر معه ام لا يلزمه الا ما أفات مع نقص الثاني
 - ذكر ان اجر التعطيل كسد الدار على المتعدى سوى تعطيل الاحرار والفروج فليس عليه فيهما سوى الذنب الا إذا عملهما فعليه اجرة الحر ونقص الامة ومهر الحرة وهو لها لا لزوجها فليس له الا الانتقام من صاحبه يوم القيامة

(باب أسباب ضمان المتلفات)

- ذكر انه من خطاب الوضع فلا يشترط فيه بلوغ الخ
 - الفرق بين خطاب الوضع وخطاب التكليف وتعريفهما
 مبحث : أن المتسبب والمباشر وواضع يد العداء ضامنون وذكر

ان المتسبب هو من ادى فعله للتلف بقرب وقصده به فان بعد لم يضمن وان قرب وقد قصا بالفعل معنى آخر أو لم يقرب ولم يبعد فخلاف ١٢٩
 - ذكر ان من أزال نعلا عن محله ضمنه كمن فتح بابا عن حيوان أو فتح قيد عبد ليلا يابق فأبق عقب الفتح أو فتح قيد حر فيضمن ديته أو فتح دارا ضمن ما سرق منها بعده ان لم يكن فيها ربها
 - التنبيه على ان القول لنا في الاتلاف والتسبب له ١٣٠
 - ذكر ان المتجاذبين يضمنان ماسقط عليه أحدهما، وان من سقط عن دابته على أحد ضمنه ومن قاد اعمى فوقعا في بير ضمنه ومن وقعا في بير ضمن أعلاهما الاسفل
 - ذكر أن من حفر بيرا لذات لم تعين فدفع فيها أحد أحدا فانما الضمان على الدافع أعسر أو لم يعسر، وفروع في ذلك الموضوع

ولو ماذونا فمطلق الاذن لا يشمل
الخطر، ومالا خطر فيه ولا أجر
فذلك لا شيء فيه. وماله أجر
ولا خطر فيه فان أجر ماذونا
منهما لم يضمن والا فعن مالك
ضمانه للعبد غير
الماذون وعليه أجره
- التنبيه على ان القول للنافي
إذا اختلفا في موجب ضمان .. ١٣٢
- التنبيه على أن من جرى عرفهم
باخذ متاع بلا اذن لم يضمن من
اخذ منه مالا يغاب عليه
الخ
- المتماثلان على الغصب كلاهما
ضامن لصاحبه كالمتمالكين
على المحاربة
- ذكر ان ماعم اذنه فيه الضمان
بخلاف ما خص فلا يضمن مكترى
ثوب أو دابة مثلا
- الكلام على تصديق أجير الحمل ان
قال عثرت انيا أو دابتي ان لم
يدل دليل على كذبه، الا في
حملة القوت ولم يرافقه رب
القوت ١٣٣
- يضمن من أذن له إذا فرط تعديا
بأن أوثق بحبل ضعيف فانقطع أو

- من هرب من آخر لخوف منه مثلا
فوطيء على شيء فافسده فالضمان
على المخوف لا على الهارب
- من دفع رجلا على رجل فالضمان
على الدافع ومن هدد رجلا فهرب
فسرق متاعه فالضمان على
المخوف
- من أمر أحدا باتلاف شيء فأتلفه
فالضمان على المؤتمر لا على
الأمر إلا إذا كان أبا صغير
أو معلمه أو سيذا أمر عبده
أو أمته فعليهم الضمان
- الأمر بالقتل يقتل مع المؤتمر
إذا حضر القتل وهو يقول له
اقتل اقتل وان غاب قتل
المباشر فقط ١٣١
- إذا مات احد المتجاذبين
للاصلاح قدمه هدر كالمتصادمين
لعجز
- ذكر ان اهل السفن يحملون
على العجز دون غيرهم
- ذكر ان من دعا طفلا أو عبدا
لرد دابة هربت عليه ضامن
- التنبيه على ان العمل ثلاثة
أنواع: ما غلب خطره كبير ذات
حماة فهذا يضمن فيه طفل وعبد

خالف مرعي شرط عليه، أو غلصم
الشاة في الذبح خطأ أو اكرى
ثوباً فسقط من يديه أو سقط عليه
شيء من يده أو ساق في محل
غرر أو زحام

- الغار بالقول لا يضمن ١٣٤
- يضمن من آجر اناء سائلا وهو
عالم بسلانته وغر بقوله بخلاف
ما إذا باعه أو اعاره عالما
بخرقه فلا ضمان عليه
وان غرّ فيها

- ذكر ان فاعل ما يجوز له إنما
يضمن ما فعل لا ما نشأ عن فعله
- من أوقد نارا بريح مرسلة
يضمن ما يظن ان تصل له ولو
بعد وعليه اليمين إذا ادعى
أنه أوقد النار على وجه لا
يضمن به وجه الحال

- التفريط فعل ما لا يفعله
الناس ١٣٥
- ذكر الخلاف فيمن فتح بابه
فكسر جرة غيره

- يضمن من وطئ على نعل ماش
ففسدت
كما يضمن حامل الخطب إذا شق ثوب

آخر الا إذا انذره فينبغي نفي
الضمان

- لاضمان عليك إذا جلست على ثوب
احد في المسجد فقام فانشق الثوب
لمشروعية الجمع في المساجد بخلاف
الطرق ١٣٦

- ذكر ضمان جاهل الطب إذا
اخطأ والعالم إذا قصر
- المفتي المنتصب للفتوي وذكر
الخلاف في غير المنتصب
- ما افسدت ذات الرديف يلزم المتقدم
الا إذا ظهر ان المتأخر حركها
فيلزمهما معا وفي اجتماع الراكب
والسائق والقائد ضمن الاخيران دون
الأول الا إذا كان من فعله فيضمن
وحده

وقال اشهب يضمنون جميعا واما إذا
حركها غيرهم فلا شيء عليهم ...
- يضمن قائد القطار كل ما أفسد
أحده وإذا كان خلفه سائق
يشارك فيما افسد

البعير الذي يليه ١٣٧
- بيان ان الراكب يضمن ولو صغيرا
أو نائما أو ضريرا اما ما افسده
ركوبه بخلاف ما افسد ابنها الذي
يتبعها من خلف

إذا كان الرديف طفلا
فكالاحمال والطفل إذا كان
ضابطا للركوب كالرجال
- ما عشت العضوض يضمه
ربها ان لم يمسك فاهها
- من أوعد عبدا بالضرب فهرب
يضمه بخلاف من ضربه بالفعل
- يضمن من صنع في بيته شيئا
لقتل اللص أو حفر حول زرعه
لقتل ماشية لا لحفظه الخ
- ذكر انك إذا امسكت الحبل
لراق مثلا فانفلت منك الحبل
تضمن بخلاف ما اذا انقطع الحبل
أو انقلت من يد الراقي ١٣٨

«فصل في الضمان بالترك»

- ذكر ان من طلب غريقا فاخذه فخاف
على نفسه فتركه لاشيء عليه
- ذكر ان من ترك فك متلف يضمه
ولو صبيا ولكن إذا فكه يتبع
ربه بفدائه ان فكه بهال
- فروع وتنبهات في الموضوع
- ذكر ان ضمان ما أفسدت المواشى ليلا
على من هي بيده ان لم يعطلها يربط
أو غلق وان زاد على قيمته خلافا
ليحيى ١٣٩

- ذكر ان نافي الغصب أو الايداع
يضمن ان تلف المال
- إذا تداعيا مالا فتلف ولم يدع
احدهما غصبا ولا ايداعا
فلا يضمه من حكم عليه
«باب الاستحقاق» ١٤٠
- تعريف الاستحقاق وهو رفع ملك
بثبوت آخر قبله بخلاف
اعتصار وهبة
- شروط الاستحقاق وهي: الشهود
والاغذار فيهم، والحلف في سوى
العقار وان لا يكون المستحق قام
بعد اشترائه الشيء أو بعد
سكته عن بيعه أو اعطائه
بحضوره لأن من سكت عن بذل ماله
حتى انقضي المجلس لا يلتفت إليه
- التنبيه على ان السكت عن البيع
مثله السكوت عن قسم الورثة مال
مدينك حتى لم يبق شيء
الخ
- تنبيهات أربعة في الموضوع . . ١٤١
- اجراءات دعوى الاستحقاق وهي:
ان
من ادعي حقا على زيد يوقف له
حتى يجيب اعترافا أو انكارا فان
اعترف فالامر واضح وان انكر وقال

ملكى كلف المدعي بالبينة الخ...
 - ذكر ان المستحق انما ينازع
 من لديه المسألة المدعاة
 لائبائها الا اذا تراضى المستحق
 والمشتري على خصام المستحق
 للبائع فللمستحق ان يابى
 الا خصام المشتري ١٤٢
 مبحث: ان من اشترى
 عرضا بعرض آخر ثم استحق
 منه مشتراه له الرجوع في عرضه
 الذى دفع ان قام بقيمته ان فات
 مالم يكن عصمة كمن خالعت زوجته
 واستحق منه ما خالعت به فلا
 رجوع للخلع وكقود استحق ما
 صولح به عنه فلا رجوع له ايضا
 أو كان العرض الفات بالموت
 فلا رجوع ايضا ١٤٣
 والصالح كالبيع فيما مر ان كان عن
 اعتراف واما ان كان عن انكار
 فيرجع بقيمته فات أو لم يفت
 - اذا استحق المصالح عنه في
 حالة الانكار رجوع من بيده بما دفع
 ان قام وبعدله من قيمة او ثمن ان
 فات. وهنالك خلاف، وأما فى الاقرار
 فلا رجوع له ١٤٤

- ذكر ان من اشترى جملا من ظالم
 ثم لما جاءه ربه دفعه للظالم
 ليرد له الثمن لاغرم عليه بخلاف
 ما اذا رده له اى للغاصب ليرد
 له ما غضب منه اى ليستخلص
 به مالا آخر
 - ذكر الخلاف فيمن استحق منفقا
 في صغر أو هزال فهو برىء عند
 سحنون وغيره عند مالك في قيمته
 يوم شرائه واخذه مع دفع
 قيمة مؤنته
 - ذكر ان من اشترى عبدا واستحق
 منه يرجع بنفقته ١٤٥
 - منفق الشيء يظن أنه له إذا
 استحق منه يعطي مؤنته كما في
 (مع) وقال (عب) وسلم له (بن)
 وغيره ان ما قبل الإيقاف على
 الحائز كما ان له الغلة وما بعد
 ذلك على من يحكم له به
 - تبين ان من دفع شيئا يظن
 انه لغيره ثم بان انه له فله
 ان يرجع فيه
 مبحث: من افترى ان زوجته بانث
 منه - فقال بانث مني ثم علم
 خلاف ذلك فقال مالك لا تلزمه
 ان كان مخبرا وقال سحنون لا

تلزمه مطلقا وابن القاسم تلزمه مطلقا وذكر الخلاف في ذلك
 - ما استحق من الموهوب له بعدما فوته لازم للواهب إلا إذا كان معدما أو تعذر وجوده فحينئذ يرجع المستحق على الموهوب له، ولارجوع لمن رجع عليه المستحق منهما على الآخر، ١٤٦
 - ذكر الخلاف فيمن باع نصف عبد واستحق نصفه هل يجرى الاستحقاق في النصفين أو يخص بمن لديه العبد حين الاستحقاق
 - من اشترى مسألة فاستحققت منه وكان اعترف بملك البائع لها أو درى بانها لغيره حين اشتراها هو منه أو كذب شهود المستحق للمستحق منه في كل هذه الحالات الرجوع على البائع، بخلاف من عرف ظلم منازعه في المسألة فلا يرجع على البائع على الأصح في المسائل الأربع
 - ذكر الخلاف إذا اشترت سلعة فاستحققت منك ثم اشتريتها من مستحقها هل ترجع على البائع أم لا
 مبحث: أن الغلة لذى الشبهة

ومافي ذلك المعنى ١٤٧
 - ذكر ان من أنفق مالا بدون إذن مالكة تبع ذمة المالك بما أنفق ولو هلك المال أما بدون إذنه فانما يتبع رقبة المال المنفق
 «باب القسمة» ١٤٨
 - تنقسم القسمة إلى بيع، وإلى إجارة، وإلى ميزحق، لأنها إما قسمة نفع فتلك إجارة فتمنع حيث يطول زمنها طولا يمنع في الإجارة أو يكون غير محدود ويشترط عدم جهل الأجر ان تناوبا الغلة، وإما قسمة ذات باقتراع فميز حق، أو بتراض فبيع ويمنعان في اللبن في الضروع مالم بين التفاضل فتجوز ذات التراضي،
 - ذكر جواز قسمة الحيوان والعروض بالتراضي قولاً واحداً
 - الترخيص لقسمة التراضي في عدم تعديل الأنصباء وفي التفاضل في نوع متحد وصفا كمدين لاحدكما ومد واحد للآخر وفي جمع أحد المقاسمين ١٤٩
 حظين الخ
 - ذكر ان قسم دينها أي قسمة

المراضاة كبيع الدين فيشترط
الحضور والاقرار الخ

- ذكر منع القرعة في صنفين الا
إذا كانا متقاربين كالقمح مع
الشعير والكتان مع الصوف

- ذكر قسم الغنم والابل والبقر
كل على حدته وتضم صغار
كل لكباره

- تمنع القرعة في المنافع
وحيث الانصباء غير سواء كما
يمنع فيها الاتفاق بينهم على
التراجع فيها برد من يصيب
أحسن السهام على الآخر، كما
يمنع على أحد قولين مشهورين

جمع احدهم فيها حظين
سوى عصابة تراضوا مع وجود ذي
فرض كزوجة وأم، وكذلك يجوز
جمع ذوى سهم فيها كحلائل
وكاخوة لام وشريك
ورثة

- ذكر وجوب بيع مالا يقبل
القسمة إذا دعا له شريك
يتضرر من الشركة كنقص حظه
ان بيع مفردا، ومحل الوجوب

ماملكاه دفعة وللاخر أن
ياخذ نصيب المتضرر

بثمنه ١٥٠

- ذكر ان القسمة تلزم فلا
تنقض الا لغبن ثبت وقام
فيه مدعيه قبل مضي سنة ولم
يكن بعدم تعديل الانصباء
في ذات التراضي ١٥١

- ذكر ان قسم الاب مع ابنه
جائز إلا إذا حابى
نفسه

- ذكر ان الوصي يقسم عن
يتيمه لا معه فانما يتولى
ذلك الحاكم كالغائب المنقطع
الاخبار والطفل المهمل
فأمرهما إلى الحاكم

- ذكر ترجيح ابن سهل ان قريب
اليتيم القائم عليه ونحوه
كالولي

- في القوت لاتطلب حضور

الشركا الخ

مبحث: استحقاق وتعيب الكثير
والقليل من المقسوم بعد
القسم في حالتي قيامه
وفواته ١٥٢

مبحث: الخلاف فيما إذا قاسم

الصلص شريكا لغيره يريد اخذ
 حصة ذلك الغير هل تختص بمن
 عني أو مصيبتها منها أي
 من الشريكين
 - ذكر الخلاف في تقبل الذمم
 تعيين مافيه
 - ذكر نفص القسمة إذا طرأ
 غريم
 (باب الإجارة) ١٥٣
 - ذكر ان الاجارة كالبيع في
 المعقود عليه فتشترط طهارته
 ونفعه الخ وفي العاقد:
 فيشترط ان يكون مميزا الخ
 وفي العقد فتنعقد بما يدل
 على الرضا الخ
 - جواز الاجرة على الوثائق
 واستحسان السكوت عن الأجرة
 مروءة
 - جواز اجارة مامون ذى اهل
 الشابة للخدمة المنزلية
 كاجارة المتجالة
 مطلقا
 - لزوم ذكر صفة العمل المواجه
 عليه
 - جواز الاجارة على كل عمل
 جائز يقبل النيابة بخلاف خمر

وصوم وصلاة
 - تنبيهات في الموضوع ١٥٤
 - ذكر ان الاجارة تحد بالزمن
 وبالعمل ولا يصح الجمع بينهما
 إذا شك في الزمن هل يسع ذلك
 العمل ام لا وان ظن انه يسعه
 فخلاف
 مبحث : فساد الإجارة بالغرر
 في الاجرة أو في الأجل وأمثلة
 لذلك
 مبحث : منعها في عمل متباعد
 كالرعي والحراث الخ ١٥٥
 مبحث : ان للأجير أجرة مثله في
 فساد الاجارة وفوات الأجرة كفوت
 المبيع ١٥٦
 - جواز كراء العبد خمسة عشر
 عاما إذا امن تغييره في
 ذلك
 - كراهة الإجارة على مكروه
 وعلى دف للنكاح لانه ليس من
 فعل الفضلاء
 - ذكر الخلاف في الاجارة على
 كتب الفقه وتعليمه بين
 الكراهة والجواز
 مبحث : تحريم الأجرة على نفس
 القضاء والفتوى الخ

- ذكر ان من الاكل الباطل
 ماياخذه المداح والمغني
 وصاحب القمار
 - جواز الاجارة على تحفيظ القرآن
 أو بعضه بعد اختبار المعلم
 للمتعلم
 مبحث: لزوم نصب معلم للصبيان
 وبناء مسجد ونصب امام
 للصلاة على كل قوم
 - جواز الأجرة على تعليم
 الاطفال لزمن معين أو غير
 معين ١٥٧
 - عطلة الصبيان أيام الاعياد
 تابعة للعادة
 - ان أجرت اجيرا على تبليغ
 سجل أو غيره فلك ان تحاسبه
 فيه ان ضل عليه بدون تضمينه
 فيه
 - ذكر جواز اخذ الحائك مافضل
 عن نسجه أو غزله بالعرف بدون
 اشتراط فالشرط يمنع للجهل
 وكونه معينا تأجل
 قبضه
 - ذكر لزوم الكراء بالتمكن من
 المنافع وان لم يستعملها
 المكثري

(فصل في كراء الدواب) ١٥٨

.....
 مبحث: جواز كراء الدابة إلى
 مكان معين على ان المكثري
 ان استغنى عنها حاسب المكثري
 بما مضى من عمل دابته وان
 جاوزه حاسبه بالزيادة
 - جواز اجارة متاخر القبض بما
 يتاخر قبضه ان امن
 التغير
 - إذا أجرت دابة مثالا للعمل
 وسرت بها لتعمل عليها فمسيرك
 بها معدود من الزمن على احد
 قولين
 - إذا زاد المكثري على ماحدد
 من زمن أو مكان فهلكت فالمكثري
 غير بين قيمتها واجر مازادت
 به وكذلك على المختار بعد عودتها
 من الزيادة وكذلك أيضا إذا زاد بحمل
 يضر عادة فتلفت بخلاف ما إذا
 تعييت من الزيادة فانما له
 الأكثر من ارش وكراء
 زائد
 - للمكثري أجر حبس دابته بعد
 نهاية الأجل ان جرى العرف
 باتيانها له عند نهاية كما

له حساب ما مضى من عملها ان
منع المكترى خوف أو شبهه أو
قلة ماء من بلوغ المسافة
- ذكر جواز حمل ما كالثوب
والثوبين زيادة بدون إذن
المالك
- إذا اكترى زيد دابة ليحمل
عليها حمل مثلها فما فضل عن
حملة للمكرى وكذلك ان لركوبه
أو حمل متاعه اكترى منافعتها
وقال اشهب: الزيادة لهما
واما ان سميا الحمل فما فضل
لرهما ان لم يضر
بالمكترى
- لا اجر على المكترى إذا ضل
الجمال برحله على المكترى أو
غصبا منه وعلى الجمال جعل
النشدان ما لم يتعد المثل
وقيل على المكترى ١٥٩
- يحرم تاخير الاجرة ان جرى
العرف بتقديمها كما إذا ضمن
المنفع ولم تعين الدابة ولم
يشرع في الاستعمال فيمنع التأخير
خوف دين بدين
- إذا اختلفا في اخذ الأجرة
فالقول لنا في الاخذ عن قرب

ولمدعيه بعد طول وكل
ييمن ١٦٠
- ذكر تصديق مدعي العرف في
جنس الاجرة أو قدرها يمينه
على غيره
- تحريم طلب الاجير التأخير عند
حلول اخر اجرتة الا إذا كان
اعطاه قبل
(فصل في الراعي)
- ذكر ان لاجارة الراعي ثلاث
حالات: لعدد كمائة شاة غير
معينة فيكمل له اجره ويخلف
له ما فقد منها فيجوز شرطه ذلك
في العقد، أو لمعين وهل
لابد من اشتراط الخلف ففسد ان
لم يشترط أو لا يحتاج
للذكر
- ذكر جواز رعي الراعي غيرما
أوجر عليه ان لم يضر بما
أوجر عليه أو يكن قد اشترط
عليه ان لا يرعى سواه مثلاً
ومثله معلم ومؤدب ١٦١
- ذكر الحالة الثالثة من حالات
الاجارة وهي ان تذكر الجنس فقط
كأواجرك على الغنم بدون تعيين
أورعي قدر فيشترط علم ما يطبق

مثله من ذلك وهذه الصيغة تملك
جهد أجيرك وإن لم تضر
الزيادة بغنمك أو تشتط عدمها
فالإزادة لك ولو رعى
تبرعا

- ذكر أن الراعي أمين لأضمان
عليه حيث لم يفطط أو يتعد
على المشهور ١٦٢

- ذكر أن الراعي ضامن إذا تعدى
ما شرط عليه محلا أو وقتا
ويبقى له أجره

- ذكر أن الراعي مصدق إذا قال
نحرت خيفة الردى ويحلف أن
اتهم إلا إذا أكل منها أو كان
بينهما ضغن فلا تسمع
دعواه ما لم تكن مريضة فيصدق
مطلقا

- تنبيهات أربعة في الموضوع ...

- ذكر عدم ضمان الأجنبي إذا
أمرته بحرق ثوبك ففعل والخلاف
في المودع والراعى إذا أمرتهما
ففعلا

- ذكر أن الراعي غير مصدق إذا
هلكت الماشية في حال غيبته فقال
أذنت لي في الغيبة يمالك بخلاف
ما إذا قال ضاعت في حال حضوري لا

في حال غيبي فيصدق بيمينه
كما إذا قال لم أقبضها
أصلا أو دخلت مراحتها أو لا أدري
عنها شيئا

- ذكر أن منام الليل والمقيل
أزمة الأمان ليس بتفريط إلا إذا رجع
لبيته وتركها أو أطال النوم طولا
منكرا أو تركها تخاف اللص
مثلا ١٦٤

- بيان أن سهو الراعي ونومه
الغالب عليه ليسا بتفريط ولا
بتعد

تنبيهات في الموضوع
- ذكر أن حارس الثياب يضمن أن
سكت عن أخذ ثوب لظنه أنه
له

ذكر مرض الراعي في أثناء السنة
ومافيه من تفصيل

- ذكر حكم الراعي إذا ضاع
عليه بعض الماشية فليبق في
مالديه أن كان هو الأكثر لأن
حفظ الموجود أولى إذا
أمن على ماتحت يده أن تركه
فيطلب الضائع حيثنذ و إلا
ضمنه ١٦٥

مبحث: خروج الأجير قبل نهاية

زمنه فله ما مضى من عمله ان
كان ذلك عن تراض بينهما على
الأصح وان كان ظلما منه حرم
من الأجر الخ

- إذا اكترى الجيران للإصلاح
والحفظ وأبى بعضهم إجبر الا
إذا تولى العمل بنفسه ١٦٦

(فصل في الصانع) ١٦٧
- ذكر ان الصانع المنتصب
يضمن

- ذكر ان الصانع غير المنتصب
مصدق في التلف والرد يمينه
وانما الخلاف في خطئه ١٦٨

(فصل في إجارة

الطيب والراقى)

.....

- ذكر جواز الاجرة على الدواء
فان تم الاجل فللاجير اجرة
عمله كاملة والخلاف في الجعل
عليه هل يجوز أم لا

(فصل)

- إذا لم تتأب المنفعة من
الدابة المكتراة مثلاً فسخت
الاجارة بخلاف موت المكترى
فانما يخلفه وارثه فيه على
المشهور إلا في موت المتعلم

أو الرضيع أو مرضهما مرضاً
يمنع من التعلم أو الرضاعة
ونحو ذلك إلا في العفو عن جان
آجرته على القسود منه وسكون
الم سن آجرته على
قلعها ١٦٩

- تنبيه مهم في الموضوع
- تفسخ الاجارة ايضاً إذا ظهر
ان الركوب يضر راكبه بالعض أو
نتن الدبر مثلاً

مبحث: اعترف مكري الدابة انها
لغيره أو انه باعها أو اكراها
قبل للغير ١٧٠

(فصل)

مبحث: في اختلافهما قبل عمل
الصانع فيحلفان ويفسخ
ومبحث: أيضاً في
اختلافهما بعده

(باب الجعل)

- يواجر ويجاعل على بيع الثوب
واخذ الدين وحفر البئر في
خلاء

- ذكر أن الجعل ينفرد بما جهل
حاله ومحلّه والاجارة تنفرد
بحفر بئر بملكك وبخياطة
وبخدمة ويجتمعان في بيع الثوب

الخ فبينهما عموم وخصوص من وجه

- ذكر ان الجعل في التعاقد والأجر كالبيع والإجارة يجوز ويمنع فيه ما يجوز أو يمنع فيها سوى حالتين ١٧١

- ذكر ان شرط النقد مفسد للجعل كتحديد الزمن إلا إذا اتفقا على الترك متى شاء العامل

- ذكر جواز الجعل على الداء لعلاجه بالدواء والرقية إذا كانت عربية الخ والتحذير من اجتماع جعل وبيع

- ذكر جواز الجعل على الظفر في الخصام على الصحيح ومنعه في الواجب والمحرم والتنبيه على وجوب رد ما أخذ عليهما أي الواجب والمحرم

- التحذير من الرقى بعقد الخيط والطلاسم واكتشاف المسروق والأمراض ومن الدعاء بكلم لا يفهم معناه ١٧٢

- تنبيه مهم في موضوع الرقى

- ذكر تحريم الجعل على مالا

نفع فيه أو ينفع الجاعل قبل تمام العمل على الأصح

- ذكر ان عقد الجعل منحل من طرف العامل ولو شرع في العمل بخلاف المجاعل فيلزمه ولو لم

يعاقد معيناً بأن قال من جاء بكذا فله كذا ١٧٣

- ذكر ان العامل في الجعل لا شيء له قبل اتمام عمله

- إذا بعثت من يبلغ رسالة أو لياتيك بشيء فلا شيء له قبل تمام عمله فهو كالمواجر في لزوم العقد له وجواز العقد وشرط علم

محلّه وكالمجاعل في كونه لاشيء له قبل تمام العمل في ماتقدم الخ

مبحث : مجاعة عامل بعد عامل في مسألة

- ذكر ان من تعود - الجعل له جعل مثله ان عمل

بدون معاودة ١٧٤

- إذا قال المجاعل من جاء بشيء من متاعي الذي غرق فله نصفه فلمن جاءه بشيء منه اجرة

مثله بخلاف ما إذا قال من جاءني
بشيء منه فله جعل كذا فله
ذلك

- ذكر ان فاسد الإجارة والجعل
يلزم للعامل فيه اجرة وجعل
مثله كما إذا تنازعا في
قدرهما

(باب الضرر) ١٧٥
- التحذير من الاضرار وذكر حديث
لا ضرر ولا ضرار ومافيه من
تفسير

- حقوق المسلم على المسلم التي
تطلب مراعاتها

- الترغيب في اكرام الجار وهو
اربعون دارا

- مبحث فتح الكوى على الجار
والنهي عنه

- رائحة الدبغ ودخان
الطبخ

- استحباب تكثير ماء القدر
لاكرام الجار ١٧٦

- اتحاف الجار من كل ما
تستطرف ان لم تحفه عنه

- النهي عن اطالة سؤال الجار
وطلب غض الطرف عن حرمه

وماله

(باب الجزأ)

- ذكر أن من نفع غيره بما
لا بد منه له عليه غرم مثل
ما بذل له

- فروع (١١) في الموضوع ... ١٧٧

(فصل في المداراة) ١٨٠

- ذكر ان من دارى عن قرية رجع
عليهم بما دفع عنهم الا فيمن
علم تخلصه بلا شيء
مبحث: ثمن

الجاه ١٨١

- منع التعاقد على ان يدفع
القوم لمن ظلم منهم ما اخذ
منه الغصاب

مبحث: في الخلاف في الاحتماء ممن
قدر عليه لمن يظلمهم ظالم ولكن
إذا رد عنهم الظالم ظلم آخرين
بين المنع والجواز
والكراهة

(باب الوقف)

- ترجيح جواز حبس المشاع
والحيوان على المنع

- ذكر ان حبس ما لا يعرف بذاته
كالعين والقوت يجوز على وجه السلف

- جواز الوقف بعد زمن محدد أو
إلى زمن محدد ويعود للواقف

التلف

مبحث : في أن ناظر الحبس هو من ولاء عليه الواقف وذكر أن اشتراط من حبسه ان النظر له ملغى ويجعل حينئذ عند أمين ١٨٢

- إذا جهلت نية واقف أو متصدق صرف المال في أغلب ما يصرف له من وقف أو صدقة

- ذكر أن الواقف له تقديم من يجوز الحبس ولو حضر الموقوف عليه رشيدا كما يجوز ذلك للمتصدق والواهب الا إذا كان الموهوب له حاضرا رشيدا

- ذكر كلام كاشف الفودي في تعيين قسم النعم المحبس (باب الهبة والصدقة) ١٨٤

- تعريفهما والفرق بينهما

- ذكر أن كل قابل للعطاء يصح بذله بخلاف مالا يقبله كالعصمة والولاء

- والزموا المعروف من تحمله، الخ

- ذكر أن الهبة تلزم الواهب بالنية إذا بتلها وتبقى متوقفة على الحوز ١٨٥

ملكا إذا تم الأجل
 - كراهة وقف الأب على بنيه دون بناته لشبهه حرمان الجاهلية للبنات
 - كراهة وقف العبد لرجاء عتقه
 - إذا حبست على معين رجع الحبس ملكالك ان لم يقبل
 - ذكر إبطال الوقف على النفس أو على من يستعين به على ذنب
 - ذكر أن للواقف تبديل الوقف إذا قال وقف عليك لايباع ولا يوهب على خلاف في ذلك لاما إذا قال عليك وعلى عقبك فليس يصح تبتيله بعد ١٨٢

- مبحث : اتباع ألفاظ المحبس للعرف
 مبحث : وجوب اتباع الشرط الجائز في الوقف
 - ذكر جواز بيع الحبس لتحصيل المراد منه إذا بلغ مبلغا لا ينفع بذاته معه
 - تحريم بيع الحبس ورده ان وقع ولو بعد سنين
 - ذكر الخلاف هل يجوز بيعه من طرف المحبس عليه إذا خاف

- ذكر ان الهبة والصدقة تحتاجان للحوز فاذا مات الواهب أو فلس قبله رجعت إذا كان المتهب تراخي في اخذها
 - ذكر أن افتقار الاعطاء للحوز تستثنى منه نحلة الوالد ولده ليتزوج بها فتزوج اعتمادا عليها ١٨٦
 مبحث : ان حوز الرقاب حوز للمنفعة وتعريف الحوز وهو ان يلي المتهب التصريف في الهبة ويرفع الواهب يده عنها
 - ذكر ان حوزها لا يثبت إلا بالبينة فلا يثبت باقرار الواهب لانه اقرار على الغير في حالة التفليس والموت ١٨٧
 - ذكر ان الحوز لا يفوته التراخي ما لم يفلس الواهب أو يمت
 - يمنع على الموهوب له اخذ ما اعطي له لمعنى ليس قائما به ما لم تطب نفس الواهب به
 - ذكر بطلان الحوز بعود الهبة للواهب قبل تمام السنة ١٨٨
 - ذكر ان حوز احد الشريكين كاف من حوز الآخر ولو لم يعلم

بالحوز ولا بالهبة كما يكفي من صبي لنفسه ومن أجنبي لصبي
 - ذكر ان من أعطي له شيء تحت يده لا يحتاج لحوز طارئ ١٨٩
 - ذكر ان نقل الهبة بالبيع أو بالعطاء أو نحوهما حوز لها إذا حاز الآخر الهبة قبل قيام المانع
 - ذكر ان ختم الواهب على هبته لأجنبي يكفي من الحياة كمن اشترى لولد بأشهاد فلا يحتاج للحوز لانه لم يتقرر في ملك الوالد
 - ذكر ان تصرف الموهوب له مع الواهب يكفي من الحوز إذا كانت الهبة جزءا شائعا ١٩٠
 - ذكر ان اشهاد الواهب على هبته لمن في حجره يكفي من الحوز سواء كان المحجور ولدا أو غيره صغيرا أو كبيرا واختلف هل تشترط معاينة الشهود صرف الغلة للمحجور ولكن لا بد من حوزة إذا رشد فان تراخي بعد الرشد حتى طرأ مانع بطلت الهبة

مبحث: من ماعلى زيد لطفله وهب
الخ

مبحث: إعطاء الهبة لزيد ثم
لسعد ١٩١

- ذكر المحاباة والتوليغ وهما
كالهبة في التوقف على
الحوز

- من وهب شيئاً لشيء ولم يتم
له ذلك الشيء فله اخذ

شيئه ١٩٢

- أما البيع فلا رجوع فيه إذا
وقع لغرض ولم يتم

مبحث: الخلاف فيمن وهب قدرا
فبدا أكثر منه أو وهب مخطئا
في ماله ان فأت الهبة

(فصل الاعتصار)

وتملك الصدقة) ١٩٣

- ذكر ان للوالد انتزاع ما
وهب للابن من ذات أو منفعة بالشروط

التالية: ان لا تكون صدقة ولا يكون
التزم له عدم اعتصاره منه، ولا

وهبه له صلة ولا حنانا، ولا تزوج
الابن أو اذ ان لاجله، ولا طراً مرض

والد ولا ولد، ولا وقع مفيت من
مفوتات البيع بالهبة سوى حوالة

الاسواق ويشترط ان يكون الوالد
حرا

- ذكر ان الاعتصار لا يجوز بكلام
محمّل ١٩٤

(فصل) يذكر فيه كراهة ملك
المتصدق لصدقته مطلقا ذاتا كانت

أو غلة الخ ١٩٤

- جواز انفاق الام أو الاب أو
الزوجة بما قد تصدق به

- ذكر ان للاب اشتراء رقيق
افتقر له سعيًا أو
تسريا

(فصل في هبة الثواب) ١٩٥

مبحث: جواز شرط الثواب ان
(فصل) اتفقا وان اجمل
فخلاف

مبحث: ان هبة الدين للثواب
فاسدة إلا بالتناجز

مبحث: أنها إذا تخالفا هل هبة
ثواب بعد قبضها فالقول لمن

وافقه العرف بيمينه وان لم تكن قبضت
صدق الواهب مطلقا وافقه العرف

ام لا
- جواز رد الموهوب له الهبة

للوهاب بعد اخذه لها ما لم تفت
بها سوى حوالة الاسواق

- وان يقل شرطته وكذبه متهب الخ ١٩٦

- إذا ادعى انه لم ينو الرجوع ولا عدمه رجع بها بعد يمينه الأعلى يتيم ونحوه

- إذا. قال المتهب للواهب بينت لى أن لاثواب حلف الواهب وصدق

- ذكر ان الواهب ليس له بعد أخذ المتهب الهبة إلا قيمة ما أعطي

- تعتبر هبة الثواب من وقت ضمان المتهب واختلف هل يضمها بالعقد أو بالقبض وهو الاقوى وللواهب الرجوع في الهبة إذا ابى المتهب ان يجازيه

- ان أثاب المتهب البعض ورد البعض فللواهب اخذها مالم يثبها معا لانها صفقة واحدة ١٩٧

- ذكر الخلاف في وجوب انجاز الثواب إذا رامه الواهب والعرف خلافه

- ذكر ان الثواب كالدين فيمنع فيه مايمنع في قضاء الدين ويجوز فيه مايجوز فيه وذكر

ان من اخذ هبة ليس له ان يابى عن اثابتها العادية

- ذكر ان الزوجين والاب والابن لاثواب بينهم إلا بقرينة واضحة، كما لاثواب على الفقيه وهو من اعمل جميع زمنه في التعلم أو التعليم

- ذكر ان الفقيه بتعريفه المذكور ليس عليه ضيافة ولا اداء شهادة

- ذكر ان من اخرج ماله من يده مصدق في الوجه الذي اخرجه له ١٩٨

- تنبيهات في الموضوع

- ذكر ان من تصدق بماله على معين لزمه ذلك بخلاف التعميم كمالى للمساكين صدقة فانما يمضي ذلك في الثلث منه

(فصل في الوعد)

- التعريف به وهو: اخبارك ان ستفعل معروفًا ويكره خلفه وقيل يحرم ورجح وفي القضاء به خلاف وتفصيل

(باب اللقطة) ١٩٩

- التعريف باللقطة وهي: مال محترم يخاف ضيعة

واحد فأحفظهما فان تساويا
 فالقرعة الخ ٢٠١
 - ذكر تصديق الامين في ضياعها
 ويحلف عند اشهب خلافا لابن
 القاسم
 - ذكر الخلاف هل غلتها للملتقط
 أو ما لاثمن له منها أو
 له ماساوى اجرة قيامه
 عليها
 مبحث: تعميلها
 - جواز تملكها بعد السنة ان
 عرفها فيها ولكن يضمها
 لربها
 - جواز اكل الشاة ان وجدت بفلاة
 أي بخلوة يتعذر ايصالها منها
 وليس لربها سوى ما ادرك من
 لحمها أو جلدها فاذا استطاع
 اللاقط ايصالها القرية فهي
 لقطة
 - ذكر ان البقر كالغنم فيما
 ذكر ومبحث الخلاف في الابل هل
 يجوز لقطها وعليه المتأخرون
 ام لا وعليه المتقدمون
 مبحث: ندبية اخذ الأبق لربه
 وجوبه ان حقق ضياعه ولن
 خاف الاذى في نفسه أو ماله

- ذكر انها تجب إذا عرف
 اللاقط الامن من نفسه وخاف على
 المال اللصوص، وتحرم إذا عرف
 الخيانة من نفسه وقيل لا تحرم
 ولكن تجب عليه الأمانة واما
 اخذها تملكها فغصب
 - وجوب تعريفها فوراً وضمانها
 بترك تعريفها بحيث لو عرفها
 وجدها مالها
 - تحديد زمن التعريف وكيفيته
 ويكون بعد كل ثلاثة أيام وبكلام
 يجمل
 - ذكر انها يواجر منها على
 تعريفها ويجوز دفعها لامين
 غيرك ليعرفها ٢٠٠
 - ذكر انها تدفع لمن عرف
 عفاصها ووكاءها فوراً أو
 احدهما بعد تأن أو اتى
 باوصاف لها تبين انها
 له
 - تنبيهان في الموضوع
 - ذكر انها إذا التقطها اثنان
 في مرتبة كلاهما يعرفها نصف
 سنة وان سبق لاختذها احدهما
 خص بها عن الآخر ان كان اهلا
 لحفظها وان اخذها في آن

ارساله بعد اخذه ويصدق ان
شهدت له القرينة وان ارسله
لعسر النفقة ضمنه ٢٠٢
(باب القضاء)

والتحكيم

- ذكر ان أصله الكراهة ومحرم
على جاهل وطالب دنيا أو
فاسق وذكر الخلاف هل يلزم
متأهلا خاف ضياع حق أو انما
يجوز له وان كان موليه ينصر
الباطل لا يجوز مطلقا

- من فيه اهلية التحكيم وهو
العدل الذكر العالم الفطن
المرجع السالم الخاطر من
الوسوسة

- ذكر منع التحكيم فيما فيه
حق لاحد غير الخصمين أو حق
لله كالحدود والقود ٢٠٣

- ذكر الخلاف في جواز حكم غير
من تأهل له مع وجود غيره

- ما يحكم به القاضي من الاقوال
وهو الاصح الخ

- تنبيهان في الموضوع

- وجوب المشاورة على القاضي
المقلد ولو مع وجود
النص

- لمن بعد جدا أو علم جور
القاضي أو انه هو مظلوم أن
لا يجيء إلى القاضي وفي ذلك
بحث

- ذكر الخلاف في وجوب استحضار
القاضي عدلين ليسمعوا مراجعة
الخصوم ٢٠٤

- البدء بالمدعي وهو من لم
يشهد له أصل ولاعادة ثم المدعى
عليه وهو من شهدت له عادة
أو اصل يومر بال جواب

- تكتب الدعوى ان تشعبت أو
كثر مال النزاع

- شروط قبول الدعوى وهي:
أن يجزم بها المدعي، وتكون
بمعتبر، يلزم المدعى عليه لو
اقر، ولم يتناقض قوله فيها،
ولم تناقض ماشهد له به شهوده
ولم تخالف ماجرت به العادة
ولم ينتقل عنها ولا إليها بلا
عذر واضح ان كان أشهد ان لا
دعوى له غيرها فلا محيد له
عنها

- ذكر الخلاف هل تصح الدعوى
دون ذكر سبب الملك مثلا
أم لا ٢٠٥

وإنما يحكم على المدعى عليه
بمجرد نكول له عن اليمين
فيها
- ذكر ان الاتهام في شأن التهمة
هو ان يتهم المدعى عليه بالحق
لا أنه من اهل التهمة
فحسب ٢٠٧
- فرعان في الموضوع
- ذكر ان السكوت لا يعد نكولا عن
اليمين ولا رداً لها ولو
طال
- كل من رد يمينا أو نكل
عنها لا يصح رجوعه لها
بعد
- من طلب مهلة لرد شهود أو
لجلبهم اعطيها باجتهاد
القاضي
- من ادعى قضاء خصمه أو انه
حلف له وانكر الخصم فله تحليفه
على نفي ما قال بخلاف انت عالم
بفسق شهودك فلا يحلفه على نفي
ذلك
- إذا شهد لك احد وارثين في
مال مورثهم فلتحلف معه فان
نكلت اوردت شهادته فلك
مناب حظه مما اعترف لك به

- ذكر ان المدعي إذا اقر له
المدعى عليه له ان يشهد عدولا
على اقراره
- إذا قال المدعى عليه لا ادرى
حلف انه لا يدرى فان نكل حكم
عليه
- إذا امتنع المدعى عليه من
الجواب أجبر على الجواب فان
تمادى ممتنعا حكم عليه
- وإذا طلب مهلة للنظر في
الدعوى أو ليوكل اعطيها وسجلت
دعوى المدعي
- إذا اجاب المدعى عليه
بالانكار كلف المدعي بالبينة
ويعقل له بينة قريبة في
السوق مثلاً فاذا قال المدعى
لابينة عندي كلف المدعى عليه
اليمين باذن المدعي ٢٠٦
- ذكر ان كل دعوى لاتثبت إلا
بعدلين، لايمين على المدعى
عليه بمجردا
- إذا قال المدعى عليه في حالة
عجز المدعي عن البينة وطلبه هو
باليمين لا احلف أو امتنع من
الحلف حلف المدعي وحكم له
الا في حالة التهمة فيمينها لاترد

ان كان رشيدا واما السففيه
فلا عبرة باعترافه

- يحيب العبد عن حقه النائط
بيدنه كقود وحد وتعزير وعن
طلاق ادعته زوجته واما الارش
فيجيب عنه فيه سيده ٢٠٨
- من استحق شيئا على صبي أو
سفيه فلا بد من يميني
الاستحقاق والقضاء ويبقى
المستحق منه على حجة ان
رشد

- يحيب ولي المحجور عنه فيما
ولي من صفقاته والا غرم .

للطفل طلب حقوقه في حال
حضور الولي وفي حال غيبته
- إذا حضر طلبة الحق جميعا
فليس لهم ان يتعاوروا خصمهم
أي يتداولوه ان طلب منهم ان
يحضروا جميعا أو يוכלوا

(فصل الإعذار) ٢٠٩

- ذكر ان الاعذار من حقوق
الله تعالى وهو سلب عذر الخصم
بالسؤال هل بقي لديه مايدفع
به ما استوجب به خصمه الحكم
عليه

- إذا توجه الاعذار على غائب

وجه إليه القاضي من
أي يستجوبه

- ذكر المسائل التي لا اعذار
فيها وهي من كثر عدوله حتى
افادوا العلم، وشاهد وجهه
القاضي بدلا منه إلى تعديل
أوقياس جرح مثلا، وشهود الاعذار
للزوم التسلسل، وشاهد اثبات
الضرر، والمبرزون على الأصح
الا بقرب أو عداوة واضحة وبعض
القافلة لبعضها على
اللص

(فصل في الحكم) ٢١٠

يبيع القاضي مال الغائب
إذا ثبت عليه الحق مع بعده
أو جهل محله فيبيع أحق ماله
بالبيع بعد تسويقه واختلف هل
لابد من ثبوت ملكه له أو يكفي
كونه محوزا لديه

- يمنع الحكم حالة الدهش كشدة

الجوع أو العطش ونحوهما ويمضي
ان وقع

- يستحب للقاضي ان يعظ
الخصمين والشهود لان الدين
النصيحة

- يطلب من القاضي ان يمنع

الخصوم من الاكثار من المعارضة
والجدال ورفع الاصوات
عنده

- يجب على القاضى ان يسوى
بين الخصمين في وجهه وكلامه
واستماعه وفي عدله إلى غير
ذلك ٢١١

- يستحب امر ذوى الارحام واهل
الفضل بالصلح ويجب عليه ان
يامرهم به إذا خاف تفاقم
الامر بينهم أو جهل الحكم أو
تعاضت له فيه النصوص

- القصرى يمنع الحكم بين اهل
الاستغراق ٢١٢

- ذكر مايقع به الحكم من
العبارات

- الفرق بين العجز والتعجيز في
المعنى وفي الحكم ٢١٣

- ذكر المسائل التي لاتعجز
فيها وهي

١- الدم لايعجز مدعيه ولا نافي

٢- الطلاق لا يعجز مدعيه

ولكن يعجز نافي

٣- الحبس لا يعجز مدعيه ولكن

يعجز نافي

٤- العتق لايعجز مدعيه ولكن

يعجز نافي

٥- النسب لايعجز مدعيه ولكن

يعجز نافي

- يحرم على المحكم التنازل

عن القضية بعد ما نظر فيها

حتى يصدر فيها

حكمه الا لعذر أو برضا

الخصمين

- ينعزل المحكم عن القضية

بفراغه من الحكم ولو تبين

له الخطأ ولا رجوع له

عما حكم به مشهدا

عليه

- ليس للخصمين بعد حكم محكمهما

طلب قاض ثان

- يسلم حكم القاضي إذا قضى

بغير مشهور شريطة ان يكون

عالما ورعا

- تنبيهان في الموضوع

- ذكر ان القاضي يكتفي في

عدالة الشهود وجرحهم بمجرد

علمه وبمجرده يكتفى في

أذاه بمنحل الحكم ٢١٤

- ذكر ان اعتراف الخصم بقبول

شهادة من شهد عليه يمضيها

وهل ولو علم القاضي جرحه

منكره عنه بعينه. وأنه لا شيء
منه له عليه وان عين سببا
فلينفه مع نفيه غيره
مبحث : ان من قام لهم شاهد
بايضاء لابد من حلف جلهم
وقيل يكفي واحد منهم ٢١٨
- ذكر انه لا يحلف أحد ليستحق
غيره ٢١٩
- انتظار الموكل بيمين
الاستحقاق ولو بعد
- ذكر ان اليمين لا تتوجه
الصبي في زمن صباه طالبا
كان أو مطلوبا
مبحث : إذا شهد عدل واحد
لصبي على حق
- ذكر انتظار رشد المحجور
عليه بالحلف ان ادعى عليه
مال
- ذكر ان العبد والسفيه يحلفان
إذا شهد لهما عدل واحد
بحق
مبحث : إذا قال المدين للوكيل
قد قضيت موكلك أو قد
أبرأني ٢٢٠
مبحث : يمين التهمة وعلى من
توجه وتبين أنها لا ترد إلى

الشاهد
- ذكر أن القاضى ليس له أن
يحكم بما شهد به مردود الشهادة
ولو تيقن صدقه لكن له ان ينهى
القضية إلى قاض غيره حال كونه
شاهدا فيها بما علم
- ذكر ان طالب الخصام عند
قاض بعيد أو يشق اتيانه مُلِدُّ
أو كالمُلِدِّ
- فليس له الالباء عمن قرب من
القضاة
- ذكر مشروعية القرعة بين
الخصماء فيمن يجعلونه حكما .. ٢١٥
- ذكر ان العدول يقومون مقام
الحكام في بلد عزمه الوصول
اليهم
- تنبيهان في الموضوع
(فصل في تميم الكلام على يمين
الخصم)
- ذكر ان صيغة اليمين الشرعية
واجبة الا إذا قبل الخصم
غيرها
- ذكر ان الخصم يحلف على
ماوافق ماشهد له به
شهوده ٢١٦
- إذا عين الخصم قدرا يحلف

بعضها للتهمة رد جميعها
كالنسيان بخلاف ما إذا رد
بعضها للسنة فيقبل
الباقى ٢٢٧

- ذكر قبول شهادة من أداها
دون طلب أو حلف على ما شهد
به أو حرص على تحملها وذكر
الخلاف في ذلك

- ذكر الخلاف هل يصح ان تشهد لمن
شهد لك

- رد الشهادة بطرو فسق الشاهد
قبل الحكم بخلاف طرو العداوة
وتهمي الدفع والنفع

- ذكر ان زوال الضغائن والفسق
يعرف بالقرائن ٢٢٨
(فصل في المبرز)

- التعريف بالمبرز وهو من فاق
اقرانه

- ذكر ان المبرز لا يخلو منه
قوم

- ذكر المسائل التي يشترط فيها
تبريز الشاهد

(فصل في الاستفسار) ٢٢٩

- ذكر ان لابد من استفسار
الشاهد إذا أجمل والاردت
شهادته

غير ذلك

مبحث : يمين القضاء وتلزم في
المستحق على غائب أو محجور أو
ميت أو نحو ذلك ٢٢١

(باب الشهادات) ٢٢٢
- التعريف بالعدل وهو من
يجتنب الكبائر دواما، والصغائر
غالبا، والمباحات القادرة في
المروءة

- ذكر الحكم في شهود هذا

الزمان ٢٢٤
- ذكر ان عدول كل بلد وزمن
بحسبه مع ان لابد من الاستكثار
بحسب المشهود فيه

- عشر مسائل تشترط في الشاهد
في كل بلد وكل زمن وهي صحة
عقله عند التحمل، وعند الاداء،
وان لا يكون مغفلا ولا محجورا عليه

ولو صغيرا رشيدا، ولاسفيها ولو
مهملا، ولم تكن بينه مع المشهود
عليه عداوة دنيوية ولم يكن شديد
القراية للمشهود له، ولا متهما

بالتعصب له ولا بدفعه معرة أو
ضرا بالشهادة ولا شديد الحرص
على امضاء شهادته ٢٢٥
- ذكر ان الشهادة إذا رد

- ذكر أن المبرز لا يستفسر
- ذكر مستندات الشاهد في العلم
- الكلام على الشهادة على الخط
- ذكر شهادة السماع وماتقبل
فيه

- شروط شهادة السماع ٢٣٠
- ذكر وجوب حمل الشهادة وادائها
ان طلبا ولم يشقا ونفعا. وذلك
الوجوب كفائي ٢٣٢
- ذكر ما يجب فيه رفع الشهادة

- ذكر ان على الشاهد ان يخبر
بقربابته للمشهود له وعداوته
للمشهود عليه لا بجرحه
- بيان أن الشاهد يمنع له
الانتفاع على الشهادة من
! شهود له بهاله بال في ما
يجب أداء الشهادة فيه
- ذكر ان لفظة أشهد لا تشترط

في الأداء على الصحيح
- ذكر الخلاف هل يجوز احضار
الخصم لأداء الشهادة أم لا لأنه
ربما يوذى الشاهد ولا يضار
كاتب ولا شهيد ٢٣٣

(فصل في العقل)

(وهو ما يسمى اليوم
بالحجز التحفظي)

- تعريفه
- ذكر انه لا عقل بالدعوى ولا
بشاهد غير مرجو العدالة على
الصحيح
- اسباب العقل

- إذا اعترف المدعى عليه فلا بد
من ضامن مال كما إذا شهد
عليه عدلان واختلف في العدل
الواحد هل كذلك ام يكفي فيه
ضامن وجه ٢٣٤

- تبين ان الخصم إذا قال
لخصمه إن لم آتك فما ادعيت
علي حق ولم يات به فذلك لا يعد
اقرارا

- ذكر ان من ادعى مسألة عند لص
توقف له بمجرد الدعوى حتى يأتي
ببيته

(فصل)

في المسائل التي تشترط فيها
شهادة عدلين وما يكفي فيه
عدل وامرأتان وعدل
ويمين ٢٣٥

- ذكر ان النساء كالرجال في
ما يحفي على الرجال ٢٣٦

- ذكر ان شهرة العداء تقوم
مقام العدل فيحلف الطالب

لقد ضاع شيء واتهم به هذا

اللس (فصل)

في التزكية والجرح

- ذكر سبب وجوبها

- ذكر ان المزكي تشترط فيه

الذكورية والتعدد والتبريز

والفطنة ٢٣٧

ومعرفته لمن يزكي ومخالطته

في كثير من الأحوال ٢٣٧

- ذكر أن المزكى بالفتح إذا

كان غريباً لا تشترط معرفة

القاضي للمزكي بالكسر

لكن لابد ان يعرف معدله

- ذكر أنه لابد من ذكر سبب

الجرح عند التجريح

- كيفية التزكية

- ذكر تجديد التزكية ومافيه

من خلاف وتفصيل

- إذا قال عهدي به والآن لا

أعرفه فهذا ليس تزكية

- ذكر ان المزكي لا يزكي في

قضية لا تقبل شهادته فيها كما

لا يزكي في قضية شهد فيها ٢٣٨

(فصل)

في رجوع الشاهد وتردده في

الشهادة قبل الحكم

وبعده

- ذكر ان رجوع الشاهد إلى

الشهادة بعد رجوعه عنها

لا يقبل ٢٣٩

- تبين ان الراجع عن

التعديل أو في العفو عن

القول أو الطلاق لا غرم عليه

كراجع كمل النصاب دونه

(فصل)

في نقل الشهادة

(فصل)

في تلفيقها ٢٤٠

- ذكر ان القول يلفق ان

اتفق المعنى ولو اختلف الزمان

والمكان

- ذكر ان الفعل لا يلفق مع

القول

- ذكر ان الفعل لا يلفق إذا

اختلف معناه كالدخل

والركوب

- ذكر انه لا يلفق شاهدا عييين

ولا شاهد سماع بشاهدين يقين

(فصل) في المرجحات ... ٢٤١

- ذكر ان الترجيح يكون بالنقل وبالسبب وبالعدالة وبالقطع وبالصحة وبالأصالة وبالتاريخ وعدلان يرجحان على عدل ويمين في المال وما يؤول إليه

- مسألة من تداعيا مالا لدى غيرهما إذا تكافأت بينهما أو لم يات احدهما ببينة في حالة ادعاء من لديه المال انه له أو اقراره به لأحدهما أو غير ذلك

- ذكر ان من جاء ببينة ان ما يحوز غيره كان بحوزه هو لا تجديه شيئا ... ٢٤٢

(فصل) في الحوز

- تبين ان الحوز تعتبر فيه الاعراف وقرائن الاحوال

مبحث: ان حاز اجنبي غير شريك وتصرف وادعى حاضر ساكت بلا مانع عشر سنين لم تسمع دعواه الخ

- ذكر الموانع التي يعذر بها من طال سكوته

مبحث: دعوى الحائز الارفاق أو الهبة له من طرف المدعي ... ٢٤٣

- الكلام على حوز وتصرف

الأجنبي الشريك ٢٤٤

- الكلام على حوز الاقارب وتصرفهم

- ذكر ان سكت نساء البادية لا ينافي قيامهن بعد

- ذكر ان الدين لا يفوته طول المدة ٢٤٥

(فصل في الاسترعاء) ...

- ذكر ان الاسترعاء هو اشهادك بعدم التزام ماسي صدر منك

- ذكر ان الاسترعاء يشترط فيه السبق لما استرعي فيه وتعيين يومه ووقته وكونه لسبب ولو جهله الشهود على خلاف في ذلك

- ذكر اسقاط الاسترعاء في الاسترعاء ٢٤٦

(باب الدماء)

- ذكر شروط لزوم القود وهي: عصمة المقتول وكون القاتل مكلفا ولم يفق المقتول الا في أربع: ذكورة وصحة وشباب وشائبة وأن يكون القتل عمدا عدوانا

- ذكر أن الجرح إذا برىء بغير
 شينة فهو هدر وبشينة
 فالحكومة
 - ذكر أن الجرح في القود كالقتل إلا
 أن الناقص في المسائل التي
 يقاد فيها بالقتل لا يقاد منه
 فيها جرحاً على الأصح
 - ذكر أن قود الجرح يندرج
 في قود القتل ٢٤٩
 - متالف الجروح التسع التي
 لا قود فيها
 مبحث : إذا زال معنى من الحواس
 كبصر وسمع بشجة تقريباً ... ٢٥٠
 مبحث : إذا ادعى المجني عليه
 ذهاب سمعه أو ذوقه أو شمه
 اختبر بالصياح في أذنه غافلاً
 وباطعامه مرّاً ويتشميمه
 نتنا
 - ذكر المسائل التي فيها الدية
 كاملة وهي : كل حاسة من الحواس
 الخمس والصوت والنطق وكل
 مزدوج، والشوى والمارن والقيام،
 والعقل، والنسل، والانعاظ والايبر
 والحشفة، والتسويد ٢٥١
 - المسائل التي فيها نصف
 الدية وهي : الشفة والأذن

- ذكر عدم لزوم القود لمن رمى
 انساناً يظنه بهيمة أو قتل غير
 محترم أو أراد أدبه فقتله
 أن كان ممن يجوز تأديبه
 واصابه بما يؤدب به عادة،
 سوى الأب ٢٤٧
 - ذكر أن اللاعب كالمؤدب
 - ذكر أن اعفاء المقتول يسقط
 الحد
 - ذكر أن اللعب والأدب لا بد من
 قرينة عليهما
 - ذكر أن الجماعة تقتل بالفرد
 إذا تمالؤوا عليه أو ضربوه
 مجتمعين
 - من امسك رجلاً لرجل ليقتله
 قتلاً معاً
 - من امسك رجلاً لرجل ليضربه
 قتل الضارب وأدب الآخر ومن
 أكره رجلاً على قتل رجل قتلاً
 معاً ٢٤٨
 - ذكر أن المتماهى مع الصبي
 يقتل بخلاف المتماهى مع ذي
 الخطأ والمجنون
 - ذكر أن الجرح لا يقاد منه ولا
 يعقل ولا يحكم فيه قبل
 البرء

والرجل واليد وان
 انفردت
 - تقدير دية الخطأ وهي مائة
 من الأبل في حق الذكر ونصفها
 في حق الانثى ٢٥٢
 - تبين انها خمسة بين
 الجذعات والحقات وبنات اللبون
 وبنات المخاض وبنات اللبون
 الذكور
 - تبين ان دية العمدة مربعة
 بين الاناث إذا وقع تنازل عن
 القود للدية
 - دية الولد ونحوه إن وقع عفو
 عن القود
 - ذكر ان الاصبع فيه عشر الدية
 خمسا ويستوى فيه الذكر والانثى
 ولكل أنملة بقدر نصيبها ... ٢٥٣
 - تبين ان السن ضرسا أو غيرها
 فيها نصف عشر الدية
 خمسا
 - ذكر ان المامومة والدامغة
 والجائفة في كل منها ثلث
 الدية خمسا وان عدن
 لخالهن
 - ذكر دية الهاشمة وهي
 خمسة عشر

- تبين ان دية عمد هذه
 المسائل كدية خطئها
 - ذكر ان الموضحة في الخطأ
 فيها نصف عشر الدية وفي
 عمدتها القصاص
 - ذكر ان ماليس فيه قود ولا دية
 معلومة تكون فيه الحكومة
 باجتهاد القاضي
 - تبين ان الجرح يراعى
 عمقه لا مدده الخ
 - ذكر ان الانثى في الجراح
 كالذكر في ما دون ثلث
 الدية
 - تبين ان القود لا يتولاه
 ولي الدم الا في القتل ٢٥٤
 - ذكر ان في جنين الخطأ و
 العمدة
 عشر عقل أمه من النقد الا
 إذا كان عبدا فعشر قيمة امه
 على خلاف
 - ذكر الحكم فيما إذا تصادم
 حرو عبد
 - ذكر ان عقل الخطأ على
 العاقلة في ما بلغ ثلث الدية
 منجما على ثلاثة أعوام ويبدأ
 التأجيل من ضرب الدية

(باب الردة) ٢٥٩

- ذكر ان الردة اقتضاء قول مسلم أو فعله كفرا وما إلى ذلك

- ذكر الخلاف في ردة من ادعى انه اكل من ثمر الجنة ٢٦١

- ذكر ان انكار ما علم من الدين ضرورة ردة ان علم شعور المنكر بما انكر والا فمعصية كتحليل ما أجمع على تحريره ٢٦٢

- ذكر الخلاف في ردة من دعا على مسلم بالكفر

- فروع فيها الأدب ولا ردة فيها . كمن عاب أحد الصحابة والآل إلى غير ذلك ٢٦٣

- ذكر ان من اتى بلفظ يحتمل الردة من وجوده كثرة لا يحكم عليه بها إذا كان يحتمل غيرها من وجه واحد ٢٦٤

- ذكر الاجماع على ان من أجرى كفرا على لسانه خطأ لا يحكم عليه بالردة اعتيادا على النسفي والرد على المخالفين في ذلك

- ذكر ان من لم يرض قلبه

- تبين ان دية العمد في القتل والجرح تخص بالجاني وتكون حالة ٢٥٥

- ذكر ان الجاني في غير العمد ليس الا كفرد من العاقلة

مبحث : القسامة

- ذكر ان ولاية الدم كولاية النكاح الا ان الجسد فيها كالاخوة وأنها تكون لا امرأة لو رجلت عصبت ٢٥٦

- التنبيه على سقوط القود إذا عفا أحد متحدى الرتبة كبنين ولمن لم يعف حظه من دية العمد الا ان يعفو الذكور جميعا فلا كلام للانات ٢٥٧

- تنبيهات أخرى في الموضوع

- ذكر ان القتل فيماتت بالقسامة لا يكون الا بالسيف وفي غيرها فيما قتل به القاتل مالم يتناول

- خاتمة فيمن قتل متاولا مبحث :

﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا﴾ ٢٥٨

بالكفر لا يحكم برده والبحث
في ذلك ٢٦٥

(باب الزنى)

- تعريف الزنى ٢٦٦

- مثبتات الزنى وهي الاعتراف
وظهور الحمل واربعة شهود عدول
متفقون كل الاتفاق

- ذكر ان مدعي الغلط أو الجهل
يقبل قوله ان اشبه بخلاف دعوى

الغضب

- الا بدليل

- ذكر ان المحصن إذا زنى يرحم
بأعظم حجر يرمى به

- تعريف المحصن

- ذكر ان غير المحصن إذا زنى جلد
مائة جلدة إذا كان حرا بالغاً.

ويجلى لمسيرة يومين ويخلد
سنة

- ذكر ان من أقرا بالوطء وادعى
النكاح يحدان ان كانا بلدين إذا

لم يفش النكاح بينهما ما لم ياتيا
ببينة

- ذكر ان الحد يؤخر إلى البرء
من المرض واعتدال الزمن

- ذكر ان السيد يقيم الحد على
عبده سوى السرقة والقود ويشترط

في حده له ان لا يكون زوجاً لغير
ملكه. والا فالحاكم

- ذكران الحاكم والسيد لا يحدان
بمجرد علمهما وإنما يكونان

شاهدين ٢٧١

- ذكر الحدود إذا تماثلت
كالشرب والقذف اكتفي فيها

بواحد فثمانون جلدة فيهما

تقريباً ان اجتمعا

- ذكر اللواط وهو مغيب الكمرة
في دبر رجل وحكم صاحبه الرجم

سواء كان محصناً أم لا حراً أم لا
مسليماً أم لا

- بيان ان المساحقة ووطء
البهائم فيهما الأدب

- تبين ان الحدود لا يسقطها
حسن التوبة ولا طول الزمن سوى

الحراة

- الحكم فيمن ظفر بمحارب
(باب القذف) ٢٧٢

- تحديد القذف وهو ان يرمى
البالغ

حراً مومناً بالغاً عفيفاً
بالزنى أو نفى النسب ولو

بالتعريض

- إذا قال لها زنيته فقالت بك

فعلیها الحدان ولا حد
 علیه
 - إذا قال لها زنیة کرها فعلیه
 الحد إلا إذا كانت زوجته فیدراً
 عنه باللعان
 - ذکر ان من امر عبده أن یقذف
 محترماً فقفه حداً معاً أي السید
 وعبده
 - کیفیة الجلد وهي ان یكون
 المجلود قاعداً فیجلد بسوط
 متوسط على الظهر والکتفین
 ویمجدان من الرجل یرقق
 ملبوسهما من المرأة جلداً
 معتدلاً
 - ذکر ان العبد علیه نصف ما
 على الحر فی الحدود ٢٧٣
 - ذکر أن حد القذف لا یتكرر
 بتکرره قبل الحد کما لا یتكرر
 إذا قذف جماعة
 - بیان ان وارث المقتوف له
 القيام بحق القذف إذا کان ابناً
 أو أباً وفي النساء والعصبة
 ان لم یکن ابن ولا اب خلاف
 (باب الحراة)
 - تعریف المحارب
 - جواز دفاعك للمحارب عن

النفس والمال
 - عقوبة المحارب ان قدر
 علیه
 - الحكم فیما وجد تحت ید
 المحارب ٢٧٤
 (باب الصولة)
 - ذکر الخلاف فی دفاع الصائل عن
 النفس والمال بین الوجوب
 والجواز وأولوية الصبر فی أزمان
 الفتن
 - وجوب وعظ الصائل قبل دفاعه
 ان لم تخش معاجلته ٢٧٥
 - دفاع الصائل بالقتل وحکمه
 الجواز ان علم انه لا یندفع
 الا به
 - ذکر الحكم فیمن قتل قتيلاً
 وادعی أنه صائل
 - التعزیر
 (باب العتق) ٢٧٦
 - أسباب العتق وهي نطق السید
 أو نائبه به والمثلة والسراية
 والقرابة
 - من یصح عتقه وهو المہمل ان
 کان رشیداً أو غیر بادی
 السفه
 - ذکر ما یصرف من القصد عن

العتق في حالة التصريح والكنى
البادية والخفية
- بيان أنه إذا قال له انت حر
اليوم يحر أبدا بخلاف ما إذا
قال له أنت اليوم حر من هذا
العمل ولكن يحلف ٢٧٧
- بيان ان السيد إذا تصدق
على عبده بسعيه مدة حياته
يمضي ذلك ولو ابى عنه
العبد
- بيان أن السيد إذا ملك العبد
يكون له ذلك ما لم يحصل الطول أو
يتفرقا في المجلس إلا إذا أجل في
التمليك فحتى ينقضى الأجل ...
مبحث: إذا قال السيد أحد هذين
حر وحكمه أن يختار واحدا
منهما
- الكلام على الكنى الظاهرة
- بيان ان غير السفية إذا مثل
بعده عن قصد يعتق عليه
- تبين ان المثلة الموجبة
للعتق خرم الأنف وقلع الضرس
أو الظفر أو نحو ذلك
- إذا شهد شاهد بعتق زيد لعبد
اعتق عليه ان وقع في ملكه
بارث أو اشتراء

- سريان العتق لباقي العبد إذا
اعتق جزؤه ٢٧٨
- العتق بالقرابة وهي إذا كان
الرقيق أخا لأم أو فرعا أو أصلا
للسيد الا في حالة التفليس
(فصل الكتابة)
- ذكر ندبية الكتابة إذا طلبها
العبد وأنه لا يجبر عليها إذا
ابى عنها
- ذكر حكم نقدها وتنجيمها والغرر
فيها
- بيان ان شرط التسرى فيها
لغو
(فصل أم الولد) ٢٧٩
- من اقر بوطء امته وانه امنى
منها ولم يستبرئها بعد ذلك فهي
أم ولد ان القت علقه أو مضغة
مخلقة أو غير مخلقة
- بيان أن أم الولد تحر بموت
السيد
- بيان ان من تلده أم الولد
بعد الاستيلاد يكون حرا
- للسيد التمتع بأم ولده ونزع
ملكها في صحته واستخدامها
دون اختدام الامة وفوق اختدام
الزوجة

- الحكم في ارش ام الولد جانية
أو مجنيا عليها
- ذكر المسائل التي أم الولد
فيها كالخرة
- ذكر ان الشريك إذا وطىء امة
الشركة بدون إذن شريكه فيها
وحملت منه فعليه قيمة حظ
شريكه منها اما باذنه فعليه
قيمة حظه وان لم تحمل
(فصل في التدبير) ٢٨٠
- تعريفه
مبحث: أن المدبر له سعي مدبره
وله التسرى بالامة المدبرة
ويحظر عليه اخراج المدبر
عن ملكه
- نبذة من احكام المدبر
(فصل الولاء)
- ذكر ترتبه فيقدم عاصب النسب
ثم المعتق ثم عاصبه
- بيان ترتيب الاولياء كاولياء
النكاح وصلاة الميت
- بيان ان العتيق مثله نسله غير
ابن بنته إذا كان ينتمي
لحر ٢٨١
- ذكر ان عقب من بوشرت بالعتق
كبنى البنت ٢٨١

مبحث : إذا ورث اخوان تقريبا ولاء
أبيهما ثم مات احدهما وترك
اولادا يكون الولاء للاخ الحي لا
لاولاد الميت ثم إذا مات الاخ
الآخر كان الولاء لابنائهما
بعدهم بعددهم
مبحث : ان الانثى لا ترث ولاء أبيها
ولا زوجها ولا ابنائها لكن لها
ولاء عتيقها ونسله
وعتقائه
مبحث : ان ابناء المعتقة
وأبناء ابنائها لهم ولاء
عتقائها
- تبين ان مولاة النعمة إذا
انقرض أبناؤها يصير الولاء
بعدها لعصبتها هي لا لعصبتهم ..
- ذكر ان الابن له عقل امه وعلى
عصبتها الدية الخ
(باب الوصية)
- الكلام على حكم الوصية
- ذكر ما يجب تنفيذه منها وهو كل
مباح وصي به تقريبا إلى
الله تعالى
- ذكر ان الوصية بالحرام حرام
وبالمكروه مكروهة وتنفيذ الحرام
حرام والمكروه مكروه ٢٨٢

- الكلام على وصية الفقير وذكر
ان ابا بكر وعمر أوصيا وذكر
ما ورد من ان تارك الوصية لا
يتكلم مع الموتى
- ذكر ماتنعتقد به الوصية وهو
القول والكتابة
- من تصح منه وهو المميز ولو
طفلا عقل القربة
- مبحث: إذا أوصى الموصي لولد
من لا ولد له انتظر والغلة
للورثة وقيل توقف
- ما لا يصح من الوصية وهو
الوصية للوارثين وبما جاوز
ثلث المال فيظل الزيد
فقط
- ذكر ان المعتبر في الوارثين
ومجاوزة الثلث يوم تنفيذ
الوصية
من طرف باقى الورثة
- ذكر ان امضاء الوصية لو ارث
من طرف باقى الورثة
وامضاءهم لما جاوز الثلث هبة
تحتاج للحيازة وقيل اجازة
لا تحتاج لها
مبحث : إذا أوصى موص بالثلث أو
بمعين لزيد ثم أوصى به لعمر

يقسم بينهما إلا إذا دل دليل
على الرجوع عن الوصية لاحدهما
للاخر
مبحث : إذا أوصت هند بثلث لزيد
وبقلادة لبكر تحاصا في الثلث
والحق في عين القلادة لبكر إلا
إذا دل دليل على الرجوع عن
احدهما
مبحث : أن من أوصى لبني بكر
وبني سعد تقسم على رؤوسهم عند
اجماله
- ذكر ان الوصية تبطل إذا كانت
بمعين وباعه الموصي الا إذا
عاد ذلك الشيء لملك
الموصي
- ذكر انه إذا أوصى بثلث
ماله لا يطلها بيع ماتحت يده
حالا من المال
- إذا أوصى باشتراء عبد ليعتق
اشترى من ثلث ماله
مبحث : إذا قال الموصي اشترؤا
كذا لزيد خير الورثة بين
اشترائه وإعطاء ثلث المال
للموصي له
مبحث : إذا أوصى بشاة من غنمه
لزيد فريد شريك للورثة حسب عدد

الغنم وتبطل ان لم تكن للموصي
 غنم اصلا أو يوم التنفيذ
 مبحث : إذا أوصى لأهل زيد أو
 أقاربه أو ارحامه أو نحو
 ذلك ٢٨٤
 - إذا أوصى للأقرب فالأقرب
 لزيد
 - ذكر ان ردها وقبولها من
 الوراثين يعتبر ان قبل موت
 الموصي لابعده
 - ذكر ان الوصية تبطل برجوع
 الموصي عنها مطلقا: صحيحا
 أو مريضا، بدءاً أو نهاية
 - بيان ان الموصي له إذا
 مات قبل موت الموصي بطلت
 الوصية
 (باب التركة)
 - ترتيب الحقوق في مال الميت
 فيبدأ بحق تعلق بعين
 كالرهون وعبد جنى ثم مؤن
 تجهيزه الواجبة فالمندوبة
 ثم ديونه المتعلقة بالناس
 فالخالصة لله كالكفارات والنذور
 ثم وصاياه من ثلث الباقي ثم
 الباقي لوارثه
 - أسباب الميراث وهي العصمة

والنسب والولاء ٢٨٥
 - ذكر ان الرجعية ترث بخلاف
 البائن
 - ذكر ان القسم يؤخر حتى تضع
 الحامل ويذهب احتمال حمل
 المشكوك في حملها
 - ذكر عدد الوراثين
 والوراثات
 - عدد الفروض وهي : ستة : النصف
 والربع والثلث والثلثان والثلث
 والسدس
 - من لهم النصف من أهل الفروض
 وهم الزوج ان لم يكن ولد
 للهالكة والبنت وبنت الابن ان
 لم يكن ابن ولا ابن ابن للهالك
 والاخت الشقيقة والاخت لاب
 بقيودهما
 - من لهم الربع وهم الزوج مع
 وجود فرع للهالكة والزوجة ان
 لم يكن فرع للهالك
 - الثمن للزوجة أو الزوجات إذا
 كان للهالك فرع ٢٨٦
 - من لهم الثلثان البنات إذا
 كن اثنتين فأكثر والاخوات إذا
 كن اثنتين فأكثر
 - الثلث للام إذا لم يكن فرع ولا

أخوان ولا اختان للهالك والاخوة
للام إذا زادوا على واحد وللذكر
منهم مثل حظ الانثى
- السدس: للام عند وجود الفرع
أو اخوين أو أختين للهالك
ولالأخ للام بقيوده إذا لم يتعدد
ذكرا كان أو انثى وبنت الابن
مع وجود بنت صلب والاخت للاب مع
وجود الشقيقة والاب والجد ولو
علا وهو احد احتمالاته إذا كان
غير مفصول بانثى
- ذكر من يورث ومن يرث من
الجدات ومن لا وهن: أم الاب
ترث وتورث وأم أبي الأم لاترث
ولا تورث وأم أبي الأب تورث
ولا ترث وام الام ترث ولا
تورث
- الكلام على حجب الاسقاط وحجب
النقص
- ذكران الجدة للام إذا كانت
اقرب من الجدة للاب حجبتها
وان كانت ذات الاب اقرب أو
تساوتا تحاصتا في السدس
- ذكران بنت الابن تحجب حجب
حرمان إذا كان فوقها ابن أو
بتان

- ان الاخت لاب تحجبها شقيقتان أو
شقيق واحد
- إذا كانت بنت ابن مع بنت
للصلب أخذت السدس تكملة
للثلاثين كالاخت لاب مع وجود
شقيقة ٢٨٧
- إذا كانت بنت أو بنات تصير
الأخوات، عاصبات تعددن أو لم
يتعددن كن شقيقات أو لأب . ٢٨٨
- تحخير الجد في الثلث
والمقاسمة مع الاخوة أو الاخوات
الاشقاء أو لأب وعاد الشقيق بغيره
كالشقيقة بهالها لو لم يكن
جد
- تحخير الجد أيضا إذا كان مع
من ذكروا صاحب فرض بين السدس
أو ثلث الباقي عن ذلك الفرض أو
المقاسمة ولا يفرض لأخت معه إلا في
الاكدرية والغراء زوج وجد وام
واخت شقيقة أو لاب فيفرض لها
معه ثم يقاسمها وان كان معها
اخ لأب ومعه اخوة لام
سقط
- بيان ان كل من يدلي بوارث
يسقط مع وجوده سوى الاخوة للام
وان كل من حجب لا يحجب سواهم

- عول الستة لتسعة

كالأكدرية

- عول الستة لعشرة كزوج

واختين واخوة لأم وجدة أو

أم

- عول اثنتي عشرة لخمسة عشرة كابوين

وابنتين وزوج، ولثلاث عشرة

كابنتين وزوج وأب ولسبع عشرة

كاختين واخوة لام وزوجة

وام

- عول أربع وعشرين لسبع وعشرين

كزوجة وأبوين وابنتين وهي

المنبرية التي قال فيها علي كرم

الله وجهه صار ثمنها

تسعا

- ذكر ان مايقى من المال عن

اهل الفروض يكون

للعصبة

- ترتيب العصبة: الابن فابنه

الخ

- ميراث مولى النعمة بالتعصب

إذا عدم مولى النسب ثم يرد

المال على ذوى الفروض ثم

يدفع لذوى الارحام

وان

كل من ساوته أخته فله

ضعف مالها سواهم

فيرثون مع وجود الام التي يدلون

بها ويحجبون في حالة كونهم

محبوبين والذكر منهم كالانثي ...

- ذكر مسألة الغراوين وهما إذا

كان اب وام وزوج أو زوجته فالام

مغرورة بثلاث لم يقع وإنما تنال

السدس في الاولى والرابع في

الثانية

- بيان ان جامع الفرض مع

التعصيب ياخذ بحقيه فيهما

كالجد مع البنت

فله السدس فرضا والثلاث تعصيا

وكابن العم ان كان زوجا أو

أخا لأم

- ذكر العول

وهو زيادة في السهام ونقص في

الانصباء وسببه وهو ان يضيق

المال عن الفروض فيعمال لكل

بقدر نصيبه

- ذكر عول الستة لسبعة كزوج

وأختين

- عول الستة لثمانية كزوج

وشقيقة واخت لاب واخت لأم ...

- ذكر أن مال العبد ولو مبعوضا
لسيده
- موانع الميراث وهي الرق،
والزنى، والكفر واللعان، وعدم
الاستهلال، والقتل والشك في أولهما
موتا، أو أيهما شقيق

- ذكر أن ابن اللعان وابن
الزنى في جانب الام كصحيح
النسب
- إذا جهلت ورثة غريب ففتش
عنهم فاذا يئست منهم تصدق
على المساكين بآثره

باب البيع

وهاك بابا جامعاً مالا جراً لك من أن تعرفه قبل الشرا
فمن يحط بعلمه ويعمل ترج له النجاة من حرب العلي
وبعثه في صورة الخنزير والكلب والقرد وكالمسعود
وأمل الظفر بالتوفيق اذ هو بين الماء والدقيق
إن تع ما فصله وأوضحه فاشتر اقض اقتض عن مسامحة
ذاكراً أن أربح التجار من اشترى رهمى وحب البارى

(باب البيع) «وهاك بابا جامعاً مالا جراً» أي لا بد يقال لاجرم من كذا ولاجر
بحذف الميم «لك من أن تعرفه قبل الشرا» فيجب تعلم البيع قبل إيقاعه كما في
(ح) و(ت) «فمن يحط بعلمه ويعمل، ترج له النجاة من حرب العلي، و» من «بعثه
في صورة الخنزير، والكلب والقرد وكالمسعود،» أي المجنون ومنه ﴿أنا إذا لفي
ضلال وسعر﴾ أي جنون فقد ورد بعث آكل الربا على إحدى هذه الصور «وأمل»
كنصر أي رجا «الظفر بالتوفيق» وهو تيسير الطاعة «إذ هو بين الماء والدقيق» قال
أهل التحقيق التوفيق بين الماء والدقيق. وفي الخبر (من أكل الحلال أطاع الله أحب
أم كرهه ومن أكل الحرام عصى الله أحب أم كرهه) «ان تع مافصله» بينه ﴿نفصل
الآيات﴾ «وأوضحه فاشتر اقض اقتض عن مسامحة» فقد جاز لك كل «ذاكراً
أن أربح التجار» بزنة رجال وعمال «من اشترى رهمى وحب البارى» روى مالك و
(بخ) أحب الله عبدا سمحا إن باع سمحا إن إبتاع سمحا ان قضى سمحا ان
اقتضى سمحا وفي رواية رحم وإذا بدل وإن فيندب ان تسامح بما لا يضره ويكره
مدحك شيئك وروى مسلم تلقت الملائكة روح رجل ممن كان قبلكم فقالوا
أعملت من الخير شيئاً قال لا قالوا تذكر قال كنت اداين الناس فثامر فتياي ان
ينظروا المعسر ويتجاوزوا عن الموسر قال الله عز وجل تجوزوا عنه أي سامحوه وقال
تعالى ﴿ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون﴾ (تنبيه) يمنع احتكار الطعام

وفي الربا ولومع المستغرق ولا يجوز لنمو واختلف وكل ما به يريد المشتري فبيع الاسلحة للعصاة بيان ما يكرهه المتاع أو شكا محتم وغير مشتري وحرّموا سومك ما سام الأخ وجاز بذل مثله للمشتري في وقت يضر بالناس وإلا جاز على الأصح انظر هوني «وفي الربا ولومع المستغرق» الذمة كما في نوازل محض بابه وغيرها «والجار» كما قال ابن ناصر وغيره الاهدية لغير ثواب كما يأتي في باب الهبة والأصح منع مراباة السيد عبده «والحربي» نسبة محض بابه للمدونة وفي المقدمات منعه مع الذمي وإن الحنفي يميزه مع الحربي «أي رهن» أي أشد ظغيان ﴿فزاد وهم رهقا﴾ وهل الربا كل بيع فاسد أوربا الفضل أو الجاهلية أقوال أصحابها الأول ويحرم أيضاً في ضيافة ومداراة كما في القصرى وقد أبقي المفسرون وشرح الحديث آيات الربا وأحاديثه مطلقة «ولا يجوز» الربا «لنمو» المال «واختلف في ضرر دون مخافة التلف» هل يميزه قولان قويان وفي (مع) و (ت) ما يقوى الجواز وذكر بعض الطلبة حله لمن عسر دينه لبعده المدين أو فلسه أو لدده فله مراباته «وكل مابه يريد المشتري ذنباً فبيعه له ذو حظر فبيع الاسلحة للعصاة من البياعات المحرمات» ذكره (تو) و (ت) وغيرهما «بيان ما يكرهه المتاع أو ينقص من رغبته الشيء» كثوب ميت أو ذى عاهة ويجب تفصيل العيب تفصيلاً شافياً «ولو شكا محتم» ويجب على من رأى من يشتري معيباً جاهلاً بعيبه أن يعلمه بعيبه نقله ابن زكري «وغير مشتري شئت في الأمرين لا تعتبر» وانظر هل له التصرف في الثمن إن كتم ما يكره أو علم بعد العقد بعيب المبيع أم لالمنع شراء ما فيه خيار. «وحرّموا سومك ما سام الأخ» لنهي الخبر عنه «أن ركننا» فلم يبق إلا العقد ويحرم ولو زدت عليه وجوزه ابن عرفة أن لم يبلغ الأول القيمة أو كان ماله حراماً «واختلفوا

ويندب الاشهاد في بيع وفي بقية الحقوق كالتسلف
ينعقد البيع بما دل على رضا ولو ايماءً أو تناولا
واختل إن علق لا إن عاقا لزومه لكن شرطه لقي
وإن يقل من جا بالف فهي نه فهي لمن علم ذا وفعله
وأعطه كذا وأعطيك أنا كذا عطاء بثواب عينا
وأعطني كذا أو اقض أقض عنك كلا العقدين غير مرضى
أما إعارة رداء بردا فهي إجارة فيذكر المدى
وللفضولي إذا ما راعى الاصلح للمالك أن يتاعا

هل يفسخ وجزا» كما نسبه (مع) لابن مرزوق «بذل مثله» أي المسموم «للمشتري رفقا
به لا عتتا بالآخر» لنحو حسد «ويندب الاشهاد في بيع» لامر القرآن به ويجب في مال
غير «وفي بقية الحقوق كالتسلف» انظر التبصرة «ينعقد البيع بما دل على رضا» فإن
نطق الأول بهاض كبعت واشترت فلا رجوع له قبل جواب الآخر أو حصول فصل
يقتضي اعراضه وكذا الأمر على الأصح فإن نطق بمضارع فالقرينة فإن عدمت
حلف ما قصد بيعا بل اختبار سلعة مثلا «ولو ايماء» أي إشارة من ناطق أو أبكم «أو
تناولا» بأن يأخذ المبيع ويدفع للبائع الثمن أو يأخذ الثمن ويدفع المبيع «واختل»
البيع أي فسد «ان علق» عقده (عج) (لا يقبل التعليق بيع ونكاح، فلا يصح بعت
ذا ان جار باح،) ومنه فيما يظهر ان ذبحت كبشك أو إن نقلته فلك كذا وقد نصوا
ان المرتهن ان قاله وذبح فعليه القيمة لاماسمي «لا» يفسد على الأصح «ان علقا
لزومه» كأبيحك بشرط ان لا تمضي البيع الا بدفع الثمن فيصح البيع على الأصح
وببطل الشرط ولا يضره أيضاً الفصل إلا ان يخرجنا لغيره عرفا ذكره الأمير. وفي
فروق القرافي لا يجوز تأخير قبول في بيع أو إجارة بما يقتضى الترك «لكن شرطه لقي»
أي منبوذ قال:

(حتى اصابته الليالي لقي * يعافه من كان منه قريباً)
«وان يقل من جا بالف فهي له، فهي لمن علم ذا وفعله»

والشرط في الصحة ميز من عقد وفي اللزوم زيد طوع ورشد
والمال نافع يباع وطهر أصلا وسالم من أوجه الغرر
وهي تعذر وجهل وخطر كذى إباق وجنين محتضر
للمن لم يعلم بذلك نسبه (بن) للبرزلى و(مع) «و» اسقط عنى دينك أو عن فلان
أو «اعطه كذا واعطيك انا، كذا عطاء بثواب عينا» فيشترط فيه شروط البيع انظر
الالتزامات «واعطنى كذا» وأنا أقضى غريمك «أو اقض» عنى غريمى «أقضى
عنك» غريمك «كلا العقدين غير مرضى» لأن الأول بيع لأجل مجهول والثانى
ابتداء دين بدين «أما اعارة رداء بردا،» مثلا «فهي إجارة فيذكر المدى،» وجوبا فهو
من باب اعنى بسلامك لأعينك كما يأتى ان شاء الله تعالى في العارية «وللفضولي
إذا ما راعى، الاصلح للمالك ان يبتاعا» قاله (ح) و (عب) وغيرهما ولربه امضاؤه
ان بيع بنقد والا منع كما بلغنى عن النوادر وغيرها وامضاؤه تقرير لا انشاء بيع كما
مر في طلاقه وله رده فان فات غرم الفضولي أكثر ثمن وقيمة ولو غاصبا خلافا
لظاهرهم في باب الغصب من ضمانه القيمة فقط فان توانى ربه عن أخذه فتلف
فان كان معه في موضع فممنه والا فممنها لتعديهما ذكره المغيلي، واعلم ان المشتري
لا ينتفع به قبل امضاء ربه للبيع ولا يبيعه فان فعل ضمن واختلف هل له الفسخ
أو ان بعد ربه بحيث يضره انتظاره وسيتم هذا الفرع في باب الاستحقاق أما لو
اشترت لغيرك فأبى وأخذ ماله فعليك دفع الثمن وإنما يأخذ ماله ان ثبت أنه له أو
صدقه البائع اهـ من (عب).

تنبيه : الظاهر ان ضمان ثمن المبيع من ربه «والشرط في الصحة» أي صحة
البيع «ميز من عقد وفي اللزوم زيد طوع» ومنه سكت عام بعد زوال الاكراه ومنه
بيع الجائع فالصحيح لزومه ومنه عند ابن فرحون يبيعك مالك ليسلم غيرك ولو
ابنك وفي (ح) و (عب) ان عذاب الابن ضغط بخلاف الجائع فبيعه لازم انظر
هونى .

تنبيه : لو بعت مالك لغاصبه لم يلزمك لكن لك أخذ ما أمكنك من حقه ذكره
(ح) وقال ان اقرار البائع بعد البيع بتعديه لغو «ورشد والمال نافع» نفعا شرعياً

إلا يسير غرر يحتاج له وليس يقصد لدى المعاملة
يجب علم البيعين العوضين وصفا وقدرا فيها معتدلين

يفسخ بيع آلة هو «بيع» لآمانه الحديث عن بيعه كحر وكتب فيمنع ان لم يأذن
الشرع في ملكه واختلف ان جاز بان كان نافعاً ككلب صيد وماشية وحراسة متاع
واتفقوا على حرمة ملك العقور وعلى قتله وفي الخبر (من اقتنى الا كلب صيد أو
زرع أو ماشية نقص من أجر عمله كل يوم قيراطان) وفيه أيضاً (لاتدخل ملائكة
الرحمة بيتاً فيه كلب ولاتصحب رفقة فيها كلب) قال بعضهم ولو مأذونا.

فرع : لا يصح البيع عند ثانی اذاني الجمعة لا أولهما الذي احدثه عثمان .
«وطهر اصلاً» أما نجس يقبل التطهير فيصح بيعه لكن يجب البيان ان كان
يفسده الغسل أو يخاف ان يصلى به مشتر «وسالم من اوجه الغرر» لنهي الحديث عن
بيع الغرر «وهي» ثلاثة «تعذر» كمغصوب فلايباع غير قادر عليه «وجهل» بصفته
أو قدره .

تنبيه : يضر عند (سم) لا أشهب جهل التفصيل كتراب صائغ وكعبدى رجلين
باعاهما بمائة دون بيان مالكل فيفسخ ان علما بالفساد فان فات مضى بالقيمة وقيل
بالثمن «وخطر» أي غرر غير المذكورين ثم مثل للثلاثة بنشر مرتب فقال «كذى
اباق» اتفاقا ومخاصم فيه على الأصح لتعذر أخذهما .

تنبيه : يفسخ البيع ولو أخذ المشتري الأبق مثلاً لقولهم الفاسد لايقر ولقول
خليل وتراب صائغ ولو خلصه «وجنين» لجهل ذكوره وتمامه ويمنع أيضاً استثناءه
ولو قلنا المستثنى مبقى «محتضر» في النزع وكذا أجرة الفحل على شرط الحمل وكذا
بيع الحسنات انظر كتاب الشوشاوى في القرآن فقد نسب لمالك وقال انه يفسخ
«الايسير غرر» اذ لاينفك عنه «يحتاج له ، وليس يقصد لدى المعاملة» ولذا منع
(سم) شرط حمل الشاة كما يأتي ان شاء الله تعالى «يجب علم البيعين العوضين»
ثمنا وثمرنا «وصفا» لكن ان علم مشتر وصفا يزيد الثمن لم يعلمه البائع فلا فسخ
نسبه (ك) لابن زكري ويأتى ان شاء الله تعالى جهله قدر الجزاف وعلم البائع وصفا

ويكتفى بالذوق واللمس لما
والمثلي رأي البعض منه كاف
وأن يطبق المشتري تسليماً
ولكن إن يدع قدرة على
ويتواضعان إذ ذاك الثمن
ولا تبع بما ارتصاه أو حكم
أو بشراءين إذا ما وقعا
نقداً أو أكثر إلى حين بلا
أوسلعتي جنسين أو صنفين
يرجع في إدراكه إليهما
كذا المقومات عند الكافي
ما ابتاع والبائع أن يسليماً
أخذ الصعاب جاز أن يعاملا
فإن تعذر فردة قمن
أو ما يساوى عند عارفي القيم
في واحد كبيعها في أربعاً
جعل لكل منهما ما انتخلا
بشمن متحد لتين

ينقصه «وقدراً» ان سهل العلم فيجوز شراء قلة خل مختومة ان كان في فتحها مشقة
فساد وجاز شراء باد بمكيال حاضرة فيها أنظر (عب) «فيهما» أي العوضين
«معتدلين» فيحرم بيع الكتب من مبتدئ في القراءة وجاهل مطلقاً لجهله ما يأخذ
وكذا كتاب شديد الخسارة بحيث لا تنضبط كذا في (ح) عند وتصديق بما غش وتمنع
مبادلة صنفين بمكيال مجهول انظر المقدمات وأصل فساد العقود ثلاثة الغرر والربا
والأكل بالباطل ذكرها ابن رحال في باب الجعل.

تنبيه : الأصح منع بيع ثوب بقمر وجاز بخيار رؤية بأن ينشره غداً وكالثوب
النعم إلا ما قصد لحمه لمعرفة اليد سمنه وتوقف (عب) في الحب ثم قال وجوز
البرزلي البيع ان عرف باطن المبيع بالقمر كالنهار وظاهر الأمهات المنع بناء على أنه
لا يعرف فهو خلاف في شهادة قال محنض باب المدار على علم الصفة ولو بضوء
النار فيما توضحه بخلاف الخنط فلا يعرف بضوئها وجوز أشهب بيع الحمار
بالقمر.

تنبيه : الخلاف في حال غير حقيقي لان كلا من المختلفين نظر لحالة حضرت في
ذهنه لو استحضرها الآخر وافقه والخلف في شهادة ان يترتب قول كل منهما على حالة
ينفى غيرها فان كان مانع الطهر بقاء جعل في فم يرى انه قد ينضاف وقد لا ولكن
اعتبر إضافته والمجيز يرى ذلك ولكن اعتبر عدمها فخلاف في حال وان رأى الأول

أما لو اتفقتا فيما عدا رداءة ولو غذا فلا عدا
وبيعه بقوته حياته لا زمنا قد حددا أوقاته
أو زين أي شراء غير مادي قدرا بما قدر أو لم يقدر
من جنسه في الصورتين ومحل إن كثر الفضل أو الجنس انفصل
أو شرط إن أدى لجهل أوربا أو ناقض القصد كأن لا يهبا

انه لا بد من تغيره والثاني ينفي ذلك ففي شهادة ومنه الخلاف في الطول المفيت
لحيوان بيع فاسدا فمن قال شهر راعى حيوانا يتغير فيه كالجدعان والخرفان ومن
قال لاتفيته ثلاثة اعتبر مالا تغيره كبعير وثور اهـ القصد منه . وبقي اللفظي
والحقيقي وهما واضحان «ويكتفى بالذوق واللمس لما يرجع في ادراكه إليهما» هذا
مفاد هونى وجوز أشهب شراء مايوكل ليلا لأن اليد تكفى في علم سمنه وبه قيد
ابن ناجى وزروق منع (سم) بيع النعم ليلا وانظر ما مر آنفا «والمثلي رأى البعض
منه كاف كذا المقومات عند الكافي» كنظر بعض ثياب فتح عنها ونحوه لما لك في
العتبية وهو ظاهر الروايات عند ابن عبد السلام ولكن الأصح خلافه «و» يجب «ان
يطبق المشتري تسليما» أي أخذ «ما ابتاع والبائع ان يسليما» أي يدفع ومنه قوله تعالى
﴿فدية مسلمة إلى أهله﴾ «إذا سلمتم ما آتيتكم» «ولكن ان يدع قدرة على ، أخذ
الصعاب جاز ان يعاملا ويتواضعان إذ ذاك الثمن ، فإن تعذرت» الصعاب «فرده
قمن ، ولا تبع بما ارتضاه» مشتر أو غيره إلا لدليل على قصدك المكارمة فالأصح حله
انظر (بن) «أو حكم» به والحكم لعارف القيمة بضد الرضا «أو مايساوى عند
عارفى» جمع عارف «القيم» وقد جهلتهما أو أحدكما ولا بضمن المثل كما ذكروا في باب
الصداق «أو بشراءين» فيمنع «إذا ماوقعا في » شراء «واحد كبيعها» بالزام لهما أو
لاحدهما «في أربعة نقداً أو أكثر إلى حين» ثم يختار بعد العقد لانه فسخ دين في دين
«بلا جعل لكل منهما ما انتخلا ،» أي اختار فإن خيرا معا جاز وكذا ان نقد الأكثر
أو استويا للعلم بأن المخير يختار العاجل «أو سلعتي جنسين» كعبد وثوب «أو
صنفين» كضأن ومعر فيمنع بيعهما «بضمن متحدثين» .

«أما لو اتفقتا فيما عدا رداءة ولو» كانتا «غذا» أي طعاما وقيل يمنع فيه «فلا عدا»

أو ينكث العقد لدعوى مدع	أو مثله إن استحق يدفع
حملت أدت إليه القيا	أو شرط أنك إذا لم تلف ما
بما يناله بتلك الأربع	وغلق الرهن لجهل البائع
لا موجب لجهل أوربا مضى	ولكن إن حذف شرط ناقضا
تأخير قبضه ثلاثة فقط	وجوزوا بيع معين شرط
عليه غير جائز بحالة	وبيع دين الميت والحوالة
قبل الشرا للشارى مشتره	كالعربون وهو ما يعطيه
بيعا وإن تركه فلا مرد	يحسبه من ثمن إذا قصد
إن تركا البيع فلا فسادا	أما إذا ما شرطا المعادا
اثغار أسنان رضاعه احظلا	تفريق الام من سليلها إلى

أي لا ذنب فلك شراء احد مدى قمح وتختاره وتומר بأن لا تنتقل عنه وتدين في ذلك نقله ابن عرفة «وبيعه» مالا «بقوته حياته لازما قد حددا أوقاته» فيجوز ان شرط أنه ان مات فيه فما بقي لوارثه (مع) لو ضمنت نفقته على أنك تستغل ماله وغلته لانفى بها جاز عونا لامكايسة «أوزبن أي شراء غير مادري، قدراً بما قدر أو لم يقدر» قدره أي عرفه وبه فسر ﴿وما قدروا الله حق قدره﴾ أي ما عرفوه أو ما عظموه «من جنسه في الصورتين ومحل» فيما يفاضل «ان كثر الفضل» بأن حقق «أو الجنس انفصل» أي اختلف «أو شرط» من بائع اما من مشتر فيبطل الشرط فقط «ان أدى لجهل» كشرط ان يأتيه بدينه حيث كان وكشرط كونها حاملاً لجهل جنينها قاله (سم) وشهر وجوزه سحنون وابن رشد ان ظهر حملها واشهب مطلقاً ومحل الخلاف ان شرط لزيد ثمنها اما لنقصه فيجوز ومحل أيضاً فيما بلغنى عن (ق) ان ينطق بالشرط (فروع) من (قص) (الأول) من اشترى سلعة وشرط على البائع جوازها من الماكس منع (الثاني) يجوز البيع على ان يحمل فلان الثمن ان قربت غيبته فان أبى رد إلا ان يرضاه بلا ضامن أو يضمه مثله ثقة (الثالث) لو شرط رد المبيع ان رد له الثمن فسخ ولو حذفه وجاز بعد العقد ولزم انظر شروح التحفة (الرابع) لو اشترت منه

لكن محل المنع ما لم ترض به بلا خديعة على القول النبـه
ويع جزء منها لرجل أو رجلين سالم من حظل
والعتقي محل أن تشركا أنت وزيد أمة ويملكا
زيد جميع نجلها أو ينفرد زيد بها مشتركين في الولد
قد قاله فيها وسحنون أبى وقوله أقيس عند النجبا
ويع ما لانفع فيه إلا لحم بحي أشهب أحلا
والعتقى يمنع بيع شقن نفع بحي كخصي ضأن
فقد رآه مع حي لحما ومع لحم حيوانا حكما
ومع الاطعمة كالقوت فلا يجوز بيعه بقوت أجلا

لزيد على حملك الثمن ان لم يقر زيد جاز عند الإمام ومنعه أشهب وسحنون خوف
دين بدين نقله (قص) عن ابني عرفة وهارون و (مع) «أوربا» كمشورة بعيد في قوت
بقوت «أو ناقض القصد كان لايها» المبيع أولا يبيعه وجاز شرط التصديق به «أو
مثله ان استحق يدفع» وفسد شرطه بعد العقد وصح العقد انظر هوني والظاهر
صحة كل عقد سبق الشرط لكن انظر مايلزم منه في بيع ونكح وغيرهما «أو» أنه
«ينكث العقد لدعوى مدع» في المبيع فيرد لك ثمنه «أو شرط انك اذا لم تلف ما
حملت» له من الدين «اديت إليه القيا» نسبه (قص) • لأمهات الوثائق «وغلاق
الرهن» محرقة وهو قول الراهن ان لم أتك بحقك لكذا فالرهن لك فيرد البيع فان
فات فالقيمة حالة انظر (سر) في باب الرهن «لجهل البائع بما يناله بتلك الأربع»
وهي شرط دفع المثل إلى غلق الرهن «ولكن ان حذف شرط ناقضا» القصد
«لاموجب لجهل أوربا» فحذفه لايفيد «مضى» البيع «وجوزوا بيع» وسلم «معين
شرط تأخير قبضه ثلاثة أيام» فقط» عند ابن رشد وأجازت الأم استثناء نفع دابة
نصف شهر ذكره (بن) عند وان اشترى المعمول منه ومنعه خليل جمعة فأكثر وضمانه
في الزمن الجائز من مشتريه لأنه صحيح لازم اما تأخير قبضه بلا شرط فيجوز كما
يجوز في الصداق أيضاً «ويع دين الميت والحوالة، عليه غير جائز بحالة، كالعربون

فالحى بالحى إذا لم يكثر
ومنع جمع اثنين من بيع سلف
كذاك جمع البت والخيار
مع جعالة ونكح وسلف
وناجش لسلعة يزيد
شراءها بل ليغر آخرا
عاص وعاص ربها إن علما
نفعهما في رأيه ذو حظر
جعل وصرف ونكاح قد عرف
وهكذا اجتماع الاستجار
لأن أحكام الجميع تختلف
ثمها وهو لا يريد
فيتغيها بالذى قد ذكرا
اذ نهي أفضل الأنام اقتحما

وهو ما يعطيه قبل الشرا للشارى مشتريه يحسبه من ثمن إذا قصد بيعا وان تركه» أي البيع «فلا مرد أما إذا ما شرطا المعادا ان تركا البيع فلا فساد» .

فرع : لو قال ان بعتنى بكذا فلك كذا فهو من الثمن وكذا ان اشتريت منى الخ اهد من التزامات الخطاب .

«تفريق الأم من سليلها إلى ائغار اسنان رضاعه» أي نبات بدلها «احظلا» ائغارا لم يعجل قاله مالك وعنه أيضاً حتى يبلغ وقال (سم) إلى غناه عن أمه وعلمه بما يومر به ابن حبيب إلى سبع سنين وحكى بعض الاجماع قبل سبع . «لكن محل المنع ما لم ترض به ، بلا خديعة على القول النبه» بزنة كتف أي الشهير قال (كانه دملج من فضة نبه ، في ملعب من جوارى الحى مفصوم) وقيل الحق له فرضاها لغو «وبيع جزء منها لرجل ، أو رجلين سالم من حظل ، والعتقى يحل ان تشارك ، أنت وزيد أمة ويملكا ، زيد جميع نجلها أو ينفرد زيد بها مشتركين في الولد ، قد قاله فيها» أي المدونة «وسحنون أبى ، وقوله أقيس عند النجبا ، وبيع مالا نفع فيه إلا ، لحم» كخصي معز ومادق عنقه أو صلبه «بحي أشهب أحلا ،» راوياً عن مالك سيما مائل نفعه كخصي ضأن «والعتقى يمنع بيع شقن ،» كفرج أي قليل نفع غير لحمه «بحي كخصي ضأن» محركة لغة فيه سيما ما نفعه اللحم وجوزه أصبغ في خصي متخذ لسمن ولحم اللخمي أو صوف أو شعر «فقد رآه مع حي لحما ، ومع لحم حيوانا حكما» ومع الأطعمة كالقوت فلا يجوز بيعه بقوت أجلا» وجوزه بعضهم «فالحى

فإن داره بائع فالمشتري في مسكها والرد ذو تخير
وبيع حاضر لباد سلعا أتى بها الحضر مما منع
بأن تولى البيع أو قام معه معلما له لدى المبيعة
ويفسخ البيع ولو فات على ما شهرها والحنفي حللا
وجاز بيعه لباد عرفا ثمنها والباجي في ذا خالفا
وجوزوا شراء حاضر لباد من سلع الحضر نقدا ما أراد
ومن تلقى سلعا قبل وصول محل بيعها أتى نهي الرسول
بالحي إذا لم يكثر نفعهما في رأيه» أي مذهب العتقي «ذو حظر» ان تجانسا لمنع بيع
حي بلحم جنسه ان لم يطبخ بيزر.

تنبيه : لمالك فيما قرب موته كمشرف قول بأنه في حكم الحي وقول بأنه كميته وأخذ
أشهب بالأول و (سم) بالثاني ومنه عنده شارف لا تطول حياتها أي مسنة والشارف
عن مالك ما شارفت الموت لا ماتقبل وتدبر وترتع . «ومنع جمع اثنين من بيع سلف»
و «جعل» و «صرف ونكاح قد عرف» أي شهر ومقابله أشهب فمثال بيع ونكح دفع
دراهم في مهر وسلعة وجاز في تفويض أي إذا سمي لها بعد العقد «كذلك جمع البت
والخيار» ذكره (ت) «وهكذا اجتماع الاستجار مع جعالة ونكح وسلف لأن أحكام
الجميع تختلف» فالجعل لا يلزم بالقول ولا يوجب ولا ينقد ولتضاد نكح وبيع بمكرامة
ومكايسة انظر الطوال وقيل يمنع جمع بيع واجارة كراي الشافعي وانظر (مع) لجمع
قضاء الدين مع غيره «وناجش لسلعة يزيد ثمنها وهو لا يريد ، شراءها بل ليغير آخرها
فيتغيها بالذي قد ذكرا ، عاص» خبر ناجش «وعاص ربا ان علما ، إذ نهي أفضل
الانام اقتحما» وله ذكر ما سيمت به ان قرب ولم يكن نجشا «فإن دراهم بائع فالمشتري ،
في مسكها والرد ذو تخير وبيع حاضر لباد سلعا ، أتى بها الحضر مما منع ، بأن تولى
البيع أو قام معه ، معلما له لدى المبيعة ، ويفسخ البيع ولو فات على ما شهرها
والحنفي حللا ، وجاز بيعه لباد عرفا ، ثمنها والباجي في ذا خالفا ، وجوزوا شراء
حاضر لباد ، من سلع الحضر نقداً» ومنع بسلم «ما أراد ومن تلقى سلعا قبل
وصول ، محل بيعها أتى» أي فعل ومنه خبر (فاتوا منه ما استطعتم أي فافعلوا ومنه

بميل أو بفرسخين أو ببو ما جمعت حلا ومنعا أبطل إلا مناب الحرم قط إن لم يكن وصح حل مطلقا مما جمع وقيل ان جنسين أو لحق وقيل حيث سميا لكل اللخمي إن نصفاً فأعلى أو هما وبيعك العرض على النجاس وببيع ما يمكن علم قدره

مين عن الإمام كلها رووا ان علما أو واحد بالحظّل وجه المبيع فالجميع أبطلن حلا ومنعا لابن قصار لم الانسان يسلم مناب الطلق منابه نجا مناب الحل للمالكين فالحلّال سلما إن لم يعين غير مستجاس مع جهله جاز بشرط حزره

الآية ﴿اتأتون الفاحشة﴾ نهي الرسول ﷺ ولاخلاف في منع تلقئها بقرب وهل هو محدود. «بميل أو بفرسخين أو ببومين عن الإمام كلها رووا». تنبيه : يكره اجتماع قوم على ان لا يجاوزوا كذا لرب سلعه فان ثبت خير انظر (س).

«ماجمعت حلا ومنعا أبطل ، ان علما أو» علم «واحد» منها «بالحظّل إلا» يعلما بل جهلاه فسد «مناب الحرم قط ان لم يكن ، وجه المبيع فالجميع ابطلن ، وصح حل مطلقا مما جمع حلا ومنعا لابن قصار لمع» اضاء «وقيل ان» كانتا «جنسين أو لحق الانسان يسلم مناب الطلق» أي الحل وبزنته «وقيل حيث سميا لكل منابه نجا مناب الحل ، اللخمي ان» كان الحل «نصفاً فأعلى أو هما للمالكين فالحلّال سلما وبيعك العرض على النجاس ان لم يعين غير مستجاس» كما في (بن) ونوازل محنض بابه «وبيع مايمكن علم قدره مع جهله جاز بشرط حزره» بأن يكونا من أهل الحزر أي التقدير ويجزاه أو يوكلا حزارا ولا يشترط ان يعلم كل الآخر بقدر ما حزره به .

فرع : يجوز تحزيف زرع قائم أو ثمر على شجره برؤية سبقت بخلاف صبرة على

وجهل كل منهما ولا تؤم
 وكونه غير كثير جدا
 ومن درى من بعد عقدان درى
 وبع جزافين وكيلين ومع
 وامنع جزافا مع مكيل منه بل
 واحزر سوى منضود أو ذى تبن
 وبيع صبرة لكل مدّ
 والذبح قبل سلخه والحامل
 كذا رضيع العجم حيث قبلا
 الأصح «وجهل كل منهما» بقدره «ولا تؤم افراده لا» مائقصد «كثياب ونعم، وكونه
 غير كثير جدا» لتعذر حزره «وأن يشق العد فيما عدا» اما مكيل وموزون فيجوز
 حزرهما وان سهل وزن وكيل لانهما مظنة المشقة «ومن درى من بعد عقد ان درى
 بقدره الآخر قبل خيرا» وان علم قبل العقد سألته عن قدره والافسد «وبع جزافين
 وكيلين و» بع «مع عرض جزافا ان بكيلى لم يبع» أي إن لم يبع على أن يكال فالجزاف
 ان يبع على الكيل لا يضاف إليه غيره ولو من جنسه «وامنع جزافا مع مكيل منه بل
 تحريم ان يباع» الجزاف «مع شيء نقل» عن (سم) انظر هونى «واحزر سوى
 منضود» في سنبله أي منشور بعضه فوق بعض «أو ذى تبن» لتعذر حزرهما «وبع
 على الكيل ولا تستثن» قسما من أقسام الزرع الخمسة وهي قائم وقت ومنضود وذو
 تبن ومخلص.

تنبيه : الأصل في الأرض والثياب غير الشقق البيع جزافاً «وبيع صبرة لكل مدّ منها
 كذا» وجاز اجماعا بيع قدر من صبرة معينة دون ذكر وقت الكيل «وسبع للجلد»
 وفي بيع جلد على حيوان حل وكره ومنع وعليه فقيمته ان فات «و» بيع «الذبح»
 بالكسر أي الذبيح «قبل سلخه و» بيع «الحامل ولو تدانى وضعها» أي قرب «لم
 يحظل» هذا خبر قوله وبيع صبرة إلخ أما بيع سبع للحم أو لجلد ولحم فيكره «كذا
 رضيع العجم حيث قبلا رضاع غير أمه» والا منع للغرر نسبه (قص) لابن هارون

وأجز استثناء جزء شائع والجلد والهامة والأكارع
 في سفر الشاري أو المبتاع ومطلقا يجوز في المشاع
 وكل من ملك شيئاً جاز له شراؤه من قبل ما تناوله
 إلا طعاماً كان من معاملة كالبيع والصدق والمجاعة
 ما لم يكن جزافاً أو مسلفاً والخلف في خلفه إن أتلفا
 فسخ المدين الدين في مؤخر قبض كغائب ودين احظر

ومافيه عن ابن ناجي من منع بيع صغار الابل لما في اخذها من الغرر وجهل عيوبها
 الظاهر انه تصحفت عليه بها صعاب بالباء والعين المهملة «وسهلاً» قبوله لغيرها
 وإلا منع أيضاً ذكره بعضهم وفي القصرى عن البيان جواز بيعه على أن رضاعه من
 أمه إن لم يشترط خلفها ان ماتت انظر تمامه «وأجز استثناء جزء شائع» كثلثين أو
 ربع من حي أو غيره بيع على ذبح أو حياة «والجلد والهامة والاكارع» أي الفراسن
 سواء استثنى الجلد مثلاً وحده أو مع ساقط «في سفر» ابن وهب أو حضر وعن
 مالك يكره فيه «الشارى أو المبتاع»، «قيد في جلد وأخويه ولذا قال «ومطلقاً يجوز في
 المشاع»، «وفي أصع دون ثلث من صبرة أو ثمرة بيعت جزافاً وفي صوف لم يتأخر
 جزه قيل عن ثلاثة وقيل عن نصف شهر» وكل من ملك شيئاً بهبة أو ارث أو غيرهما
 «جاز له شراؤه» أي بيعه «من قبل ماتناوله، إلا طعاماً كان من معاملة كالبيع
 والصدق والمجاعة، ما لم يكن جزافاً» ودخل ضمانك «أو مسلفاً» فلمتسلف قوت
 بيعه قبل ما قبضه وان يقرضه أو يقضى به ديناً غير طعام من بيع «والخلف في خلفه
 ان اتلفا» فصار في ذمة متلفه والأصح الحل «فسخ المدين الدين في مؤخر قبض
 كغائب ودين احظر»، «وجاز في دين يتأخر أخذه يسيراً بقدر ما يأتى بظرف مثلاً
 ويمنع يوم ونحوه.

إن لم يكن من جنسه أو كانا منه ولكن قد علاه شانا
 وجاز بالغائب عند اشهبأ والنفع حيث عينا ما صحبا
 ويبيع ما على امرىء لآخرأ يجوز إن كان مقرا حاضرا
 وليس بينه وبين المشتري ضغن ولم يشتر قصد الضرر
 بناجز ليس بصنف الدين ولا بقوتين ولا نقدين
 وعلم حال ذمة المدين عدوه من شروط بيع الدين
 وفي طعام بيع نقدا صدق كرأس مال سلم فيما انتقى
 لا العرض إن بيع بنقد آجل وما أخذت سلفا وأسجل
 في ربوي ربوي قولان بالحل والمنع مشهران
 وشمل اشتراء عبْدِ أثوْأ مهنته لا غير مما صحبا

«ان لم يكن من جنسه أو كانا، منه ولكن قد علاه شانا» أما دونه فسلف بخسارة
 وهو جائز انظر (مع) واعلم ان جزأ شاة غير جنس لشاة تامة قاله ابن ناصر «وجاز
 بالغائب عند اشهبأ» والشافعي «والنفع حيث عينا ما صحبا» ومنعه (سم) إلا لضرر
 أما نفع مضمون كركوب دابة لم تعين فوافقه اشهبأ في منعه «ويبيع ما على امرىء
 لآخرأ يجوز ان كان مقرا حاضرا» لا غير مقر ولو عليه بينة ولا غائبا على الأصح وعن
 مالك و (سم) واصبغ جوازه وجوزه محمد ان قرب وعليه بينة ومعنى حضوره كونه
 بالبلد أو في حكم الحاضر ليعلم حاله خوف موته أو عدمه لكن قال ابن رشد وابن
 عرفة وغيرهما لو اقر مشتر انه يعلمه جاز اتفاقا لكنه (١) إن انكره فمصيبيته منه فان
 اشتراه على نكث العقد إن أنكر منع اتفاقاً «وليس بينه وبين المشتري ضغن ولم يشتر»
 (٢) «قصد الضرر» فإن قصده والبائع عالم بذلك فسخ وهل كذا ان جهل أو
 يمضى ولكن يباع الدين على مشتره قولان ويعلم قصده بإقراره قبل ذلك أو قرائن

(شس) و (خ) (خ) و (شس)

(١) نسخة : لأنه .

(٢) وفي نسخة : الدين الذى عليه لاجل .

وإنما يشمل مقود الجمل وقيده إذا جرى به العمل
 إن خصص البائع ثم عمما أو ضده فبعمومه احكما
 فإن يقل بعتك حظي من كذا وهو منه ثلثان فإذا
 منه له ثلاثة أرباع تملك الثلاثة المبتاع
 أو قال أملاكى لدى فاس وهي دار وحانوت وعنده به
 غيرهما تناول الشراء جميعها فهو لها حواء

تدل عليه الشهود «بناجز» صلة قوله وبيع وجاز تأخيره ثلاثة أيام قيل ولو بشرط
 «ليس بصنف الدين» أما بصنفيه فيمنع ولو مثله أو أكثر أبو علي لم يظهر مانع مثله
 أو أكثر «ولا بقوتين ولا نقدين وعلم حال ذمة المدين عدوه من شروط بيع الدين»
 فجهله غرر ولا يشترط في حوالة لأنها معروف كذا قالوا وانظر هل القصد علم
 ملائه أو يجوز ولو علم انه معدم كما يحل شراء معيب ويمنع شراء مجهول «وفي طعام
 يبيع نقدا صدق،» «بائعه في قدره» «كرأس مال سلم» ودين حل أجله وإلا منع لأنه
 سلف «فيما انتقى» وقيل بمنعه في رأس سلم «لا العرض» وهو ماسوى العين «ان
 يبيع بنقد» ذهب أو فضة «آجل» لَيْلاً يغتفر النقص فيذهب ماله باطلا «وما أخذت
 سلفا واسجل» عرضاً أو عينا لَيْلاً يجده ناقصاً أيضاً فيقع سلف بزيد قال القصرى
 ولفقد العلة في قضائه جاز تصديق قاضيه .

تنبيه : لا اذكر نصا في دفعك ماتجهل قدره لزيد يذهب به ثم يكيهه وبأخذه قرضاً
 مصداقاً له في قدره وظاهر قول خليل كفدان مستحصد الخ جواز ذلك «في ربوى
 بربوى» كتمر بتمر وعين بعين «قولان بالحل والمنع مشهران وتوقف (ح) في الحكم
 ان صدقه حيث يمنع .

«وشمل» كنصر وضرب وعلم «اشترأ عبد اثوباً، مهنته» أي خدمته والاثوب
 جمع ثوب قال :

(لكل دهر قد لبست اثوباً، حتى اكتسى الرأس قناعاً اشيباً) «لا غير مما صحبا،
 وإنما يشمل مقود الجمل، وقيده إذا جرى به العمل، ان خصص البائع ثم عمما،

فصل فى الغائب

بع غائبا على خيار الرؤية أو وصفه أو رؤية سبقت
وشرط ذين قربه بحيث لا يحول عرفا قبل ما تعامل
يباع ما عن مجلس العقد خرج بالوصف حيث كان في الرأي حرج
بل رجحوا الحل ولولا حرجا بل قيل في الحاضر ذلك زجا
ومطلقا سليل شعبان حظل ذلك حيث كان يوما فأقل
أو فعل «ضده فبعمومه احكما، فإن يقل بعتك حظى من كذا وهو منه ثلثان فإذا،
منه له ثلاثة أرباع، تملك الثلاثة المبتاع، أو قال «بعتك «املاكى لدى فاس وهى،
دار وحنوت وعنده به، غيرهما تناول الشراء، جميعها فهو لها حواء،» انظر (عب)
في فصل التناول وذكر ميارة في تكميله فيه خلفا وانظر (بن) قبل وضمنه المشتري
(فرع) لو اشترى حوتا فوجد في جوفه ياقوتا لم يثقب أو ارضا فوجد فيها دفناً غير
ركاز فقال ابن رشد لبائع ادعاه وأشبه وحلف وقال سحنون وابن حبيب والايانى
للمشتري اما المثقوبة فعليه تعريفها اهـ ملخصاً من ابن سلمون والتبصرة.

«فصل في الغائب»

«بع غائباً على خيار الرؤية، أو وصفه» خلافاً للشافعي فيها «أو رؤية سبقت»
والإتيان بالغائب على مشتره أو بائع شرط عليه لكن شرطه عليه والضمان منه
مفسد للعقد «وشرط ذين» أي وصف ورؤية «قربه بحيث لا، يحول» يتغير قال:
(لئن كان إياه لقد حال بعدنا، عن العهد والإنسان قد يتغير). «عرفا قبل ماتعاملا»
كما صرح به ابن غازى «يباع ما عن مجلس العقد خرج» وكذا حاضر يفسده النشر
كقلة خل مطينة كما مر وبعض الثياب واختار أحمد الزرقاني جواز وصف بائع عدله
نقله (عب) وقال (سر) يفهم من المدونة والرسالة جواز بيع الحاضر بوصفه والأصح
منعه «بالوصف» ولو من بائع على الأصح ومحل الخلاف إن لم يبع بنقد وإلا فسيأتى
قريباً أن شاء الله تعالى لكن شرط الواصف كونه غير متهم «حيث كان في الرأي
حرج» «بل رجحوا الحل ولولا حرجا،» في رؤيته انظر هونى «بل قيل في الحاضر
ذلك» البيع «زجا،» أي صلح كما مر قريباً عن (سر) «ومطلقاً» كان حرج أم لا

خيار رؤية وماضيها كفى عن أن يرى حين الشرا أو يوصفا
والحكم حكمه إذا به اشترى مع صفة أو مع رأي غابر
ما ليس فيه حق توفية إن لم يعد يومين ووصفه زكن
من غير شاريه وبيع بتلا شرطهما للنقد فيه حلا
كذا لدى اللخمي بائع علم بقلة الحرص وبالخير اتسم
فإن نأى لم يبيع إلا بثمان مؤجل أو مودع لمؤتمن
ونفعه لمن إليه أو به كذاك منه مانه وريبه
وما سوى العقار في ضمان بائعه إلى تعاطى الثانى

«سليل شعبان حظل ، ذلك حيث كان يوماً فاقل ، خيار رؤية وماضيها كفى ، عن
ان يرى حين الشرا أو يوصفا ،» نص على هذا مع تقدم ما يفيد زيدا للبيان وتمهيداً
لقوله «والحكم حكمه إذا به اشترى ، مع صفة أو مع رأي غابر ، ما ليس فيه حق
توفية ان ، لم يعد يومين ووصفه زكن ، من غير شاريه» بل برؤية أو وصف من غيره
وكذا وصفه عند المدونة «وبيع بتلا ، شرطهما للنقد فيه حلا ، كذا لدى اللخمي
بائع علم ، بقلة الحرص وبالخير اتسم ، فإن نأى لم يبيع إلا بثمان ، مؤجل أو مودع
لمؤتمن ،» ولا ينقد في مبيع بخيار ولا مثل وقيل يجوز في قوت على يومين «ونفعه» أي
غلته زمن الوقف «لمن إليه أو به ، كذاك منه مانه» أي انفاقه فإن صار لمشتر رجع
إليه «وريبه» أي مصيبته فقولته تعالى ﴿ريب المنون﴾ أي مصيبة الموت «وما سوى
العقار في ضمان ، بائعه» على الأصح إلا إذا كان فيه حق توفية كما يأتى إن شاء الله
تعالى وخرج المازرى الخلاف الجارى في غيره على اعتبار قدر التسليم قائلاً وعليه
يضمنه مشتر ان مضى زمن الخروج لقبضه عادة - اهـ من ابن عرفة «إلى تعاطى
الثانى» أي اخذه له ﴿فتعاطى فعقر﴾ أي اخذ السيف فعقر الناقة (قص) عن
الدرر ولو كان بيد امين فمنعه حتى يأذن ربه فغصب ضمنه بائعه .

إلا لشرطه على المتباع بينهما هل أدركته الصفقة إن وجد الغائب فوق ما وصف أو دونه فهو ذو خيار وإن نما في كفل بائع ففي واحكم إذا في وصفه الذى عليه وإن عليه اتفقا واختلفا فإن تخالفوا فقول الأعرف إن قال حال بعد رؤيتى فإن لكن يصدق لدى النزاع وقيل لا إذ الاغلب السلامة كان لمشتريه ما به أنف في رد أو مسك من ارش عار خياره خلف حكاة العرفي بيع تخالفا بقول مشتريه هل هو موجود فقول العرفا أو استووا أو فقدوا فليحلف إن قال حال بعد رؤيتى فإن

«إلا لشرطه على المتباع لكن يصدق» المشتري «لدى النزاع، بينهما هل أدركته الصفقة وقيل لا إذ الاغلب السلامة، ان وجد الغائب فوق ما وصف كان لمشتريه ما به أنف» عند مالك وسحنون وقال ابن حبيب يرد الزيد «أو دونه فهو ذو خيار في رد أو مسك من ارش عار،» كما في (بن) ويأتى ان الوصف الذى فيه غرض كالشرط ولذا قال خليل وان بمناداة كتلطيف ثوب عبد بمداد إلخ ونصوا ان ماوقع عليه العقد وانطوى عليه الضمير كالمشترط (فرع) اختلف فيمن قال له قائل حرثك الغائب حرق إلا قليلاً فباعه منه بنزر فبان كذبه هل له الرد أم لا لتصديقه له وشهر نقله (قص).

«وإن نما في كفل بائع» أي ضمانه «ففي، خياره خلف حكاة العرفي» أي ابن عرفة وخيره (سم) في إمضاء ورد لا اشهب وسحنون وغيرهما واختار التونسي لغو يسير ناء ونقص لدخولها عليه والخيار بغير معتادهما وان وجد مبيع على برنامج زائداً ففي رد زائد والشرك فيه قولان «واحكم إذا في وصفه الذى عليه، بيع تخالفا بقول مشتريه،» ان اشبه ثمنه «وان عليه اتفقا واختلفا هل هو موجود» فيه الآن «فقول العرفا» (ضريح) انظر هل يكفي واحد «فان تخالفوا فقول الاعرف أو استووا أو فقدوا فليحلف» المشتري «إن قال حال بعد رؤيتى فان شهد» له «بعد» بأن بعدت رؤيته

في الضد صدق بائعاً وصدقا أيضا بحلف إن يشك في البقا
وبيع غائب بدون رؤية لم يتغير بعدها أو صفة
يمنع من غير خلاف واختلف إذا على خيار رؤية وقف
الاعرف وهو مذهب المدونة جوازه إن لم يعجل ثمنه
والشافعي ومن لبغداد انتموا كالأبهري عن جوازه أبوا
ثم على الحل فهل لا يعدو مدى التروي أو يجوز البعد

فصل في الاطعمة

وكل ما تاكله تفكها وشهوة فهو طعام الفقها
كترت التمر سوى الثلاث الاولى فذى أب وكالمقائى
وسلم الطعام في الطعام لا يجوز قولاً واحداً واسجلاً

حتى يظن تغيره «دون حلف صدقن، في الضد صدق بائعاً وصدقا، أيضاً بحلف
ان يشك في البقا،» كما كان لأنه الأصل «وبيع غائب بدون رؤية، لم يتغير بعدها
أوصفة يمنع من غير خلاف واختلف، إذا على خيار رؤية وقف، الاعرف وهو
مذهب المدونة، جوازه ان لم يعجل ثمنه،» وهو منحل من جهة مشتر فله تركه قبل
الرؤية وبعدها ولازم للبائع قاله: (ت) ومفاد (عب) وحواشيه أنه الأصح واقتصر
(سر) على مقابله «والشافعي ومن لبغداد انتموا كالأبهري عن جوازه أبوا» كما لا يفيد
خيارها في شارد وأبق «ثم على الحل فهل لا يعدو» محله الذى هو به «مدى التروي
أو يجوز البعد» أي بعد مسافته عن ذلك قولان لهونى و (ح).

«فصل في الاطعمة»

«وكل ماتأكله تفكها، وشهوة فهو طعام الفقها،» فيمنع فيه النساء نسبه (سر)
للكافي «كترت التمر سوى الثلاث الاولى فذى اب» أي علف للدواب ومنه
﴿وفاكهة وابل﴾ «وكالمقائى،» والعلك بخلاف الماء «وسلم الطعام في الطعام لا يجوز
قولاً واحداً» ويكره التواعد على بدل قوت بقوت وقيل يمنع (قص) «وأسجلاً» اتحد
جنسه أم لا وكذا عين في عين فيمنع فيه وفيها تأخير ساعة ولو اشترى قمحاً بزيت

وكل ما طلب فيه ها وها	نظره لم يكف عند النبها
أصبغ دولة الطعام حرذا	تطعمه اليوم ويغذوك غدا
والفضل في مقدار جنس من غسل	ولبن لحم ومصلح حظل
وكل ما فيه الزكاة تجب	والفضل في جنسين لا يجتنب
وجعلوا توهم التفاضل	وشكه مثل يقينه الجلى
فبدل المبلول بالمبلول	من جنسه حبا من المحظول
وكل ما لا يقبل التفاضلا	بدل رطبه بيبسه احظلا
كربوى بربوى كلاهما	مع سلعة أو معها بعضهما
ومنه أن تبيع خلطا من ذرة	والدخن بالدخن فقط أو بالذرة
وفي جواز عفن بأسلما	منه وبالسالم خلف رسما

فلا يخلطه بطعامه قبل وزن الزيت نسبة (قص) لابن هارون ويجب التناجز أيضاً في ثمن طعام سلم أقيـل فيه أو اشرك أو ولى وثمر عرض من سلم أقيـل فيه كما يأتى ان شاء الله تعالى في الإقالة ويجوز في الأربع تأخير بقدر نقل الثمن .

«وكل ما طلب فيه ها وها» أي التقابض «نظره لم يكف عند النبها» نسبة (قص) لـ (مع) وفي (ك) عن (ح) وغيره أنك ان ابدلت ربوياً بربوى لا تعرف عينه حرم ان تودعه لبائعه لتهمتكما بقصد التأخير «أصبغ دولة الطعام حرذا» قيل في «وغدوا على حرذا» أي منع «تطعمه اليوم ويغذوك غدا» وقد سبق جوازها في لحوم الضحايا لاهلها «والفضل في مقدار جنس من غسل ولبن لحم ومصلح» ملح أو غيره وكذا سكر «حظل و» في «كل ما فيه الزكاة تجب» كزرع وتمر «والفضل في جنسين» كذهب وفضة وكعسلي نحل ورطب «لا يجتنب» ويمنع في ذهبين ولو صيغ أحدهما أو فضتين كقلب بدرهم «وجعلوا توهم التفاضل وشكه» في جنس ولو جاز تفاضله كتفاح «مثل يقينه الجلى فبدل المبلول بالمبلول» أو بياس «من جنسه حبا من المحظول» لتفاوت شربه الماء «وكل ما لا يقبل التفاضلا» أي شرعا «بدل رطبه بيبسه احظلا» كمخيض بأقط وتمر برطب ولحم ني بقديد واختلف فيما يجوز تفاضله كتفاح أما

ومتر صنف، بشن صنف، مار صنف، وصنف أيضا التمار
جميعها وهكذا الألبان جميعها وهكذا لحمان
ذوات الاربع كما البحور ذواتها صنف كذا الطيور
وشحم صنف صنف لحمه فلا يفاضلان وكذلك اجعلا
مرقه وعظمه المتصلا وجلده وهل ولو منفصلا
وسكر صنف كذا الخلول والخبز لو تناءت الأصول

صنفان فيجوز فيها اتفاقا لأن علة المنع خوف الفضل «كربوى بربوى» متحدى
جنس «كلاهما مع سلعة» وهي بالكسر المتاع المتجور به كما في فتح القدوس «أو
معها بعضها» أي أحدهما فيمنع خلافا للحنفي كدرهم وعرض بدرهم وكذا عرض
وقوت بعرض وقوت وكذا خلافا لمحمد مدا شعير بمدى قمح وشعير أو مدا قمح
وشعير بمثلها وشاة مذبوحة بمثلها مالم يستثن الصوف ان كان وقيل يحل ان كان
العرض تبعا وكذا عند ابن عرفة ان عجل وفي القصرى يمنع دخن وذرة بمثلها
للتفاضل المعنوى.

«ومنه» أي من قوت وغيره بقوت وغيره «ان تبيع خلطا من ذرة والدخن بالدخن
فقط أو بالذرة» ذكره القصرى ومر مايفيده «وفي جواز عفن بأسلما منه وبالسالم
خلف رسما» جوزه (سم) على وجه المعروف وأباه أشهب اهـ من (ح).

«ومتر صنف» و «بشن صنف» وحدها و «مار صنف وصنف أيضا التمار» جمع
تمر «جميعها» عجوة وبرني وغيرهما «وهكذا الألبان جميعها وهكذا لحمان ذوات
الاربع» وحش ونعم واللحمان بالضم جمع لحم قال في الخلاصة (وفعلا اسما وفعيلا
وفعل، غير محل العين فعلان شمل) «كما البحور، ذواتها صنف كذا الطيور» كلها
صنف واحد «وشحم صنف صنف لحمه فلا، يفاضلان وكذلك اجعلا مرقه» وهو
ماطبخ به من ماء أو لبن أو غيرهما «وعظمه المتصلا» باللحم «وجلده» ان كان يوكل
بالبلد «وهل ولو منفصلا» (سر) مفاد ابن بشير و (ق) ان المنفصل عرض «وسكر»
أنواعه «صنف كذا الخلول» صنف والخل ماحض من عصير تمر أو غيره أما أنواع

وصنف القمح مع الشعير ونجل عابد السلام الألمعي والعجن لا ينقل عن حب ولا وهكذا تخالف الأمرار والصلق وهو الطبخ دون تابل إن لم يشب بالبرز في طبخ وشي في الغصب والبيع بلحم أو بحي أما إذا ما تطلب النواقل نبذ، أولت بالسمن دقيق والطبخ والتجفيف بالتوابل وإن تبادل ربويا فاعتبر والحب بالكيل فقط والنقد وحيث لم يؤثر له معيار كالسمن واللحم ودر وعسل وما من الوزن وكيل أعري العسل فكل منها صنف «والخبز» بالضم وهو ما جمع طحناً وماء وناراً من حب «لو تناءت الأصول» «وصنف القمح مع الشعير، إلا لدى الصائغ والسيوري وعابد السلام الألمعي فغير صنف» معه «عندهم كالشافعي والعجن لا ينقل عن حب» سيما طحن وحده «ولا ينقل تنبيذ لتمر مثلاً» فالنبذ صنف لاصله ولفرعه وهو الخل وأصله غير صنف لفرعه لتباعدهما «وهكذا» لا ينقل تخالف «الأمرار كعسل وماورسل راق» تتميم للبيت وقد ورد ما يدل لرقى اللبن على الماء والعسل «والصلق وهو الطبخ دون تابل» بفتح الباء وكسرهما وهو مصلح الطعام ككمون «ولو بما» بالتثنية «ملح غيرنا قل إن لم يشب بالبرز في طبخ وشي لحم» نائب يشب «فكل منها ليس بشي في الغصب» فلا يفيت خيار المالك «والبيع بلحم أو بحي وقيل بل في الحيوان غير غي» أي ضلال أي قيل بحل بيعه بلحم طبخ بلابرز «أما إذا

بل التحرى جائز في كلما يوزن لو سهل وزن علما
واعتبر الدقيق في خبز بدل خبز إذا تفاضل الأصل انحظل
لا بين حب ودقيقه كما ذكره الرهوني بدر الحكم
الالبان، زبد أقط، وسمن، حليب، مضروب، مخض، جبن
كل بمثله ومضروب بما مخض جائز إذا تواءما
كذين بالحليب إن تماثلا والزبد والسمن ولو تفاضلا
واللحم أربعة إما ني أو طبخ، أو قديد، أو مشوي

ماتطلب النواقلا فالقلي والخبز» بالفتح مصدر والاسم بالضم «وأن يخللا نبذ أو
يلت بالسمن دقيق مقلي قمح المسمى بالسويق» قاله جسوس فينقله عن سويق لم
يلت «وان تبادل ربوياً فاعتبر معياره الوارد شرعاً» فلاتزن ماورد كيله ولا تكل ماورد
وزنه «فالتمر» كتمر وعنب «والحب» وردا «بالكيل» وصفته الشرعية ان يمسك بيده
على رأس المكيال ثم يسرحها فما أمسكه المكيال فهو وفاؤه ويحرم هزه لجره جهلا اهـ
من «مع» «فقط» على الأصح اما إن بعته فراع عرف البلد فان جرى بوزن التمر
منع كيله ذكره (مع) «والنقد والزيت عن وزنها لاتعد، وحيث لم يؤثر له معيار،
شرعا فللعرف به يصار، كالسمن واللحم».

تنبيه : يجوز لمن بينهم مع الموازين مسافة قصر شراؤهما على عرفهم من جزاف أو
كيل أو غيره انظر (مع) ومفاد نقل ابن بشير على الرسالة حل تباع بادية نأت عن
الإمام بمكيال مجهول.

فرع : (مع) لايحل لوارد على حضر أو بدو ان يأتيهم بمكيال لانه ضرر بهم «وما
من الوزن وكيل أعري، كالجوز والبيض فبالتحري، بل التحرى جائز في كلما
يوزن لو سهل وزن علما، واعتبر الدقيق في خبز بدل خبز» ولا يعتبر في القرض لانه
معروف لامكايسة أما هبة الثواب فكالبيع قاله (ع) «إذا تفاضل الأصل انحظل

كلا بمثله أجز والطبخ
 إلا بأبزار ففيه فصلوا
 والتمر أربع وكلها يحل
 وجاز سائس بسائس كما
 ولا تبع خلطين ما لم يعزلا
 ذكره الخطاب ثم قال إن
 فهل يجوز بيعه ممن لا
 ثالثها إن خلطا للاكل
 لابن حبيب مالك والعتقي
 وسالم يجيز خلط الدر
 ولذوى اقتراب أو جوار
 أو غيره تعاوناً فيطعموه
 بالني وامنع غيرها فالفسخ
 فانظر له إن شئته من طولوا
 بصنفة وبسواه ينحطل
 يجوز سالم به تكرم
 أو ينزرا أو واحد حتى تلا
 تعذر العزل كماء من لبن
 يغش إن بينت ذاك أم لا
 رابعها مقيد بالقل
 والاخوين نشرت كما انتقى
 لنزع زبده بهاء نزر
 خلط طعامهم للاقتدار
 جميعاً أو بدون شح يقسموه

لا يعتبر «بين حب ودقيقه» بل يرعى تساوى الكيل دون نظر لربع الحب لو طحن
 «كما ذكره الرهونى بدر الحكماء، الالبان زبد أقط وسمن حليب مضروب مخيض
 جبن» (عب) الظاهر ان اللباء لبن «كل بمثله ومضروب بما مخض جائز إذا تواءما»
 أي توافقاً قدرأ «كذين بالحليب ان تماثلا و» جاز أيضاً مخيض ومضروب في «الزبد
 والسمن ولو تفاضلا» ولبن الإبل في حكم المخيض «واللحم أربعة امانى، أو طبخ»
 بالكسر اي مطبوخ «أوقديد أو مشوى، كلا بمثله اجز والطبخ، «جائز» بالني وامنع
 غيرها فالفسخ، «ان وقع «إلا بابزار ففيه فصلوا، فانظر له ان شئته من طولوا،
 والتمر أربع» زهو وبسر ورطب وتمر «وكلها يحل بصنفة» مثلاً بمثل يدا بيد كما
 علمت «وبسواه ينحطل، وجاز سائس بسائس كما، يجوز سالم به تكرم، ولا تبع
 خلطين مالم يعزلا، أو ينزرا» (مع) كما ثمنه درهمان لا مائمه سبعة لانه غرر ويجب
 البيان في خلط لبن بارداً منه «أو» ينزر «واحد حتى تلا، «أي كان تبعاً» ذكره
 الخطاب ثم قال ان، تعذر العزل كماء من لبن» وقمح من شعير «فهل يجوز بيعه

فصل

إن وقع الفاسد فالفسخ انحتم يأخذ كل ماله أو القيم
إن فات مجمع على اختلاله وما سواه أبقه بحاله
والفوت ان ينوط حقّ آخره به كأن يباع أو يوجرا

من لا، يغشّ ان بينت ذاك ام لا، ثالثها ان خلطاً للأكل، « لا للبيع . «رابعها»
أي حله ان خلط للأكل «مقيد بالقل» بالضم أي وقلا مع ذلك .

«لابن حبيب مالك والعتي والاخوين نشرت كما انتقى» أي بنشر مرتب «وسالم
يجيز خلط الدر» بالفتح أي اللبن «لنزع زبده بماء نزر، ولذوى اقتراب أو جوار،
خلط طعامهم للاقتدار،» أي الطبخ «أو غيره تعاوناً فيطعموه، جميعاً أو بدون شح
يقسموه،» أما خلط لبن لنزع زبده فيمنع لتفاوته زبداً انظر (مع) (فرع) متع مالك
وغيره بيع لبون بقوت لأجل تقدمت أو تأخرت وجوزه (سم) وابن رشد .

«فصل» «ان وقع الفاسد فالفسخ انحتم يأخذ كل ماله» القائم «أو القيم،» ان
فات ولو مثلياً عن ابن رشد وابن عرفة وطريق (شس) وشهر لزوم مثل مثلي بيع
بوزن أو كيل وعلماً ووجد وإلا فقيمته يوم الفسخ (تنبيهات) الفاسد ما فقد شرط
صحة كعلم صفة أما كامل الشروط فإن طابقه نهي كبيع على بيع أخ ومصرأة
وحاضر لباد وتفريق أم فليل يمضى ولو قام وقيل يرد ولو فات أما لو حرم بلا طبق
كفي محل غضب أو يفيت وقت صلاة فيصح أنظر المقدمات .

(الثاني) لو غاب صاحبك فارفع للحاكم ليفسخه فان عدمته فعدول البلد فان
عدمته فانظر لما ينحيك من تبعات الغير اهـ من (ح) .

(الثالث) اعلم ان المجمع عليه لا يفتقر فسخه لحكم وهل لا بد لمختلف فيه من
قاض أو يكفي تراضيهما أو إن اشهدا . أقوال ذكرها (ح) .

(الرابع) يمنع اخذه في رأس سلم مالا يسلم فيه واختلف هل يجوز ان يؤخذ فيه
شيء من جنس السلم انظر المقدمات «ان فات» أي وانها يأخذ كل ماله ان فات
بيده مبيع «مجمع على اختلاله» كرها فضل في قوت وجزاف منه بجزاف من جنسه

وحول سوق حي أو جزاف ونقل مثلي وعرض نقلا والشهر الاقوى كونه مفوتا في بيع مشتر لما لم يقبض ويفوت بعض مالا ينقسم وحيث فات نصف ذا أو نزره وفوت غير السوق إن يرتفع والانتفاع والتصرف اعتدا أو عرض أو ذوات ذى الأصناف من شأنه الكلفة حيث حلا للحيوان ناطقا أو صامتا بيعا صحيحا قول فوت ارتضي يفوت كله كجل المنقسم ما فات فات ويرد غيره كعود ملك فكما لم يقع قبل الفوات في مبيع فاسدا

وبيع فيه جهل كبيع بشرط سلف والأصح رعي القيمة يوم القبض ومرادهم باليوم في هذا وشبهه الوقت «وماسواه» وهو المختلف فيه كبيع وجعل وسلعتى رجلين ولو خارج المذهب كبيع الآجال وكبيع وشرط «ابقه بحاله» دون دفع قيمة فائت مالم يظهر بالمبيع عيب وإلا مضى بالقيمة لان الثمن دفع فيه على انه سليم وانظر مالم تجد فيه خلافا ولاضده.

(تنبيه) لو باع رشيد لرشيد درهما باثنين رد كل وقال الحنفي الزيد فقط فرايه الفساد ان كان النهي في عاقد وعوض لا في صفة فالنهي في عاقد كحجره وفي عوض كخمر كذا في الكافية عن القرافي والسبكي.

«والفوت ان ينوط حق» احد «آخرا، به كان يباع» بيعا صحيحاً ولو قبل قبضه كما يأتي ان شاء الله تعالى وهذا في غير الدين اما بيع الدين قبل قبضه فغير فوت ولو حل اجله على الأصح ذكره (مع) «أويواجرا» أو يوهب.

(تنبيه) لاعبرة بما قصد به مشتر فوتا على الأصح فلو باعه ليفوت فسحا معا وانظر هل كذا نظائر الفاسد الأربع وهو الظاهر في ثمن المعيب وخلف البيعين ان كان منازعه محقا لافي خوف اعتصار أو ظلم مستحق «وحول» أي تغير «سوق حي أو جزاف، أو عرض أو ذوات ذى الأصناف»، الثلاثة وفي تغير ذوات مثل غير جزاف قولان «ونقل مثل وعرض نقلا، من شأنه الكلفة حيث حلا، والشهر الاقوى كونه

فصل

يضمن مشتر مبيعاً قوماً وليس غائباً بعقد لزماً
إلا إذا حبسه إلى أداً ثمنه البائع أو ليشهدا
وفاسداً لقبض مشتر وإن عاد إلى أمين أو له ضمن
وأمة الوضع لرؤية الدم وثمراً لأمنه من داهم
والقبض بالعرف كأخذ مقود مطية وأخذ ثوب باليد
وتلف وقت ضمان البائع من السماوي ناكث التبائع

مفوتاً، للحيوان ناطقاً» كعبد «أوصامتا» كشاة «في بيع مشتر لما لم يقبض، بيعاً صحيحاً قول فوت ارتضى، وبفوات بعض ما لا ينقسم،» كبهيمة مثلاً «يفوت كله كجل المنقسم، وحيث فات نصف ذا» أي المنقسم «أو نزره، مافات فات ويرد غيره، وفوت غير السوق ان يرتفع،» أي يذهب «كعود ملك» بهيمة مثلاً «فكما لم يقع،» (تنبيهات) فوت احد العوضين لا يفيت الآخر فالمبيع بنفقة بائعه عمره يرد إلا أن يفوت. (الثاني) تجرى المقيتات كلها في ثمن المبيع وثمر المستحق وخلف البيعين والاعتصار إلا السوق وأما المعيب فلا يفوت رده بسوق ولا طول قاله (مع) وغيره ولا بتغير لا يفيت القصد ولا بتعلق حق انظر ما يأتي.

(الثالث) ان ادعى مشتر فوتاً فالبينة فيما يظهر لانه كمدع مفيت اعتصار والظاهر لغو تصديق بائع لحقه تعالى «والانتفاع والتصرف اعتدا،» أي ذنب «قبل الفوات في مبيع» بيعاً «فاسداً» «فصل» «يضمن مشتر مبيعاً قوماً، وليس غائباً بعقد لزماً» إلا إذا حبسه إلى ادا، ثمنه «البائع أو ليشهدا» بدفعه لمشتريه أو أن ثمنه في ذمته فيضمنه البائع على الأصح في هاتين ان كان مغيباً لم يثبت تلفه وضمن المثل حتى يكال مثلاً ويصل وعاء مشتر أو يده ولو توانى في اخذه حتى تعيب فمنه وضمنه شرك ومولى بعقد لان التولية والشركة معروف «و» ضمن «فاسداً لقبض مشتر» فان قبضه ضمنه إلا فاسداً لمنع بيعه كجلد ميتة وكلب فلا يضمنه مشتر «وان عاد إلى أمين أوله ضمن،» «والعود لأمين ذكره (سر) واختلف إن اشتراه وهو تحت

إن يثبت أو تصادقا الا فهل	كذلك إن حلف بائع لضل
أو مشتر مخير فيما يود	من أخذ قيمة ومثل والمرد
كما يخير إذا ما أحجما	بائعه أو يتعيب بالسما
أو بائع خيار عيب في الخطا	كالعمد إلا أن ذا إن شا عطا
وقبض الواقع من مبتاع	وهكذا التفصيل في الضياع
والبدء بالمبتاع إن تشاكسا	أيها يبدأ بالدفع رسا
ومشتر ومشرک ومولى	ومسلف لم يطلبوا بالكيل
لمشتر غلة ذى استحقاق	أو عيب أو فساد أو املاق

يده أويد امين بائعه وفات نقله (قص) عن سالم و (سج) «و» ضمن «امة الوضع» أي المواضعة «لرؤية الدم و» ضمن «ثمرا لامنه من داهم» أي جائحة «والقبض بالعرف كأخذ مقود مطية وأخذ ثوب باليد ، وتلف وقت ضمان البائع من السماوى» صلة تلف «ناكث التبايع ، ان يثبت أو تصادقا ، الافهل ، كذلك ان حلف بائع لضل» أي تلف «أو مشتر مخير فيما يود من أخذ قيمة ومثل» أي قيمة مقوم ومثل مثلى «والمرد ، كما يخير إذا ما احجما بائعه» أي نكل عن الحلف انه ضل «أو يتعيب بالسما أو» بسبب «بائع خيار عيب في الخطا ،» يعنى ان المشتري يخير خيار العيب وهو ان يرد أو يمسك بلاشئ ان تعيب المبيع بسماوى أو بخطا البائع وهو في ضمانه «كالعمد الا ان ذا ان شا عطا ،» أي أخذ الأرش «وقبض الواقع من مبتاع» يعنى ان المبتاع إن اتلفه وهو في ضمان البائع فذلك قبض «وهكذا التفصيل في الضياع» فيجرى فيه ماجرى في التلف . «والبدء بالمبتاع ان تشاكسا» أي تنازعا قال تعالى ﴿فيه شركاء متشاكسون﴾ «أيها يبدأ بالدفع» بان طلب مشتر دفع المبيع له قبل دفعه للثمن وطلب البائع العكس «رسا ،» ثبت «ومشتر ومشرک ومولى ، ومسلف لم يطلبوا بالكيل ،» بل يكيل البائع قال تعالى ﴿فاوف لنا الكيل﴾ والآخرون لأن قومهم فعلوا معروفا «لمشتر غلة ذى استحقاق أو عيب أو فساد أو املاق ،» أي فلس .

(فصل في العيب وما في حكمه)

لمن على عيب بما اشترى ظهر	ناقصا الثمن نقصاً معتبر
مسك بلا شيء أو الفسخ فإن	يفسخ فعديل ثمن فات قمن
وإن يكن أحد مبتاعين	كذا على أحد بائعين
والشرط كالعيب وفي العيب رعي	عرف كما عزا الإمام الألمعي
محض للباجي وابن عرفة	وابن بشير الشيوخ العرفة
هذا وفي المعيار جا، والتبصرة	وفي الفروق مثل ما قد ذكره
ومنه في العجم حران وعشور	وقلة الحمل وشدة النفور
وفي الرقيق عجر وبجر	وبخر وظفر وعسر
سقوط سنين حياة بعة	أو والد وكونه ابن ضلة

«فصل في العيب وما في حكمه» «لمن على عيب بما اشترى ظهر، ناقصاً الثمن نقصاً معتبر»، أي له بال كما في (ت) والرباطي عن المكناسي «مسك بلا شيء أو الفسخ» ولو في بيع فاسد وحالت سوقه.

(تنبيه) لو قلت بع من فلان واعطيك كذا ففعل فرد لعيب مثلاً اخذت شيك نقله (قص) عن المتيطي وسيأتي ان شاء الله نظائره في الهبة «فان يفسخ فعديل ثمن فات» بسوق فاعلى ذكره (بن) في باب الاستحقاق وفي (قص) انه يرد بعد ماوهب «قمن» فان اختلفا إذا في قدر ثمنه فبائع اشبه والا فمشتري فان لم يشبهها فقيمة المعيب يوم بيعه نقله (قص).

«وان يكن» واجد العيب «احد مبتاعين» فله الرد دون صاحبه «كذا» يسوغ الرد «على احد بائعين» دون صاحبه أيضاً «والشرط» ولو بوصف البائع كقوله في شاة انها عزيزة (١) وكلطخ ثوب عبد بمداد «كالعيب» يعني ان فقده كفقد السلامة من العيب فلمشترط مافيه غرض ولم يجده خيار العيب. (فرع) لو شرطت كون الثوب من نوع سميته فارتيه لعارفين مستوين عدالة فاختلفوا فلك الرد لأن خلفهم عيب

(١) نسخة : اللين .

إن قلت أضحاة فيلفى ذا عجف رد كإن بسمن شار وصف
فى غير ذا من وكف لا يبدو قبل شحوب الذات لا يرد

لا ان نسبه بائعه لنوع وصدقته واختلفوا نقله (قص) وله الرد أيضاً ان اشكل هل
فوق ماشرط أو دونه «وفي العيب رعى عرف كما» في فروق الفراقى والتبصرة و (مع)
وكما «عزا الإمام الالمى، مخنض» بابه «للماجى وابن عرفة، وابن بشير الشيوخ
العرفة،» جمع عارف «هذا وفي المعيار جا والتبصرة، وفي الفروق مثل ماقد ذكره،»
مخنض .

(تنبيه) خوف الخصام عيب لقول خليل لكنه عيب إن رضى به بين وكذا قول
(مع) من اراد بيع عبد قيل انه مسروق لزمه البيان فهو عيب يرد به نقله (قص).
فائدة: ابن بشير تلميذ المازرى والمازرى تلميذ اللخمي .

«ومنه في العجم» بالضم جمع عجماء للبهيمة وفي الخبر (العجماء جبار) «حران»
بالكسر مصدر حرن كنصر لم ينقد أو وقف عند الجرى «وعثور وقلة الحمل» وكذا
قلة اللبن قاله الامير وشرط خليل كونها اشترت اللبن بوقت ولادتها أو قربه أو في
زمن الربيع والبائع يعلم قلته وإلا فلا رد له ولو ظن كثرة لبنها لكبر ضرعها (١) ولو
كانت لا تحلب حلب مثلها كما قال (طفي) و (بن) و (هونى) أوله الرد كما لسالم
(عج) و (سر) أما لو اشترتها في غير ابان لبنها ثم حلبتها في الابان فلم ترض فلا
رد ولو علم البائع حلاها كما عزوه (لشس) وغيره وانظر هذا كله مع نصهم ان
العيب بالعرف كما مر «وشدة النفور وفي الرقيق عجر» عظم بطن «وبجر» نتوء سرّة
«وبخر» نتن فم «وظفر» لحم ينبت في الجفن «وعسر» عمل اليسرى فقط والكلمات
الخمس محرّكة «سقوط سنين حياة بعلّة،» أو بعل «أو والد» أو ولد وان سفل «وكونه
ابن ضلة» بالكسر أي زنا ويرد أيضاً بكى قال أهل المعرفة انه لعلّة إذ يخاف عودها
«ان قلت» للبائع أريد «اضحاة فيلفى» الكباش «ذا عجف رد كان بسمن شار

(١) نسخة وهل . (شس) و (خ).

وصدقوا البائع دون قسم في ذى الخفا وفصلوا في القدم
 إن يوقن أهل بصر نفي قدم عيب فصدق بائعاً بلا قسم
 وإن يشكوا أو يظنوا فالقسم كمشتر إذا يظنون القدم
 أما إذا كانوا على يقين فهو مصدق بلا يمين
 وإن جرى بينهم النزاع في قدمه فاحكم بقول الأعراف
 واحكم إذا تكافئوا أو فقدوا بما به حكمت إذ ترددوا
 والحلف في ذلك بت في الجلي وفي الخفي بنفي علم يأتي
 والعيب إما أن يكون ظاهراً أولاً وما يظهر منه ما يرى
 بلا تأمل وما لا ينجلي إلا لدى التقلب والتأمل
 فهذه ثلاثة والمشتري ذو بصر أو لم يكن ذا بصر
 فما لعارف ولا لجاهل ردّ بما يبدو بلا تأمل
 كقطع الأرجل أو اليدين أو العمى من ذاهب العينين

وصف «وقيل لاشيء لك وقيل لك الأرض «في غير ذا من وكف» أي عيب «لا يبدو
 قبل شحوب» أي تغير «الذات لا يرد» على الأصح وقيل يرد مطلقاً وقيل إن كثروا
 اشترى جلداً قبله فبدا عيبه رده مالم يكن خلقة كجدرى انظر (قص) ثم ذكر
 خلافهما في العيب فقال: «وصدقوا البائع دون قسم، في ذى الخفا» كسرة وإباق
 أي في نفيه «وفصلوا في القدم» فقالوا «ان يوقن أهل بصر» أي خبرة «نفي قدم عيب
 فصدق بائعاً بلا قسم وإن يشكوا أو يظنوا فالقسم كمشتر إذا يظنون القدم أما إذا
 كانوا على يقين، فهو مصدق بلا يمين، وإن جرى بينهم النزاع في قدمه فاحكم
 بقول الأعراف واحكم إذا تكافئوا أو فقدوا بما به حكمت إذ ترددوا والحلف في ذلك
 بت في الجلي وفي الخفي بنفي علم يأتي» فيحلف بائع في الخفي أنه لم يعلم به وفي
 الجلي لقد باعه وما هو به وحلف مشتري في جلي أنه قديم وفي خفي أنه لا يعلمه حدث
 عنده وقيل يبت بائع مطلقاً وقيل بنفي العلم مطلقاً وتجري الثلاثة في حلف مشتري
 وفي حلفه مع شاهد وفي حلف بائع ردت عليه «واحكم إذا تكافئوا أو فقدوا، بما به

والرّد بالبادى لمن تأملا
 إن ثبت التقلب والتأمل
 وقيل لا رد به للعارف
 رؤيته للعيب حين الاشترا
 حلفه إن قال إنه أراه
 فيمين بائع يبدأ
 والحلف عنه ساقط سقوطا
 ورده دون الية وعى
 وإن تقل بينة عيب يرد
 وإن يقل ليس مبيعى فكما
 ولكن البائع إن توقفا
 والقول باليمين قول الدافع

من مشتر ذى بصر لن يقبلا
 وبالحفى عارف وجاهل
 وإن جرى بينهما النزاع في
 او الرضا لما عليه عثرا
 فى الفرع الاول وأما فى سواء
 يولى لقد نبأه منبىء
 إن عين المخبر لو مسخوطا
 إن انكر المخبر قول البائع
 به وأخرى لا يرد لا مرد
 فى مدّع ومنكر تحاكما
 صدّق مشتر إذا ما حلفا
 فى فرض أو اقرار أو تباع

حكمت اذ ترددوا، والحلف فى ذلك بتّ فى الجلى، وفى الحفى بنفى علم يأتلى،
 والعيب اما ان يكون ظاهرا، أوّلاً وما يظهر منه مايرى، بلا تأمل وما لاينجلى، إلا
 لدى التقلب والتأمل فهذه ثلاثة والمشتري، ذو بصر» أي بصيرة «أو لم يكن ذا
 بصر، فما لعارف» أي صاحب البصيرة «ولا لجاهل» أي غير ذى بصيرة «رد بما يبدو
 بلا تأمل، كقطع الارجل أو اليدين، أو العمى من ذاهب العينين،» والرّد بالبادى
 لمن تأملا، من مشتر ذى بصر لن يقبلا، ان ثبت التقلب والتأمل وبالحفى عارف
 وجاهل، وقيل لارد به للعارف، وان جرى بينهما النزاع فى، رؤيته للعيب حين الا
 شترا، أو الرضا لما عليه عثرا، حلفه ان قال انه أراه، فى الفرع الاول وأما فى سواء،
 فيمين بائع يبدأ، يولى لقد نبأه منبىء، والحلف عنه ساقط سقوطا، ان عين المخبر
 لو مسخوطا، ورده دون الية وعى، ان انكر المخبر قول البائع، «تنبيه» فى (قص)
 عن (مع) ونوازل ابن هلال إن اختلفا هل اعلمه بالعيب فى العقد فكخلفهما فى

بدفع غير جيد لم أعلم
 إن لم يحقق وائتلى إن حققا
 والرّد بالفور فإن يسكت بلا
 ودون لا حلف وأكثر فلا
 وأوجه الرضا بها يفوت
 إلا لعذر كاضطرار نازل
 وما ركوب الرّد لو مختارا
 للباقي من إعماله لا تعد
 ذو العيب حيث مشتره استعمالا
 وإن يك استعمل بعد ما اطلع
 وإن يكن في زمن الخصام
 بين الذى ينقص كالركوب
 وما عرفتهن من دراهمى
 بتّا كنا في نقص عدّ مطلقا
 معذرة يوما ونحوه ائتلى
 ردّ وذو العذر يرّد مسجلا
 كلامه والفعل والسكوت
 لسعي عبد أو ركوب جمل
 بمقتضى إن رضي العوارا
 عما به عبد الودود يشدو
 قبل اطلاعه يرّد مسجلا
 وقبل أن خاصم فالرّد امتنع
 ففيه تفصيل لدى الأعلام
 وغيره كلبن الحلوب

قدر الثمن ولو اختلفا في تاريخ البيع صدق بائع على الأصح «وان تقل بينة» هذا
 «عيب يرد، به و» تقل «أخرى لا يرد لامرد، وان يقل» بائع هذا الذى رددته بالعيب
 «ليس مبيعى فكما، في مدع ومنكر تحاكما» بل هما فيحلف بائع حيث لا بينة فان
 نكل حلف مشتر «ولكن البائع ان توقفا،» بان قال لا ادرى «صدق مشتر إذا
 ماحلفا،» وقيل بلا حلف . (فرعان) لو أنكر البيع وان المبيع كان له قدم الترافع في
 البيع .

(الثانى) لو ابى اخذ مبيعه ولا سلطان فاشهد وبعه حتى تقدر على بقية ثمنك
 نقله (قص).

«والقول باليمين قول الدافع،» دراهم «في» قضاء «قرض أو اقرار» أنها عليه «أو
 تبايع» فردت له بنقص أو رداءة.

(فرع) لو اقتضى دراهم فإذا هي زيوف فاستقل الخصام فعزم على استنفاها
 فرد عليه بعضها فله ردها نسبه (قص) (لمع) لموسى العبدوسي .

إن يستقل واجده ثم نجه ويول ما ذاك رضا فلا عله
للمشتري انتظار غائب وان يرفع للقاضي والاشهاد حسن
وغلة المبيع حيث ضمنه له وأوجبوا عليه مؤنه
ابداء بادي العيب بعد العقد مجد بعكس ذكر ما لم يهد

«بدفع غير جيد لم اعلم، وماعرفتهن من دراھمی» هذه يمينه «ان لم يحقق وائتلى
ان حققا بتا كنافي نقص عد» فيحلف بتا «مطلقا، والرد» أي رد المعيب لعيبه
«بالفور فان يسكت بلا معذرة يوما ونحوه» وهو يومان عند الأمير ومادونها عند (ت)
«ائتلى، و» ان سكت «دون» يوم «لا حلف و» ان سكت «أكثر» من نحو يوم «فلا
رد وذو العذر» كخوف «يرد مسجلا» بقرب وبعد «وأوجه الرضا بها يفوت،» الرد
ولو نفى البائع العيب وهي «كلامه والفعل» ومنه بيعه ان لم يشهد انه غير راض
بالعيب بل يشهد ان تعذر الحاكم نسبه (قص) لابن هارون وغيره. (ت) يشهد
ويبيع «والسكوت الا لعذر» ومنه عدم تحقق العيب أو قدمه فيرد بعيب عاجله لظن
طروه فثبت قدمه نسبه (قص) للدر النثير ولورأى جرحا حين العقد فقال له البائع
لايضر فضر قام به نقله القصرى ومنه غيبة البائع لكن يندب له الاشهاد كما يأتي
ان شاء الله تعالى ولايلزم الذهاب بالدابة لربها إلا في قريب سهل «كاضطرار نازل»
أي مسافر «لسعي عبد» أي عمله «وان سعيه سوف يرى» «أو ركوب جمل» قاله
خليل وهونى وغيرهما وصحح (عب) و (بن) وغيرهما ان المسافر معذور ولو لم يضطر
لعمل الدابة ان تعذر ردها.

(فرع) في (ت) عن البرزلي لو اشترى ثيابا وسافر بها فوجد ببعضها عيباً اشهد
عليه وباعها على ربه لا أنه راض به.

«وماركوب الرد لو مختارا بمقتضى ان رضي العوارا،» مثله للعيب «للباقى من
اعماله» بكسر الهمزة «لاتعد عما به عبد الودود» الحاجى «يشدو» قائلا (ذو العيب
حيث مشتره استعملا، قبل اطلاعه يرد مسجلا وان يك استعمل بعدما اطلع،
وقبل ان خاصم فالرد امتنع وان يكن في زمن الخصام،) وانظر هل منه ما بين

لمن بعصب بعد الاشترا دري وقد نأى المالك ردّ المشتري
كعلمه بكونه موكّلا إلا إذا عهده تحملا
لا مسلم لرجل فبان له فلسه فنافذ ما فعله
لكن لمن بدا له خلاف ما كان فخاف منه أن لا يغرما
مدينه عند حلول الأجل توثق برهن أو بكافل
وإن تصالحه على قبول ما يبدو له من خلفه لن يلزما
وقنع الرد موانع آخر فليس إلا الأرش أورضا القدر
منهن بيع وارث أو حاكم قنا فقط بالعيب غير عالم
في دين ربه لمن قد علما إذ عاملاه الملك من غيرهما

الاشهاد ولقاء خصمه وهو الا ظهر وانظر ان اشهد واستعمل قائلاً غاصب أو متعد
أو اعلم طيب نفسه (ففيه تفصيل لدى الاعلام بين الذى ينقص كالركوب،)
فيمنع الرد (وغيره كلبن الحلوب) تمت ابياته . «ان يستقل واجده» أي يطلب اقالة
«ثم نجه» أي رد قال :

(حيث عنا أيها الوجه، ولغيرك البغضاء والنجه) أي الرد القبيح «ويول» أي
يحلف «ماذاك رضا» منه بالعيب «فلا عله» أي لالوم فله الرد ذكره (ت).

«للمشتري انتظار غائب وان يرفع للقاضى» ليبيعه ويقضى له منه ثمنه فيكتب
لمن قرب ويبيع ناجزا على بعيد أو مجهول غير مرجوين وهل كذا المرجو أو بعد تلوم
قولان وللبيع اثنا عشر شرطاً نظمها من قال :

(من رام ان يرد بالعيب على

من غاب عند القاضى يثبت أولاً)

(شراءه الشئىء ومقدار الثمن

ونقده ووقت بيع في الزمن)

كذا زواله سوى ما احتملا
حين زواله كجن وسلس
كذا مفيت مقصد نحو كبر
أو فقده قبل العثور المعظما
وجعل شقه برانس فما
وفوته بنحو غصب أو هبه
فإن يمت به وقد ثبت أن
كذا إذا كان هروبا مثلا
وليل في وسطه كعجف

عادة العود ولو تعاملما
بول ومفرط سعال قبل مس
ما القصد منه مستبد بالصغر
من نفعه كهرم وكعمى
تراضيا أو أرش ما تقدا
فلك من ثمنه ما لحبه
غشك كان لك مجموع الثمن
ولم يعد أو مات فيه مسجلا
بهيمة وعور ما يصطفي

(والعيب والنقص به وانه
(أو انه بموضع قد جهلا
ثم على ثلاثة يكفي الحلف
وانه ما ابتاع بالبراءة
والعيب لم يرض ولا اراءه)
قدم ثم غيبه وبعده)
فتلك تسع بالشهود تجتلى)
أي صحة الشرا لما قد اتصف)
والبراءة

أي ولا اعلمه به بئعه «والاشهاد» أنه غير راض «حسن» مندوب «وغلة المبيع
حيث ضمنه له وأوجبوا عليه مؤنه ، ابداء بادی العيب» بذكره لمشتري «بعد العقد مجد»
أي نافع كذكره قبله «بعكس ذكر ما لم يهد» أي لم يظهر ﴿أو لم يهد لهم﴾ فلو قال به
عيب فارضه أو رد الآن فلغو في عيب خفي لتهمة ندمه فتقوم أن ثبت أو دام اقراره
ولو كذبه نسبه (قص) لابن هارون «لمن بغصب بعد الاشترا درى وقد نأى المالك
رد المشتري» لضرر طول ضمانه وهذا يفيد ان تضرر المشتري يرفع خيار البائع ومر
نحوه في مشتري من فضولي وذكروا في مشتري صبرة على الكيل فاتلفها معسر ان له
الفسخ وكذا موسر فقد لتضرره بانتظاره «كعلمه» بعد عقد «بكونه موكلا» على البيع
فله الرد «الا إذا عهدته تحملا» لان له ان يأبى عهدة المالك نسبه ميارة في تكميله
(لضريح) . «لامسلم» أو بائع «لرجل» ظنه مليا «فبان له فلسه فنافذ مافعله» انظر

يرده ويعطى الارش إن شا يقوم المبيع يوم كلفه والطاري عند المشتري إن يزدن كذا إذا عفاه منه الشاري فليس إلا رد أو مسك بلا وليس إلا الأرش فيما مرجعه إن غش أو كان خفيفا حمله ذلك أو يمضى ويعطى الأرشا ثلاثا إن رد وبا إن عقله بكفته يكن كما^(١) لم يكن أو كان بالثمن غير زار أخذ لأرش في المسائل الثلاث ذو كبد ولم يدلس بائععه رد وذو الغش عليه نقله

خليل وشروحه آخر المسافة «لكن لمن بدا له خلاف ماكان» يظهر «فخاف منه ان لا يغرمامدينه» له دينه «عند حلول الأجل توثق برهن أو بكافل» (مع) ان بان من مشتر خلاف ماكان يظهر منه وخاف البائع ان لا يقضيه ان حل الأجل توثق منه برهن أو حميل أو منعه القاضى التصرف في المبيع «وان تصالحه على قبول مايدوله من خلفه» بالضم ابن مالك (عدم شهوة الطعام خلفه، لمرض والخرقة اجعل خلفه،) كذا انطلاق البطن أما الخلفه، فعيب ماقد بيع من ذى عاب،) . «لن يلزما» نسبه (قص) للمدونة وفيه عن (مع) و (ح) من التزم بعد العقد ان لا يقوم بالعيب لزمه كمسقط حق وجب وفي ابن سلمون ان التزم لغو العيب لم يلزمه وظاهره قبل عقد أو بعده وقد مر الخلف في مسقط الحق بعد سببه وقبل وجوبه «وتمنع الرد موانع اخر، فليس الا الأرش» في بعضها «أورضا القدر» بعدم الأرش في بعضها على مايتأتى بيانه ان شاء الله تعالى والأرش لغة وعرفا جبر العيب «منهن بيع وارث أو حاكم» سلطان أو قاض على نحو غائب أو مدين «قنا فقط» ان كان «بالعيب غير عالم في دين ربه لمن قد علما، اذ عاملاه الملك من غيرهما، كذا زواله» كموت والد العبد «سوى مااحتملا عادة العود» فيرد به «ولو تعاملوا حين زواله كجن وسلس، بول ومفرط سعال قبل مس،» فلا رد فيما ذكر ولا ارش «كذا مفيت مقصد نحو كبرما القصد منه مستبد بالصغر» كصغار الغنم لمن يؤثر طراوة اللحم فالأرش فقط «أو فقده» أي الميعب «قبل العثور المعظما من نفعه كهرم وكعمى، وجعل شقة

والعيب إن ظهر بعدما وهب فالأرش للواهب لا للمتهب
ورد صاعا حالب المصرة ان ردها من غالب الأقوات
وقام في بعنى أو اشتر منى بيعك من غيرى أما يغبن

برانس فما، تراضيا أو أرش ما تقدما، «أي العيب الأول» و«منعه أيضاً» فوته بنحو
غصب أو هبة» فالأرش كما ذكر بقوله «فلك من ثمنه مالحبه» العيب أي نقصه «فان
يمت به» ككونه مرضا وقتله «وقد ثبت ان غشك» بكتمه «كان لك مجموع
الثمن،».

(تنبيه) في نوازل عlish لو اشترى شاة من بلد به مرض يقتل ضمن مافاق به
ثمنها ثمن مشتر علمه.

(قلت) وهذا ان لم يغشه لما مر آنفا فتأمله والله اعلم.

«كذا إذا كان هروبا مثلا ولم يعد» منه وقد غشك «أو مات فيه مسجلا» بساوى
أو غيره.

(فرع) لو قال بائعك لم يهرب بل غيبته حلفت «وليل في وسطه» أي وسط عيب
حدث عنده «كعجف بهيمة وعور ما يصطفى» وبين ما هو خير فيه فقال «يرده ويعطى
الأرش» عما حدث «ان شا ذلك» وكان حيوانا مطلقا أو عرضا ولم يدلس بائعه فان
دلس فلا أرش له في صنعة أحدثها مشتر ونقصته كصبغ ورفو وله ان تعيب بانتفاعه
أو بساوى «أو يمضى ويعطى الأرشا» عما قدم.

(تنبيه) في (قص) عن أمهات الوثائق ما قلت فيه (من رد بالعيب شيها بعدما،
افرس راعيها فلن يغرمها،) وانظره مع ما قالوا في نقص المعيب وفيه عن (مع)
والقلشاني ان بدا عيب قبل اجل الدين وحدث عنده عيب ثان واراد الرد اخر دفع
ارشه لحلول الدين اهـ.

«يقوم المبيع يوم كفله ثلاثا ان رد» يقوم سالما يوم بيعه وبالقديم وبالعيبين معا
خليل وقوما أي القديم والحادث بتقويم المبيع أي معه فلو نقصه القديم خمس
الثمن والحادث كذلك رد خمس الثمن قل أو كثر لاربعة انظر (بن) وهل يجوز تخيره

كذا وصيَّ أو وكيل غبنا بغير معتاد وردا المثلثا
 في فوت مال الطفل مشترقمن بغرم فضل قيمة عن الثمن
 وبيع أو ابتعن منى ذا الحجر يظن نوعا فإذا نوع ظهر
 سواء لا رد له وإن ذكر نوعا فبان غيره رد الحجر
 إن ظهر العيب ببعض عدد معين مقوم فأسند

قبل تقويم العيين بناء ان الرد فسخ أو يمنع للجهل بناء انه بيع «ويا» أي اثنتين
 ليعلم أرش الأول فيأخذه أو يحطه من الثمن «ان عقله» أي امسكه «والطاري عند
 المشتري ان يزدن بكفته يكن كما لم يكن كذا اذا عفاه منه الشاري أو كان بالثمن
 غير زار فليس إلا رد أو مسك بلا اخذ لارش في المسائل الثلاث «وليس إلا الأرش
 فيما مرجعه ذو كبد» أي مشقة «خلقنا الإنسان في كبد» «ولم يدلس بائعه» والمدلس
 من كتم العيب عمدا فان ادعى جهلا أو سهوا حلف وتوقف (ح) ان تذكره بعد
 العقد ولم يعلمه به أما «ان غش أو كان خفيفا حمله رد» بالعيب «وذو الغش» بالفتح
 مصدر أو بالكسر اسم وهو مرادهم بالتدليس «عليه نقله» أي حمله لرده وأجرة حمل
 المشتري له لبيته وأما إن لم يغش ولم يفت الرد فذلك على مشتر. «والعيب ان ظهر
 بعدما وهب» المبيع «فالأرش للواهب لا للمتهب ورد صاعاً حالب المصرة ان ردها»
 بعيب التصرية «من غالب الاقوات، وقام في بعني أو اشتر منى» من باب قوله
 (فلسن من قيس ولا قيس منى) «بيعك من غيرى اما يغبن» لافي غير ذى الصورة
 من صور الغبن على الأصح وقال نفر يقام به بشروط ذكرها ابن عاصم بقوله (ومن
 يغبن في مبيع قاما، فشرطه ان لا يجوز العاما،) وان يكون جاهلا بما صنع، والغبن
 بالثلث فما زاد وقع،).

تنبيه: في الرباطي عن اليزناسي ان من ثبت أنه يخدع ويجهل الثمن قام بغبن في
 كل بلد.

«كذا وصى أو وكيل غبنا بغير معتاد وردا» أي الوصي والوكيل حينئذ «المثلثا»
 أي لزمهما رده ان قام والا فهو قوله «في فوت مال الطفل» بما يفيت الفاسد فيما يظهر

لقيمة الجميع أيضا سالما	قيمته منفردا وسالما
لربه إن كان غير سلعة	وارد من الثمن قدر النسبة
وقال اشهب بجزء منها	وقيمة المقدار إن يكنها
أو فرد زوجين أو ابن أمة	ما لم يك المعيب وجه الصفقة
مفتقر والابن غير مثغر	أو أمه بعضهما للآخر
به ولا يجوز أن يعضا	فليس إلا رد كل أورضا
وذاك حيث غيره تردى	نعم لنا وجه يرد فردا
فات فلا يمنع في الباقي المرد	ونقد الثمن أو عرض وقد
جميعه فيما إذا تواجرا	وما جرى في البيع ها هنا جرى
في كفل بائع بحكم ما وكف	واحكم لبعض استحق أو تلف

من ابن عرفة «مشتري قمن بغرم فضل قيمة عن الثمن» والنظر في الغبن ليوم البيع ذكره (مع) فان تعذر مشتري فوصي علم انه غير مصلحة فيما استظهره (ح) نقله (ت) أما الوكيل فيأتي ان شاء الله تعالى في الوكالة غرمه قيمته .

فرع : لو حابى اب بدون القيمة بكثير قاصدا نفع مشتري فسخ ما لم يتلف المبيع بساوى فيغرمه اب ايسر يوم الخصام أما لو غبن لجهله القيمة فيفите بيع .
«ويع أو ابتعن منى ذا الحجر يظن نوعا فإذا نوع ظهر سواء لارد له وان ذكر نوعا فبان غيره رد الحجر» من مشتريه بناء على اعتبار خطأ الشخص في ماله «ان ظهر العيب ببعض عدد معين مقوم فاسند قيمته منفرداً وسالما لقيمة الجميع أيضاً سالماً» ولو كنت سميت لكل فرد ثمناً فلو باعه عشر شياه بمائة وسمى لكل شاة عشرة فقومت بمائة وعشرين والمعيب بعشرين اخذ سدس ثمنه .

فرع : لو شرطاً رجوعاً لتسمية ان بان عيب فسد العقد ان خالفت القيمة لا اتفقتا أو شرطاً عوداً لقيمة أو سكتا وقيل ان سكتا فسد مبناهما هل يحمل مبهم على صحيح أو بطل .

وفي مشاع استحق تجرى ثمانه التى جرت في المهر
إن استحق ثلث فأسفلا مما لغلة أبى أو قبلا
تقسما أو ليس لها وقبله فمشتري فيما بقي لا رد له

«وارد من الثمن قدر النسبة لربه» أما المثل فان تعيب رجع بمثله وكذا موصوف
كان في الذمة فقبضه فوجده معيبا «ان كان غير سلعة» أي غير مقوم «وقيمة المقدار
ان يكنها» فان ساوت قيمة المعيب سالما ثلث قيمة الجميع سالما اخذ ثلث ثمنه قل
أو كثر ان كان مثليا فان كان سلعة قومت واخذ ثلث قيمتها «وقال أشهب» يرجع
«بجزء منها مالم يك المعيب وجه الصفقة» وهو ما قبله جل الثمن فيمنع مسك بقية
ماتعيب اكثره مالم يكن جزء شائعا أو من مثلى أو موصوف أو فات ثمنه على تفصيل
في هذا يأتي قريبا ان شاء الله تعالى «أو فرد زوجين» كنعلين «أو ابن امة أو أمه
بعضهما» أي أحدهما «للآخر مفتقر والابن غير مضر فليس» في الفروع الأربعة «
الا رد كل أرضا به ولا يجوز ان يبعضا نعم لنا وجه «صفقة» يرد فردا وذاك حيث
غيره» فات بان «تردى» مثلا أو بيع «ونقد الثمن» أي والحال ان الثمن ذهب أو فضة
«أو عرض وقد فات» العرض «فلا يمنع في الباقي المرد» أي الباقي عن الفوت فله
رده ان ظهر عيبه بعد فوت الأقل انظر (عب) «واحكم لبعض استحق أو تلف في
كفل» أي ضمان «بائع بحكم ماوكف» كفرح أي تعيب فإن بقي بعد تلف أو أحد
اخويه نصف فأكثر لزمه بحصته من مبيع متعدد مقوم واقل حرم مسكه على الأصح
وان عرفت نسبته نسبة (س) لـ (ضريح) عن المدونة وفي (ت) عند ثاني بيت من
البيع انه ان قوم وعلم حظه جاز.

تنبيه : مفاد ابن عرفة ان استحقاق الأكثر من احد صنفين كأكثرهما . انظره في
مبحث بيع البرنامج .

«وفي مشاع استحق تجرى ثمانه التى جرت في المهر» وهي انه «ان استحق ثلث
فأسفلا مما لغلة أبى أو قبلا تقسما أو ليس لها وقبله فمشتري فيما بقي لارد له واجعل
له الخيار في البواقي بين التمسك ورد الباقي والرأس» أي رأس السلم «غير العين

واجعل له الخيار في البواقي	بين التمسك ورد الباقي
والرأس غير العين عيب بعضه	مع القيام موجب لنقضه
وليس للمبتاع من دون رضا	الأخر في مثل أن يعضا
ولا لشار جبر مشتر عليه	ما لم يك السلم فوق ثلثيه
ويدخل المعيب كفل البائع	إن يرض بالرد وإن لم يدفع
له كإن ثبت عند حاكم	بمحضر منه وإن لم يحكم
كغائب إن رد بالأحكام	أو دونه تلف في الإمام
والمشتري إن يبق بعض الثمن	عليه ثم يطلع في الثمن
على خنى وقال لن أرافعه	بائعته حتى إلى يدفعه
ليس عليه أن يرد الباقي	إن كان ذاك العيب عيبا باديا
لا طول فيه ذو الخفا والطول	بضد ذلك على المعمول

عيب بعضه مع القيام» أي قيام المعيب «موجب لنقضه» كله أما إن كان رأس السلم عينا فلا يفسد لكن لا يؤخر بدله عن ثلاثة أيام «وليس للمبتاع من دون رضا الآخر في مثل أن يعضا» برد معيب فقط «ولا لشار جبر مشتر عليه ما لم يك السلم فوق ثلثيه» فله أن ينقص عن ثلث جبره على مسك السليم «ويدخل المعيب كفل البائع أن يرض بالرد وإن لم يدفع له كأن ثبت عند حاكم بمحضر منه وإن لم يحكم كغائب أن رد بالأحكام» أي حكم عليه حاكم بالرد «أو دونه تلف في الإمام» أي الطريق قبل ما وصله نقله (ت) • ومن مجيء الإمام للطريق قوله تعالى ﴿وأنهما لبامام مبين﴾ أي نهج واضح والضمير للأيكة وقرى قوم لوط «والمشتري أن يبق بعض الثمن عليه ثم يطلع في الثمن على خنى وقال لن أرافعه بائعته حتى إلى يدفعه ليس عليه أن يرد الباقي أن كان ذاك العيب عيبا باديا لا طول فيه ذو الخفا والطول بضد ذلك على المعمول» به وافتي به شيوخ قرطبة انظر العمل المطلق ومقابله نسبه ابن سلمون لبعض .

فصل الإقالة

تركك ما اشتريت للذناله برده ثمنه الإقالة
إن تك بالأقل أو بأكثرا تكن بالاتفاق بيعاً آخراً
وإن تكن بالمثل فالخلاف قر ثالها في القوت فسخ واشتھر
وإن تقايل في مبيع في الذمم فدفعتك الثمن فوراً انحتم
وحرمت في غائب ما لم يكن مبتاعه أدى لشاريه الثمن
تجوز فيما حلّ بالأقل وغيره ومطلقاً بالمثل
وإن تغير مبيعك وما دريت قبل عقدها لن تلزما
ولا تقل في الدين وهو لم يحل بدونه نقداً أو أقرب أجل
أو ثمن أكثر منه لزمن أكثر خوف سلف جر لمن
ففى ثلاث صور من اثنتى عشرة لي وفي الباقيات حي
ضابطها دفع الأخير دفعاً أكثر مما قد تعاطى بدعاً

«فصل الإقالة» صحح الزرقاني خبر من أقال نادماً إقاله الله «تركك ما اشتريت»

قبل «للذناله» منك الآن «برده ثمنه الإقالة» مبتدأ موخر «ان تك بالأقل» من الثمن
«أو بأكثرا تكن بالاتفاق بيعاً آخراً» تمنع في قوت قبل قبضه وتجوز في غيره ان خلت
من مانع «وإن تكن بالمثل فالخلاف قر ثالثها في القوت فسخ واشتھر» هذا التفصيل
«وإن تقايل في مبيع في الذمم» غير معين كشىء مسلم فيه «دفعتك الثمن فوراً
انحتم» خوف فسخ دين في دين وهو أضيق من بدئه فيمنع فيه تأخير الثمن ثلاثة
«وحرمت في غائب ما لم يكن مبتاعه أدى لشاريه الثمن» ليسلم من دين بدين «تجوز
فيما حل بالأقل وغيره ومطلقاً» في حال وغيره «بالمثل» ان تقايل في كل أما في بعض
فتمنع في موحل ولو حل أجله ان غاب على ثمن لا يعرف والا جازت ان لم تفارقه
حتى أخذت رأس المال فان تأخرت طويلاً فسدت وبقي البيع بحاله لانه دين
بدين .

فرع : لو باع منه ثوباً بدرهمين وافات أحدهما جاز تقايلهما على تأخيره بالفئات
إلى امد نسبه (قص) لـ (مع) .

فصل التصيير

الشرط في التصيير علم قيد دينك والحوز بفور العقد
فإن تأخر كثيراً فسداً لشبهه فسخ رداء في ردا

فصل في خلف البيعين

من سام أو في السائمين حضرا حلف في نكره للاشترا
لا بائع لديه رحله ولم ينصبه للبيع فساقت القسم
وإن هما تنازعا في ذات ما بيع فقول مشتر إن أقسما
أو وصف أوس أو حجاه أقسما معا إذا كان المبيع قائما

«وان تغير مبيعك ومادريت قبل عقدها لن تلزما» إلا في مثلى لقيام غيره مقامه
«ولاتقل في الدين وهو لم يحل بدونه نقدا أو اقرب أجل أو ثمن أكثر منه لزمن أكثر
خوف سلف جر لمن» أي أدى لمنفعة «ففي ثلاث صور من اثنتي عشرة لي» أي باطل
«وفي الباقيات» التسع «حي» يقال فلان لا يعرف حيا من لي أي حقا من باطل .
«ضابطها» أي ثلاث المنع «دفع الأخير دفعا» نصب تمييزا أي المتأخر دفعه «أكثر مما
قد تعاطى» أي اخذ «بدعا» أي أولاً ومنه ﴿قل ما كنت بدعا من الرسل﴾ .

«فصل التصيير» وهو بيع من البيوع وهو قضاء الدين بغيره «الشرط في التصيير
علم قيد» بفتح وكسر أي قدر «دينك» فإن تعذر علمه جاز على وجه التحلل أي
بان يجعل كل منكما الآخر في حل قاله الوزاني «و» شرطه أيضاً «الحوز» وهو القبض
كما في ابن رحال «بفور العقد فان تأخر كثيراً» بحيث يحول عرفاً «فسداً» فيرد ان قام
والا فقيمته ذكره (مع) أول خامسه واختلف في تأخير يسير كيومين وفي تأخير بلا
شرط ورجح (ت) عدم فسخه وهل اقل مدة حوزة عشرة أيام أو عشرون أو شهر
أقوال وصدق مدعيه ان لم يغلب تركه «لشبهه فسخ رداء في ردا» أي دين في دين
وجوزه اشهب ان اشهد بقبض ونزول ولم يره ديناً بدين فالفساد هو أصح قولي
مالك ومقابله قوى كما في (ت) فهو قول (سم) وابناء مالك وعتاب وسهل والقطان

وافسخ إذا ما حلفا أو نكلا واحكم على الناكل للذي ائتلى
وفسخ ذا الباب على حكم وقف لدى الإمام العتقي والحلف
بنفي دعوى خصمه وصح ما يقول والبائع فيه قدما
فإن تألى خير المتاع في رضا بدعوى خصمه والحلف

ويونس وقال اليزناسي لا يفتقر لحوز لانه عوض وعلى الأول فان تأخر بعضه تأخراً
يضر فصفقة فسد بعضها.

تنبيه : لاشك ان التصيير هو القضاء بغير ذات الدين وقد ترك خليل وشراحه
هذين الشرطين في ذكرهم شروطه كما ترك المتكلمون على التصيير غيرهما وما ذلك
الا لئلا يفتقر فانظر ماهي .

تنبيه : «بناء بيع سلعة على ما، بيعت به جاز ولن يعتاما»، وهذا هو بيع المربحة
وارجونه تعالى أن أعود له حتى أمه وأتقنه (اذ لجوازه شروط تكثر، والنفس بالسوء
كثيراً تأمر فتحسن له كذبا وغشا «فصل في خلف البيعين» «من سام» سلعة «أو في
السائمين، حضرا، حلف في نكره للاشترا، لابائع لديه رحله» أي متاعه «وقال
لفتيته اجعلوا بضاعتهم في رحالهم» «ولم ينصبه للبيع فساقت القسم» سموه بائعاً
لدعوى البيع عليه كما سموا من ادعى عليه نكح زوجاً وصدق مدعى سلف ان
قال الآخر بيع .

«وان هما تنازعا في ذات مابيع» هل هذا الثوب أو هذا «فقول مشتران اقسما أو»
في «وصف أو س» أي عوض ثمننا أو مثمننا «أو حجاه» أي قدره .

تنبيه : قدر البهيمة داخل عندي في وصفها لاحتجاجهم بقضائه ﷺ بكراً
برباع على جواز قضاء قرض بأفضل منه صفة «أقسما معا إذا كان المبيع قائما وافسخ
إذا ما حلفا أو نكلا واحكم على الناكل للذي ائتلى وفسخ ذا الباب» أي باب النزاع
«على حكم» قاض «وقف لدى الإمام العتقي» وقال سحنون يفسخ بنفس التحالف
«والحلف» فيه حيث اتى الافرع تجاهل الثمن «بنفي دعوى خصمه وصح مايقول»
هو «والبائع فيه قدما» في الحلف «فان تألى خير المتاع في رضا بدعوى خصمه

كما لكل بعدما تقاسما	رضا وجبر الثان حتى يحكما
وشبه مدى القيام كالعدم	أما إذا فات المبيع فقسم
مشترا أشبه فإن لم يشبه	حلف بائع أتى بمشبه
وهل كقدر صح اختلف به	أو يول فيما البطل غير غالبه
مع فوته وهل كذا إن سلما	أو يفسخان بعدما تقاسما
وافسخ إذا ما ثمننا تجاهلا	وحلفا أو واحد أو نكلا
ومشتري ذا الباب من تنازعا	في شئيه مشتريا أو بائعا
أو قدر مسلم به أو فيه	أو وقته فمسلم إليه
أشبه وائتلى وفات المسلم	والخلف إن قام وحيث المسلم
أشبه دون بائع وحلفا	فما يقوله بقدر يقتضى
وحلف وفسخ إن شبه فقد	الا بقدر الدين فالخلف فقد

والخلف كما لكل بعدما تقاسما رضا» بما زعم خصمه من قدر مثلا «وجبر الثانى» على الرضا «حتى يحكما» فلا جبر بعد الحكم بالفسخ .

تنبيه : اختلفوا إذا فسخ هل يحل للظالم ما ادعاه أم لا ورجحه محققون والحديث الصحيح وكونه ظلما غاصبا أما الآخر فان رضي بذلك حل له و الا فهل يحل له ايضا ويبيعه ويشهد عدلين ويوقف ما زاد فمتى أقر الظالم اخذه .

«وشبه مدى القيام كالعدم أما إذا فات» ولو بسوق «المبيع» المختلف في قدره «فقسم مشتر اشبه» ولو أشبه بائع أيضا «فان لم يشبه حلف بائع اتى بمشبه» فان لم يشبها حلفا وصدق مشتر في وصفه ودفع قيمته «وهل كقدر» أي واختلف هل كخلافهما في قدر المبيع خلافهما في «صح اختلف به» كاباق «أو يول» مدعيه «فيما البطل غير غالبه» فان غلب بطله في البلد صدق مدعيه

. «مع فوته» أي المبيع أما إن لم يختلف به الثمن كعند اذان الجمعة فيصدق مدعى الصحة بلا تردد «وهل كذا ان سلما» من الفوات فيصدق ان حلف عند بعض القرويين «أو يفسخان بعدما تقاسما» وهو لابی بكر ابن عبدالرحمن وحذاق

وفي مضي أجل حلف ورد فإن يفت فمكرر جا بسدد
وقبض الاصل البقا والعرف بضده عدل رضا فالحلف
وجنس أو نوع يبيع أو سلم وقام أم لا فسحا بعد القسم
وبت العرف وموضع القضا لمن لموضع التعامل مضي
وإن تداعيا شرا شيء وما هو بحوز قسا ان أقسا
أو نكلا ومن تألى أتا وما بحوز ذو فروع شتى
إن رمتها بسبعة والبائع بعشرة وقلت لا أطاوع
فإن تفتها حاضرا فالسبع قد أو غائبا فعدها ما لم تحد
عن ذا وإذا وإن يقل لن أنزرا عن عشرة فإن تفتها حاضرا
فما تأخر من المقال وغائبا فقول رب المال

صحبته «وافسخ إذا مائنا تجاهلا» بقول كل لا ادريه وانظر إذا قالها احدهما ولا يبعد
عندى تصديق الآخر ان اشبه وحلف «وحلفا» كل انه لا يدريه وبدىء مشتر «أو»
«حلف واحدا ونكلا» فان فات المبيع فعده.

تنبيه : هذا الفرع نظير فرع الاقرار بأحد ثوبين إن ادعى مقر ومقر له جهله وقد
أستشكل ابن عاشر حلفهما بأن المرتب عليه هو المرتب على عدمه قال هونى وهو
بحث ظاهر.

«ومشتري ذا الباب من تنازعا في شيئه مشترى أو بائعاً أو» اختلفا في «قدر مسلم
به» وهو رأس مال السلم «أو» مسلم «فيه» وهو الدين «أو وقته» هل شهر مثلاً أو
شهران «فمسلم إليه» وهو المدين فقوله ان «أشبه وائتلى وفات المسلم» به «والخلف
ان قام» هل كذا أو حلف وفسخ «وحيث المسلم أشبه دون بائع» وهو المدين «وحلفا
فما يقوله بقدر يقتضي وحلف وفسخ ان شبه فقد » بان لم يشبه واحد منهما فان حلفا
أو نكلا فسخ وقضي لحالف «إلا» خلافهما «بقدر الدين» أي فيه «فالحلف فقد» أي
فقط ولافسخ بل له الوسيط «و» ان اختلفا «في مضي اجل» فالحكم «حلف ورد»
الواو عاطف أي حلفا وفسخ العقد بلا نظر لشبه «فان يفت فمكرر جا بسدد» أي

فصل السلم

يكره حمل الدين من غير ضرر فقد نهى عنه وذمه عمر
داع لخلف الوعد والمين لذا أكثر منه أحمد التعودا
تشرط في السلم أشرط الشرا وعدم اشتراط أن يوخرا
ثمنه عن جيم أيام وأن يذكر ما عرفا يغاير الثمن
من وصف مضمن وفي الذمة لا عين أو في جنس إن تفاضلا
شبهه وإلا فالآخر ان أشبه بيمين فيهما «و» ان اختلفا في «قبض» عوض «الأصل
البقا» على ماكان فنافيه مدعى عليه «والعرف» ان يجز «بضده» فهو «عدل رضا
فالحلف» أي يحلف من شهد له «و» ان اختلفا في «جنس أو نوع بيع أو سلم وقام
أم لا فسخا» أي البيع والسلم «بعد القسم» منها «و» إن اختلفا في «بت» رعي
«العرف و» ان اختلفا في «موضع القضا» إن ادعى الغريم لمحل قبض الدين بلدا
فالقول «لن لموضع التعامل مضى» أي ذهب في دعواه وفات مسلم به وكذا ان
سكتا عنه عند العقد نقله (سر) ولعله حيث لم يخالفه العرف لقول القلشاني (وذكر
مكان القبض اكمل ان تشا، وإلا فعرف الناس كاف فيلتزم،).

تنبيه : لا اذكر نصا ان اختلف عرف متعاملين بيعا أو اجارة أو جعلاً أو غيره فقد
نصوا ان من اتى بثابق لم يجاعل عليه له جعل مثله ولم يبينوا إن اختلف عرف بلديهما
«وإن تداعيا شرا شيء وما، هو بحوز» أي ليس بيد احدهما «قسما ان اقسما أو
نكلا ومن تالي» أي حلف ونكل خصمه «أنا» انه غلبه حجة فان أقام كل بينة
فالمورخة وإلا فاعد لهما وقيل غير ذلك «ومابحوز» احدهما «ذو فروع شتى» أي
متفرقة يضيق النظم عنها أنهى ابن رشد هذه المسألة لثلاثين وجها تتفرع منها فروع
انظر رحمة ربى لبعضها ففي نظمها عسر ووقوعها نزر «إن رمتها» أي السلعة
«بسبعة والبائع» طلب ان تشتريها «بعشرة وقلت لا اطواع» على ذلك «فان تفتها
حاضراً فالسبع قد» أي فقط «أو غائبا فعد لها ما لم تحد عن ذا وذا وان يقل» ربا «لن
انزرا» أي انقص «عن عشرة فان تفتها حاضرا فما تأخر من المقال» أي قولكما
«وغائبا فقول رب المال» انظر (سر).

جودة أو كثرا لمنع الفضل في القرض والكفل بشرط الجعل
وضبطه بنحو كيل أو عدد مما هو العرف لدى أهل البلد
وقدرة على الحصول ان يحل وان يوجل ويعلم الأجل
ولم يحدّ بسوى تحول الاسواق مالك أقل الأجل
يومان لابن وهب ابن القاسم (يه) ويوم لابن عبدالحكم

فرع : لودفعت لغريمك وقلت هذا دينك على ابي ثم أنكر وقال انه الذى
عليك فانت مدع عليك البينة ذكره (ح) قبل باب الحجر «فصل السلم» «يكراه حمل
الدين من غير ضرر» ذكره ابن عبد الباقي «فقد نهى عنه وذمه عمر» رضي الله عنه
كما في الموطأ «داع لخلق الوعد والمين لذا اكثر منه أحمد» ﷺ «التعوذا تشرط في
السلم» وهو تعمير ذمة بعرض في معجل من عرض أو نقد «اشراط الشرا وعدم
اشتراط أن يوخرا ثمنه» وهو رأس المال «عن جيم أيام» ولو عينا لنهي الخبر عن بيع
دين بدين وهو يعم فسخه فيه وبيعه وسبقا وبداه به وهو ما هنا ويقال له كالىء
بكالىء وكذا يمنع العقد على ان في ذمة كل شيئاً نقداً «وان يذكر ما عرفا يغير
الثمن من وصف مثنى» وهو الدين «و» كونه «في الذمة لا» فيما «عين أو» أي ولا
«في جنس» الثمن «ان تفاضلا» وذكر ابن البشير عن الرجراجى جوازه في الماء
«جودة أو كثرا» إلا أن تختلف المنفعة خلفا قويا مطلقاً أو ضعيفا واختلف العدد
فيحل وكذا إن كثر الردى كنصف ثوب جيد في ردى تام وفي متفق نفعا مختلف جنسا
قولان اصحهما الحل فالحاصل المنع في متفق جنسا ونفعا والحل في مختلفهما كفي
احدهما على الأصح وجوز الشافعي سلم حيوان في أكثر منه من جنسه «لمنع الفضل
في القرض» إن اخر الأجود «و» لتهمة «الكفل بشرط الجعل» ان قدم «و» شرطه
أيضاً «ضبطه بنحو كيل أو عدد مما هو العرف لدى أهل البلد وقدرة على الحصول
ان يحل وأن يوجل» ويجوز السلم الحال لارباب الحرف كالحباز بنقد أو لأجل وشرط
الجواز شروعه في الدفع وذكر ما يدفعه كل يوم وأن يكون أصل ذلك عنده ويجوز
أيضاً في مهر ومرا بحة ويجوز شراء العين حالة في الذمة بناجز وهذا يقال له بيع
ويقال لشراء عرض حال في الذمة بناجز أيضاً سلم حال والأصح منعه في غيرهما

وجوزوا التأجيل بالمكان إن كان أدنى سيره يومان
لدى خليل ولدى المدونة ثلاثة وحاز فوراً ثمنه
بائعه وشرطاً أن يخرجاً إليه بالفور وفوراً خرجاً
وقبضه إن وصلاً والفلك لم يحتج لريح إن يك السيريم
ويفسد السلم حيث جهلاً أجله الذى إليه أجلاً
أو أهلاً تأجيله ولا أجل مطرد له بذلك المحل
وجائز سلم نفع عينا في أخذه شرع لا ما ضمنا
وفي السكاكين واحمال الخطب أسلم ومطبوخ وسيف وأهب
أسلم صغيراً في كبيره وضد اتحد العدد أو لم يتحد

مرآفا وجوزه الشافعي وللوالد رحمه الله تعالى (والشافعي وقوم آخرون، لسلم حل مجوزونا،) «ويعلم الأجل، ولم يحذ بسوى تحول الأسواق مالك أقل الأجل» وهو «يومان لابن وهب» وقال «ابن القاسم يه» خمسة عشر «ويوم لابن عبد الحكم» أما طوله فيجوز بما يبلغه عمر المشتري فيمنع بعشرين ان كان ابن ستين.

«وجوزوا التأجيل بالمكان» ويمنع في البيع فلا يحل تعمير ذمة بعين لاجل مكاني نسبه الخريش ل (ضريح) ولجوازه في العرض ستة شروط ذكرها فقال «ان كان ادنى سيره» أي السير دونه «يومان لدى خليل ولدى المدونة ثلاثة وحاز فوراً ثمنه بائعه» أي وشرطه أيضاً أن يأخذ البائع الثمن حين العقد أو قربه «وشرطاً» حين تعاقدنا «أن يخرجاً إليه بالفور وفوراً خرجاً و» شرطاً أيضاً «قبضه ان وصلاً والفلك لم يحتج لريح ان يك السير» إليه «بيم» أي بحر ﴿فألقه في اليم﴾ «ويفسد السلم حيث جهلاً أجله الذى اليه اجلاً» كموت زيد «أو أهلاً تأجيله ولا أجل مطرد له بذلك المحل» فان جرى لهم عرف بأجل كفي عن ذكره لان العرف كالشرط أما لو باع بعين في الذمة ولم توجل فتكون حالة ذكره (ح) «وجائز سلم نفع عينا» كخدمة عبدى سعيد «في اخذه شرع لا ماضمنا» لدين بدين «وفي السكاكين واحمال الخطب اسلم ومطبوخ وسيف واهب» بضميتين جمع إهاب أو محركة اسم جمعه.

ست محلها إذا ما لم يلد كبير أو يكبر صغير في الأمد
إن تختلف في الحيوان المنفعة فسلم البعض ببعض في سعة
اتفق الاسنان أم لا والنظر في عرف كل بلد لا ما سطر
هذا ولما كان في الفرش اللحم هو المراد عندهم قالوا الغنم
لا تسلم الصغار في الكبار منها ولا الكبار في الصغار
اتفق العدد أم لا إلا ما لغزارة تفوق طلا
ويسلم الجزاف لا فيه ولا في نادر وما أبى أن ينقلا

تنبيه : جاز شراء لبن غنم معينة بحال أو مؤجل أجلاً بعيداً وشرط الجواز أن يشرع في أخذ اللبن أو يتأخر أياماً يسيرة وأن يكون كل من الشراء والأخذ في زمن إبان اللبن انظر التهذيب «اسلم صغيراً في كبيره وضد اتحد العدد أو لم يتحد» فيجوز حقان في جذع وهو فيهما وجذعان في حق إتفاقاً فيهن وحق في جذعين أو في جذع أوضده على الأصح فهذه «ست محلها إذا ما لم يلد كبير» قبل الحلول «أو يكبر صغير في الأمد» الذي قبل الحلول «ان تختلف في الحيوان» أو غيره «المنفعة» خلفاً قوياً إلى آخر ما مر عند قوله «جودة أو كثرا» ومثال القوى عزارة لبن وقوة على الحمل بارعة «فسلم البعض ببعض في سعة» ولذا حل صغير في كبير حيث لا زين كما مر آنفاً «اتفق الاسنان أم لا والنظر» في تخالف النفع «في عرف كل بلد لا ماسطر» في الكتب لدور الأحكام مع العرف قال المحققون كالقرا في غفل كثير من الفقهاء فافتوا بما سطر الأقدمون بناء على عرفهم وقد زال كقول مالك في خلية وبرية وحرام انهن بتات لانه عادة زمنه «هذا ولما كان في الفرش» أي الغنم «حمولة وفرشا» «اللحم محركة لغة فيه «هو المراد» منها «عندهم» الالهم وغيره من نفعها تبع له كما في ابن عرفة وغيره بخلاف عرفنا فالالهم منها رسل ونسل «قالوا الغنم لا تسلم الصغار في الكبار منها ولا الكبار في الصغار، اتفق العدد أم لا إلا ما لغزارة تفوق طلا» أي لبنا فتسلم في الحواشي وهي ماقابل الجيد.

كلؤلؤ كبر جدا إذ يقل وجوده والدار إذ لا تنتقل
لا يسلم المصنوع فيما فعلا منه ولا الضد وبعض سهلا
وجوزوا شراء ثوب لم يتم وما يتمه بشرط ان يتم
إن كان عند الشاري ما يفي به من غزل إن أخطأ في مطلوبه
تعيينك الصانع أو ما يصنع منه الذي أسلمت فيه يمنع
وسهل صنعة يعود أم لا يمنع كان آخرأ أو ألا
لا صعبها ان لم يعد وعجلا وفي الثلاث الآخر أراع الأجل
وجاز ما صنع فيما صنعا إلا إذا تقاربا منافعا
عن زيد رأس المال قبل الأجل ليجعل الاقعس حقا اعدل

تنبيه : اختلاف المنفعة فسروه بتخالف مايقصد من الشيء «ويسلم الجزاف» في
غيره و«لا» يسلم غيره «فيه ولا في نادر» وجوده «وما أبى ان ينقلا كلؤلؤ كبر جداً إذ
يقل وجوده و» نحو «الدار» فلا يسلم فيها «إذ لا تنتقل لا يسلم المصنوع فيما فعلا
منه» كفأس في حديد «ولا الضد» كحديد في فأس «وبعض» العلماء «سهلا» ذلك
قائلاً ان الصنعة ازلت صنفيته وصوبه ابن يونس «وجوزوا شراء ثوب لم يتم
وما يتمه» أي مع غزل يتمه «بشرط» صلة شراء «ان يتم» ماشرطه على بائعه وإنما
يجوز «ان كان عند الشاري ما يفي به ، من غزل ان اخطأ في مطلوبه» وهذه الصفقة
لم تخلص لبيع ولا سلم ولا إجارة قاله (بن) «تعيينك الصانع أو ما يصنع منه»
الشيء «الذي اسلمت» له «فيه يمنع» فهو مفسد لكن لك ان تشتري مايعمل منه
وتاجره لجواز جمع بيع وإجارة على الأصح «وسهل صنعة» كغزل صوره أربع «يعود»
أي يقبل النكث والعود لاصله «ام لا يمنع كان آخرأ أو ألا» أي يمنع سلمه في
أصله وسلم أصله فيه «لاصعبها» وصوره أربع أيضاً «إن لم يعد وعجلا» بأن اسلم
في أصله «وفي الثلاث الآخر أراع الأجل» الذي ضرباه فان صح ان يصنع فيه من
الأصل مثل المصنوع منع لان سلم الشيء فيما يصنع منه مزابنة إذ كانه آجره بها
يفضل من الثوب وهو مجهول فإن لم يصح ذلك لقربه حل لفقد المانع «وجاز ما صنع
فيما صنعا» من جنسه «إلا إذا تقاربا منافعا» جداً فيمنع للزبن فإن اختلف مايقصد

فصل في قضاء الديون من سلم أو

سلف

وخذ وراء الأجلين أجودا	منه أو أسفل أو اربى عددا
لا الأكثر الأدنى أو الأعلى الأقل	فيما به ربا التفاضل انحظل
إلا إذا الباقي تركت لا على	وجه المكايسة بل تفضلا
وجائز قبول قبل الأجل	ما ليس فيه حط اوضع اعجل
كقبل موضع القضا إن لم تنل	منه كراء حملة والدين حل
وواجب قبوله بعدهما	وهل ولو لبعض أو ان أعدما
وللغريم حملة على المضى	معه لموضع القضا إن ينقض
الامد قبل قدره كماله	ان يمنع المديان من نزاله
يحل فيه الدين إن لم يسهل	من ماله أو يتحملة ملى

منه كفاس في مسامير حل وسواء سهل وغيره ومايعود وغيره فهي ثنان أيضاً «عن زيد رأس المال قبل الأجل ليجعل الأقسى حقاً اعدل» لفسخه الأقسى في مخالفه صفة وقد منعوه في ثوب أعرض أو اصفق واختلفوا في أطول والحق أعرض من الاقسى وأصفق .

«فصل» في قضاء الديون من سلم أو سلف «وخذ وراء الاجلين» الزمى والمكاني المشترط للقضاء «اجودا منه» أي من الدين المفهوم من الكلام على أن في عوده لغير مذكور اسوة بالقرآن ﴿ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾ ﴿وَجَعَلُوا اللَّهَ﴾ «أو اسفل أو اربى عَدَدًا، لا الأكثر الأدنى أو الأعلى الأقل، فيما به ربا التفاضل انحظل، إلا إذا الباقي تركت لا على وجه المكايسة بل تفضلا» فلك حينئذ اخذ أقل أجود أو أردأ أو مثلاً وإلا منع إلا في مثل فحل على الأصح وجاز قضاؤه بغير ذاته ان جاز ان يباع برأس المال بخلاف لحم بحي وان يسلم فيه لاقوت ورأس المال قوت وجاز قبل ماتفرقا فان لم يجد عنده الا قوتا اخذه ووكل من يبيعه على ملك ربه وفعل ذلك باشهاد وكذا ان عدم قوتا من سلم نقله (قص) .

والعين والسلف حيث قدما لطالب لزمه قبضهما
فحط لا يدخل فيهما وضع وحط بالجنس اخصصهما تطع
بمثل أو أعلى اقض فرضا حلا أم لا وحاذر أن تدبر الفضلا
وجاز بالاردأ والأقل ان حل واحذر دوران الفضل
فدوره في حظر التفاضل يمنع في القضاء والتبادل
وجاز أن يقضى بغير جنسه كجمل عن أوسق أو عكسه
والأرز عن دخن إذا ما دفعا له الأرز قبل ما تصدعا
لا بمزيد عددا أو كيلا أو زنة إلا بزيد قلا

فرع : لو اتلف قوتا جهل قدره جاز قضاؤه بغير جنسه ودفع ما حقق انه دونه
كيلا أو أكثر «وجائز قبول قبل الأجل ما» في الكلام فصل مضاف بظرف «ليس فيه
حط» الضمان وازيدك وظاهرهم منع ماهو فيه وان لم يقصد «أو ضع اعجل» حكاية
في (عب) ان رجلا ذكر بحضرة شيخه عن اللخمي عن المدونة عن (سم) جواز
ضع واتعجل فأنكره الشيخ فطلبوه في اللخمي فلم يجده فغمه ذلك فقال له
اللخمي في النوم ذكرته في الخلع فوجدوه فيه «كقبل» أي كما يحل ذلك قبل «موضع
القضا ان لم تتل منه» أي من المدين «كراء حمله» لبلد القضاء «والدين حل فان لم
يحل منع لان المعجل مسلف ونفعه حط الضمان.

«وواجب قبوله» ان لم يختلف الشهود في سلامته من رداءة وإلا سئل غيرهم حتى
يظهر الصواب قاله في التبصرة أما لو قبضه فلا يردّه برداءة مختلف فيها «بعدهما» أي
الأجلين ولو ذات سلفه ان كان سلفا مالم يتغير بنقص نسبه (ح) لابن عرفة «وهل
ولو لبعض» الدين «أو» انما يجب قبول بعضه «ان اعدما» المدين «وللغريم حمله على
المضي» أي الذهاب «فما استطاعوا مضيا ولا يرجعون» «معه لموضع القضا ان
ينقض الامد قبل قدره» أي قبل ما يصل فيه لمحل القبض «كماله» أيضاً «أن يمنع
المديان من نزاله» بالكسر أي سفره «يحل فيه الدين ان لم يسهل من ماله» بعده «أو
يتحملة ملي والعين والسلف حيث قدما» قبل الأجل «الطالب» أي غريم «لزمه

جدا وبعض العلماء شهرا حل مزيد عدد لو كثيرا
ومقتض مصدق المديان في صفة المدفوع ذو ضمان
أمر المدين يشتري لك بما عليه سلعة لبعض حرما

قبضهما» الا لشرط أخذ العين ببلد فله شرطه «فحط لايدخل فيها» لاجل ذلك
بخلاف ضع «وضع وحط بالجنس اخصصنها تطع» الفقهاء وهذا ان اختلف
الجنس في جميع الدين والا منع ذكره هونى وكأنه جمع حلا وحراما ثم شرع في قضاء
القرض فقال «بمثل أو أعلى اقض قرضا حلا ، ام لا وحاذر ان تدبر الفضلا» وجاز
بالاردا والأقل ، ان حل واحذر دوران الفضل ، فدوره في حظر التفاضل ، يمنع في
القضاء والتبادل ، وجاز ان يقضى بغير جنسه كجمل عن أوسق أو عكسه ، والارز
عن دخن» ولو تفاضلا لكن إنما يجوز قضاء قوت بقوت غير جنسه ان لم يضم حين
العقد كما في القصرى «إذا مادفعا له الارز قبل ماتصدعا» أي قبل تفرقهما قبل
المواعدة فالتصدع التفرق ﴿يومئذ يصدعون﴾ أي يتفرق أهل الجنة وأهل النار
قال :

(وكنا كندمانى جذيمة برهة * من الدهر حتى قيل لن يتصدعا)
ثم هذا مبني على منع المواعدة على بدل القوت وفي (قص) عن ابن هارون تكره
ولا تمنع كما مر «لا» يحل قضاء قرض «بمزيد عدداً أو كَيْلاً أو زنة الآ يزيد قلا» .
«جداً» كدرهمين في مائة وكقدر تخالف الموازين «وبعض العلماء شهرا، حل
مزيد عدد لو كثيرا» .

فرع : لو كان الدين عينا من بيع قضيت كالسلف فيجوز مثل وأفضل صفة
مطلقاً وأقل صفة وقدرا بعد الأجل فقط ومنعه دور فضل لكن يجوز بأكثر وزناً
وعدداً ثم ساق فروعاً جامعة لبيع وقرض فقال «ومقتض مصدق المديان في صفة
المدفوع ذو ضمان» يعنى ان اقتضاء حق على تصديق دافعه في وصفه ينقل ضمانه
لقابضه ذكره ابن عرفة في مبحث الغائب وهو يفيد جواز تصديق في غائب دفع
قضاء .

الاصل القضا بالمثل والحكم جرى بالعدل إن عسر أو تعذرا
والقصرى ان وجدته في البلد لزمه ولو بها لم يعتد
ومن مرارا عن طعامه أبى حتى غلا فعد له يوم الابا

تنبيه : اعلم انهم نصوا أن الدين مبيع وقد سبقت شروط المبيع من نفع وعدم
غرر «أمر المدين يشترى لك بما عليه سلعة لبعض حرما» خوف دفعه لها من عنده
فيكون فسخ دين في دين ولذا يجوز ان حضرته أو كنت في البلد وفي التهذيب ان
مالكا كرهه مرة وجوزه مرة وفيه أيضاً أنك إن أمرته بسلمه لك في طعام منع لثلا
يكون تأخير سلفاً نافعاً أو يعطيك من عنده فيكون ديناً بدين أما بعد اقتضائه
فيجوز وفي (ق) ان أمره بذلك من الثمان التي تنقل الدين من ذمة لامانة نقله (سر)
عند قوله في الوديعة وبرىء ان رد غير المحرم إلخ واختلف هل يصدق ان قال
اشتريته بدين فتلف نقله (مع) أما امرك لرجل يشترى لك من ماله فيأتى ان شاء
الله تعالى في آخر القرض .

تنبيه : يجوز دفع ما يعدل مائة وعشرين عن مائة ويأخذ العشرين حالة أو لأجل أما
دفعه في تسعين فيحل ان نقدت العشرة أو بقيت لاجلها لا إن اخرت عنه لبيع
وسلف نقله (ت) وفي شرح الرسالة لابن البشير ما يفيد الحل وقد نصوا ان جمع بيع
وسلف الممنوع شرطه وفي التهذيب و (مع) ان حل الدين فأخذ ببعضه سلعة على
ان يؤخره ببقية الثمن منع لبيع وسلف وان ارجاها عليه حالة جاز .

الثانى : في (مع) جواز اخذك بيصة نصفها عن دينك ونصفها سلف لشهر مثلاً
ان لم تشتراطه عند البيع .

الثالث : في (قص) في باب الوكالة مانصه لا يجوز اعطاء الدين لمن لا يوثق به
دون اشهاد لانه من إضاعة المال قاله الابي .

«الأصل القضا بالمثل والحكم جرى بالعدل» أي القيمة «ان عسر أو تعذرا»
ذكره (سج) والمنجور وابن رحال وفي ابن سلمون ان المتسلف ان عدم الماء فقيمته
يوم سلفه وفي المختصر ان الفلوس ان عدمت فقيمتها وهل يوم الحلول أو الحكم

ان بتّ ذو الابان فالخيار لمشتر فسخ أو انتظار
ونظرة بقبض بعض واجبة إلا إذا ما رضي المحاسبة
وما على المدين إن مات يحل كمفلس قاموا عليه فبذل

فصل المقاصة

يجب الانتصاف إن يطلبه من حل رداؤه أو استوى الزمن
واتحد الدين وفي نقدين حلا معا أو متساويين
اجز وفي عرضين حلا أو أحد والاجل اتفق أو وصف وقد
وفي طعامي سلف متفقي وصف وقدر جائز بغير قي
كان يحلا أو يحل الأجود والقرض والبيع إذا يتحد
وصف وقدر ويحلا أما في قوتي البيع فمنع عما

وهو الأصح ولا فرق بين ماطل وغيره إلا في الإثم ومن تأمل كلامهم علم أن
الفلوس ضرب مثل «و» قال «القصرى إن وجده في البلد لزمه» شراؤه «ولو بهالم
يعتد» وهو خلاف ما مر آنفا عن (سج) ومن معه «ومن مرارا عن طعامه أبى حتى
غلا فعده» قيمته «يوم الابا» هونى بلا خلاف «ان بتّ ذو الإبان» كعلك وحتوت
«فالخيار لمشتر فسخ أو انتظار ونظرة» أي تأخير المدين «بقبض بعض» أي قبض
الطالب لبعضه «واجبة إلا إذا ماضي المحاسبة» .

تنبيه : لم أجد نصا فيمن دفع لغريمه شيئا ولم يعلم انه في دينه عليه والظاهر
أن عليه إعلامه إن خالف دينه كما قاله هونى فيمن وهب لها ثوبا وقالت هدية وقال
بل من دينك على أنه إن كان قائماً حلف وأخذه وإن فات فالظاهر ان لاشيء له إذ
لا تجبر على تصيير لم تعلم به انظره في آخر باب التنازع وأما إن وافقه فكذلك أيضاً
إن لم يلزمه قبوله كما هو واضح وكذا أيضاً إن لزمه إذ قد يكون له فيه غرض يضر
به فواته فقد قالوا فيمن ضيفه الغاصب بطعام غصبه منه فأكله غير عالم أنه يسقط
حقه مالم يكن أعده لبيع وشأنه أكل مادونه فيغرم غاصبه الزائد اهـ وأيضاً فقد
يترتب عليه وجوب زكاة وقد أوجبوا بيان نجاسة الثوب ان خيف أن يصلى به كما مر

فصل في الحوالة

شرط الحوالة رضا غير المحال عليه إن لم يك قتله المحال حضوره إقراره حلول ما للأخذ اتحاد ما عليهما ولزمت بالعقد ما لم تدر دون المحال أنه ذو فقر وانفسخت إن رد مضمن لست أو لفساد أو لحق قد ثبت وهي من المعروف فالمكايسة تمنعها كما ابن رشد أسسه أول الباب وقد يحسب أن ذلك هدية ويكل أموراً من مصالحه على الدين لظنه انه لم يقض وقد يكون احوال عليه أو باعه لمن يعلمه إلى غير ذلك مما يظهر لمن تأمل والله تعالى أعلم .

«وما على المدين ان مات يحل» إلا أن يقتله ربه عمداً واختلف ان شرط المدين ان لا يحل بموته هل يفسد البيع أو الشرط والأول أصح انظر هونى «كمفلس قاموا عليه فبذل» لهم ماله فأراد واقسمه قاله (ت) (فصل في المقاصة) وتسمى انتصافاً وهي مستثناة من دين بدين «يجب الانتصاف إن يطلبه من حل رداؤه أو استوى الزمن» أي اتحد الأجل «واتحد الدين» ثم ذكر ما يجوز فيه حتى يجب ان طلب وترك صور المنع لعلمها من صور الحل فقال «وفي نقدين حلا معا أو متساويين أجزو» اجزها «في عرضين حلا أو» حل «احد» هما «أو الاجل اتفق أو» اتفق «وصف وقد» ولو تفاوتت الأجل والقدر القدر «وفي طعامى سلف متفقى وصف وقدر جائز بغير قى» أي قيد حذف الدال ضرورة فإن اختلفا كقمح وتمر منعه (عب) وجوزه هونى «كان يحلا» فتجوز في قوتين حلا وان اختلفا «أو يحل الأجود» لجواز قضاء قرض لم يحل بمثل أو أجود «و» قوتى «القرض والبيع» أي احدهما قرض والآخر من بيع «إذا يتحد وصف وقدر ويحلا اما في قوتى البيع فممنع عما» فلا تجوز فيهما بحال والظاهر ان العين مع غيرها وقوتا مع غيره كعرضين إلا في بيع قبل قبض .

«فصل في الحوالة»: والأصل فيها خبر (بخ) مطل الغني ظلم وإذا احلت على ملىء فاتبعه بشد التاء أي ندبا وقيل حتما «شرط الحوالة رضا غير المحال عليه ان لم يك قتله المحال» القتل بالكسر العد وقال امرؤ القيس :

وليس للمحال أخذ غيرما له يجوز مع كل منها
إلا إذا تكررت فالتهمة تنأى فما شا فلينل لا مائمة
توكيل طالب بأخذ ما طلب ممن عليه لك حق قد وجب
يجوز حل دينه أم لا ولا يمنع ان تعزله كالوكلا
ودينه باق عليك حتى ياخذه فهي ثلاث بتا
حوالة الاذن بها تفارق حوالة القطع لدى من حققوا

(واسرى من معشر ا قتال) * فان كان عدوه شرط رضاه وهل يجب التوكيل ان
طرأت قولان انظر (ح) «حضوره اقراره حلول مالالأخذ» أي دين المحال «اتحاد
ماعليهما» وصفا وقدرا وجوز قوم تحوله على أدنى صفة وقدراً ومنعه عياض وشيخه
ابن رشد ثم كون اقراره شرطاً هو الأصح كما حققه أبو علي و (تو) و (بن) ومقابله
لعبد الملك .

فرع : لو ظهر ان الذى عليه بعض الدين فباقيه حاملة يتبع بها أيها شاء «ولزمت
بالعقد» نصا كاحتل على زيد أو ضمنا كخذ منه حقه وأنا برىء منه وتصح بإشارة
فيحرم على مدين علم بالحوالة قضاء المحيل وضمن ان فعل فان احتمل عقدها
وكالة كخذ منه دينك فللمحال العود للمحيل ولو أخذ البعض ويقول اردت ان
اكفيك التقاضى «مالم تدر دون المحال أنه ذو فقر» ولو كان شكاً الا لشرطك ان
لا يرجع «وانفسخت ان رد مضمن لست» أي عيب «أو لفساد» جهله مشتر وإلا
صحت وهل يدفع ثمناً أو قيمة قولاً (سم) وأشهب «أو لحق قد ثبت» وقيل لا تفسخ
لرد الثمن في الثلاث لأنها معروف ومحله في الأخيرة ان لم يعلم البائع انه لغيره وإلا
بطلت اتفاقاً «وهي من المعروف» مستثناة من نساء عين بعين «فالمكايسة تمنعها كما
ابن رشد اسسه» في مقدماته وسلموه «وليس للمحال اخذ غير ماله يجوز مع كل
منها» أي المحيل والمحال عليه . «الا إذا تكررت فالتهمة تنأى» عنه «فما شا فلينل
لا مائمة» أي لا إثم عليه فيما أخذ والتكرار كأن يحيلك الثانى أو تحيل عليه ثم ذكر
حوالة الاذن فقال «توكيل طالب بأخذ ماطلب، ممن عليه لك حق قد وجب، يجوز

فصل الفلس

والغارمون موسر ومعسر ومفلس فالموسر
يحمد حتما ناجزا والمعسر بالذات قدر الاشتراء ينظر
وكل من طلب مهلة إلى بيع عروضه إليها أمهلا
ومن أقام شاهدا بعسره محتم انظاره ليسره
ومن أقر بالملا أو حقا ثم ادعى عدما فلن يصدقا
والحكم سجنه لموت أوأدا ما لم يقم على الضياع شهدا
وحسن الحال إذا تفالسا وهو ظاهر الملاء حبسا
إيضا كما يحبس مجهول الملا والعدم إلا ان يروم مهلا

حل دينه أم لا ولا ، يمنع ان تعزله كالوكلا ، يجوز عزلهم الا لمانع «ودينه باق عليك حتى يأخذه فهي ثلاث بنا ،» أي قطعاً «حوالة الاذن بها تفارق ، حوالة القطع لدى من حققوا» وانظر هل تجوز مع تخالف الدين لأنه وكيل أم لا لقولهم افترقتا في ثلاث .

فرع : لو قال لم احلك بل وكلتك أو هو سلف منى لك ولادين لك على حلف ان أشبه وحده وإلا حلف مدعى الاحالة انظر هونى (فصل الفلس) «فائدة» : ان مات من ادان في حل بلا سرف ولم يمطل لم يحبس به إن أوصى بالقضاء أو لم يترك وفاء «والغارمون» قوله تعالى ﴿والغارمين﴾ جمع غارم للمدين «موسر ومعسر ، ومعدم ومفلس فالموسر ، يحمد» كيعلم أي يقضى ماعليه «حتما ناجزا» لخبر مطل الغني ظلم فان ساله التأخير وقال فعلت لزمه لا أؤخره بصيغة آت على الأصح مالم يورطه لانها وعد انظر الالتزامات و (قص) «والمعسر بالذات» التي عليه «قدر الاشتراء ينظر» أي يؤخر ﴿ولا هم ينظرون﴾ «وكل من طلب مهلة إلى ، بيع عروضه إليها امهلا» بقدره عرفا (ع) (ولاجتهاد الحاكم الآجال ، موكلة حيث لها استعمال) «ومن أقام شاهدا بعسره ، محتم انظاره ليسره» لامر القرآن بذلك «ومن اقر بالملا أو حقا» ملاؤه «ثم ادعى عدما فلن يصدقا ، والحكم سجنه لموت أو أدا

ليثبت الذى ادعى من اعيان
وللغريم أن يرد عينا
إلا إذا فداه منه قومه
كجعله أزيد دهنانا
كماله طلب حجر من لا
إن حل دينه وإن لم يقم
واترك له ربحان من بعيشته
وما على المفلس أن يقتربا
وصانع يداين الناس على
فبحميل مال أو محيا
مبيعه من المفلسينا
أو يتبدل للتغير أسمه
أو دلوا أو خفافا الدهانا
يفى بالاجال وما قد حلا
بذاك باقى غرماء المعدم
كلّفه الشرع لظنّ يسرته
أو يقبل الهبة والتسلفا
عمله يلزمه أن يعمل

مالم يقيم على الضياع شهدا» وكذا ان كان ينفق زوجته وابنه فلا بد من قول البينة
تلف ماله بسبب كذا نسبه (قص) لابن سلمون والتبصرة «وحسن الحال إذا تفالسا
وهو ظاهر الملاء حبسا، أيضاً» فإن سال مهلة ليثبت عدمه أمهل بضامن وجه وإن
طلبها ليقضى أمهل بضامن مال «كما يحبس مجهول الملا والعدم الا ان يروم مهلا
ليثبت الذى ادعى من اعيان» عبر به عن العدم مجازا «فبحميل مال أو محيا» أيها شاء
فيغرم ان لم يأت بالمدين ولو أثبت عدمه عند ابن رشد لا اللخمي «وللغريم ان يرد
عينا مبيعه من المفلسينا» ولو ثوبا لا يجد ستره غيره نقله (مع) عن المازرى «إلا إذا
فداه منه قومه» الغرماء «أو يتبدل للتغير اسمه كجعله أزيد دهنانا» جمع دهن «أو»
جعله «دلوا أو خفافا الدهانا» بزنة كتاب للاديم وبها فسر «فكانت وردة
كالدهان» «كماله طلب حجر من لايفى» (١) «بالاجال وماقد حلا ان حل دينه
وإن لم يقيم بذاك باقى غرماء المعدم واترك له ربحان من بعيشته كلّفه الشرع لظنّ
يسرته» الربحان الرزق وبه فسر «فروح وربحان» ولابن كنانة لا يترك للمفلس
شئى ٤٠

(١) نسخة (خ)، شس: ماله.

ومن يحقق أن ما يملك لا فضل له عما عليه حظا
عليه نقصه بما لم يأمل خلفه قبل حلول الأجل
نعم له لا مسرفا تباح نفقة ضحية نكاح
وكسرة لسائل والاشترا وهبة الثواب حتى يحجرا
وللغريم ان يرد ما حرم وعرفه لمن عليه يتهم

تنبيه : يترك له أيضاً غير ذلك إن كان العرف كان يجري بترك ما في فقدته له مضرة
أو معرة.

«وما على المفلس ان يقتربا» أي يكتسب «وأموال اقترفتموها». «ومن يقترب
حسنة» «أو يقبل الهبة، والتسلفا وصانع يداين الناس على، عمله يلزمه ان يعمل»
نقله (ت) عن اللخمي و (س) عن ابن عرفة عن اللخمي أيضاً ولم يعرجا على قول
(ع) لضعفه.

تنبيه : اختلف هل يترك للمستغرق ما يسد جوعته ام لا يترك له شيء لانه لم
يعامل على ذلك «ومن يحقق ان ما يملك لا، فضل له عما عليه حظا، عليه نقصه
بالم يأمل» كينصر يرجو «خلفه قبل حلول الأجل» فان تصدق على معين اثم من
وجه وأوجر من وجه وعلى غير معين لم يثب (قص) عن هوني.

فرع : لو وهب وجهلنا هل بقي ما في بالدين لم ترد «نعم له لا مسرفا تباح نفقة
ضحية نكاح وكسرة لسائل والاشترا وهبة الثواب حتى يحجرا وللغريم أن يرد ما حرم
و» ان يرد «عرفه لمن عليه يتهم» كاخ وملاطف.

تنبيه : اختلف في اخذك دينك من مستغرق الذمة قيل لك اخذ ما زاد به ماله
دون ما أتلفه وقيل يمنع لوجوب الحصاص لكن لك أخذ ما احالك به على مدينه
نسبه (قص) لـ (مع) واختلف أيضاً هل له حكم من حجره قاض فلا يقضى غريباً
دون آخر أو حكم من احاط بهاله الدين واختلف أيضاً في مبايعته فالأصح المنع
وجوزها متأخرون للضرورة لكثرة الاستغراق لكن بلاغب لأن المال لغيره فقيل
فيء وقيل كمصرف الزكاة لغير عامل وعليه فلوارثه اخذه ان كان مصرفا على وجه

فصل الخيار

شرط الخيار جائز الى زمن عين دان فثلاثة تسن
 للعرض والمثل كمال للعبد عشرة وضر شرط النقد
 كذا تواطؤ عليه قبلا عقد كطوع في مبيع ضلاً
 وشرط غيبة على ما يلبس أو أنه ثوب الخيار يلبس
 أو زائدا عما مضى بما خلا أو زائدا عما مضى بما خلا
 والملك للشارى ونفعه له وفي سوء المغيب مشتر حلف
 إن لم يكن مغيباً أو صح التلف نافي تفريط وزاد المتهم
 نافي تفريط وزاد المتهم الأكثر من ثمنه وقيمته
 ان خير البائع في قضيته

الصدقة لا الارث ويجريان فيمن لا وارث له والأصح انه فيء ونفذ عتقه وصدقته
 ولو عرف اهل تبعاته إن جهل حظ كل وأباح ابن عرفة مال قوم جلعهم مستغرق إلا
 من حقق شذوده عنهم وسلطان الفسقة محمول على الاستغراق وافتي ابن الحاج
 إبراهيم في حسان بذلك نقله (قص) وصوبه وقال نهى مالك عن مال غلب حرامه
 وهل كرها أو منعاً قولاً (سم) وأصبغ وجاز ما علمت انه حل وهل تصدقه قولان
 (فصل) الخيار «شرط الخيار جائز إلى زمن عين دان فثلاثة» أيام .

تنبيه : كل بيع أوقعه الحاكم كان بالخيار وكان خياره ثلاثاً في كل سلعة ذكره
 في الفلس .

«تسن» تشرع «للعرض والمثل كمال للعبد عشرة وضر شرط النقد» وان لم ينقد
 ولا يفيد حذفه «كذا تواطؤ عليه قبلا عقد كطوع» بنقد «في مبيع» بخيار «ضلاً» أي
 غاب «وقالوا إذا ضللنا» «و» كذا «شرط غيبة على ما يلبس» أي يلبس «أو أنه
 ثوب الخيار يلبس» فشرط الانتفاع يفسده «أو» شرط زمن «زائد عما مضى» وهو
 ثلاثة في عرض الخ «بما خلا يوم وجهل ما إليه اجلا» «والملك للشارى» البائع
 «ونفعه له ومنه صبره» الصبر الضمان «ولو أرسله» أي أطلقه بيد مشتر وإنما يضمه

وفي مغيب بائع خير من سواء ردّ بعد حلفه الثمن
وهو من البائع ردّ ما عدا إجارة لم تتعدّ الأمد
ويلزم المبيع من هو لديه إن انقضى وزاد أياما عليه
من ادّعى من بائع أو مشتر خير أخذ ما بحوز الآخر
أو انه سلم ما تحت اليد طلب بالبيان بعد كغد
ولم يجوز لمشتري قد خيرا بيع إلى امضائه للاشترا
وجاز احداث الخيار بعدا عقد وصارا محدثين عقدا
فانقلب البائع مبتاعا ولا جرم للثمن إن يعجلا
لمن على مشورة امرئ عقد وهل كذا خياره أن يستبد

«ان لم يكن مغيبا أوضح التلف» بينة «وفي سوى المغيب مشتر حلف، نافي تفريط
وزاد المتهم، لضاع والناكل منها اغترم، الاكثر من ثمنه وقيمته، ان خير البائع في
قضيته، و» ان تلف «في مغيب بائع» عليه «خير» صفة «من» نائب خير «سواء رد»
جواب ان المقدرة «بعد حلفه» لتلف «الثمن» وهو (١) أي ماذكر «من البائع رد
ماعدا اجارة لم تتعد الامدا» لأن الغلة له «ويلزم المبيع من هو لديه ان انقضى»
الامد «وزاد اياما عليه»، فلا يرد عرضا بعد ستة أيام «من ادعى من بائع» خير «أو
مشتري، خير أخذ ما بحوز الآخر أو أنه سلم ماتحت اليد،» أي يده «طلب بالبيان»
أي البينة «بعد كغد» ادخلت الكاف ثلاثة أيام فهذه أربع صور ويصدقان في
أضدادها الأربع البادية للمتأمل «ولم يجوز لمشتري قد خيرا، بيع إلى امضائه للاشترا
وجاز احداث الخيار بعدا، عقد وصارا محدثين عقدا، فانقلب البائع مبتاعا» وما
(١) قوله وهو من البائع رد الخ نظير قول خليل «وهورد من البائع الا الاجارة» وخليل رد الضمير على قوله ورضي

مشتري كاتب الخ والناظم لم يذكر الأمور التي رد عليها الضمير وقد نظمت جلها بقول:

وان يكاتب مشتر أو يرهن أو يك منه نظر إلى الهن
أو يتسوق وكذلك إذا زوج لو عبدا أو إن تلذذا
أو ياجر أو عمدا جنى أوفصدا فهو راض لا إذا ما جردا
وهو من البائع الخ. من خط محمد بن المختار السالم ونظمه بواسطة.

فصل

جاز شرا أحد شيئين بلا تعيينه بل ينتقى إذا ابتلى
إن يتحد صنفهما فإن وفي زمن الاختيار قبل ما اصطفى
كان شريكا فيهما وهكذا إن اقتراضا أو قضاء أخذا
فزعم التلف لكن حلفوا متهما وفي سواء اختلفوا

تظهر فيه ثمرة ذلك غلة وضمان «ولا، جرم» أي لا بد «للثمن ان يعجلا»، قاله الأكثر «لمن على مشورة امرئ عقد، وهل كذا خياره ان يستبد،» يعني ان من باع أو اشترى على أن يشاور أحداً يجوز له أن يتركها ويرد أو يمضي واختلف هل كذا إن عقد على خياره ذكروا فيه وفي عقده على رضاه أقوالاً وأعتمد خليل نفي استبداده.

«فصل» «جاز» خلافاً للشافعي والحنفي «شرا أحد شيئين» كثوين «بلا تعيينه بل ينتقى إذا ابتلى» إذا اختبرهما (١) «وإذا ابتلى إبراهيم ربه» وإنما يجوز ذلك «ان يتحد صنفهما» والا فمن بيعتين في بيعة خلافاً لابن أبي مسلمة وجوزه محمد في صنف مختلف صفة والمدونة في صنف مختلف جودة فقط له من المقدمات «فان وفي زمن الاختبار،» (بن) وهو قدر زمن الخيار فيما يظهر «قبل ما اصطفى كان شريكا فيهما وهكذا ان اقتراضا أو قضاء اخذا» ليختار منهما «فزعم التلف» شارك فيهما أيضاً وانظر هل كذا ان زعمه مشتر في الأولى أو تم الزمن في هذه «لكن حلفوا متهما وفي سواء اختلفوا» أما ليربهما شخصاً فلا يضمن لانه أمين فإن اختلفا هل ليربهما أو ليختار فالأصل تصديق المالك كما قال (تو).

(١) نسخة : أي اختبرهما . (خ) (شس)

باب القرض

يجوز قرض ما يجوز السلم فيه سوى جارية لا تحرم
إذ واجب قبوله إن يردد لربه من قبل ما تتحدد
وامنع بما منع فيه الا مجهول كيل وجزافا فلا
لذاك لا يجوز في الأوقاف لمنع بيعها بلا خلاف
يلزم بالعقد على المعتمد كما به يدخل كفل المجتدي
لكنه يحتاج للحوز كما به الرهوني والشريف جزما
إن تفرص قوتا فبيعه لمن منه اقترضته بقوت امنعن
والقرض إن كان لنفع من دفع فقط فبالاجماع منهم امتنع
وامنعه حيث انتفعا به معا ما لم يقل نفعه من دفعا
حتى كأن نفعه لم يقصد أو يلجىء الضر لذا التعاقد
ففيه بين العلماء قد جرى قولان اشهرهما ان حظرا
وقرض در بقر بابل يجوز إن كان لنفع النائل

(باب القرض) «يجوز قرض مايجوز السلم، فيه» ومنه دين لك على أحد فيجوز
ان تقرضه لآخر إن توفرت شروط بيعه «سوى جارية لا تحرم» على متسلفها فيمنع
قرضها له «إذ واجب قبوله ان يردد، لربه من قبل ما تتحدد» أي نقص قال: (لو أن
سلمى أبصرت تتحدد) إلخ فان ردها لك كان من اعارة التمتع بها فان منع مسها
شرعا كمحرم أو طبعا لصغر أو شرطت عدم ردها لك جاز «وامنع بما منع» السلم
«فيه الا مجهول كيل» كقلة سمن فتجوز في قرض لا سلم فان تعذر رد مثلها فقيمتها
ومنع دفع قلة أخرى بتحر فيها لا يفاضل لان من لزمه كيل فيها منع تفاضله لم يقضه
بتحر نقله (مع) «و» الا «جزافا فلا» فيجوز قرضه لاسلمه ولبعضهم:

(قرض الجزاف امنع سوى شيء خفيف فجائز مثل رغيف برغيف)

كسائس لم يشترط ذا صح أو واجد شراءه بالربح
 الاهدا لرب الدين يمنع وهل مطلقا أو في القرض أو قبل الأجل
 أو إن تبرعت به لا إن سأل أربعة والقول الاول أجل
 ثم محل المنع حيث فعله لكي بماله عليه يمهل
 وإن درى غرضه الوهوب له كان عليه حظرا أن يقبله
 إن يطر موجب للاهدا أو يكن من قبل معتاداً جوازه زكن

«لذا لا يجوز في الاوقاف * لمنع بيعها بلا خلاف، يلزم» السلف «بالعقد على
 المعتمد، كما به يدخل كفل المجتدى» أي الطالب قال (حماد من عام له حماد، الحق
 نفس المجتدى بالجاذي) أي المعطى الا فيما فيه حق توفية فيها يضمه «لكنه يحتاج
 للحوز كما، به الرهوني» في الهبة «والشريف» (سج) عند قول المنهج : (ومابغير
 عوض ينتقل، فحوزه حتما به يكمل) «جزما» وما في الدسوقي باطل «ان تقترض قوتا
 فبيعه لمن منه اقترضته بقوت امنعن» حالا أو مؤجلا لأن ما اخذت منه عوض عما
 يأخذه منك (١) ففيه ربا نساء ذكروه عند قول خليل وبيعه لمقترض «والقرض ان
 كان لنفع من دفع فقط فبالاجماع منهم امتنع» كسلف ذبيحة على دفع رطلين منها
 كل يوم وكمتاع يشق حمله أو يخاف في الطريق وجوزه ابن عبدالحكم لخوف الطريق
 وعن مالك الكراهة (ت) ومحل الأقوال ان قصد السلف لاييعة أو مبادلة هـ. من
 (سر) وجوزته الأم ان فعلته رفقا به لايسلم في الطريق وفي هوني آخر الوصايا عن
 (ق) ان القرض انما يمنع ان نفع لا ان دفع ضرا. «وامنعه» أيضاً «حيث انتفعا به
 معا» كقرضك لمدينك مايقضيك به «مالم يقل نفعه من دفعا حتى كأن نفعه لم يقصد
 أو يلجىء» عطف على يقل «الضر لذا التعاقد، ففيه بين العلماء قد جرى قولان
 أشهرهما ان حظرا» نسبه (سر) لابن رشد وقد مر أنه منع الربا لضرر دون خوف
 الموت.

(١) وفي نسخة : بعد (خ) و (شس)

والخلط بين الدخن والذرة لا يجوز قرضه ولا أن يبدل
في شرطه القضاء مما عينا أو دفع مثله خلاف بينا
والقول للمقرض إن قال انعقد على حلوله وفي قدر الأمد

فرع : الأصح حل انظار مدين طلبا للثناء لان نفعه لم يحقق نسبه (قص) ل
(ح) عند وله ان يتبرع ان استألف وهوني أيضاً «وقرض در بقر بابل» مثلاً «يجوز
ان كان لنفع النائل» أي القابض له قاله محنض بابه «كسائس لم يشترط» فيه ربه
«ذا صح أو» شرطه وهو «واجد شراء بالريح» لان النفع حينئذ للقابض كما حرره
محنض بالنقل .

«الاهدا لرب الدين يمنع» بقيده الآتى وكذا محاباته في بيع لانها هدية وكرب
الدين ذو الجاه وعن مالك وابن رشد جواز محابة ذى الجاه انظر هونى في صدر البيع
«وهل مطلقاً أو في القرض» خاصة «أو قبل الأجل» فقط «أو إن تبرعت به لا إن
سأل أربعة» أقوال «والقول الاول أجل ثم محل المنع حيث فعله لكي بماله عليه
يمهله» أي يؤخره «امهلهم رويدا» «وان درى غرضه الموهوب له كان عليه حظرا
ان يقبله ان يطر موجب للاهدا أو يكن من قبل معتادا جوازه زكن» وكذا ان كان
قبضها يتأخر إلى أجل الدين نسبه (قص) لابن بشير.

«والخلط بين الدخن والذرة» مثلاً «لايجوز قرضه» ان كثر وجهل احدهما لانه
غرر والكثير كثلاثة أصع افاده (مع) «ولا ان يبدل» كما مر «في شرطه القضاء»
لقرض «مما عينا» كاقضيك من مالى ببلد كذا أو من عصير عنبي خلاف جوزه ابن
دحون وقوم وعليه فلا يلزمه قضاء من غيره وكذا عند (ت) في السلف ومنعه بنوعات
وسهل ورشد وخلافهم جار في السلم أيضاً والأصح انه في الذمة لا في ذلك المال
(قص) «أو» شرط المقرض «دفع مثله خلاف بينا» افسده (سم) بشرط يوجبه الحكم
لإظهار المكايسة في المعروف وكرهه أشهب ان قصدها لا ان لم يقصدها «والقول
للمقرض ان قال انعقد على حلوله» على الأصح «و» كذا على ما قاله (ت) «في قدر
الأمد» وقد استظهر (عب) انه في قدره للمقرض وسكت محشوه .

وحكم ما فسد منه يأتمى بالببيع في الفوت ورد القيم

باب الحجر

من يتصف بسفه أو بصبا أو فقد عقل فهباته هبا كالعتق والضمان والتصدقات نعم تصح من مميز وصاة أما معاوضاته فامض ما الأولى له امضاؤه تحتها ورد ما الأصلح أن لا يفعل وأنت بالخيار فيما لا ولا «وحكم ما فسد منه» كما شرط فيه نفع لغير آخذ «يأتمى» أي يقتدى قال :

(ازور امرأ أما الإله فيتقى * وأما بفعل الصالحين فيأتمى) «بالببيع في الفوت» فتفيته مفيتات فاسد البيع «ورد القيم» ان فات وقيل يرد مثله .

تنبيهات : قال ابن هارون يجب ان يذكر في عقد القرض كونه حالاً أو مؤجلاً فان سكت فهل يفسد أو يحكم بأنه حال أو بأنه لأجل انظر هونى في باب الاقرار . وفي (سر) ان الأصح رعي العرف من حلول أو غيره ومثله في الالتزامات .
الثانى : لم اقف على حكم عيبه واستحقاقه ولعلمهم احواله على البيع لقولهم ان البيع أصل له .

الثالث : لو أمرت رجلا ان يشتري لك بثوبه مثلاً شيئاً فهو قرض فعليك مثله .
الرابع : انفرد مالك بجواز شرط الأجل في القرض أما تأخير دون شرط فيجوز اجماعاً ذكره (عب) .

الخامس : ان اقترض قوتا بنية دفعه ببلد فمنعه (سم) لأن الضمير كالشرط وأشهب إن اشترطاه وجوزه مطرف وابنا كنانة ووهب وان شرطاه وعلى الأول فان علما بالمنع وحكما من يفسخه فهم مسلف بأخذه بذلك البلد وقبله الآخر ففي الدرر عن أبى مروان أنه بلغه أن أبا ميمونة فقيه فاس سوغه .

السادس : من أسلف بشرط أن يحيل جوزه التونسي وهونى ومنعه العبدوسي (ومع) .

(باب الحجر) «من يتصف بسفه أو بصبا أو فقد عقل فهباته هبا» منشور أي باطلة ولو بإذن وليه وفسروا السفة بتكرير تبذير المال في الشهوات .

وضمن الولي ما تسلفا محجوره باذنه فأتلفا
 حجر ابن شعبان على ذى العرض عند أئمة خيار مرضي
 لا حجر في معطى صبي أو سفيه إن يشترط معطيه ان لا حجر فيه
 لا حجر في فرض سوى الحج فلا يحج إن أبى الولي أن يفعلا
 ونفذ استلحاقه والعفو عن قاتله في جرحه خلف يعن
 والذكر الرشيد ماض ما وهب إن ثبت الرشيد ولو في حجر أب
 وهكذا المهمل إن لم يثبت سفيه بخبر من ثبت
 وثابت سفيه ومن جهل إن جدد الحجر أب عام رجل
 فعلهما رد كذات جهل وهمل للحول بعد البعل
 أو رشد أو عنوس أما ذات أب فرشد أوينا وهل ولو قرب
 أو لمضي سبعة وهل ولو جدد حجرها أب خلفا حكوا
 القرافي : ضابط ما يحجربه كل تصرف خرج عن العادة ولم يستجلب حمداً شرعياً
 وتكرر فلورمى درهما في بحر لم يحجر حتى يكرر تكريراً يدل على عدم مبالاته بالمال
 هـ . وهو نادر في الناس قاله اللخمي وغيره . «كالعتق والضمان والتصدقات نعم
 تصح من ميمز وصاة» لان حجره لنفسه «أما معاوضاته فامض ما الاولى له امضاؤه
 تحتاً» أي وجوباً «ورد» أيضاً تحتاً «ما الأصلح أن لا يفعلا وأنت بالخيار في ما لا
 ولا» .

«وضمن الولي ما تسلفا ، محجوره بإذنه» أو سكوته «فأتلفا» وكذا إن نصبه للبيع
 وقبول الايداع أما دون إذنه فيضمن الحجر ماصان به ماله فقط «حجر ابن شعبان
 على ذى العرض» أي الغبن في البيع «عند أئمة خيار مرضي» منهم القرطبي و (ح)
 ومامر عن القرافي كالنص فيه «لاحجر في معطى صبي أو سفيه ان يشترط معطيه
 ان لاحجر فيه لاحجر في فرض سوى الحج فلا يحج إن أبى الولي ان يفعلا ونفذ
 استلحاقه والعفو عن قاتله في» عفو عن «جرحه خلف يعن» هل للولي رده «والذكر
 الرشيد ماض ما وهب ان ثبت الرشيد ولو في حجر أب» هذا قول (سم). ورجحوه
 وراعى مالك الحجر فالمحجور عنده مردود الفعل ولو رشد .

وإن بدا سفه أو رشد فرد وامض ذاتى همل أو تحت يد
وللولي الفك عنها قبلا بنا فلا جبر وامض الفعلا
والشرط في التجديد كونه لدى قاض كما محض بابه شيدا
والرشد المانع حجر البالغين احسان مسك المال غير مسرفين

تنبيه : يصدق الطفل في بلوغه ونفيه الا لربية فان ارتيب فيه لم يصدق في الأموال .

«وهكذا المهمل ان لم يثبت، سفه به خبر من ثبت» محركة اى شهود «و» مهمل
«ثابت سفه ومن جهل ان جدد الحجر» عليه «اب عام رجل» أي صار رجلاً بالغاً
«فعلهما رد» بفتح الراء وفي الخبر (من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد) أي مردود
لا يقبل وماذكرنا في مهمل ثابت السفه هو ارجح راجحين وأمضى مالك وجل
صحبته فعله واختاره سحنون قائلاً ولو كان كسفيه الأندلس الذى كان يسحق اللؤلؤ
فيسقيه ندماء نقله ابن سلمون «كذات جهل وهمل» أي مهملة مجهولة حال ففعلها
مردود «للحول بعد البعل» أي النكاح أي حين يتم حول بعد بناء زوج «أو رشد أو
عنوس» عطف على الحول فيمضى فعلها إن رشدت أو عنست أي مكثت خمسين
عاماً أي (وقيل بل أفعالها تسوغ ، ان هي حالة المحيض تبلغ) وهو لسحنون فهي
عنده كالذكر عند مالك «اما ذات اب» وجهل «فرشد أو بنا» لأنها قبل بناء محجوبة
لاتعانى الأمور ولا تبرز لحياثها وبالبناء تفهم المقاصد كلها ثم تبلى بعد ذلك هـ من
(شس) «وهل لو قرب أو لمضي سبعة» أعوام من وطئه ويقول الشهود ذلك وعليه
فلومات الأب في السبعة فمهملة فيما يظهر. «وهل» تخرج من الحجر إن مضت
«ولو جدد حجرها أب خلفا حكوا وإن بدا» منها «سفه أو رشد فرد وامض» نشر
مرتب كانت «ذاتى همل أو تحت يد» اب أو غيره هذا قول (سم) فالمعتبر عنده رشد
وسفه لا حجر وإهمال خلافاً لمالك فأما مجهولة ذات وصى أو مقدم فحتى ترشد انظر
(تت) .

«وللولي الفك عنها قبلا بنا فلا جبر» إذا على النكاح «وامض الفعلا» .

وزيد في الموجب للإطلاق تنمية المال على شقاق
مذهبها اعتباره وعملا به ورجح خلافه الملا
والاوليا أب تحلى بالرشد الا فمن يليه من موصى وجد
ثم وصى مسلم قد كلفا مقتدر يعدل فيما استخلفا
ولو تسلسل ولا استبداد له مع آخر إلا إذا ما وكله
وكان قد أذن فيه الموصى إذن القرينة او التنصيص

تنبيه : لم أقف على رسم الفك ولعله هو قوله تعالى ﴿فَإِنْ أَنْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا﴾
إلخ وفي (ت) و (تو) أنه لو وكل وليه وقبلها الولي خرج من ولايته وليس الاذن له
في بيع فكا وكذا الرضا بعتاء «والشرط في التجديد» للحجر «كونه لدى قاض كما
محض بابه» وهونى «شيدا» ناسبين للمدونة وكذا شراح خليل عند قوله «والحجر
عليه كالحر وذلك ليشهد الشهود عنده على حاله ولا بد من تاريخه ليلا يجوز العام
فيكون باطلا انظر (ت).

«والرشد المانع حجر البالغين، احسان مسك المال غير مسرفين وزيد في الموجب
للإطلاق،» من الحجر «تنمية المال على شقاق مذهبها اعتباره وعملا به ورجح
خلافه الملا» يعنى الأكثر.

تنبيهات : قال هونى رشد الذكر والانثى سواء كما في المدونة وغيرها.
الثانى : اختلف هل يخرج ذو الاب ببلوغه رواه ابن غانم وغيره عن مالك
ورجحه اللخمي بندور السفه وعمل به أم لا يخرج به وهو قول (سم) وظاهر روايات
عن مالك وعليه قول خليل إلى حفظ مال ذى الاب.
قلت : وعليه ينبى تجديد حجره فمفاد القول الأول أن لا تجديد والله تعالى
اعلم.

الثالث : الظاهر منع معاملة المحجور بغير الأصلح وانظر الأصلح وانظر أيضاً
المهمل هل تمنع معاملته ولو على قول مالك بمضيها لوجوب الضرب على يديه
والمناداة بأن لا يعامل أو إنها تمنع بعد النداء.

وليس للأب تصرف بلا
إلا إذا ثبت غيرها وهل
كذا على النظر موصاه أحمله
وإن يبيع أب لنفسه غرم
وما أفات مشتريه ضمنه
وحملوا مقدم القاضي على
وما لمن قدم أن يوكلا
ولولي الصلح واقتضا الردى
مرجئه وقد رأى قرائنا
وجوزوا اقراره فيما ولى
ودفعه لسائل ومن سكن
مصلحة لكن عليها حملا
ما لم يبيع من نفسه أو لو فعل
في البيع للغير وما لا بال له
ما فات من أمر من الساماهم
لكن من الأب يرد ثمنه
غير السداد فرعوا ما فعلا
ولا بدون عذر أن ينعزلا
وأن يوخر به مجتهدا
إفلاسه وكان ذاك ضمنا
وكونه يشهد في ما لم يل
كقبضة التمر وشربة اللبن

«والأوليا اب» غير مفلس أما المفلس فيحال بينه مع مال ابنه نسبه (قص)
للقلشاني . وفي ابن عرفة (مع) ولامية الزقاق لا يمكن فقير من مال ابنه لغلبة بيعه
لنفع نفسه» (ت) وهو شاهد لعزل وصي فقير «تحلى بالرشد إلا» أي وإلا يكن له
أب أو له أب سفيه «فمن يليه من موصى وجد» أي فيليه ولي أبيه ابن عاصم :
(ونظر الوصي في المشهور، منسحب على بنى المحجور) «ثم وصى» وصاه رشيد
على ولده «مسلم قد كلفا مقتدر» على حفظ المال والتصرف الشرعي «يعدل فيما
استخلفا» فيه ولو اعمى أو أنثى أو عبدا «ولو تسلسل» كوصي وصي «ولا استبداد
له مع آخر» ان وصى اثنين «إلا إذا ما وكله» الآخر «وكان قد أذن فيه» أي الاستبداد
«الموصى اذن القرينة أو التنصيص» .

تنبيه : من حجر لحق غيره كمريض وليه ذلك الغير أو ولي ذلك الغير ان كان في
حجر ومن لا ولي له من مفقر لولي يقدم له القاضي وليا ولو طرا موجب حجره
بسفه أو جن وله إيجار ثقة حسن النظر يل الطفل ان لم يوجد دون أجرة نسبه (قص)
لابن سلمون .

ودفع ما ينفق في الأعياد محجوره والعرس غير عاد
ومالك من ملألم يحظل تسلف الوصي نقد الطفيل
لنفسه ومنع الباجي وجوزوا أن يسلف الوصي
لغيره من دثره ما نذرا لكي يقيم وجهه بين الوري
لك مخالطته في النفقة إن استوت أو كنت فيها فائقة

«وليس للأب» ولا غيره كما في (شس) «تصرف بلامصلحة» فلا يبيع الا لنحو نفقة أو دين أو خوف تلف أو رفع ضرر شرك بضمن حال كثير قيل يزيد ثلث.

القرافي : كل من ولى ولاية لم يجز له الا نافع أو دافع ولذا قال الشافعي لا يبيع الوصي صاعاً بصاع . «لكن عليها حملاً ، إلا إذا ثبت غيرها» فيرده الابن كما في ابني سلمون وعاصم والنظر في الغبن يوم بيعه كما مر آخر العيوب «وهل» حملة عليها «مالم يبع من نفسه أو لو فعل» ابن سلمون له بيعه لنفسه وهبة الثواب «كذا على النظر موصاه احملة في البيع للغير» فإن ظهر غبن فهو قوله آخر العيوب كذا وصي أو وكيل غبنا إلخ «و» في بيعه من نفسه «مالابال له» كثلاثة دنانير وكره فيما له ثمن ونظره القاضي .

تنبيه : في (قص) ما حاصله أنه ان خيف على المال من الوصي لخوف فقره وديونه مثلاً كشف عنه والمرأة الوصي ان نكحت خيفت إلا أن يعلم أن لا بأس بها .
«وان يبيع اب لنفسه غرم مافات» بذهاب عينه ورد غيره «من امر من السبادهم» كسمع ومنع أي غشي «وما أفات مشتريه ضمنه» ذلك المشتري «لكن من الاب يرد ثمنه وحملوا مقدم القاضي على غير السداد فرعوا مافعلاً» ينظره القاضي «وما لمن قدم ان يوكلاً» فان قدم غيره بإذن قاض لم يعزله وإلا فله عزله ذكره في الدرر «ولا بدون عذر ان يعزله وللولى الصلح» من ماله ان رآه نظراً كيمين قضاء علم بقرينة حلف خصمه ان لم يصالح عنها «واقض الردى وان يوخر به مجتهداً» فرآه نظراً «مرجئه وقد رأى قرائنا افلاسه وكان ذاك» أي الافلاس «ضمننا» ضمير افلاسه للمدين وفاعل ضمن الولي والحكم في (قص) عن (مع) «وجوزوا اقراره فيما ولى» فيه التصرف كبعث وقبضت «و» قبلوا «كونه يشهد فيما لم يل» أي يشهد لمدع على

وجاز أكل مملق ما كالبن ببلد ليس له به ثمن

طفله في غير معاملة تولاهما هو «و» جوزوا «دفعه لسائل ومن سكن» أي المسكين فالمسكين صفة مبالغة من سكن لسكون يده عن التصرف «كقبضة التمر وشربة اللبن» وثوب خلق وفلوس قال في التبصرة: وترجى للطفل بركة ذلك وفي (مع) لاتجوز هبة صبي كسرة أو قبضة تمر أو غيرهما هـ وانظر هل خلاف أو جائز للولي دون الطفل ويكون الإثم على آخذ منه .

وفي الدرر: ان الوغليسي سئل عن هبة يتيم من حشيش وشجر هل يقبل منه دون عوض فقال ان لم تكن له قيمة ولا منفعة بوجه ويكون بإذن وليه أو بنظر حاكم أو جماعة .

«و» جاز «دفع ماينفق في الأعياد محجوره و» في «العرس» بالضم أي النكاح «غير عاد» أي حال كونه غير مجاوز للمعروف «ومالك من ملأ لم يحظل تسلف الوصي نقد الطفيل» كدرهم لغة في الطفل «لنفسه ومنع الباجي» ذلك «وجوزوا ان يسلف الوصي لغيره من دثره» أي ماله الكثير ومنه ذهب أهل الدثور بالأجور «مانزرا لكي يقيم وجهه بين الوري» ذكره (قص) وغيره . وفي (مع) عن ابن عرفة لايسلف زرع يتيمه إلا ان يقوى فيه النظر جداً وظاهر خليل وشروحه في باب اليمين جواز اقراضه ماله ان رآه نظرا .

فروع : يجوز إيداع ماله على النظر ذكره (ح) .

الثاني : يجوز لو كي له نظر كتبه لانه يصونها عن السوس لادفعها للناس خوف خائن ذكره (مع) .

وفي القصرى ان منح ناقته ضمنها .

الثالث : لو ادعى غرما عن ماله صدق ان عرف ذلك في البلد ذكره (قص) .

«لك مخالطته في النفقة، ان استوت أو كنت فيها فائقة، وجاز اكل مملق ماكالبن، ببلد ليس له به ثمن» ومن أهل العلم من جوز أكله ولباسه بقدر الحاجة ومن جوز له على وجه التسلف نقله (سم) .

كذى عنى ليس له سعي خلا تفقد واختلفوا إن عملا
 فهل له في سعيه ما قابله أو إنما ياكل مالا خطب له
 والخلف في انتفاعه بما فضل عن ابنه الصغير حل وحظل
 لمهمل رشد رد ما خلا من فعله ولو سدادا أو لا
 رد أسير حاجر تصرفه بغير علمه لدى ابن عرفة
 وغيره كنجل رشد لا ابن عات ولا ابن سلمون التبن
 والخلف هل لوارث الحجير ما له من الرد وهذا دعما

«كذى عنى ليس له سعي خلا، تفقد واختلفوا ان عملا، فهل له في سعيه ما قابله، أو إنما ياكل مالا خطب له، والخلف في انتفاعه بما فضل» من باب نصر وحسب «عن ابنه الصغير (١) حل» وهو لابن لبابة مع اصبغ «وحظل» قاله غير واحد.

«لمهمل رشد رد ما خلا، من فعله» اتفاقا في الطفل وعلى قول (سم) في بالغ وعليه إثبات انه باع قبل رشده على الأصح كما في التنازع من التحفة «ولو سدادا أولاً» ثم نقص ما أخذ أو زاد مادفع أو احتاج وانظر ان باع ثم باع الثمن وقام بعد رشده ببيعه الأول فاستحق هل للمستحق منه القيام على مشترى الثمن من السفية.

فرع: لو نكحت وسكتت طويلا عما وهبت قبل وقالت إنما سكت جهلا ببطلان هبتى عذرت لقاعدتهم في تصديق مدع جهل ماغلب جهله في جنسه ذكره الرباطي.

«رد» مصدر مضاف إلى «أسير حاجر تصرفه بغير علمه لدى ابن عرفة وغيره كنجل رشد لا ابن، عات ولا ابن سلمون التبن» بالكسر أي السيد «والخلف هل لوارث الحجير» فاعيل بمعنى مفعول بناء على قياسه فيه بشرط (٢) «ماله من الرد وهذا» القول «دعما».

(١) وفي نسخة على قولين. (خ) و(شس). (٢) وفي نسخة: ان امن اللبس. (خ) و(شس).

ويجعل القاضى على السفية من
 وضمن المحجور ما به فسد
 أوصان ماله به فذا أحط
 إن كان محتاجاً له وثبتا
 والمستحق منه للوصي
 بأن ما باع لغير طفله
 وانعزل الولي إن طرأ له
 وابطلوا قبول إيضاء دراه
 ولا يرد بعد أن يفوت ما
 يحجر ماله وإن يترك ضمن
 إن لم يسلطه عليه ذو رشد
 ماصان واستعمل في المال فقط
 تفويته في نفعه بيلتا
 يرجع حيث كان ذا كرسي
 ولتاع طفله في جهله
 عدم عدل في الذى تكفله
 من قبل ما هلك موص وأباه
 قبل في حياته وسلم

«ويجعل القاضى على السفية» واليتيم «من يحجر ماله وإن يترك» القاضى ذلك
 «ضمن» لترك فك مستهلك «ضمن المحجور» طفلاً أو غيره ان كان ذا مال والا
 ففى ذمته كما عزاه نقاد فاس للمدونة وغيرها «ما به فسد» وفي الموازية ان عمد طفل
 ومجنون مطبق هدر في نفس أو مال «إن لم يسلطه عليه ذو رشد» بايداع أو معاملة
 «أو» سلطه لكن «صان ماله به فذا احط» أقل «ماصان واستعمل في المال» الذى
 صان به وقيل هدر «فقط» لا في الذمة اتفاقاً وإنما يضمه «ان كان محتاجاً له وثبتا،
 تفويته في نفعه بيلتا» أي ثقات .

فرع : لو اتلف عبد ما ائتمن عليه بوديعة أو كراء أو عارية فقال (سم) في ذمته
 لفساده (١) أو انتفع به كطعام أكله وقال عبد الملك ان اتلفه ففي رقبته . نقله (سر)
 في الدماء عن ابن رشد .

«المستحق منه» ماباعه له وصي «للوصي يرجع حيث كان ذا كرسي» أي علم
 وبه فسر «وسع كرسيه السموات» «بان ماباع» ملك «لغير طفله و» رجع «لتناع»
 أي مال «طفله في جهله» ذكره ابن سلمون «وانعزل الولي ان طرأ له عدم عدل في
 الذى تكفله» وكذا فيما يظهر ان عجز عنه «وابطلوا قبول إيضاء دراه من قبل ما هلك

(١) نسخة : افسده . (شس) و(ح)

وللوصي لا المقدم وكألة وإيضاء إذا ما هلكا
وعتق عبده باوس عينا وجاز مطلقا لنجل ذى غنا
ومن درى برشده وأهملا أمرى كتابه عصى وكفلا
موص وأباه» حين هلك فلا يقبل منه قبوله بعد ذلك «ولا يرد بعد ان يموت ما قبل
في حياته وسلم» أما قبل الموت فلكل منها الفسخ .

«وللوصي لا المقدم وكألة وإيضاء إذا ما هلكا وعتق عبده باوس عينا» أي وله
عتق عبد محجوره بعوض معين «وجاز» ذلك «مطلقا لنجل» أي اب «ذى غنى ومن
درى برشده وأهملا أمرى كتابه عصى» ربه «وكفلا» إذ قال ﴿فادفعوا إليهم أموالهم
وأشهدوا عليهم﴾ (١) الخ ليلا ينكروا فتضمنوا .

تنبيه : يجوز للولي ترك التشفع والقود وتنمية المال لكن تندب وانظر هل عليه
الخصام والظاهر عندى ان يفصل فيه فالخصومة بباطل أو بغير علم حرام والأفضل
تركها لمظلوم ينصر حقه بطريق الحق ولا يعدو الشرع بقول ولا فعل هذا حاصل
(ح) والغزالي والهيشني فإذا تقرر هذا كان الكلام في القسم الثالث والظاهر عندى
انه لا يلزمه منها ما يضره في دينه أو مروءته أو دنياه وقلما يسلم واحد من الثلاثة كما
هو مشاهد كيف يلزمه افساد مروءته أو دينه في حفظ مال وقد نص الشيخ زروق
ان حفظ المروءة أهم من حفظ المال .

وقال الشيخ خليل ان أمن فتنة أور ذيلة وقصارى الولي ان يكون ملتزما لحفظ
المال وإنما يلزم الملتزم مآندب وقد نصوا أنك لا يلزمك التعب في تخليص مستهلك
فالظاهر ان الولي ينظر في الخصام فإن كان مما اذن فيه الشرع ويرجو الظفر بلا
مضرة لزمه الخصام وان قويت مضرته وضعف رجاء الظفر أو خف المال سقط وقد
اطلق مالك في قوله المخاصم رجل سوء ذكره (ح) فلا شىء أسوأ من السوء فلا
ارى ان يلزم احدا ان يكون بهذه الصفة السواى لا ينبغي للمؤمن ان يذل نفسه أما
قول بعض شراح خليل عند قوله في الدماء كقطع يده إلا لعسر فيجوز صلحه بأقل

(١) وفي نسخة : فإذا دفعتم أموالهم قاشهدوا عليهم أي ليلا ينكروا (خ)

إن فرط الولي في سقي جنان طفل فضاع أدبن ولا ضمان
لوارث وقف تبرع دنف لا يملك العقار ثم إن تلف
بالقرب من ثلثه وحيث صح صح كان طال على قول وضح
تبرع الرقيق مردود سوى نزر به المأذون للتجر قوى
له قبول هبة وإن أبى سيده كماله عنها الإبا

أن له ذلك مع يسره ان عوض الصغير هـ. فلا يفيد انه يلزمه الخصام أو دفع
العوض فتأمله والله اعلم .

هذا وقد بعث ﷺ ليتم محاسن الاخلاق وهي المروءة والدين فكيف يوجب
شرعه نقصهما وقد ذكر القرافي الخصام عنه مع تنمية ماله وقد نصوا على ندها وأيضا
فقد نصوا أن للمحكم والمقدم ان ينعزلا بعذر بين والخصام ان توقع منه ضرر دين
أو مال أو مروءة عذر يسقط حضور جمعة وجمع «ان فرط الولي في سقي جنان طفل
فضاع ادبن ولا ضمان» نسبه (قص) للتبصرة و (مع) وغيرهما ثم شرع في اقسام من
يحجر لحق غيره فقال «لوارث وقف تبرع» بعث أو صدقة أو هبة «دنف» لازم
الفراش بان اعجزه المرض عن خروج ودخول لا إن كان يخرج للمسجد المرة بعد
المرة أفاده (مع) ولا حجر في مؤنته ومعاوضته ويمضى من محاباته ما حمله الثلث
«لا يملك العقار» وانظر (سر) لمن له عقار «ثم ان تلف» المريض أي مات «بالقرب»
فهو «من ثلثه» لأن عطاءه وصية فيرد كله ان كان لوارث مالم يمضه الورثة فهبة منهم
وكذا محاباته «وحيث صح، صح كأن طال على قول وضح، تبرع الرقيق مردود
سوى، نزر به المأذون للتجر قوى» لغة طىء والمأذون من أذنت له في التجر بباله
أو بمالك والريح له فان كان لك فهو وكيل «له» (١) مأذونا أم لا «قبول هبة وإن أبى
سيده كماله عنها الابا ولهم في جبره له على قبولها قولان والراجح لا جبر» (لكن له) (٢)
ان رد ما وهب له وإن أبى واهبه أن يقبله» أي له قبول ما وهب لعبده وإن أبى العبد
والواهب «للزوج إبطال تبرع الهدى» (٣) ولو سفيها وهي ذات رشد» بل أمر السفهية

(٢) نسخة : أي للسيد (شس) و (خ)

(١) وفي نسخة : أي للعبد (شس) و (خ).

(٣) نسخة : أي العرس . (شس) و (خ).

ولهم في جبره له على قبولها قولان والراجح لا
لكن له إن رد ما وهب له وإن أبى واهبه أن يقبله
للزواج ابطال تبرع الهدى ولو سفيها وهي ذات رشد
إن جاوز الثلث ولو صباره أو سلفا ولم ترد إضراره
لا ثلثا وإن ترد إضرارا ولا على الشهر الاقرارا
والقول قولها في الاختلاف هل جاوز ثلثها على القول الأجل
ومالها تبرع من بعد هبتها للثلث قبل البعد

باب الصلح

الصلح عن ذات بذات اشترا عقدا وشرطا صحة وحظرا
كضع وخط وضمان حاضر قيام غائب وكل غور
وعن نفع أو به مواجره يجوز في المعينات الحاضرة
مضمون أو معين من منفعة عما بذمة بهاتين امنعه

إلى حاجرها من أب أو خلفه «إن جاوز الثلث» فيرد الكل وقيل الزائد فقط «ولو صبرة» أي ضمانا «أو سلفا» أو محابة «ولم ترد» به «إضراره لا» يرد «ثلثا» فأقل «وان ترد» به «إضراراً ولا» يرد الزوج «على الشهر الأقراراً» خلافاً (لسر) «والقول قولها في الاختلاف هل جاوز ثلثها على القول الأجل ومالها تبرع من بعد هبتها للثلث قبل البعد» حول عند ابن سهل ونصفه لاصبغ وفي (شس) أن لا تبرع لها بعد الا في طارىء.

(باب الصلح) وهو العدل عن حق أو دعوى بنزاع أو خوفه «الصلح عن ذات بذات اشترا عقدا» فيصح بإشارة أو معاطاة فإن أمر به فرضيه زيد وسكت بكر حتى افترقا لزمه وإن أنكر قبل الفرقة حلف ذكره (قص) «وشرطا» كطهارة ونفع «صحة» فيفسد بما يفسد به البيع «وحظرا كضع» وأتعجل كصلحه بسبعة نقداً عن دواك عشرة لأجل فاجر أو أنكر وذلك لأنه مسلف ويقضى نفسه عند الأجل «وخط» كصلحه باثني عشر في الصورة المتقدمة «وضمان حاضر قيام غائب وكل غور» كتابق

ومجهول وإن عن إنكار قال (مع) والظاهر أن أصبح يميزه في مجهول وبالجملة فما جاز
بيعاً جاز صلحاً وما لا فلا كسلف بنفع كصلح عن عيب بتأخير الثمن أو بعضه أو
فسخ في موخر كعن دين بخدمة ومنه صلح عن متلف مقدم بمؤخر من جنس
قيمه أكثر منها أو من غير جنسها مطلقاً لأنه لما أتلّفه لزمته قيمته حالة والأصح
فساده إن وقع قبل معرفة القيمة كما يأتي إن شاء الله تعالى .

— — — — —
(باب الصلح) وهو عرفا العدل عن حق أو دعوى لأجل نزاع أو خوفه «الصلح عن ذات» تدعيها «بذات اشترا» أي بيع فهو مثله «عقدا أي في الصيغة التي ينعقد بها فيصلح بإشارة ومعاطاة.

فرع : لو اختصما فقبل لهما اصطلاحا بكذا فرضيه أحدهما وسكت الآخر حتى افترقا لزمه وإن أنكر بفور قبل الفرقة حلف ولو اختلف في بته وخياره فالتب ذكره (قص) «وشرطا» كطهارة ونفع ومثله «صححة» فيفسده مايفسد البيع «و» مثله «حظرا» أي منعا «كضع» وأتعجل كدعواه عشرة لأجل فاجر له أو أنكر فاصطلاحا بسبعة معجلة وعلة منع ضع ان المعجل مسلف ويقتضى من نفسه عند الأجل «و» ك «حط» كدعواه عشرة لاجل أيضاً وتقر أو تنكر وتصلحه باثنى عشر نقداً «و» ك «ضمان حاضر قيام غائب» وقد مر في البيع «وكل غرر» كشارد ومجهول فيمنع الصلح بالغرر في كل شيء وإن عن انكار فلا يأخذ عن دعواه مجهولا في رأي مالك و (سم) قال في (مع) والظاهر أن أصبغ يميزه . (تنبيه) ماجاز بيعا جاز صلحا ومالا فلا ويمنع صلح أدى لسلف جر نفعا كصلح عن عيب بتأخير الثمن أو بعضه أو فسخ في مؤخر كعن دين بخدمة ومنه صلح عن متلف مقوم بموخر من جنس قيمته أكثر منها أو من غير جنسها مطلقا لأنه لما أتلفه لزمته قيمته حالة والأصح فساده إن وقع قبل معرفة القيمة «و» الصلح «عن نفاع»

ورجحوا فسادہ إذا وقع من قبل علم عدل ما عنه دفع
والصلح عن دين كبيعه ولا يجوز عن مهر وإرث أجملا
وهل محرم على الإطلاق أو إن ربا الصلح على الصداق
وبعضهم جوز جمع النكرة والعرف في صلح وبعض حظره
وجاز ما تراضياه عن قود ولو جلاؤه على ما يعتمد
وعن جوابك المدع وله على الأصح حكم الاقرار اجعله
وعن خنى بحظه بعض الثمن لا نسئله لأنه قرض بمن

تنبيه : ان تعذر العلم كدين نسيتهما قدره جاز صلحكما بما شئتما ويحلل كل منكما
الآخر قال الوزاني أي يجعله في حل «و» الصلح «عن نفع» بفتح أي نفع «أو به
مواجرة» فيجوز عن معين حاضر بمنفعة عينت أو ضمنت كخدمة أو سكنى كما
قال «يجوز في المعينات الحاضرة مضمون أو معين من منفعة» ويمنع عما في الذمة
بمنفعة الخ كما قال «عما بذمة بهاتين» يعنى المنفعة المضمونة والمعينة «امنع» لفسخ
دين بدين وعندى أنه يذات ونفع جمع بيع وإجارة وهو جائز.

تنبيهات : الأول : إنما يصح دعوى منفعة لم يستوفها المطلوب وإلا فالمدعى
عوضها.

الثانى : اعلم ان الصلح ببعض المدعى هبة لما ترك وإبراء منه وشرطها القبول
وقيل يغنى الإبراء عنه.

الثالث : ليس قبولك الصلح إقراراً لفقد صيغة الإقرار ولذا لو قلت هو كما تقول
فصالحنى فغير مقر «ورجحوا فسادہ إذا وقع من قبل علم عدل ماعنه دفع» المصالح
به وجوزه ابن محرز بجنس التالف كبقرة عن بقرة وبعض مطلقا انظر شرح سلم
القضاة «والصلح عن دين كبيعه» ولذا منع بنفع كما مر آنفا «ولا يجوز عن مهر وإرث
أجملا» انظر علته في (ت) «وهل محرم على الاطلاق أو إن ربا(١) الصلح على
الصداق وبعضهم جوز جمع النكرة» محرقة «والعرف في صلح وبعض حظره» وبه

(١) وفي نسخة : أي زاد . (شس) و(خ)

ولا يجوز للوكيل دون ما إذن ولا يجوز من قدما
وجاز صلح منكر بما يحل في ظاهر الشرع وما ادعاه كل
كعن دراهم بعرض انتقد والخلف هل يجوز ان شرط فقد
كأن يوخر بنقد نقدا للمنع ظاهرا لما قد أجدى
من الثبوت دون حلف إن يرد بالقرض لا باطنا إذ ظلما عقد

صدر (مع) «وجاز ماتراضيه عن قود ولو جلاءه على ما يعتمد و» جاز «عن جوابك
مدع وله على الأصح حكم الاقرار اجعله» فيرعى فيها حكم المعاوضة ومقابلته أنه
يرعى فيه أيضاً مارعي في الانكار من جوازه على دعوى كل ورد بأن ماعن إقرار
لايمنع على دعوى مدع دون مطلوب «و» جاز «عن خنى بحطه بعض الثمن
لانسئه» تأخيره «لانه قرض بمن» أي عطاء وسيأتى آخر الباب بعض الكلام فيه
«ولايجوز» الصلح «للوكيل دون ما إذن» ولو عن يمين القضاء في غيبة موكله (قص)
لايصالح (١) وكيل حتى ينص له على الصلح «ولايجوز من قدما» على طفل مثلاً
«وجاز صلح منكر بما يحل في ظاهر الشرع وما ادعاه كل» منها «كعن دراهم بعرض
انتقد والخلف هل يجوز إن شرط فقط». «كأن يوخر بنقد» ذهب أو فضة «نقداً»
أي حالاً «للمنع ظاهراً لما قد أجدى» أي نفع به الطالب «من الثبوت دون حلف
إن يرد» أي يرده منكر (٢) والمعجل سلف ولذا قال «بالقرض» ظاهراً أي في ظاهر
الشرع «لا باطنا إذ ظلما عقد» أي اعتقد.

(١) من نسخة المختار السالم لا يصالح وكيل ولو سداداً حتى يفوض له الصلح خاصة لا إن قلت مفوض أو أجزت
ماتصنع.

(٢) نسخة : على الطالب والموخر. (خ).

فذا لدى أصبغ وابن القاسم جاز وباقيهم من المحارم
إن ادعى أصع قرض وتقل اسلمتني في واحد بما بذل
من ورق نقدا على دعواه جاز فذا أصبغ لا ياباه
والعكس دعواك فإن تأخرا يمنع على دعواكما وظاهرا
وافسخه إن وقع قولاً واحداً كذاك ذو الخلف على ما اعتمدا
وحيثما تاباه دعوى واحد منع ظاهرا كما في التاودي
ولا يبيح الصلح ما الشرع منع ولا يحل إن بإشهاد وقع
وصورة جائزة أن ينكثا ما أبرماه راجعين للآثا
ولكن (١) إن وقع عن عرف إقا لة ولا تمنع ان توافقا
ونقض غيره مع الرجوع إلى الخصام جاز في فروع

«فذا لدى أصبغ وابن القاسم، جاز وباقيهم من المحارم، ان ادعى أصع قرض وتقل اسلمتني في واحد بما بذل، من ورق نقدا على دعواه، جاز فذا أصبغ لا ياباه» والعكس وهو دعواك سلفا وهو سلما «دعواك» أى جاز على دعواك «فان تأخرا» الورق «يمنع على دعواكما» لانه سلف بزيد «وظاهرا» لأنه ان منع على قول احدهما منع ظاهرا كما يأتى قريباً إن شاء الله تعالى. «وافسخه ان وقع قولاً واحداً، كذاك ذو الخلف على ما اعتمدا، وحيثما تاباه دعوى واحد، منع ظاهرا كما في التاودي، ولا يبيح الصلح ما الشرع منع، ولا يجوز إن بإشهاد وقع، وصورة جائزة ان ينكثا، ما ابرماه راجعين للآثا» أي الخصام قال (مع) قال ابن حبيب اجمع اصحابنا أن الصلح ان وقع بصورة جائزة وإشهاد لم يجر أن ينقض ويرجع للخصام. «ولكن ان وقع عن عرف اقالة ولا تمنع ان توافقا ونقض غيره مع الرجوع إلى الخصام جاز في فروع محصورة وهي وجود بيته، لم يدرها وذكر صك غبنه» كئسيه زنة ومعنى «أو اشهد الشهود أنه متى وجده قام به ليثبتا» حقه» «كذا التي شطت» أي بعدت

(١) في نسخة : ونكث ما. (خ) و (شس). (٢) وردت في النظم «والعكس»

محصورة وهي وجود بينة
أو أشهد الشهود أنه متى
كذا التي شطت وبالقيام
مشهداً أن صلحه دعاه له
كذا الذي استرعى لكون ظالمه
مصالح مع علمه ببينة
في صلح وارث للاخر الدخول
ثم للاول إذا ما الثاني
كقابض من المدين حقه
إلا إن اعذر إليه في المضا

لم يدرها وذكر صك غبنه
وجده قام به ليثبتا
بها قد أعلن لدى الحكام
ذاك ولولا نايها ما قبله
يوجد في الجهر وإن خلا أمه
لم تنأجدا مسقط للبينة
معه وأخذ كفله من العدول
شاركه الأوب على المديان
دون امرئ شاركه في الصفقة
معه وإن لم يك غير المقتضى

جداً ١ «وبالقيام بها قد أعلن لدى الحكام مشهداً أن صلحه دعاه له ذاك» أي بعد
غيبة البينة «ولولا نايها ما قبله كذا الذي استرعى لكون ظالمه يوجد في الجهر وإن
خلا» به «أمه» كفرج أقر «مصالح مع علمه ببينة لم تنأجداً مسقط للبينة» المذكورة
«في صلح وارث» عن حظه «للاخر الدخول معه وأخذ حظه من العدول» أي
الغاصب وكذا كل مدين.

«ثم للاول إذا ما الثاني شاركه الأوب على المديان كقابض من المدين حقه دون
امرئ شاركه في الصفقة إلا إن اعذر إليه في المضا» يقال مضا مضاء إذا نفذ «معه
وإن لم يك غير المقتضى» أي لم يك بيد المدين غير ما أخذه لأن امتناعه دليل على
رضاه باتباع ذمة المدين والمدار على الاعذار ولو حضر المدين فالمدين الحاضر في
ذلك كالعائب انظر الظفر.

فرع : ان غاب شريكك فاقترضت دينكما فضاء فمنكما إذ قد يكون مثل هذا
وتحلف إن كنت متهما نقله (مع) «والصلح عن عيب المعيب قتل (٢) ثان وفسخ
للذي من قبل لدى ابن قاسم فيعتبر ما في البيع يعتبر مما حرماً أي وماحل .

(١) نسخة : كافرقة من مكة (خ) و (شس).

(٢) نسخة : أي عقد (خ) و (شس).

والصلح عن عيب المبيع فتل ثان وفسخ للذى من قبل
لدى ابن قاسم فيعتبر ما في البيع يعتبر مما حرما
وليس فسخا عند أشهب السري بل عوض عن أن يقوم المشتري

باب الضمان

أما الضمان فتحمل الفتى حقا بذمة سواء ثبتا
صح ضمان الرشدا اما في الذم كالمهر والجعل والاجر والسلم
وقيم المعينات كالودا ثع إذا المودع فيهن عدا
أما ذواتها والامثال فلا يجوز أن يكفلهن الكفلا
عن حي أو عن ميت أو عن كافل لوجه أو مال فذو تسلسل
في قابل نيابة وصح مع جهل بما ضمن أو متى يقع
أو جهل مضمون له أو دون ما اذن من المدين في أن تزعا

«وليس فسخا عند أشهب السرى» أي ذى المروءة في شرف «بل عوض عن أن يقوم المشتري» فيرعى فيه أيضاً مايجل ويحرم (١) انظر (س).

(باب الضمان) «أما الضمان فتحمل الفتى حقاً بذمة سواء ثبتا صح ضمان الرشدا ما في الذم كالمهر والجعل والاجر والسلم وقيم المعينات كالودائع إذا المودع فيهن عدا» أي تعدى «أما ذواتها والامثال فلا يجوز أن يكفلهن» كنصر وضرب «الكفلا عن حي» صلة قوله صح «أو عن ميت أو عن كافل لوجهه أو ماله أو قابل» (٢) أو طلب ويأتى بيان كل «في قابل» متعلق بصح «نيابة» ومنه درك عيب أو استحقاق «وصح مع جهل بما ضمن أو متى يقع» فلو قال أنا ضامن لكل مالزم فلانا من جنابة أو غيرها لزمه نقله (ت) عن الشامل وغيره ولو أشهد أنه ضامن لما يقضى به على بكر لزمه نقله (ح).

(١) نسخة المختار السالم: كسلف نافع ونحوه فمن اشترى عبداً بهائة لاجل فصالح عن عيبه بعشرة لأجل.

وقال ترك المؤلف بياضاً.

(٢) نسخة (شس) و (خ) عن ميت أو عن حي أو عن كافل لوجه أو مال فذو تسلسل «فتضمن عن ضامن».

كذا أداء ما عليه قصدا وللمدين وغريمه الإبا
والجعل مفسد سوى اشتراكهما
تضامن الدرك لا إن انفرد
والقرض كالشراء فيما مرا
إن يتحمل الرشيد عن سفيه
فلازم إن علم الحميل
لا إن به المحمول كان عالما
والعتقي لازم إن جهلا
وجاز في الضمان أن يؤجلا
تبرعا به يحمل أو أدا
عن حمده وكفله ما طلبا
معينا أو يبعه فلكما
كلا كما أو لم يعين فيرد
وقيل بل ممتنع إذ جرا
ما ليس لازما ففصلن فيه
بالحجر دون من له محمول
دون الحميل باتفاق فيهما
أو علما ونجل ماجشون لا
بأمد معين أو جهلا

«أو جهل مضمون له أو دون ما إذن من المدين في أن تزعم» كتصر أي تضمن
«وأنا به زعيم» والظاهر منع الضمان على وجه يمنع بيعا كضمانه قيمة الدين موجلا
يخالفه (١) جنسا ويأتى عند وكفل ماحل الخ مايدل له.

فرع: لو ظهر للضامن فلس المدين فله فسخ الضمان عند اللخمي لا ابن
ناجي نقله (قص).

«كذا» أي يجوز «أداء ما عليه قصدا،

تبرعا (٢) «له بحمل» أي ضمان «أو أدا» دين عليه فان انكر أن عليه شيئا لم ترجع
على الطالب ما لم يثبت أنك قلت له خذه إن كنت محقا «وللغريم ومدينه الابا عن
حمده» الحمد القضاء «وكفله» أي ضمانه «ما طلبا» أي للمدين الاباء ان يقضى
عنه ما عليه ولطالب الدين ذلك أيضاً «والجعل» على الضمان «مفسد سوى اشتراكهما
معينا أو يبعه فلكما تضامن الدرك لا ان انفرد كلا كما أو لم يعين فيرد» يعنى أنه
يفسده الجعل وإن من غير رب الحق أو كان ضماناً فيمنع أن يضمن لك زيد حقاً

(١) نسخة: موجلا يخالفه

(٢) نسخة: ترفقا. (خ)

وكفل ما حل مؤجلاً وضد إلا لمائع كحط وازد
وآب ضامن بمثل ما دفع لانه كمسلف فيما صنع
ما لم يصلحه فبالاقل من قيمة ما أدى ومثل ما ضمن
وبرا المدين يبرا من كفل ويتوى أيهما الدين يحل
لا يغرم الضامن ما تيسرا من المدين غائبا أو حاضرا
إلا مع اشتراطه أن يغرمها أو سبقه أو غرم من شا منها

على أن تضمن ديناً له أو عليه وكذا أن تحمل ديناً لرجل أو لرجلين ويضمن كل
منكما صاحبه

وهذا ان دخلتما على ذلك بالشرط ذكره (عب).

«والقرض كالشراء فيما مرا، وقيل بل ممتنع إذ جراً» نفعا «إن يتحمل الرشيد عن
سفيه، مالم لا يمس ففصلن فيه، فلازم ان علم الحمل، بالحجر دون من له
محمول، لا إن به المحمول كان عالماً، دون الحمل باتفاق فيهما، والعقوى لازم إن
جهلاً، أو علماً ونجل ماجشون لا» وحيث لزم الضامن لم يعد على المحجور.
«وجاز في الضمان أن يوجلا بامد معين أو جهلاً وكفل ماحل مؤجلاً» إن أيسر به
المدين أو كان العادة ان لا يوسر حتى يتم الأجل وجوزه أشهب وان لم تجر العادة
بذلك «وضد إلا لمائع كحط وازد» فيمنع ضمان عرض مؤجل من بيع حالاً إذ فيه
خط الضمان بزيد توثق ويمنع أيضاً لما بعد الأجل لأنه سلف جر زيد توثق ويجوز
للأجل فقط «وآب ضامن» ان قضى رب الحق «بمثل مادفع» له «لانه كمسلف فيما
صنع مالم يصلحه فبالاقل من قيمة ما أدى ومثل ماضن» يعنى ان الضامن ان
صالح رب الحق فإنها له أقل الدين وعدل ما صالح به.

«وبرا المدين» أي ببراءته من الدين بهية له مثلاً «يبرا من كفل» وهل يعود له
الضمان ان استحق من رب الحق مادفع له المدين أم لا وهو الأصح كما لا يعود له
ان ادى هو عن المدين فاستحق ولو فقد المدين أو أعدم نقله (قص) «ويتوى أيهما»
أي الضامن والمدين «الدين يحل» وإن كان الميت الضامن رجع وارثه على المدين
إن حل الأجل لاقبله إذ لا يحل ماعلى أحد بموت ثان «لا يغرم الضامن ماتيسرا من

وللكفيل أمر صاحبيه بالازم (١) أو إسقاط ما عليه وقوله إن نازعاه في ملا وضامن اخذه اقتضاءا من المدين ضامن سواء به تبرع له أو ساله لا بالوكالة أو الرسالة وضامن أيضا لدى المراء هل عن رسالة أو اقتضاء والوجه في مال ويبرأ متى مكنه لو معدما أو ميتا

المدين غائباً أو حاضراً بان حضر موسراً منقاداً أو غاب وسهل القضاء من ماله الحاضر فان تعذر غرم «إلا مع اشتراطه ان يغرم أو سبقه أو غرم من شا منها» .

فرع : لو شرط أن لا يغرم حتى يتعذر مضمونه أو يموت هو لزوم شرطه والعرف كالشرط نسبه (قص) لابن غازي .

«وللكفيل أمر صاحبيه بالازم» أي قضاء الدين «أو إسقاط ماعليه» وانظر إن أيبا (٢) .

فرع : لو غاب رب الحق وطلب الضامن الحق من المدين خوف فلسه مكن من ذلك وجعل بيده ان كان امينا وإلا فبيد أمين وضمانه من الغائب «و» القول «قوله ان نازعاه في ملا مضمونه وإن» ادعيا علمه بذلك و «نفى العلم اثتلى» والا صدق بلا حلف «وضامن أخذه» أي الدين «اقتضاء من المدين ضامن» له ان تلف فلرب الحق طلب أيهما شاء «سواء به تبرع له أو ساله لا بالوكالة» من رب الحق «أو الرسالة» بأن بعثه المدين مع الضامن «وضامن أيضاً لدى المراء» أي الجدال والنزاع «هل» أخذه «عن رسالة» من المدين معه للغريم «أو اقتضاء والوجه» عطف على قوله ما في الذمم أي وصح ضمان الوجه وإنما يصح «في مال» لا في غيره ككون الحق قوداً أو حداً «ويبرأ» ضامن الوجه «متى مكنه» أي مكن الغريم من المدين «لو معدما أو ميتا» .

(١) لعله (الوزم) .

(٢) وفي نسخة المختار السالم : فان أيبا فلا نص عندى وظاهر طلبه براءته فما فائدة قولهم إن له طلب ذلك إن لم يبرئه .

كأن يسلم نفسه بإذنه لربه بعد حلول دينه
 إلا فعن تلوم مقلل غرم والبعيد دون مهل
 إلا لشرطه انتفاء الغرم أو حل والمديان بادی العدم
 وجاز في مال وغير كقود بطلب يبحث عنه في البلد
 وقربه إذا محله جهل حتما وغرم واجدا بعد الأجل
 تركه وكان الاقتضاء منه يفوت من له الرداء
 وهل عليه الحلف ما قصر أم مبناهما الخلاف في ذات التهم
 وهل إذا أطلق يحمل على محيا أو مال على كل ملا
 وفي المحاورة أيا قلا قول القبيل يمين قلا
 داین فإني حامل ما تحمل يلزم فيما يشبه التعامل
 عرفا به مع صحة التحمل ولو بعرف منه إن كان ملي
 وإن توب من قبل أن يعامله سقط عنك حمل ما تحمله
 ويفساد أصل ما تكفلا يفسد لو فات المبيع مثلا

«كان يسلم نفسه بإذنه» أي الضامن «لربه بعد حلول دينه» ولم يقدر على المطلق
 «الا» أي والا يمكنه الخ «فعن تلوم مقلل غرم» الضامن ان حضر المدين أو قرب
 «و» غرم عن المدين «البعيد» الغيبة «دون مهل» أي بلا تلوم «الا لشرطه انتفاء
 الغرم» بأن قال لا اضمن إلا وجهه «أوحل» الدين «والمديان بادی العدم وجاز»
 الضمان «في مال وغير كقود» وأدب «بطلب» بأن «يبحث عنه في البلد وقربه إذا محله
 جهل حتماً» يعنى أنه ان ضمن طلبه لزمه طلبه بما يقوى عليه فإن جهل محله لم يجب
 الا بالبلد وقربه «وغرم واجدا بعد الأجل تركه» أي وجده بعد الأجل وتركه «وكان
 الاقتضاء منه يفوت من له الرداء» أي الدين وإلا لم يغرم.

«وهل عليه الحلف ما قصر ام» ليس عليه «مبناهما الخلاف في ذات التهم وهل
 إذا أطلق» الضامن بأن قال أنا كفيل به أوضا من مثلا^(١) «يحمل على محيا» أي ضمان

(١) في نسخة: أو غريم.

باب الوكالة

فيما يجوز جازت الوكالة كالبيع والطلاق والحوالة
شرط الموكل رشاد إلا في بدن فلينب المولى
وليه أو غيره كما له في طلب الحق الوكالة
والشرط في الوكيل أن يعينا لا كل من قام بحقي كآنا
والخلف في تعيين ما وكل فيه بنص أو قرينة وفي السفه
أي هل لذي رشد أن يقيما ذا سفه بحجره عليا

وجه «أو مال على كل» من القولين «ملا» أي جماعة .

«وفي المحاورة» بين الضامن ورب الحق «أيا قبلا» أي ضمن وبزنتها بأن قال الطالب ضمنت المال وقال الضامن الوجه «قول القبيل» قيل في قوله تعالى ﴿أَوْ تَأْتِي بَالَهُ الْمَلَائِكَةُ قَبِيلًا﴾ ان معناه ضامنا صحة ماقلت «بيمين قبلا» وان قلت ضمن (١) مافي العقد فان نكل حلفت ولزمه وان قلت ضمن (٢) مابعده لم يحلف انظر ابن سلمون «داين فاني حامل ماتحمل يلزم فيما يشبه التعامل عرفا به مع صحة التحمل ولو بعرف منه» أي من المدين «إن كان ملي وإن توب من قبل أن يعامله سقط عنك حمل ماتحملة» ولعلهم جعلوه وعدا لم يدخل في سببه «وبفساد أصل ماتكفلا» وهو البيع مثلا «يفسد» الضمان «لوفات المبيع مثلا» فيسقط الضمان بمجرد فساد الصفقة .

(باب الوكالة) «فيما يجوز جازت الوكالة، كالبيع والطلاق والحوالة، شرط الموكل» بكسر «رشاد إلا ، في بدن» كضرر زوج وعييه «فلينب» فيه «المولى» عليه سيما المهمل «وليه أو غيره» ولاقيام لوليه فيه دون امره «كماله، في طلب الحق» له على أحد «الوكالة» على الأصح «والشرط في الوكيل ان يعينا، لا كل من قام بحقي كآنا»

(١) نسخة : ضمن لى في العقد حلف . (شس) و (خ) .

(٢) في نسخة : لى بعد العقد . (شس) و (خ) .

وحرّموا نيابة عن متهم أو حرم أو في جدل عليك غم
أو فوق فرد في خصام أوألد صاحب تشغيّب وبعد ما قعد
مع خصمه ولو بيوم عندا قاض ثلاثا دون عذر أدى
وإن قأى بمشبه ولا طنف من غير تفويض واذن يختلف
وإن خلت من حق غير فلكل فسخ وإن يلتزم أن لا ينفصل
بها به تقع عرفا تنعقد ولو قرينة أو إياء فقد
إن أطلقت من ذكر تفويض وما خص فللتفويض شأنها سما
وإن يفوض بعد تخصيص فلا تراع من قوله إلا الأول

أي لا يصح قوله كل من قام بحقّ فليقضه «والخلف في» شرط «تعيين ما وكل فيه بنص» كبع ثوبى «أو قرينة» كدفع بضاعة لتاجر.

قال ابن بشير ومن تبعه وخليل تفسد ان لم يعين كأت وكيلي وابنا يونس ورشد تصح وتعم كل شيء فالوكالة عندهما ان طالت قصرت وإن قصرت طالت.

فرع: لا بد من قبول الوكيل واختلف في لغوه إن لم يقع فوراً انظر (ت) «و»
الخلف «في السفية أي هل لذى رشد أن يقيما، ذا سفه بحجره عليا،» جوزته
العتبية وابن رشد وظاهر الأم ومنعه اللخمي و (شس) ومن تبعهما وانظر هل له ثمرة
غير الإثم ومنع أبو علي توكيل سفية لمحجور «وحرّموا نيابة عن متهم» بالباطل كما
في التبصرة و (ح) لقوله تعالى ﴿وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً﴾ «أو» في «حرم» كطلاق
حائض ولا يلزم لفساده وانظر هل تلزم في مكروه «أو في جدل» أي خصام «عليك
غم» بضم لقول عمر رضي الله عنه من توكل في خصومة لاعلم له بها لم يزل في
ذنب حتى ينزع «أو» توكيل «فوق فرد في خصام» ومنه قول ذوى حق من حضر منا
خاصم ذكره غير واحد.

قلت انظر أهل اليوم إذا هم أحدهم بخصام استنجد الد قومه.

«أو» توكيل «الد» لاينقاد للحق «صاحب تشغيّب» تهيج للشر واختلف إن
رضي بوكالة عدوه مبناه هل حق لأدمي أو لله تعالى.

ورعي العرف فثوباً لائقاً في اشترى ثوباً إذا ما أطلقاً
واعط زيدا امروا ماموره بالمتعارف بهذى الصورة
ويلزم المنيب نفع فعله إلا إذا ما العرف عنه عزله
فهو بالخيار في رضا ورد وهل كذا السفه إن لم يتعد
ولوكيل البيع أخذ مضمن وضمن وإن توانى يضمن
ولا يرد ما عليه نصا بظاهر العيب وكيل خصا

فرع : تمنعها أيضاً عداوة بين الوكيلين .

«و» تمنع «بعد ما قعد» مع خصمه ولو بيوم «واحد» «عندا» قاض ثلاثاً «ومفاد ابن بشير» (١) ان الأصح ان مرتين كذلك «دون عذر ادى» لذلك وهذا قيد في الأخير فقط وجاز لعذر كمرضه أو ظهور تفريط وكيله «وإن قأي» أي أقر وكيل الخصام «بمشبه ولا طنّف» محرّكة أي تهمة «من غير تفويض وإذن يختلف» هل يلزمك (٢) «وان خلّت من حق غير فلكل» منها «فسخ وان يلتزم ان لا ينفصل» وقيل معروف يلزم ملتزمه وان كان فيها والتزم المنيب عدمه لزمه وانظر النائب «بما به تقع عرفاً تنعقد ولو قرينة أو ابياء فقد» أي فقط ومن العرف ما في (ح) عن ابن ناجي عن شيخه أبي مهدي وابن عرفة من أن الأخ وكيل لأخيه (٣) وفي (ق) أن الزوج وكيل عرف في مالها وفي (ت) أيضاً نحوه وأنشد لنفسه :

(وصححت بنص أو بعادة * فالزوج والشبه على الوكالة)

فقد قال مالك ان تصرفه في مالها محمول على الوكالة حتى يثبت التعدي اهـ .

وفي الدرر خلافه وهو أن فعل الزوج في مالها على عداء ان لم تأذن وفي (قص) عن (مع) ان من اشترى شيئاً على قوم لزمهم إن كان العرف أنه عليهم والا لزمه دفع الثمن لبائعه اهـ .

(١) نسخة : رشد (شس) و (خ) (٢) نسخة المختار السالم : وفي التبصرة لوقلت ما أقر به علي لزمي لم يلزمك . .

نسخة (٣) لاخته (شس) و (خ) .

ولا يوكل بها يطيق به قياما وبه يليق
 خصوا المفوض بالاستمرار اقالة والرد بالعوار
 كذاك بالافرار والوكالة في رأي من رأهما جازا له
 ومن يفوض أو جهلت أنه موكل بالعهد اطلبه
 وهي رد ثمن إن حقا عيب بمثل من أو استحقا
 ولك إحلاف المنيب بعدما حلفته لما درى وكتما
 وحيث بعثما فما تقدما واشتركا إذا بوقت بعثما
 وعند جهل الوقت قبضه قفا وشركة أو قرعة إن انتفى

وفي ابن رحال على التحفة يرعى عرف كل بلد وقرائن التوكيل . وفي ضياء
 التاويل عند «وماملكتكم مفاتحه» ان الأخ لأخيه ^(١) وزوج امرأة وابنها وأباها
 وكلاء . وفي (ت) على اللامية ان من عرفهم قيام أحدهم باشتراء بهيمة لضيف نزل
 بهم على أن ثمنها على كلهم حاضرهم وغائبهم لزمهم وكذا من عرفهم اشتراء
 رئيسهم هدية لمن ينصرهم على باغ عليهم أنها على الكل فما على المشتري الا حظه
 من الثمن قال نقله العلمي عن أبي زيد وغيره وكذا لو اختصم حيان فتصدى
 رؤساء حتى بمجالسة القضاة فقضى عليهم فلا قيام لصغير ولا غائب لأنهم وكلاء
 عرفا قاله ابن عبدالصادق وأما قول خليل (لاحاضن كجد) وما في (بن) من فسخ
 صغير كبر بيع أخيه محله حيث لم يجر العرف بتصرفهما للطفل «ان اطلقت من ذكر
 تفويض وما، خص» كانت وكيلي أو وكلتك ولم يزد على ذلك «فللتفويض شأنها
 سها» عند ابن رشد كما مر سيما ان عمم كوكلتك على جميع أمورى أو اقمته مقامى
 في كل أمر «وان يفوض بعد تخصيص فلا ، تراعى من قوله إلا الاولا،» فان بدأت
 خاصة ثم عممت كقوله آخر كلامه وكالة مفوضة رعى بدأها الذى سمي فقط
 «ورعى العرف فتوبا لائقا» بالمنيب «في اشترى ثوبا إذا» ظرف لرعى «ما اطلقا» أي
 المنيب «و» إن قال له «اعط زيدا امروا ماموره، بالمتعارف بهذا الصورة، ويلزم
 المنيب نفع» أي مصلحة «فعله» النائب «إلا إذا ما العرف عنه عزله» كطلاق

(١) نسخة: لأخته

وإن يخالف في إشتراء لزمه إلا إذا رضيه من قدمه
والبيع للمنيب أن يردا وإن يفت غرم من تعدى
وانكاح بكر وبيع عبد قائم بأموره «فهو بالخيار في رضا ورد،» فان فات شيئك غرم
لك نائبك قيمته وإن سميته فهل يلزمه ماسميت أم لا وشهره (ضريح) ومفاد (هونى)
لزوم المسمى والظاهر ان المشتري ان علم كوكيل كما ذكروا في رديف «وهل كذا»
يلزمك «السفه ان لم يتعد» بان اذنت له «ولو كيل البيع اخذ مثنى» وظاهر خليل
ولو خالف العرف «وثنى وان توانى يضمن» (تو) فان توانى حتى تعذر ضمن نقله
(قص) «ولا يرد ماعليه نسا،» كهذا العبد «بظاهر العيب وكيل خصا» وفي وجوب
رده بظاهر لم يعلمه وجوازه قولان ان لم تنص وانظر ان اشترى وأبضع معك وعثرت
على عيب والمصلحة بيع المبضع لا العود به .

«ولا يوكل بما يطيق، به قياما وبه يليق،» والا جاز ان كنت تعلم ذلك .
فرع : اختلف ان وكل تعديا في سلم وغاب على ثمن لا يعرف بعينه أو فات هل
لك رضا ذلك قبل اخذ الدين أو يمنع لضمانه الثمن لتعديه فلا يفسخ في سلم فان
لم يغب ولم يفت أو كان يعرف أو أخذ الدين جاز اتفاقا وانظر في (مع) فروعا من
توكيل الوكيل «خصوا المفوض بالاستمرار،» في الوكالة فله مثلا خصام من شاء
متى شاء ولا كذا الخاص كما يأتى ان شاء الله تعالى «اقالة والرد بالعوار،» وبما
تضمنه قوله الآتى ومن يفوض الخ وقوله وان يقل في الدين قد قضيته الخ «كذاك
بالاقرار والوكالة، في رأي من رأها جازا له،» وقيل يمنعها كالحاص «ومن يفوض
أو جهلت أنه موكل بالعهد اطلبه، وهي رد ثمن ان حقا،» أي ثبت «عيب
بمثنى أو استحقا، ولك احلاف المنيب» أنه ماعلم بالعيب «بعدها . حلفته» أي
النائب «لما درى» عيبه «وكتما» انظر (هونى) «وحيث بعتهما تقدا» وهل ولو اخذه
الثانى جاهلا هو وبائعه بشراء الأول قولان جاريان في كل مستبددين «واشتركا إذا
بوقت بعتهما، وعند جهل الوقت قبضه قفا،» فلقابضه منهما أما إن أكرته لرجل
واكره وكيلك لآخر فلأول وإن قبضه الثانى . على الأصح (قص) «وشركة أو قرعة
إن انتفى» القبض أي بخيران بين شركة في المبيع وقرعة أيها يبقى به .

«وإن يخالف في إشتراء» بأن جاوز ثمن المثل بأكثر من نصف العشر كقوله اشتره
بأربعين فزاد ثلاثة أو خالف ماعين أو من عين كاشتر هذا الثوب أو من زيد

وحرموا رضاك حيث أدى إلى محرم بما تعدى
كالدين فالرضا به يمنع إن فات المبيع إن يكن أكثر من
ما كنت قلت أو له مخالف ما وليع الدين فإن به وفي
أو عدله إن لم تسم لا كلام وإن حرى لزمه لك التمام
وإن يزد فالزيد للموكل لا لوكيله الذى لم يعدل
أو سلم بجعله في غير ما سميت أو زاد كثيراً مسلماً

فمخصصات الأمر معتبرة ولو أفادتها قرينة «لزمه» ذلك الاشتراء ولو اخطأ لتقصيره
ويغرم الثمن للبائع إلا أن يعلم بتعديده فيرد الثمن «إلا إذا رضيه من قدمه، و» إن
خالف في «البيع» كما لو نقص ولو بنزر على الأصح لأن شأنه طلب الزيد وقيل
كالاشتراء يغتفر نقصه بنصف عشر الثمن «للمنيب ان يردا» أو يمضى «وان يفت»
والفوت في ذا الباب بذهاب الذات على الأصح انظر «هونى» «غرم» للموكل قيمة
ماله «من تعدى» وهو النائب «وحرموا رضاك حيث أدى إلى محرم بما تعدى،
كالدين» أي كأمرك له ببيع مال دفعته له في نقد فباع في الدين «فالرضا به يمنع إن
فات المبيع» ولو بسوق «ان يكن أكثر من ماكنت قلت أو له مخالف»، «لأن مادفعت
له صار في ذمته فإن رضيت بذلك كان فسخاً في دين مغاير «وليع الدين فإن به»
أي بما سميت له «وفي، أو عدله» أي قيمته على حد «الذى تساءلون به والأرحام»
في قراءة الجر «ان لم تسم لا كلام وإن حرى» أي نقص قال الراجز (في بدن ينمى
وعقل يحرى) «لزمه لك التمام وإن يزد فالزيد للموكل، لا لوكيله الذى لم يعدل،»
انظر الطوال هنا.

فرع: لو اختلفا في الأمر ببيع لاجل فقول الموكل وفي قدر الأجل فقول الوكيل
نقله (قص) «أو» خالفه في «سلم» عطف على الدين «بجعله في غير ما سميت أو
زاد كثيراً مسلماً» بفتح وهو رأس المال بأن زاده على مايزاد به عرفاً لتعلق مالك إذا
بذمته نعم إن اتفقا صفة وقدرًا واقتضاه فدفعه لك جاز.

لا يستبد أحد الموكلين في مرة وجاز للمرتبين
 وبيعه لنفسه حرم وإن سمى له منبيه قدر الثمن
 وجاز إن يأذن له أو حضرا أو يوقن ان لا يشتري بأكثر
 وإن يبيع بلا شهود أو قضى عنك فضا من ولو مفوضا
 وإن جرى العرف بتركه على ما شهروا فالعرف فيه أهمل
 فكل دافع لغير الدافع له ولم يشهد ضمانه وعى
 وإن توكله على بيع سلم فقال بعته وضاع فالقسم

«لا يستبد أحد الموكلين، في مرة وجاز للمرتين»، ولمن أذن لها «وبيعه لنفسه
 حرم وإن، سمى له منبيه قدر الثمن»، وكنفسه طفله ويتيمه على الأصح فيهما
 لزوجته وابن رشيد ان لم يحاب فان حابى فلك الرد فان غرم ماحابى به وإن
 باع لنفسه أو حجيره ضمن أكثر ثمن وقيمة.

فرع : يجوز أن توكل بائعاً يشتري لك من عند نفسه ذكره (بن) في ميحث
 الجزاف.

«وجاز إن يأذن له أو حضرا ، أو يوقن ان لا يشتري بأكثر وإن يبيع بلا شهود أو
 قضى ، عنك فضا من ولو مفوضا ، وإن جرى العرف بتركه على ، ما شهروا فالعرف
 فيه أهمل»، كما أهمل فيما بحوز أحد زوجين كما مر في نزاعهما «فكل دافع لغير
 الدافع ، له ولم يشهد ضمانه وعى ، وإن توكله على بيع سلم ، «جاز بيعه قبل قبضه
 «فقال بعته وضاع» ثمه «فالقسم ، وان يقل في الدين قد اخذته ، فضا ع أو إليك
 قد دفعته ، فهو من المدين أيضاً يقتضى ، «ولا يكون شاهدا للمدين لأنه من فعله
 «ان لم يفوض أو يصح» بينة به أو باقرارك به «ان قضى» والا برىء ولو كان الوكيل
 طفلا كما في التحفة والأب والوصي كوكيل خاص «ثم يؤب» مدين على وكيل «عند
 عبدى الملك» ابنى ماجشون وحبيب «به خلاف مامطرف سلك ، إن تأمر المدين
 ان يكتال لك ، لم يقبل إن قال فعلت وهلك .» .

«ولا يفيد سوى بينته بأنه أزاله عن ذمته» انظره في (ت) وهذا الفرع داخل فيما
 قبله لكن لم يقيدوه بوكيل خاص «وانعزل الوكيل (١) حيث يكمل مأموره» الموكل

(١) نسخة : المخصوص (شس) و (خ)

وإن يقل في الدين قد أخذته
فهو من المدين أيضاً يقتضى
ثم يؤب عند عبدي الملك
ان تامر المدين ان يكتال لك
ولا يفيده سوى بينته
وانعزل الوكيل حيث يكمل
إن لم يقع نص على الدوام
لم ينعزل بموت أو عزل إلى
وإن بعثت مع زيد لقثم
وهو ضامن له إن يرجع
فضاع أو إليك قد دفعته
إن لم يفوض أو يصح ان قضى
به خلاف ما مطرف سلك
لم يقبل ان قال فعلت وهلك
بأنه أزاله عن ذمته
ماموره والخلف هل ينعزل
وحصل الطول كنصف عام
شعوره فيما عليه عو لا
مالا فلم يجده فليودعه ثم
به ورده إليك يدعى

فيه بخلاف المفوض كما مر «والخلف هل ينعزل ان لم يقع نص على الدوام وحصل
الطول كنصف عام، لم ينعزل بموت أو عزل إلى، شعوره فيما عليه عولا، « ومتى
علم انعزل مالم يشرف على تمام الخصام فلا ينعزل ^(١) زوج بفراقها إلا أن يعلم بعدم
رضاها بعده بفعله نقله (قص).

فروع : لو وكلته على شراء شيء معين فاشتره لنفسه فله على الأصح ويصدق
في شرائه لنفسه وقيل لا بد من اشهاد عند الشراء انه لنفسه ذكره (ت) قبل (والزوج
للزوجة كالموكل ولو قال تجار من اشترى شيئاً فبيننا فلمتشرية (هوني).
الثاني : مر أن لكل فسحها وهو مقيد بغير وكيل خصام خاصم ثلاثاً أو أوجر
عليها وإنما تجوز بها علم من اجر واجل وعمل.

الثالث : لو آجرته على خصام مدينك فقضى دون خصام فلا شيء له (عب)
ينبغي قيده بأن لا يخاف سطوة الوكيل.

«وان بعثت مع زيد لقثم، « وهو خارج البلد «مالا فلم يجده فليودعه ثم وهو
ضامن له ان يرجع ، به ورده إليك يدعى، « وكذبتة أما لو كان بالبلد فيصدق

كذا إذا ما يدعى إيصاله له وينفى قثم ما قاله
لا يبرىء الرسول إلا شهدا أو شرطه التصديق بادیء بدا
لكنه يبرأ باليمين في مرسل لغير ذی تعیین
ومن على دينين وكلا فقال هذا الذى جئت به دين هلال
فهل مصدق أو إن قال المدان بل دين الآخر إذا يقتسمان

وانظر ابن عرفة و (قص) كما (١) إذا مات زيد (٢) وقثم وجهل خبر المال «كذا إذا ما يدعى إيصاله، له وينفى قثم ما قاله،

«لا يبرىء الرسول إلا شهدا، أو شرطه التصديق بادیء بدا» حين بعثه معه «لكنه يبرأ باليمين في مرسل لغير ذی تعیین» كأعطه ليتيم وفي (قص) عن (ح) وغيره أنه إن أرسل مع غيره ما أرسلت معه وقال امرتنى بذلك صدق وكذا إن باعه واعطاه ثمنه وادعى أمرك له بذلك وفي الذخيرة ان القول لك «ومن على دينين وكلا» رجلا «فقال» لهما «هذا الذى جئت به دين هلال» اسم احد موكلية «فهل مصدق أو إن قال المدان، بل دين الآخر إذا يقتسمان» ما أتى به نقله (ح) عن ابن رشد ومن عليه دين وعلى أبيه آخر ودفع دين الأب بوكالة منه ثم قال الطالب إنه دين الابن صدق ومن عليه ألف اصالة وألف حمالة فخالفه الطالب في أيها أخذت وزع ما أخذه بينهما إن حلا أو تقاربا أجلا وحلفا وإلا فقول مدعى القضاء عنه وكذا يجرى في ألفين أصالة (٣) ضمنها عليه احدهما.

(١) نسخة : لما (شس) و (خ) (٢) نسخة : أو . (شس) و (خ) .

(٣) نسخة المختار السالم : أصالة ضمنت عليه احدهما .

باب الإقرار

يؤخذ بالاقرار ذو رشد عقل وإن برمز أو بكتب في سجل
يقبل ما به صحيح أو دنف أقر إن سبب عرفه عرف
إلا فوهب إن يكن معينا وملكه قبل له قد أذنا
إلا فمن ذى صحة ماض وإن قامت قرينة بتوليح فظن
كدنف قأى للاقصى إرثا مع وجود ولد لو أنثى
أو لقريب لم يرثه أو ملا طف فكل مع فرع قبلا

(باب الاقرار)

«يؤخذ بالاقرار ذو رشد» فلو أقر عبد بما بيده فالمخاطب ربه فإن حقق انه لعبده
حلف بتا والا حلف لايعلم فيه حقا واقرار المأذون بما عنده لازم (قص) «عقل» غير
خائف ولا مكره فقد مر (١).

(وما من المكره يصدر ولو * غير الذى عليه اكره لغوا)

تنبيه : يقبل رجوع مقر لعذر عادى كمن أقر أن ماتركه أبوه ارث ثم وجد بينة للملكه
لشيء منه نفعته (قص).

«وان برمز» والغى بعض إشارة من قادر «أو بكتب في سجل ، يقبل ما به صحيح
أو دنف أقر إن سبب عرفه» أي اقراره «عرف» كان يقر له بشيء وعرف أنه قد
خالطه قبل بدين أو وديعة ونحو ذلك .

(١) وفي نسخة : قوله (شس) و (خ)

ولا يصح مع مساو واختلف فيمن بأبعد وأقرب اكتنف
والعرس مع عق وعق مع بر لمن قلاها ماها به أقر
أركانه المقر والمقر له والشيء والصيغة ذات أمثلة
كأنا معسر أو اتزنه منى فإن أسقط منى منه
ولا قرينة فخلف قد جرى وخذه كاتزنه فيما سطرا

تنبيه : إن أقر لاجنبي ولم يوجد تصدق به كاللقطه .

«الا» أي وإن لم يعرف سبب إقراره «فوهب» يحتاج لحوز «إن يكن معينا، وملكه قبل له قد اذنا» أي علم «إلا» أي وإن لم يعين أو يعلم أنه قد ملكه «فمن ذى صحة ماض وإن، قامت قرينة بتوليح» ويأتى ان شاء الله تعالى في الهبة تعريفه (فصن)
(١) توليحه لتلك القرينة لكن يجب بها الحلف على نفيه وافتى قوم بثبوتها بها إن قويت «كدنف قأى» أي أقر «للأقصى إرثا» كاب «مع وجود ولد لو أنثى،» فيصح إقراره أما لاجنبي فلازم ولو ورث كلاله «أو لقريب لم يرثه» كخال وبنت أخ وابن بنت «أو ملا، طف فكل» من الثلاثة «مع فرع قبلا» عرفه له .

«ولا يصح مع مساو» كأحد ولدين أو شقيقين «واختلف فيمن بأبعد وأقرب اكتنف» كعرفه لأمه وله اخ وبنت أو لاخته وله عم وأم «و» اختلف في «العرس» بالكسر أي الزوجة «مع» وجود «عق» أي ولد عاق «و» في «عق مع» وجود «بر لمن قلاها ما لها به اقر» .

تنبيه : يقال للإقرار بالولد استلحاق وفي من أقر في صحة أو مرض بوارث غير ولد ولازوج ولم يكن له وارث ثابت نسب خلاف والأصح صحته ولكن إنما يتوارثان بينهما فلا يعدوهما لاولادهما ولايثبت به نسب بينهما والأصح أيضاً توقف إرث احدهما الآخر على حلفه أن الإقرار حق أما لو كان (٢) وارث ثابت نسب فلا إرث بإقرار وأما تقارار زوجين فسيأتى إن شاء الله تعالى قريباً .

«اركانه المقر والمقر له، والشيء والصيغة» وهي «ذات أمثلة» وهي ضربان صريح أي نص كعلي كذا أو في ذمتي أو عندي له كذا أو اخذته منه ومضمن وفيه

(٢) نسخة : له . (خ)

(١) في نسخة : فظن . (شس) و(خ)

واختلفوا في لا قضيتك إلى أخذى لدينى من سعيد مثلاً
أو ارجنى أو ساهل أو وهبتنى أو في ادعاء نكحها طلقتنى
إن تدع الطلاق دون بينة ترثه إن مات وقالت مائنة
كقوله علي أو علي علي أو مم تاخذ ولكن يأتلى
لا ما إذا قال أقر أو سكت أو قال في ظني أو علمي ثبت
ولا إذا قلت لمن سأله هو لزيد أو وهبته له

خلف هل كالنص أم لا واختلف التشهير في جزئياته كما في كتب القواعد وفي (ت)
قبل قوله والامناء في الذى يلونا الخ أن نهج الأم أنه كالنص وبه العمل «كانا معسر»
أو اتزنه منى فإن اسقط منى منه، ولا قرينة به ولا بضده «فخلف قد جرى، وخذه
كأترته فيها سطرًا».

«واختلفوا في» السبع الآتية «لاقضيتك إلى، أخذى لدينى من سعيد مثلاً، أو
ارجنى أو ساهل أو وهبتنى أو» قالت «في ادعاء» رجل «نكحها طلقتنى» وهما
طارئان على البلد فاقرارهما في صحة يثبت نكاحهما وفي بلدين أقر في صحة أيضاً
خلف هل يثبت إثراً لانكاحاً لكن ترثه إتفاقا إن كان لها ولد الحقه ولو مريضاً «ان
تدع الطلاق دون بينة ترثه ان مات وقالت» كنت «مائنة» نقله (سر) ثم قال بخلاف
من جحدت النكاح ثم أقرت بعد موته «كقوله علي أو علي علي» وهذه سادسة السبع
«أو مم تاخذ ولكن يأتلى،» في الاخيرتين أنه متحكم مثلاً «لأما إذا قال أقر» أو
أخرنى لسنة وأنا أقر لأن أصل المضارع الوعد «أو سكت» فالسكت غير إقرار على
الأصح «أو قال» لك علي كذا «في ظنى أو علمى ثبت» انظر (عب) وفي (مع) أن
ما شك فيه مقر وإيقنه ربه اخذه وفي حلفه قولان وهل ماشكا فيه لغو أو يقتسمه
قولان. «ولا إذا قلت لمن سأله» لك أن تهبه له «هو لزيد أو» قد «وهبته له» قبلك
«ان كان قبل قول ذلك عرف، لك وإلا فلزيد يعترف» انظر (هونى) عند أو أقر
اعتذارا الخ ومن خطبت بكره فقال زوجته زيدا فقام زيد بذلك فانكر الأب
فالاصح أنه لا يلزم «ولا المعلق بأمر» و «لو حصل» ذلك الأمر «كهوله ان استحل
فاستحل، أو إن اعترنى كذا أو إن شهد به فلان فاعرت وشهد» القرافي لجرى
العرف بأن ما ذكر غير اقرار وكذا إن ادعى بسرقة فقال إن ظهر لى مال فأنت محق

إن كان قبل قول ذلك عرف لك وإلا فلزيد يعترف
ولا المعلق بأمر لو حصل كهوله إن استحل فاستحل
أو إن أعرتنى كذا أو إن شهد به فلان فأعرت وشهد
أو قال ان لم آته فحقه حق فما بالخلف يستحقه
ولا إن أقررت بقرض شكرا نحو جزى الله سعيدا أجرا
أقرضنى وقد وفيته وفي ذم كقد لا ظنى هذا يفى
ولك ذا أو ذا بالاول اعترف لك والآخر له إذا حلف
والحكم أن يحبس للتعين في لفلان أحد الثوبين
وفي غصبت منك بل من حنظلة تأخذه والمثل والقيمة له
وقبلوا وصف الأمين ما أقر به ولو فصله فيما اشتهر
لا غيره إلا إذا ما وصله أو ادعى الغالب في المعاملة

ولا أعلم دينارا ولا درهما فثبت عقب ذلك انه صرف ديناراً فلا شيء عليه نقله
(مع) «أو قال ان لم آته فحقه، حق فما بالخلف» أي عدم المجيء «يستحقه، ولا
إن أقررت بقرض شكرا، نحو جزى الله سعيدا أجرا، أقرضنى وقد وفيته وفي، ذم
كقد لا ظنى» بزنة سألتنى أي شادنى في القضاء «هذا» أي عدم الإقرار «يفى، ولك
ذا أو ذا بالاول اعترف، لك والآخر له» أي المعترف «إذا حلف» لاحتمال أن أو
لا بهام لا لشك «والحكم أن يحبس للتعين في ، لفلان أحد الثوبين» وإن قال لا
أدرى حلفت إن عينت الأجود وان قلتما لاندري فبينكما «وفي غصبت منك بل من
حنظلة» علم رجل «تأخذه والمثل» في مثلى «والقيمة» في مقوم «له» أي حنظلة .

«وقبلوا وصف الأمين» أي المقر بأمانة كقوله درهم وديعة ناقص «ما أقر به ولو
فصله» من موصوفه «فيما اشتهر، لا غيره» أي لا غير المقر بأمانة «إلا إذا ماوصله»
فيضر فصله برد سلام «أو ادعى» الوصف «الغالب في المعاملة، وبسباق قيدوا أو
عرف اطلاقه في نوع أو في صنف، إلا» أي وإلا يكن سياق أو عرف «فادنى ماعليه
يطلق، فإنما يعمرها» أي الذمة «محقق و» (١) له على «قرب ألف ثلثاها فأجل بما يراه
الحكماء» فوق ثلثيها «وقبل، تفسيره للألف في علي له ألف وثوب» إذ يعطف على

(١) نسخة : في قوله . (خ)

وبسياق قيدوا أو عرف	إطلاقه في نوع أو في صنف
إلا فأدنى ما عليه يطلق	فإنما يعمرها محقق
وقرب ألف ثلثاها فأجل	بما يراه الحكماء وقبل
تفسيره للالف في علي له	الف وثوب واليمين معملة
كشيء أو حق فيحلف على	ما قال من أقل ما تمولا
وألف إلا عبداً أو عبداً حشا	ألف كمن بقيمة العبد حشا
ويصف العبد فإن لم ينطق	بوصفه أخذ بالمحقق
قيمة أعلاهم إذا ما استثنى	عبدا وفي الضد يراعى الأدنى
وصح الاستثنا بغير آل	نحو له الدار ونصفها لي

العدد ما يخالفه «واليمين معملة» أي يحلف مقر على ما فسر لها به . «كشيء أو حق فيحلف على ما قال» إنه قصد بهما «من أقل ما تمولا» ولو قال لك حق من هذه الدار قبل حده بجزء قل أم لاشاع أو عين لا بجذع وباب على الأصح «و» له «الف إلا عبدا أو عبدا ، حشا الف كمن بقيمة العبد حشا» أي كأنه قال ألف إلا قيمة عبد أو قيمة عبدا لا ألفا «ويصف العبد فإن لم ينطق بوصفه أخذ بالمحقق» وهو «قيمة أعلاهم إذا ما استثنى عبدا وفي الضد يراعى الأدنى ، وصح الاستثنا» إن اتصل أو فصله عذر كالعطاس «بغير آل» جمع آلة أي بغير أداة استثناء «نحو له الدار ونصفها لي» أو أمة لي ولدها .

تنبيه : لو قال لك على ثمن عبد لم أقبضه لزمه الثمن وإقراره به في ذمته إقرار بأخذه للعبد ولو قال اشتريته ولم أقبضه صدق انظر الظفر .

باب الحاق

يصح الحاق أب إن امكنا غير لقيط وابن لعن أو زنى وهل ولو كذبه من كلفا ولم يرث من بعد الحاق نفى

باب الوديعة

لا ايداع توكيل بحفظ ويحل بهاله من قول أو فعل يدل وما عليك أن تحوط مال من يمكنه إن لم تكن بمؤمن من آده الحفظ والنفى امه لماله عليه أن يؤمنه

(باب الحاق) «يصح الحاق أب إن امكنا» عادة «غير لقيط وابن لعن أو زنى،» فلا يلحق من ثبت قطع نسبه لزنى أو لعان أو كونه ابنا لغيره «وهل ولو كذبه من كلفا،» قولان «ولم يرث» الأب «من بعد الحاق» له «نفى» انه ولده وفي هذا الفرع أربعة الغاز انظر رحمة ربي .

فرع : لو اشتبه ولد رجلين فالقافة وهل يكفي واحد قولان وقيل لا يلحق واحد منها .

تنبيه : لو ولدت عزان فقربت واحدة ثلاثة اجد والأخرى واحدا عمل به ذكره (مع) وظاهره لغو القافة (١) .

(باب الوديعة) «الايداع توكيل بحفظ» فيشترط فيه ما شرط في وكيل وموكله (قص) يجوز ايداع كافر أمين ومسلم خائن «ويحل» أي يقع «بهاله من قول أو فعل يدل،» واستظهر (ح) فيمن ترك عنده شيء فسكت أنه رضا بوديعة أهـ والاصح ان السكت غير رضا إلا لعرف «وما عليك ان تحوط» أي تحفظ «مال من يمكنه» حوطه «ان لم تكن بمؤمن» ولو قال احرس ثيابي حتى آتيك ضمانتها إلا لغلبة نوم أو أخذ لص لها فخفته وتصدق في ذلك ولو ادخلت جملا باب ربه وقال سُدْ عليه فتركته عمدا ضمنت لأن ادخالك له صيره أمانة وكذا لو دفعه لك وقال قيده وتركته عمدا وإن نسيت أو ناولك القيد دون الجمل لم تضمن «من آده الحفظ والنفى امه» بضم ففتح أي أمينا «لماله عليه أن يؤمنه» إن ظن صونه له ولو طفلا أو عبدا أو غير

(١) نسخة : وكأنهم جعلوا العرف شاهدين .

ويلزم المقتدر التقبل حينئذ لكن عليه يحظر
إن جاءه لص بما لا ملك له برده لربه أن يقبله
وأجر حفظ مع عرف دارا وإن درى أن ثم من يدارى
مالكها لزمه ما نولا عنها مداراة وقيل مسجلا
ويضمن المودع حيث سافرا بها إذا على أمين قدرا
كذا إذا جنى عليها لو خطا كقصد أخذ ماله فغلطا
وبانتفاعه ولو أمر السبا إلا إذا إذن به عرف سبا
كذا إذا في حفظها تقاصرا أوراها مالكها فحظرا
كذا إذا أودع غير أهله ونحوهم من أمناء ماله
إلا لعذر في الثلاث كضرر أو أمل الوجدان أو قصد سفر

عدل «ويلزم المقتدر التقبل، حينئذ» حين عجز ربه «لكن عليه يحظر، ان جاء
لص بما لا ملك» مثلثة أي طاقة «له برده لربه ان يقبله»، وكذا وديعة مستغرق الذمة
لا يمكنك دفعها لمسكين وقيل يجوز ردها للمستغرق ومن اخذ لقطته صرفها لمسكين
إن أمن فتنة أو رذيلة ذكره في الدرر «وأجر حفظ مع عرف دارا،» أصلا وقدرًا
(قص) وإن افتقرت الوديعة لنفقة رجع بها المودع «وان درى أن ثم من يدارى،
مالكها» فاعل درى «لزمه مانولا، عنها مداراة وقيل مسجلا،» انظر (قص).

تنبيه : لو أودعت اثنين جعلت بيد الأعدل إن لم يدفعها ربهما للآخر وإلا كانت
بيده وتجعل بيد مستويين ولا ضمان ان اقتسماها.

«ويضمن المودع حيث سافرا، بها إذا على أمين قدرا،» أو على ربه «كذا إذا
جنى عليها لو خطا،» ويفهم مما ذكرنا في الاجارة ان سائر الامناء كوصي كذلك
وانظر هل يجري فيهم ماأتى في نسيانها وإيداعها الارض وغير ذلك أما الوكيل
فمودع «كقصد أخذ ماله فغلطا،» فاخذها فضاعت وبسقوط شيء من يده عليها
«وبانتفاعه» بها فيضمنها «ولو» اصابها «امر السبا، إلا إذا اذن به عرف سبا،» أي
الا انتفاعا يسمح به عرفا «كذا إذا في حفظها تقاصرا، أوراها مالكها فحظرا» أي
منعها منه حتى ضاعت «كذا إذا اودع غير أهله ونحوهم من أمناء ماله، الا لعذر

وضمنوا باعثها لربها واختلفوا في سيرة له بها
كذلك في نسيانه أيضا لها كلاهما عليه قوم نبها
لا وضعها في مثل ما به أمر صونا أو ان بنقل مثل تنكسر

في الثلاث» وهي التقصير في الحفظ وإيداع غيره ومنعها وضمن إن لم يثبت عذره
إلا إن انكر أمينه إيداعه وحلف زوج أنكرت إيداعه لها وديعه (١).

تنبيه : في (ت) قبل (٢) باب القرض أنه لو قال رأيت من اخذها وتركته لظني
أنه أنت أو دفعتها لمن شبهته بك ضمن بلا خلاف لأنه مفرط أو مخطيء والتفريط
أن يفعل مالا يفعله الناس ذكره البرزلي «كضرر» أي مرض عاق عن تعهدا «أو
أمل الوجدان» كقوله ضاعت وكنت أرجوها «أو قصد سفر» أو عجز عن حملها
فدفعها لمن يحملها له «وضمنوا باعثها لربها» دون اذنه (ح) لو أرسلها مع أمين لعذر
لم يضمن وكذا إن ظن أمنه فبدا غيره «واختلفوا في سيرة له بها،».

فرع : لو بعث معك بضاعة فعرض لك مقام في الطريق طويل كعام أو وسط
كشهرين أو قصير ضمننت إن بعثتها له في قصير أو حبستها في طويل وتخیر في وسط
والمقام طر و قصد بلد غير الذي كنت تقصد.

«كذلك في نسيانه أيضا لها، كلاهما عليه قوم نبها،» ووجه نفيه أنه كاخذها منه
كرها ذكره (ق).

«لا» يضمن في «وضعها في مثل ما به أمر، صونا» أي مثله حفظا وكذا إن غشيه
لص فرماها في شجرة للنجاة أو لفارس ينجو بها وكذا على الأصح إن وضعها حيث
يامن على ماله فنسيها أو أودع الأرض وذلك جهده ولم توجد وأما ان قال حرت عنها
فيضمن انظر (هوني) وكذا إن خباها خوف مغرم أمير وهل كذا إن بلعها انظر
(مع).

(فرع : لو أودعك طفل لخوف فزال خوفه فرددته له ضمننته نسبة (قص) لـ (ق)
و (مع) و (ت).

«أو ان بنقل مثل تنكسر» وظاهرهم وإن غنيت عن نقل.

أو شأها بمثلها لتعضرا أو رفقها واشتركا ما خسرا
أو رجعت سالمة بعد تعد بسفر بها أو إيداع أحد
ولك بيعها إذا تعذرا مالكةا وخافت التغيرا
من بعد رفع للامام ونشر شعوب ذا الفرع شروح المختصر

«أو شأها» ١ أي خلطها «بمثلها» كدراهم خلطها بمثلها «لتعضر» أي لتنجوس
سرقه مثلاً قيل في قوله تعالى ﴿وفيه يعصرون﴾ أي ينجون «أو رفقها» أي خلطها
لرفق الخلط به لمشقة تفريق^(٢) الودائع «واشتركا ما خسرا» أي تلف ومنه ﴿إن
الإنسان لفي خسرة﴾ الخ . والاشتراك بقدر الحصص على الأصح فلو خلط درهما
بمائة وسرق درهم فعلى ذى المائة منه تسعة وتسعون جزءاً وقال (سم) عليه نصفه
فإن تميز التالف بسكة أو غيرها فمن ربه أما لغير حفظ ورفق فيضمن بمجرد الخلط
فإن خلط قمح زيد بشعير بكر غرم لكل مثل زرعه وليس لاحدهما اخذ الخلط
دافعاً للآخر مثل زرعه لانه بيع وجاز لمتعد في الخلط لانه قاض بها لزمه ومنع قسمه
كيلاً وفي قسمه على القيمة قولان نقله (سر) .

تنبيه : قول خليل هنا إلا أن يتميز وفي الزكاة لاغصبا يفيد حكم ماغصب من
ثوبي رجلين مثلاً .

«أو رجعت سالمة بعد تعد ، بسفر بها» فلا يضمن أيضاً «أو» بعد تعديه في
«إيداع أحد» أو انتفاعك بها وتحلف لردت سالمة إن أقررت بالانتفاع والا فبينتك
وفي الفرع أقوال انظر (قص) ولو تسلف منها وغصب منه مابقي لزمه ماتسلف
وانظر (مع) لحكم مابقي (٣) .

تنبيهات : لو أودعها لسفر ينوى العود منه لزمه اخذها إن عاد وإن لم ينو ندب
له وكعوده منه زوال عذر .

الثاني : للوالد رحمه الله :

(١) نسخة : أوساطها سيط من دمها .

(٢) نسخة : تفرق

(٣) نسخة : غصب . (شس) و (خ)

ومتعد ذو اشتراك سافرا إلا إذا بذلك العرف جرى
اعط الوديعة لمن أتاك بخط من أودعها إياك
ولا ضمان إن تقم لك عليه بينة بانه خط يديه

ومودع الشيء وبعد ذا اقر بأنه لغيره قد استقر
(ثم أتى يطلبه لن يمنعه لأنه هو الذى قد أودعه)
(ومودع لسيد واتلفا رقيقه الراعى فغرمه انتفى)
ولغيره :

ومودع صبيا أو سفيها فأتلفا فلا ضمان فيها
إلا إذا ماكان ذو الايداع مثلها فللضمان داع
ومثلها كل المعاملات وفي اللوامع المقال آت

الثالث : لو امرته بإيداع عبدك لم تضمن إلا أن تغره فالخلف الذى في غار بقول
ولك اخذ ما أودعه عبدك عند أحد وتعلقت بذمة عبد لم يؤذن ولعبد الملك برقبته
وقاله مالك في عبد بعث معه جمل فنحره فقال خفت عليه نقله (قص).
الرابع : لو صرها فمشى فانتبه لها منحلة فاعاد صرها ثم مشى ضمنها لتركه لها بها
شاهد غرره ذكره (مع) في باب الدعاوى .

الخامس : لو فقد ربها أربعين عاماً قيل تدفع للمساكين وقيل تصرف في المصالح
وقيل تدفع لورثته بعد التعمير فإن جهلوا ندب تصدق بها عنه «ولك بيعها إذا
تعذرا، مالکها وخافت التغيرا، من بعد رفع للامام ونشر، شعوب ذا الفرع شروح
المختصر» عند قوله «وبموته ولم يوص» الخ وفي القصرى عن أبى الحسن جواز
بيعها لاحتياها خوف فسادها .

«ومتعد ذو اشتراك سافرا،» بالمشترك «إلا إذا بذلك العرف جرى،» ذكره (مع)
وفي (عب) ان الشريك أمين إن لم يتعد «اعط الوديعة» جواز اولك الالباء كما يأتى
قريباً «لن اتاك، بخط من اودعها اياك،» ذكره (عب) وسلمه (بن) وغيره وفي

لك الإبا عن دفعها بأمره أو خطه وفي الرداء أجره
 وإن تصدق زاعماً أن أمراً بدين أو وديعة وانكراً
 ربهما يحلف ومن شاغر ما وهل إذا قفاك تقفو الزاعماً
 تحلف في ادعاء رد أو تلف وإن نكلت عن يمينك حلف
 إن أشهد المالك حين أمنا بنفي تصديق برد الأمنا

التبصرة أنها لا تدفع بخط مودع أو أمانة (١) وفي (ح) أن الوكيل والمحال عليه
 كذلك وفي (سر) ما نظمه مولود بقوله :

(لا تعط بالكتاب ما اودعنا ولا الأمانة ولو عرفنا)
 (فإن تكن دون شهود تدفع وانكر الأمر بذاك المودع)
 (تغرم من بعد يمين المودع ثم على القابض منك فارجع)
 «ولا ضهان أن تقم لك عليه، بينة بأنه خط يديه» ذكره (عب) أيضاً.

«لك الإبا عن دفعها بأمره،» لك أن تدفعها لزيد فان دفعته وأنكر انه امرك
 بذلك لم ترجع على زيد لعرفك بالأمر بالدفع له «أو خطه وفي الرداء» أي الدين
 «اجره،» فلا يجب أن تدفع وديعة أو ديناً بأمر ربهما نطقاً أو خطاً لغرمك إن أنكر أو
 مات وكذا لو أقر بأن من أسلم إليه أقر له أن الدين لزيد وجاء زيد يطلبه ذكره
 (عب) عند قوله في الوكالة «ولك قبض سلمه» «وان تصدق زاعماً أن أمراً، بدين»
 أي بأخذ دين «أو وديعة وأنكراً،» «ربهما يحلف» ربهما «ومن شا» منهما «غرمها وهل إذا
 قفاك تقفو الزاعماً،» قولاً (سم) وأشهب وقيل يبرأ قابض حلف ويغرم المدين .

«تحلف في ادعاء رد» وديعة لربها مطلقاً كما يأتي إن شاء الله تعالى في باب العارية
 «أو تلف» إن كنت متهماً أو حقق دعواه وإلا فلا وهل المتهم من لم يعرف بالصالح
 أو من يشار إليه بما نسب له من تساهل فلا يشمل زانياً أو شريباً قولان اصحهما
 الأول وفي (شس) والتلقين أنه يحلف ولم يذكر اتهاماً قاله (سر) «وان نكلت عن

(١) نسخة : امارته .

وعلموا بقصده لذا فلا
وكرهوا اقتراض مثلي وإن
وحيث كنت سىء القضاء
إلا بها أو زیده يسير
فهو في كل من المحرم
وإن نهى مالکها أو أذنا
في منكر الايداع ثم ثبتا
قولان مشهوران والتسولي
بجاهل مضرة الانكار
صدق في أودعتني أو بعث لي

يرفع عنهم الضمان الائتلا
تخالف أنوعه فحر من
أو ظالما أو لست ذا ملاء
أو عز أن يلفى له نظير
وحرمن تسلف المقوم
فالأمر واضح لمن تبينا
وبشهود رد أو ردی أتى
أنكر قيد القول بالقبول
كما الرهوني عليه جار
ولم أنل ثان فقط إن ياتل

يمينك حلف،» ربهـا في رد مطلقا كتلف إن حقق وكذا على الأصح إن اتهم
فالأصح قلب يمين التهمة في ذا الفرع وتغرم بمجرد نكولك «ان اشهد المالك حين
امنا، بنفي تصديق برد الامنا،» إليه وديعة (١) «وعلموا بقصده لذا فلا، يرفع
عنهم الضمان الائتلا،» فاعل يرفع «وكرهوا اقتراض» مودع لمودع «مثلي وإن تخالفت
أنوعه فحرمن، وحيث كنت سىء القضاء، أو ظالما أو لست ذا ملاء، إلا بها أو
زیده يسير، أو عز أن يلفى له نظير فهو في كل من المحرم وحرمن تسلف المقوم»
ومنه البيضة فيما يظهر نصوا أن الثياب مقومة وأن مثليا غيرته صنعة قوية يصير مقوما
فأصل البيضة كتان أو نحوه من مثلي والنسج صنعة قوية وأما الغزل فقالوا في السلم
ان صنعته خفيفة فلا يسلم في أصله ونسبوا في الغصب لـ (سم) خلاف ذلك هذا
وانظر هذه القاعدة فالصناعة القوية قد لا تخرج عن المثلية كخبز وسمن ولا عن
الجنسية كحلي وتبر ومسكوك فهي جنس والحلي مقوم.

(١) نسخة: وديعته .

إن ضل مودع لأيهما كلا يقتسما إن حلفا أو نكلا
في دفع مودع ومسروق وما كذبن بالوصف خلاف رسما

تنبيه: لوصى وغاصب ومودع ربح العين لا عرض بعرض فلربها وللتاجر اجرة تجره
عند (عب) لا (سر) وله ان يبع بعين فإن كان (١) قائماً أيها شاء فإن فات خير بين
قيمته يوم تعد وثمنه انظر (عب) وإن اشترى لنفسه قوتا بقوتك فخذ ما اشترى أو
خذ مثل قوتك انظر صرف ابن عرفة ولا مانع من أخذ شيئك إن كان قائماً.

وان نهى مالكها أو اذنا، فالأمر واضح لمن تبينا، «أي تثبت وطلب البيان» (إن
جاءكم فاسق بنياً فتبينوا) «في منكر الايداع ثم ثبتا، وبشهود رد اوردى» أي هلاك
«أتى، قولان مشهوران والتسولى، انكر فيه (٢)». «القول بالقبول، بجاهل
مضرة الانكار، كما الرهونى عليه جار، صدق في» قوله «اودعتنى أو بعت لى، ولم
انل» الوديعة أو المبيع «ثان» نائب صدق وهو المشتري «فقط» أما مقر بإيداع فلا
يقبل نفيه أخذها «إن يأتل،».

«ان ضل مودع لايهما» بسكون الياء أي لاي مدعيها «كلا» أي حفظ ﴿قل من
يكلوكم بالليل والنهار﴾ وضل نسي ومنه ﴿أن تضل احديهما﴾ «يقتسما» ها «ان
حلفا أو نكلا» وقضي لحالف وإن قال رددتها لاحدهما ونسيته حلف ثم حلفا وغرمها
كلها لكل وبينهما إن نكلا ولو مات مودع وقال وارثه كان أبى يقول إنها وديعه ولا
أدرى ربا فتوقف أبداً حتى تستحق بيينة أو يوجد عليها خطه أنها له أو خط الميت
وهو يفيد أن الضالة لاتدفع لمدع بمجرد عدم مدع غيره بل حكمها مافي قوله «في
دفع مودع ومسروق وما، كذبن» كاللقطة «بالوصف خلاف رسما» في التبصرة.

فرعان : لو أذن لك أن تودعها لغير وقلت فعلت وكذبك الغير لم تضمن على
الأصح (قص).

الثانى : لو اودعته ثوباً واعطاك غيره وجزم أنه هو فحلفه الحاكم حل لك ان لم
تعلم أنه لغيره.

١ - وفي نسخة : وكان ٢ - وفي نسخة : قيد

باب العارية

الأصل في العارة ندب وتحجب كذى غنى لخائف موتا يقب
وإن تعن على حرام تحرم أو ذى كراهة لكره تنتمي
وحرمت إعارة الجواري لمن له الخلوة في انحظار
وإن تعره أو تواجهه أخاه أو ابنه يفسخ ويملكا مداه
وجاز في العبيد والأدوار من غير كره عارة العواري
لا الكتب والأثواب والدواب إلا لتبيين من الأرباب
ولك حمل مثل ما سمى ثقل أو دون لا أضر منه بالجمل
كحجر مكان أثواب ولا ما كان من مسافة مماثلا
وإن يزد في سير أو حمل فلك كراء زیده وخذه إن هلك
أو يتعب أو خذ أرش الرد وقيمة التاوى كحمل مرد

(باب العارية) وهي عطاء نفع مؤقت لا بعوض فمنها العمرى والاختدام لكن لم اذكرهما هنا «الأصل في العارة ندب» ولا بأس باستعارتك ثوب أخيك إن جوزها عرفكم اما سؤال البائع ان يضع عنك من الثمن فغير الأولى انظر (قص) «و» قد «تجب كذى غنى» فتلزمه «لخائف موتا يقب (١) يقع «وإن تعن على حرام تحرم، أو ذى كراهة لكره تنتمي وحرمت اعارة الجواري، لمن له الخلوة» بها «في إنحظار وإن تعره» أي الشخص «أو تواجهه أخاه، أو ابنه يفسخ» ذلك «ويملكا» أي الأخ والابن «مداه، وجاز في العبيد والادوار،» جمع دار «من غير كره عارة» حذف الهمزة لغة «العواري» .

«لا الكتب والأثواب والدواب،» وهي في عرف الفقهاء الخيل والبغال والحمير قاله الرباطي فتكره «الالتبيين من الأرباب» فيحرم ما أبوا ويجوز ما جوزوا .
فرع : لو اعرت جملا لزيد بعضه فعاین ذلك فسكت فرضا ذكره في الدرر «ولك حمل مثل ما سمى ثقل، أو دون لا أضر منه بالجمل، كحجر مكان أثواب» أذن

(١) وفي نسخة يغب

وزيد مردف كحمل فهما لك مدينان إذا ما علما
وهل تحل للمعير الرجعى ولو بقرب أو لعرف ترعى
في الخلف في الأجل يولى مستعير أشبه وحده وإلا فالمعير
وضمنوه ما يغاب لو لدى رسوله تلف دون شهدا

فيها فتأثم وتضمن «ولما كان من مسافة مماثلاً» سهولة وبعدا فالأصح ضمانك «وإن
يزد في سير أو حمل فلك، كراء زيده» إن سلم الجمل «وخذه» أي الكراء «ان هلك»
أي الجمل.

«أو يتعيب أو خذه أرش الرد» أي العيب فأنت مخير في كراء وأرش «أو قيمة
التاوى» يعنى أنه إن هلك خيرت في كرائه وقيمته ففيه نشر مشوش «كحمل مرد،»
يعنى أنه إن زاد حملا مهلكا فلك كراء الدابة إن سلمت وتخير بينه مع عدلها إن
عطبت وبينه وبين أرش عيبها إن تعيبت وأما حمل لاتعطب به فلك كراؤه سلمت
أو عطبت أو تعيبت فصور زيد الحمل ست وكذا المسافة لكن مضر زيدها وغيره
سيان لتعديه على جملة الدابة بخلاف زيد الحمل.

فرعان : لو عطبت واختلفا في قدر المسافة فغارم أشبه ولوزاد في لبس الثوب فكراء
زيده وقيل جبر نقصه «وزيد مردف كحمل» قيداً وخيرة «فهما لك مدينان إذا ما
علما» الرديف بالاعارة ولو طفلا أو عبدا تتبع أيا شئت فإن جهل لم يغرم إلا لفلس
مردفه «وهل تحل للمعير الرجعى»، أي الرجوع فيها «إن إلى ربك الرجعى»
«ولو بقرب» وهو الأصح «أو لعرف ترعى» محلها إن اطلق أما ان حد بعمل
أو أجل فيلزم وعليه ان تم ردها لربها على الأصح إلا لعرف لانه كالشرط.

فرع : لو اختلف عرف معير ومعار فعرف المعير نسبه (قضى) لتكميل ابن
غازى. «في الخلف في الأجل يولى مستعير أشبه وحده وإلا فالمعير، وضمنوه» أى
المستعير «ما يغاب» عليه «لو لدى رسوله» الذى بعث لاعارته قبل ما أتاه به والمغيب
ثلاثة عرض ونقد وفلك لم يرس وغيره ثلاثة أيضاً حيوان وعقار وفلك مرسى .

وما كقرض الفار مما ظهرا أن ليس منه يأتلي ما قصرا
مغيبا أم لا وهي لا ترد في حرق نار الضمان يبدو
إلا لبينة أن سببه ليس من المعار في القول النبّه
وضمن الماعون حيث استعمله وينكسر في غير ما استعير له
كذا إذا ما وقع التكسير في ماله فهو له صبير
إلا لشهد على استعماله له كالاستعمال في أمثاله
وآخذ لنفعه كمرتهن ومستعير ضامن إن لم يبين
إلا إذا حلف فيما لم يغب ولم يبين من بعد أنه كذب
أما لنفع غيره كالمودع ومبضع معه فقلوله اسمع

تنبيه : إنها يضمن قيمة العارية بعد الأجل وسقوط نقص الاستعمال وحلفه لقد
ضاعت وعجز عن وجدانها لتهمة بجحدها . «تلف دون شهدا» فإن شهد له أنه
تلف بلا سببه برىء وضمنه أشهب ولو مع بينة .

«وما كقرض الفار» أي أكله «مما ظهرا، أن ليس منه يأتلي» فيه «ماقصرا» في
حفظه «مغيبا أم لا وهي لا ترد،» لأنها لتهمة وضمنه اللخمي في سوس لأنه عن
غفلة «في حرق نار الضمان يبدو، إلا لبينة ان سببه، ليس من المعار في القول
النبّه « محرّكة الشهير «وضمن الماعون» كقدر ودلو وفاس «حيث استعمله،
وينكسر» قيل بجزم حيث دون ما «في» صلة استعمله «غير ما استعير له، كذا إذا
ما وقع التكسير، في» أعماله في «ما» أعير «له فهو له صبير» أي ضامن وفي نوازل
أبى عمران عن مالك أنه يصلحه له «إلا لشهد على استعماله، له كالاستعمال في
أمثاله» وكذا على الأصح إن أتى بما يشبه ويرى أنه ينكسر في ذلك الفعل فيحلف
ويصدق انظر (ت) قبل والقول قول مستعير حلّفا الخ ولا يضمن ثلما وحفاء «وآخذ
لنفعه كمرتهن، ومستعير ضامن إن لم يبين» أي يقيم بينة «إلا إذا حلف فيما لم يغب

فيما يغاب وسواه والقسم
والحكم في نفعهما كذا جرى
وكل من صدق في دعوى التلف
ما لم يكن أخذه بشهدا
شرطكما ضمان ما لم يغب أو
أجز أعنى أعنك لأمد
نوعا كذا العامل أو يومان لي
ولم يبن من بعد أنه كذب» ولا يصدق في موته في حضر لأنه لا يخفى نسبه (قص)
للمفيد وابن هارون «أما لنفع غيره كالمودع، ومبضع معه فقله اسمع «فيما يغاب
وسواه» إن لم يتعد فلو أمرته باقتضاء دينار فأخذ عنه عرضا وادعى دفعه لك لم
يصدق لزوال أمانته بعدائه فإن تعذر مدينك رجعت إليه لأن غريم الغريم غريم
قاله (ت) «والقسم لا بد منه لامين» أي أحد الأمانة كمعار ومودع ونحوهما «متهم»
(قص) لو قال سرت أومات وقد فعل بها ما يفعل الرجل بدابته مما يرى غير تضييع
حلف ماضيع «والحكم في نفعهما كذا جرى (١) كمن تقارضا ومن تواجرا» فيصدق
ويحلف متهم «وكل من صدق في دعوى التلف،» من الأمانة «صدق في رد ومطلقا
حلف،» في الرد متهما أو غيره حقق عليه الدعوى أم لا ويكفي المستعير رده مع عبده
الخائن «مالم يكن أخذه بشهدا، فلا غنى عن شهدا على الاداء،» كما مر في الوديعة
«شرطكما ضمان مالم يغب» يصير (٢) عند ابن رشد اجارة فاسدة توجب أجر مثل
ولا يضمن وانظر عند قوله الآتى وضمنوا الصانع فيما غابا «أو عدمه فيما يغاب قد
لغوا» أما ضمان تطوع به بعد العقد فيلزمه انظر (مع) «أجز اعنى اعنك لأمد، عين
كالعمل لو لم يتحد، نوعا» كرعي ونسج «كذا العامل» فيجب تعيين الزمن والعمل
والعامل كأعنى بنفسك أعنك بجمل «أو يومان لي ولك واحد ولكن احظ ان
يتأخر شروع التالى، عن خمسة عشر» يوما «على المقتال» اقتاله اختاره.

(١) وفي نسخة أى كنفع الغير (خ) و

(٢) نسخة : بصيرها.

أن يتأخر شروع التالي ودولة النساء في الغزل لكل إن قربت نوبة أخراهننا بها وتالياها والغزل إن قال قد أجرته وقلت بل إن كان لا يكرى الدواب لشرف من يستعر ثورا بسرح أهملًا يبرئه شهوده أن سومه ومن على المعار يوما درسا وذاك عرف القوم في العواري من الغلول وهو الخيانة

عن خمسة عشر على المقتال واحدة منهن يوم مستقل كالعشر مع بيان من يبدأنا وصفنه فهي حل بل اعارة يحلف وتحلف إن نكل أمثاله تحلف فإن تنكل حلف ورده لسرحه إذ قفلا في السرح سالما وإلا غرمه ثمت خلاه بسرح مائسا لم يضمن الفرعان في المعيار حبس المعار جائزا زمانه

«ودولة النساء في الغزل لكل، واحدة منهن يوم مستقل، ان قربت نوبة اخراهننا، كالعشر» فيجوز تأخيرها خمسة عشر بل في (سر) عن (ق) ان الحد بخمسة عشر تضيق والذي في الرواية احرث لى في الشتاء أحرث لك صيفا «مع بيان من يبدأنا، بها وتالياها والغزل، وصفنه فهي حل بل، ان قال قد أجرته وقلت بل، اعارة يحلف وتحلف ان نكل».

«ان كان لا يكرى الدواب لشرف، امثاله تحلف فإن تنكل حلف، من يستعر ثوراً بسرح أهملًا، ورده لسرحه» السرح المال السائم «إذ قفلا يبرئه شهوده ان سومه، في السرح سالما والا غرمه، ومن على المعار يوما درسا، ثمت خلاه بسرح مائسا» متبخترا قال:

(انى له شرواك يالميس، وانت خود بادن شמוש، مثل الهاة بالربى تيس) «و» الحال ان «ذاك عرف القوم في العواري لم يضمن الفرعان في المعيار، من الغلول وهو الخيانة، حبس المعار جائزا زمانه» قال ابن شهاب وغيره من الغلول منع الكتب من اهلها أي حبس الكتب المعارة عن اهلها قال القرطبي وكالكتب غيرها انظر (تو).

فصل الأمناء

والأمناء كمكثر موكل مقدم ولا قط وكافل
في تلف صدق ومتهم بما فيه معرة وكانت تنتمي
إليه يخلف وما منها سلم يخلف فيه كل من به اتهم
إن يضطرب مقال مبضع معه في هيئة التلف يضمن مبضعه
فإن يقل كانت بظرفي مرة ومرة يدي أتى بفجرة

(فصل الامناء) «والأمناء كمكثر موكل ، مقدم» القاضى ووصي ومودع ومعار واب
واجير ومقلب لكزجاج بحضرة ربه «ولا قط وكافل في تلف صدق» ولا يضمن مودع
قال تلفت منذ سنين ولم يذكر ذلك لربها أو قال لا ادرى متى تلفت أولا ادرى
اتلفت أو ضاعت وقيس عليه راع قال لا ادرى متى تلف كما يأتى لانه مودع حكما
«ومتهم بما فيه معرة وكانت تنتمي ، إليه يخلف و» متهم بـ «ما» أي تلف «منها» أي
المعرة «سلم يخلف فيه كل من به اتهم» متهم أم لا .

تنبيه : قوله في تلف استثنوا منه مغيبا اعير كما مر أو رهن أو أخذ سمسرة فلا
يصدق الثلاثة في تلفه وكذا وارث ان طرأ وارث أو غريم بعد قسم المغيب وصدق
قبل القسم وفي غير مغيب . «ان يضطرب مقال مبضع معه ، في هيئة التلف يضمن
مبضعه ، فان يقل كانت بظرفي مرة» ولم ادرما اصابها «ومرة يدي ، » أي قال مرة
بظرفي وقال مرة اخرى كانت بيدي «أتى بفجره» أي بكذب ذكره (مع) وانظر هل
كذا كل امين وهو الاظهر .

فرع : لو زعم بعثا لاعارة مغيب وتلفه وكذبه الباعث في البعث حلفا واهدر على
الأصح وغرم ناكل اما غير مغيب كجمل فلا يضمنه ان لم يقر بتعد .

باب الغصب

يضمن من منع شيئا ربه ظلما وأثبتوا بذاك غصبه
 لو مات حتف أنفه من حينه والنقل لا يشرط في تضمينه
 والمثل في المثلي والقيمة في مقوم وسائس وجزف
 والمثلي إن صنع كالمقوم كالغزل والحلي لدى ابن القاسم
 ولك إن قام ولم يكن معه تكليفه المشي له ليدفعه
 لك كما تختار بين العدل والذات إن نقل صعب النقل
 لا أن يرد ولك الخيار أيضا إذا أصابه عوار
 من السما في أخذه مجردا من أرش أو قيمته يوم العدا
 لا إن يقط السعر أو به قدم من سفر ومن تغير سلم

(باب الغصب) «يضمن من منع شيئا ربه» بمجرد منعه «ظلما وأثبتوا بذاك غصبه»، «فتجرى عليه أحكام الغاصب من ادب وغيره وهذا إن أقر بقصد ملكه أودلت له قرينة بينة وأما لو أقر بقصد النفع أو دلت عليه قرينة فمتعد فالقاعدة أن كل امرئ قلبي يصدق فيه إلا لقرينة ذكره (ت) «لو مات حتف أنفه من حينه، والنقل يشرط في تضمينه»، «.

فروع: لو فكه أحد من اللص وجعله بيد أمين فعلم ربه فتراخى عن أخذه فإن كان تراخيه لرضاه بيد الأمين برىء اللص وإلا فلا ذكره في الدرر.

«والمثل» يلزمه «في المثلي» وهو ما يعد أو يوزن واتفقت إفراده قاله (عب) «والقيمة في مقوم» وهو غير ما ذكر وهذا إن فات كما يأتي (قص) اختلف في دفع بهيمة عن أخرى بلا تقويم هل يجوز لأنها جنس «وسائس وجزف» جمع جزاف (قص) لو طلب رب الجزاف كيل ماحقق فقولان أحسنهما لزومه «والمثلي إن صنع كالمقوم» فتغرم قيمته «كالغزل والحلي لدى ابن القاسم» لا أشهب فمثله. «ولك إن قام» المغصوب «ولم يكن معه تكليفه المشي له ليدفعه، لك كما تختار بين العدل» أي القيمة «والذات إن نقل» مقوم «صعب النقل لا» تكليفه «أن يرد» ما غصب لمحلّه «ولك الخيار أيضا إذا أصابه عوار»، «ولو قل على الأصح وقيل لا يخير أن قل «من

وان يفته أجنبى كانا كلاهما لربه مديانا
كالجبر ان ياتيه بهاله وقدموا مباشر اغتياله

السافى اخذه مجردا، من ارش أو قيمته يوم العدا» وان عيبه الغاصب خيرت في الارش أو القيمة وان عيبه اجنبى فلك اخذ الارش منه أو القيمة من الغاصب وياخذ هو الارش من الجانى «لا» الخيار «ان يقط» أي يغلو «السعر أو به قدم من سفر و» الحال انه «من تغير سلم» .

«وان يفته اجنبى كانا، كلاهما لربه مديانا» فان تبع الاجنبى فقيمه يوم تلف ولو فوق يوم الغصب فان قلت عن يوم الغصب تمها الغاصب وإن تبع الغاصب تبع الجانى لملك غاصب لما غرم بعدله (١) وبخير أيضا بين غاصب ومن تولى له بيع مغضوب ودفع له ثمنه فوكيل علم غصبا غاصب ذكره (عج) وأخذ منه القصرى عدم رجوعه على جاهله .

تنبيه : من اقر باخذ حقه من احد من له قبلهما حق صحت شهادته للدافع نقله (قص) قال ويقبل خبر عدل دار بالا حادى فيها وان نفعته أو ضرث عدوه انظر (ح) عند ولا ان جربها «كالجبر أن ياتيه بهاله» يعنى أن الظالم إن أكره أحداً أن يأتيه بهالك خيرت ايها تتبع «و» ان اكرهه ان يتلفه «قدموا مباشر اغتياله» فلا يتبع متسبب مع يسر مباشر .

فرع : في (قص) عن ابن عبد الصادق ان من اكره رجلا على اكل طعامه أو لبس ثوبه حتى يخرقه لم يضمن لأن نفع ذلك له . وفيه عن ابن عرفة و (شس) ان من اكره عديما على تلف مال ضمنه ولا يتبعه ان ايسر انظر تمامه .

(١) وفى نسخة : عدله .

لربه غلة الاستعمال	وصيد كالكلب وأجر الآل
في الذبح إن شاعده وإن شا	أخذه ولا ينال الأرشا
وقيل مع أرش وقيل الذبح	يفيته والأول الأصح
إن قطع الثوب وخيط خيرا	في عدل أوأخذ بلا دفع الكرا
لكنه قيمة صبغ دفعا	وقيل بالفوات فيها معا
للص ان يسلب ما به ربا	مما له قومة إن سلبا
إلا إذا رب المرفا دفعا	إليه عدل ماله منقلعا
ومن تسوق فسامها عدد	بثمن فاتفقت فما يود
ثمننا أو عدلا وبعض عينا	قيمتها وآخرون الثمننا
لمالك إمضاء بيع الصافر	ولو أبى المبتاع أو لم يشعر

«لربه غلة الاستعمال» لاغلة معطل على الأصح فيها وحاصه غاصب بسقي ورعي ومحل اخذه غلة مستعمل ان لم تلزمه قيمته فلا يجمعها على الأصح فلو ماتت عن ولد وصوف فله اخذهما أو اخذ عدلها فقط .

فرع : لو باعها فولدت فماتت فلك عدلها منه يوم غضب أو اخذ الولد ورجع مشتر على غاصب وقال اشهب تأخذهما معا وقيمتها ان ماتا وقال (سم) قيمة الام فقط ان ماتا فان تجدهما حين فخذهما اتفاقا «و» له «صيد» ماله تصرف «كالكلب» والعبد «واجر الآل» جمع آلة كالشرك «في الذبح ان شاعده وان شا، اخذه ولا ينال الارشا، وقيل مع ارش وقيل الذبح يفيته» فلا يخير «والأول الأصح» لكن الثاني موافق لما رجحوا في تعيب غاصب والثالث رجحه ابو على و (ك) «ان قطع الثوب» أي فصل قال تعالى ﴿قطعت لهم ثياب من نار﴾ «وخيط خيرا في عدل أو اخذ بلا دفع الكرا» على الخياطة .

«لكنه» أي رب الثوب «قيمة صبغ دفعا» يعني انه ان صبغ ثوبك فلك عدله يوم غضب أو اخذه ودفع عدل ما صبغه به «وقيل بالفوات فيها معا، للص أن يسلب ما به ربا» أي زاد «مما له قويمه ان سلبا، إلا إذا رب المرفا دفعا إليه عدل ماله منقلعا» اما زفت ونقش ونحوه مما لا قيمة له ان قلع فللمستحق بلا شيء «ومن تسوق»

ثم من الغاصب ما تناولا ياخذه فإن يجده عائلا
 في أخذه من مشتر قولان والثاني راجح لدى بناني
 ولك إن تبعه منه بأقل مما به قبلك باع أخذ الال
 للصل أن يرد ما قد باعه من قبل ان ورثه لا ابتاعه
 وضمن الغاصب مثل المثلي ان فات والفوت هنا بنقل
 أو التعيب أو التغيير بصنعة كالطحن للشعير

بسلة «فسامها عدد بثمان فاتفلت فما يود، ثمننا أو عدلا وبعض عينا قيمتها
 وآخرون الثمن» قائلين من أتلّف سلعة وقفت على ثمن ضمنه قاله ابن بزيمة في
 شرحه للتلقين وانظر هل الاتلاف هنا يشمل الخطأ «لمالك» المغصوب «امضاء بيع
 الصافر» أي اللص وانظرو هل ولو غاب احد العوضين بحث يمنع شرط النقد وفي
 (قص) عن (هوني) عن الإمام ان جهل محل امة باعها خير ربا في ثمن وعدل
 وانظر أيضا هل له الامضاء ولو بيع الثمن وتعدد ذلك اما تعدد بيع المغصوب ففي
 (ح) أنه مخير في اثمانه.

تنبيهان: لو فات مغصوب بذهاب عينه وقد بيع بدين منع الامضاء انظر
 (هوني).

الثاني: في (ق) عن (سم) انه إن قال مشتره انه هلك صدق في حيوان وحلف
 في مغيب وغرمه أما لو قال بعته فيصدق وما عليه إلا الثمن وقوله مقبول في الثمن.
 قال في البيان هذا صحيح.

«ولو ابى المبتاع أولم يشعر» بانه مغصوب «ثم من الغاصب ما تناولا،» من ثمنه
 «ياخذه فان يجده عائلا» معدما «في اخذه من مشتر قولان، والثاني راجح»^(١) لدى
 بناني».

١ - نسخة: راجح.

والصوغ والخبز والاقتدار عنيت ما قدر بالأبزار
ووارث ومشتري ومتهب من غاصب إن علموا كالمغتصب
وضمن الجاهل فعله فقط واختار بين مشتري ومن همط
وهل يبدأ بغاصب على موهوب أو بالضد أو ما انتخلا
والقول في وصف وقدر وتلف لغاصب أشبه فيها وحلف
وفي نكوله ودعوى جهله فقول مالك اتى بمثله
والحكم ان لم يشبها أن يحلفا كل على ما يدعى وما نفى

تنبيه : مفاد المنهج و (ت) ان ربح العين لغاصبها وانظر الطوال (١) «ولك ان تبعه منه» أي ان بعت شيئك من الغاصب «باقول مما به قبلك باع اخذ الال، للص ان يرد ما قد باعه، من قبل ان ورثه لا ابتاعه» من ربه الا ان يبين قبل الشراء انه اشتراه ليملكه فله نقضه «وضمن الغاصب مثل المثل» واعاد هذا ليقول «ان فات والفوت هنا بنقل،» نكره تعظيما أي نقل له اجرة «أو التعيب أو التغير، بصنعة» يتغير بها اسمه كما في (هوني) عند أو ذبح «كالطحن للشعير، والصوغ والخبز» للدقيق «والاقتدار، عنيت ما قدر بالأبزار» كما مر في باب البيع أما من فعل ذلك في متاع غيره غلطا فان نفعه فله اجره كما ياتي ان شاء الله تعالى في بابيه اما ان اضره فمتعد ويأتي «ووارث ومشتري ومتهب، من غاصب ان عملوا كالمغتصب» وظاهرهم ولو طفلا ويدل له ما (٢) في رديف المعار.

«وضمن الجاهل» بغصبه «فعله فقط» ولو خطأ على الأصح لان ضمان المال من خطاب الوضع فلا يشترط فيه علم ولا قصد «واختار» المالك «بين مشتري عالم ومن همط» أي غصب «وهل يبدأ بغاصب على، موهوب أو بالضد أو ما انتخلا» ربه أي احب «والقول في وصف وقدر وتلف لغاصب اشبه فيها وحلف، وفي نكوله ودعوى جهله فقول مالك اتى بمثله» أي حلف واشبه «والحكم ان لم يشبها ان يحلفا كل على ما يدعى وما نفى» أي على صحة قوله وكذب خصمه وله قيمة وسط وانظر

(١) وفي نسخة: للعرض.

(٢) نسخة: مر.

وقيل إن القول فيما سلفا لمالك أشبه ثم حلفا
وهو الذى به ابن رشد صدرا واختاره محققون كبرا
لا يضمن المظلوم إن تظلما لجائر فجار لما غرما
وضمن الظالم عند نفر إذا تشكى خصمه لجائر
وإدب الغاصب حتما لو عفا مظلومه كمن على من عرفا
بالخير يدعيه والمجهول لا يولى ومن رماه لن ينكلا

الطوال لجهلها وصفه «وقيل ان القول فيما سلفا» وهو وصف وقدر وتلف «لمالك أشبه ثم حلفا، وهو الذى به ابن رشد صدرا واختاره محققون كبرا» اما في جنسه فيحلف مالك أشبه وحده والا فقول غاصب وانظر ان اختلفا في ذاته «لا يضمن المظلوم» وهو من عجز عن حقه دون سلطان «ان تظلما لجائر فجار لما غرما» اللص وقيل يضمن قدر اجرة العون لأنها عليه «وضمن الظالم عند نفر، إذا تشكى خصمه لجائر» والقول لخصمه ان الجائر اخذ منه المال ان شهد له العرف باخذ الولاية له وحلف وقال الاكثر لا يضمن شاك ولو ظالما لكن قال ابو الحسن لا ينبغي الخلف اليوم في غرمه ما خسره لجور القضاة وقصد الرافع الفساد اهـ. وسلمه في الدر النثير وقد رجحوا غرم من دل لصا وعليه ابن رشد وقد مر عن الرباطي عن الغبريني ان ابن رشد مقدم على الشيوخ قولاً ونقلًا وجرى بذلك عرف الشيوخ.

تنبيه: لا شك في اثم ظالم ومظلوم امكنه حقه دون جائر فمن ظلم لا يظلم وقد مر منع توكيل عدو على عدوه وحوائته عليه وبيع ماعليه (١) اما من عجز فيشملة قول خليل وان قدر على شيئه الخ.

«وإدب الغاصب» ولو طفلا على الأصح «حتما لو عفا مظلومه» على الأصح أيضا فهو حق له جل «كمن على من عرفا، بالخير يدعيه» على الأصح «والمجهول» وهو من لا يعرف بخير ولا شر «لا يولى ومن رماه لن ينكلا».

(١) نسخة: له

وحلفن من به يشار له واطلب باثبات وضرب ذعله
ما ربه مخير محرم شراؤه حتى تؤدى القيم
وما أفاته عليه الغصبة يكره أخذه شراء وهبة
وكلما توصل المظلوم به لماله فلازم لغاصبه

«وحلفن من به يشار له واطلب باثبات» أي حبس ومنه ﴿ليشتوك أو يقتلوك﴾
«وضرب ذعله» الذعل (١) محرقة اقرار بعد جحد «ماربه مخير محرم، شراؤه حتى
تؤدى القيم»، كذا شراء ثمنه لخيرة ربه نسبه (قص) لابن هلال.

تنبيه: فاسد البيع يحله الارث وعن مالك لا يحل الارث حراما وقال قوم يحل
مغصوبا جهل ربه واختلف ان ابي لص فراق زوجته الصالحة هل لها الاكل أو
تضمن ما اكلت (قص).

«وما أفاته عليه الغصبة، يكره اخذه شراء وهبة».

فرع: لورد حظ شريك ففى دخول الاخر معه قولان اما لورد عدله بعد فوته
فله ذلك لا ان دفعها وهو قائم إذ كانها تبايعا ذكره الرباطي.

«وكلما توصل المظلوم به، لماله فلازم لغاصبه» ما لم يتعد قيمة المغصوب ذكره في
الدرر قال وكذا ما فك به زوجته من وليها المانع لها ظلما وللوالد رحمه الله تعالى:
(ويلزم السارق ما ينفق في اظهار مسروق على الذى اقتفى)
(كذلك مغصوب. وذا الذى ارتضى عيسى ابن مسكين بعينه القضا)
(والونشريسى قال ليس يلزم لدى والله تعالى اعلم)

وعلى لزومه اقتصر في الدرر.

فرع: لو قال انا وزيد غصبنا عبدك غرمه كله ما لم يثبت شرك زيد.

تنبيه: قال في التبصرة اعلم ان الدلالة غير غصب ولا تعد فمن دل عليك
فاقتلع غرسك دلالة عليك وغرسه في ارضه ولم تحمل دلالته عليك فان قمت فورا
فلك قلعه وإلا فقيمته لان الدلالة شبهة وفي ميارة ان الدلالة حرام.

١ - باعجام الذال كما في القاميس.

فصل التعدي

من يتصرف دون إذن من ملك ولم يرد تملكاً فقد فنك
فإن أفات القصد خير ربه في عدله والأرش إن أحبه
إلا فارش بعد جبر ما قبل منه صلاحاً إن فساده يقل
والزم ابن يونس في كالعمى عدلاً وفي كقلع عين ما اعتمى
مالكه وفي السير الزما ارشاً فذا وافق فيه العلما
وهل بزوج يلزم الزوجان أو قيمة الفاني ونقص الثاني
وأجر تعطيل كسد الأدور عليه إلا عضل حر وحر

(فصل التعدي) «من يتصرف دون إذن من ملك ولم يرد تملكاً فقد فنك» أي
تعدي «فإن أفات القصد» كبر دابة رفيعة أو لذى هيئة لأنه يترك ركوبها «خير ربه
في عدله والأرش إن أحبه إلا» يفته «فارش بعد جبر ما قبل، منه صلاحاً إن فساده
يقل، والزم ابن يونس في كالعمى عدلاً، وفي كقلع عين ما اعتمى، مالكه وفي
السير الزما، ارشاً فذا وافق فيه العلما، وهل بزوج» أي تلف أحد مزدوجين كخف
مثلاً «يلزم الزوجان أو قيمة الفاني ونقص الثاني»

«وأجر تعطيل كسد الأدور» جمع دار «عليه إلا عضل حر وحر» فما عليه في منع
حر من عمله ومرة من زوجها إلا الذنب «أما إن اعملها فاجر، الال» وهو (١)
الذي عطل عمله «ونقص أمة والمهر، لخرة لا بعلها فذا ادا، نصيبه منها يوفاه غدا»
أي يوم القيامة «غرمه» أي المتعدي «في مواضع الوجه وفي، ذوات راس مع حقها»
أي ما وجب لها من قود ودية «وفي ما ليس فيه قود ولا دية، اجر الطيب وثمان
الادوية» (باب اسباب ضمان المتلفات) وهو من خطاب الوضع فلا يشترط فيه بلوغ
ولا علم وقدرة ويشترط في خطاب التكليف الذي هو طلب الشارع ونهيه واذنه
وخطاب الوضع نصب الشارع شرطاً أو سبباً أو مانعاً إماراً على خطاب التكليف
وتسميته خطاب وضع اصطلاح.

(١) نسخة: الحرة.

أما إن عملها فأجر الأَلّ ونقص أمة والمهر
لحرة لا بعلمها فذا أدا نصيبه منها يوفاه غدا
غرمه في مواضع الوجه وفي ذوات رأس مع حقها وفي
ما ليس فيه قود ولا دية أجر الطبيب وثان الأدوية

باب اسباب ضمان المتلفات

والمتسبب ومن قد باشرا وواضع يد العداء صبرا
ومكره إن أعسر المباشر لا من لذات لم تعين يحفر

«والمتسبب» في التلف «ومن قد باشرا»، التلف عمدا أو خطأ كقتل واكل
«وواضع يد العداء» غصبا أو تعديا «صبرا» جمع صبير للضامن، والمتسبب من ادى
فعله للتلف بقرب وقصده به فان بعد لم يضمن وان قرب ولكن القصد بالفعل معنى
آخر أو لم يقرب ولم يبعد فقولان نقله (سر) في الذكاة وقيد وا فروعا بالقصد انظر
بعضها عقب قولنا «ماضرت العضوض» الخ ومع ذلك في القلشاني عن ابن عرفة
ان المذهب لزوم الضمان بسبب لم يقصد به تلف ان كان عداء فمن دفع لطفل جملة
يمسكه له فهلك بذلك فعلى عاقلته وقال القرافي السبب مايقال عادة حصل به
التلف من غير توسط^(١) والتسبب ما يحصل التلف عنده بعلة اخرى إذا كان السبب
هو المقتضى لوقوع الفعل بتلك العلة اهـ. من آخر ثالثه.

ومن أزال نعلا عن محله ضمنه كمن فتح بابا عن حيوان أو فتح قيد عبد
قيد ليلا يابق فابق عقب الفتح أو بعده بمهلة اما لو قيد نكالا فلا يضمن ولو اختلفا
لم قيد ولا قرينة صدق ربه فيما يظهر ولو فتح قيد حر ضمن ديته ولو فتح دارا ضمن
ما سرق منها بعده ان لم يكن فيها ربا ويظن تنبهه لمن هم بسرقة منها وكذا في فتح
عن حيوان وضمنه اشهب وقوم ولو حضر ربه وضمن من اخفى مدينا عالما بما عليه

١ - في نسختين : توسط.

أو هارب بل المخوف الصابر أو أمر بل يضمن المؤتمر
إلا أبا صغير أو معلمه أو سيدا أمر عبدا أو أمة
ومن تجاذبا لاصلاح فطل كأن تصادما لعجز وحمل

وضمنت من فطمت من يخاف عليه إذا فطم وفيمن قتل شاهدي حق قولان هل
يضمن الحق لتسببه ام لا لعدم قصده ابطاله فان قصده ضمنه اتفاقا ومن سلط
عليه لص احد خدامه فقال له ان لم تفك نفسك من اللص فعل بك كذا وكذا
فداراه تبع الخادم ذكره في الدرر وانظر من اورد من به مرض معد على صحيح .

تنبيه: القول لنا في الاتلاف والتسبب له وانظر ان اختلفا في وصف ما أتلفه وفي
الدرر ان من اترف بقرة قال ربه انها عزيزة حلف على ذلك ان لم يجد من يعرفها
وانواع التسبب كثيرة وتأتى منها ان شاء الله جملة . واما المباشر فانواعه ايضا كثيرة
فيضمن متجاذبان ما سقط عليه احدهما ومن سقط عن دابته على احد ضمنه ومن
قاد اعمى فوق في بير ضمنه ومن وقعا في بير ضمن اعلاهما الاسفل «و» ضمن
«مكره ان اعسر المباشر» والا غرم المباشر اما على قتل فيقتلان «لا» يغرم «من لذات
لم تعين يحفر» فعلى المردى ولو أعسر والخافر موسر وكذا إن عين ولم يعلم المردى
بقصده فان علم^(١) فسيان ابن عاشر ولعله لضعف سبب الخافر عن المكره

«أو هارب» من آخر «بل المخوف الصابر» أي الضامن فالهارب الخائف ان
وطىء شيئا أو صدمه لزم المخوف دونه ذكره ابن فرحون و (عب) ومن دفع رجلا
على آخر فعلى دافع فقط ومن هدد رجلا ففر منه فسرق متاعه بعده ضمنه المخوف
نقله في الدرر . «أو أمر بل يضمن المؤتمر، الا» أمرا «أبا صغير أو معلمه» لقرآن أو
صنعة. «أو سيدا امر عبدا أو أمة» فيضمن اب ومعلم امرا طفلا وسيد امر عبده ولو
كبيرا وضمن عبد امره غير ربه وطفل امره غير اب ومعلم .

عليه أهل السفن عند الجهل لا غير فغيرهم على العمد احملا
وضامن من طفيلاً أو عبداً نادى لرد ما عليه ندا

فرع: لو امر بالغ بالغاً بقتل فان حضر القتل وهو يقول له اقتل (١) قتلاً معاً
وان غاب قتل المباشر وحده والظاهر ان المال مثله.

«ومن تجاذبا» شيئاً «لاصلاح» كما يفعل اهل الحبال فماتا أو احدهما «فطل» أي
هدر المصباح طل الامير الدم اهدره «كان تصادما لعجز وحمل عليه» أي على العجز
«اهل السفن عند الجهل لا، غير فغيرهم على العمد احملا» ثم اعلم ان صور
الفارسين مثلاً اربع تصادما عمداً أو جهل هل عمداً أو غيره فالقود وغرم المال أو
تصادما عجزاً فلا قود ولا غرم ان كان لا سبب للراكب في ذلك والا فخلافاً بين
ابن عبد السلام وابن عرفة أو تصادما خطأ فحكم الخطأ وكذا حكم تصادم
السفيتين في الصور الاربع إلا انها عند الجهل يحمل اهلها على العجز بخلاف
الفارسين فعلى العمد كما امر والفرق بين العجز والخطأ ان العجز عما فعله الفرس أو
السفينة والخطأ خطأ في فعلك والله تعالى اعلم وليس من العجز خوفه على نفسه
غرقاً أو غيره إذ ليس له فكها بغيره «وضامن من طفيلاً» كدرهم لغة في الطفل «أو
عبداً نادى، لرد ما عليه ندا» أي نفر ذكره ابن فرحون فان ركب احدهما الجمل
الذي امر برده فجنى (٢) فعلى عاقلة الطفل ورقبة العبد ذكره (سر).

تمتة: العمل ثلاثة ماغلب خطره كبير ذات حمأة فهذا يضمن فيه طفل وعبد
ولو ماذننا فمطلق الاذن لايشمل الخطر.

الثاني: مالا خطر فيه ولا اجر غالباً فلا شيء فيه فلا يضمن ان امر طفلاً يناوله
حجراً لا يثقل على مثله فسقط على اصبعه فقطعها.

الثالث: ماله اجر ولا خطر فيه فان اجر مأذونا منها لم يضمن والا فعن مالك
في عبد لم يؤذن انه يضمنه وعليه اجره اهـ من التبصرة (بخ).

(١) في نسخة: اقتل اقتل

(٢) في نسختين: أي الجمل.

ومن على كغصب أو محاربة ثمالثا ضمن كل صاحبه
 إن عم الاذن فالضمان الزم كعائر في منهج وصادم
 لا خص لا يضمن مكتر بها أذن فيه عادة أو كلما
 فمكترى المغيب والكراع صدق في التلف والضياع

وللوالد رحمه الله تعالى :

(ومن على عبد تعدى بالعمل فمطلق ضمانه إذا نقل)
 (وحيث لم ينقل ومات بالعمل فغرمه له اتفاقا يمثل)
 والخلف (١) ان هلك بالسوء تبصرة اللخمي فيها جاء)
 وله ايضا :

(والخلف في مستعمل العبد ظهر باذن سيد بها فيه غرر)
 (فلا ضمان ضمان فيه للمدونة وبعضهم ضمانه قد دونه)

وانظر الفرق بين امرك العبد بعمل لك وامره بقتل نفسه أو غيره وانظر امره
 بعمل لسيد أو لآخرته بتطوع صوم أو وضوء مثلا .

تنبيهان : لو اختلفا هل وقع موجب ضمان فالقول لنا فيه كما في التبصرة وهو
 ظاهر لانه مدعى عليه ومفادهم انه يحلف يمين التهمة كما ذكروا في موقد نار وقاتل
 صائل الثانى : من جرى عرفهم باخذ متاع بلا اذن لم يضمن مالا يغاب عليه ان
 لم يفرط ونقل البرزلي عن اللخمي ان مالا يطلب الا عند تشاجر لم يلزم ولا بن
 القطان خلافه نقله (ت) قبل ويضمن المودع الخ .

«ومن على كغصب أو محاربة، ثمالثا ضمن كل صاحبه» قاله ابن رشد في بيانه
 وقاله ابو محمد صالح في السراق ان احتاج بعض لبعض وقيل لا يغرم سارق عن
 غيره نقله (سر) وقال في الدرر ان تعاونوا فكل ضامن لكل «إن عم الاذن» بان كان
 من الشارع «فالضمان الزم، كعائر في منهج وصادم» فيه وبه يعلم الحكم ان مشى
 بين البيوت فنفرت منه بهيمة فجنت أو عطبت «لا» يضمن ان «خص» وهو اذن
 الادمى في شئته «لا يضمن مكتر بها اذن فيه عادة» والمعتبر عادة البلد في ذلك الزمن

(١) نسخة : والخلف ان هلك بالسماوى تبصرة الفرخونى فيها ثاوى

كذا اجير الحمل غير زعبه قوتا بغير صحبة لربه
الا إذا ما بتعد فرطا في فعله كأن برث ربطا
فانبت أو خالف مرعى شرطا أو غلصم الوكيل في ذبح خطا
ومكثر ثوبا إذا ما سقطا

كما روى ابن سلمون من يديه أو من يديه ينهوى شيء عليه
اوساق في خبار أو زحام لا خادع غرر بالكلام
كمثل عامله فإنه ملي من أوثق الناس ولكن ياتلى

«أو كلما» أي نطقا «فمكترى المغيب» كثوب «والكرع» كغراب اسم يجمع الخيل
«صدق في التلف والضياح» راجع مامر في فصل الامناء «كذا اجير الحمل» على
ظهره أو دابته ان قال عثرت انا أو جملى ان لم يات بما يدل على كذبه .

تنبيه : ان لم يضمن وتلف بسببه فسخ ولا اجر وبساوى بالضد وان ضمن بتعد
أو غرر فله بقدر سيره وان ضمن لتهمة لكونه قوتا لم يثبت تلفه ضمنه في غاية
المسافة وله اجره كله فصوره اربع انظر (سر) .

فرع : لو اذنت لطالب شاة ان يدخل غنمك لطلبها فغلط في شاة لك ضمنها
ذكره في الدرر «غير زعبه» أي حملة «قوتا بغير صحبة لربه» انظر هنا (عب)
وحواشيه .

«إلا إذا ما بتعد فرطا، في فعله كان برث ربطا فانبت» الرث البالى وانبت انقطع
وفي الخبر ان هذا الدين متين فاوغل فيه برفق فان المنبت لا ارضا قطع ولا ظهراً
أبقى راه الجامع بسند واه «أو خالف مرعى شرطا، أو غلصم الوكيل في ذبح خطا» .
قاله عlish وقيد الملوى غلصمة الراعى بتفريطه وفي (عب) ان الصانع يقيم
السيف مثلاً والطبيب يسقى أو يكوى والبيطار يطرح الدابة والخاتن لا يضمن منهم
إلا من اخطا في فعله كخاتن قطع حشفة «ومكثر ثوبا إذا ما سقطا، كما روى ابن
سلمون من يديه . أو من يديه ينهوى شيء عليه» ولو أجرك على حمل شيء فسقط
من يدك فانكسر لم تضمن ولا اجر لك وان سقط منك شيء عليه فكسره غرمت
ولا يضمن مقلب اناء ليشترية ان سقط فانكسر ويضمن ما كسره للاذن في الأول
دون الثانى «أو ساق» الاجير «في خبار» كسحاب وهي غيران الجرذان «أو زحام» .

أو شد بالحبل فانه قوى	وقد درى قبل بضعفه الغوى
لا غرم في غر بقول لم يضم	اليه عقد أو يدل من ظلم
فليس قائل فعلت مائنا	للقائل اعقلن بعيرى ضامنا
وإن يواجرك اناء عينا	وهو عالم وغر ضمنا
لا إن يعره او يبعه عالما	بخرقه وإن يغر فيها
وضمن الفاعل ما يجوز له	بالفعل لا الناشئ عما فعله
فموقد النار بريح مرسله	يضمن ما يظن ان تصل له

تنبيه: من تعدى فاتلف اخذ الحاكم منه القيمة فوضعها بيد امين حتى ياتى ربه نسبه (قص) للزقاق «لا» يضمن «خادع غرر بالكلام» لكنه يؤدب فمن اعظم الكذب كذب يضر مسلما «كمثل» قوله «عامله فان ملئ من أوثق الناس ولكن ياتلى» ما قصد بذلك ضمانا ذكره (ت) أو شد بالحبل فانه قوى، وقد درى قبل بضعفه الغوى» فاعل درى وكقول خياط في شقة انها تكفى وان فصلها ضمن لفعله «لا غرم» على الاصح «في غر بقول لم يضم إليه عقد» فإن ضم إليه صار كفعل «أو» لم «يدل من ظلم» فالأصح ضمان من دل لصا فهو مذهب محمد وابن رشد ومروان مقدّم على الشيوخ «فليس قائل فعلت» حال كونه «مائنا، للقائل اعقلن بعيرى ضامنا،» خبر ليس وذلك لانه غر بقول صرف «وان يواجرك اناء عينا» كسيد أي سائلا قال (مابال عيني كالسقاء العين) «وهو عالم وغر» بان قال انه صحيح «ضمننا» ذكره (عب) في مبحث التصرية و (ت) في الاجارة ولم يقيد بان يغر وضمن ايضا ان قلت له صب فيه ان كان صحيحا فصب ناسيا كسره أو النظر فيه «لا» يضمن «ان يعره» لك «أو يبعه عالما بخرقه وان يغر فيها، وضمن الفاعل ما يجوز له، بالفعل» متعلق بضمن «لا الناشئ عما فعله» فمن بحث عن مطمورته فوقع في أخرى ففطن لها اللصوص لم يضمن لفعله جائزا له قاله في الدرر «فموقد النار بريح

ولو بعيدا وإذا ما جهلا
وجه به يضمن فلياتل ما
وأنه لم يتعد الديننا
في فاتح لبابه فكسرا
إن يمش ذو نعل عليها قرا
كحامل الخطب ثوبا يفتري
وهو رأي الشافعي الندس
ولو جلست في مصلاك على
لم تك ضامنا إذ الجمع انتقى
جاهل علم الطب ضامن وهل
كعالم قصر أو ظهر له
خطؤه فمن ديات العاقلة

مرسلة يضمن ما يظن ان تصل له، ولو بعيدا وإذا ما جهلا خبر هل أو قد ناره على
وجه به يضمن فلياتل ما فرط» التفريط فعل مالا يفعله الناس انظر (ت) قبيل
القرض «في ذاك إذا ما حوكما وانه لم يتعد الديننا في شأنها كيفية وزمنا» كذا في الظفر
وفي الدرر ينظر الناس فان ظهر لهم تغريها لقرها أو للريح حينئذ ضمن ويصدق
في عدم التغير وفي القلشاني لو فارت قدر فقتلت طفلا حولها لم يعلم به رها لم
يضمن «في فاتح لبابه فكسرا، جرة غيره خلاف اثرا،» وقيل إن عمدا^(١) فتحه نجا
والا ضمن وقالوا فيمن حرق فد انه لم يضمن ثوبا خبيء فيه غير عالم به «ان يمش
ذو نعل عليها قرا، ثان فتفري سيم» كلف «نقص الاخرى» ﴿يسومونكم سوء
الغذاب﴾ أي يكلفونكم «كحامل الخطب ثوبا يفتري، وينبغي نفى ضمان
المنذر،».

«وهو رأي الشافعي الندس» بضم الدال السريع الفهم «لكنه ضمنه ابن يونس»
وفي (سر) في آخر باب الشرب أن الراكب لا ينفعه انذار لان من سبق لمباح كطريق
لا يلزمه تنج عنه وقيل ينفعه أهـ من (ك) عن الشاذلي.

قال مالك ان كان يصيح القائد والسائق في الطريق لم يفده وقيل يفيده أهـ.

(١) نسخة واحدة عهد

وضمن المفتى الذى لها انتصب والخلف ان لم ينتصب ولم يصب
ما وطئت ذات رديف لزما مقدما الا اذا ما علما
ان المؤخر المطي حركا ففى ضمانه اذا تشاركا
وفى اجتماع راكب وسائق وقائد فذان دون السابق
ان لم يكن من فعله فيستبد وقال أشهب عليهم يمد
اما الذى اداه منها فعل غيرهم فمنه او يطل

فرعان : لايضمن نائم نفر منه جمل براكب ولو نام على الطريق ما لم يتحرك نقله
(ك) وغيره وقيل يضمن إن نام على طريق تحرك أم لا .

الثاني : لو كسر خشبة فطارت منه فلقة ضمن ما اصابته إلا بالغاء انذره قبل
وهذا يفيد حكم من ضرب أو رمى فطارت منه شظية فجنت .

«ولو جلست في مصلاك على ثوب امرىء فانقد لما مثلاً،» أي انشق لما قام «لم
تك ضامناً إذ الجمع انتقى، في الصلوات بخلاف الطرق، جاهل علم الطب
ضامن» ان غر من نفسه «وهل في ماله أو للعواقل يصل كعالم» به «قصر» أو اسرف
«أو ظهر له خطؤه» ولا يضمن ان لم يخطأ في ظنه «فمن ديات العاقلة» وكذا ان داوى
بلا اذن (ضريح) لو قيل لا يضمن ان اشتهر طبه وخيف الموت كان له وجه «وضمن
المفتى الذى لها انتصب، والخلف ان لم ينتصب ولم يصب، ما وطئت ذات رديف
لزما مقدما إلا إذا ما علما ان المؤخر المطي حركا ففى ضمانه إذا تشاركا» المقدم
والمؤخر وهما اسما فاعل من قدم وآخر بزنة كلم. بمعنى تقدم وتأخر «وفي اجتماع
راكب وسائق وقائد فذان» ضامنان «دون السابق» بالباء يعنى الراكب ولا يخفى ان
من نفر بهيمة بضرب أو غيره سائق وممر قريبا ان انذاره لغو «ان لم يكن من فعله
فيستبد» به «وقال أشهب عليهم يمد» فيستوى الثلاثة عنده في الضمان «اما الذى
اداه منها فعل غيرهم فمنه» ان كان انسانا «أو يطل» إن كان ذبابا مثلاً .

يلزم قائد القطار كلما اتلفه احده وحيثما
 يكن هناك سائق يشاركه فيما البعير الذي يليه يهلكه
 وضمن الراكب لو ذا صغر لم يضبط او نائما او ذا ضرر
 والطفل ان يردف فكالا حمال وضابط الركوب كالرجال
 ما عشت العضوض ان لم يمسك فاها فعنه غرمه لا تأفك

«يلزم»^(١) فائد القطار كلما اتلفه احده وحيثما يكن هناك سائق يشاركه فيما البعير الذي يليه يهلكه» أي يلي السائق أما غيره فعلى القائد وحده «ضمن الراكب لو ذا صغر لم يضبط» الركوب «أو نائما أو ذا ضرر» أي مرض مسنى الضر ولا يضمن ما اتلفه ولد الدابة في اثرها «والطفل ان يردف فكالا حمال وضابط الركوب كالرجال، ما عشت» الدابة «العضوض ان لم يمسك فاها فعنه غرمه لا تأفك» أي لا تصرفه ﴿انى يوفكون﴾

تنبيهات: الأول: يضمن من اوعد عبدا بضرب فهرب بخلاف من ضربه فهرب ذكره بعضهم.

الثاني: لو وكلته على ضرب عبد عشرة فزاد مايعين على التلف ضمن.

الثالث: يضمن من صنع في بيته شيئا لقتل اللص أو حفر حول زرعه لقتل الماشية لا لحفظه فان مات اللص قتل به وكذا من وضع مزلقا في طريق قصدا للضرر بخلاف من وجد جملا امام لص فركبه لفكه أو فك نفسه فغشيه اللص فارسله أو اكترته لحمل شيء ففر منه^(٢) لص فطرحه لينجيه أو لم يرج نجاته ان امسكه ولو دفعت صائلا بسكين فتكسرت فهدر مالم يكسرها فعلة ومن اتى في صورة سارق واثار بسيفه إلى رجل فطعنه لظنه سارقا فقتل هدر وقيل كالحطأ ومن اكترى حمارا للحطب فاتى به الغابة فوجد مجروحا حلف من حضر الاحتطاب وغرم ناكل هذا كله في (مع) ومن سئل عن شياء فجحد فوجد عنده بعضها ضمنه ابو

(١) نسخة: يضمن. (شس) و(خ)

(٢) نسخة: من

ان تمسك الحبل لراق فانفلت تكن ولم تكن اذا الحبل انسبت

فصل في الضمان بالترك

وضامن تارك فك متلف لو ذا صبا وبفداه يقتفى
كممسك فضل شراب او سكر عن خائف من موت أو ذا ذى خطر

محمد صالح وقال ابن لبابة يحلف ويبرأ نقله الملوى وفي ابن سلمون نفي ضمان من دخلت شاة غنمه فتركها وذكر الملوى نحوه وذكر في محل آخر ضمانه ان امكنه حفظها .

«ان تمسك الحبل لراق فانفلت» منك الحبل «تكن»^(١) ضامنا «ولم تكن إذا الحبل انسبت» أي انقطع وكذا فيما يظهر ان انفلت من الراقى .

(فصل في الضمان بالترك) وقد نصوا انه مختلف فيه واختلفوا في ضمان مار بصيد وفي (ضريح) والقلشاني من طلب غريقا فاخذه فخاف على نفسه فتركه لاشيء عليه . اهد فعزو (سر) لـ (ضريح) خلافه غير صحيح وانظر مامر من نفي ضمان ولي ترك سقي بستان محجوره حتى تلف .

«وضامن تارك فك متلف» ، امكنه بيده أو جاهه أو قوله أو ماله أو شهادته رآه يتلفه انسان أو غيره كسبع وبهيمة «لو» كان التارك «ذا صبا» لانه من خطاب الوضع «وبفداه» ان فكه بهاله «يقتفى» ويتبعه ان اعدم وانظر هل يسقط الفك ان خاف خصومة كما لا يضمن بهيمة ترك ذبحها لعذره بخوف الخصام كما صرح به غير واحد «كممسك فضل شراب أو سكر» محرقة أى طعام وكذا فضل ركوب ولباس وكالا انسان بهيمته وزرعه كما في (عب) قال والقصد بالفضل ما فضل عما يمسك الصحة حالا ومثالا «عن خائف» ومنه حبلى تخاف على نفسها أو جنينها «من موت أو ذا ذى خطر» كان خوفه حالا أو مثالا .

فرع : قال (بن) لو وجد من له قوت ومن له ثمنه تعين على الأول .

١ - نسخة أي تضمن

كذلك كف ما يرم متلفه كابية بها تخاط جائفة
ما أتلفت عجماء ليلا فعلى من بيديه حيث لن تعطلا
بربط او غلق وان تغيا قيمتها خلاف ما ليحيى
يضمن نافي غضب او ايداع ان تلف المال بلا نزاع
اما اذا تداعيا مالا فلا يضمنه منقطع اذا ضلا

«كذلك كف ما يرم متلفه كابية بها تخاط جائفة» وللدافع ثمن ماله حين الدفع في مسائل المواساة كلها ان وجد مع المضطر حيثنذ والا فلا ولو كان مليا ببلده .
تنبيهات : القيد بالفضل ذكره في مبحث الضمان وفي (عب) في الموات عن ابن رشد الخلف ان استووا في الجهد هل يستوون في الماء وهو لا شبه أو يقدم ربه على المسافر ودابته بما يزيل الهلاك فقط .

الثاني : الذى يظهر ان شراح خليل انها قيدوا المضطر بخوف موت أو مرض خطر لأنهم في معرض الضمان اما مواساة ذى اذى شديد يأمن معه تلفا فالذى يظهر انها من دفع ١ الضرر الذى نص خليل وغيره على وجوبه ولم يذكروا فيه خلفا ولا شك ان اذى العطش أو الجوع ان اشتد شمله الضرر ألا ترى توقعه يوجب فطر الصائم .

الثالث : انها يجب دفع الضرر حيث يسلم من تعب بدن أو نقص مال أو جاه نسبه المفيد للحياة وذكر ان مالم نجد حكمه في المذهب لزمننا فيه مذهب الغير وقد نصوا ان الضرر لا يزال بالضرر وإلا لما صدق الضرر يزال وفي (بن) في مبحث بيع مال اليتيم ان لك دفع الضرر عنك ولو ايقنت نزوله بغيرك ونحوه في ميارة الزقاق .
«ما اتلفت عجماء ليلا فعلى من بيديه» مودعا أو غيره فان تعدد فهل على عددها أو عدده قولان .

«حيث لن تعطلا بربط أو غلق وان تغيا قيمتها» أي غلبها في الغاية وجاوزها «خلاف ماليحيى يضمن نافي غضب أو إيداع ان تلف المال بلا نزاع اما اذا تداعيا مالا» ولم يدع واحد غضبا ولا ايداعا «فلا يضمنه منقطع» (ق) انقطع فلان

باب الاستحقاق

ورفع ملك بثبوت آخره قبل للاستحقاق حد قد جرى
بشرط شهد مع الاعذار فيهم وحلف في سوى العقار
ولا يقوم بعد الاشتراء وسكته عن بيع او عطاء
فساكت عن بذل مرء ماله حتى انقضى المجلس لا يصغى له

انقطعت حجته «إذا ضلّا» كعلا أي تلف ابن رشد اتفاقا اما لو ادعى غصبا أو
ايداعا ولم يثبت وثبت ان المال له تخرج على قولين نقله (بن) في الغصب عند قوله
«أو جحد وديعة».

تنبيه : من فك «بياض في الاصل»

(باب الاستحقاق) وهو واجب في عقار تيسر بناء على انه لا يحلف ويباح على
الآخر كغير عقار لمشقة الحلف كذا قالوا وهو يفيد ان حفظ المال تسقطه المشقة
«ورفع ملك بثبوت» ملك «آخر قبل» فخرج اعتصار وهبة «للاستحقاق حد قد
جرى بشرط شهد» بالملك «مع الاعذار فيهم» للحائز «وحلف في سوى العقار» على
الأصح من اقوال في يمين الاستحقاق تأتي ان شاء الله تعالى «ولا يقوم» به مدعيه
«بعد الاشتراء» أي بعد ما اشترى شيئه من الحائز علما انه له فان لم يعلم أو حسب
ان لابينه له قام واخذ ثمنه وصدق في نفي علمه «و» لا بعد «سكته عن بيع» بان
بيع ماله وهو حاضر ساكت حتى تم المجلس بلا مانع لكن له اخذ الثمن ما لم يقل
البائع حين البيع هو لى أو يمر عام ونحوه فلبائع حلف ولا حق في مثن ولا ثمن
لغائب علم وسكت وقال ابن رشد له الرد إلى عام فان مضى فله الثمن إلى مدة
الحوز فللحائز.

تنبيه : من السكت عن البيع سكوته عن قسم ورثة مدينه حتى لم يبق شىء اما
الساكت لعذر كسلطان يمنعه أو غيبة الشهود أو جهلهم أو انتظار ذكر الحق فعلى
حقه ولو طال ويحلف وكالدين غيره كوديعة «أو عطاء فساكت عن بذل مرء ماله

من ادعى حقا على زيد وقف زيد لان يكذبه او يعترف فان يقل ملكي أبان المدعى ثم الى الاعذار مطلوب دعى فان يؤده الطعن فيها بينا انى له فان يسم زمنا حتى انقضى المجلس» بلا عذر «لا يصغى له» فلا ترد الهبة ولو كان الواهب مقرا له حين الهبة بالمال ولاشئ له على الواهب من قيمة أو غيرها وأما الغائب فكهو في البيع ولو استرعى حيث لا تقية نقله الوزاني في حاشيته على (تو).

تنبيهات: من عرف دابة بيد رجل فبعد أيام طلب حضورها ليشتها فقال بعثها فان كان باعها لغائب حلف وصدق وان كان لحاضر عينه ليحضرها حتى تراها البينة ذكره (مع).

الثاني: من اشترى من سوق المسلمين وقال تلف صدق في حيوان فقط وان باعه خلفه ثمنه وصدق في قدره انظر (ح).

الثالث: اختلف هل لابد من الشهادة على عين المستحق وبه العمل وقال اشهب تكفى الصفة.

الرابع: اعلم ان ما ذكروا في سكوت عن بيع وهبة مبني على ان السكوت عما لا يسكت عنه الاراض به رضا وانظر إذا سقط ما بني عليه كان يبيع ذو مجون بستان حاضر بدرهم أو يهبه لمن عرف ان المالك لا يرضى هبته له وإنما سكت لجزمه في قلبه بانه لا يحتاج للانكار لان الناس لا يشكون انه يرضي بذلك ولا يعتقدون في سكوته إلا انه استخفاف لا رضا والظاهر ان سكته لا يضره وكذا سكته عن طلاقه لزوجه ان كان استخفافا به نظير ما قيل:

متاركة السفية بلا جواب اشد على السفية من الجواب وفي مواضع من القرآن مدح المعرضين عن اللغو ومن جمد على النصوص ولم يرع مقاصد الكلام ضل واصل.

«من ادعى حقا على زيد وقف زيد لان يكذبه أو يعترف فان يقل ملكي» فلا يكلف بأى وجه ملكه و «ابان المدعي»^(١) اتى ببينة وعد لها «ثم إلى الاعذار مطلوب

يفيت مع حوز بالاثبات طلب فان يقم فاعذرن للمطلب
وان يقل قد باعنيه احمد وجا له بملك ذاك شهد
نظر للترجيح اما ان يقل قد بعتنيه وعن الاثبات كل
حلف مدع يمين مستحق وفي عقار دون حلف يستحق
والمستحق انما يمارى من عنده ما يدعى لا الشارى
من اشترى عرضا بعرض آخر ثم استحق منه ما قد اشترى

دعى ، فان يؤده» أى يغلبه ﴿ولا يؤوده حفظهما﴾ «الطعن فيها بينا انى له» أى كلفه
القاضى حينئذ ان يبين من أى وجه ملكه ولا يكفيه قوله ملكى هذا هو الأصح كما
يفيده (بن) و (ت) وقيل يسأل أولا من اين له به وقيل لا يسأل مطلقا «فان يسم زما
يفيت مع حوز» وسيأتى ان شاء الله تعالى بيانه في بابه «بالاثبات طلب» أى اثبات
ذلك الزمن مع عدم مانع من القيام «فان يقم» بينة «فاعذر» فيها «للمطلب» أى
الطالب فان عجز عن الطعن سقطت دعواه وان ابى الطعن في البينة حكم عليه
ورجع على بائعه فهو قول التحفة :

وحيثما يقول مالى مدفع فهو على من باع منه يرجع

أى بضمنه وللبائع حينئذ ان يخاصم أو يسلم وهكذا وليس لمستحق منه خصام
البائع قبل الحكم عليه «وان يقل» الحائز «قد باعنيه احمد وجاله» أى للحائز «بملك
ذاك» أى بان أحمد يملكه «شهد نظر للترجيح» بينها مع بينة الطالب اما ان لم يثبت ملك
البائع أو موروثه فلا يلتفت إليه «اما ان يقل قد بعتنيه» مثالا يامدعى «وعن الاثبات
كل» أى عجز «حلف مدع يمين مستحق وفي عقار دون حلف يستحق والمستحق
إنما يمارى» أى ينازع «من عنده ما يدعى لا الشارى» أى البائع للحائز ذكره (مع)
وحاصل نقل (قص) عن (مع) و (ت) ان للمستحق ومشتري ان يتراضيا خصام

١ - نسخة : فيها

٢ - نسخة : تو

كان له الرجوع فيما آتى ان قام او قيمته ان فاتا
ان لم يكن عصمة او مثالا او فات بالموت فلا مقالا
والصلح بيع فكما اشترى ما اخذ صلحا في الذى تقدا

مستحق لبائع وان للمستحق أن يابى الا خصام المشتري «من اشترى عرضا بعرض
آخرا ثم استحق منه ما قد اشترى كان له الرجوع فيما آتى» أي دفع ومنه «وآتى
الزكاة ولم ينحس إلا الله» «ان قام أو قيمته ان فاتا» بسوق ففوق وتنظر يوم الصفقة
وانظر ان كان في الذمة والظاهر انه يسقط عن مستحق منه اما ان استحقته دراهم
بعت بها عرضا ففي ابن عرفة و (مع) انك ترجع عليه بها ومفاد (عب) عند قوله
في الوكالة أو شاة بدينار انك ان ابتعت عرضا بدراهم فاستحق رجوع بائعك في
عرضه «ان لم يكن» عوض المستحق «عصمة» اشترى رجل بمهر فاستحق فلا
ترجع المرأة في عصمتها أو اشترى امرأة بخلع فلا يرجع الرجل فيها بل لهما عوض
المستحق على تفصيل في الخلع فصوره ثمان لانها اما جاهلان بانه ملك غير أو
علمان أو علم وحده أو ضده وفي كل هو معين أو موصوف فان علم فلا شيء له
علمت ام لا وان علمت دونه رجوع بمثل موصوف ورجعت لعصمته في معين وإن
جهلا معا فمثل موصوف وقيمة معين مقوم وتعتبر يوم الخلع «أو مثالا» بالكسر أي
قودا استحق ما صلح به عنه «أو فات بالموت فلا مقالا» فان اشترى عرضا بعرض
فادعى مدع انه له واقام بينة بعد تلفه لم ترجع بثمانك اما لو اقامها وعدلت وتأخر
الحكم عن تلفه فترجع وكذا ان اقام واحداً أو تأخر حلفه عن التلف ايضا ومصيبته
من مدعيه انظر (سج) و (قص).

«والصلح بيع فكما اشترى ما اخذ صلحا في الذى تقدا» فان استحق رجوع بما
صالح عنه مالم يفت فان فات بحول سوق ففوق فقيمة أو مثل وهذا كله «ان كان
من معترف».

فرع: ان قضاك عبدا عن بعض الفك مسقطا لبعضها فاستحق العبد رجعت
بالالف نقله (قص) عن (بن) و (هونى) وغيرهما «و» اما «ما اخذ من منكرو» فذلك

اما ان استحق ما عنه ربا او عدله اما المقر فمقر ومشتر لجمل من ظالم ان رده له لياخذ الثمن ومستحق منفق في صغر ومالك خيره في قيمته من اشترى عبدا وباستحقاق فمنفق شيئا يظن انه ذكره المعيار والزرقاني وغيره ما قبل الايقاف على

مناكر فالعود فيما وهبا بظلم مستحق ما به يقر ثم اتاه ربه لم يغرم وان لما غصبه منه ضمن او في هزال عند سحنون بري يوم شرائه وعدل مؤنته اخذ منه عاب بالانفاق له ان استحق يعط المؤنة قال وسلم له بناني حائزه كما استحق العملا

«عن عدله لا تتبذ» أى لا تحد ﴿إذ انتبذت من اهلها﴾ «اما ان استحق ما عنه ربا» صالح «مناكر فالعود فيما وهبا» أى ياخذ مادفعه للمدعي إن قام «أو عدله» ان فات من مثل أو قيمة هذا لسحنون وابن يونس وابن عاصم وخليل وقال (سم) صلح المنكر ينقضه استحقاق مصالح به أو عنه «اما المقر فمقر بظلم مستحق مابه يقر(١) ولذا قال خليل (لا يرجع) لكن اختار ابو علي رجوعه «ومشتر لجمل من ظالم ثم اتاه ربه لم يغرم ان رده له» أى للظالم «لياخذ الثمن» ذكره (مع) «وان» رده له ليصل «لما غصبه منه ضمن» ففى (قص) عن ابن هلال لو غصب لص غنمك وبقر غيرك ومنعته منه حتى ردها لك فرددته له ضمنته أهـ.

والظاهر انه خلاف لما ذكره (مع) وفي (قص) ايضا عن (مع) لو استحق ما اشترته من عربي وهو غائب وقلت اخافه لم تعذر أهـ.

«ومستحق منفق في صغر أو في هزال عند سحنون بري» أى لا يلزمه شيء في تلك النفقة «ومالك خيره في قيمته يوم شرائه و» في اخذه ودفع «عدل مؤنته» أى

(١) من نسخة المختار السالم: «فان يفت» المبيع وهو هنا ماصولح عنه مدعيه وقد استحق ثمنه وهو مادفع للمدعي «بحول سوق» ففوق «فالخلف» من قيمة أو مثل «واختلفوا في عوده ان اعترف» المطلوب هل يرجع على مدع وهو ما استظهره ابو علي ام لا يرجع لاقراره بظلم مستحقه وعليه خليل ولذا قال لا يرجع.

وزمن الاثا على الحوى كغير مغصوب لدى القصرى
ومن يسلم ليادا ظنه ليس له ثم استبان انه
مستوجب له له ان يرجعا فيه كما به التسولى صدعا
قيمتها ذكر (مع) القولين «من اشترى عبدا وباستحقاق اخذ منه آب بالانفاق» على
المستحق «فمنفق شيئا يظن انه له ان استحق يعط المؤنة ذكره المعيار» في نوازل
المعاوضات وهو سادس اجزائه «والزرقانى ، قال وسلم له بنان ، وغيره ما قبل
الايقاف على ، حائزه كما استحق العملا» يعنى انه قال ان نفقة المستحق قبل
الايقاف تلزم الحائز كما انه له غلته اهد ونحوه في (سر) عن (ح) قائللا الغلة والنفقة
تابعتان للضمان .

«وزمن الاثا» أي الخصام «على الحوى» أي المالك بعد الاستحقاق هذا من تنمة
كلام الزرقانى ذكره أيضا عند والغلة لذى الشبهة «كغير مغصوب لدى القصرى»
ففي مجمع النوازل والقصرى ان نفقة المغصوب في الغلة وان نفقة غيره بعد الدعوى
على المقضى له وقال ابو عمران ان كان ذا غلة فممنها وقبل الدعوى لا يرجع بها وقال
بعض الشيوخ يرجع بها حيث لا غلة .

«ومن يسلم» أي يدفع ومنه ﴿فلا جناح عليكم إذا سلمتم﴾ الآية ﴿فدية
مسلمة إلى اهله﴾ «ليادا» شيئا «ظنه ليس له ثم استبان» أي بان «انه مستوجب له ،
له ان يرجعا فيه كما به التسولى» والمقرى «صدعا» صرح ^(٢) ﴿فاصدع بها تومر﴾ انظر
قبل قوله في القضاء وحيتها الامر خفيف بين وفيه وفي (بن) عند قوله في النفقات
كانفشاش الحمل اتفقوا ان من أخذ شيئا بقضاء أو دونه ثم ظهر أنه لا يستحقه يرده
ومر قبول رجوع مقر لعذر وفي (ح) ان من افتى بالبينونة فقال بانت منى ثم علم
خلاف ذلك فقال مالك لا تلزمه ان كان مخبرا وسحنون لا تلزمه مطلقا و(سم) تلزمه
مطلقا ابن رشد ان كان مفتيه ممن يرجع والقول بالبين له وجه بانت وبه يتفقون
وهذا كله في الفتوى امالو حضرته بينة وقال إنما قلته لانى افتيت به فلا يصدق دون
بينة ويمين . أهـ .

وفي (مع) انه ان أقام بينة انه افتى بذلك رجع وبلغنى عن ابن رشد والفائق
انه ان ظهر خطأ المفتى لم يلزمه .

(١) نسخة: أي (٢) نسخة: صرحا

وما من الموهوب حق بعدما
 الا اذا اعدم او تعذرا
 ولا يثوب واهب او متهب
 والخلف فيمن باع نصف عبد
 هل يجري الاستحقاق في نصفه
 من يعترف بملك شار او درى
 ومكذب شهود من ينازع
 لا من درى بظلم من قد نازعه
 في عود من اخذ منه ما اطرف
 فوته فلازم من شكما (١)
 فهو على الموهوب بالاوب حرا
 منه على صاحبه بما سلب
 ثم استحق نصف هذا العبد
 او يستبد بالذى لديه
 بانه لغيره حين اشترى
 ان استحق ما اشتره رجعوا
 على الاصح في الفروع الاربعة
 ثم اشتره من الآخذ اختلف

«وما من الموهوب حق» أي استحق «بعد ما فوته فلازم من شكما (٢) كنصر
 وهب «إلا إذا اعدم» الواهب «أو تعذرا، فهو» أي المستحق «على الموهوب بالاوب
 حرا» أي جدير «ولا يؤب واهب أو متهب منه على صاحبه بما سلب» منه «والخلف
 فيمن باع نصف عبد، ثم استحق نصف هذا العبد هل يجري الاستحقاق في
 نصفه، أو يستبد بالذى لديه، من يعترف بملك شار او درى، بانه لغيره حين
 اشترى، ومكذب شهود من ينازع، ان استحق ما اشتره رجعوا، لا» يرجع «من
 درى بظلم من قد نازعه، على الأصح في الفروع الاربعة» فالطرفان هما قول خليل
 مشبها بنفي العود كعلمه صحة ملك بائعه لا ان قال داره الخ فمن علم صحة
 الملك علم ظلم المستحق واما المعترف بملك البائع فرجح ابن العطار والمتيطي
 والمكناسي وشيوخ الاندلس رجوعه وهو احد قولي ابن القاسم وعليه خليل ورجح
 أبو الحسن وابن عبد السلام و (ت) و (سر) عدم رجوعه وما ذكرت فيمن درى بأنه
 لغيره قاله (عب) وسلموه وما قلت في مكذب الشهود جزم به (ت) وأطال في تقويته
 على أنه خلاف مفاد (بن) عن (ق) و (سر) عن (ح) واما الباحث عن شهادتهم هل
 فيها خلل كتناقض فقال أبو علي لا ينبغي ان يختلف في رجوعه وكذا ان كذبهم
 جاهلا بان ذلك يمنع رجوعه عند بعض العلماء «في عود من اخذ منه ما اطرف»

(١) نسخة: انعماء. (شس) و (خ).

(٢) نسخة: انعماء. يعنى الواهب.

ولمودى ثمن او من نزل منزله الغلة او من احتمل
 لا غاصب او مشتر او متهب من غاصب قد علما ان قد غصب
 وما لرب متلف من غله او اجرة ان استحب عدله
 ومنفق مالا باذن من ملك قفا به ذمته ولو هلك
 اما بدون الاذن من اربابه فانما يكون في رقابه

أي اشترى «ثم اشتراه من الآخذ اختلف» أي اختلف ان اشترت عبدا فاستحق منك فاشتريته من مستحقه هل ترجع على بائعه قولان ذكرهما سحنون نقله (مع) ولما كان في قولهم الغلة لذى الشبهة تفصيل قال :

«ولمودى ثمن» كمشتري «أو من نزل منزله» كوارثه وموهوبه لا وارث الغاصب ولو جهل غصبه «الغلة» حتى يحكم عليه «أو من احتمل» لجهلنا حاله هل ذو شبهة أو غاصب أو جهل حال بائعه أو ادعى شراء من غير القائم أو ابهم أما ان ادعاه من القائم فالأصح ردها «لا غاصب أو مشتر أو متهب» من غاصب قد علما ان قد غصب «والا ضمن الغاصب غلة موهوب لا مبيع على الاصح وعلم الناس دونه كعلمه افاده هونى ومحل غرم المتهب ان قام الموهوب أو اختارها عن قيمته إذ لا يجمعهما عند ابن القاسم كما قال «ومالرب متلف من غلة» أو اجرة ان استحب عدله» على غلته أو أجرته قرب مغضوب تلف مخير في قيمته وغلته ان كانت .
 فرع : لو ادعى وكالة فان كان ذا شبهة كأم باعت مال من تقوم عليهم وبائع دار غائب وهو يعمل فيها فالغلة للمشتري .

«ومنفق مالا باذن من ملك قفا به» أي الانفاق «ذمته ولو هلك» كما ذكروا في منفق الرهن «اما بدون الاذن من اربابه» فانما يكون في رقابه» «كلقطة ومغضوب هذا مفاد الجزئيات ولم اجده هكذا منصوصا (١) لكن في (عب) في فك مستهلك خلافة ونصه : وإذا خلص بمال ضمنه رب المتاع واتبع به ان اعدم وانظر الفرق بينه وبين مسألة المواساة .

(١) وفي نسخة المختار السالم : وتبع في هذا الضابط بعض الطلبة قائلا إنه اخذه بالاستقراء ولم يره نصا .

باب القسمة

القسم اما بيع او اجارة وجاء ايضا ميز حق تارة
فقسمة النفع اجارة فرد حيث يطول وقتها أولا يحد
والشرط فيها عدم الجهالة بالاجر ان تنازعا اغتلاله
وقسم ذات باقتراع ميز حق وبتراض اسم بيع استحق
وامنعهما في الدر في الضروع ما لم بين الفضل فبالرضا اقسما
ورخصوا في قيمة التراضي في عدم التعديل للابعض
وجاز فيها فضل نوع اتحد وصفا كمدین له ولك مد
وجمع حظین وفي جنسین وقسم دينها كبيع الدين
وتنوع القرعة في صنفین ما لم يكونا متقاربين
كالقمح والشعير والكتان والصوف اذ بينهما تدان
وتقسم الغنم والبقر كل على حدته والقار

(باب القسمة) «القسم اما بيع أو إجارة وجاء ايضا ميزحق تارة فقسمة النفع إجارة فرد» أي افسخ «حيث يطول وقتها» طولا يمنع في الاجارة «أولا يحد» في متحد وفي متعدد قولان «والشرط فيها عدم الجهالة بالاجر ان تنازعا (١) اغتلاله» بان يعرف كراء كل شهر مثلا لا ان دخلا ان كلا يكرى نوبته والكراء يختلف .

«وقسم ذات باقتراع ميزحق ، وبتراض اسم بيع استحق» .

تنبيه : قسمة حيوان وعروض بتراض جائزة قولاً واحدا وكذا بتعديل وسهمة خلافا لابن ابي مسلمة ٢ واختلف في مكيل وموزون .

«وامنعهما في الدر في الضروع ما ، لم بين الفضل فبالرضا اقسما» لا بقرعة لمنعهما في غير معتدل أما بتراض فيجوز على وجه المعروف ولوتلف ما بيده رجع على الآخر ولبعضهم :

مشركا بقرة يحوز ان يقتسما يوما بيوم اللبن فانظره في مصنف ابن عرفة تجده مكتوبا على هذى الصفة

(١) نسخة : تناوبا . (شس) و (خ) ٢) نسخة : سلمة (شس) و (خ)

كذلك أيضا لكن الكبار لفرشها في الباب ذا تصار
وتمنع القرعة في المنافع وحيث الانصباء غير شرع
كمنعها فيما به تراجع برد من على الاجل يقع
كذا على أحد مشهورين يمنع جمعهم معا حظين
فيما سوى عصبه رضوا وثم من إرثه فرض كزوجة وام

«ورخصوا لقسمة التراضي» أي لاهلها «في عدم التعديل للابعاض وجاز فيها
فضل نوع اتحاد، وصفا كمدنين له ولك مد، و» جاز فيها «جمع حظين وفي جنسين
وقسم دينها كبيع الدين»، فلورثة من ترك عروضا وديونا على رجال قسم ذلك
مراضاة ان حضر الرجال واقروا الخ شروطه اما اخذ احدهما ديننا على رجل وآخر
ما على آخر فيمنع فقسم الرجال يمنع لانه ذمة بذمة وجاز قسم ما على كل (١)
كذا في (عب).

«وتمنع القرعة في صنفين مالم يكونا متقاربين كالقمح والشعير» وكتب فن وكذا
كتب فنون فيما يظهر افاده (مع).

«والكتان والصوف اذ بينها تدان (٢) وتقسم» فيها «الغنم والبقر كل على حدته»
ويقرع عليها (٣) «والقار» الابل قال :

ما ان راينا ملكا اغارا اكثر منه قرّة وقارا

أي غنما وابلا .

«كذلك أيضا لكن الكبار لفرشها في الباب ذا تصار وتمنع القرعة» ايضا «في
المنافع» كما في المقدمات وفي ابن غازي عن الباجي وغيره انه الاصح وان عياضا
جزم به واما حد (هوني) القسمة فلا يفيد الحل لانه حد للماهية يعم الصحيح وغيره

(١) نسخة: واحد. (خ) و(شس)

(٢) وفي نسخة المختار السالم: فالقمح والشعير متقاربان وكذا كتان وصوف فمفسر الضمير واضح

(٣) نسخة: عليه

كذا ذوو سهم وان لم يقبلوا فيجمع الاخياف والحلائل
وكشريك وارثين فاقسم لجهتين المال ثم استهم
ومن دعا لبيع مالا ينقسم لضرر الشرك جوابه حتم
لكن محل الحتم ما تملكاه في مرة بارثه او اشتراه

ولذا يقال نكاح صحيح وبيع فاسد وقسمة كذلك. «وحيث الانصاء غير شرع»
محركة أي غير سواء فان اعتدل الانصاء جازت وتساويها مغن عن التقويم قاله
(ت) وهو ظاهر خليل وغيره خلافا لظاهر (مع) «كمنعها فيها به تراجع، برد من
على الأجل يقع» سهمه لجهل ايها يرد فهو غرر ويجوز مراضاة ولو بموجل قال ابن
عاصم:

وما مزيد العين بالمحذور ولا سواء هبه بالتاخير

«كذا على احد مشهورين، يمنع جمعهم معا ١ حظين، فيما سوى عصبه رضوا
وتم، من ارثه فرض كزوجة وام كذا ذوو سهم وان لم يقبلوا، فيجمع الاخياف» في
الثلاث وان ابوا اي الاخوة لام قال:

والناس اخياف وشتى في شيم وكلهم يجمعهم بيت الادم
أي القبر.

«و» تجمع «الحلائل» في حظهن وان ابين والظاهر شمول قولهم ذوو سهم لمن
اشتروا طعاما مثلا لاحدهم نصفه.

«وكشريك وارثين فاقسم لجهتين المال ثم استهم» ثم يقسم الوارثون حظهم ان
شاءوا قاله خليل ورجحه (ت) وفي (مع) عن ابن رشد وابن لبابة واصبغ وابي محمد
ان القول للورثة «ومن دعا لبيع مالا ينقسم لضرر الشرك» كنقص ثمن حظه ان
بيع مفردا «جوابه حتم لكن محل الحتم ما تملكاه في مرة بارثه أو اشتراه أو غير ذلك
وللاخر ان، ياخذ به ثمن له زكن» طالب البيع اما شيء ملكاه بتفاوت أولا ضرر

(١) بها: أي القرعة. (شس) و(خ)

او غير ذلك وللآخران ياخذ به ثمن له زكن
ولزمت الا لغبن ثبنا وقام فيه قبل عام الفتى
ولم تكن ذات تراض بعدم تعديل الانصبا وعرفان القيم
وقسمه مع ابنه اجيزا ما لم يحاب نفسه فضيزى
ويقسم الوصى عنه لا معه فحاكم كغائب منقطعة
اخباره والطفل ذو السراج فأمر هذين الى الفتاح
ورجح ابن سهل ان من ولي لكقراة يتيما كالولى
فى القوت لا تطلب حضور الشركا ولانجاز قبضه هنا لكا
ان يبد عيب ربع او اقلا او استحق كان فوت ام لا
فنصف قيمة الذى يقابله من الصحيح يوم قبض تعدله
وفسخت ان استحق الجل وقام الآخر والا العدل
وما عن الربع لنصف يرتقى يوجب ان يشتركا فيما بقى

فى بقاء شركه فلا يجبر شريكه على بيعه وانظر ان ترتب الملك وضر الشرك «ولزمت»
القسمه حيث هي «إلا لغبن ثبنا،» فان لم يثبت حلف منكر ١ لقاعدة اليمين على
من انكر «وقام فيه قبل عام الفتى، ولم تكن ذات تراض» أى وشرط قيامه بالغبن
ان لا يقتسما راضيين «بعدم تعديل الانصبا وعرفان القيم وقسمه مع ابنه» مالا بينهما
«اجيزا» وبينغي رفعه لقاض يولى قاسما للابن ذكره (مع) «مالم يحاب نفسه فضيزى»
فللولد القيام بمحابة بينة «ويقسم الوصى عنه» أى عن يتيمة «لا معه فحاكم
كغائب منقطعة اخباره والطفل ذو السراج،» أى الاهمال «فأمر هذين الى الفتاح،»
أى القاضى ﴿وهو الفتاح العليم﴾ «ورجح ابن سهل ان من ولي، لكقراة يتيما
كالولى،» .

«فى» قسم «القوت لا تطلب حضور الشركا،» نقله (مع) عن المقدمات ونقله
الرباطي ثم نقل عن الدرر عن ابى مروان خلافة وهو ان ليس لشريك زرع غاب
شريكه ان يقسم الا برأى حاكم فان فعل فقسمة باطلة «ولا نجاز قبضه» نقله أيضا

(١) نسخة: منكروه. (شس) و(خ)

وفي شكاة ثلث فاكثرا له الخيار كخيار المشتري
وحيث آب فالعيب اما نصف واما دونه او انمى
فان يك النصف فدون اشتركا واشتركا من الصحيح ما حكاه
فتنقض القسمة فيهما فقد وكلها انقض ان على نصف يزد
إن قاسم اللص لاخذ حصه فالخلف هل بمن عنى مختصه
والخلف ايضا في تقبل الذمم تعيين ما فيها كأخذ من ظلم
ديننا لخالد على ابى الحكم وانكث اذا طرا غريم القسم
(مع) «هنالكا» أي في محل القسم ووقته «ان يبد عيب ربع أو أقل، أو استحق كان
فوت أم لا فنصف قيمة الذى يقابله، من الصحيح يوم قبض تعدله، وفسخت»
وجوبا القسمة بقرعة أو رضا «ان استحق الجل» ويأتي حكم العيب «وقام الآخر
والا» بان حال سوقه فله «العدل» أي القيمة إن استحق «وماعن الربع لنصف
يرتقى، يوجب ان يشتركا فيما بقى،» لكن ظاهر (هوني) ان مافوق الربع في حكمه
مالم يقرب من الثلث.

«وفي شكاه ثلث فاكثرا، له الخيار» الشكاة العيب قال: (يعيرني الواشون انى
احبها، وتلك شكاة ظاهر عنك عارها) أى ذاهب «كخيار المشتري» إن تعيب
«وحيث آب» المخير أي رجع بالعيب «فالعيب اما، نصف واما دونه أو انمى، فان
يك النصف فدون اشتركا، واشتركا من الصحيح ما حكاه، فتتنقض القسمة فيهما
فقد، وكلها انقض ان على نصف يزد» ان قام مايبدا كل انظر الطوال «ان قاسم
اللص» شريكا لغيره يريد غصب حصه ذلك الغير «لا خذ حصه، فالخلف هل
بمن عنى مختصه» أو مصيبتها منها قال الرباطي بعد نقول كل من القولين بلغ درجة
الفتوى «والخلف أيضا في تقبل الذمم تعيين ما فيها كأخذ من ظلم، ديننا لخالد على
ابى الحكم،» وظاهرهم ان الأصح انه لا يتعين وهو قول ابن عرفة والعقباني وفي
(مع) ان الآخر صوبه بعض الشيوخ «وانكث إذا طرا غريم القسم،» أي ١ طرا
غريم بعد قسم الورثة نكث وكان ماهلك أو نما من كلهم واخذ ملي عن معدم
وحاضر عن غائب مالم يجاوز ما قبضه وسواء علموا بالدين أم لا.

(١) نسخة: ان (شس) و(خ)

باب الاجارة

اجارة كالبيع في العقود عليه والعاقد والعقود
وبتمام زمن او عمل تحد لكن جمع الامرين احظل
ومحل النقض في مثلي ان هلك بساوى اما مقوم فمطلقا وضمنوا بعد القسم ما
اكلوا لامن ساوى ولا يصدقون إلا في حيوان ان حلفوا ذكره ابن رشد ويفهم منه
تصديقهم قبل القسم ولو في مغيب لانهم لم يحوزوا لأنفسهم شيئا ولا يرد بيعهم
انظر (ت).

(باب الاجارة) «اجارة كالبيع في العقود، عليه والعاقد والعقود، وبتمام زمن أو
عمل، تحد لكن جمع الامرين احظل» كقدرة على اجر ومنفعة وطهارتها وانتفاع بهما
إلى غير ذلك فتجب تسمية أجر وجوز ابن العربي ان لا يحد فيه شيء بل يكون
على مروءة وعادة وكره ابن حبيب ذلك ذكره (مع).

وفي التبصرة جوز قوم اخذ الاجرة على الوثائق فان لم يسميا شيئا بل سكت
الموثق مروءة فهذا خلق حسن ان كان لا يشاح آخرًا وهذا النوع في الحقيقة هبة
ثواب لجهل العوض فله اجر مثله فكل متبرع من اجير وصانع يحمل محمل هبة
الثواب والافسد.

فروع: الأول: لما مون ذى اهل اجارة شابة لخدمة بيته وجاز لشيخ فان وللرجل
مطلقا اجارة متجالة نسبه (قص) لـ (ح) وابن عرفة.

الثاني: لو واجر على عمل وجب ذكر صفته أو علمها فيصف الخياطة والصيغ
والدبغ ويذكر الطبيب عدد الكي وصفة آله.

الثالث: تجوز الاجارة فيما جاز من قود وادب وحمل نجس كميته وفي ندب يقبل
النيابة كتلاوة وفدية هيللة بخلاف صلاة وصوم وانظر هل تلزم فيما كره.

«والعاقد» فيكون مميزا طائعا رشيدا فلو آجر طفلا أو عبدا وقف إلى ١ رضا وليه
فان عملا فلها أكثر مسمى ومثل وما أصابها من غير سبب العمل هدر ٢ (عب).
«والعقود» بكل مفيد رضا من قول أو فعل «وبتمام زمن أو عمل تحد» فيجب حد
المصنوعات اما بفراغ كخياطة ثوب أو طحن صاع أو باجل كخياطة يوم أو طحنه
أما غير المصنوعات كالرعاية فيحد بالأجل.

(١) نسخة: على. (شس) و (خ) ٢) نسخة: انتهى. (شس) و (خ)

ان شك في العمل هل ذاك الزمن يسعه وفيه خلف ان يظن
وفسدت بغرر في اجرة او امد ككرى دار عمره
والجزء من رضيع او ثوب لمن يسدى ويرضع وان له رهن
واجرة السلخ بجلد الشاة واللحم لا الاكرع والهامات
وان يخطه اليوم فهو بكذا وبكذا ان لم يتم اليوم ذا

تنبيهات: الأول: لو اكرتت أرضه لزرع العام بأرضك القابل جاز ان أمنت ويجوز
كراء دابة لحمل آدمى لم تره ولزم ربها الوسط أو ليحمل عليها حملا وتكفي رؤيته ان
حضر وان جهل جنسه اما ان غاب فمذهب ابن القاسم عند القرويين وجوب ذكر
قدره وقال الاندلسيون يكفي ذكر الصنف ويصرف القدر للاجتهاد وهو ان يحمل
عليها حمل مثلها وفيها لو قال احمل عليها حمل مثلها مما شئت منع وكذا اركبها لجهة
شئها لا اختلاف الطرق سهولة ويجب أن يسمى ما يحمل عليها الا أن يعرف حملهم
وجاز كراء دواب ليحمل عليها مائة فان سمي بالكل جاز ان اتحد قدره والا منع
حتى يعين حمل كل وان كانت لطحن شهر لم يجب ذكر ما تطحن كل يوم وفي منع
كرائها لمكة كل يوم درهم أو بعلفها إذ قد يبطأ فيكثر الأجر وقد لا وجوازه حملا على
السير العرفي قولان أصحهما المنع للجهل فإن سميا أجلا كشهر جاز ومحلها ان ابها
اما لو قال لكل يوم درهم أسرع أو أبطأت فيمنع اتفاقا وفي منع كرائها لحوائجه
شهرًا دون عرف بصفة الركوب وجوازه للضرورة لتعذر تعيينها قولان.

الثاني: يمنع شرط حمل من مرض أو خلف معينة ان ماتت فلا يجوز في المعين
شرط ضمان نفعه لا راع ولا غيره كما يمنع بيعه على انه ان مات قبل مشتره اعطاه
البائع مثله.

الثالث: لو واجره على بيع ثوب مثلاً وحده بزمان كان اجارة فله اجره ان تم
الزمن وإن لم يبيع وان حده بالفراغ فجعل لانه ليس في مقدوره ذكره (ت).

«لكن جمع الامرين» كشهر وحذاق «احظل» للغرر

«ان شك في العمل هل ذاك الزمن يسعه» اخرى ان ظن أو حقق ضيقه عنه
«وفيه خلف ان يظن» انه يسعه «وفسدت بغرر في اجرة» وتاتي ان شاء الله امثله
قريباً «أو» في «امد ككرى دار عمره» لجهل الامد «و» من امثلة الغرر في الاجرة

لجهل الاجر وكذا بع ذا الجمل او اكراهه ولك نصف ما حصل
كاعمل عليه بنصف ما حمل لك من الخطب ان قدر جهل
ومنعت في عمل تباعدا كالرعي والحراث كذا ان تنقدا
اجرته شهرين شهرا حضرا وسفرا شهرا او ان يخيرا
ولك في الفاسد اجر النظرا وفوت اجر مثل فوت المشتري
جاز كراء العبد خمسة عشر عاما اذا امن التغير ظهر

«الجزء من رضيع أو ثوب لمن يسدى» الثوب أو ينسجه «ويرضع» الرضيع «وان له
رهن» أي دفع نقدا وجوز أحمد وقوم الاجارة بالجزء في جميع الاجارة ذكره (مع) وذكر
ان من ضعفت دابته جوز ابن وهب واشهب اجرته بجزئها على حفظها وفي (قص)
ان مالكا و (سم) منعا حفظ جمل بنصفه وجوزه عبد الملك وابن مزين «واجرة
السلخ بجلد الشاة» إذ قد يتخرق «واللحم» لجهل حالة لحم غيبه الجلد «لا الاكرع
والهامات» فتحل اجرة السلخ بها. «وان يخطه اليوم فهو بكذا وبكذا ان لم يتم
اليوم ذا، لجهل الاجر وكذا بع ذا الجمل، أو اكراهه ولك نصف ما حصل» من ثمنه
أو أجره، «كاعمل عليه بنصف ما حمل، لك من الخطب ان قدر جهل» فان علم
قدر ما يحمل عليه جاز وتمنع اجرته بنفقته ان جهل وسط النفقة في البلد نسبه (قص)
لابي عمر الملوى ولو قلت له ارع لى غنمي ولك نصف ما اصيد فسد فلك صيدك
وله أجرة رعيه «ومنعت في عمل تباعدا، كالرعي والحراث» وكأن تاجر لخدمة البيت
وانك ان احتجت لسفوه أو حرثه فعل وانما تجوز في اعمال متقاربة كعجن وخبز
وكنس البيت كذا نسبه المذهب الرائق للإمام مالك و (قص) لابن هارون ولك
نقله لمثل ما اكرته له وان ابى وفي منع نقله لغير جنسه وان رضي.

ثالثها: ان كثر وهو قول (سم) وفي الدرر يجوز برضاه ان تقارب العمل أو
تجانس أو قل وقال في التحفة (والعمل المعلوم من تعيينه، يجوز فيه الاجر مع تبينه)
أي الاجر «كذا ان تنقدا اجرته شهرين شهرا حضرا،» أي في غير سفر «وسفرا
شهرا» لان الشهر الثاني غير جنس للأول فلا ينقد فيه «أو ان يخيرا» فيمنع ان

واجبر على حفظ الكتاب المحكما او بعضه من خير المعلما
وهكذا تعليمهم لزمن معين او ليس بالمعين
تسريح الاطفال سراج العيد فطرا او اضحى تبع للعيد
وان يواجرك لتبليغ سجل او عبدك فحاسبه ان يضل
تاجره شهرا ان شاءه في حضر وان شاءه في سفر (قص) عن ابن عرفة «ولك في
الفاسد اجر النظرا، وفوت اجر مثل فوت المشتري» فكل مفيت في البيع مفيت هنا
ويرد القيمة «جاز كراء العبد خمسة عشر عاما» فاقل بنقد «إذا امن التغير ظهر»
لغلبته وتكرى الدابة لسفر شهراً ولغيره عاما «تكره» الاجارة «في» أي على «كره» أي
مكروه كاجارة جنب لغسل ميت «ودف للنكاح» إذ ليس من دأب الصلحاء «وهل
كذا كتب فقه» وتعليمه فتكره فيها في قول (سم) إذ لم يعمل به السلف بخلاف
الاجر على القرآن فقد عملوا به وفي سنن المهتدين انهم كرهوا اخذ الاجرة في تعبد
كغسل ميت وتعليم قرآن وقال الشافعية وابو عمر خير ماتواجر به نفسك اعمال البر
كتعليم القرآن وفي الدرر ان لفقير ضعيف حال تعليمه لاولاد الغصاب «أو يباح»
بلا كراهة كما لابن يونس واللخمي قائل لا ارى ان يختلف فيه اليوم.

قلت: ويومنا اخرى وتكره ايضا في حلي قيل لان زكاته اعارته وقال ابن يونس
لعل وجه الكره الخروج عن عملهم.

تنبيه: يحرم اخذ اجرة على نفس القضاء والفتوى وفي اخذ الشاهد فوق حقه
قولان ومن الاكل بالباطل ما ياخذه المداح والمغني وكذا القمار وهو الاجر على اللعب
الحرام وفي اجرة الحجامه قولان هـ من (ك) قبيل باب السرقة.

«واجبر على حفظ الكتاب المحكما، أو بعضه من خير» أي اختبر ومنه المثل
وجدت الناس اخبر ثقله «المعلما» بالفتح القلشاني لا بد في اجارة على حذاق من
اختبار حال المتعلم لسرعة تعلم الحاذق دون البليد واما المقيدة بزمن فلا يجب فيها
ذلك.

تنبيه: يلزم الناس من له ولد وغيره نصب معلم للصبيان وبناء مسجد ونصب
امام للصلاة وللمعلم ماجرى به العرف وفي اخذه ما اتاه به طفل من عند ابويه.

ثالثها: ماجرى عرفا وسال عن غيره ويعاقب طفل شكا الاطفال تكرر أذاه لهم
ان عرفهم بالصدق.

للحائكين أخذ غزل فضلا عن نسجهم إن عرفهم به جلا
أما اشتراطه فلا إذ جهلا مع كونه معينا تأجلا
ولزم الكراء بالتمكن من المنافع وإن لم يدن

فصل

جاز كرا ظهر إلى كذا على إن يغن حاسب بأجر فضلا
كذا الإجارة على إن جاوزه إلى كذا فبحساب جائزة
وأجر بغير النقد ما تأخرا قبضا إذا ما أمن التغيرا
وإن تواجره زمانا وتسره به ليعمل فسيه اعتبر
وانت بالخيار ان عدا المدى فبعت في العدل أو أجر العدا
كما إذا ما تلفت من بعدما عادت من الزيد على ما يعتمى

«وهكذا تعليمهم لزمن معين»، «كسنة وشهر» أو ليس بالمعين، «بل مياومة أو مشاهرة أو مسانهة ككل عام فيه لك كذا ولكل الخروج في غير المعين وله ما عمل اما مشاركة المعلم على حفظ القرآن أو قدر منه والطبيب على البرء فجعل مختلف في جوازه فمن جوزه فيما ينفع الجاعل قبل التمام جوزها وبالضد نقله ميارة «تسريح الاطفال سراح العيد، فطرا أو اضحى تبع للعيد» جمع عادة «وان يواجر ك لتبليغ سجل» كتاب كطي السجل للكتاب أي على المكتوب «أو عبدل» لغة في العبد «فحاسبه ان يضل»، «بان يسقط الكتاب أو يابق العبد ولا يضمن نقله (قص) وغيره.

«للحائكين اخذ غزل فضلا» كنصر وفرح «عن نسجهم ان عرفهم به جلا، اما اشتراطه فلا» يجوز «إذ جهلا، مع كونه معينا تأجلا»، «وقد مر ان الأصح منع اجارة بجزء» ولزم الكراء بالتمكن من المنافع» أي تمكن المكتري منها «وان لم يدن» أي يستعمل دانه يدينه استعمله ومنه المدين للعبد وهذا الفرع ذكره خليل في كراء حمام وعبد ١ وأرض وقد نصوا ان من غلط في أقل من متاعه يلزمه الاجر كله.

(١) نسخة: ودار. (خ)

كأن يزد حملا يضر عادة لا إن تعييت من الزيادة
 ولك أجر حبسها بعد الأجل إن عرف الاتيان بها لك اتصل
 ولك حمل ثوب أو ثوبين بغير إذن لاطراد ذين
 إن اكرى لحمل مثلها فما فضل عنه لك كان سلما
 وهل كذا إن لركوب أو معا حمل متاع اكرى المنافعا
 وإن يسميا فما عنه فضل ولم يضره برها استقل
 لا أجر حيث ضل بالرحل الجمل أو غصبا وجعل ناشد حمل

«فصل» «جاز كرا ظهر إلى كذا على» انه «ان يغن» عنه «حاسب باجر فضلا،
 كذا الاجارة على» انه «ان جاوزه إلى كذا فبحساب جائزة، واجر بغير النقد» أي
 الحال «ماتأخرا قبضا إذا ما امن» ما استأجرته «التغيرا، وان تواجره زمانا وتسره، به
 ليعمل فسيره» لبلد العمل «اعتبر» من الزمن الذي أجرته له على احد قولين نسبها
 (قص) لـ (مع).

«وانت بالخيار ان عدا المدي» الذي اكرها له «فبعدت» أي هلكت ﴿كما بعدت
 ثمود﴾ «في العدل» أي قيمتها «أو أجر العدا، كما إذا ما تلفت من بعد ماعدات
 من الزيد على مايعتمى» وقيل لك الكراء فقط وقيل انها تخير ان كثر الزيد «كان يزد
 حملا يضر عادة» فتلفت فتخير أيضا وكذا ان زاد مسافة وحمل مضر فيخير في اخذ
 قيمتها واخذه للكراءين.

«لا ان تعييت من الزيادة» فانما له أكثر أرش، وكراء الزائد.

«ولك اجر حبسها بعد الأجل» نصف شهر فاقل «إن عرف الاتيان بهالك
 اتصل» ولك حساب مامضى ان منعه خوف أو شبهه أو قلة ماء من بلوغ المسافة
 نسبه (قص) لابن عرفة قائلا بلا خلاف «ولك حمل ثوب أو ثوبين، بغير اذن لاطراد
 ذين» وما يشبه الكيل زيدا أو نقضا لغويين المتكاريين «ان اكرى لحمل مثلها فما
 فضل، عنه لك كان سلما» أي خالصا ﴿ورجلا سلما لرجل﴾ أي خالصا بلا شرك
 «وهل كذا ان لركوب أو معا حمل متاع اكرى المنافعا» (سم) ان اكرى جميع نفعها
 لركوب أو مع متاع فاجر الزائد له وقال اشهب لربها «وان يسميا» حملها «فما عنه

وإن جرى العرف بنقد الأجر فمنعه من ربه ذو حجر
ونقده إن ضمن النفع ولم يشرع في الأخذ أو يعين انحتم
واحكم لنا في أخذ الأجر عن كثم واعكس إذا طال وكل بقسم
ومدعى العرف مصدق على سواء في جنس وقدر وائتلى
وطلب الأجير الانظار انحظر مالم يكن انظر قبل للخبر

فصل ولم يضره برهما استقل» انظر (سر) «لا اجر» للجمال «حيث ضل بالرحل» أي المتاع «الجمل أو غصبا وجعل ناشد» للجمل ان جاعله مكثر «حمل» أي حمله الجمال مالم يعد جعل المثل فالمثل نقله (قص) عن امهات الوثائق وغيرها وفي (مع) انه على مكتره (ت) لو ضلت الدابة بالمتاع فلا كراء لربها وعليه جعل من اتى بها «وان جرى العرف بنقد الأجر، فمنعه من ربه ذو حجر» اخرى ان نقد بالفعل أو شرط نقده والاصل في الاجارة التاجيل عكس البيع ويجوز كراء دابة معينة باجر معجل أو موجل ولم يعين اما غير المعينة فهي قوله:

«ونقده ان ضمن النفع ولم، يشرع في الأخذ» أي اخذ النفع «أو يعين» الأجر عطف على ضمن «انحتم» خوف دين بدين في الأولى ومعين يتاخر قبضه في الثانية وتعجيله في هذين حق لله تعالى فلو اخر قبض المعين عن ثلاثة أيام ولم يكن العرف تعجيله فسد فان لم يجر بتعجيله وجب شرط نقده ولايكفى نقده بالفعل دون شرطه في قول (سم) وكفى عند الاخوين وقوم قائلين لاحكم لعرف فاسد.

تنبيه: قولنا ولم يشرع في اخذ النفع الخ يعنى ان تاخير الأجر يجوز ان شرع في الركوب مثلا ولو حكما كتأخيره ثلاثة أيام فتاجيل الأجر يجوز ان شرع في اخذ المنفعة بناء على ان قبض أوائل المنافع قبض لآخرها (ت) وهذا كما في المقدمات إن كان العمل المشروع فيه يسيرا إذ لا يكون قبض الاوائل كقبض الاواخر الا في اليسير.

(١) نسخة: على

إن تكر مكرتاك غير مؤتمن يعلم أنه لغيرك ضمن

فصل في الراعي

إجارة الراعي ثلاث لعدد فأكمل أجره واخلف ما فقد أو لمعين وهل يفسد إن لم يشرط الخلف أو الخلف قمن وجاز رعيه سواء إلا إن ضر أو تشرط عليه أن لا وحط من أجرته بقدر ما نقص من عمله إن ظلما «واحكم لنا في اخذ الاجر عن كثم،» أي عن قرب من تمام عمله واصل كثم كثم فقلب «واعكس إذا طال» وكان المصنوع بيد ربه والا فقول الصانع ولو طال «وكل بقسم» والظاهر ان مبنى هذا التفصيل العرف نظير مامر في البيع «ومدعي العرف مصدق على سواء في جنس وقدر واثلى» مدعيه «وطلب الاجير الانظار انحظر مالم يكن انظر» (ك) «قبل للخبر» قال ابن حبيب من أجر نفسه فطلب أجره بعد تمام عمله وجب تعجيل أجره لخبر اعطوا الاجير حقه قبل ان يحف عرقه ثم قال وهذا مالم يؤخره بها مدة ثم يطلبها بعدها فتكون كغيرها من الحقوق ابن فتوح اما من واجره عبده فاتم عمله وطلب أجره فكالحقوق في الفسحة نقله (ح) بعد قول خليل في الاجارة وعجل ان عين ونقله الملوى وظاهره ان سيدا أجر عبده يلزمه دفع الاجرة له.

تنبيه: روى (بخ) (ثلاثة انا خصمهم يوم القيامة رجل اعطى بي ثم غدر ورجل باع حرا فاكل ثمنه ورجل استأجر اجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره) قال (قس) قوله: اعطى بي أي العهد ولم يف وخصمهم وهو خصم كل ظالم تشديدا في شأنهم. «ان تكر مكرتاك غير مؤتمن، يعلم انه لغيرك ضمن».

(فصل في الراعي) اعلم انه ان ابى الرعي لبعض القوم لم يجبر وفي جبر الفران ونحوه ان عدم غيره قولان الجبر استحسان ونفيه قياس نسبة (بن) للطور والتكميل.

«اجارة الراعي ثلاث» حالات «لعدد» كمائة شاة غير معينة «فاكمل أجره أو اخلف» له «ما فقد» منها بموت أو غيره فيجوز شرط ذلك في العقد خلافا لقول ابن

(١) نسخة بن للطراز

ثالثها أن تذكر الجنس فقط فعلم مايطيق منه يشترط
وقد ملكت جهده فإن رعى فلك أجره ولو تبرعا

سلمون انه يفسده . «أو لمعين وهل يفسد» العقد «ان لم يشترط الخلف أو الخلف
قمن» فلا يحتاج لشرط كما لاصبغ وسحنون وغيرهما والأول اشهر.

تنبيه: قال محنض بابيه في نوازلها انها يقع التعيين بتسمية أو اشارة كد ابتك
الفلانية أو هذه والافمضمون على الأصح (ضريح) ر ر اكرى له دابة حاضرة لايعلم
له غيرها فمضمون حتى يشترط عينها .

«وجاز» للراعى وغيره كمعلم ومؤدب «رعيه سواه» أى سوى ما أوجر له من عدد
أو معين «الأ ان ضر» بغنمك «أو تشرط عليه أن لا» يرعى غيره فيتبع ولو أتى بمعين
ولم يضر بغنمك لخبر (المؤمنون على شروطهم) وقال بعضهم أى النافعة فالغنى مالا
غرض فيه وعليه خليل ورد بعدم مشروط فيه عرض الخ «وحط من أجرته بقدرما،
نقص من عمله ان ظلما،» في رعيه سواها ولك ان أوجر ان تحط ذلك وان تاخذ
أجرته ان اشبهت أجرتك أو قاربتها اما لو أجرته بدرهم لشهر فواجر نفسه بدرهم
لكل يوم فانها لك ان تحط من أجره بقدر مانقص .

«ثالثها ان تذكر الجنس فقط» فتقول في العقد أو اجرك على الغنم ولم تعينها ولم
تذكر قدرها «فعلم مايطيق منه يشترط» فانها يجوز ان علمت قدر مايرعاه مثله «وقد
ملكك جهده» بفتح وضم قرىء بها ﴿لايجدون الا جهدهم﴾ أى طاقتهم . «فان
رعى» لغريك «فلك أجره» وان لم تشرطه ولم يضر غنمك «ولو تبرعا» لم اره هكذا نصا
لكن قولهم انك ملكك نفعه كالصريح فيه والله اعلم .

واعلم انهم لايعنون بملك نفعه انه كعبدك تعمله فيما شئت من تجر أو حرث
أو حفر أو رعى لغير الجنس الذى أجرته له إذ قد مر انه يمنع ان تواجره لكل
ماشئت وان تكرى الدابة لحمل ماشئت أو للركوب لجهة شئت انما يعنون نفعه فيما
أجرته له هذا الذى ظهر لي .

وهو أمين لاضمان حيث لم يفطر أو يعتد في القول الأشم
 وضامن إذا تعدى المشترط محلا أو وقتا والاجر لا يحط
 والخلف إن تصب بغير ما اتقى اربابها ونفي غرم ينتقى
 صن قوله نحررت خيفة الردى إلا إذا أكل أو كانا عدى

فرع: لو اتى الراعي ببذل منه منع سحنون رضا المالك به وجوزه غيره «وهو»
 أي الراعي «أمين لا ضمان» عليه فيما ضل أو تلف وشرط ضمانه مناقض يفسد
 العقد ان لم يسقطه ولا يضمن به وله اجر مثل ان لم يفسخ انظر (عب) «حيث لم
 يفطر» كرميه في محل خوف وتأخير طلب الضال أو اعلام ربه الا لرجائه وكعدم
 تفقده مما يخاف ان كان مفراطا قاله (عب) الدسوقي اما لعذر كمرض فلا يضمن
 وكرميهما بحجر لان شأنه ان يضر أو رماها عبثا ولو بغير حجر وكذا عند اللخمي
 ان رمى حولها لترجع فاصابتها ولابن حبيب لا يضمن كما لا يضمن ان نفرت نحو
 الرمية ولا يضمن من ضرب ضربا معتادا وللوالد:

ومن رمى الشاة ولم يصب ومن تنفيره قد هلكت ليس ضمن

«أو يعتد» ما شرط عليه نصا أو عرفا وحلف متهم ماتعدى ولا فطر «في القول
 الاشم» وهو قول اهل المذهب غير ابن زرب فضمنه ما ادعى تلفه أو ضياعه الا
 لبينة «وضامن إذا تعدى المشترط محلا» كان خالف مرعي شرط «أو وقتا» كأن
 سرحها وقت الندى بارض يتقى بها «و» لكن «الاجر لا يحط» بذلك بل يغرم مالزومه
 ويعطى مالزوم له «والخلف ان تصب بغير ما اتقى اربابها ونفي غرم ينتقى، صن
 قوله» فلا تلغه «نحررت خيفة الردى» وحلف متهم «إلا إذا اكل أو كانا» أى الراعي
 وربها «عدى» والشاة صحيحة اما لو كانت مريضه فيصدق ولو كان يبغض ربه
 (ت).

تنبيهات: الأول: لو ترك الذكاة ضمن إن كان يقبل قوله.

الثاني: لا يصدق غير راع وملتقط (عب) إلا للدليل وانظره (مع) قول ابن رشد
 يضمن مبضع معه ان نحر ولو حضره شهود نقله الملو.

في غرم مودع وراع أمرا بالخرق خلف والأجانب برا
وإن يغب فتلفت وقال قد أذنت لي فقوله على الفند
لا إن يقل تلفه قد وقعا عندي وأقسم على الذي ادعى
كذاك لم أقبضه أصلا أو دخل مراحه أو لست أدرى إذ سئل

الثالث: قال أبو العباس الملوى الذى تركن إليه النفس نفى ضمانه بفعل جرى به العرف ثم ساق أدلة ذلك فانظره وقال في الدر النثير هو عندى والمودع في نفى الضمان سواء ورعاة بدو كرعاة حضر ولو خرج احد راعيين لشراء قوت لهما أو لمصلحة لم يضمن ما تلف بعده .

الرابع: لو امرت اجنبيا بحرق ثوبك ففعل لم يضمن واختلف ان أودعته له وامرته بذلك فقال بعض انه يضمن وقاسوا عليه الراعي ولم يرجحوا شيئا .
«في غرم مودع وراع امرا، بالخرق خلف والاجانب برا وان يغب» عن النعم وتركها سدى أو بيد راع «فتلفت وقال قد اذنت لى فقوله» محمول «على الفند، لا ان يقل تلفه قد وقعا عندى» وقال ربه تلفت في غيبتك «واقسم على الذى ادعى» فيحلف لقد ضاع عنده وما فرط ويبرأ عند ابني لبابة والمكوى وقال ابن محسود ان استرعى غيره حلف ربه لضاعته عنده فان جهلا معا وقت تلفها حلف الراعي ما علم انها ذهبت في تخلفه وبرىء «كذاك» ان قال «لم اقبضه» أي التالف «اصلا» صدق الالبينة والقاعدة حلفه «أو دخل مراحه» فيحلف لقد دخلت الشاة مراحها رائحة في ظنه وماباع ولا دلس ولا اكل ولا فرط «أو» افتقد رب الغنم الشاة فسأله عنها فقال «لست ادرى إذ سئل» كما افتى به الشريف السجلماسي والتودى وغيرهما خلافا لما شاع في علماء البدو من ان قوله لا ادرى في حكم التفريط .

وليس تفريطا منام الليل أزمنة الأمن ولا المقيـل
مالم يؤب لبـيته ويذر أو تخف أو يطله طولا ينكر
وسهوه ونومه المسرندي ليسا بتفريط ولا تعدى
وحارس الثياب إن سكت عن آخذ ثوب ظنه له ضمن
إن مرض الراعي وصح في السنة أتمها وحط منها زمنه

«وليس تفريطا منام الليل، أزمنة الامن ولا» نوم «المقيل مالم يؤب لبـيته ويذر، (١)
أو تخف» من لص مثلا «أو يطله طولا ينكر وسهوه ونومه المسرندي» الغالب «ليسا
بتفريط ولا تعدى» نقله الملوى.

تنبيهات: الأول ان تركها في المسارح ورجع لبـيته ثم اراحها وبها نقص لم يدر
وقته لم يضمن وهل كذا ان تاخر عنها واختلفا في خروج المفقود معها قولان ذكرهما
(قص).

الثاني: في (ح) عن الطراز ان عقر الراعي ثلاثا ولم يضمنه رب الغنم ولم ينكره عليه
ورضي فعله لم يضمنه بعدها هـ ونقله الملوى ولو شرط عليه ان لا ينيب طفلا وعائنه
رب الغنم حين انابه ورضي لم يضمن منيبه ذكره ابن هلال ومن كسر احد بعيره
كسرا مهلكا فنحره كان نحره رضا بالجناية فلا شىء على الجانى قاله (سم) قال
ابن رشد هذا غير جار على المشهور فالمشهور ان لربه اخذ مانقصه به الكسر ولو
نحره ومقابله قول اشهب يخير في النقص المفيت بين قيمته واخذه بلا ارش واما كسر
غير مهلك ففيه الارش ولو نحره ربه نقله الملوى.

الثالث: لو نفرت شاة فامر احدا بردها فلحت فامر به بضرها فماتت فالظاهر كما
قال الملوى نفى الضمان بضر بباح وغرم المباشر بغيره ان لم يكن الأمر سيدا أو
ابا أو معلما امرا طفلا أهـ واما نقل أجوبة منسوبة لابن سنحون فلا يعتمد لتحذير
الاشياخ منها كما في نور البصر ونوازل ابن هلال ونشر البنود.

«وحارس الثياب ان سكت عن، آخذ ثوب ظنه له» أي ظنه الحارس للتأخذ
«ضمن» اتفاقا انظر مامر صدر الوديعة «ان مرض الراعي وصح في» بقية «السنة

(١) نسخة: الغنم.

والقول للأجير في نفي القسم كقدره إن لم تكن لديك الام
إن يضع الأقل يبق في سواء وإن رجا سلامة الباقي قفاه
إن يخرج الأجير أو يخرج فله على الأصح فيها ماعمله
إن يرض الآخر فإن لم يتممه الاجير ظلما فمن الأجر احرمه

اتمها» حتما «وحط منها» أي من اجرتها «زمنه» أي زمن المرض وانظر هل يجري فيه قول خليل في الشريك والغنى مرض كيومين وغيبتهما وقولهم يغتفر في الإمام والمعلم مرض أيام يسيرة وغيبته في حاجته جمعة ونحوها فلا تنقص اجرة كل «والقول للاجير في نفي السقم» والظاهر ان عليه يمين المنكر «كقدره ان لم تكن لديك الام»، يعنى بالام المأوى وقد فسر به «فامه هاويه» فان كان ماواه عندك فالقول لك في قدره وقيل بالعكس وقيل ان كان حرا فقوله وان كان عبدا فقولك انظر الملوى.

فرعان: الأول لو آجرت رجلا منع ان يضمن احد عمله ان مرض أو غاب أو مات ولو آجرت اثنين لحفر بير فمرض احدهما فاتمها الاخرفا لاجر بينهما والاخر متطوع نقله (ح) «ان يضع الأقل» من الشاء «يبق في سواء» لقاعدة جلب انفع المصلحتن «وان رجا سلامة الباقي» بان غلب بظنه امنه ان تركه «قفاه» أي تبع الاقل والا ضمنه كذا قالوا ولا يخفى ان هذا مما تعارض فيه مصلحتان أو مصلحة ومفسدة فتجلب انفع المصلحتين ودرء المفسدة مقدم وكذا درء اعظم مفسدتين «ان يخرج الاجير أو يخرج فله، على الأصح فيها ماعمله، ان يرض الآخر» بفراق صاحبه فان افرقا لعذر والاجر موجل فله نصيبه منه باقياً لاجله إلا إذا فهم عند التفاسخ قصد التعجيل اما لو فسخت لفساد فاجر مثل حال وقيل لاشيء للخارج وللمخرج جميع اجره وقيل ان شرط على اهل الأطفال أو الاموال انهم ان تفرقوا اعطوه الأجر كله لزمهم ان تفرقوا لغير عذر قيل ولو لعذر «فان لم يتممه الاجير ظلما فمن الاجر احرمه» هذا ماحرره (هونى) وفى (ت) تفصيل طويل فانظره.

تنبيهات: (قص) لم اجد مقنعاً فيمن اوجر للحذاق فخرج أو اخرج قلت قد اختلفوا هل جعل أو اجارة وهو الأصح والتفريع عليهما واضح.

الثاني: لو تروغ فرجع في السنة لزمه اتمامها وانظر الملوى فيما إذا وجده اتخذ راعيا ولا يلزمه عوض ما عطله من العام القابل فان تراضيا جاز ان لم يكن نقده

إن اكترى الجيران للاصلاح أو لحفظ اكثروا وباقيهم أبوا
فاجبر عليه غير من تولى بنفسه نصيبه فكلا

الاجر وعينه للعمل اما لو قال اعمله بنفسك أو بغيرك فاجارة ضمنت انظر الملوى .
وفي (ت) ان الاجير ان تروغ فهو متلف لنفعه الذى باع فيضمنه فيحاسبه مواجره
بقيمته فمن له فضل اخذه انظره عند وللاجير اجره مكمله الخ .

الثالث : قال في سلم القضاة :

(وان رعى لمن تداعوا جملا وكان عدلا باليمين اكملا)
(أولا ولا بينة فليقسموا وليس شيئا وسمه ويقسموا)
أي يقسمون الجمل وقال :

(ولا تصدق راعيا إذا ادعى ان له بعضا من الذى رعى)
(الا إذا قام له دليل فباليمين قوله مقبول)
(ان تختلط غنم عامر معا غنم غيره بواد فادعى)
(ولا شهود عامر شياها وغيره لنفسه ادعاها)
(فان من دخلت الشياه في غنمه مصدق بالحلف)

ومثله في (قص) عن الدرر وغيرها .

«ان اكترى الجيران للاصلاح أو، لحفظ اكثروا وباقيهم ابوا، فاجبر عليه غير
من تولى، بنفسه نصيبه فكلا» أي انته .

فصل في الصانع

وضمنوا الصانع فيما غابا عليه حيث انتصب انتصابا
قيمته إذ ناله ولو دعا مالكة لأخذه فامتنعا

(فصل في الصانع) «و» لما كانت السياسة القضاء بتضمنين الصانع وقضى به ١
الخلفاء الاربعة قال «وضمنوا الصانع» فان شرط نفيه فسد العقد لانه يفسد بما
خالف الاصل من ضمان ونفيه ولاشهب ينفعه شرطه وعلى الأول يصح إن اسقط
الشرط «فيما غابا عليه» بان صنعه بغير بيت ربه وبغير حضوره فان صنعه ببيت ربه
ولو غير حاضر أو بحضوره لم يضمن مانشأ بغير سببه كنار أو مطر أو غضب أو سرقة
ولم يفرط فان نشأ عن فعله حرق أو كسر مثلا ضمن وهل ولو بحضرة ربه كما لابن
رشد خلافا لشيخه ابن دحون والأول أصح «حيث انتصب انتصابا» لعامة الناس
لا لرجل خاص أو جماعة خاصة وإن كثرت فيضمن ما اخذ ليصنعه وكذا على
الأصح ما يستعين به على صنعه ككتاب ينسخ منه هذا قول مالك و (سم) ومحمد
وقال سحنون هو امين فيما احتاج له عمله فلا يضمنه واما ما يحتاج له المعمول
كظرف الزرع الذي يطحنه فلا يضمنه خلافا لابن حبيب سيما ما لاحاجة إليه
كخفين يصلح احدهما فيضيع الآخر فشروط ضمان الصانع اربعة نصبه نفسه وكونه
مغنيا بخلاف عبد يعلمه صنعة وغيبته عليه رابعها ان لا يكون في الصنعة تغير
كثقبوم قوس واحتراق فرن فيرجع فيه لاهل المعرفة فان قالوا يقع مثله بلا تفريط لم
يضمن وان قالوا عن تفريط بان افراط مثلا في ايقاد أو تاخير ضمن «قيمته إذ ناله»
أي حين قبضه إلا ان يقر أنها يوم تلفه أكثر فيومه «ولو دعا مالكة لأخذه» بعد تمام
صنعه «فامتنعا» حتى ضاع قبل وصوله لربه وإنما يبرئه احد ثلاثة بينة بتلفه ودفعه
لربه مصنوعا وقبضه الاجرة ومتى سقط الضمان سقط الاجر.

(١) نسخة: بها. (خ)

وصدقوا الصانع غير المنتصب والخلف في خطئه وفي الكتب
قولان في المخطيء فيما أذنا فيه له يضمن أولن يضمننا

فصل في إجارة الطبيب والراقي

واجر على الدواء واضرب الأجل فإن يتم فله الأجر كمل
والخلف في الجعل عليه هل يحل أولا محيد لك عن ضرب الأجل

فرع : لكل صانع منع مصنوعه حتى ياخذ أجرته وكذا مكترى جمل أو فلك نسبة
(قص) لـ (تو) (١)

«وصدقوا الصانع» في تلف ورد ويحلف وقد مر التفصيل في حلف الامناء «غير
المنتصب والخلف في خطئه وفي الكتب، قولان في المخطيء فيما أذنا، فيه له يضمن
أولن يضمننا» اللخمي الصواب نفيه ان لم يفرط أو يغر من نفسه بانه يحسن تلك
البصنة ولو اتى به وبه خرق ونحوه حلف ماوقع من سببه مالم يكن عدلا مبرزا ذكره
(س) وفي خليل ان الاجير ان عثر باناء فكسر لم يضمن .

(فصل في اجارة الطبيب والراقي) «واجر على الدواء واضرب الأجل، فان يتم
فله الاجر كمل» ولو لم يبرأ فان برى قبل الاجل فله بحسابه «والخلف في الجعل
عليه هل يحل، أولا محيد لك عن ضرب الاجل» كل هذا في القلشاني عن اللخمي^(٢)
فان جوعل فداواه ثم كف عنه فداواه آخر فقيل له بقدر ما نفعه وقيل لاشيء
له هـ

وقد نصوا ان معاقدة المعلم على الحذاق والطبيب على البرء وكراء السفن كلها
إجارة وقيل جعل وان اخراج ماء بير مع علم صفة الأرض جعل لا اجارة وسبب
خلفهم في الأربع ترددها بين العقدين .

(٢) نسخة : قال

(١) نسخة : لـ (ق) . (خ)

فصل

وافسخ إذا لم تتأت المنفعة كغصب أو هزل ركوبا منعه
أما الذي من جهة المستأجر فما به فسخ على المشتهر
إلا توى معلم أو مرضع ومرض من ذا وذاك مانع
والعفو عن جان سكون الم سن وهل دون رضا وحاكم
وافسخ إذا ظهر أنه يضر راكبه بعض أو نتن الدبر
إن قال قد أجرته قبل الكرا أو ليس لي أو بعته لآخر
فالمستحق في ثلاث خيرا عدل كرا مثل وما قد ذكرا

(فصل) «وافسخ» الاجارة يا مستأجر ان شئت فان لم تفسخ فمسمى فان كنت
بحيث لاتجد كراء ولم تعلم به حتى وصلت حظ عنك قيمة العيب «إذا لم تتأت
المنفعة، كغصب» المكري ولو بعد حوزة على الأصح (ع) الظاهر ان فداءه يلزمه
ان قدر لانه فك متلف ولافسخ حينئذ «أو هزل» أي عجف بالجمال «ركوبا منعه
»، وموته وخوف طريق «اما الذي من جهة المستأجر» كموت راكب وساكن فيخلفه
وارثه وكسرقة متاع وتلف غنم «فما به فسخ على المشتهر» وعن (سم) الفسخ وبه قال
اصبغ ويتحاسبان والذي رواه وقال في الام (١) انه ان اتلفه المستأجر فسخ ولا كراء
له وبسماوى اتاه بمثله «إلا» فروعا قليلة منها «توى معلم أو مرضع» اسمي مفعول
«ومرض من ذا وذاك مانع» من تعلم ورضع «و» نحو «العفو عن جان» أجرته على
القيود منه ونحو «سكون الم سن» أجره على قلعها انظر خليلا لباقيها «وهل دون
رضا» أي تراض «وحاكم».

تنبيه: تجوز اجرة المرضع بطعام ولا ترضع مع الرضيع إلا من كانت ترضع قبله
والحضانة بالعرف وللزوج الفسخ ان لم يأذن ولاهل الطفل ان حملت وان اذن منع
من وطئها وسفر بها ولا يسافر اهل الطفل به الا بدفع الاجر كله.

«وافسخ إذا ظهر انه يضر، راكبه بعض» مثلا «أو نتن الدبر،» محركة بان يؤذيه
ولو حدث عنده وكذا ان ظهر انه جموح أو ان العبد الذي أجرته لخدمة بيتك سارق

(١) نسخة المختار السالم: ومذهب (سم) في المدونة وروايته.

باب الجعل

في بيع ثوب حفر بير بفلا وأخذ دين واجرن وجاعلا
واجر لخدمة وسكنى حفر بير بملكك جزيل الأجر
ولك فيما قد جهلت حاله أو أرضه كالأبق الجعالة

لتعذر التحفظ منه وكذا ان اكرتته على انه يطحن كل يوم صاعا بدرهم فوجد
لايطحن إلا نصفه فان فسخت لزمك لنصف صاع نصف درهم وان لم تفسخ
لزمك الكراء، كله كما في (هونى) و (سر) «ان قال قد أجرته قبل الكراء، أو ليس
لي أو بعته لآخر، فالمستحق» وهو المقر له «في ثلاث خيرا، عدل» أي قيمة المقر به
يدفعها له المقر و «كرا مثل وما قد ذكرا» من الكراء وللمقر له بالبيع تخيير رابع وهو
ان يفسخ البيع ويأخذ ثمنه أما لو اقر انه اكراه لزيد فيخير في مسمى وكراء مثل .

(فصل) ان اختلفا قبل عمل الصانع في قدر اجر أو غيره من الخلاف حلفا
وفسخ وكذا بعدما شرع في العمل بشيء يسير اما بعد الفراغ فان اختلفا في اصل
العقد حلف الصانع وكذا في صفة كقوله أمرتنى بصيغ احمر فيحلف ان اشبه فان
انفرد الآخر بشبه حلف فان لم يشبها فاجرة مثل لم تعد دعوى صانع أو تنقص عن
الآخرى وفي قدر اجرة حلف صانع اشبه وحلف ربه ان اشبه وحده فان اشبها
فقول حائز فان لم يشبها فاجر مثل وفي المسافة قبل سير يضر انقطاعه باحدهما حلفا
نظير ما مر في البيعين وبعد سير الخ فقول منفرد بشبه كاريأ أو مكتريا وللجمال ان
اشبها وانتقد وان لم ينتقد حلف الجمال .

(باب الجعل) «في بيع ثوب» فلك ان تقول له لى على رجل مائة فما قضيت منها
فلك نصفه ذكره (سر) عند وما حصدت فلك نصفه ويأتى قريبا «حفر بير بفلا» جمع
فلاة «واخذ دين» فلك ان تقول الخ «واجرن وجاعلا» الدردير الحق ان الجعل ينفرد
بما جهل حاله ومحله والاجارة تنفرد بخياطة^(١) وبير بملك وخدمة وسكنى ويقعان
في بيع ثوب الخ (سر) الحق ان بينهما عموما من وجه لخصوصه بجهل المحل (ت)
الحق انه لاينفرد احدهما بشيء الاعلى قول (سم) بصحته فيما ينفع الجاعل قبل
التمام .

(١) نسخة : ثوب (خ) .

وهو في العاقد والأجر على مامر في إجارة مفصلا
وشرط نقده وتحديد المدى إلا مع الترك متى شا أفسدا
جاعل على داء وفي الدواء تق اجتماع الجعل والشراء
جاعل على الظفر في خصام على أصح قولي الإمام
وامنعه في الواجب والمحرم كعقد الخيط وكالطلاسم

«واجر لخدمة وسكنى حفر، بير بملكك جزيل الاجر» وكذا اقض لى الفا على زيد
ولك ثلث ماقضيت «ولك فيما قد جهلت حاله، أو ارضه» التى هو بها «كالأبق
الجمالة» مثله.

فرع: منع اللخمي وغيره الجعل في عمل كثير كضوال كثيرة أو بيع سلع كثيرة
والأصح حله بشرط ان له الترك متى شاء وان له بحساب ماباع والعرف كالشرط
وللجعل على البيع شرط ثالث وهو ان يسمى له الثمن أو يفوض له خوف ان يبيع
له بما لا يرضيه وليع السلع رابع وهو ان لا يدفع له جميعها خوف ان لا يبيع فينتفع
ر بها بحفظها.

«وهو في العاقد والاجر على، مامر في اجارة مفصلا» وكلما جاز بيعه جاز اجر به
وجعل ومالا فلا إلا فرعين جازا جعللا لاييعا احدهما: القط زيتونى ولك نصف
مالقط، وفرع من المغارسة ويمنع لك نصف الأبق أو عمله شهرا «وشرط نقده»
مفسد وان لم ينقد «وتحديد المدى» كبعه اليوم أو جتنى بضالتى غدا ولك كذا «إلا»
ان يحده «مع» اذن له في «الترك متى شا» فيجوز والا منع وان اقتضاه العقد
«افسدا، جاعل» على خلف كما مر «على داء» ورجح (هونى) جوازه لاجراج الجنون
برقى عربية «وفي الدواء، تق اجتماع الجعل والشراء،» ومر تجوز اشهب له وتق لغة
في اتق قال: (تق الله فينا والكتاب المنزل) «جاعل على الظفر في خصام على أصح
قولي الإمام، وامنعه» ولا شىء للعامل «في الواجب» قولا أو فعلا كإرشاد لضالة
أو امرأة تصلح له وكلمة ينبه بها طبيب على دواء ووجب بعض قضاة فاس الحكم
بالبشارة وهي ما يلتزمه من ضاع له شىء للمصلحة العامة ولكن يرجع بها على
السارق بل في الالتزامات ان العالم لا يلزمه ذلك دون جعل.

وكبراءة يريها الفسقة لكشف أمر مرض أو سرقة
وكالدعا بكلم لايفهم معناه فهو لفظ محرم
كذا على الأصح ما لا نفع له أو ينفع الجاعل قبل التكملة
وعقده من عامل ولو جعل يعمل منحل بضد من جعل
فهو إذا شرع فيه العامل يلزمه لو ابتداء يسجل

تنبيهان : الظاهر وجوب رد ما اخذ على واجب أو حرام وفي التيسير يجب رد ما وهبته لابيها لياذن لها في النكاح .

الثاني : ان قال دلتى على من يشتري منى وهو يعلمه لم يلزمه دون جعل إلا ان يحتاج للبيع وجاز لمن لا يعلم من تصلح له اخذ جعل في طلبها .

«والمحرم» ولا شىء له «كعقد الخيط (١) وكالطلاسم» والطلسم نقش اسماء خاصة يعرفه اهل الجداول وهو حرام كما في الكافية وجامع خليل «وكبراءة يريها الفسقة،» نص (هونى) وغيره انها حرام «لكشف أمر مرض أو سرقة» .

تنبيه : فصلوا في الرقى وهي الفاظ عهدت للشفاء فمنها جائز كالقرآن والاسماء الحسنى وغير مشروع كرقى الجاهلية وربما كان كفرا ولذا حرّموا الرقى بالعجميه كما في فروق القرافى وجوز بعض الجعل لحل المربوط برقى عجمية تكرر نفعها .

«وكالدعا بكلم لايفهم، معناه فهو لفظ محرم،»

«كذا على الأصح ما» أي عمل «لانفع له،» كصعود جبل وراز في نفع غير كئابق لأجنبي ومن نفعه ولنى بيع دارك ولك كذا لانك تبيعها من تحب واحلف لى ما شتمتنى لنفعه لك بطيب نفسك وكقوله لابنه اصلح نفسك وتعلم القرآن ولك كذا واشهد بذلك ففعل لزمه على الأصح نقله (ت) في باب الوقف عن (ح) وغيره ويمنع الخطار كقولك هذا زيد وقال رجل ما هذا زيد فقلت إن صدقت فلك كذا وان أخذه رده نسيه (قص) لـ (مع) وكذا القمار وفيه قيل :

(١) نسخة : التى يرقى بها . (شس) و (خ)

وليس للعامل شيء قبل ما مكن من جاعله أو تمها
ومن بعثت مبلغا رسالة أو ليحيى بكذا فماله
خردلة قبل تمام العمل فهو مواجر وكالمجاعل
لعامل جوعل بعد عامل شرك بقسم جعله للأول
سواء إن مائل ماقد بينا للبدع واختلف ان تبائنا
فهل لكل نصف ماله جعل مطلقا أو إن كان الاول أقل

(وجعل شيء للذي قد غلبا في أى شيء بقمار لقبا)

ويطلق القمار على محارم اخرى. «أو ينفع الجاعل قبل التكملة» ومران (سم)
يصح عنده «وعقده» أي الجعل «من عامل ولو جعل» أي شرع «يعمل منحل بضد
من جعل، فهو إذا شرع فيه العامل، يلزمه لو ابتداء يسجل،» بان لم يعاقد احدا
معينا بل قال كل من اتى به فله كذا

«وليس للعامل شيء قبل ما مكن من جاعله» فلو مات الأبق قبل اخذ ربه أو
تمكينه منه فلا شيء عليه ولو وصل بلده وأبق قبل اخذه له بخلاف مالو استحق
قبله فعليه الجعل وهل يرجع به على ربه قولان اظهرهما عدمه.

فرع: من وجد ضالا أبقا أو غيره بعد جعل ربه فيه جعلاً فله الجعل ولو لم يعلم
بذلك ولم يتكلف.

«أو تمها» أى تممه غيره «ومن بعثت مبلغا رسالة، أو ليحيى بكذا فماله، خردلة
قبل تمام العمل، فهو مواجر وكالمجاعل،» في انه لا شيء له حتى يتم العمل كذا
في الدردير ومفاده لزوم العقد وجواز النقد وشرط علم محله «لعامل جوعل بعد عامل
شرك» كذا قالوا وهو يفيد جواز جعل على جعل «بقسم جعله للأول» فيشتركان فيما
سمى للأول «سواء» فيه أى لكل نصف «ان مائل ما قد بينا للبدع» أى الأول ﴿وما

ورعيا نسبة ما سماه	فإن يكن أربى تشاركاه
والثاني نصف درهم فدرهما	فإن للاول يسم درهما
عومل والهادى له ثلثان	يقتسمان، ثلث للثاني
بمثل إن بدون عقد اعتمل	وحكموا لمن تعود العمل
أتى بشيء منه نصفه قمن	وغرق المتاع إن قال لمن
من جا بشيء فله جعل يحل	فإنما له الكرا وإن يقل
مثل كأن تنازعا مقداره	في فاسد من جعل أو إجارة

كنت بدعا من الرسل ﴿واختلف ان تباينا فهل لكل نصف ماله جعل مطلقا أو ان كان الاول اقل فان يكن اربى تشاركاه ورعيا نسبة ماسماه فان للاول يسم درهما والثاني نصف درهم فدرهما يقتسمان ثلث للثاني عومل والهادى﴾ أى الأول قال: (كأن دماء الهاديات بنحره الخ).
«له ثلثان».

«وحكموا لمن تعود العمل بمثل ان بدون عقد اعتمل» اى عمل: ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد الخ) «وغرق المتاع ان قال لمن اتى بشيء منه نصفه» مبتدأ خبره قوله لمن «قمن فأنما له الكرا وان يقل من جا بشيء» منه «فله جعل يحل» اى يجوز هـ من آخر الجزء الخامس من (مع). «في فاسد من جعل أو إجارة مثل كأن تنازعا مقداره».

باب الضرر

إياك والضرر فقد جا لا ضرر ولا ضرار في حديث اشتهر
 وارع حقوق مسلم والجارا اكرمه وهو أربعون دارا
 لكل وجه فالقران قد طلب اكرامه ذا القرب منه والجنب
 لا تفتح بابا يريك ما بطن في بيته بحيث يعرف الحسن
 لا تؤذ بريح مدبغ ولا دخ سوى دخ لطبخ مثلا
 ويقتار القدر لا تؤذ ما لم تعطه منها ومما يعتنى
 تكثير مائها وإن تستطرف فاكهة فاخفها أو اتحف
 ولا تطل سؤاله عن حاله وغض عن حرمه وماله
 وما يحى البيت ولا جناحا في رفع سقف يمنع الرياحا
 وصوت كالحداد والكماد مالم يدم ليلا مع اشتداد
 وجاء في بير بيته تضر خلف ورجح جوازه غرر

(باب الضرر) «إياك والضرر فقد جا لا ضرر، ولا ضرار» أى لا يجوز فى ديننا وفيه
 أوجه احدها ان الثانى تأكيد قاله ابن حبيب وعياض وقال ابو عمر وغيره الضرر
 بما ينفعلك والضرار بما لا، وقيل الضرر مجازاة ضرر آخر وقيل الأول لا تضر نفسك
 «فى حديث اشتهر» ارسله مالك وله طرق تصححه «وارع حقوق مسلم» العشرة
 وكنت قلت:

(حقوق مسلم على اخيه عشرة تسليمه عليه)
 (تشميته شهوده جنازته بير حلفه يحب دعوته)
 (ينصحه ان النصيحة طلب له يجب ما لنفسه احب)
 (يعوده يكف عنه شره ينفعه ما اسطاع تم العشرة)
 «و» اكرم «الجارا اكرمه وهو اربعون دارا لكل وجه» أى جهة الاقرب فالاقرب
 كما افاده حديث «فالقران قد طلب اكرامه ذا القرب منه والجنب لا تفتح بابا يريك
 ما بطن في بيته بحيث يعرف الحسن لا تؤذ بريح مدبغ ولا دخ سوى دخ لطبخ

باب المجزا

ونافع غيرا بما لا بد له منه بغرم يقتضي مابذله
من مثل ماله أو أجرة العمل باذنه أم لا بقصد أو زلل

مثلا» فيجوز دخان المطايخ ونحوها مما لاغنى عنه في المعاش ويكون في وقت دون وقت «وبقتار القدر لا توذه مالم تعطه منها وما يعتمى ، تكثير مائها وان تستطرف فاكهة فاخفها» عنه «أو اتحف» اعطه منها «ولا تطل سؤاله عن حاله وغض عن حرمه و ماله و» عن «مايجى البيت» أي ما يجىء بيته من نحو قوت «ولاجناحا في رفع سقف يمنع الرياحا وصوت كالحداد والكماد» الذى يدق الثوب «مالم يدم ليلا مع اشتداد، وجاء في بير بيبره تضر، خلف ورجح جوازه غر» .

«باب المجزا» يقال اجزأ عنه مجزأ فلان أي اغنى عنه مغناه «ونافع غيرا بما لا بد له منه بغرم» من مال أو عمل بخلاف عمل يليه بنفسه أو بعبده أو دوابه ومال ساقط عنه «يقتضى مابذله من مثل ماله أو أجرة العمل» كرم داره واقتضاء دينه والقيام في حوائجه زمانا ان كان لا بد له من استيجار عليه «باذنه» أي سواء وقع النفع باذن المنتفع «أم لا» وسواء وقع «بقصد» من النافع «أو زلل» بغير قصد كل هذا ذكره غير واحد منهم (عب) في باب الشركة و (ت) في الاجارة قال ولاشئ^(٣) ان بني أو حصد أو حفر مثلا بقصد التملك لانه غاصب ويصدق في قصده والخطا كمن حرث ارض غيره غلطا أو حمل متاعه غلطا كما في (مع) وتكميل المنهج وانظر لو حمله لغير ربه هل عليه حمله له والظاهر انه كالغاصب لقولهم العمد والخطأ في اموال الناس سواء والله تعالى اعلم .

١ - نسخة : بعبدة

٢ - نسخة : أى

٣ - نسخة : له

.....

فروع : نقلها (ت) في باب الشركة من نما مال احدهم بخدمتهم فلهم عليه اجر المثل وكذا ولد بلغ وخدم مال ابيه سنين فله اجر عمله وحاسبه الاب بنفقته وكسوته فان مات الاب واستظهر برسوم املاكها اشتراها باسم نفسه فان اثبت انه كان له مال وان اياه سلم له فيها فهي له وان اثبت المال فقط حلف واخذها وان لم يثبت شيئا فهي ارث .

الثاني : لو اديت عن محجور مالزمه باتلاف ففي ماله وذمته مالم يؤمن ويصن به ماله ففي ذلك المال لافي ما افاد بعده .

الثالث : لا اجرة للزوجة فيما اعتيد من سعيها وان تزوج ذات بيت فلا كراء لها ان لم تبين أي تشترطه على خلاف فيه وماطلبه من رعي مالها وطلبتة من غلته كلبن لا يقضى به في البدو لانه للصلة عادة ورعيها واجب ذكره (ت) عند

(والزوجة استفاد زوج مالها وسكتت عن طلب لملها)
(لها القيام بعد في المنصوص والخلف في السكنى على الخصوص)

يعنى السكنى التى مرت قريبا قال وانما تقوم ان قرب ولا مودة بينها والا حمل على الصلة ويصدق في دفعه لها ما اخذ من دين لأنه وكيلها .

الرابع : من انفق اجنبيا تبعه بغير السرف ولو معسرا وهل يحلف ان لم يشهد بقصده كما في (عب) ونحوه لأبى الحسن فيمن اسكنته ام لا وهو ظاهر الام وخليل قاله (سر) وفيه أيضا عن (شس) وغيره ان القول للمنفق ورجع منفق صغير ولو ابنة بسبعة شروط كونه له مال والا فلا ولو قال اسلفه حتى يجد وبقاؤه فان تلف وافاد غيره لم يرجع ثالثها تعذر انفاقه من ماله بان بعد أو كان عرضا فلو اسلفه وله نقد بيده لم يرجع عليه لأنه متطوع ذكره (ح) . رابعها علمه بالمال حين انفق ولا يعتبر علمه بعد ذلك . خامسها كونه غير سرف سادسها ان يقصد الرجوع ابتداءً واما ان لم ينو رجوعا ولا عدمه فظاهرها عند المعداني انه لا يرجع ومقتضى نقل المواق انه إذا لم يعرف انه اراد وجه الصلة رجع وانظر (هونى) فانه تكلم على الفرع .

سابعها حلقه انه انفق ليرجع ولو كان ابا أو وصيا إن لم يشهد على ذلك وذكر ابن سلمون ان الوصي يرجع بلا يمين .

الخامس : كل متبرع من اجير أو صانع فمحملة محل هبة الثواب فله اجر المثل ويختلف باختلاف اقدار الناس ومروءتهم والأصح جواز اخذ الاجرة على كتب الوثائق لقوله تعالى ﴿ولا يضار كاتب ولا شهيد﴾ وفي ذهاب عمله وكَدَّ (١) خاطره بلا عوض ضرر لكن الأولى لمن غني عنه التنزه عنه فان سكت عن ذكر الاجرة حياء ومروءة ليلا يتنزل منزلة اهل الحرف في المكايسة فهذا حسن ان كان يقنع بما اعطى على عمله بعد تمامه ولا يصدر منه من المشاحة حينئذ ما هو اقبح من الشرط أولا .

السادس :

(محل قوله ومايفدى بما بذل من شرح التسولى نظما)
(تعذر الرد على اربابه بلا فداء من لدن غصابه)
(ولم يكن اخذه تملكا فاديه والقول له فى ذلكا)
(وثبت الفدا وما يثبت به كما قال التسولى العادة)
(وربه يرجع على اللص بما دفع ان وجدته واستسلما)
(وحيث لم يقدر عليه وقدر على اهاليه ومن له انتصر)
(يرجع عليهم بذلك الفدا ان ظلموا بذهبهم عنه لدى)
(ارادة الاخذ والانتصاف منه وذى مسئلة الكفاف)

وللمصطفى البوصادى :

(رجوع فاد من لصوص مالا فيه خلاف بعضهم قد قالوا)
(بقيمة الفدا أو المثل على قول رجوعه به قد نقلا)
(ومثل مثلي لفاد ابدا به الرجوع ان بمثلي فدى)
(مالم يك اشترى الذى به الفدا رجوعه بثمان الفدا بدا)

(١) نسخة : وكذا (خ)

السابع : لو اسملت دابتك آتسا منها وقصدك ردها فمانها رجل فلك اخذها ان كنت اشهدت بذلك أو تركتها بامن وماء وكلا والا فهل تصدق ، ثالثها يمين اما بنية عدم ردها فلا تاخذها وحيث لا قصد فهل كالأول أو الثاني قولان وعلى الاخذ فله ما انفق عليها من اجرة لا اجر قيامه عليها لنفسه وله ان اشهد انه قائم عليها لربها والا فهل يصدق ثالثها يمين وتجري اقوالها فيمن طرح متاعه خوف غرقه فغاص له احد ذكره (ح) عن ابن رشد ثم قال قال ابن شاس من ترك ماله بمضيعة فقام عليه رجل فاصح الروايتين انه له لا لربه هـ منه قبل ومصرفها فقير.

الثامن : لو طردت صيدا قاصدا به شركا وضعه غيرك فوقع في الشرك ولولا كما لم يوخذ فيبينكما بحسب فعلكما فيقوم وان ايسر منه ثم وقع في الشرك فلربه فقط وان ايقنت اخذه دون الشرك فلك فقط وان طردته فهرب فغلبك إلى دار فدخلها فلربها مالم توقن اخذه بغيرها فلك وكذا ان قصدت ادخاله فيها وعجزت عنه إلا بها والفرق قصد الحابل الاصطياد ولو قصدت طرده لشرك أو دار ليسهل فعليك اجر ذلك .

تنبيه : مالم يعلم إلا من جهة ربه صدق فيه ذكره (ت) وممر قريبا خلف فيمن اسلم شيئه وقال اريد الرجوع له وفيمن ادعى قصد العود بالنفقة .
التاسع : من طرحوا متاعا خوف غرق تراجعوا على القيم لا على ثقل الاحمال مع انه القياس فان خالفوا احدهم في صفة شيئه فهل يحلفون أو يحلف ان لم يدع مستنكرا يكذبه هـ من ثامن (مع) .

العاشر : لو سكنت بدار زيد وسكت عنك فله اجرته بلا خلاف إلا ان تدعي الارفاق فعلى القولين في دعوى المعروف ذكره بعضهم وقولهم على القولين الخ يعني والله تعالى اعلم القولين في حلف المدعى عليه

الحادي : لو اقتضى دينا دون اذن شريكه أورم الدار حلف ماتطوع واخذ اجره إلا لعرف ان مثله لا ياخذ اجرا وان قمت في حوائج رجل زمانا فان كان مثلك لا يتطوع بذلك حلفت ما اثابك ولم تقم الا لترجع انظر (سر) عقب بابي الجعل

فصل

ومن عن القرية داری رجعا عليهم وجوزوا أن تدفعا
مالا لمن يدفع ظلم ظالم عنك ولو بجاهه المعظم
وامنع تعاقدًا على أفرادهم مأخذ الظالم من أفرادهم
وهل يجوز الاحتماء لمن قدر عليه من ظلم عليهم انتشر
وهو يخاف عود حظه على غير بمنع وجواز وقلي

والحضانة وانظر من جاعل على قتل دب ببلد ضار به اتعب اهله في التحفظ منه
وحبس مالهم عن الرعي وقتل منه ثلثة هل يلزمهم ذلك الجعل لقوله (وكل من نفع
غيرا بعمل أو مال الخ) ولأنه قام عنهم بواجب فيما يظهر قياسا على الكلب العقور
فقد نصوا على وجوب قتله وأيضًا فاذا كان يجب قتل المسلم إذا حارب فاحرى
الدب ودرء الضرر عن المسلمين فرض كفاية وفي آخر (مع) الخامس: سئل ابن
محسود عن قوم قصدوا بنيان حصن لهم حيلة لجميعهم هل يلزم مغرمه الارملة
واليتم فاجاب نعم ويعظم الله اجر متولى ذلك هـ بنصه وفيه أيضا عن ابن الحاج
ان اتفق الجيران على استيجار حارس زرعهم وجناتهم اجبر من اباه وبه افتى ابن
عتاب في الدرب يتفق اهله على اصلاحه ويأبى بعضهم وافتى به ابن عبد الرفيع
قاضي تونس صاحب معين الحكام اختصار المتيطى والاصل عدم جبر الشريك
على عمل في دار ونحوها وقال العقباني رأى ابن عتاب اولى عندى وارجح ان كان
العداء يظن ان لم يتحصن وان النجاة مع الاصلاح.

(فصل) «ومن عن القرية داری رجعا، عليهم» إلا من علم تخلصه بلا شيء
أو باقل من حظه انظر الدرر وقد افتى محض بابيه وغيره بلزوم المدارة لمن عمه
نفعها وان غائبًا قال والظاهر ان الظلمة ان قصدوا الابل فالمدارة عليها بحسب
عددها وكذا ان قصدوا مايركب منها وان كان قصدهم عاما فالمدارة على البيوت
ومن لهم عادة رعيت وان كان قصدهم طلب المدارة فما اخذوه فهو على الجماعة
التي اتوها وما اخذ بعد طلب المدارة وامتناع المظلومين منها فالماخوذ غصبا يخص

باب الوقف

رجح جواز حبس المشاع والحيوان على الامتناع
وهكذا مآذاته لاتعترف كالعين والقوت على وجه السلف
وجائز بعد كذا أو لاجل وعاد ملكك إذا تم الأجل
وكرهوا وقف أب على البنين دون البنات وكذا وقف المدين
وان ترد به خصوص رجل رجح ملكا لك إن لم يقبل
وابطل إن يقف على ما حظرا أو نفسه ولو شريك آخرا
وإن تقل وقف عليه وعلى عقبه منع إن تبثلا

وان كانوا عازمين عليها لزمهم لسده عنهم والبيوت المتفرقة ان دارى بعضها وابى بعضها فان كان يظلمه طالب المدارة ان لم يداره فعليه منابه ممدفع غيره والافلا هـ.

«وجوزوا ان تدفعا مالا لمن يدفع ظلم ظالم عنك ولو بجاهه المعظم» ذكره (بن)
«وامنع تعاقدًا على ارفادهم» أي يمنع ان يتعاقد قوم على اعطاء ما اخذه الظالم من
احدهم «ما اخذ الظالم من افرادهم» كذا بلغنى عن نوازل (عج) ونظمته لظهوره
«وهل يجوز الاحتمال من قدر عليه من ظلم عليهم انتشر وهو يخاف عود حظه على
غير بمنع وجواز وقلى» أي كراهة المنع لسحنون وابن المنير والحل لابن الداودى
والكره للشيخين.

(باب الوقف) «رجح جواز حبس المشاع» كثلث وكذا هبته وحوزه «والحيوان على
الامتناع» وقيل لا يصح وعليه فيبقى ملكا لربه كما يفيد ابن رشد في مقدماته
«وهكذا ما ذاته لا تعترف، كالعين والقوت على وجه السلف» وقيل لا يصح وقفهما
«وجائز بعد كذا» كهو وقف بعد شهر «أو لاجل» كهو وقف شهرا أو سنة «وعاد
ملكك إذا تم الأجل وكرهوا وقف اب على البنين دون البنات» لشبهه بحرمان
الجاهلية للبنات^(١) «وكذا وقف المدين» أي العبد لرجاء عتقه «وان ترد به خصوص
رجل رجح ملكا لك ان لم يقبل وابطل ان يقف على ما حظرا»^(٢) وبطل وقف على

(١) نسخة : للاناث. (خ) (٢) نسخة : أى. (خ)

ولفظه للعرف تابع ولو	خالف نصهم إذ النص بنوا
فيه على عرف وما عليه	بنوا من النصوص يقتفيه
وشرطه الجائز حتما اتبع	كبع إن احتجت أو إن احتج أبع
وكتساوى ذكر وأنثى	وفضلها على الذكور إرثا
وبع لتحصيل المراد منه ما	عدمه كهرم وحرما
لغير ذلك وحيث وردا	رد ولو بعد سنين عددا
وهل يحل البيع إن تخوفا	من هو موقوف عليه التلفا

من يستعين به على ذنب كنفقة الفسقة «أو نفسه ولو شريك آخرا» ويصح حظ الشريك «وان تقل وقف عليه وعلى عقبه منع ان تبثلا» نقله القصرى عن النوادر عن ابن وهب ولم يذكر خلافه واما لو قال وقف عليك لايباع ولا يوهب ولم يقل وعلى عقبك فله ان يبتلها له عند ابن رشد لا اصبغ .

«ولفظه للعرف تابع ولو خالف نصهم اذ النص بنوا فيه على عرف وما عليه بنوا من النصوص يقتفيه» يتحول بتحوله «وشرطه الجائز حتما اتبع كبع ان احتجت أو ان احتج ابع» فيبيع وقفه إذا لنفسه «وكتساوى ذكر وانثى و» شرط «فضلها على الذكور إرثا وباع لتحصيل المراد منه ماعدمه كهرم وحرما لغير ذلك وحيث وردا، رد ولو بعد سنين عددا» أي كثيرة ﴿في الكهف سنين عددا﴾ (مع) يرد بيعه ولو طالت السنون «وهل يحل البيع ان تخوفا من هو موقوف عليه التلفا» خلف ذكره (ت) (مع) تغيير الوقف يجب ان كان في بقائه ضرر ويمنع ان كان في بقاءه مصلحة ولا ضرر واختلف فيما يرجى مثالا ولا ينفع الآن .

وناظر الحبس من ولي عليه واقفه إلا فموقوف إليه
 وشرط من حبسه أن النظر له لقي وعند صاحب يقر
 وإن بمغزى منفق أو واقف تجهل ففي اغلب ما يعنى اصرف
 لواقف تقديم من يجوز يجوز مطلقا كما يجوز
 لتصدق ومعط إلا لحاضر برشد تحلى

«وناظر الحبس من ولي عليه، واقفه الا فموقوف إليه، وشرط من حبسه ان النظر، له لقي» أى ملقى قال: (حتى اصابته الليلى لقي الخ) «و» حكمه ان يكون إذا «عند صاحب» حافظ ﴿ولاهم منا يصحبون﴾ انت صاحب في السفر «يقر وان بمغزى» قصد «منفق» أى متصدق «أو واقف تجهل» وتعذر سؤاله «ففي اغلب مايعنى اصرف» اما العمرى فلا تلزم مالم يعين معمر عليه وانظر هبة واعارة «لواقف» وكذا موقوف عليه «تقديم من يجوز، يجوز مطلقا» ولو كان الموقوف عليه رشيدا حاضرا «كما يجوز، لتصدق ومعط» تقديم حائر «إلا، لحاضر برشد تحلى،»
 تمة: قال كاشف الفودى ان قسم النعم المحبس تعين شرعا في ذا البدولامور منها ان قسم الغلة في الضروع حرام وفي الاواني لابد له من ملازمة التجاور وجمع اللبن حتى يقسم وضررها شديد وقد اختلف ان اضررت شركة وقف هل يباع ويعوض غيره وعليه اللخمي أو يبطل رأسا انظر (سج) عند قول المنهج: (هل جملة الملك ببطلان احق) الخ وقد جوز عبد الملك بن ايمن قسمته بتا وذكر ثقة ان ابا الحسن المغربي ذكر فيها خلفا وافى بها ابن الحاج ابراهيم وابن متالى وحكم بها محمد بن الطلب والمختار بن بون وقد راعى بعض قصد الواقف في وقفه ومعلوم ان قصده كثرة الاجر لا نقصه أو جر اثم ومن قواعد مالك ترتب الاحكام على الاحوال وقد رأى علماء القطر ان الواقف كانه شرط ذلك وهو (١) ان شرط البيع جاز البيع مع منع شرطه إلا بقيد الحاجة هـ. حاصله.

وفي (ح) عن القرافي كل منهي عنه شق تركه سقط اتقاؤه وقال الشيخ محنض بابه انه لا يامر بها لقول ابن سلمون لا تجوز اتفاقا ولا ينهى عنها لما فيها من المصالح

(١) نسخة: انه. (خ)

باب الهبة والصدقة

صدقة ما لثواب الصمد والهبة العطاء للتودد
يصح بذل قابل العطاء لا الوقف والعصمة والولاء
والزمو المعروف من تحمله وإن خلا من شهدا إذ حمله

الظاهرة في الحيوان كسلامة من قسم لبن في ضرور ومن اتكال بعضهم على بعض
مؤنه فان وقعت امضيته فلا يرجع من تلف ما بيده على غيره واما الزكاة فيرعى فيها
مجموع الحيوان لانه للوافق .

(باب الهبة والصدقة) «صدقة ما» اعطى «لثواب الصمد» أي للثواب منه «والهبة
العطاء للتودد» وهل جمعها هبة أو صدقة قولان والهبة تشمل الهدية وهي للاكرام
والصدقة وهي لسد الخلة وحكمهما النذب لامر الخبر بهما . وحكى ابن راشد
الاجماع على نذب الهبة وقيده بعض الشيوخ بقصد امثال خبر تهادوا تحابوا بفتح
الดาล وضم الباء ومفاد (مع) في باب اليمين أن من شك هل تصدق بذا (١) أو
حبسه فهو وقف ويتصدق بقيمة وان ظن احدهما عمل بظنه .

«يصح بذل قابل العطاء» وان جهلاه كما لو بلغهما انه ورثه وجهلا قدره وتصح
هبة مبيع فاسدا مالم يفت وهبة أمة مستثنيا ما تلده ولبعضهم :

(ووضعت موهوبة الاولاد بحوز مامون إلى المعتاد)

تنبيه : لو قلت لزيد اعط ما لي عندك لبكر ملكه بكر بذلك فهو هبة لا وكالة
نقله (قص) عن (مع) .

«لا» يصح اعطاء مالا يقبل العطاء نحو «الوقف والعصمة والولاء والزمو
المعروف من تحمله» ذكره غير واحد وعبارة الرباطي من التزم شيئا لغيره لزمه بالقول
وفي المدونة لو اشهد انه ضامن لما يقضى به على فلان لزمه (ح) والاشهاد غير شرط
بل خرج مخرج الغالب ويفهم من ابن رشد ان من التزم لاحد ان ينكحه مجبرته لزمه

١ - في نسخة : بكذا (خ) (ح)

ويلزم الوهب بقصد النائل أو نطقه إلا إذا لم تقبل
ونافذ قبول من عليه يد ومن به استبد بالرد استبد
والشرط في استمرارها الحوز فإن يفلس الواهب قبل أو يحن
ترد مالم يك جد فيه متهب وعاقه معطيه

إلا ان ينكحها غيره فلا يفسخ ذكره (ت) وأوجبوا الوفاء بالعهد واختلف في الوعد
وفي الدرر عن ابن محسود ان من غضبت زوجته لتزوجه عليها فارضاهها بشيء لزمه
معينا ام لا ولا رجوع له فيه ان اشهد به على نفسه واما ان كان ذلك وعدا فيندب
الوفاء به هذا وقد قالوا فيمن قال لزوجته إن أخرجتك فلك ألف لم تلزمه لكن يكره
إخراجها وإن التزمها بعد العقد لم تلزمه أيضا ولا يكره إخراجها «وان خلا من
شهدا» على التزامه له «إذ حمله».

«ويلزم الوهب» مصدر وهب وكذا الموهب والموهبة بكسرهما «بقصد النائل» أي
الواهب يعنى ان الهبة تلزم الواهب بالنية ان بتلها بها كما في التحفة و (ح) عن ابن
رشد وبه تعلم صحة الهبة ولزومها دون اشهاد خلافا لما زعمه (ت) «أو نطقه» وعن
مالك انه ^(١) له الرجوع فيها مالم تقبض وعليه العراقيون والشافعي «إلا إذا لم
تقبل» فشرطها القبول «ونافذ قبول من عليه يد» نص عليه (شس) «ومن به استبد
بالرد استبد».

فرعان : لو اخرجها لسائل دون بتل بقول أو قصد كره ردها للملكه أو صرفها لغير
من عينه وهل لك ملكها ان لم يقبل . ثالثها ان عينه وظاهرهم تساوى صدقة وهبة
وسائل وغيره فيما ذكر.

الثاني : للاب رد نزر وهب لابنه لاكثر قاله التونسي قال ابن يونس لمن عليه
نفقته الرد انظر (ح)

والشرط في استمرارها» أي الهبة «الحوز» وبعضهم لم يشترطه ذكره (ح) وإن
شرط ان لا تحاز بطلت «فان يفلس الواهب» بان لم يبق في ملكه الا قدر الدين

(١) نسخة : ان . (خ)

وكل إعطاء له قد افتقر سواء نحلة بها النكاح قر وحائز الرقاب حاز المنفعة ذكره المعيار فيما جمعه وهو إذا اردت أن يعرفا أن يلي المتهم التصرفا فيها ورفع واهب عنها يده وشرطه بينة مشاهدة «قبل» الحوز وبعد الهبة وأحرى قبلهما اما لو جهل السابق من فلس وحوز فتصح وكذا ان جهل سابق من هبة ودين «أو يحن» أي يموت اما لو مات معطى خلفه وارثه قبولاً وحوزاً «ترد» واختلف ان غاب قبل حوزها هل لمتهب اخذها لحمله على السلامة انظر (قص) و (ت) «مالم يك» من قبل «جد فيه متهب وعاقه» أي منعه «معطيه» وكذا ان انكر الهبة فسعى في اثباتها فالحاصل انه ان تراخى عن الحوز إلى الموت بطلت والا فلا قاله (هوني) والأصح ان من لم يحز لعذر كخوف لا يعذر بذلك انظر القلشاني .

فرع : لو التزم نفقة شهر سقطت ان فلس أو مرض نسبه (قص) للتيسير «وكل إعطاء له قد افتقر، سواء نحلة» وهو ما يعطيه والد أو اجنبي لزواج أو زوجة في عقد نكاح «بها النكاح قر» أى وقع عليها فلا تفتقر لحوز على الأصح وشذ قول اشهب بغنى الأبراء عنه .

«وحائز الرقاب حاز المنفعة» فلو مات بعد حوز معار أو منحة أو عمرى لم تبطل «ذكره المعيار فيما جمعه، وهو» أي الحوز «إذا اردت ان يعرفا ان يلي المتهم التصرفا فيها ورفع واهب عنها يده» وفي حاشية ابى على على التحفة مانصه الحوز والقبض شىء واحد ومعنى ذلك ان يكون عنده ويضمه إليه بحسب العرف في القبض عند الناس أهـ .

والأصح الصحة ان وهبه انواعاً وبقي يغتال اقلها واختلف ان وهب لولد صغير غير مسكن ولباس واستعمله حتى مات فقال جم غفير تبطل كحبس ومسكن ولباس ومال (هوني) إلى الصحة ونسبها لابن رشد و (سم) وقال ابن زرقون انها ظاهر المذهب وفي القصرى ان مفاد كلامهم فيمن امن شريك الراهن ان اهل خيمة راعيهم واحد وفي حوز المال عنه ببلد ثان ضرر لا يرخص لهم بذلك في ترك الحوز لكن يصح الحوز والابل مختلطة برفع الاب تصرفه في الهبة بحيث لا يعقل ولا يطلق مثلاً هذا القصد منه .

ولايفيته مجرد التأن وامنع على الموهوب مايعطى لظن
وصف بعلم مثلاً أو بشرف أو حاجة ولم يكن بها اتصف

فرعان: الاول: في (قص) عن الكافي وغيره ان المتهم ان اكرى الهبة وقبضها
مكثر فحوز.

الثاني: يكفى قبول ارض وهبت في غير وقت الحرث الا ان يأتى الابان ولم
تحرثها ولبعضهم:

(وسلمن بالجبر ذات اللبن لحوزه إلى انقضاء الزمن)
(ووضعت موهوبة الاولاد بحوز مامون إلى المعتاد)
(وحوز ذات الدر في ذا الشأن حوز لما ياتى من الالبان)
(وحوز ذات امة اعطيت ما، في بطنها حوز له قد علما)

ثم نسب هذا ل (سم) وقوم ونسب لاشهب خلافهم «وشرطه بينة مشاهدة» فلا
يثبت باقرار الواهب لانه اقرار على الغير وهم الغرماء والورثة وتكفى رؤيتها لاخته
المفاتيح أو الكراء ونحوه ويكفى في العقار التطوف عليه بالبينه من كل جهة.
فرع: لو قال كبير في هبة الاب للصغير ان ابانا كان يحوزها لنفسه فللمنفل مالم
يثبت انه كان يعتملها لنفسه خاصة.

فرع: لو كانت الهبة ودیعة لم يفد اقرار الامين انها عنده حتى تعانينا البينة
«ولايفيته» على الأصح «مجرد التأن»، أي تراخ لم يحصل معه مانع من موت أو
ضنى فان طال حلف واخذ نتاجها لا غلتها على الأصح «وامنع على الموهوب
مايعطى لظن، وصف بعلم» أو ورع فهو الاكل بالدين «مثلاً أو بشرف أو حاجة
ولم يكن بها اتصف،» فقد نص ميارة وغيره على حرمة عليه وانظر ان اعطاه لحاجة
اتصف بها هل له صرفه في غيرها وهو يعلم ان الواهب لو علم انه يصرفه في غيرها
لم يهبه له كشرية ماء أثره بها شفقة عليه فصرفها في غير ما وهبت له كأن يهبها له

أو لم يطب معطيه نفسا وقبل دعواه إن ثبت ما عليه دل
وبطل الحوز بعود الهبة لواهب قبل تمام السنة
والحوز كاف من شريكك ولو لم تدر بالعطا كذا به اكتفوا
من ذى صبا لنفسه واجنبي حاز بلا أمر ولي لصبي

لعطشه فيتوضأ بها أو يعطيها والظاهر المنع لنصهم على حرمة طهر بماء مسبل
للشرب وتشهيره في هبة شرط على موهوبها أن لا يهبها ولا يبيعها والله تعالى أعلم
«أو لم يطب معطيه نفسا» بل فعله لتوقع ضرر أو معرة انظر (قص) وفي الخبر
(لا يجل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس) واحسب الغزالي ذكر أنه باجماع
الامة. وفي الرباطي عن (مع) أنه أن طلبه وفهم منه أنه تصدق عليه حياء أو غير
طيب نفس حرم وفيه أيضا عن (مع) وابن هلال وغيرهما أن الحياء والحشمة اكراه
على الهبة فيرجع فيها وعن القاسبي خلافه ول بعضهم :

(وحرموا القبول من معط حيا وطلبا منه على ما انتقيا)

ذكره (ك) وفي ميارة ابن عاشر أن ما يؤخذ استدلالا لا على الغير لصحبة ونحوها
أن علم طيب نفسه حل وأن علم عدم طيبها أو جهل حرم .
تنبيه : الطيب المصدر بالفتح كما صرح به فتح القدوس وهو مقدم على تاج
العروس ولحن الحديث حرام .

«وقبل ، دعواه» الحياء «أن ثبت ما عليه دل ،» بأن شهدت بينة بفهمه من حاله
كما تفيد نقول (مع) «وبطل الحوز بعود الهبة ، لواهب» باجارة مثلا أو ارفاق «قبل
تمام السنة» لا بعدها خلافا للاخوين ولو لم يحجوره على الأصح واختلف أن جهل
وقت عودها والا ظهر الصحة انظر (هوني) وثمرة بطل الحوز أنه إذا حصل المانع
قبل حوز ثان بطلت الهبة «والحوز كاف من شريكك» في الشيء «ولو لم تدر بالعطا
كذا به اكتفوا ، من ذى صبا لنفسه» ونظر (عب) أن لم يميز .

قلت : الظاهر اعتبار حوزة لدخوله في تعريف الحوز .

بل حوز الاجنبى لى مطرف وما لى مودع أو معار ونقل معطى ذاتا أو منافع حوز إذا ماحاز قبل المانع وختم واهب على ما أتخفا وما لولده بالاشهاد اشترى وحوز جزء شائع فيه كفى اشهاد واهب بها أعطاه عن حوزة ولدا أو سواه وهل بشرط ان يعاين أدا كاف بلا وكالة من متحف إن يعط لم يحتج لحوز طارى عن ملكه عوضا أو تبرعا متهب الذات أو المنافع به قصيا في الحيازة كفى إذ لم يكن في ملكه تقررا أن يسبح الموهوب مع من اتخفا من كان تحت حجره كفاه صغيرا أو خرج من صباه غلتها إلى الحجر شهدا

«و» كفى من «اجنبى حاز بلا أمر ولي لصبي» صلة حاز «بل حوز الاجنبى لى مطرف، كاف بلا وكالة من متحف» بالفتح ولا يكفى عند غيره لحاضر رشيد دون توكيل من معط في وقف فقط وصح ان كان غائبا قال (قص) «ومن يهب لغائب وقدا من حاز صحت لنصوص القدماء» اما الاشهاد^(١) فلا يكفى على الأصح .

«وما لى مودع أو معار، ان يعط لم يحتج لحوز طارى، ونقل معطى ذاتا أو منافع، عن ملكه عوضا أو تبرعا حوز» يعنى ان من وهب له ذات أو منفعة باعارة مثلا فباع ما وهب له فذلك حوز وكذا ان وهبه بلا شرط ثواب «إذا ما حاز قبل المانع، متهب الذات أو المنافع» أما البيع ونحوه فحوز وان لم يحزه مشتر وقيل بشرط حوزة «وختم واهب على ما اتخفا به قصيا» أي اجنبيا «في الحيازة كفى» ذكره (ت) . «وما لولده بالاشهاد اشترى» غني عن الحوز «إذ لم يكن في ملكه تقررا» فقله ما

(١) نسخة له

وليحز ان يرشد فإن لم يفعل حتى جرى مانع حوز تبطل
من ما على زيد لطفله وهب غن عن الحوز وإن ياخذ الاب
وإن لغيره وبالخوز اعتنى يشهد ويجمعهما إن اقرنا

مبتدأ حذف خبره للعلم به يعني انه لو اشترى دارا مثلاً واشهد انه اشترى لابنه لم
يحتج الابن لحوزها لانه ملكها بنفس الشراء فلم يتقرر للاب عليها ملك نقله (ت)
عن المقصد المحمود وغيره .

وفي (مع) نحوه ومفاد التعليل تساوى صغير وكبير، ابن وغيره «وحوز جزء شائع
فيه كفى ، ان يسبح الموهوب مع من اتحفا» سبح يسبح تصرف ﴿ان لك في النهار
سبحاً طويلاً﴾ «اشهاد واهب بما اعطاه، من كان تحت حجره كفاه عن «حوزه ولدا
أو سواه، صغيراً أو خرج من صباه، وهل بشرط أن يعاين ادا، غلتها إلى الحجر
شهادة،» انظر (هونى) و (ت) ولو نوزع هل وهب في صغره فتصح فقولان اظهرهما
الصحة «وليحز ان يرشد فان لم يفعل، حتى جرى مانع حوز تبطل،» اما لومات
عنه في سفه (١) فلا تبطل ولا حوز بعد موت وكذا ان مات عنه وهو مجهول الحال
على الأصح «من ما على زيد لطفله وهب، غن عن الحوز وان ياخذ الاب» انظر
ابن سلمون و (قص) «وان» وهب دينا «لغيره» أي لغير ولد صغير «وبالخوز اعتنى ،
يشهد» على هبته له «ويجمعهما» أي يجمع الواهب بين مدينه والموهوب له «ان اقرنا»
أي اطاق ﴿وما كنا له مقرنين﴾ والا سقط ويكفيه أيضاً عن حوز الدين دفع الوثيقة
له انظر (هونى) في باب الرهن .

تنبيهات: ان دفع المدين الدين للواهب غير عالم بالهبة لم يضمن وان علم
فقولان .

الثاني: بلغني عن الرباطي ان هبة الدين اعناتا للمدين باطلة .

الثالث: قولنا ويجمعهما رفعته توهماً لرفع يشهد قال (وبعد ماض رفعك الجزا

حسن ،)

(١) نسخة: سفه (خ)

وإن يهبك ما لسعد أسدى وحزت قبله شأوت سعدا
وإن تهب وبعث قبل ما شعر فهي له إن شاء رد أو أقر
كأن درى ولم يقصر والشرا منبرم إذا درى وقصرا
وهل له الثمن أو للحابى تخالفت روايتا الكتاب
وكالعطايا في توقف على حوز محابة وتوليح جلا

«وان يهبك ما لسعد اسدى» اثم فيما يظهر قاله الخرشي «وحزت قبله شأوت سعدا» عند اشهب ومحمد و(سم) وعليه خليل ورجحه (ت) قال ولو لم يفرط الأول في الحوز وعن (سم) أيضا انه للاول وهو القياس لملكها بالقول على الأصح وعليه قول التحفة:

(وما على البت لشخص عينا فهو له ومن تعدى ضمننا)
قال ميارة و (تو) و (ت) أي ضمن المعطى أو نائبه ان اعطاه لثان قال (تو) ومحل الضمان حيث لم تكن قائمة بيد الثاني وإلا ردت للأول كما في الشامل وما في التحفة افتى به ابن رشد ونقله ابن سلمون وغيره وهو ظاهر فيما وهب نائب المعطى دون إذنه والا فانما ياتى على المرجوح.

فرع: لو وهب لولد ولم تحز وجبها صح وقفها نسبه (قص) لـ (ح).

«وان تهب وبعث قبل ما شعر، فهي له ان شاء رد أو أقر كأن درى ولم يقصر» في الحوز «والشرا، منبرم إذا درى وقصرا، وهل له الثمن أو للحابى، تخالفت روايتا الكتاب» أي المدونة وكلاهما خلاف القياس فالقياس تخيير موهوب لملكه بالقول لكن راعوا القول بتوقف ملكها على القبض «وكالعطايا في توقف على حوز محابة» وهي لغة مفاعلة من الحباء بالكسر للعطية وعرفا البيع بدون القيمة جدا تحيلا لسقوط الحوز مودة للمشتري اما لجهل^(١) القيمة فغبن فلو باع لطفله أو لا جنبي بعشرة مائنه مائة وهو بيده ورث وهل لورثته رده ولو أتم لهم مشترية الثمن ورجحه (هوني) أو^(٢) لمشتري قدر ما دفع ويرد الزائد ان كان وارثا ويبقى منه غيره

(١) نسخة: مجهول (٢) نسخة: . . (خ) و(ح)

لواهب لغرض ولم يتم رد واما الاشتر فممنبرم
في واهب وهب قدرا فبدا أكثر منه خلف أرباب الهدى
واختلفوا في مخطيء في ماله إن فات والرجوع في أقواله

ماحله الثلث وعليه خليل وشراحه واختاره (ت) واختلف ان حازه مشتر هل يصح
أو باطل لانه لم يخرج مخرج الهبة «وتوليح» وهو لغة مصدر أو لجه بمعنى ادخله وعرفا
العطاء في صورة البيع تحيلا لغناه عن الحوز إذا تعسر أو خاف الملام في هبة لولد
دون آخر مثلا «جلا» أي ظهر باقرار أو بينة تقول اقر لنا به أو حضرنا العقد فنشهد
انه سمعة فان لم يقولوا إلا انه توليح بطلت عند الأكثر وقبلها ابن زرب .

«لواهب لغرض ولم يتم رد» كمن ضمن مهرا ففسخ النكاح ومن صالح في احد
رجلين قتلها وابي ولي الآخر لأنه صالح ليسلم ومن اعان مكاتبا فرق أو فضل عنه
شيء فيرد لربه وكبائع حط عن مشتر بعض الثمن لسبب وزال كسرقة المبيع فوجد
أو مرض العبد فبرى أو خوف الخسارة فنفق كما في (ح) وكمن دفع له مال ليقرأ
أو ليغزو فلم يفعل أو ابن سبيل دفع له مايتحمل به من زكاة أو غيرها وجلس وغير
مصرف زكي عليه وذكروا في الكتابة فروعا من هذا المعني وفي (مع) فيمن لم يترك
شيئا فجمع الناس له مايشترى له به كفن فوجد قد كفنه رجل ان ما لهم يرد لهم ولا
يأخذه ورثته ولا غرماؤه وكذا اسير دفع له مال ففدى ببعضه فباقيه يرد لأهله . «واما
الاشتر فممنبرم» فلو اشترى علقا لقافلة تاتيها فعدلت عنه لزمه نقله (بن) وحاصل
نقل (سر) ان له الرد ان انتفى الغرض وتعذر نفعه في غيره كمشتري طريق ليصل
به دارا فاستحقت الدار ومكترهما ما فخلا البلد .

«في واهب حسب قدرا فبدا، أكثر منه خلف ارباب الهدى»

انظر حواشي (عب) «واختلفوا في مخطيء في ماله» كمشيب صدقة طانا لزوم
ذلك وبائع ثوبا بعشرة فدفع ثوبا يساوي أكثر «ان فات» الثواب والثوب مثلا والا

فصل في الاعتصار وتملك الصدقة

ومابه من ذات أو من منفعة نحل ولده له أن ينزعه
إن لم يكن أعطى بلفظ الصدقة ولا بنفي الاعتصار واثقه
ولم يكن صلة أو حنانا ولا تزوج له أو دانا
ولا طرا لولد أو والد ضنى ولا طرا مفيت الفاسد
سوى المواسم وحر من نجل ولا يصح بكلام محتمل
رجع قطعاً وفي (ح) انه ان كان تولى دفع الثوب لم يردده مالم يكن عليه رقم فوق
ماباع به أو يشهد به قوم يعرفون ذلك وان امر غيره حلف وردده وكمن صالح عن
قتل خطأ ظنا ان الدية عليه وحده انظر المنهج وشروحه وما مر في الزكاة والظاهر
شمول الخلاف لمن اعطى شيئاً لاحد يظن حاجته له فبان عدمها .

تنبيه : مسألة الثوب يفهم منها جواز بيعه وهو غير معين وقد مر لهم منعه في صدر
البيع إلا ان يراد بما هنا ثوب قضاء سلم فقد مر انه مبيع .
«والرجوع في اقواله» .

تتمة : في فروع : لو وهب بشرط ان لا تباع أولاً توهب فظاهر الاقوال لزوم
شرطه مادام المتهب حيا نقله غير واحد ولو قال عبدى لك بعد سنة منع بيعه الا
لدين فان مات قبل الأجل بطلت الهبة ويجوز بيعه ان اجل باجل مجهول كمجىء
زيد انظر الالتزامات و (قص) ولو استثنى جنيهاً أو ذكور نسلها مثلاً لزمّت زكاتها
ومنع البيع هذا عندي حاصل مافى اللوامع عن (شب) وغيره اما لو استثنى منفعة
بعض الهبة حياته فيقوم فان كان البعض ثلثاً أو أقل صحت الهبة فيه وفي غيره هـ
من (مع) ولو باع أو وهب الثمن فاستحق المثلث (١) أورد بعيب رجوع في ثمنه (٢)
هـ .

(فصل في الاعتصار وتملك الصدقة) «ومابه من ذات أو من منفعة ، نحل ولده
له ان ينزعه، ان لم يكن اعطى بلفظ الصدقة،» سحنون يعتصر العمرى والوقف
(١) نسخة : الثمن (خ) و (ح) . (٢) نسخة المختار السالم : فانظره مع كون ثمن المستحق أو المعيب يفيته مفوت
البيع الفاسد وذلك منه البيع .

فصل

وكرهوا أن يملك المصدق بغير إرث نسكه وأطلقوا
ذاتا وغلة بشيء أم لا نذرا وغيرا واجبا أو نفلا
من متصدق عليه أو سواه سوى اغتلال من سواه واشتره
لاكره في إنفاق أم أو أبا أو زوجة مما به تقربا
ولأب شرا رقيق افتقر له بعد له لسعي أو تسر

«ولا بنفى الاعتصار واثقه» أى التزم له ان لا يعتصرها «ولم يكن صلة» رحم «أو
حنانا، ولا تزوج^(١) له اودانا» أى حمل دينا ولولا هي مانكحته المرأة ولا تبعه الغريم
«ولا طرا لولد أو والد، ضنى» مخوف إلا ان يصح منه «ولا طرا» لها «مفيت» البيع
«الفاسد سوى المواسم» فتغير السوق لا يمنع الاعتصار فان ادعى الابن مفيتا فهو
مدع «وحر من نجل» لا ان كان الولد عبدا «ولا يصح» اعتصار «بكلام محتمل»
يقبل التأويل قاله (ت).

(فصل) «وكرهوا ان يملك المصدق، بغير ارث نسكه» أى قربته «وأطلقوا ذاتا
وغلة بشيء ام لا، نذرا وغيرا» من القرب كالكفارات «واجبا أو نفلا»، «وقيل يجوز
في الزكاة» من متصدق عليه أو سواه، سوى اغتلال من سواه «وفيه منه قولان
«واشتره» المتصدق من ذلك سوى ونقل عlish ان ثمنها مثلها ان باعها لمسكين
«لاكره في انفاق ام أو أبا» عطف على المحل «أو زوجة مما به تقربا» فهذا مستثنى مما
مر وجوز المفيد والكافي للابوين ركوبا وشرب لبن نقله (قص) ثم نقل عقبه عن
امهات الوثائق انه يجوز خلط معط نفقته بنفقة معطى ان لم يرد غبنه وفي (سر) جواز
اكل وشرب مما تصدق به على اجنبي ان خلط طعامه بطعامه أو نفقته «ولأب شرا
رقيق» تصدق به ان «افتقر له بعدله» قيمته ويستقصى كما قال خليل «لسعي أو
تسر» بامة.

(١) نسخة: لها

فصل

وجوزوا شرط ثواب فصلا وهل كذا مجمله أو حظلا
وإن تهب دينا مريدا للجزا ففساد إلا إذا تناجزا
ثم على القول بحل المجل ثم قبضت ثم ادعى القصد فمن
وحيث لم تقبض فقول الرافد بل له الارتجاع قبل القبض لو
وردها مالم تفت بها خلا أسواقها جاز لمن تناولوا

تنبيه : الهبة والصدقة متفقتان في كل حكم الا في جواز تملك الهبة واعتصارها وقد قيل يكره ملك الهبة ويمنع ملك الصدقة ويفسخ شراؤها .

(فصل) «وجوزوا شرط ثواب فصلا» أي بين قدره ونوعه وهذا بيع على الأصح قاله غير واحد ومقتضاه انه يجري فيه ماجرى في خلف البيعين «وهل كذا مجمله» فقد جوزوه ابن القاسم قياسا على المعين «أو حظلا» كما قال اصيغ وسحنون وعبد الملك قياسا على بيع بقيمة وانظر هل تجوز هبة المجهول بشرط ثواب مجمل أو بقصده «وإن تهب دينا مريدا للجزا، ففساد إلا إذا تناجزا، ثم على القول بحل المجل، يجوز أيضا فيه ضرب الأجل، ان قبضت» الهبة «ثم ادعى» الواهب «القصد» للثواب «فمن وافقه» منها «العرف» أو القرينة «بتحليف قمن وحيث لم تقبض فقول الرافد» أي الواهب قال تعالى ﴿بيس الرشد المرفود﴾ أي العطاء الموهوب «وإن يخالف عرف اهل البلد، بل له الارتجاع قبل القبض لو، اثابه اضعافها فيما انتقوا، وردها مالم تفت بها خلا، اسواقها جاز لمن تناولوا» أي لمن أخذها .

وإن يقل شرطته وكذبه
وإن يقل لم أنو ايايا ولا
إلا على نحو يتيم إذ غلب
وإن يقل متهب بينت لي
وليس للواهب بعدما عطا
واعترت وقت ضمانه وهل
نعم له إن ياب أن يثوبه
وإن يثب بعضا وبعضا رجعا
وإن يرمه ناجزا والعرف
وهو كالدين ففيه ينظر
وما لمن اثبتته أن يابى
فحلف الموهوب ثم أو هبه
عدمه آب بها إن نفلا
قصد جزاء الله من له وهب
أن لامثوبة فمعط يأتلي
متهب سواء قيمة العطا
بعقدها أو قبضها وهو الأجل
متهب أن يسترد الموهبة
فخذها مالم يثبها معا
تاخيره ففي النجاز خلف
لما يحل في القضا ويحظر
عما جرى العرف به ثوبا

«وان يقل» واهب «شرطته وكذبه» متهب «فحلف» ياحاكم «الموهوب ثم واهبه،
وان يقل لم أنو ايايا» بشد الياء في لغة «ولا عدمه آب بها ان نفلا» كنصر أي حلف
لم يرد شيئا «الا على نحو يتيم» ولقيط «إذ غلب، قصد جزاء الله من له وهب» وذلك
لان ملك الانسان لا يخرج عنه الا بامر لا يحتمل فان غلب عدم قصد الرجوع نسخ
الغالب الاصل كمنفق يتيما وشبهه كلقيط فلا يرجع لان الغالب قصده ثواب
الاخرة افاده (هونى)

«وان يقل متهب بينت لي، أن لا ماثوبة فمعط يأتلي»
يمين منكر «وليس للواهب بعد ما عطا،» اخذ قال
(وتعطو برخص غير شتن الخ)

«متهب سواء قيمة العطا، واعتبرت وقت ضمانه وهل» يضمنها «بعقدها أو
قبضها وهو الأجل، نعم له ان ياب ان يثوبه» أى يجازيه «هل ثوب الكفار»
«متهب ان يسترد الموهبة» ففي الموطن انه ياخذها ان لم يرض قال شارحه مالم تفت
قال العدوى على الرسالة للواهب العود فيها ان لم تفت ولم يعط القيمة هـ.

ولا ثواب بين زوجين ولا بين أب ونجل إلا ان جلا في وجه إخراج امرئ لماله من يده عرج على مقاله والمتصدق بماله على معين لزمه مافعلا وفي التبصرة من وهب هبة فله اخذها ان لم يرض وفي (عب) ان اخذها متهب قبل الثواب فاما اثابه أو ردها ويتلوم لهما بما لا يضرهما.

«وان يشب بعضا وبعضا رجعا» أي رده لك «فخذهما» إن شئت «مالم يشبهما معا» لانها صفقة واحدة «وان يرمه» أي يطلب الواهب الثواب «ناجزا والعرف تاخيره ففي النجاشي خلف» هل يجب أو يرعى العرف «وهو» أي الثواب «كالدین» في منع الربا على الأصح وجوزه محمد وروى عن مالك وعليه يقضى تمر بقمح «ففيه ينظر لما يحل في القضا ومحظروا لمن اثبته ان يابى» بعد اخذك لها «عما جرى العرف به» ان وفي بالقيمة «ثوابا» فان جرى باكثر منها واباه الواهب قائلا لا ارضى تفصلك علي اجبر على اخذه وحنث ان حلفا نقله (عب).

فرعان: الأول: لو وجد في ثوابها عيبا مفسدا قام به وكذا غيره ان اعتيد به. الثاني: لو ائتاب عن قوت بمثله لزمه ان وفي بقيمته (مع) «ولا ثواب بين زوجين ولا بين اب ونجل الا ان جلا» قصده لقريته في الفرعين وهل يحلف معها وقيل لا يثاب الا لشرط وقيل يصدق في قصده ولا ثواب ولا ربا فيما تهديه لجارك تالفا فان جرى به العرف لزم وكان فيه الربا «ولا» ثواب «على الفقيه» ولو لمثله واخذ (عب) من التتائي انه يكافيء ان كان العرف وقول الباجي يكافئه ان كان غنيا بحث فيه ابن عرفة «أي من عيما، أوقاته تعليميا أو تعلميا» قاله (تو) و (بن) وقال (سر) ونحوه في تعبير ابن رشد بالعالم وفي (مع) ان الفقيه من حصل ما يهتدى به لسائر الفقه والإمام القدوة في الفن اهـ.

تنبيهات: ليس عليه ايضا، ان يضيف الضيف أو يشهد بين الناس قاله مالك رحمه الله وما وجهوا به ذلك انه يصد عن العلم قاله (بن) يعني والله اعلم انه يشغل عنه.

فصل

والوعد اخبارك أن ستفعلا عرفا وخلفه قلاه الفضلا
بل رجح القرافي وابنا حجر والشاط في الاخلاف قول الحظر
وفي القضا ثالثها إن فعله لسبب رابعها إن دخله

الثاني: قال الوغليسي ماتهدي لجارك مما حدث لك كعظم (١) طبخ أو أكثرني
ان كان لحق الجوار المامور به للالفة والمودة فلا ثواب ولا ربي وان كان لثواب فهبة
ثواب يمنع فيه مايجر للربي نقله في الدرر المكنونة.

الثالث: في الدرر أيضا عن الغبريني عن بعض الاجلاء حرمة الهدية للطالب
لاعانة في جلب أو دفع اهـ.

وانظره وانظر ما مر عند قوله في الوكالة بما به تقع عرفا تنعقد الخ «في وجه اخراج
امرىء لماله من يده عرج على مقاله» ذكره غير واحد احتجاجا ولم اقف على قصده
بالتحريم ومن جزئياته قول المختصر في العارية وان ادعاها الآخذ الخ ومحل
تصديق المالك فيها بعد العمل وبيمين اما قبل العمل فياخذ دابته ولايلزم الآخر
شيء ومنها قوله وصدق واهب فيه الخ «والمصدق بماله» كله «على معين» بالشخص
كزيد أو بالوصف كبنى فلان «لزمه مفعلا» من صدقته به على خلاف ان خص به
بعض ولده اما لو قال مالى للمساكين هبة أو صدقة فانها يلزمه ثلثه سواء قاله في
يمين وحث أو غيرها كما مر في النذر. ابو محمد ويكره ان يهب لبعض ولده ماله
كله واما الشيء منه فذلك سائغ ولاباس ان يتصدق على الفقراء بماله كله لله
الرباني (٢) الافضل بذل العفو عن مؤنته هـ وللولد ان خاف عود نفقته عليه منعه
كما مر في النفقات.

(فصل) «والوعد اخبارك ان ستفعلا عرفا» أي معروفا من هبة أو غيرها ويندب
الوفاء به «وخلفه قلاه (٣) الفضلا» شرعا ومروءة وقد ذمه الاحاديث «بل رجح

(١) نسخة: خم

في نسخة المختار السالم (٢): ان لم يمنعه ولد خوف عود نفقته عليه وهذا هو الأصح لكن. (٣) نسخة: كرهه

(شس) و (خ) وفي نسخته ايضا

باب اللقطة

حقيقة اللقطة مال محترم يخاف ضيعة وآخذ يؤم
بأخذه تملكها فغاصب وأخذها لخوف عاد واجب
إذا درى من نفسه الأمانة واختلفوا إن يدرها مختانة
وعرفت فوراً وجوباً وكفل بتركه لو بان أنه لو فعل
وجد مالها في كل ثلاثة وبكلام كلي
القراقي وابن حجر والشاط في الاختلاف قول الحظر» لكن ذمه قيده العلماء بان ينويه
أولاً ولا يعرض له عارض (١) «وفي القضا» به أربعة «ثالثها ان فعله لسبب رابعها
ان دخله» كقوله لك اريد ان انكح فاسلفنى فقلت نعم فنكح (ح) وهو اشهرها.

(باب اللقطة) «حقيقة اللقطة مال» ولو بقرا أو حميرا على الأصح وقيل لا يلقتان
ذكره ابن سلمون «محترم» لاركاز وكلب لم يؤذن فيه «يخاف ضيعة» في عامر أو غامر
«وآخذ» مبتدأ «يؤم» «بأخذه تملكها فغاصب» يضمن من السماء «وأخذها لخوف عاد
واجب» وقال الشافعي يندب ولا يجب ولو خاف ضيعتها وعن مالك والشافعي
حتم وندب التقاط واطلقا وكرهه أحمد خوف تعريض نفسه لاكلها أو تقصير فيها
وقد قال جل ﴿وحملها الانسان﴾ الخ «إذا درى من نفسه الامانة».

فرع: ان التقط وردها لم يضمن ان كان اخذه لاغتيالها وان كان لسؤال معين
ثم يرد ضمن ان رد بعد لا قرب ولتعريف ضمن في بعد وفي قرب قولان وإنما يعرف
قصده من جهته «واختلفوا ان يدرها مختانة» هل يحرم عليه أو يلزمه ويلزمه حفظها
من نفسه «وعرفت فوراً وجوباً» وراى الشافعية ندب اخذها لمن وثق بنفسه ولا يجب
ولو ظن ضياعها «وكفل» بتركه لو بان انه لو فعل، وجدها مالها في كل، ثلاثة»
والجار صلة قوله (وجوباً) ويكون التعريف بمظان طلب ربها لها كحيث يجتمع
الناس ويجب التعريف سنة فيما فوق دينار ومن دينار لدرهم حتى يغلب على الظن

(١) وقد رجح القراقي وابن حجر وابن الشاط وجوب الوفاء به للاحاديث كخبر وأي المومن واجب الوفاء به.

(شس) و(خ)

في دفعها إلى أمين خففوا كأجرة منها لمن يعرف
لعارف العفاص والوكا ادفعن فورا ودارى واحد بعد تأن
لو جهل القدر وأما إن غلط في وكا أو ظرف فلا يعطى اللقط
وما خلا من ذين يدفع لمن أتى بأوصاف بها الظن يمن
إن يلتقطها اثنان في مقام كلاهما عرف نصف العام
وسابق لها مقدم على سواء إن لحفظها تأهلا
وحيث لا سبق فالاحفظ وفي تساو القرعة ضعفها نفي
وفي ضياعها الأمين صدق ان يول عند أشهب لا العتقي
وهل له الغلة أو مالا ثمن منها له أو ما قيامه وزن

ان ربه اعرض عنه ولا يجب تعريف مادون درهم القرافي الالتقاط كما قال اللخمي
يجب ويندب ويحرم ويكره بحسب امانته وقدر اللقطة وحال الزمن فيندب في ذات
قدر ويجب ان خافت ويكره ان كانت حقيرة كدرهم ليلا يقصر في تعريفها وفضل
بعض الاخذ مطلقا وبعض ضده «و» يكون «بكلام كلى» فيقول يامن ضل له مال
أو يذكرها مع غير. وهو الراجح (اه).

«في دفعها إلى أمين خففوا كاجرة منها لمن يعرف» أي جوزوا للملتقط دفعها
لامين يتولى امرها وله أيضا ان يواجر عليها باجرة منها من يعرفها «لعارف العفاص»
أي الوعاء «والوكا» أي الرباط وبزنته «ادفعن فورا» سيما من له بينة «ودارى واحد»
أي عارف واحد منها تدفع له «بعد تأن» باجتهاد «لو جهل القدر واما ان غلط في
وكا أو ظرف فلا يعطى اللقط» ويقضى لعارف ذين على عارف القدر يمين «وما
خلا من ذين» كبهيمة واء «يدفع لمن أتى بأوصاف بها الظن يمن» أي يقوى وفي
ابن عبد الباقي ان الحنفي والشافعي يحيزان دفعها لمن غلب ظن صدقه.

تنبيهان : لو وصفها ثان ولم يرجح احدهما قسمها ان حلفا أو نكلا الا ان يمكن
فشو خبر الأول فلا شىء للثاني بل بلغنى ان ابن رحال في فصل الارفاق قال
لا يعطاها واصفها اليوم لكثرة تحيل اهله وتطلعهم ولا سيما اهل البدو.

كراء ذات عمل فيما أمن من غرر لنفعها فيه أذن
فإن تعدى ماله احتاجت ضمن كغرر ومكترها قدمن
واجز أن يملكها بعد السنة معرف فيها ولكن ضمنه
وأكل شاة بفلاة عاجز عن حملها وهي تخاف جائز
وما لربها سوى ماقد وجد من لحم أو جلد وإن أتى البلد
بالشا فلقطة وكالشاء البقر وهل يجوز لقط الابل للخطر
من خائن والمتأخرون عليه لا الغرر الاقدمونا
الثاني: يجوز اخذ مالا تعرف ربه مما لا تتبعه نفسه كفلس وعصا تافهة وما ينبذه
الناس من طعام وخرق ونحو ذلك رغبة عنه ذكره في التبصرة.

«ان يلتقطها اثنان في مقام كلاهما عرف نصف العام وسابق لها مقدم على سواء
ان لحفظها تاهلا» فان اخذها غيره نزعته منه وردت للاسبق «وحيث لاسبق
فلا حفظ وفي تساو القرعة ضغنها نفى» وندب الاشهاد على اللقطة بانها لقطة
والقرعة والاشهاد للغزالي وتبعه خليل «وفي ضياعها الامين صدق ان يول عند
اشهب لا العتقي» فلا يحلفه وقد مر بسط الكلام في حلف الامناء «وهل له الغلة»
من الحيوان وانظر العرض «أوما لا ثمن منها له أو ماقيامه» عليها «وزن، كراء ذات
عمل فيما أمن، من غرر لنفعها فيه اذن» شرعا «فان تعدى ماله احتاجت ضمن،
كغرر ومكترها قد من» في الضمان «واجز ان يملكها بعد السنة معرف فيها»
التعريف المأمور به «ولكن ضمنه» ظاهرهم وان من السواوى فان باعها مضى ولربها
ثمنها اما قبل السنة فله رد البيع «واكل شاة بفلاة عاجز، عن حملها وهي تخاف
جائز، وما لربها سوى ماقد وجد، من لحم أو جلد» أو ثمنها ان يبع «وان اتى
البلد» يعنى العمران «بالشا فلقطة وكالشاء البقر، وهل يجوز لقط الابل للخطر من
خائن والمتأخرون، عليه» كـ (عج) ومن تبعه وبالع ابو على في ترجيحه وعليه
(هونى) والامير وغيرهما.

وروى عن مالك فان عرفها سنة ولم تعرف بيعت ووقف ثمنها لربها فان قنط منه
تصدق به كما فعل عثمان رضي الله عنه لما دخل الناس الفساد وقد حمل الشافعي

يندب أخذ آبق وحيثما خفت عليه ضيعة تحتها
ومن يخف منه أذى في ماله أو نفسه لم يعد في إرساله
وبقرينة لذلك صدقه وكان مرسل لعسر النفقة

باب القضاء والتحكيم

تحكيم عدل ذكر دار فطن مرجح سالم خاطر حسن
وامنعه فيما فيه حق لأحد أو افتيات كالحدود والقود
وفي جواز غير من تأهلا مع وجوده خلاف نقلا

النهي عن لقطة الابل على اخذها تملكا لا حفظا فيجوز قال (هوني) قال العلماء ان
خافت سبعا أو سرقة أو تلفا لقطت لوجوب حفظ مال المسلم «لا الغر» جمع اغر
للسيد «الاقدمونا» فهو ظاهر مالك في المدونة والعنتية وصححه ابن عبد السلام
«يندب اخذ آبق وحيثما خفت عليه ضيعة تحتها» وان لم تعلم امانتك لكن يجب
عليك الامن «ومن يخف منه اذى في ماله أو نفسه لم يعد في إرساله، وبقرينة لذلك
صدقه وكان» أى ضمن «مرسل» له «لعسر النفقة» ويصدق ان قال ابق منى أو مات
بلا يمين وانظر ضمانه ان ارسله لشدة نفقته عليه مع قولهم لم يخف اذى في ماله .

(باب القضاء والتحكيم) اصل القضاء الكراهة وحرم لجاهل أو فاسق وطالب
اجرة من الخصمين وهل يلزم متأهلا خاف ضياع حق أو يجوز له ان كان يعان على
الحق اما ان كان موليه ربها نصر باطلا فيحرم انظر (هوني) واعلم ان ولايته انما تقع
لاهل نصبه إمام المسلمين أو نائبه العدل أو اهل عدل وراى «تحكيم عدل ذكر دار
فطن مرجح سالم خاطر» من وسوسة «حسن» لجوازه وليقض بالأصح ثم الاكثر أو
الاعلم أو الأورع أو الاكثر ادلة أو غير ذلك فان استوى القولان فلم يجد مرجحا
انهاهما لغيره لعله يترجح عنده شىء انظر نور البصر.

واوجبوا مشورة المقلد لو مع نص واكتفوا بواحد
لمن ورا العدوى أو الجور علم أو ظلمه أن لا يجيء للحكم
بل في الفروج والنكاح يحرم وفي سوى ذلك الجواب يلزم
والخلف في احضاره عدلين ليسمعا تحاور الخصمين

تنبيهان: قال القورى جرى عرف (١) الشيوخ بتقديم ابن رشد على الشيوخ
لرسوخه. ابو مهدي الغبريني ان تعارض نقل الشيوخ أو قولهم قدم ابن رشد نقله
الرباطي.

الثاني: اختلف فيمن التزم ضعيفا كموص التزم القول بعدم الرجوع عنها
فلا بن بشير وكثيرين يلزمه وقال ابن العطار لا يحكم عليه بمرجوح أه من الرباطي.
(وفي مع) رضا الخصم بالشاذ يلزمه وقال ابن لبابة وغيره لا يلزمه وفيه أيضا من
التزم شهادة احد لزمه ماشهد به ان علم ان فيه خلافا لانه التزم قول عالم هـ ورايت
نحوه معزوا للدرر وفي (ح) اختلف فيمن قلد قولاً بلزوم امر هل يلزمه ويقضى
عليه به أو انما يقضى قاض بما رجح عنده من الخلاف وهو الراجح قوله وهو الراجح
مخالف لمن قبله كلهم. «وامنعه فيما فيه حق لاحد» غير الخصمين (٢) «أو افتيات»
على الإمام «كالحدود والقود وفي جواز» تحكيم «غير من تأهلا» كامراة أو فاسق «مع
وجوده» أي المتاهل «خلاف نقلا».

«واوجبوا مشورة المقلد» لمن يوثق به علما ودينا ونظرا ولم يشهد في النازلة.
تنبيه: بلغنى ان ابن هارون ذكر في آخر باب الاستحقاق منه أن تسجيل
المشاورة شرط في صحة الحكم «لو مع» وجود «نص واكتفوا بواحد» ولو دونه ولا
يحكم بقول مشاور حتى يظهر له وحكم المقلد بفتوى المقلد باطل انظر التبصرة و
(مع) و (ت) و (س) و (قص) «لمن ورا العدوى» كما ذكر القرافي وهي مسافة القصر

(١) نسخة: عمل (خ)

(٢). نسخة: غير المحكمين. (خ)

وأمر الحاكم من لم يشهد أصل ولا عرف له أن يتدى
فالمدعى عليه وهو من له عرف أو أصل أن يجيب قوله
وليكتب إن تشعبت أو عظم مال الخصام دعاويها
شرط الدعاوى جزمها بمعتبر يلزم مدعى عليه لو أقر
ولم يناقض قوله أو شهدا أقامهم بها أو العوائد

«أو الجور» من القاضى «علم، أو ظلمه» أى علم انه مظلوم «ان لايجىء للحكم،
بل فى الفروج والنكال» الحد والتعزير «مجرم، وفى سوى ذلك الجواب يلزم» انظر
التبصرة والفروق و (سج) وفى رابع فصل من الباب الخامس فى اركان القضاء وهو
آخر ابواب القسم الاول انه لايرفع إليه إلا ان كان فرسخا أو يثبت الحق ولو بشاهد
انظر تمامه ولا بد.

«والخلف فى» وجوب «احضاره عدلين ليسمعا تحاور الخصمين، وأمر الحاكم
من لم يشهد، اصل» كبراء ذمة وصحة جسم وعقل «ولا عرف له» وقد مرت امثله
فى نزاع الزوجين والمتبايعين فدعوى زوج متاعا من امتعة الرجال يصدقها العرف
«ان يتدى» بالكلام «فالمدعى عليه» أى ثم يامر المطلوب «وهو من له عرف أو
اصل ان يجيب قوله، وليكتب ان تشعبت أو عظم مال الخصام دعاويها، شرط»
صحة «الدعاوى» خمسة الأول «جزمها» بخلاف اظن ان لي عليك كذا «بمعتبر»
بخلاف حقير لايشاح فيه عاقل كعشر تمرة «يلزم مدعى عليه لو اقر» بخلاف دعوى
مال على سفيه أو اجرة على حرام «ولم يناقض» المدعى «قوله» من تناقض كلامه فلا
حجة له نسبه (ت) ل (مع) «أو شهدا، أقامهم بها» (قص) لو خالفت دعواه شهوده
بطلت نسبه فى امهات الوثائق للمالك و (سم) وفى (مع) انه الاشهر فيمن شهدا له^(١)
بأقل أو أكثر وروى عيسى انه غير مكذب لهم فيما صدقهم به من ذلك إذ لايجرح
شاهد بالكذب حتى يجرب به «أو العوائد» بخلاف دعوى الغصب على صالح كما
مر ودعوى سلم لايشبه راس المال كما سلف أيضا

(١) نسخة: شهد (خ)

لم ينتقل عنها ولا لها بلا عذر جلي حيث كان أولا
 قد اشهد الشهود أن لا دعوى له سواها فإليها المأوى
 وهل يصح دون ذكر سبب وبعث في السبب كافي الطالب
 فإن أقر فلخصمه على إقراره إشهاد قوم عدلا
 أو قال لا أدري ائتلى لا يدري واجبره إن أبى بيان الأمر
 وكتبت دعواه أن يستمهل لحاجة الجواب للتأمل

«لم ينتقل عنها ولا لها بلا، عذر جلي حيث كان أولا، قد اشهد الشهود ان لا دعوى، له سواها» ذكره (ت) قبل (وحيثما الامر خفيف بين) الخ «فإليها المأوى» تتميم للبيت «وهل تصح دون ذكر سبب،» الحق الذي يطلبه هل من بيع مثلا أو على الحاكم سؤاله عنه ان لم يسأله الخصم ولا تصح دونه «وبعث في السبب كافي الطالب» ثم إذا أمر مدعى عليه ان يجيب فاما ان يابى الجواب أو يجيب باقرار أو غيره «فان أقر فلخصمه على، اقراره اشهاد قوم عدلا» فان ابى ان يشهد غير اثنين فان برزا فله ذلك والا فلا (مع) وله رهن أو ضامن مال ان اقربا في ذمته أو قام به شاهد ان وهل كذا ان قام به واحد وطلب مهلة لثان أو يكفى ضامن وجه قولان واجل في اداء الدين باجتهاد الحاكم وسعة حاله. «أو قال لا ادري ائتلى» وقيل كالآبى عن البيان الآتى «لا يدري» كما رجحه (قص) بالنقول فان نكل حكم عليه قيل بيمين وقيل دونها «واجبره» على البيان «ان أبى بيان الامر»^(١)، وكتبت دعواه «أي المدعى» ان يستمهل، المدعى عليه أى يطلب مهلة للجواب «لحاجة الجواب» عن دعواه «للتأمل» أو لغرض آخر شرعي كتوكيله من يجيب عنه أو جمع خصمه

(١) نسخة المختار السالم: فان تمادى عليه، آبيا حكم عليه بلا يمين.

وإن مره سال طالباً أله بينة لذات قرب عقله
وإن نفاها استحلف المطلوب له باذنه له مبينا موثله
وإنما يحلف فيها يثبت بغير عدلين ومنه هبة
بيد مدع لها أو ذمته والمال لو دون ثبوت خلطته
إن قال لا أحلف أو يمتنع فاحكم عليه بعد حلف المدعى
إن حقق الدعوى عليه لا اتهم إذ لا ترد شرعا إبان التهم

دعاويه «وان مره» (١) ججده وقرىء «افتمرونه على مايرى» «سال طالبا اله،
بينه لذات قرب عقله،» يعني انه ان ادعى بينة بالسوق مثلا أو قفه عنده قدر ماياتي
بها ووكل به من يلازمه فان لم يات في ذلك القدر ارسله وانظر ماياتي في فصل
العقلة «وان نفاها استحلف المطلوب له، باذنه له» فان حلفه دون اذنه بنص أو
قرينة فله تحليفه أيضا نعم ان تغيب بعد الحكم بها أقام القاضى من يحلفه (٢)
«مبينا» (٣) موثله» أي مثاله أي مبينا له انه ان نكل حكم عليه في دعوى محققة بيمين
وفي تهمة بدونها.

«وإنما يحلف فيها يثبت، بغير عدلين» اما متوقف عليهما كطلاق فان قام به شاهد
حلف لرده الا النكاح فلا يحلف منكره لرد شاهده على أصح أقوال «ومنه هبة،
بيد مدع لها أو ذمته و» (٤) المال لو دون ثبوت خلطته» بالضم فلم يشترطها الايمة
الثلاثة وفي المذهب قولان وعلى القول بها فلا تطلب في معين «ان قال لا احلف أو
يمتنع» من الحلف وليس السكت اباء كما ياتي ان شاء الله تعالى «فاحكم عليه بعد

(١) نسخة المختار السالم: «وان مره» أى حجده وقرىء «افتمرونه على مايرى».

(٢) وفي نسخة: (ت) (خ)

(٣) نسخة: للمطلوب قبل ندبا وقيل حتيا وشرطا في الحكم. (خ)

(٤) نسخة: منه. (خ)

والإتهام ها هنا أن يتهمه بالحق لا انه من اهل التهمة وليس في السكت ولو يطول وكل من رد يمينا أو نكل ومن لدفع البيّنات استمهلا لمدعي القضاء أو أن حلفا بعكس أنت عالم بفسق وإن أقمت وارثا فلتأتل فخذ مناب حظه إن بالرشد

بالحق لا انه من اهل التهمة رد للايمان ولا نكل عنها فعوده لها بعد بطل أو جلبها بالاجتهاد اجلا لخصمه تحليفه إذا نفى الالى أقمت شهدا بالحق معه فإن نكلت أو لم يقبل يوصف وإقرار السفية لا يعد

حلف المدعى ، ان حقق الدعوى عليه لا اتهم ، إذ لا ترد (١) شرعا ايمان التهم» إلا مودع حلف على تلف أورد كما مر في بابها «والإتهام هاهنا ان يتهمه بالحق (٢) لا انه من اهل التهمة» .

فرعان: الأول: لورد طالب أو مطلوب اليمين فلا يعود لها كما يأتى واختلف هل ذلك اسقاط لبينة حاضرة يعلمها وهو الاصح ان استحلف خصمه بالفعل واما قبل الحلف فالأصح عند (ت) ان له اقامتها .

الثاني: لو وجد احدهما بعد الحكم (٣) بينة بحقه أو ببراءته قام وللمتطلب النكول حتى يسقط الطالب ما علم من بينة وما لم يعلم إلا ان يقول لى بينة غائبة «وليس في السكت ولو يطول، رد للايمان ولا نكل» الا لعرف انظر (ت) عند ولايمين مع نكل المدعى «وكل من رد يمينا أو نكل ، كضرب ونصر وعلم» عنها فعوده لها بعد بطل ، ومن لدفع البيّنات «الشاهدة عليه» استمهلا ، أو جلبها بالاجتهاد اجلا «وليات الأول بضامن مال «لمدعي القضاء أو ان حلفا، لخصمه تحليفه إذا نفى ، بعكس» قول مطلوب لدع اتى بشهود «انت عالم بفسق الالى» الذين «اقمت شهدا بالحق» فلا يحلف على نفى ذلك «وان اقمته وارثا فلتاتل ، معه فإن نكلت أو لم يقبل ، فخذ مناب حظه ان بالرشد ، يوصف واقرار السفية

(١) خلافا لعيسى . (خ)

(٢) وفي نسخة الذى ادعى . (٣) في نسخة : عليه .

وليوجب ايل ليس بالمتهوم عن
وعن طلاق ادعته وليجب
وإن على سفيه أو طفل يحق
بعد يمينى مستحق وقضا
وليوجب الولي فيما قد ولي
للطفل والولي حاضر طلب
طلبة الحق إذا ما حضروا
فإن يغب بعضهم أو لم يقم
حق به طلب نيظ بالبدن
سيده عما به أرش يجب
حق قضى القاضى به للمستحق
وهو على حجته إن نهضا
من صفقة وغارم ان ينكل
حقوقه وهكذا إذا عذب
ليس لهم في شأنه التعاور
فلشريك حاضر أن يختصم

لايعد،» ثم شرع يفصل من يلى جواب مدع على محجور فقال «وليوجب ايل» أي
عبد «ليس بالمتهوم عن، حق به طلب نيظ بالبدن» كقود وحد وتعزير «و» ليجب
(١) أيضا «عن طلاق ادعته» زوجته «وليوجب سيده عما به أرش» كجناية في بهيمة
أو جرحه لعبد خطئا أو حر مطلقا «يجب، وان على سفيه أو طفل يحق، حق قضى
القاضى به للمستحق، بعد يمينى مستحق وقضا، وهو على حجته ان نهضا،»
كبر «وليوجب الولي فيما قد ولي، من صفقة و(٢) غارم» لمحجوره «ان ينكل،»
كينصر ويضرب، ويعلم «للطفل والولي حاضر طلب، حقوقه» وان يوكل في طلبها
على الاصح «وهكذا إذا عذب» الولي أي غاب «طلبة الحق إذا ما حضروا، ليس
لهم في شأنه التعاور(٣)» تداول خصمهم ان طلب الخصم ان يحضروا أو يوكلوا
«فان يغب بعضهم أو لم يقم فلشريك حاضر ان يختصم» فان غلب دفع له حقه .

(١) نسخة: العبد

(٢) نسخة: هو. (خ)

(٣) نسخة: أي . (خ)

فصل في الإعذار

الاعذار من حقوقه عز وجل
يجد ما يدفع من جاء بما
فإن توجه على من غابا
ويثبت الإعذار عدل واحد
ويسقط الإعذار فيمن جما
وشاهد وجهه القاضي إلى
وشاهد بأنه قد أعذرا
كذا على الأصح في المبرزين
واللص إن شهد بعض القافلة

أي سلب عذر الخصم بالسؤال هل
يستوجب الحق به إن سلما
وجه من يساله الجوابا
لاقول حاكم على ما أيدوا
عدوله حتى أفادوا العلما
يمين أو قياس جرح مثلا
أو شاهدين مثبتين الضررا
إلا بقرب أو بتبل مستبين
لبعضها عليه لا إعذار له

(فصل في الاعذار) «الاعذار من حقوقه عز وجل أي سلب عذر الخصم بالسؤال هل، يجد ما يدفع من جاء بما، يستوجب الحق به ان سلما،» من ابطال الخصم له.

فرع: لو قلت للقاضي ارني شهادة الشاهد لعلي اردها لزمه ذلك ولا حق لخصمك في حضور ذلك انظر التبصرة «فان توجه على من غابا، وجه» القاضي إليه «من يسأله الجوابا،» عما جاء به خصمه هل عنده له مدفع «ويثبت الاعذار عدل واحد، لاقول حاكم على ما ايدوا، ويسقط الاعذار فيمن جما،» كثر «عدوله حتى افادوا العلما، و» في «شاهد وجهه القاضي إلى، يمين أو قياس جرح مثلا، أو شاهد بانه قد اعذرا أو شاهدين مثبتين الضررا، كذا» يسقط «على الأصح في المبرزين، إلا بقرب أو بتبل» عداوة «مستبين، واللص ان شهد بعض القافلة، لبعضها عليه لا اعذار له،».

فصل في الحكم

إن ثبت الحق وبعد الغائب أو جهل مثواه فبع للطالب
أحق ماله ببيع بعدما به تسوقت وعزك النما
وفي ثبوت ملكه والاكتفا بكونه حوزا لديه اختلفا
والحكم حال دهش مما امتنع كشدة الجوع وصح إن وقع
وينبغي ان يعط الخصمين والشهدا فالنصح أصل الدين
ويمنع الخم من الإكثار من المعارضة والتمارى

(فصل في الحكم) «ان ثبت الحق» كوجوب نفقة أو دين «وبعد الغائب» عشرة أيام في أمن ويومين في خوف وكالبعيد من^(١) اختفى أو تعذر بجاه ونحوه «أو جهل مثواه» محله «بيع» يباحكم «للتطالب احق ماله ببيع بعدما، به تسوقت وعزك النما،» أي الزيد فتبيعه حينئذ ولو بدون قيمته «وفي ثبوت ملكه والاكتفا، بكونه حوزا لديه اختلفا، والحكم حال دهش» أي حيرة «مما امتنع، كشدة الجوع» أو الشبع أو الفرح وكذا حزن ونعاس وحقن^(٢) وازدحام وكان سحنون يدخلهما مثنى «وصح ان وقع وينبغي ان يعط» بما ورد في الظلم وخصومة الباطل «الخصمين، والشهدا» بما ورد في الزور قرآنا وحديثا «فالنصح أصل الدين، ويمنع الخصم من الاكثار، من المعارضة والتمارى»

(١) نسخة: البعيد

(٢) نسخة: خزن

لخصمه ولبسه عليه ورفع أصواتها لديه
والعدل بين الخصماء لزما بشاشة واذنا وكلما
بالصلح مر الارحام والأكارما ندبا وحتما إن يخف تفاقم
أو لم تجد حكمهما أو قبلا نصا ونصا ثانيا فاشكلا

«لخصمه ولبسه» تخليطه ﴿وللبسنا عليهم مايلبسون﴾ «عليه، ورفع اصواتها لديه، والعدل بين الخصماء لزما، بشاشة واذنا» أي استماعا ^(١) ﴿واذنت لربها وحقت﴾ «وكلما» ^(٢)

تنبيه :

يندب تنبيه كل منها لما اقر به الآخر وتلقينه حجة عمي عنها وشد عضده ان رأى ضعفه أو رآه يخافه وان يراقب حالهما فان اتهم باطلا بحث عنه بلطف فان لم بين قدح في حجته حكم بما ظهر وان زاد ريبة فليقف وليزد بحثا «بالصلح مر» بعد ما ظهر لمن له الحق انه له والا كنت مدلسا «الارحام والاكارما، ندبا وحتما ان يخف تفاقم»، فتنة دائمة «أو لم تجد حكمهما أو قبلا»، حكمهما «نصا ونصا ثانيا فاشكلا»، اما من لم يفهم قولهما فيامرهما ٣ بعوده حتى يحققه واعتبر ابن محرز مافهمه من كلامهما والغاه عياض مبناهما الخلف في شهادة بفهم والعمل بقبولها وفرق بالضرورة لها ذكره (ت) وذكر أيضا ان مجرد الاحتمال يمنع الحكم اجماعا . وفي (مع) ان اخراج الملك من ربه انها يكون بمحقق أو ظن راجح .

(١) نسخة المختار السالم : مصدر (اذن) . (٢) من نسخة أيضا أي وغير ذلك (٣) نسخة : فليامرهما .

والحكم بين أهل الاستغراق ونقل ملك فسخ عقد حكم تضمن الحكم لعجز الخصم لدى خليل والإمام مصطفى والدم لاتعجز فيه مطلقا أو مدعى حبس وعتق ونسب ترك المحكم القضاء بعدما إلا لعذر نابيه أو برضا وبفراغه من الحكم انعزل وماله الرجوع عما حكما ولم يكن لأحد الخصمان

منعه القصري السني الراقي وهكذا ثبت عندى تسمو مغن عن التعجيز بعد الحكم لانجل فرحون وقوم حنفا ولا لمن قد ادّعت أن طلقا ومن نفى الأربع عجزه تصب نظر في أصل الفصول حرما محكميه فله أن يعرضا ولو تبين له فيه خلل به واشهد عليه مبرما من بعده طلب قاض ثان

«والحكم بين أهل الاستغراق، منعه القصري السني الراقي،» ثم شرع فيما يقع به الملك (١) فقال «ونقل ملك» بأي لفظ كقوله هذا لزيد «فسخ عقد حكم، وهكذا ثبت عندى تسمو، تضمن الحكم لعجز الخصم، مغن عن التعجيز بعد الحكم، لدى خليل» في (ضريح) «والإمام مصطفى» تابعا له ولعياض «لانجل فرحون وقوم ٢ حنفا،» فالتعجيز عندهم شىء زائد على الحكم فيقول لاتقبل بينة ياتى بها أو ادعى حجة ولم يات بها وقد عجزته .

تنبيه : ان ادعى خصم حجة واعجزته بعد تلوم واعذار وهو يدعيها فحكم عليه فلا يفيد ٣ ما اتى به بعد ذلك اتفاقا ولو قال نسيت بينتى اما ان حكم عليه باقراره بالعجز فهل تقبل بينته ان كان له وجه كنسيان أو يقبلها من حكم عليه فقط أو تقبل من طالب لا مطلوب أولا تقبل مطلقا وهو الأصح والأول مذهبها وتبعها خليل مرارا انظر (بن).

(١) نسخة : الحكم . (خ) (٢) نسخة : الجزيرى وعب واللقانى (خ) (٣) نسخة : يفيد . (خ) .

ومن قضى بغير مشهور فإن كان عليها ديناً فسلمن

تنبيه: الفرق بين العجز والتعجيز ان الأول فيمن انتقاد وعجز والثاني فيمن ألدّ. «والدم لانتعجيز فيه مطلقاً،» طالباً أو مطلوباً «ولا لمن قد ادّعت ان طلقاً، أو مدعى حبس وعتق ونسب،» وكذا من خاصم عن العامة أو غاب بعيداً «ومن نفى الاربع عجزه تصب، ترك المحكم القضاء بعدما، نظر في اصل الفصول حرماً، الا لعذر نابه أو برضا، محكميه فله ان يعرضاً،» حيث عن الحكم نقله (سج) وفي (مع) ان للقاضي ترك الحكم ان ظهر له أنه يضره^(١) وأما محكماه فلهما الرجوع قبل الحكم وهل كذا احدهما ام لا وهو الأصح وانظر رجوعهما بعد الحكم وعندى انه كالصلح «وبفراغه من الحكم انعزل،» فان قضى لخصمين فالأول «ولو تبين له فيه خلل، وماله الرجوع عما حكما، به واشهد عليه مبرماً،» ذكره (مع) وغيره قال (مع) ولا يمكن من النظر في تلك النازلة لكن ينظره اهل العلم فان رأوه خطأً نقض «ولم يكن لاحد الخصمان، من بعده طلب قاض ثان،» ذكره (مع) قال ولو جاز لتعذر قطع الخصام.

«ومن قضى بغير مشهور فان، كان عليها ديناً فسلمن،» حملاً له على انه ترجح عنده وان لم يكن كذلك أي عليها ديناً طرح حكمه انظر الالتزامات وفي (قص) عن (مع) ان حكم القاضي ان خالف الشرع لا عبرة به ولا يخرج الشيء عن اصله. تنبيهان: قال في التبصرة ليس لاحدهما نقض حكمه وان خالف مذهبه الا لجور لا خلف فيه إلى ان قال وان حكمه مالكيان مثلاً لم يلزم حكمه بغير مذهب مالك. الثاني: اعلم ان الحكم يرفع الخلاف في المسألة ان كان فيها أى لا يجوز لمخالف فيها نقضه واعلم ان نقض الحكم لا يصح إلا من قاض لقاض تحته في الولاية بعد اعذاره لحاكم ومحكوم له ولا ينبذ جائر أو جاهل حكم مثلهما للتسلسل ولبعض علمائنا:

(١) نسخة بضره

وفي الشهود يكتفى بعلمه وفي اذاه بمحل حكمه
وعرف خصم بقبول من شهد وهل ولو جرحته القاضي شهد
لا تحكم من بما به شهد رد وان علمت انه غير فند
للحاكم الا نها لمن تاهلا لكي يقر الحكم أو يكملا
وطالب الخصام عند من بعد أو شق أتيا كالملد أو ملد
وماله عمن دنا أن يابى كما به أفتى محض بابا

(نقض المحكم لحكم قاض رتب أو حكم غير ماض)

فليس نقضا ولا حكما بل فتوى فقط وفي سنن المهتدين عن مالك ان الفتوى تحتاج لمن له تقوى واتقان وعلم وفهم «وفي الشهود يكتفى بعلمه،» اجماعا ولو جرحه قوم بما علم نفيه أو عدلوه مالم يبعد زمن علمه بجرحته ويستند لما ذاع عنده من حالهما ان لم يعلم ضده أو تقم به بينة «وفي اذاه بمحل حكمه،» أي يستند أيضا لعلمه في اساءة عليه بمحل قضائه فيؤدب المسيء ندبا أو حتما.

«و» في «عرف» أي اقرار «خصم بقبول» أي عدالة «من شهد،» قبل ادائه أو بعده «وهل ولو جرحته القاضي شهد،» أي علم كما في (عب) وسلموه ونحوه قول (ت) ولو علم جرحته أو ثبتت خلافا لا صبغ أم لا لقول القرافي لا يحكم بمسخوط ولو رضي الخصمان وقول ابن سلمون والقرافي أيضا العدالة حق لله تعالى ولقول ابن عرفة ان اقراره ناقضه تكذيبه ولغير ذلك انظر (سر) ولا يستند لعلمه في غير ما ذكر إلا في مادراه بعد ما شرعا في الخصام كاقرار احدهما ففيه لاهل المذهب قولان وللحنفي يقضى بعلمه في المال وللشافعي وقوم يقضى به مطلقا «لا تحكم من بما به شهد رد،» بالفتح أي مردود الشهادة «وان علمت انه غير فند،» فالحكم حينئذ قول ابن عاصم:

(وحكمه انهاء ما في علمه الخ) «للحاكم إلا نها لمن تاهلا، لكي يقر الحكم أو يكملا، وطالب الخصام عند من بعد، أو شق أتيا كالملد أو ملد،» إذا أبى غيره ممن يصلح للفصل «وماله عمن دنا ان يابى، كما به أفتى محض بابا،» وفي آخر

وتشرع القرعة بين الخصما فيمن يحكمونه بينهما
وبلد عز به الوصول للحكما يقيمه العدول

فصل في تميم الكلام على يمين الخصم

وصيغة اليمين حتم إلا ان يقبل الخصم سواها إبلا

أبواب القسم الأول من التبصرة ما يفيد ونصوا أن من لقي مطلوبه والمال معه
حبسه في ذلك المحل ليخاصمه وانظر ان ابي خصم حاكما يجهل شهوده وفي
التبصرة ما حاصله لغو ابائه بعدما ترفعوا وانه ينبغي له أولا ان يختار من يظن ظهور
حقه عنده انظرها في أول أركان القضاء. ^(١)

«وتشرع القرعة بين الخصما فيمن يحكمونه بينهما»

ذكره في التبصرة «وبلد عز به الوصول، للحكما يقيمه العدول» وكذا ان كان
حاكمه جائرا أو يضيع الحدود ذكره (مع) ونصوا ان الجماعة تخلف الحاكم .
تنبيهان: في التبصرة قبل الباب السادس والاربعين ان تولية القاضى ان كانت
بمتغلب باطلة وانظر (عب) وحواشيه عند وهل هو العباسي الخ .

الثاني: يسمى من يجلب المطلوب إلى القاضى عونا واجرته على الطالب مالم
يثبت لدد خصمه بلا عذر ظاهر ككونه مظلوما أو القاضى جائرا نقله (ت) عند
«واجرة العون على طالب حق الخ وراجع مامر في الغضب . (فصل في تميم
الكلام على يمين الخصم) «وصيغة اليمين» في كل حق بالله الذى لا اله الا هو
وهي «حتم» ويبطل الحكم دون حلف من لزمته وهل يجب تعجيلها لمن طلبه منها
أو ان طلب من وجبت له مهلة بها اجيب ان لم يبين لدده وقال ابو علي هذا هو الحق
نقله (قص) «الا ان يقبل الخصم سواها إبلا» أي حلفا ابلى ابلاء حلف .

(١) نسخة : الأول

(٢) نسخة : عنده

ويحلف الخصم على ما قاما شهادة العدل الذي أقاما
وليول إن عين قدر عنه ولا له عليه شيء منه
وإن يعين سبب فلينفه ولينف أيضا غيره في حلفه
ومن نفى عن نفسه أو أثبتا لنفسه أو لسواها بتتا
والظن في كل قويه كفى ومن نفى عن غيره علما نفى

«ويحلف الخصم على ما قاما،» أي وافق «شهادة العدل الذي أقاما،» ولذا إن شهد بضرب ومات حلف وليه المكملة لقد ضربه ثم القسامة لمن ضربه مات «وليول إن عين» بالضم «قدر» أي عينه طالبه «عنه، و» يزيد مع ذلك و «لاله عليه شيء منه، وإن يعين سبب» أي عينه الطالب أيضا «فلينفه، ولينف أيضا غيره في حلفه» فإن قال الطالب دينار من بيع حلف ماله عليه دينار من بيع ولا غيره «ومن نفى عن نفسه أو أثبتا، لنفسه أو لسواها بتتا،» أي حلف بتا «والظن في كل» من نفى وضده «قويه كفى، ومن نفى (١) عن غيره علما نفى،» كنفه حقا ادعى على موروثه أو عبده وإنما يحلف لرد دعوى على عبده إن ادعى علمه ويحلف الورثة يمين استحقاق ماخرج عن ملك موروثهم في علمهم بوجه ما ويحلفون بتا إن ملكهم باق عليه إلى الآن ذكره ابن فرحون.

فرع : قال (قص):

(وانقلب ان تك بتابتا والعلم علما في مقال الافتا)

نسخة : حقا. (خ)

في عوده لها إذا بغيرما تجب أداها خلاف علما
في ربع دينار فأعلى إن طلب تغليظها بنحو مسجد وجب
فيتالى قائما مستقبلا ومنع المصحف قوم فضلا
والبعض من لا يتوقى الباطلا إلا به أن ياب عد ناكلا

«في عوده لها إذا بغير ما، تجب أداها خلاف علما» افتى قوم بانه ان بت زاد ماعليه وقال ابن عتاب غموس والاصل فساد منهى عنه «في ربع دينار فأعلى ان طلب، تغليظها بنحو مسجد وجب، فيتالى قائما مستقبلا، ومنع المصحف قوم فضلا،» جزم ابن رحال و (هونى) بمنعه إذ يعتقد غير الواقع فيحلف عليه وذلك ضرر وقد فعله ابن عاصم صاحب الامامين (سم) واشهب ولم يرضه سحنون وجوزه الشافعية وصيغة الحلف عليه ان يحلف ويضع يده عليه قاله (هونى) وقيل يضع سبابته عند سميع في صدر المجادلة ويحلف بها انزل الله فيه «والبعض من لا يتوقى البلاطلا، الا به إن ياب» عنه «عده» «عده» انظر حاشية (ت) على (تو) على اللامية.

تنبيه: في التبصرة ان اليمين انما تجب نهارا لانه اشنع فربما خاف شنئته الا المخدرة قليلا ونحوه في (قص) عن ابني عاشر ورحال وانظر حكم التغليط في غير المال فلم اجد فيه الا قول ابن ناجي ان ناكرا مملكة حلف في المسجد لأنه يريد اثبات نكح اقل مهره ربع دينار ولا بن فرحون مثله فيمن تريد طلاقا بنفقة أو شرط عدم غيبة.

من قال لا أحلف حتى يأتلف ورثة الحق لافرد الحلف
فلا تجب بل ياتلى لكل من أتاه منهم ولا يزيد عن
واحدة إذا أتوه أجمعين ورام كل منهم منه اليمين
وذو اليات كفته واحدة منها وتفرد اليمين العائدة
ومن لبعض الوراثين حلفا بأمر حاكم فغيره كفى
وناكل من غرما أو وارثين لم يكفه أداء غيره اليمين
وليول جل من يقوم شاهد منهم بإيضاء وقيل واحد
ان ردها ذو شاهد وأدى الآخر ثم بعد ازوى ردا
وهل له الحلف مع الثاني وهل يعيدها الآخران هذا نكل
وإن يودها وقام اثنان بعد فلا بن قاسم قولان
لايتألى أحد ليستحق ثان كوالد صبي مستحق

«من قال لا احلف حتى يأتلف، ورثة الحق لافرد الحلف، فلا تجب بل ياتلى لكل من، اتاه منهم ولا يزيد عن، واحدة إذا اتوه اجمعين، ورام كل منهم منه اليمين، وذو اليات كفته واحدة، منها» فمن ادعى عليه قوم دينا كفته يمين واحدة نقله (هونى) في باب اللعان «وتفرد اليمين العائدة»، «فمن لزمته يمين وردت عليه اخرى فرقهها ذكره (مع) وغيره. ابن سلمون إن قال اذكر كل ماتدعي لافرد الحلف اجيب الا في ميراث لانه لا يحاط بالحقوق فيه فكلما تجدد له شىء قام به «ومن لبعض الوراثين حلفا، بأمر حاكم فغيره كفى»، «لكن لمن لم يحلفه إقامة بينة في حظه ولو علمها حين حلفه انظر (عب) صدر الوكالة «وناكل من غرما أو وارثين، لم يكفه أداء غيره اليمين،» كما في التبصرة ولو أبى مفلس حلفا مع شاهده حلف كل غريم واخذ حظه فقط.

«وليول جل من يقوم شاهد، منهم بإيضاء وقيل» يكفى «واحد، ان ردها ذو شاهد وادى، الآخر ثم بعد ازوى» أى اتى بشاهد ثان «ردا، وهل له الحلف مع» شاهده

١ - نسخة: لم

٢ - نسخة: لهم

وانتظروا موكلا ولو بعد
لا تتوجه اليمين ذا صبا
وحلفن مطلوبه إذا شهد
فإن تألى فبذلك بقي
واسجل القاضي ليحلف متى
وانتظروا رشد محجور عليه
وليحلف ان يرشد وإلا لزما
والعبد والسفيه يحلفان إن قام عدل لهما بشأن

«الثاني» ام لا لنكوله قبل «و» على القول بحلفه معه فاختلف «هل، يعيدها الآخر
ان هذا نكل،» ليرد بها الشاهد الثاني قولان «وان يودها» أى وان يحلف المطلوب
اليمين المردودة عليه «وقام» للطالب «اثنان، بعد» حلفه لها «فلا بن قاسم قولان،»
هل كالواحد الذى مر هل يردان أو ينفعانه «لايتألى احد ليستحق ثان»^(١) فلا يحلف
مع شاهد بوكالته في مال الغائب على الأصح مالم يكن له حق في التوكيل كدين
على الغائب انظر التبصرة وان توجهت في هبة حلف متهم وقيل واهب ويغرمها
ان نكل وانظر (ت) لمن اقر في دين انه لاحق له فيه وتوجهت ذات القضاء «كوالد
صبي مستحق» .

«وانتظروا موكلا ولو بعد، في ذات الاستحقاق فيما يعتمد، لاتتوجه اليمين ذا
صبا، زمنه طالبا أو مطلبا وحلفن مطلوبه» أى الطفل «إذا شهد، عدل له» أى
للطفل «واحكم عليه حيث لد،» عن الحلف «فان تألى فبذلك» الحلف «بقي،
يغتله» فان وجد الطفل ثانيا ضم للأول «وضامنا مما لقي،» وحلف كبار الورثة مع
الشاهد واخذوا حظهم وحلف الخصم لرد الشاهد «واسجل القاضي ليحلف»
الطفل المكمل وكذا يمين مستحق «متى، بلغ ما العدل لديه اثبتا، وانتظروا رشد
محجور عليه، ان يدعي مال عليه أو لديه، وليحلف ان يرشد والا لزما، فان توى
المال سفيها» أى في زمن سفيهه «سلما،» فلا يكون في ذمته «والعبد والسفيه يحلفان،

(١) نسخة: أم

وحلف المطلوب حيث نكلا وبالبراءة إذا تجملا
إن يقل المدين للوكيل قد قضيت أو أبرأني فان بعد
قضي بالقضا على المديان ويتربقب المنيب الداني
إذا أقام شاهدا بالدين والقرب حدوه بكاليومين
ثم إذا مالقي الموكلا حلفه ويأتلى إن نكلا
أو قد قضيت أبكم حلف من بلغ حيث علمه به يظن
ومن سوى المبرزين تلزم يمين متهوم بهالا يصم

ان قام عدل لهما بشأن» وكذا على الأصح ان عدماه ونكل الخصم وقيل يغرم الخصم
ويتنظر رشد السفية .

«وحلف المطلوب حيث نكلا،» عبد وسفيه «وبالبراءة إذا تجملا، ان يقل المدين
للوكيل قد، قضيت» موكلك «أو ابرأني فان بعد، قضي بالقضا على المديان،
ويتربقب المنيب الداني، إذا اقام شاهدا بالدين، والقرب حدوه بكاليومين، ثم اذا
ما لقي الموكلا، حلفه» انه لم يقضه ولم يبرئه «ويأتلى» المدين «ان نكلا،» الطالب
«أو» قال للورثة^(١) «قد قضيت ابكم» (ومن يشابهه ابه فما ظلم) «حلف من، بلغ» أى
من مات الاب وهو بالغ لا من هو صبي حينئذ ويتنظر رشد سفيه «حيث علمه به»
بالقضاء «يظن،» فان نكل حلف المدين وسقط حق ناكل وان نكل غرم لهم «ومن
سوى المبرزين تلزم،» وقيل لا تجب وشهر أيضا «يمين متهوم بها لا يصم» اما مافيه
معة كالسرقة فلا يحلف فيه من لا يليق به ممن شهد له بالخير ومخالطة اهله وتجنب
اهل الشر.

(١) نسخة : لورثته

ولايردها على من خاصها بل بمجرد النكول غرما
نعم يسوغ قلبها بغيرما به توجهت على من تهما
بان يسومه الظنين قسمه لضاع ما طلبه وتهمه
ولا ترد ذات رد وقضا أو تهمة أو مستحق عرضا
ووجبت ذات القضاء في القضا على ذوى حجر وغيب وقضا
وفي سقوطها إن الموالي كانوا كبارا عثير الجدال

«ولايردها على من خاصها، بل بمجرد النكول غرما، نعم يسوغ قلبها بغيرما، به توجهت على من تهما، بان يسومه أي يلزمه (١) ﴿يسومونكم سوء العذاب﴾ «الظنين قسمه، لضاع ما طلبه و (٢) تهمه،» به «ولا ترد ذات رد أو قضا، أو تهمة» كما مر «أو مستحق عرضا،» أي مالا «ووجبت ذات القضاء» وتسمى يمين استظهار واستبراء وهي احتياط لحفظ مال من لا يدفع عن نفسه ورد دعواه المقدرة والأصح فساد الحكم دونها فيحلف الطالب ما أبرأ من حقه ولا باعه ولا احوال به ولا وكل فيه ولا في بعضه ولا وهبه ولا شيئا منه وانه لباقي عليه إلى الآن «في القضا، على ذوى حجر وغيب وقضا،» أي موت «وفي سقوطها ان الموالي،» أي الورثة ومنه ﴿وانى خفت الموالي من ورائى﴾ «كانوا كبار عثير الجدال،» الأول لابن شعبان والثاني لابی محمد وغيره خوف دين أو وارث قال (ت) ومن دفع دونها ديننا على ميت ضمن ان تعذرت على القابض وقال مرة وضمن دافع دونها حصة صغير.

(١) نسخة: أي يكلفه. (خ) (٢) نسخة ولقد. (خ)

وسقطت إن بمعين أقر أو يوص بالتصديق فيما قد ذكر
لا قول وارث وموصى نعلم دينك وهو إلى الآن يلزم
هذا ومن شيعة ذى اليمين يمين مستحق ذى تعيين
مالم يكن بيد غاصب وعن إعدار آخر اليمينين تدن

باب الشهادات

العدل عند العلماء من رسما سليل عاصم بيتين هما
العدل من يجتنب الكبائرا ويتقي في الأغلب الصغائرا
فرع: قد تجب على والد كمن طلبت دينها على زوجها الميت وورثته بنوها.

«وسقطت إن بمعين أقر»، الغائب أو الميت كذا في (سر) عن (ح) ولم يقيده
(عب) ولا حواشيه بمعين «أو يوص بالتصديق فيما قد ذكر»، انه في ذمته وكذا ان
أوصى بدفعه من ثلثه «لا» يسقطها «قول وارث وموصى نعلم، دينك وهو إلى الآن
يلزم»، ذكره (مع) ثم قال فان نكل الغريم سقط مناب اليتيم «هذا ومن شيعة ذى
اليمين»، أي من صواحبه «يمين مستحق ذى تعيين»، من حيوان أو عرض أو
غيره قاله (سم) وابن وهب وسحنون ولابن كنانة لا تجب الا ان يدعي الخصم ما
يوجبها وصفتها ان يحلف ماباع ولا وهب قاله في التبصرة «مالم يكن بيد غاصب»
فلا تجب «وعن، اعدار آخر اليمينين» ذاتى قضاء واستحقاق «تدن»، دانه طاعه.

«باب الشهادات» «العدل عند العلماء من رسما (١) سليل عاصم بيتين هما:
العدل من يجتنب الكبائرا» كحسد ورياء وربا وكذب يجر ضررا عظيما وتسلف
حبس وغصب واعتياد حلف بطلاق إذ لا يخلو من حنث فتحرم زوجه غير عالم
وتساهل في وضوء أو تيمم أو زكاة وتجارة جاهل لغلبة اكله الربى (سم) ما رأيت
مالكا قبل شهادة تاجر وكذا من لا يقيم صلبه راكعا أو ساجدا أو أدام ترك ندب
كتحية مسجد أو صغيرة لاتقدح مروءة والأصح قدح الشح كاستيفاء الحقوق عن
آخر درهم وهل يقبل المغتاب ومن تجر لارض الحرب ثالثها ان ندر ذلك منها (ق)

(١) نسخة: وسما (خ)، واخرى: نظما. (شس) و (ح)

وما أبيع وهو في العيان يقدح في مروءة الإنسان
وهي توقيه دواعي ذمه فعلا وتركنا في طريق قومه
واليوم الاولى فيه قول ابن أبي زيد وقافيه من أهل المذهب
إن عدم العدول فالأمائل لذا به المستأخرون عملوا

من الذنوب ما لا يجرح لمجارى العادة كغيبة وسب زوجة (١) وعبد وضربها فوق
المصلحة غضبا وترك تعليم الاهل «ويتقى في الاغلب الصغائرا»، (ق) كامامة من
يكره وهجر فوق ثلاث وكثرة ضحك أو خصام ومجالسة فسقة ايناسا لهم ويبيع على
أخ وحاضر لباد وتلقى الركب واتخاذ كلب بلا مبيع

«وما ابيع وهو في العيان، يقدح في مروءة الانسان، وهي» أي المروءة «توقيه»
غالبا فلا يقدح غير الاغلب «دواعي ذمه، فعلا وتركنا في طريق قومه»، أي عرفهم
بذا حدها ابن عرفة فالاتصاف بضدها يكره أو يمنع بحسب المتصف والصفة
والوقت ونحو ذلك نقله (مع).

تنبيه: قال (ق) المروءة موافقة الاخوان فيما لم يحرم فافعل كلما يرضى جليساك
من حل لعلك تجد اجر المحسنين وشأن العالم ان يذهب مع الناس مالم يخف اثما
والايمة تترك الورع خوف الوحشة لانها حرام ولذا جاز الكذب لاصلاح بين وقال
مالك من اقتدى بمن يسجد للنقص بعد وافقه لان الخلاف شر وقد كنت قلت:

(١) نسخة: وولد . (خ)

عدول كل زمن وبلد بحسبه فبالأیمة اقتد
ولكن استكثر بحسب ما شهد فيه وبعض بثلاثين يحد

(ويندب الاسعاف حيث لم يكن في ماثم نص عليه في السنن(١))

«واليوم الاولى فيه» والله اعلم «قول ابن ابي، زيد وقافيه من اهل المذهب»، وهو
انه «ان عدم العدول فالامثل» أي اصلحهم (٢) «لذابه المستأخرون» من أهل
العلم «عملوا» كما في (ت).

«عدول كل زمن وبلد، بحسبه فبالأیمة اقتد،» (هوني) نصوا ان لكل عصر
مبرزين وان عدول كل زمن وبلد بحسبه هـ.

وفي التبصرة كل محل تعذر فيه الشهود يعني العدول شهد فيه بعضهم على
بعض بلا رعي عدالة أهـ. فقول ابن عاصم (والذي قد اعلنا بحالة الفسق الخ)
كبيته السابقين والله تعالى اعلم. «ولكن استكثر» كما ذكره ابن هلال وغيره
«بحسب ما شهد، فيه وبعض بثلاثين يحد،» وهو محض باب في نوازلهم وذكروا مثله
في النكاح وقال في الدرر بحيث يتواتر الخبر من خبرهم وحدوا اللفيف وهو غير
العدول باثني عشر ويزاد لنحو عشرين وجري عمل فاس بقبوله في كل امر وقيام
سنة مقام عدل الدسوقي عن شيخه ان تعذر عدل فمن لا يعرف كذبه أهـ. القرافي
ما عن ابي محمد في الشهود يجب مثله في القضاة وغيرهم ليلا تضيع المصالح وما
اظن احداً يخالف في هذا وشرط التكليف الا مكان وفي الدرر عن ابي الفضل
العقباني ان العامي المرضي ديناً يشهد ومن لا عدول فيهم فالاشبه ثم الاشبه.

(١) في نسخة: أي سنن المهديين (خ) (٢) في نسخة: واقلهم فجورا. (خ)

وعشرة مشروطة في الشاهد في كلما وقت وكل بلد
صحة عقله لدى التحمل وإذ يودى ليس بالمغفل
الا بواضح كقد سمعته طلق أو قطع ذا رايته
ولم يكن ذا رشد مولى عليه أو طيش ولو مخلي
ومنع التبل القوى الدنيوى شهادة العدل كذا قرب قوى

«وعشرة مشروطة في الشاهد، في كلما وقت وكل بلد، صحة عقله لدى التحمل، وإذ يودى» أي وصحته أيضا حين الاداء «ليس بالمغفل»، والمغفل من له نباهة لم يستعملها كعطاء السلمي احد الائمة الكبار فشرط الشاهد كونه محتززا يومن عليه التحيل «إلا بواضح كقد سمعته، طلق أو قطع ذا رايته»، ومثله عند (هونى) وشيخه البليد وهو فاقد النباهة وقال (ت) والدسوقي لايقبل في شىء «ولم يكن ذا رشد مولى، عليه» وقيل يشهد «أو (١) طيش» أي سفه «ولو مخلي»، أي مهملا وقيل يشهد «ومنع التبل» أي العداوة «القوى» بخلاف مالا يجز شحنةا كخصام في شق ثوب «الدنيوى»، اما عداوة دينية فلا تمنع «شهادة العدل كذا قرب قوى»، وهو اصل وفرع وزوجهما (سم) لايشهد ربيب وان سفل وجوزها سحنون وعياض لريبب وزوج فرع.

وعادم الميل لوالد على والد أو لابن على ابن قبلا
وهل بشرط كونه مبرزا وقل مشهود به وعززا
ومنعته تهمة التعصب إلا لمن رافق في محارب
أو دفعه معرة أو ضررا نحو مدان بالقضا تضررا
وتهمة الحرص على الامضاترد كقائم عن غائب ثم شهد
وحرص جر كوصي وكرب دين بهال ومدى الدين اقتررب
وفي الأمير عند قاضيه وفي خطب ومصلح ملا ومشرف

«وعادم الميل لوالد على، والد أو لابن على ابن قبلا وهل بشرط كونه مبرزا، وقل مشهود به وعززا،» هذا القول أي قوى ﴿فعززنا بثالث﴾ «ومنعته تهمة التعصب، الالمن رافق» قوما فيشهد لهم «في» ظلم «محارب» حاربهم «أو دفعه» تهمة «معرة ١» كابن زنى في زنى ومن رد في جرحه (٢) أو تهمة وزالت (٣) «أو ضررا، نحو مدان بالقضاء تضررا،» ولو مليا وهل ولو لم يقرب الأجل ورجحه ابو علي «وتهمة الحرص على الامضا ترد، كقائم عن غائب ثم شهد، وحرص جر كوصي وكرب، دين» شهد لمدينه «بهال ومدى الدين» أي اجله «اقتررب،» أي قرب ﴿اقتررب للناس حسابهم﴾ سيما دين حل «و(٤)» في الامير عند قاضيه وفي، خطب» بالكسر أي خاطب «ومصلح ملا» أي مصلح بين جماعة «ومشرف،» وهو من جعله القاضي رقبيا على وصي اليتيم.

(١) نسخة : عن نفسه (خ)

(٢) نسخة : لجرحه

(٣) نسخة : فلا يشهد فيما رد فيه . (خ)

(٤) نسخة : اختلف

واردد إذا ما بعضها للتهمة رد جميعها وكالتهم الأمه
واقبل إذا للسنة البعض يرد أو ائلى على الذي به شهد
أو قام دون طلب أو حرصا على التحمل وبعض نكصا
وهل تؤديها لمن لك شهد إن لم يك المجلس والخصم اتحد
وطارىء الفسوق قبل الحكم ضر وهل يعم أو يخص مايسر

«واردد إذا ما بعضها للتهمة، رد جميعها» مفعول اردد «وكالتهم الأمه»، أي النسيان فان نسي بعضها سقط غيره فلو اقر ميت ببنت لامته انها منه ونسيت البينة أي بناتها ردت شهادة تلك البينة فلم تعتق واحدة منهن كما ذكره خليل في الاستلحاق «واقبل» الباقي «إذا للسنة البعض يرد» كشهادة امرأة بهال ونكاح وقيل ترد كلها كما ياتي ان شاء الله تعالى «أو ائلى على الذي به شهد أو قام دون طلب أو حرصا، على التحمل» بالاختفاء «وبعض (١) نكصا» أي رد هذه الشهادات الاربعة من قوله واقبل «وهل تؤديها لمن لك شهد، ان لم يك المجلس» اتحد «و» لا «الخصم اتحد»، كما للاخوين أو تمنع (٢) مطلقا وعليه خليل «وطارىء الفسوق قبل الحكم ضر وهل يعم أو يخص مايسر» بالضم أي يستر عن الناس كسرقة.

«لا» طارىء «الضغن ان ثبت ان لم يك ثم»، «حين شهد» ولا حدوث تهمني دفع «كمن شهد لك ثم تحمل لك دينا «وزم»، أي قود يعني جرا كمن شهد لامرأة ثم نكحها «وانقض» الحكم الواقع منك أو من قاض آخر كما في المختصر والامير «إذا ظهر ان الشهدا، حين الادا غير عدول» (٣) ولا ينقض وهو لاشهب وسخنون اما لو ظهر في احد شاهدين فكتوحد الاخر «أو عدى»، للخصم وانظر ان ظهر

(١) نسخة: (عل ماحصصا) ظهر واشتهر وقيل يرد ان حلف وقام دون طلب (شس) و (خ)

(٢) نسخة: أو تجوز مطلقا وعليه خليل ومنعها قوم مطلقا. (خ)

(٣) نسخة (وقيل) (شس) و (خ)

لا الضغن إن ثبت إن لم يك ثم ولا حدوث تهمتى دفع وزم
وانقض إذا ظهر أن الشهدا حين الأدا غير عدول أو عدى
وغالب الظنون للقرائن يجدى زوال الفسق والضغائن
واهملن شهادة من مهمل فيها انتفاء علمه بالمبطل

فصل في المبرز

وشرطوا التبريز فيمن وترا أو زاد أو نسي ثم ذكرا
كذاك مسترع كذا ملاطف كذا أجير باشتراك يوصف
كذا مجرح بغير الضغن لا خصص أو قيد أو من فصلا

مانع غير ذلك كقرابة وتهمة «وغالب الظنون للقرائن، يجدى زوال الفسق والضغائن، وأهملن شهادة من مهمل فيها انتفاء علمه بالمبطل،» نقله (مع).

(فصل في المبرز) بالكسر وهو من فاق أقرانه ولا يخلو منه قوم كما في (هونى) وغيره فالأمر نسبية.

«وشرطوا التبريز فيمن وترا» أي نقص ١ «أو زاد» كقوله لك خمسة بل عشرة أو أربعة فالمبرز يعمل بآخر قوله وهل ولو بعد الحكم قولان وغيره ان زاد أو نقص ردت كلها وما قبل الاداء لا يسمى زيدا ولا نقصا وهل ولو رسمها قولان ذكرهما (سج) (٢) أو نسي ثم ذكرا، «فلو قال للقاضى توقفت فيها ثم قال اقض فثالثها ان برز قبلت وهو الأصح «كذاك مسترع» قال (مع) إنها يقبل في الاسترعاء (٣) ضابط عارف بطرق الشهادة تحملا واداء ومعانى الالفاظ نصا وظاهرا ومفهوما والمراد بالاسترعاء الشهادة التي يملئ الشاهد من حفظه (٤) مثلا وتقابلها شهادة تسمى شهادة الاصل وهي ما اشهدك عليه فاعله انظر (ت) قبل فصل الاعذار «كذا ملاطف، كذا أجير باشتراك يوصف، كذا مجرح بغير الضغن لا، خصص أو قيد

(١) نسخة: منها (خ). (٢) نسخة (سم) (خ)

(٣) نسخة: مبرز. (خ). (٤) نسخة: كتعديل وجرح ومعاينة غصب. (خ) و (ج)

فصل في الاستفسار

واستفسروا الشاهد حيث أجملا فإن يؤدك سؤله فابطلا
إلا من المبرزين العارفين وعمدة الشاهد شرعا اليقين

أو من فصلا،» يعني انه لا يشترط التبريز فيمن خصص لفظه العام في شهادته أو
قيد المطلق أو فصل المجمل واختلف (ك) وهونى في شرطه في شاهد مع يمين وعده
(ت) في ذى النظائر.

(فصل في الاستفسار) «واستفسروا الشاهد» وليس الحق فيه للمطلوب بل يطلب
قاضيه زوال الاحتمال بنفسه أو بمن يثق به «حيث اجملا،» فيبين المجمل (١) من
سلف أو بيع وهل حضره أو اقر به فان قال من ثمن عبد أو اجرة خياطة ثوب لم
يفد مالم يقل واخذ العبد ورد الثوب مخيطا فان تبايعا نقدا فيبينة بائع انه دفع المبيع
مالم يطل حتى يعرف كذب مشتره فيحلف بائع انظر فصل الشهادة في المعاملة
من التبصرة.

فرع: يشهد للاذن في العبد بقوله حضرت تجارته في بلد كذا بحضرة ربه ولم ينكر
أو سمعته اذن له وفي (قص) عن (هونى) ان قوما شرطوا في شاهد النسب ان يبين
الجد الجامع لهما «فان يؤدك سؤله فابطلا» شهادته «الا من المبرزين العارفين،» لما
تصح به فانما يستفسرون في زنى وحد لسترودرء وفي الردة لاختلاف العلماء «وعمدة
الشاهد شرعا اليقين،» باحد اربعة عقل تواتر حس استدلال كشهادة طيب بقدم
العيب.

تنبيه: اعمل ابتال وعبد السلام الشهادة بالفهم كأن يفهم من الزوج الطلاق
أو من الواهب الحياء أو انها فهمها كلامه على الايصاء قال الرباطي الراجح اعمالها
لكن لابد من نباهة كما في (مع) عن المازرى والسيورى من ان العلم يحصل من
قرائن الاحوال لحاذق فطن.

(١) نسخة: هل. (شس) و(خ) ومعاينة غضب. (خ) و(ح) شس

(٢) نسخة: نلعبد

إلا بما في غالب لا يوقن كالرشد والاعسار فالقرائن
 جازت على خط مقر إن حضر ولم يرب كان محاماً ثم اعتذر
 ومع عدل الخط من معترف لك بحق احلفن ثم احلف
 على قبولها بخط شاهد حضوره يشق غير واحد
 بخط قاض حكمه أشهب قد قبلها ونجل ماجشون رد

«إلا بما في غالب لا يوقن، كالرشد» وضده «والاعسار فالقرائن»، يعتمد عليها
 «جازت على خط مقر» ولو بغير مال على الأصح «ان حضر»، الخط «ولم يرب» وانظر
 (مع) لريية الخط «كان محاماً اعتذر، ومع عدل الخط» أي الشاهد بالخط «من
 معترف، لك بحق احلفن (١)،» ذات النصاب «ثم احلف (٢)» أخرى تكمل
 بها السبب ذكره (بن) و(سر) وقيل لا يثبت الخط دون شاهدين ٣ ويمين «على قبولها
 بخط شاهد، حضوره يشق غير واحد»، فان سهل حضر ولو امرأة «بخط قاض
 حكمه» مفعول خط «اشهب قد قبلها ونجل ما جشون رد،».

(١) وفي نسخة: مرتين (شس) و(خ) (٢) نسخة: ذات الاستظهار. (شس) و(خ) (٣) نسخة: شاهد.

فصل في ذات السماع

واعملوا ذات السماع في رشد عدم ونكح وعدالة وضد
وقسمة حراية بناء محلل والعرف والعطاء
والبيع والموت تناءى بلده أو عهده وقف تحوزه يده
محترم وضرر الزوجان أو النكاح وهما حيان
وشرطها اثنان وأن لا يسميا من سمعا والارتياب نفيا
وحلفه ولم تقم لخصمه قاطعة والشئ تحت حكمه
طول وهل لا بد أن يعتمدا على ثقات وسواهم في المدى ١
وحمله بذاك أو يكفى احد الامرين في الامرين خلف قد ورد
والبعض قيد الطول فيها قصرا على الولا والملك والنكح الشرا
حوز تصدق وحبس الوقفة وهم بنوهارون غاز عرفة
والحمل والأداء حيث طلبا ونفعا ولم يشقا وجبا
كفاية من غير ذي فقه ولا يكفى أداء واحد فيما اعتلى

فصل في ذات السماع

«واعملوا ذات السماع في رشد، عدم ونكح وعدالة وضد،» وهو سفه وغني
وطلاق وجرح فيقول لم نزل نسمع انه مجرح أو زان وشرطها ان يفوته زمن المعدل
والمجرح «وقسمة حراية» لم نزل نسمع انه محارب «بناء، محلل» مضاف إليه بناء
«والعرف» أي الاقرار «والعطاء،» هبة أو وصية أو غيرهما «والبيع والموت» حال كونه
«تناءى بلده أو عهده وقف» لم يحز أو «تحوزه يده،» وشهدت أيضا انه «محترم» احترام
الوقف بانه يورث إرث الوقف فلا يرثه زوج ولا حفيد ولا يحتاج لتسمية الواقف ولا
اثبات ملكه على الأصح اما لو قطعت فلا بد منه «وضرر الزوجان، أو النكاح وهما
حيان، وشرطها» أي شهادة السماع «اثنان» فلا يحلف مع واحد «وان لا يسميا من
سمعا والارتياب نفيا،» كعدم سماع ذلك من هو مثلهم.

«وحلفه» إلا من شهدت بضرر زوج بلا ذنب فتطلق بلا حلف «ولم تقم

(١) نسخة: في الاداء

ورفعها لجاهل بك حتم إن تعلم أنه يقوم إن علم
 اخبر بقربك وضعفك ولا تخبر بجرحك على ما فضلا
 والانتفاع في عثم الأدا بهاله بال يضر الشهدا
 وليس في لفظ الأداء أشهد بمتعين على ما أيدوا
 وهل تجوز حضرة الخصم الأدا عليه أم لا إذ تضر الشهدا

لخصمه، « بينة » قاطعة والشيء تحت حكمه، طول وهل لابد ان يعتمدا، على ثقات وسواهم في المدى^(١)، وحمله بذاك أو يكفى احد، الامرين (٢) « أي الثقات وغيرهم » في الامرين خلف قد ورد، « ورجح (بن) الأول و (سم) منعها من غير العدول إلا في رضاع وهل يجب ذكره مدة السماع للخلف في قدرها ثالثها ان كان جاهلا وقال سمعت لا ان قال لم أزل اسمع « والبعض قيد الطول فيها قصرا، على الولا والمملك والنكح الشرا، حوز تصدق وحبس الوقفة، وهم بنوهارون غاز عرفة، والحمل والاداء حيث طلبا، ونفعا ولم يشقا « (ضريح) الاصل رعي المشقة وحد سحنون بكبر يدين لم يقيم له دليل « وجبا كفاية من غير ذى فقه » إذ ليس على الفقيه شهادة « ولا، يكفى اداء واحد (٣) « يحلف معه « فيما اعتلى، « قوى .

« ورفعها » أي الشهادة « لجاهل بك » أي بشهادتك له « حتم، ان تعلم انه يقوم ان علم، اخبر بقربك وضعفك ولا، تخبر بجرحك على ما فضلا، والانتفاع في محتم الادا، بهاله بال يضر الشهدا، »

فرع: قال في الدرر يحرم ان تشهد للغصاب بما يدعوهم لغصبهم وجاز ان تشهد للمغصوب بما له فيه رفق « وليس في لفظ الاداء اشهد، بمتعين على ما ايدوا،

(١) وفي نسخة: الاداء. (شس) و (خ) (٢) وفي نسخة: أي الحلف والنطق (خ)

(٣) نسخة: حيث كانت اليمين مع الشاهد تكفى. (شس) و (خ)

فصل

لاعقل بالدعوى ولا بمفرد ليس بمرجو على المؤيد
واعقل بمرجو ولطخ وادعا حاضرة أو بكيوم موضعا

وهل ^(١) يجوز حضرة الخصم الاداء، عليه» بل أو جها قوم ان حضر انظر التبصرة
«ام لا» تجوز «إذ تضر الشهدا»، لان الخصم قد يؤذيهم غالبا ولا سيما ان كان ذا
لسان واستطالة وقد قال تعالى ﴿ولا يضار كاتب ولا شهيد﴾ فيمنع حضوره معه
ليلا يؤذيه ذكره (مع) ثم قال اليزناسي احد اعلام المغرب ومن الفساد تحيل المطلوب ^(٢)
لسؤال الشاهد عن اشياء تغلظه ولا يلزم ^(٣) ان يؤدي مرتين لانه ضرر به .

(فصل في العقل) وهو منع الحائز مما شهد به لغيره ويسمى وقفا وتوقيفا وعقلة
وحيلولة «لا عقل بالدعوى» قولاً واحداً «ولابمفرد، ليس بمرجو على المؤيد،
واعقل بمرجو» فيجعل عرض وحيوان بيد امين وما خيف فساد به بيع ووقف ثمنه
«ولطخ» قاله (ت) واللطخ يقال لشهود غير عدول وللقريظة كفشو وكنت قلت :
(الامر الذي ينشأ عنه غالب ظن بلطخ وبلوث لقبوا)

«وادعا»، بينة «حاضرة أو بكيوم موضعا»، (ت) وهل ينحل عنك العقل ويحلى
بينك مع المحوز في مدة تاجيل الطالب وهو الظاهر وبه رايت بعضا يقضى أو
يستمر حتى يعجز وعلى الأول ان اتى بمطعن اعيد العقل وهكذا حتى يعجز ^(٤)

(١) نسخة: «ولان يجوز حضرة الخصم الاداء، عليه فهي من ضرر الشهدا» (شس) و (خ)

(٢) نسخة: المفاسد

(٣) نسخة: الشاهد. (شس) و (خ)

(٤) في نسخة: احدهما (خ) و (شس)..

فإن تعز أو تنأ يحلف خصمه حينئذ حيث يظن علمه
واحكم لمبتغيه بعد (١)
ضامن مال أو حيوان اعترف أو قام عدلان وفي الفرد اختلف
وليقيم الطالب إن بعد يقم والوقف إن نكل مطلوب علم
إن قال إن لم آتة فحقه حق فما بذاك يستحقه
من ادعى عجماء عند اكتملا توقف له مع خراجها إلى
إتيانه بالشهدا وعمدتي في ذلك الفرحوني في التبصرة

«فإن تعز أو تنأ يحلف خصمه، حينئذ حيث يظن علمه،» بأنه لمن اشتراه منه ولا عليه حلف إن لم يكن ممن يظن علمه بانه لمن اشتراه منه «واحكم لمبتغيه بعد» (٢) تحليفه خصمه «ضامن مال أو حيوان اعترف، أو قام عدلان وفي الفرد اختلف،» هل كذا أو يكفي ضامن وجه «وليقيم الطالب إن بعد يقم، والوقف إن نكل مطلوب علم (٣)» ذكره (ت).

تنبيه: من ادعى بينة غائبة وقال وكل من يخاصمني إن جئت لم يجب وفي ضامن وجه قولان وعلى حتمه فيحبس له إن قربت أو حلف على ثبوتها والقرب ثلاثة أيام والخوف كالبعد فإن نكل أو بعدت لم يسجن بل يحلف إن كان الطالب سمي الشهود فإن ساءهم ولم يشهدوا اوردوا فلا شيء له «إن قال إن لم آتة فحقه، حق فما بذاك يستحقه من ادعى عجماء عند اكتملا،» لص معروف «توقف له مع خراجها» غلتها «إلى، إتيانه بالشهدا وعمدتي، في ذلك الفرحوني في التبصرة.»

(١) لم اجد هذا الشطر الا في نسخة واحدة وليس فيها تمامه.

(٢) في نسخة: بينة وياخذة. (خ)

(٣) في نسخة: حتم. (خ)

فصل

لابد من عدلين في الرشاد والنكح والردة والأضداد
رجع وتمليك ظهار إيلا واضمم لمن الجرح والتعديدا
إحصانا إحلالا وعفوا عن قود من ادعت خلعا وتاريخ العدد
قذف حراة والاسترعا النسب طرح حضانة وموت وترب
عدل ومرأتان في مال وما له يؤل كاف أو هو أو هما
مع اليمين كاجارة أجل والنكح بعد الموت جرح حيث حل
بمكسب العلم من النسا اكتفي لدى الإمام المازري والعرفي
لا تكمل النصاب باليمين في وكالة وصية فيما اقتفي
وما على الرجال يخفى اثبت بمحض عدلتين كالولادة

(فصل) «لابد من عدلين في الرشاد،» وشرط قوم كثرة الشهود في رشد وسفه
كاربعة وعليه (ع) (١) وظاهر نقل (مع) عن ابن رشد انه مقابل «النكح والردة
والاضداد» وهي سفه وطلاق واسلام «رجع» لمطلقة أي رجعة «وتمليك ظهار ايلا،
واضمم لمن الجرح والتعديدا، احصانا احلالا وعفوا عن قود، من ادعت خلعا
وتاريخ العدد، قذف حراة والا سترعا النسب، طرح» اسقاط «حضانة وموت
وترب،» أي العدم «عدل ومرأتان في مال وما له يؤل كاف أو هو أو هما، مع اليمين»
ولا يحلف حتى يعذر لخصمه ليلا تضيع حلفه قاله ابو على وفي (مع) انه حق له فله
تركه نقله (قص) والظاهر ان قصد ابي علي انه يكلف بالحلف «كاجارة» اختلف
فيها أو في الاجر ومثال ما يؤل للمال «أجل، والنكح بعد الموت» حيث لا وارث
للميت وهذا احد قولي ابن القاسم والاخر قول اشهب لا يثبت دون عدلين «جرح
كيف حل،» أي نزل عمدا أو خطأ وذكروا في باب الخلع ان ضرر الزوجين يثبت
بما يثبت به المال .

«بمكسب العلم من النسا اكتفي، لدى الإمام المازري والعرفي،» قالوا ان
حصل العلم بجمع منهن قضي به على المذهب وان كثرن سقطت التزكية والاعذار

(١) (ع) هذا الحرف يشير به في الرحمة لابن عاصم ولا ادري هل كذلك هنا ام لا .

وشهرة العدا عدل قبالا تولى لضاع وتهمت اکتلا
وعن یمینک بشاهد ولو مسخوطا أو طفلا بسرّقه اکتفوا

فصل

ووجبت تزکیة إن أمها ذو الحق كالجرح لخوف سمها
بفوت حق أو لزوم مالا لا إن علمت الصدق فیما قالالا
فإن علمت قادحين فالأخف وأحد السین کاف فی الوکف
شرط المزکی ذکر تعددا علی الذی فی الصفتین اعتمادا
مبرز ذو فطنة ومعرفة خالط أخذًا وعطاء الفه
دهرا طویلا سفراً وقطنا وكان من بلده إن أمکنا
عرفه الحاکم أو ما قدره لكن مزکاه غریب أو مره

وأما قول (سم) وای محمد مائة امرأة کامرأتین فمبالغة انظر (هونی).

«لا تکمل النصاب بالیمین فی، وكالة (١) وصية (٢) فیما اقتفی، وما علی
الرجال یخفی أثبت، بمحض عدلتین کالولادة، وشهرة العدا عدل قبالا، تولى
لضاع» شینک «وتهمت» به «اکتلا،» علم لص «وعن یمینک بشاهد ولو، مسخوطا
أو طفلا بسرّقه اکتفوا،» وما فی البیتین فی (ت) وفی الرباطی ان من عرف بالظلم
یقلب الحکم فی حقه فیحلف طالبه ویستحق وفیه أيضا ان من نهب سراق ماله
وادعی معرفتهم یصدق ان عرفوا بالسرقه واستحلوها قاله مالک.

(فصل) «ووجبت (٣) تزکیة» الا من نقلت شهادته فلا تلزمک تزکیته «ان

امها،» أي رامها «ذو الحق كالجرح» فیجب «لخوف سمها،» أي باطل

«بفوت حق أو لزوم مالا،» یلزم «لا» تجرحه «ان علمت الصدق فیما قالالا،» ولا
ان كان قد عدلک فلا تجرحه بجرحة سبقت التعديل لان ذلك یبطل تعديلك نسبه

(١) نسخة: أي انه وكله فی حیاته لیتصرف له (خ) (٢) نسخة: أي انه اوصاه بان یتصرف فی امواله بعد وفاته لا

أوصی له بیائة مثلافان هذا مال محقق ولا یجرى فیہ خلاف ومقابل المشهور فی الوكالة والوصية لعبد الملك (خ) و

(شس). (٣) نسخة: كفاية . (خ)

وعرف الحاكم من يعدله إذ لا يعدل له من يجهله
وسبب الجرح أبوا أن تهمله وليس ذاك لازماً للعدله
فيشهدان أنه عدل رضا وهل يزكى بعدها أو إن مضى
حول أو إن يرب والأول شهر فيمن على تجديدها له قدر
وكفت الأولى اتفاقاً إن كثر معدلوه وبخير اشتهر
ولا زكاة إن يقل معدله عهدي به عدل والان أجهله
دع شاهداً معك أو عنك نقل ومن عليه أو له الأداة انحظل

(قص) لـ (مع) «فان عملت قادحين فالأخف، وأحد السيئين كاف في الوكف،»
أي العيب القادح «شرط المزكى ذكر تعدداً، على الذي في الصفتين» أي الذكورة
والتعدد «اعتماداً»، وقيل يزكى النساء ويكفي رجل «مبرز ذو فطنة ومعرفة، خالط
اخذاً وعطاء ألفه، ^(١) دهرًا طويلاً سفيراً وقطناً، وكان من بلده إن أمكننا، عرفه الحاكم
أو ما قدره،» أي ما عرفه وبه فسر ﴿وما قدروا الله حق قدره﴾ «لكن مزكاه غريب
أو مره».

«وعرف الحاكم من يعدله ، أي من يعدل مزكى الغريب والمرأة» إذ
لا يعدل له من يجهله، «أما شاهد غير امرأة وغريب فلا بد من معرفة القاضي لمزكيه
بلا واسطة» وسبب الجرح أبوا أن تهمله، وليس ذاك لازماً للعدلة، ^(٢) «العدلة
مزكو الشهود» فيشهدان» أي المزكيان للشاهد أياً كان «أنه عدل رضا، وهل يزكي
بعدها أو أن مضى، حول أو أن يرب والأول شهر، فيمن على تجديدها له قدر،»
أما أن لم يقدر على تجديدها فإنه اكتفى بالتزكية الأولى «وكفت الأولى اتفاقاً إن كثر،
معدلوه وبخير اشتهر، ولا زكاة إن يقل معدله، عهدي به عدل والان أجهله،»

(١) نسخة: و . (خ)

(٢) وفي نسخة: (ق) . (شس) و(خ)

فصل

وردت إن رجع أو ترددا قبل القضا وإن يقل بعد الأدا
وقبل حكم شاهد على فتى وهمت بل هو فلان ردتا
والخلف إن قال رجعت للأذى ثالثها إن يدر منعه انبذا
وحيث آب بعد حكم اغترم ماغرم المطلوب والحكم انبرم
أما رجوع عن رجوعه فلا يقبل فهو عجزه لفهلا
لا يغرم الراجع عن تعديل أو عفو أو طلاق ذى دخول
ولا من النصاب عنه في غنى كالث مال وخامس الزنى

قاله في المذهب الرائق وفي القلشاني نحوه عن التونسيين وفي (مع) عن القابسي
خلافه انظر (قص) «دع شاهدا معك» أي (١) تزكيته «أو عنك نقل، ومن عليه
أو له الادا انحطل»،

(فصل) «وردت ان رجع» وان ادعى عليه وانكره حلف ان اتى الخصم بلطخ
وعن الأخوين لا يكون راجعا حتى يرجع في المحل الذى شهد به (مع) (ت)
الأصح لغو رجوع عند غير القاضى الذى ادى عنده «أو ترددا»، فيها
«قبل القضا وان يقل بعد الادا وقبل حكم شاهد»

فاعل يقل «على فتى، وهمت بل هو فلان ردتا»، أي الشهادتان (٢) وفي غرمه للأول قولان
مرجحان.

«والخلف ان قال رجعت» عنها «للأذى» أى لما لقيت منه «ثالثها ان يدر منعه»
أي الرجوع عن الشهادة لذلك «انبذا»، أي الغ شهادته «وحيث آب بعد حكم

(١) نسخة: أي دع تزكيته. (شس) و (خ)

(٢) وفي نسخة: اما بعد الحكم فيمضى. (خ)

فصل

ونقلها عن أمر ان تنقلا عنه أجازوه ولو تسلسلا
 كأن رايته يوديهما لدى حكم أو غير عليها مشهدا
 لا مخبرا بها اتفاقا وبطل نقله إن لم يسم من عنه نقل
 كأن تعين الأدا وهو رجل أو كذب المنقول ماعنه نقل
 ناقلها قبل نفوذ الحكم وبعده يمضى بغير غرم
 وإنما ينقلها عدلان عن كل أو عدل وعدلتان
 والأصل لا ينقل لكن أقبل تلفيق ناقل لغير ناقل
 وجوز الهداة أن يعد لا ناقل أصله وضد بطلا
 ونقلها إن لم تفد ممن نقل عنه اتقوا وجوزوا إن احتمل

اغترم، ما غرم المطلوب والحكم انبرم، اما (١) رجوع عن رجوعه فلا، يقبل فهو
 عجة لفهلا، « فهل من اسماء الباطل والعجة بالكسر آخر أولاد الرجل «لايغرم
 الرجوع عن تعديل، أو عفو» عن قود «أو طلاق ذى دخول،» إذ فوت قودا أو تمتعا
 ولا قيمة لهما «ولا من النصاب عنه في غنى، كالثالث المال وخامس الزنى .»

«فصل» ونقلها عن أمر ان تنقلا، عنه أجازوه» اتفاقا «ولو تسلسلا، كان رايته
 يوديهما لدى، حكم أو غيرا عليها مشهدا، « على الأصح في هاتين «لا مخبرا بها اتفاقا
 وبطل، نقله» بحذف صلة الضمير «ان لم يسم من عنه نقل، كان تعين الادا وهو
 رجل،» اما المرأة فينقل عنها ولو حضرت لما عليها من الستر «أو كذب المنقول ما
 عنه نقل، ناقلها قبل نفوذ الحكم،» ان لم ينفعه جحده (٢) وبعده يمضي (٣) بغير
 غرم (٤)، وإنما ينقلها عدلان، عن كل أو عدل وعدلتان، والأصل لا ينقل لكن
 اقبل، تلفيق ناقل لغير ناقل، وجوز الهداة ان يعدلا، ناقل أصله وضد بطلا، « كما
 مر «ونقلها ان لم تفد ممن نقل، عنه» لجرحة مثلا «اتقوا وجوزوا ان احتمل،» .

(١) نسخة: اما رجوع عن رجوع فهو * مما يراه العلماء لغوا (شنن) و (خ)

(٢) وفي نسخة: ان كذبه. (٣) وفي نسخة: الحكم (خ)

(٤) وفي نسخة: على الشهود. (خ)

فصل

ولفق القول إن المعنى اتفق وان زمانا أو مكانا افرق
لا الفعل والقول ولا ما اختلفا نحو دخول وركوب حلفا
عن فعل كل وكجرح بالفري من جرح وبالربى من آخرا
بشاهد بغصبه وآخرا بعرفه به احكمين فإن طرا
أخو ذوى ملك له ادفعه وفي ملك لغصب اختلافهم يفي
ولا يضم شاهدا عيين ولا أخو سمع لذى يقين

(فصل) «ولفق القول ان المعنى اتفق،» كشاهد بتكذيبه لنبي وآخر بتكذيبه
للقرآن وكشاهد بحلفه بثلاث وشاهد بحلفه باللازمة وكشاهد بمعاينة وآخر باقرار
«وان زمانا أو مكانا افرق،» كشاهد بطلاق في رجب أو في مسجد وآخر به في صفر
أو في دار ولو شهد واحد بثلاث وآخر بطلقة لزمت طلاقة «لا الفعل والقول» كطلاق
وحث^(١) وكرمي قرآن بقدر وسب نبي «ولا ما اختلفا» من فعلين وقولين «نحو
دخول وركوب حلفا، عن فعل كل» وكسحر ورمي قرآن بقدر «وكجرح بالفري،»
جمع فرية بالكسر لكذب «من جرح وبالربى من آخرا،» ذكره (ح) وفي التبصرة
ان فيه خلفا «بشاهد بغصبه وآخرا بعرفه» بالضم أي اقراره «به احكمين فان طرا،
أخو ذوى ملك له ادفعه» أي فان طراً ذو شاهدين على الملك دفع له «وفي،» تلفيق
شاهد «ملك لـ» شاهد «غصب اختلافهم يفي،»

«ولا يضم شاهدا عيين، ولا أخو سمع لذى يقين» أي لا تلفق شهادة سماع لشهادة
قطع .^(٣)

تنبيه : لو شهد امرأة بمهرين من رجل ادعت انه نكحها مرتين بيتان لزما اما
بينة واحدة فلا تشهد بمهرين اختلفا ذكره (سر) .

(١) وفي نسخة: في فعل (خ)

(٢) نسخة: أي

(٣) نسخة: تنمة

فصل في المرجحات

رجح بنقل سبب عدالة والقطع والصحة والأصالة
تاريخ أو قدمه واثنين رجح على عدل مع اليمين
مدعى مال لدى غيرهما وسقطت للعدل اشهادهما
فهو له إن ادعاه أو لمن به أقر منهما إذا متن
وإن يقل لثالث أو لم يبن فالحلف والقسم لدى أبى الحسن
وفي انتفاء البينات يقتضى مقالته إن قال لي وحلفا
وهو لمن به أقر سلم أيضا ولكن ما عليه قسم
ويقسمانه إذا لم يدع شيئا وأقسما وللبداء اقرع
ومن يقيم على محوز سبويه بينة بأنه كان لديه
لم يجده فيما إليه ذهب خليل وابن محرز وأشهب

(فصل) في المرجحات وهي كما في (بن) خاصة بما يثبت بشاهد ويمين «رجح بنقل» بشرط ذكر سببه قاله (بن) «سبب عدالة»، ولذا يقدم عدلان على لفيف الا تواترا يحصل العلم قاله الرباطي «والقطع» على السماع «والصحة» على الفساد «والاصالة، تاريخ أو قدمه واثنين، رجح على عدل مع اليمين»، وفي الدرر فيمن نكح متوفى زوجها وقالت بينة في العدة وأخرى بعدها قدمت القائلة بعدها ولو قالت بينة هذا خط فلان وكذبتها أخرى فقليل تهاتر وقيل قول المثبتة وفي (مع) لو اقام بينة بعد اخذ مشتر المبيع على فساد البيع واقام مشتر أخرى على صحته فاعدها وان اعتدلتا سقطتا وصدق مشتر.

«مدعى مال لدى غيرهما، وسقطت للعدل» أي التساوى «اشهادهما، فهو له» خبر عن قوله مدعى «ان ادعاه أو لمن، به اقر منهما إذا متن»، أي حلف «وان يقل» انه «لثالث أو لم يبن، فالحلف والقسم لدى أبى الحسن»، اعني (بن) وقال (سر) ان قال هو لثالث حلف واخذه «وفي انتفاء البينات يقتضى، مقالته» أي الحائز «ان قال» أي الحائز «لى وحلفا، وهو لمن» من المدعين «به اقر» أي الحائز «سلم»،

فصل في الحوز

إن ادعيت ما بحوز اجنبي عشر سنين لم يشارك ناسب
لنفسه كالناس ذى تصرف وأنت ساكت بغير عاكف
كالخوف والرغبة والبعد وجهل فعله أو التلاد
وغيب الأشهاد أو الجهالة بهم وقال لي به يقضى له
خالص قال تعالى ﴿ورجلا سلما لرجل﴾ أي خالصا لاشريك له فيه «أيضا ولكن
ماعليه قسم»، لأن اقرار الحائز له لم يعارضه شيء «ويقسمانه إذا لم يدع»، انه له
ولم يقر به لاحد «شيئا واقسما وللبدء» أي الذي يبدأ منها بالحلف «اقرع، ومن يقر
على محوز سيبويه، بينة بانه كان لديه، لم يجده فيما إليه ذهابا، خليل وابن محرز
وأشهباء،» مفعول معه وفي التبصرة لو غلب احد الخصمين الآخر على الشيء
وجب رده لمن اخذه منه حتى يترافعا.

(فصل في الحوز) واعلم انهم نصوا انه بالعرف خصوصا ابن رحال في حاشيته
فانه قال ان الحق هو الرجوع للقرائن والعوائد في الحيازات فعلى القاضى ان اراد
النجاة غدا النظر في كل نازلة لقرائن احوالها (١).

«ان ادعيت ما بحوز أجنبي» (سم) أو قريب ولو شريكا «عشر سنين لم يشارك»
أي لم يكن شريكا لك «ناسب لنفسه كالناس» أي وينسبه له الناس «ذى تصرف»
فيه كتصرف المالك في ملكه بهدم أو غيره قاله الرباطي وشمل قوله غيره الانتفاع
كمعمل العبد «وانت ساكت بغير عاكف» أي بلامانع ﴿والهدى معكوف﴾ والأصح
تصديقه في دعوى المانع ومثل للمانع فقال «كالخوف والرغبة والبعد» مصدر باعد
يعني البعد «وجهل فعله» أي تصرف الحائز. ابن فرحون الغائب وأن قرب مصدق
في دعوى الجهل بخلاف الحاضر «أو التلاد» يعني الملك فتعذر بجهل ملكك له
وتحلف على الأصح «وغيب الاشهاد أو الجهالة بهم» كما حرره هونى و (ت) «وقال

(١) نسخة: وفي نوازل العباسي مانصه اعلم ان المعتبر في باب الحيازة اعراف الناس وعوائد هم كما صرح به غير

واحد من اهل المذهب وفي الرباطي الرجوع في الحوز إلى العوائد. (خ)

وإن يقل وهبته لي فكذلك مالم يكن مبدأ حوزة كراك ونحوه كمثل أن تعينا فإنما يحاز بالخمسينا

لى» بأن قال لى مثلا اشتريته منك أو وهبته لى أو ورثته ولا ادرى وجه ملك موروثى له اما بمجرد دعوى الملك دون شىء من ذلك فلغو ان ثبت اصل الملك لغيره فلا عبرة بحوز لم يستند لموجب شرعي فان استند له كاشتريته ^(١) كفاه مع الحوز.

تنبيه: اعلم ان الشراء لا يثبت الملك لكن ينزع به من يد حائز لم يدع الملك «به يقضى له»، ولو اقامت بينة «وببيان وجهه» ^(٢) لن يلزما، ويأتلى على الأصح فيها،».

تنبيهات: الأول: من المانع كونه معروفا بالغصب فحوزه كلا حوز ومن العذر كون المرء مثيرا شئت ماله في الناس تفضلا لعلو همته فلا يحاز عليه مالم يقم الحائز بينة بنقل الملك له وليس من العذر قوله نسيت نسبه (قص) لـ (هوني) في الصلح.

الثاني: اعلم ان الحيازة لاتنفع فيما علم ان اصله لغير الحائز ان حقق انه حيز على وجه الاعارة أو الاعمار أو غير ذلك قال (ك) وقد غلط في ذلك ابن الحاج وسلمه ابن سلمون.

الثالث: حد الحوز بعشر رأى ابن القاسم في عقار وغيره ومطرف واصبغ في العقار أما غيره عندهما ففي دابة ركوب وامة خدمة عامان وفي عبد لخدمة وغيرها كتجر فوق ثلاث سنين ولا يبلغ عشرا وكذا عرض غير ثوب اما الثوب فعام وعلى قولهما جرى ابن عاصم وخليل.

«وان يقل وهبته لي فكذلك، مالم يكن مبدأ حوزة كراك ونحوه كمثل ان تعينا،» الحائز بارفاقه بذلك أو تعميره عليه فالحوز المذكور لاينفع فيما حقق دخوله بوجه لاينقل الملك كعارية وغصب مالم يطل ^(٣) جداً خمسين سنة كما قال «فانما يحاز بالخمسينا،» وقد بنى وغرس وانت حاضر ساكت بلا مانع (ت) اصل الملك واصل

(١) نسخة: الخ (شس) و (خ). (٢) نسخة: أي وجه ملكه له (شس) و (خ).

(٣) نسخة: جدا

والأجنبي الشريك إن تصرفا في الذات حكم الاجنبى الماضى اقتضى
والعتقى حوز الاقربينا لديه ما جاوز الاربعينا
اما مطرف وأصبغ الأبر فدونها وفوق عشر بتحر
وإنما يتم حوز الفرع والأصل نقل كالعطا والبيع
لا إن بنى أو غرس البلاد إلا لطول يهلك الأشهادا
وسكت غيد البدو لا ينائى قيامهن على الاولياء

المدخل شيثان ويشترط جهل كل منهما لكن الأول (١) شرط في قبول بينة القائم
والثاني شرط في نفع الحوز يعني الحوز بما دون الخمسين «والاجنبى الشريك ان
تصرفا، في الذات حكم الاجنبى الماضى اقتضى» فالتصرف ثلاثة، تصرف بانتفاع
وهو في حق اجنبى شريك لغو وفي عين كغرس وهدم فهو قوله في الذات وتصرف
في ملك كهبة وبيع وهو اقواها فلا يحتاج لطول فلو حضر بيع ماله وسكت مضى
كما مر في باب الاستحقاق «والعتقى حوز الاقربينا»، «كاخ وابن عم وخال» لديه
ماجاوز الاربعينا، «وهذا ان علموا بالمساحة والا فكشريك اجنبى ومثله أيضا
صهر ومولى» اما مطرف واصبغ الابر، فدونها وفوق عشر بتحر، «أي باجتهاد في
ذلك الزائد فالمدار غلبة ظن الملك كما قال الامير وغيره» «وإنما يتم حوز» مفعول يتم
«الفرع، والاصل نقل» ملك «كالعطا والبيع»، «بان وهب الحائز محوزه أو باعه
فيجرى فيه مامر فيمن وهب ماله أو بيع دون اذنه «لا» بتصرف غير نقل فلذا لا يتم
«ان بنى» العرصة وهي الفجوة بين الدور «أو غرس» الفرع والاصل «البلاد، الا
لطول» أي معه «يهلك الاشهادا»، .

فرع : لو حيز نصف فاقل فلكل حكمة وأكثر ففي تبع الأقل له قولان «وسكت
غيد البدو» يعني نساءه «لاينائى» من النأى للبعد «قيامهن على الاولياء» لانها ان
قامت هجرها وليها ولا تجد من تبيت عنده زائرة أو شاكية ضرر زوج ذكره (مع) .

(١) نسخة: جهله. (خ) و(ح)

المازرى الطول لا يضر دينا إذا ما كان ثم عذر
وبثلاثين لدى الإمام ان لم يكن وصاحب القيام
بالذكر لا يضره طول كما للونشريسي وابن فرحون انتمى

فصل

نفع الاسترعا أي اشهاد يسر بعدم التزام مامنك صدر
وشروطه السابق لما قد وقعا تعيين يومه ووقته معا

«المازرى الطول لا يضر دينا إذا ما كان ثم عذر، و» إنها يفوت «بثلاثين» عاما
«لدى الإمام،» مالك «ان لم يكن» عذر «وصاحب القيام، بالذكر» أي وثيقة الذكر
(١) «لا يضره طول كما، للونشريسي وابن فرحون انتمى،» وفي (ت) ان المدين
صدقه المازرى وبه عمل ان كان حاضرا مع قيام الاحكام وللعبدوسي خلافه وعمل
به وافتى به شيوخ وهذا ان لم يقع بينها شنتان ولم يكن الغريم حريصا على اخذ
دينه وكان المدين قد اشهد انه عليه.

(فصل) «نفع الاسترعا أى اشهاد يسر،» أي يوقع سرا «بعدم التزام مامنك
صدر، وشروطه السابق لما قد وقعا» و «تعيين يومه ووقته معا،» ابن عرفه ان اتحد
زمنها دون تعيين جزء اليوم لم يفد اهـ. قال ابن الهندي ان اتحد تاريخ الاسترعاء
مع الحبس صح وسبقه اتم.

(١) وفي نسخة: الحق . (شس) و(خ)

وكونه لسبب وهل ولو جهله الشهود وهو ما انتقوا
وصح الاسترعا على الغاء إسقاط الاسترعا في الاسترعا

باب الدماء

الشرط في القود كون المجترى مكلفا وعصمة المتبر
ولم يفقه بسوى ذكورة أو صح أو شباب أو شائبة

«و» شرطه «كونه لسبب وهل ولو، جهله الشهود وهو ما انتقوا» ففي الدرر ينفع
في التبرع ولو جهلت البيئة التقية وفي (مع) قال ابن العطار ينفع في طلاق ولو جهل
شهوده السبب وقال بعض الشيوخ ينفع في كل تطوع كطلاق وإن لم يعلم السبب
الا منه وقال ابو ابراهيم التجيبي لا يفيد في طلاق إلا لخوف اكراه اه وانظر ما مر
عن الوزاني صدر الاستحقاق اما المعاضات فانها ينفع فيها ثبوت اكراه وثبوته كاف
عن الاسترعا ولو لم يثبت الا بعدها فيرد الخلع ان ثبت الضرر ولمن هدد قبل
المعاوضة ولو بشهرين بضرب أو حبس رد تلك المعاوضة ما لم يسكت سنة بعد زوال
العذر^(٢) وأعلم ان الاسترعا اما في تطوع أو معاوض وفي كل منها لاكراه أو سبب
دون الاكراه أو لا لسبب فهذه ست فصورتا الاكراه لا تحتاجان لاسترعا ولا بد من
ثبوت الاكراه ولو استرعى والسبب غير الاكراه لا يفيد في تعاوض ولو استرعى ويفيد
في تبرع ان استرعى واما حيث لا سبب فلا يفيد استرعاؤه^(٣).

«وصح الاسترعا على الغاء، إسقاط الاسترعا في الاسترعا»، على الأصح
واتفاقا ان قال متى اسقطت استرعائي فلم اكن ملتزما لذلك.

(باب الدماء) «الشرط في القود كون المجترى، مكلفا» فعمد طفل ومجنون
كالخطأ تحمله العاقلة.

تنبيه: في (سر) عن المدونة ان ولى الدم ان كان ابنا للقاتل كره مالك القود منه
وفيه عن الكافي انه لا قود له لامره ببر ابوه ومثله في (مع) عن ابن عرفة اه ونحوه
في الخرخشي عن ابى الحسن وزاد انه يضرب مائة ويحبس سنة اه

(١) في نسخة البيئة (٢) في نسخة العذر (٣) نسخة: ولو في تطوع. (خ)

وكونها عداوة عمدا وإن لم يرد القتل بها لا إن يظن
 ما أمه بهيمة أو لم يكن محترما أو أدبا قصد من
 جاز له بئالة يودب بمثلها لا غيرها إلا الأب
 واللعب كالأدب كاعفا قاتله لوذا صبا وبعد نفذ مقتله
 لابد من قرينة على اللعب إن ادعاه مدع كذا الأدب
 ويقتل الجمع بفرد ضاربيه مجتمعين أو تمالؤوا عليه

«وعصمة المتبر،» أي القتل ومنه قوله تعالى ﴿وَكَلَّا تَبَرَّنَا تَتَبِيرَا﴾ «ولم يفقه» الجاني
 «بسوى ذكورة،» بأن لم يفقه في شيء أو فاقه في الأربع أو بعضها فيقتل الرجل
 بالمرأة واما آية ﴿وَالْأَنْثَىٰ بِالْأَنْثَىٰ﴾ فنسختها ﴿النفس بالنفس﴾ انظر الرباني وغيره
 وتوخذ ^(١) السليمة بالضعيفة ويقتل ذو شائبة بقرن وتقطع يد تامة بناقصة اصبع
 انظر هنا الطوال «أو صح أو شباب أو شائبة،» .

تنبيه: لو جرح عبد حرا فهو في ما جنى أي جنايته أو حر عبدا بما فيه مسمى
 للحر فنسبته من قيمته فلسيده في آمة ثلث قيمته وموضحة نصفها ^(٢) .
 «وكونها» أي الجناية «عداوة» و «عمدا» ^(٣) وان، لم يرد القتل بها لا «قود» ان
 يظن، ما أمه بهيمة» اما ان ظنه زيدا فاذا هو بكر فيقتل اما ان قصد احداً فاصابت
 الضربة غيره فخطأ «أو» ظن انه «لم يكن، محترما أو ادبا قصد من، جاز له» كزوج
 ومعلم «بئالة يودب، بمثلها لا غيرها الا الاب،» فلا يقاد منه الا ان يعلم انه قصد
 قتله كما لو ذبحه أو شق بطنه وفي (مق) ان فقاً عينه مثلاً اقتص منه وظاهر بهرام
 وغيره انه لا يقاد منه في جرح اهـ. من (سر).

«واللعب كالادب» على الأصح وهما كالخطأ «كاعفا قاتله،» عنه فيسقط «لوذا
 صبا وبعد نفذ مقتله، لابد من قرينة على اللعب، ان ادعاه مدع كذا الادب،
 ويقتل الجمع بفرد ضاربيه، مجتمعين أو تمالؤوا ^(٤) عليه» فمن امسك رجلا لمن يقتله

(١) وفي نسخة: العين . (خ) ٢) وفي نسخة: نصف عشرها . (خ)

(٣) نسخة: ويأتى ان شاء الله تعالى في خاتمة الباب حكم المناول . (خ) ٤) نسخة: تعاقدا (خ)

وحضروا وإن به أحدهم قام وهم عون إذا ينجدهم
واقتل ممالى ذا (١) صبا لامن صحب ذا خطأ وسعر فاعقل تصب
والجرح قبل البرء لا تقدر ولا تعقل ولا يحكم فيه الفضلا
ثم إذا برىء فالذى عهد له وان لحاله قبل يعد
إلا فان يشنه فالحكومة والطل حيث شينة معدومة
وهو بمفعول وفعل فاعل كالنفس الا ناقصا لكامل
فلا يقاد منه في الجراح على أصح قولي الملاح

قتلا معا ولمن يضربه قتل الضارب وادب الاخر ودال كممسك ويقتل مكره ومكره
وقتل شريك طفل وعلى عاقلة الطفل نصف الدية ان ثمالا والا فقولان في القود
ويقتل ان قدم له مسموما علمه دونه والا فهدر قال الامير ويكفي في تقديمه له قوله
كله فلا ضرر فيه اهـ ويقتص من عرف بالعين .

«وحضروا» ومن شهد من يقتل وقال له اقتل (٢) قتل أيضا (سر) «وان به
احدهم، قام وهم» أي يعلم انهم «عون» له «إذا ينجدهم»، «أى يطلب منهم
الاعانة» واقتل ممالى ذا صبا لامن صحب، ذا خطأ وسعر» أي جنون «انا إذا لفى
ضلل وسعر» «فاعقل تصب، والجرح» وهو مادون قتل النفس فيشمل قطعاً وكسراً
أو ازالة نفع «قبل البرء لا تقدر ولا، تعقل ولا يحكم فيه الفضلا، ثم إذا برىء فالذى
عهد، له وان لحاله قبل يعد، إلا» أي وان لم يعهد له عقل «فان يشنه فالحكومة،
والطل» أي الاهدار «حيث شينة معدومة،»

«وهو» أي الجرح «بمفعول وفعل فاعل كالنفس (٣) الا ناقصا (٤) لكامل
(٥)، فلا يقاد منه في الجراح، على اصح قولي الملاح،» ككتاب العلماء وروى
القود عن مالك ونقل الاستاذ عن الاصحاب انه الصحيح وايده (ضريح) وافتى

(١) لعلها: ذى .

(٢) نسخة: اقتل مرتين (شس) و(خ). (٣) نسخة: لكن يودب الجراح ادبا دون ادب من فعل مالا قود فيه كدامغة

(خ). (٤) نسخة: كعبد وكافر جرحا. (خ). (٥) نسخة بحرية أو اسلام. (خ)

وإن يميز فعل قوم لم يقع منهم تمال أول كلا ما صنع
واقْتيد من كل بكلها إذا تمالوا ان يضربوه قبل ذا
واندرج القود في قتل وإن من جرح ليس لمثلة يجن
متالف الجروح تسع لاقود فيها إذا الموت بها عرفا عهد
دامغة جائفة منقلة اميم رض الانثيين فاعقله

بعض بالقوق من عبد قصد الخروج عن ملك سيده واختاره محنض بابہ قائلًا ان
العمل بغير المذهب لمصلحة سائغ كما في شرح العمليات وفي (ت) في باب الجعل
مانصه: نص العلماء ان الفتوى دائرة على مقتضى الحال. اهـ.

تنبيه: تشترط المماثلة في المحل فهي حق لله تعالى فان فقد المثل في الجاني فالعقل
فلا تؤخذ اليمنى باليسرى ولا سبابة بوسطى بل تجب الدية كما ياتي ان شاء الله
تعالى نعم يقطع عضو باقصر منه أو أطول واختلف في الجرح هل ترعى مساحته أو
نسبته من العضو ان ربع فربع وهكذا انظر (سر) ومن قطعت يده من مرفق يمنع
ان يقطع بها كف الآخر وان رضي ولا تقطع شلاء عدمت نفعا ١ بصحيحة وكذا
الضد وكذا لسان ابكم وعين اعمى ففي الصحيح العقل وفي العليل الحكومة
وسياتي ان لاقود في المتالف لتعذر اتباع الاثر فيها وانظر خليلًا وشروحه لفقهاء سالم
عين اعور وشبه ذلك فهذا الكتاب لم يعن بالنادر

«وان يميز فعل قوم لم يقع، منهم تمال أول كلا ما صنع، واقْتيد من كل بكلها
إذا، تمالوا ان يضربوه قبل ذا، واندرج القود في قتل وان، من جرح ليس لمثلة
يجن،» أي يضمّر يعني ان من استحق منه قود جرح وقتل كفى فيها قتله كان
الجريح هو القتيل أو غيره إلا قاتلا قصد بالجرح المثلة فيقتاد منه ثم يقتل ولا يندرج
جرح الخطأ بل يجب عقله مع القود «متالف الجروح تسع لاقود، فيها إذ الموت بها
عرفا عهد، دامغة» خرقت غشاء الدماغ «جائفة» وصلت الجوف من بطن أو ظهر
«منقلة» بفتح القاف وكسره وهي التي ينقل منها الطبيب صغار العظام «اميم» كزبير

(١) نسخة: عملا. (خ)

وكسر صلب فخذ صدر عنق
 في غيرها من الجروح القود
 لا الضرب بالعصى أو بالراح
 وإن يزل معنى بشج مثلا
 إلا فإن أمكن صرفه بلا
 إن ادعى ذهاب سمعه فصر
 لا اليد والتراقي في القول الأحق
 كضربة السوط على ما أيدوا
 إلا إذا آل إلى الجراح
 ثم يزله قود فابن جلا
 جناية فافعل والا فاعقلا
 لديه غافلا وذوق بالمقر

وصلت غشاء الدماغ «رض الانثيين» أي كسرهما «فاعقله» أي ماذكر فشرط القود
 تحقق التماثل فان تعذر فلا قود كيباض العين فالقصاص مأخوذ من قص الاثر.
 «وكسر صلب» و«فخذ» و«صدر» و«عنق» «لا اليد والتراقي في القول الاحق،
 في غيرها» أي المتالف «من الجروح القود، كضربة السوط على ما ايدوا، لا الضرب
 بالعصي أو بالراح ، «جمع راحة للكف قال:

(يكاد يدفعه من قام بالراح) «الا إذا آل (١) إلى الجراح ، وان يزل معنى» من
 الخواس كبصر أو سمع «بشج مثلا ، ثم يزله قود فابن جلا ، «أي واضح «الا» يزل
 «فان امكن صرفه بلا ، جناية فافعل والا فاعقلا ، ان ادعى ذهاب سمعه فصر ،
 لديه غافلا» صر يصصر صاح شديدا «فاقبلت امراته في صرة» أي صيحة شديدة ومنه
 «ريح صرصر» «و» ان ادعى ذهاب «ذوق» ٢ فجربه «بالمقر،» ككتف ٣ وهو
 الشيء المر جدا .

(١) نسخة: آلا . (شس) و(خ) ٢) نسخة: طعم . (خ) ٣) نسخة الطعم الكريه (خ)

والشم بالنتن فإن لم يستنر كذبه يحلف كدعوى أن وتر
د الخمس صوتا منطقا مزدوجا شوى ومارنا قياما وحجا
نسلا وانعاظا وأيرا حشفة تسويده كاملة موظفة
في شفة إذن ورجل ويد نصيف عقله وإن تنفرد

«و» ان ادعى ذهاب «الشم» اختبر «بالتن فان لم يستنر،» يظهر «كذبه يحلف كدعوى ان وتر،» بالضم أي نقص ما ذكر من بصر وغيره ﴿ولن يترككم اعمالكم﴾ أي ينقصكم اجرها وفي الصحيح الذي تفوته صلاة العصر الخ وقد مر في وقوت (١) الصلاة «د» الحواس «الخمس» وهي سمع وبصر وذوق وشم ولمس و «صوتا» ولو صوت اخرس «منطقا» و «مزدوجا» كيدين من كوع ورجلين من كعب و «شوى ومارنا قياما وحجا،» عقلا «نسلا وانعاظا وايرا حشفة، تسويده كاملة موظفة،» أي منجمة كدية النفس (١) وكذا عين الاعور والصلب على خلف فيه وابطال لبن المرأة أو لسان ناطق واخر طفل إذ قد ينبت «في شفة إذن ورجل ويد نصيف عقله» أي الجريح «وان تنفرد» أي لسن كالعين ففي يد الاقطع نصف ديته .

(١) وكذا ثدياها وحلماتها (خ) و (شس)

ودية الخطا يبدو للذكر
من الحقاق خمسها ومن بنات
خمسار عشرون هما وأربعون
وربعت بين الإناث فقد
في قتل أم أو أب أو جد
ستون بين حقة وجذعة
في كل إصبع من انشى أو ذكر
من ندهة كما لكل أنملة
في السن ضرسا أو سواها سودت
أو حركت بحيث كانت آئسة
مامومة دامغة وجائفة

هنيدة وللسنا نصف الغور
مخاض آخر وخمس جذعات
بين ذكور وإناث ابن اللبون
إن عقلوا أو بعضهم دم الردى
أو جدة لابن أو ابن الولد
وأربعون خلفات بارعة
من يد أو رجل خمس العشر
إن افردت نصيها متصلة
أو قلعت لو بسواد وصفت
هب خمسة من إبل خمسة
للكل ثلث دية كالسالفه

«ودية الخطا يبدو للذكر هنيدة» بزنة جهينة أي مائة أبلا «وللسنا نصف الغور،»
كعنب والغين معجمة يقال للدية «من الحقاق خمسها ومن بنات، مخاض» خمس
«آخر وخمس جذعات، خمسار عشرون هما» ان كانت دية امرأة «واربعون،» ان
كانت لذكر «بين ذكور وإناث ابن اللبون،» نصف للذكور ونصف للإناث كما هو
قاعدة النحو قال ابن بون:

(وعشرة من بين عبد وامة للعبد منها خمسة كذا الامه)

ثم شرع في الدية المغلظة وهي ضربان مربعة ومثلثة وتختص المثلثة بالاصول
فقال «وربعت بين الاناث» المذكورة «فقد،» فليس فيها ابن لبون «ان عقلوا» أي
الاولياء «أو بعضهم دم الردى،» أي تركوه لدية مبهمه يقال عقل فلان دم ابيه إذا
ترك القود للدية «في قتل ام أو اب أو جد، أو جدة (١) أو ابن الولد،» المجرور
خبر عن قوله «ستون» وهذا ان عفا الولي عن القود «بين حقة وجذعة، واربعون

(١) وفي نسخة: في عمد لم يقتلوا به كرمي قصد به ادب.

هاشمة توجب خمسة عشر في كل الخطأ كالعمد استقر
موضحة الخطأ نصف العشر فيها وفي العمد قصاصها دري
وفي الجراح غيرها الحكومة برأي قاض عارف مرسومة
والعمق في الخطأ راع لا المدد إلا إذا لم تك رتقا فالعدد
وهي في الجروح كالمرء إلى ثلثها فتنثنى لها اعقلا

خلفات بارعة،» الخلفة كفرحة حامل الابل ثم ذكر دية الجراح وهي ستة اقسام
مافيه نصف الدية وقد مر وقال في غيره «في كل اصبع من اثني أو ذكر، من يد أو
رجل خمس العشر، من ندهة» وهي المائة من الابل «كما لكل انملة، ان افردت
نصيبيها متصلة، في السن» وان نبتت أو ثبتت بعد قلع وفي اذن قولان «ضرسا أو
سواها سودت، أو قلعت لو بسواد وصفت، أو حركت بحيث كانت آتسة» أي
آتس ربها من عودها لحالها «هب خمسة من ابل خمسة،» وانتظرت من طفل فان
مضت سنة بعد معتاد الانغار ولم تنبت فقود أو عقل وكذا ان مضت قبله ولم تنبت
فيه «مامومة دامغة وجائفة، للكل ثلث دية» «كالسالفه،» أي خمسة وان عدن
لحالهن.

«هاشمة توجب خمسة عشر، في كل» من هذه المتالف «الخطأ كالعمد استقر،
موضحة الخطأ نصف العشر، فيها وفي العمد قصاصها دري، وفي الجراح غيرها»
مما لا قود في عمدته ولا مقرر في خطئه كلسان اخرس ويد شلاء ومادون جائفة
وموضحة الخطأ اما عمدته فالقود وفي ساعد أيضا وسن مضطربة لا يرجى ثباتها
وانظر هل ولو كانا عمدا «الحكومة، برأي قاض عارف مرسومة،» أي محدودة فله
من ديته قدر مانقص الشين قيمته لو كان عبدا «والعمق في الخطأ راع لا المدد، الا
إذا لم تك» الشجاج «رتقا فالعدد، وهي» أي المرأة «في الجروح كالمرء إلى ثلثها
فتثنى».

ولايلي مستوجب الدم القود في الجرح لكن جاز في النفس فقد
جائفة فيها ستة عشر وثلاثين نصف ما يعطى الذكر
وفي جنين خطأ أو عمد عشر عقل أمه من نقد
مالم يكن عبدا ففيه عشر قيمة أمه وقيل الوتر
والحر والعبد إذا تصادما في مال حر مابه العبد نما
عقل الخطا البالغ ثلث الفاعل أو المصاب لازم العواقل
موزع على ثلاث حقب يحل في أعقابها للطالب
ومبدأ الأحقاب من ضرب الدية ودية العمد تخص جانيه
اتلافاً أو جرحاً وتعطى عاجلة جميعها كما إذا عقل له
وفاقد عضوا أصاب ضرعه أو فاق ديناً أو أصاب فرعاه

في الموطأ: (وحدثني يحيى عن مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن انه قال سألت سعيد بن المسيب كم في اصبع المرأة فقال عشر من الابل فقلت كم في اصبعين قال عشرون من الابل فقلت كم في ثلاث فقال ثلاثون من الابل فقلت كم في اربع قال عشرون من الابل فقلت حين عظم جرحها واشتدت مصيبتها نقص عقلها فقال سعيد أعراقي انت فقلت بل عالم مثبت أو جاهل متعلم فقال سعيد هي السنة يا ابن اخي)

«لها اعقلا، ولايلي مستوجب الدم القود في الجرح لكن جاز في النفس فقد، جائفة فيها ستة عشر، وثلاثين نصف ما يعطى الذكر، وفي جنين خطأ أو عمد، عشر عقل أمه من نقد» خاصة «مالم يكن عبدا ففيه عشر، قيمة أمه وقيل الوتر، أي النقص «والحر والعبد إذا تصادما،» فماتنا «في مال حر مابه العبد نما،» قوله في مال حر خبر عن قوله ما به الخ «عقل الخطا» والعمد في المتالف «البالغ ثلث الفاعل، أو المصاب» كا صبعين قطعها من امرأة أو ضده «لازم العواقل،» الاقرب فالاقرب من غير اجحاف ولا تعدو المحل وذكرنا بلغ «موزع على ثلاث حقب،» سنين «يحل في اعقابها للطالب».

وهو كفردهم وهل ولو مره وإن تجد بقتل حر مسلم كقول بالغ ولو فسق بى وهل ولو لم يك ثم أثر أو شاهدين سمعاه قالاً وتلك الايمان على ولاء أو طفلاً أو ذاجن أو ذا معصرة لوثا بخمسين يمينا اقسم بكر ولو بكر رقيقاً أو صبى جرح ولا ضرب خلاف يوثر ضربنى أو عاينا الأفعالاً يحلفها ورثة الخطاء

«ومبدأ الاحقاب من ضرب الدية، ودية العمد تخص جانيه، اتلافاً أو جرحاً وتعطى عاجلة، جميعها كما إذا عقل له،» أي ترك له القود للدية «وفاقد عضواً أصاب ضرعه»^(١) أي العضو أي نظيره «أو فاق ديناً» بأن كان مومناً والآخر كافراً «أو أصاب فرعه، وهو» أي الجاني «كفردهم وهل ولو مرة، أو طفلاً أو ذاجن أو ذا معصرة،» «وإن تجد بقتل حر مسلم، لوثاً» (مع) وليس منه قوله قتلني رجل ويصفه وتوجد صفته في البلد «بخمسين يمينا اقسم،» ومن بادر القتل قبلها اقتيد منه «كقول بالغ ولو فسق بى، بكر ولو بكر رقيقاً أو صبى، وهل ولو» كان عدواً أو «لم يك ثم أثر جرح ولا ضرب» وهي التدمية البيضاء «خلاف يوثر،» الأول للمالك وبه عمل والثاني رجحه (مق) وابن رجال و (ت)

«أو شاهدين سمعاه قالاً، ضربني أو عاينا الأفعال، وتلك الايمان» أي ايمان القسامة «على ولاء، يحلفها ورثة الخطاء،» بحسب حظ كل ويتنظر بلوغ طفل

(١) نسخة : اي العضو

لوشهدت بقتله ودخلا جماعة حلف كل هؤلاء
خمين ماقتله وعقلوه ولا قسامة على الألى يلوه
والدم كالنكاح في الولاية ولكن الجد هنا كالأخوة
وارثة لورجلت عصبت لها ان اتت عاصبا في الرتبة
بالسيف في قتل القسامة اقتد والبنات بالذى اردى الردى

وقدوم غائب ولا ياخذ احد حظه مالم تتم إذ بها يثبت الدم فلبالغ حاضر حلف حظ
طفل أو غائب أو ناكل ويهدر حظ ناكل وياخذ الحالف حق^(١) نفسه فان نكل
حلفت عاقلة جان أي حلف كل واحد منهم يمينا ولو كانوا الوفا والقاتل كاحدهم
وحلف القسامة في العمد رجلان فاكثر عاصبا نسب وان لم يرثا ولا ينتظر بلوغ طفل
فلاخوته حلف وقتل وليستعن ولي التحد بعاصبه وان اجنبيا من الميت انظر الرحمة .

فرع : (مع) اختلف فيمن انفرد بزوجه في دار شهرا ثم اصبحت مذبوحة ولم
يوجد اثر احد دخل الدار هل يضيق عليه السجن طويلا رجاء لوث ثم يحلف
القسامة ويسرح أو الذى يحلفها حينئذ أولياؤها ويقتلونه .

«لوشهدت» بينة «بقتله» رجلا «ودخلا» الجاني «جماعة حلف كل هؤلاء، خمسين
ماقتله وعقلوه، ولا قسامة على الألى يلوه» أي أولياء القتيل «والدم كالنكاح في
الولاية، ولكن الجد هنا كالأخوة، وارثة لورجلت عصبت،» بخلاف اخت لأم أو
جدة لام «لها إن أتت عاصبا في الرتبة» .

في نسخة بعد هذا البيت :

في نسخة المختار السالم

«وارثة لورجلت عصبت» بخلاف اخت لام أو جدة لام «لها ان اتت عاصبا في

الرتبة» .

(١) في نسخة : خط

(٢) نسخة : اولياؤه

مالم يطل وللولي القتل بالسيف لو بغيره يتل
وفي الجراح بأخف ممكن واخرنه لهول الزمن
تنبيه: ان عفا احد متحدى رتبة كنين سقط القتل ولغيره حظه من دية عمد إلا
ان يفعمو بنوه كلهم فلا شيء للنساء انظر الطوال ومن جرح فعفا فبات فلوليه
القسامة والقود وللولي استحياه عبد قتل اباه أو عبده ان ثبت القتل بغير اقراره والا
فانما له قتله بل ان استحياه بطل حقه إلا ان يعذر بجهل فيحلف ويقتص ولسيده
ان استحياه الولي وقد ثبت القتل بغير اقراره فداؤه بعدل العبد ان كان عبدا وعقل
الحر ان كان القتيل حرا كما يخير أيضا في اسلامه وفدائه بذلك ان كان القتل خطأ
وينظر ولي صغير تفرد بالدم في الاصلح له من قود وعقل وكذا جنانية في بدنه .
تنبيهات: لادية لعاف إلا ان يذكرها (أو) تدل لها قرينة ويحلف ويرضى القاتل
أو سيده ان كان عبدا فان ابى فللولي القود .

الثاني: لو قتل زيد بكرا وسعيد زيدا عمدا أو خطأ أو جرحه كذلك فالحق لولي
بكر نعم ان ارضاه ولي زيد صار الحق له وانظر إن ارضاه غيره .

الثالث: تجب الكفارة في كل قتل فيه عقل وهي من خطاب الوضع فتجب
في مال طفل ومجنون ولا تتبعض فعلى كل من شركاء في خطأ كفارة تامة وهي رقبة
ظهار ثم شهراه ثم أولهما امكنه ولا يطعم وتندب في عبد له أو لغيره وجنين ويجلد
قاتل سلم لفضله أو لعفو عنه مائة وحبس سنة قال في التحفة:

ومائة يجلد في الاحكام من عنه يعفى مع حبس عام
«بالسيف في قتل القسامة اقتد، و» في قتل «البيئات بالذى أردى الردى، مالم يطل
وللولي القتل بالسيف لو بغيره يتل» أي يقتل «وفي الجراح بأخف ممكن، واخرنه
لهول الزمن،» ويوخر قتل حامل في قود أو حد لو وضع ووجود مرضع .

خاتمة: اعلم ان قتيل المتاول ظل وكذا ما اتلفه من مال في قتاله فان ظنت فئة
جواز قتل أخرى لفساد دينها كقتال علي للخوارج فمتاولة وان ظنتا فمتاولتان اما
مايقع من قتال لنائرة ولاخذ مال وقتل أولاد فبغبي نسبه (سر) لـ (بهرام) و (ق) قال
خليل وان قدر على شيئه الخ والنائرة كما في المصباح العداوة ماخوذة من النار

وحيث قال بي ذا أو بي ذا تدميه أبطل وهل عقل كذا
وإن يقل بل ذا فما تأخرا لو عاد للأل وقد قال برا

والتاويل فسرّه (عب) بالنظر في الدليل السمعي قال (ك) وانظر من فسرّه به وقد
قال اهل الاصول هو حمل الظاهر على محتمل مرجوح لدليل اهـ.

قلت: الظاهر ان التفسيرين غير مرادين لانهما في تاويل الكلام حديثا أو غيره
وان التاويل هنا كتاويل من افطر ناسيا أو لم يغتسل قبل الفجر أو سافر دون القصر
فنظروا حل الفطر فافطروا فلا إثم ولا كفارة وكتاويل من تبع اماما زاد وكتاويل
الخوارج والقدرية والظاهران القصد بكل ظن مستند لدليل باطل والله تعالى اعلم
فحرره ثم رأيت في (عب) في باب السفر ان التاويل الاستناد لشبهة اهـ ومن قتله
دافعة من زاحفة عليها هدر ان عاجلوا ولم يمكن الا قتاهم وانظر مايتي في الصولة
واعلم ان الدافعة قسم ثالث لمناولة وباغية نسبه (سر) للدر الثير قال واستظهر
(بن) ان قتلهم تقتل به الباغية كلها لتمامها. (بياض بالاصل)

فرع: لو اقتتل طائفتان بغت كل منهما على الاخرى اقتتلنا لعداوة فانفصلنا
عن قتلى أو قتل منهم أو من غيرهم وجهل قاتله من الطائفتين فقتل من قتل منها
على الصف الآخر ومن غيرهما عليهما ولو دمي أو وجد شاهد وقيل ان دمي أو قام
له شاهد فالقسامة وهذا هو الأصح وقيل بلغو التدمية لما بينهما من العداوة.

تمتة: ظاهرهم ان المتاول مصدق في تاويله دون قرينة وعذروه بجهل مع
نصهم انه لا يعذر به في حق آدمي وقالوا ان غير ولي الدم ان قتل قاتلا قتل به ولم
يقيده بان لا يتاول وحاصلهم ان في عمد الباغي القود ومنه المصادم كما مرفي
الضمان وان عمد طفل ومجنون كخطا على الأصح وكذا مودب ولاعب في قول
(سم) ولم يقيده بلعب مباح وجعل الاخوان اللعب كعمد والمتاول والدافع سواء
وكذا من تجاذبا لاصلاحه فقطع وانظر قسمهم تاويل المفطر لقريب وضده دون
قاتل ومصل «باب الردة».

باب الردة

الردة اقتضاء قول مسلم أو فعله كفرا كدعوى قدم لحادث أو ان يتل حرفا من الهدى بالأرض مستخفا

اقتد، والبيئات بالذي اردى الردي، مالم يطل وللولي القتل، بالسيف لو بغيره يتل، «أي يقتل» وفي الجراح باخف ممكن، واخرنه لهول الزمن، وحيث قال بي ذا أو بي ذا، تدمية ابطال لشكه وكذا لو قال ضرباني في فور ولم ادر مصيبي ويخلفان القسامة «وهل عقل كذا»، نقله (مع) «وان يقل» بي ذا ثم قال «بل ذا فما تاخرا،» من قوله هو المعتبر «لو عاد للال وقد قال» أولا انه «برا»ء كما لعبد الملك خلافا لأصيف وابن رشد.

(باب الردة) (مع) وغيره تكون باحد ثلاثة احدها مانفس اعتقاده كفر كعدم الصانع وصفات التأثير وجحد النبوة الثاني ما لايقع من مومن الثالث انكار ما علم من الدين ضرورة لتكذيبه الشارع «الردة اقتضاء قول مسلم،» كفرا سيما صريحه كقوله انه كفر بالله أو بمحمد والعياذ بالله. (مع) في جزئه الثاني: من يقول انا امرضت فلانا أو قتلته أو اشترمني الغيث فان اراد ان ذلك يقع بارادته وقدرته كفر وان اراد ان الله تعالى يفعلها له ان ساله فهو مستدرج لا ولي لان الولي لايقطع بوقوع الكرامة بدعوته ولايستانس بها ولايعلم بها حتى تقع اهـ.

وقد نصوا ان لايفتى في لفظ قبل وقوع معناه في عرف الناس^(١) «أو فعله كفرا كدعوى قدم، لحادث» لتكذيبه ضمنا قوله تعالى ﴿الله خالق كل شيء﴾ كذاك دعواه نبيا معه عليه السلام أو بعده لتكذيبه قوله ﴿وخاتم النبيين﴾ وخبر (لأنبي بعدى) وكتعلم السحر لانه لا يصلح الالمعتقد تأثير حادث «أو» ان يفعل فعلا اجمع

(١) وفي نسخة: قبل علم معناه في عرف الناطق. (شس) و (خ)

وأن يحيل منه حرفا قائلا أنزل هكذا وإلا نكلا
 ووضع به بقدر لو طاهرا والترك كالالقا ولو ذا أكبرا
 وكحروف الذكر اسماء الملك سبحانه والانبياء والملك
 وكتب الفقه كذا إن كانا تهاونا بالشرع والحرمانا
 كسب إن لم يك مستخفا بها وآيا لها تقفى
 أو يستخف بنبي أجمعا على النبوة له كاليسعا
 كذا اعتقاد نصره لم ينحتم أو لم يكف عنه ذم من ذام

المسلمون انه لا يفعله مومن مثل «ان يتل» تله صرعه ﴿وتله للجبين﴾ «حرفا، من
 الهدى» أي القرآن «بالارض مستخفا»، أو يقول لا ابالي بامر ونهي. ابن الشاط
 انما يكفر برمي قرآن بقدر ان كان مع التكذيب ١ والا فذنب كالساجد لصنم ان
 لم يعتقد ربا. الاشعري ارادة الكفر كفر كبناء كنيسة ليكفر بها ٢ قال ابن الشاط
 هذا ان اعتقد رجحان الكفر اه. فتامله.

قال وكذا ان اتاه كافر ليسلم عنده فامر بالتاخير فان كان لرحجان الكفر عنده
 فكفر والا فلا كحقده عليه فلا يريد اسلامه «وان يحيل» بغير «منه حرفا قائلا، انزل
 هكذا والا» يكن مستخفا «نكلا، ووضع به بقدر لو طاهرا»، قال الوداني اليعقوبي
 في نظم في الردة:

(وقيدوا القاء بقدر بغير عذر قاله ابن حجر)
 (ولم تكن قرينة ولو حصل ضعف لها بنفي الاستهزا تدل)

قاله في شرحه الشهاب علي (٣) ابن حجر.
 «والترك كالالقا» (بن) لو رأى ورقة في الطريق (٤) وجهل مافيه (٥) اقرآنا أو
 حديثا فتركها رده.

(١) نسخة: به. (شس) و(خ) ٢) نسخة: فيها (شس) و(خ)

(٣) وفي نسخة: الشفاء لابن حجر (شس) و(خ). ٤) نسخة: مكتوبة

٥) وجهل مافيه حرم تركها وان علم ان فيها. (شس) و(خ)

كذلك دعواه الصعود للسماء أو انه الله تعالى كلما
وانه جالس له لا أن أكل من ثمر الجنة في القول الأجل
وجاحد المعلوم بالضرورة كفره إن توقن به شعوره
كذا اعتقاد حل مجمع على حرمة مع علمه أن حظلا
والخلف في الدعاء بالكفر وفيه قد فصل ابن الشاط تفصيل نبيه

الهيثمي: يحرم مد الرجل لشيء من القرآن أو كتب العلم بحيث يعد مغلا
بحرمة وكذا بلغ قرطاس فيه قرآن وكذا جعله بطانة لجلد تسفيرا وصوانا لدراهم
ويكره جعله صوانا لها ان كان فيه فقه مثلا ويحرم توسد مصحف ولو خاف سرقة
والأولى ان لا يستدبره ولا يتخطاه ولا يرميه بالارض ومن صغره مستخفا به كفر ويحرم
توسد كتب العلم الشرعي صرح به الهيثمي «ولو ذا اكبرا، وكحروف الذكر اسماء
الملك، سبحانه والانباء والملك،» ومثله أيضا الحديث «وكتب الفقه كذا ان كانا،
تھاونا بالشرع والحرمانا،» فقط «كسب» أي اكتسب الحرام «ان لم يك مستخفا بها
وأيها» التي فيها «لها تقفى،» يكفر بها المستخف فقط «أو يستخف بنبي اجمعا، على
النبوة له كاليسعا،» ولعله كل من عده القرآن في الانبياء «كذا اعتقاد نصره لم
ينحتم، أو لم يكف عنه ذم من ذام،» «مذءوما مدحورا» أي مذموما مطرودا
«كذلك دعواه الصعود للسماء،» بجسمه اما بروحه فلا يكفر والظاهر عند بعض
جوازه.

تنبيه: وجه كفره بدعواه بجسمه انه كدعوى النبوة لدعواه خصوصية لهم وانظر
هل كذا ان ادعى ان في الطاعات مايوجر فاعله اجرا كاجر الانبياء كما يوجد في
تقييد عند بعض الجهلة «أو انه الله تعالى كلما،» المكاملة العرفية لا الهام الصوفية.

«أو أنه جالس» فمدعي المجالسة أو المكاملة كافر اجماعا «لا» دعواه «ان اكل،
من ثمر الجنة في القول الاجل،» كفره القرافي كما في (عب) لان ظاهر الشرع توقف
نعيم الجنة على الموت ورجح بعض خلافه وقد جاء في كرامات الاولياء وقوعه انظر

(١) نسخة: عن (ثس) و (خ)

واذكر فروعا ذكروا فيها الأدب من أحد الآل أو الصحب جذب
أواد واشك للنبي قال أو لوسبني سبته أو قد رعوا
أورعوا الغنم أورعي النبي مجيب من غيره بترب
إن لم يرد كف الأذى عن نفسه مسلها لها بدأب جنسه
كأن يشبه نفسه بالانبيا كذكر ان أوذوا كما قد أوذيا
وقد صبرت مثل ماقد صبروا أو بمن اختلف فيه يهجر

(سر الجديد) «وجاحد المعلوم بالضرورة، كفره» ان تضمن حكما كحل البيع أو تكذيب قرآن كجحد صحبة ابي بكر وقد قال جل ﴿إذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا﴾ وكذا جحد مكة وغزوة بدر أو حنين لان كلا في القرآن وتوقف (عب) هل كذا بيت المقدس لقوله جل ﴿إلى المسجد الأقصى﴾ ام لا إذ لازم المذهب غير لازم (١) «ان توقن به شعوره،» (مع) من انكر وجوب التقوى حين الغضب كفر والافعاص بتركه التعلم قاله ابن الشاط وغيره.

«كذا اعتقاد» الاعتقاد الجزم دون دليل ٢ واليقين الجزم عن دليل «حل مجمع على، حرمة» كخمر أو زنى وكذا حرمة مجمع عليها ٣ «مع علمه ان حظلا،» وهذا الفرع قريب من سابقه «والخلف في الدعاء بالكفر» ورجع خليل نفيه واستظهر (هوني) وشيخه وشيخ شيخه ان رضا الكفر كفر وقد افتى به القرافي ذكره (غ) وغيره وعن بعض ائمة فاس يكفر برضاه لنفسه لا لغيره وجزم ابن الشاط ان ارادة الكفر غير كفر خلافا لقول القرافي ان اراد ان يعصى جل بكفره كفر اما ان اراده بالعرض لا بالذات فلا لخبر وددت ان اقتل الخ وخلافا لمن اطلقوا «وفيه، قد فصل ابن الشاط تفصيل نبيه» قال ان قصد كفره ليعذب عصى ولم يكفر وان قصد الكفر بالعرض لا بالذات جاز كخبر (وددت ان اقتل في سبيل الله ثم احيا ثم اقتل) الخ وقتل الانبياء كفر لكن وقع تبعا لا قصدا ﴿وقد قال موسى ربنا اطمس﴾ الخ وقوله

(١) وفي نسخة: مذهب (خ) و (شس). ٢ نسخة: والعلم (شس) و (خ)

(٣) نسخة: على حليته (خ)

أو قال قولاً قابلاً للسب وغيره کیا ابن ألف كلب

عرض محرکة وهو المقصود في الحقيقة غيره يقال سهم عرض وهو ما قصد غيره «واذكر فروعا ذكروا فيها الادب، من احد الال أو الصحب جذب،» عاب ومنه خبر انه عليه السلام جذب السهر (١) بعد العشاء .

«أو اد واشك للنبي قال أو، لو سبني سببته أو قد رعوا، أو رعوا الغنم أو رعى النبي،» أو يتيم أو اكل الشعير عجزا عن القمح أو خرج من مخرج البول «محب من غيره بترب،» (٢) فقرر قاصدا رفع نفسك بذلك أو غير بعمى فقال عميت الانبياء أو شعيب أو قال لشريف أبي (٣) خير من أبيك وجدك انظر (مع) «ان لم يرد كف الاذى عن نفسه، مسليا لها بدأب جنسه، كأن يشبه نفسه بالانبياء» اما على جهة رفع نفسه أو على جهة التمثيل لا تسلية فالادب (٤) كسابقه «كذكر ان اودوا كما قد أوديا، وقد صبرت مثل ما قد صبروا،» اما لو ذكر ما في نبي على جهة الرواية والتعظيم فما جور «أو بمن اختلف فيه (٥) يهجر (٦)» يقول هجرا أي قولاً قبيحا ومنه «سامرا تهجرون» «أو قال قولاً قابلاً للسب، وغيره» كالانبياء يتهمون إذ يحتمل قصد الاخبار عما وقع من الكفار (خ) (٧) من سب وادعي زلل لسانه لم يصدق (٨)، «کیا ابن الف كلب» إذ لا يخلو ذلك من نبي ويحتمل قصد التكثير بما لا يشمل نبيا .

(١) وفي نسخة: السمر. (خ)

(٢) نسخة: لولا توقع معتزل الخ (خ) . ٣ نسخة: انا (خ)

(٤) نسخة: فلا ادب (خ) . ٥ نسخة: أي في نبوته كالحضر ولقيان وخالد بن سنان وذی القرنين ومريم وآسية أو

في ملكيته كهاروت وماروت انظر البصرة وقال بعض ان ذا الكفل رجل صالح

(٦) نسخة: أي يقول هجرا بضم أي سوءاً (خ) (٧) نسخة: مع .

(٨) نسخة: و .

في عبوس الوجه قمطير
فادبن وادبنه إن يقل
فقال لبيك مع اللهما
انزاله منزلة المصور
وإن يقل محقرا لرجل
ومن أتى بقابل للكفر
عليه حكمه إذا ما كانا
اجمعت الأمة فيمن أجرى
أن ليس يحكم له بالردة
وهو وإن خالفه جيلة
فاللفظ لا القصد وإن صح رعوا
وجهل ما الجهل به لا يسعه
فقد صبوا لصوبه مرازا
وشد ازره ايمة علوا

«أو» قال أو في عبوس الوجه قمطير» شديد العبس «كالوجه من مالك» خازن النار
«أو نكير»، فيؤدب لجريه مجرى التحقير «فادبن» ذكره الامير في مختصره «وادبنه ان
يقل، سبحان زيد أو يناديه رجل، فقال» على وجه السفه «لبيك مع اللهما لبيك»
فيؤدب قاله (سم) «وهو كافر ان اما»، أي قصد «انزاله منزلة المصور، وعلم
القائل» ذلك «جهلا وازجر،» انظر الشفاء والتبصرة.

«وإن يقل محقرا لرجل، لم يعلم الله به فنكل،» قاله ابن الحاج (١) العلوى
«ومن اتى بقابل للكفر، من أوجه كثيرة لايجرى، عليه حكمه إذا ما كانا، من
واحد يحتمل الايمان،» قاله عياض وسلموه.

«اجمعت الامة فيمن أجرى، علي لسانه ضلالا» أي خطأ ومنه «انك لفي
ضلالك القديم» أي خطئك «كفرا» مفعول أجرى «ان ليس يحكم له بالردة،

(١) وفي نسخة: ابراهيم. (شس) و(خ)

والنسفي» عند ﴿حتى تعلموا ماتقولون﴾ «عمدتي وعمدة»، وفي (مع) من غضب جدا فسب رجلا حتى قال والفعال الذي خلقتك ضرب جدا ان فهم منه انه إنما قصد الرجل لكن جرى على لسانه بالغضب ما لم يعتقده «وهو وان خالفه جبلة»، «خلق ﴿والجبلة الاولين﴾ ويأتي كلامهم ان شاء الله تعالى «منها ابو الفضل عياض» وخليل وعدد من شراحه «جله، فاللفظ لا القصد وان صح» أي ثبت كما قال اشهب (١) وهو ظاهر اطلاق قومه «رعوا، وهكذا قرائن الحال لغوا»، «صرح به ابن حجر وهو ظاهر اطلاق قومه اللاغين» و (٢) جهل ما الجهل به لايسعه، ما لم ينؤ» يبعد «عن الملاح» أي العلماء «موضعه، فقد صبوا» أي مخالفوه أي مالوا ﴿اصب الهين﴾ ومنه الصابون لفرقة من اليهود مالت عن دينهم «لصوبه» جهته «مرارا، واعتبروا المقاصد اعتبارا، وشد ازره ايمة علوا، بل كفر من لم يضمم الكفر ابوا،» انظر مامر قريبا من (٣) (مع) وفي القصرى عن الحاج الحسن لا يحكم لهذه الامة بظاهر قول خليل بصريح الا ان يرضي قلبه بالكفر كما فسره به البساطي وقال السملالي على الرسالة الردة قطع القلب عن الايمان وفي نسيم الرياض على شفاء عياض عن الشافعي لأن أخطأ بادخال الف كافر في الاسلام اهون علي من اخراج مسلم منه إذ لا يخرج حتى يشرح بالكفر صدرا اهـ. قال القصري اتفق ايمة صلحاء نقاد ان لاردة دون نية كما لا ايمان الا بها اهـ القصد من القصرى. وفي الشفاء ان من لعن بني هاشم وقال اردت الظالمين يؤدب وفي (عب) عن النوادر وابن مرزوق مثله ونصوا انه إن قال أو ذى الانبياء أو عموا أو رعوا الغنم ولم يقصد السب لم يكفر وكذا ان لعن محرم المسكر ان عذر بجهل كما قال عياض في شفاؤه وسلموه وفي الشفاء أيضا ان اللفظ المقتضى للاستخفاف ان تكرر من قائله وعرف به دل على استخفافه وان صدر (٤) منه هفوة واحدة ادب بحسبها وحسبه فتامل قوله ان تكرر (٥) فهو نص في رعي القصد وكذا مامر عن عياض وابن فرحون

(١) وفي نسخة: الشهاب (شس) و (خ) . (٢) وفي نسخة: لغوا. (شس) و (خ)

(٣) وفي نسخة: عن. (شس) و (خ) . (٤) نسخة: صدرت. (شس) . (٥) نسخة: الخ (خ)

.....
فيمَن قال لرجل ناداه لبيك الخ وكلام العلوى وفي (بن) عن ابن مرزوق ان من لبس لباس الكفار حبا لزيهم كفر ولعبا اثم ولم يكفر وفيه أيضا عند القاء مصحف الخ ان من بل اصبعه ببصاق لقلب ورق المصحف لا ينبغي تكفيره بذلك لانه لم يقصد التحقير الذي هو موجب الكفر في هذه الامور اهـ يعني القاء مصحف ونحوه بقدر وما اشبه ذلك .

وفي (عب) أيضا ما حصله ان مصغر المصحف يكفر ان كان مستخفا لا جاهلا وان الحرق غير كفر ان لم يقصد استهزاء وقال الشيخ خليل وان قصد بكالعزى التعظيم فكفر وفي (تو) عند قوله في اليمين أو هو يهودي الخ الظاهر انه لا يكفر ان قاله في غير يمين هزلا لقول ابن يونس ولا يكون قائل ذلك كافرا حتى يكون قلبه مضمرا على الكفر وقد قال تعالى ﴿ولكن من شرح بالكفر صدرا﴾ . اهـ

قلت : ويدل له قول الباجي في خبر الشيخين من حلف بملة غير الاسلام كاذبا فهو كما قال المراد ان كان معتقدا لذلك اهـ .

وجلب النقول المصراحة برعي القصد يطول واذكر حديث التوبة الذي قال فيه الرجل لما وجد راحته انت عبدى وانا ربك لشدة دهشه وفي كتاب الاولياء للشعراني لا يحكم بالكفر الا لمن صرح به واتخذ دينا وهذا نادر اهـ .

وكان رجل من بني اسرائيل مسرفا على نفسه أي مبالغا في المعاصي فلما حضره الموت قال لبنيه إذا مت فاحرقوني ثم اطحنوني ثم ذروني في الريح فوالله لئن قدر علي ربي ليعذبني عذابا ما عذبه احدا قال النووى ليس ذلك شكاً منه في القدرة بل قاله في دهشه وغلبة خوفه بحيث ذهب تدبره فيما يقوله فصار كالغافل نقله (قس) في آخر الخامس .

وفي (عب) عن عياض لا تجرى احكام الكفر على ناطق بمحتمل الكفر من وجوه كثيرة ولضده من وجه واحد اهـ .

فرع : من المنجور عرفوا الكفر بانكار ما علم بالضرورة مجيء الرسل به أو فعل ما يدل عليه اهـ .

فقولهم بالضرورة ليخرج نقل الأحاد ونحوه من حكم اجتهادي وما ادركه العقل
بغير ضرورة ثم اعلم انهم اختلفوا هل المعتبر اللفظ أو القصد قال ميارة (وهذه
قاعدة اللفظ إذا، عارضه القصد فقليل ذا وذا،).

وقد نصوا في باب اليمين ان الأصح رعي القصد وقد اختلفوا أيضا في العذر
بالجهل ورجح ابن رشد العذر به فيما يسعه جهله ولا حق لغيره فيه ومن القواعد
أيضا هل لازم القول يعد قولاً وكذا لازم المذهب واقتصر (عب) في لازم المذهب
انه غير مذهب وسكتوا ومن القواعد الامور بالمقاصد ثم اني حاولت التوفيق بين
لغوهم القصد والجهل طورا ورعيهم لهما طورا بحمل الأول على الصريح كما يفيد
قولهم فيمن قيل له بحق رسول الله فلعن وقال اردت العقرب الخ انه لا يقبل قوله
لانه ادعاه في لفظ صريح لكن عارضه مامر عن ابن يونس و (تو) ولغوهم دعوى
زلل اللسان قال وان ظهر انه لم يرد ذمه لجهل أو سكر أو تهور (عب) أي كثرة كلام
من غير ضبط إذ لا يعذر احد في الكفر بالجهالة وبدعوى زلل اللسان وعارضه أيضا
قول ابن حجر والشهاب المعتبر ظاهر اللفظ لا القصد الخ فظاهر اللفظ غير صريحه
واستظهار (عب) قتل من لفظ بما فيه تنقيص وان لم يرد فانه غير الصريح فتامله
وعارضني في ذلك أيضا تواطؤهم غالبا على عدم ذكر قيد حيث رعو القصد أو
الجهل وحيث لا هذا ولا يخفى ان كشف الغطاء عن هذا الامر المهم لقالوا مثلا
اللفظ اما نص في الكفر أو محتمل راجح أو مرجوح أو مساو وفي كل اما ان يقر
صاحبه بقصد الكفر أو يقول إنه جاهل أو هازل أو قاصد معنى غير الكفر أو لم
اقصد شيئا أو زل لساني أو نسيت قصدي أو ذهلت عنه لدهش مثلا أو ابى ان
يقول شيئا أو لم نجده حتى نساله ثم يفصلوا حكم كل ومن حقهم أيضا ان يذكر
حكم سؤاله عن قصده وحكم المبالغة والتهكم كقولك هذا نبي مبالغا أو متهمكما
وحكم الغضب هل يعذره به في غير نازلة لا صلى الله على من صلى عليه جوابا لصل
على محمد مع خلافهم في عذره به فيها واتفاقهم على قتله ان قاله في غير الغضب (١)

(١) بياض بالاصل.

كالخطأ في الافعال كأن يلقي قرآنا بقدر ويدعي الخطأ أو يثبت هل كزلل
اللسان أو اخف أو اشد وان قيل انه اخف فما الفرق وما انا افصل ذلك جهدى
اما المقر بقصد الكفر بصريح فكافر قطعاً وكذا غير الصريح فيما يظهر واما غير
قاصد الكفر ففيه خلف فنقل الإمام الكواشي الاجماع انه لا يكفر من قال كلمة
الكفر بلسانه من غير اعتقاد وقد مر احتجاج ابن يونس و (تو) بقوله تعالى ﴿ولكن
من شرح بالكفر صدرا﴾ وكلام العلوى والشعراني والنسفي و (بن) وما اجاب به
العلماء عن حديث الاسرائيلي الذي مر وحديث التوبة الذي قبله وكلام عياض
فيمن نطق بلفظ الاستخفاف فكلامهم كله نص في اعتبار القصد الا ان كلام
عياض في غير الصريح ومن ألغى القصد ابن حجر والشهاب وكذا عياض وخليل
في بعض الاحيان . عياض ولا يعذر بجهالة ولا بدعوى زلل اللسان . خليل وان
ظهر انه لم يرد ذمه الخ واما الجهل فقد اختلف فيه أيضا فقد الغاه عياض وخليل
في كلامهما المار آنفا واعتبره ابن القاسم واعتبر القصد فيمن ناداه رجل فقال لبيك
كما مر واضطرب فيه كلام (عب) فتارة يلغيه وتارة لا وفصل فيه محققون بين من بعد
منه العلماء أو جهل مايسعه جهله فيعذر ومن لا فلا واما من اتى بمحتمل للردة
احتمالا مساويا أو مرجوحا فالذى يظهر انه ان لم يقر على قصد الكفر لا يحكم بردته
فالاخرى ممن احتمل قوله الكفر من وجوه وضده من وجه والاصل بقاء ماكان على
ما كان والشك لا يرفع اليقين وقد الغوه في ردتك وردة غيرك ومن ذكر ذلك (عب)
في الطهارة واما زلل اللسان فيكفي من الكلام فيه ما مر من نقل الخلاف في رعي
القصد فتامله واما التهكم والمبالغة كقوله هذا نبي أو ملك مبالغا أو متهمكما فمن
السفه الذي يذكرون ولذا لم ينصوا عليهما خاصة!

والسب لا يثبت به مهيمن وقصده تثبته القرائن
واستتب المرتد أياما ثلا ثه فإن تاب وإلا قتل
ويقتل الجادب به هادا ولم يكن حدا بل ارتدادا
واحبطت رده ما كسبا عند إمام العتقا لا أشهبا
وقد تخلت من حقوق ربه ذمته كحلفه ونحبه
فلا يكفر لحلف سلفا وما عليه في نذوره الوفا
والسحر قال مالك تعلمه كفر وقال كافر معلمه

باب الزنا

ومن توافق على ان حرمت أئمة العلم فوطؤها عنت
كمثل خامسته مطلقة قبل البنا ريته معتقته
مبتوتة في دفعة أو اثرا عدته دون نكاح ارا
يثبته حمل وعرف استمر وشهدا متفقون في الصور

«والسب لا يثبت به مهيمن» أي شاهد ﴿ومهيمننا عليه﴾ وإنما يثبت به شاهدان
«وقصده تثبته القرائن» افاده (عب) عند لو سبني ملك «واستتب المرتد أياما ثلاثة
فإن تاب والا قتل ويقتل الجادب» لنبي أو ملك أما سابه تعالى فالأصح استتابته
«به هادا» تاب ﴿هدنا إليك﴾ ﴿الذين اسلموا للذين هادوا﴾ ورجح الهيثمي قول
الشافعية بقبول توبته انظر (هوني) «ولم يكن» قتله «حدا بل ارتدادا» وقيل حدا بناء
ان السب ذنب دون الكفر «واحبطت رده ما كسبا» من صالح ﴿لها ما كسبت﴾
«عند إمام العتقا» ومالك «لا أشهبا» والشافعي (١) لان آية ﴿فيتم وهو كافر﴾
قيدت ليحبطن عملك قال ابن الشاط وهذا القول اصح «وقد تخلت» ﴿خلت
والقت ما فيها وتخلت﴾ «من حقوق ربه ذمته كحلفه ونحبه» أي نذره ﴿فمنهم من
قضى نحبه﴾ «فلا يكفر لحلف سلفا (٢) وما عليه في نذوره» قبل الردة «الوفا» بعد
التوبة «والسحر قال مالك تعلمه كفر وقال كافر معلمه» .

(١) نسخة: قال (خ). (٢) نسخة: (خ) وحث قبل رده أو بعدها.

ومدعى غلط أو جهل قبل
يرجم محصن باعظم حجر
أما إذا ماكان بكرا حرا
ثم ليومين اجلينه واسجنه
وإن بوطء أمها وزعما
لم يفش في البلد نكح بين ذين
واخر الجلد إلى هواء
وليقيم السيد حد العبد
إن أشبهها لا الغضب دون مايدل
يرمى به وهو من قبل دسر
رجلا أو ماوية فيمري
ان كان مرءاً ويخلد سنة
نكحا بلا بينة فالحد ما
بين الاناس أو يكونا طارئين
معتدل ولزوال الداء
حتما سوى سرقة أو قود

فائدة: قال القرافي العين والسحر لا يصحان من فاضل.

(باب الزنا)

«ومن توافق على ان حرمت ايمة العلم فوطؤها عنت»
أي زنا «كمثل خامسته مطلقة قبل البناء ربه معتقته مبتوتة في دفعة أو اثرا» عدته
دون نكاح ارا، «أي وطىء دون نكاح اثر عدة اما في عدتها أو بعدها بنكاح ففيه
خلف «يشبهه حمل وعرف» أي اقرار «استمر وشهدا متفقون في الصور، ومدعى
غلط أو جهل قبل، ان اشبهها لا الغضب دون مايدل، يرحم محصن» وجه كون
المحصن يرحم دون غيره ان المحصن عرف الخيانة في الأهل انظر ابن زكري على
النصيحة الكافية «باعظم حجر، يرمى به وهو من قبل دسر، «وطىء» اما إذا ماكان
بكرا حرا، رجلا أو ماوية» أي امرأة «فيمري، «مراه جلده مائة» ثم ليومين اجلينه
واسجنه، ان كان مرءاً» أي رجلا واما المرأة فلا تجلى من (١) بلده «ويخلد سنة،
وان بوطء أمها» أي اقرا «وزعما، نكحا بلا بينة فالحد ما، لم يفش في البلد نكح
بين ذين، بين الاناس أو يكونا طارئين، واخر الجلد إلى هواء، معتدل ولزوال
الداء، وليقيم السيد حد العبد، «ابن مالك:

(١) نسخة المختار السالم: بلدها

إن كان زوج ملكه أو أياً ولا يقيم حاكم أو سيد وفي تماثل الحدود يكتفى أما اللواط فمغيب الكمره ويرجمان محصنين أم لا وفي المساحقة والبهائم لا يسقط الحدود حسن التابه وان ظفرت بالمحارب ارفعه إلا فإنما يليه الحكماء حدا بعلمه ولكن يشهد بواحد كالشرب والقذف قفا في دبر من رجل لا من مره عبيدين أم لا كافرين أم لا الادب من ولي أو من حاكم والحال لو طال سوى الخرابه للقتل مالم تخش ان يصانعه

(وانفا وغضبا يجدي العبد وآنف - أو غاضب - هو العبد)
(وعابدون أو عبيد العبد بها تلا حمزة في الكتاب)

«حتما سوى سرقة أو قود، ان كان زوج ملكه أو ايها، الا فانما يليه الحكماء، ولا يقيم حاكم أو سيد، حدا بعلمه ولكن يشهد، وفي تماثل الحدود يكتفي، بواحد كالشرب والقذف قفا، اما اللواط فمغيب الكمره، في دبر من رجل لا من مره ويرجمان محصنين ام لا، عبيدين ام لا كافرين أم لا، وفي المساحقة والبهائم، الادب من ولي أو حاكم لا يسقط الحدود حسن التابه، والحال لو طال سوى الخرابه وان ظفرت بالمحارب ارفعه، للقتل مالم تخش ان يصانعه» (الحاكم (١) صانعه داراه ولاينه قال زهير:

(ومن لا يصانع في امور كثيرة * . .)

(١) وفي نسخة المختار السالم: فرع: مفاد نقول (مع) ان من غاب زوجها وظنت موته لقريئة فنكحت لم تحدد.

باب القذف

القذف أن يرمي حرا مومنا بنفيه نسبه أو بزنى وهو بالغ عفيف أو جاهل كقوله لست بزنان أو أنا كذا إذا نسبه لعمه فيماله أصل ولا فصل صرف وإن يقل له أيا ابن الفاجرة وإن يقل لها زنى وتقل وحد في زنى كرها إلا وأمر لعبده أن يقذفه ويجلد الرامي بسوط قاعدا وجردا من رجل وسترا والعدل في سوط وضرب والذي وهو ثمانون كما في الذكر ولا يكرر بتكرير العدا لوأرث المقذوف من نجل وأب واختلفوا هل للنسا والعصبة

بنفيه نسبه أو بزنى وان بتعريض به لايحتمل عفيف فرج في ترام بخنى أو خاله أو لخليل أمه عنه لأن قصده نفي الشرف أو ياحمار بن حمار عزره بك تحد لها دون الرجل زوجته فبلعان يبل حدا معا إن الرقيق اسعفا في الظهر والكتف لا يباعدا منها بما رق لكي ينزجرا يليه في القوة والضعف احتذى والعبد في الحدود نصف الحر قبل ولا إن يرم ناسا عددا وإن نأى به القيام ان أحب ان فقدوا بذلك المطالبة

(باب القذف) «القذف ان يرمي» البالغ «حرا مومنا، بنفيه نسبه أو بزنا، وهو» أي المقذوف «بالغ عفيف أو جاهل، وان بتعريض به لايحتمل، كقوله لست بزنان أو انا عفيف فرج في ترام بخنى، كذا إذا نسبه لعمه، أو خاله أو لخليل امه،» والحكم «في» قوله «ماله اصل ولا فصل صرف،» الحد «عنه لان قصده نفي الشرف، وان يقل له ايا ابن الفاجرة، أو ياحمار بن حمار عزره، وان يقل لها زنى وتقل، بك تحد لها دون الرجل، وحد في زنى كرها الا، زوجته فبلعان يبل، وأمر لعبده ان يقذف، حدا معا ان الرقيق اسعفا، ويجلد الرامي بسوط قاعدا، في الظهر

باب الحراية

ومن بقفر أو سواه سلبا معصوم مال خادعا أو غالبا
بحيث لا غوث أو الطريقا اخاف حتى تركت سحيقا
أو يخطف الشيء من القوافل ثم به يفر حارب العلى
وجاز إن هم بشيء مما مر قتاله على ما أما
وهل عليه نشده ووعظه من قبل أو ندب بدين لفظه
إن ثقف الإمام ذا الحراية فليتبغ في نفسه كتابه
بنفي أو قطع وقتل النفس وعينوا ذا إن يعن في حس
ومابسلبه أقر ادفع إلى واصفه بعد تأن وائتلا

والكتف لابها عدا، « ما ذكر من سوط وظهر وكتف «وجردا» أي الظهر والكتف «من رجل وسترا، منها بما رق لكي ينزجرا،» أي الرجل والمرأة بسبب الالم إذا «والعدل في سوط وضرب والذي، يليه، ^(١) في القوة والضعف احتذي،» أي اتبع (مع) يقتل قاذف الحور العين بزنا «وهو ثمانون كما في الذكر، والعبد في الحدود نصف الحر، ولا يكرر بتكرير العدا، قبل ولا ان يرم ناسا عددا، لوارث المقدوف من نجل واب، وان نأى» كجد «به» أي الحد «القيام ان احب، واختلفوا هل للنسا والعصبة، ان فقدوا بذلك المطالبة».

(باب الحراية) «ومن بقفر» أي خلاء «أو سواه سلبا معصوم مال» أي مالا معصوما ولو قل كما في التبصرة «خادعا أو غالبا،» وهو ^(٢) لبالح «بحيث لا غوث أو الطريقا اخاف حتى تركت سحيقا،» بعيدا «في مكان سحيق» «أو يخطف» يجلس «الا من خطف الخطفة» أي ياخذ بسرعة «الشيء من القوافل، ثم به يفر حارب العلى، وجاز ان هم بشيء مما، مر قتاله على ما اما، وهل عليه نشده» يقول ناشدتك بالله خل سيلي «ووعظه، من قبل أو ندب بدين لفظه، ان ثقف» أي

(١) نسخة: لو. (خ) (٢) وفي نسخة المختار السالم: اي يتولى الضرب.

وغرم الملى عنم أعدمًا ولتتبع شيعته إن غرما

باب الصولة والتعزير

وهل دفاع صائل على حرم أو نفس أو مال يجوز أو حتم
الاول للقرافي وابن شاس والثاني للقرطبي وابن الفرسى (١)
وفي زمان الفتن القاضي أبو بكر لديه الاصطبار أصوب
وأوجبوا بدءا بوعظ ونذر والزجر والقول بنديه أزر
ولكن إن خشيتَه أن يفرطا عليك واستبقته لا فرطا
ولك إن علمت أن لا يعقله لك سوى اهلاكه ان تقتله
ومدعى صولة قرم اثخنه ضمن إلا ان يقيم بينة

وجد ﴿فاما تثقفنهم في الحرب﴾ «الإمام ذا الحراية، فليتبع في نفسه» النفس
العقاب قيل ومنه ﴿ويحذركم الله نفسه﴾ «كتابه» ﴿ان يقتلوا أو يصلبوا﴾ الآية كما
قال «بنفي أو قطع وقتل النفس وعينوا ذا ان يعن» سيما ان خص بقتل احد «في
حس» أي قتل حسه كرده ﴿إذ تحسونهم﴾ «وما بسلبه اقر ادفع إلى، واصفه» وصف
اللقطة ولا تضمن ان اتى اقطع منه «بعد تأن واثتلا، وغرم الملى عنم اعدما،
وليتبع شيعته» انصاره ﴿وان من شيعته لابراهيم﴾ «ان غرما».

(باب الصولة والتعزير) «وهل دفاع صائل» عاقل أو غيره «على حرم».

فرع: من قتل من وجده مع زوجته قتل به مالم يات بلطخ على زناه بها انظر
(س).

«أو نفس أو مال يجوز أو حتم، الاول للقرافي» قاتلا ان لم يدفع عن نفسه لم
يكن آثما ولا قاتلا لها «وابن شاس والثاني للقرطبي وابن الفرس وفي زمان الفتن
القاضي أبو بكر لديه الاصطبار اصوب» وفي ابن جزى عند ﴿ما انا بياسط يدي﴾
الآية ان شرعنا يوجب الدفع وفي (سر) صدر صلاة الخوف يجب دفع عن نفس

(١) نسخة: الفرس. (ذ)

التعزير

وعزر الإمام من عصى الصمد ولو بحل حيث منعه اعتقد
مالم يجئه تائباً أو يهف في حق إنسان وعنه يعفو
حبسا وتوبيخا وضربا لا يكف إلا به ومنه يامن التلف
كالبعل والسيد في حق المتين وحقه والأب والمعلمين

لامال وذكر كنون عن النوى ان المدافعة عن الحريم واجبة بلا خلاف وعن النفس
بالقتل فيها حارف وعن المال جائزة.

«واوجبوا» على المدافع «بدأ بوعظ» ان كان يفهم «ونذر» أي انذار ﴿فكيف
كان عذابي ونذري﴾ «والزجر والقول بنديه ازر» ازره بمد وقصر قرأه ابن ذكوان
أي قواه «ولكن ان خشيته ان يفرط» أي يبدأك بالشر ﴿انا نخاف ان يفرط
علينا﴾ «عليك واستبقته» بادرته ﴿فاستبقوا الخيرات﴾ ﴿وأستبقا الباب﴾ تسابقا
إليه «لا فرطاً، (١) ظلم «ولك ان علمت ان لا يعقله،» يحبس (عنك سوى اهلاكه
ان تقتله» وتصدق في ذلك بيمين إلا لبينة فان ظن دفعه بغير قتل منع قتله «ومدعي
صولة قرم اثخنه،» أي قتله «ضمن الا ان يقيم بينة،» (٢) (سم) ان تقدم قبل
ذلك إلى ربه صدق بيمين

«وعزر الإمام» قيل حتما وقيل جوازا «من عصى الصمد ولو بحل حيث منعه
اعتقد» كشره خلا حسبه خمر «مالم يجئه تائباً أو يهف، في حق انسان وعنه يعفو
حبسا وتوبيخا وضربا» وينبغي ان لا يعدو الكفاية «لا يكف الا به ومنه يامن التلف»
والا لم يعزر لكن يحبس حتى يتوب ولا يتعرض لطفل «كالبعل والسيد في حق المتين
وحقه والاب والمعلمين» (مع) لو قذف صبي احداً لزم معلمه زجره فان عاد ادبه.

(١) أي لا ظلم (خ). (٢) وفي نسخة: قاله محمد وغيره. (خ)

وفي نسخة من الكفاف :

وليس للتعزير حد لا ولا	نوع ولكن عن الادهم اعدلا
أدب من إلى أخيه نسبا	ماليس فيه حاضرا أو غائبا
أو فيه حاضرا بالاجتهاد	و حال موقوف به والعادى
إن كان من أهل القرآن وادب	الاسلام خف ماعليه من أدب
من عالما رمى بما يستقبح	فالأصبحي أربعين يصبح
كجاذب بالظلم غير ظالم	ومستخف بدعاء الحاكم

باب العتق

العتق بالمنطق أو بالمثلة	أو السراية أو القرابة
وإنما يصح عتق مهممل	رشيد أو سفهه غير جلي
ويصرف القصد كناه البادية	عنه كماله يجر الخافية
ويصرف الصريح حيث قارنا	مادل من درء وخلف وثنا
كالمكس والعصيان والحدنبدا	وحر اليوم يجر أبدا
في نحو أنت اليوم من ذا العمل	حرسدى فيه فقط إن تأتل
وإن بسعيه عليه احتسبا	حياته له وإن عنه أبى

«وليس للتعزير حد» قاله غير واحد ونصوا أيضا على تحديد في أشياء يأتي ان شاء الله بعضها «لا ولا نوع ولكن عن الادهم اعدلا» مالم يخف هرب «ادب من إلى أخيه نسبا، ماليس فيه حاضرا أو غائبا، أو فيه حاضرا بالاجتهاد» خبر عن قوله ادب «و حال موقوف به والعادى، ان كان من اهل القرآن وادب الاسلام خف ما عليه من ادب» (مع) ان كان من اهل القرآن كفى زجره بقول غليظ «من عالما رمى بما يستقبح، فالأصبحي أربعين يصبح، كجاذب بالظلم غير ظالم، ومستخف بدعاء الحاكم»

(باب العتق) «العتق بالمنطق أو بالمثلة، أو السراية أو القرابة، وإنما يصح عتق مهممل، رشيد أو سفهه غير جلي، ويصرف القصد كناه» أي العتق «البادية، عنه»

وإن يملكه فما نوله مالم يطل أو يتفرقا له
وإن توجل ينتظر به وفي أحد هذين عتيق تصطفي
ظاهرة الكنى كلا سبيل لي عليك أولا ملك لي ان يقل
في غير قيل وكأعطيتك لك فإنه نهج الظواهر سلك
وإن يشن غير سفيه رقه قاصد مثله فأوجب عتقه
كخرم أنف قلع ضرس أو ظفر أو حلقه رأس رفيعة القدر
وإن بعثت قام شاهد نفع إن كان بعض وارثيه ووقع
في سهمه أو اجنبيا واشتراه لأنه استحالة إقرارا أداه
إن يعتق الجزء فللباقى سرى وجر جزء غيره إن أسرا

عن العتق «كما له يجر الخافية، ويصرف (١) الصريح حيث قارنا، مادل من درء وخلف وثنا، كالمكس والعصيان والحد نبدا،» الحد نبدا العجب قال:

(حد نبدا حد نبدا يا صبيان ان بنى سؤات بن غيلان
قد طرقت ناقتهم بانسان

وحر (٢) اليوم يحر ابدا، في نحو انت اليوم من ذا العمل حرسدى فيه فقط ان تاتل،» ما قصدت غيره «وان بسعيه عليه احتسبا،» تصدق «حياته له ٣ وان عنه ابى،» نسبة (سر) لـ (ضريح).

«وان يملكه فما نوله، مالم يطل أو يتفرقا له،» خبر ما «وان توجل ينتظر به وفي،» قولك «أحد هذين عتيق تصطفي،» منها والآخر عتيق «ظاهرة الكنى كلا سبيل لي، عليك أولا ملك لي ان يقل، في غير قيل» القيل الجواب والقال السؤال «وكأعطيتك لك، فإنه نهج الظواهر سلك، وان يشن غير سفيه رقه، قاصد مثله فأوجب عتقه، كخرم أنف قلع ضرس أو ظفر، أو حلقه رأس رفيعة القدر، وان بعثت قام شاهد نفع، ان كان» ذلك الشاهد «بعض وارثيه ووقع، في سهمه أو اجنبيا واشتراه، لانه استحالة إقرارا أداه،» أي قد آل أدائه الشهادة إقراراً

(١) وفي نسخة المختار السالم: القصد. (٢) نسخة: ان قال انت. (٣) نسخة: حر. (خ)

بترك حق المفلسين عدله ولم يحرم منه شيء قبله
وحرمن ملكه أخ لأم أو أب أو فرع أو أصل لو قدم
إلا المفلس فاد دينه به وإن كان بارث وابنه

فصل الكتابة

قد ندب الكتاب للكتاب فحكموا له بالاستحباب
إذا تعطى العبد ذاك الندبا وليس يجبر إذا تأبى
وهل يجوز نقدها أو يشترط تنجيمها وغرر غير شطط
وشرطه تسريا لغو وإن يعجز وإن عن درهم فهو قن

«ان يعتق الجزء فللباقى سرى وجر جزء غيره ان ايسرا»

«بترك حق المفلسين عدله»، قيمته «ولم يحرم منه شيء قبله، وحرمن ملكه اخ لام، أو اب» سيما شقيق «أو فرع أو اصل لو قدم، الا المفلس فاد دينه، به وان كان» ملكه له «بارث وابنه»، وفي قيده بعلمه بالقراية ١ تفصيل ذكروا منه آخر الصداق طرفا عزني الآن تحريره وانظر علمه بالحكم.

(فصل الكتابة) «قد ندب الكتاب للكتاب، فحكموا له بالاستحباب، إذا تعطى أي طلب «العبد ذاك الندبا، وليس يجبر إذا تأبى»، أي ابى «وهل يجوز نقدها أو يشترط، تنجيمها وغرر غير شطط»، قاله في المختصر وفيه تفصيل انظره

(١) نسخة: ارثا. (خ)

فصل أم الولد

ومن بوطء أمة له أقر وانه أمني والاستبرا يذر
فهي أم ولد إن القت علقه أو مضغة خلقت
أم لا وحرث ان توى كما يحجر من ولدت من غيره بعد التسر
تفكه بها ونزع المال في صحة منه من الحلال
وخدمة دون اختدام الأم وفوق الأزواج في الاستخدام
وارشها وارث من خلافه تلده ملك واقترافه
وان جنت تفد وجوبا بأقل قيمتها وارث مامنها نزل
فهي كالخرة في مسائل الاسلام إن جنت كثير العمل
وهب إجارة كتاب رهن بيع سوى ست بها كالقن
إن وطىء الشريك وهو مجترى وحملت فعدل حظ الآخر
اما باذن من شريكه جلى فعدل حظه وان لم تحمل

في شروحه «وشرطه تسريا لغو وان، يعجز وان عن درهم فهو قن» (فصل ام الولد)
«ومن بوطء أمة له أقر، وانه أمني والاستبرا يذر، فهي ام ولد ان القت، علقه أو
مضغة خلقت ام لا وحرث ان توى كما يحجر، من ولدت من غيره بعد التسر، تفكه»
أي تمتع «بها ونزع المال، في صحة منه من الحلال، وخدمة دون اختدام الأم،
وفوق الأزواج في الاستخدام، وارشها وارث من خلافه،» أي بعده «بمقعدهم
خلاف رسول الله ﷺ «تلده ملك واقترافه» أي عمله «واموال اقترفتموها» «وان
جنت تفد وجوبا باقل، قيمتها وارث مامنها نزل، فهي كالخرة في مسائل، الاسلام
ان جنت كثير العمل، وهب اجارة كتاب رهن، بيع سوى ست بها كالقن (١)»
«ان وطىء الشريك» في امة «وهو مجترى وحملت فعدل حظ الآخر، اما باذن من

(١) خرجة: تباع فيها.

فصل في التدبير وعق لاجل

معلق العتق بموت لاعلى جهة الإيصاء بتدبير علا
ولك سعي وتسر وانحظر الاخراج عن ملك لغيران بحر
وبيعه افسخ واغترق الدين له ولسواه من الارث ابطله
وإن تمت فهو في ثلث ما تركته مالم يكن للغرما
في معتق إلى كتاب أجر مامر كله سوى التسرى
وأنه من رأس مالك بحر وإن دنا الأجل ماله انحظر
ولا رجوع المدبر ولا موجل ومن موص قبلا
مال المدبر وأم الولد ومعتق لأجل للسيد
ملكنا بنزع منها مالم يعمل مالك الاولين أويدين الأجل

فصل الولاء

إن عدم العتيق عاصب النسب يخلفه معتق فمن له عصب
مرتب ترتب الولاية لدى النكاح وصلاة الميت
وكالعتيق نسله غيرابنم بنت ذنت أم لا لحر ينتمى

شريكة جلي، فعدل حظه وان لم تحمل» (فصل في التدبير) وعق لاجل «معلق العتق بموت لاعلى، جهة الايصاء بتدبير علا،» درجة لفعله قربة مجمعا عليها «ولك سعي وتسر وانحظر، الاخراج عن ملك لغيران بحر، وبيعه افسخ واغترق الدين له ولسواه من الارث ابطله، وان تمت فهو في ثلث ما تركته مالم يكن للغرما في معتق إلى كتاب اجر، مامر كله سوى التسرى» فيمنع «وانه من راس مالك بحر، وان دنا الأجل ماله انحظر، ولا رجوع لمدبر» عن عقده للتدبير «ولا، موجل ومن موص،» بعق «قبلا،» الرجوع «مال المدبر وام الولد ومعتق لاجل للسيد، ملكنا بنزع منها مالم يعمل، مالك الاولين أو يدين الأجل،» (فصل الولاء) «ان عدم العتيق عاصب النسب، يخلفه معتق فمن له عصب، مرتب ترتب الولاية، لدى

وكبني بنت العتيق عقب من بوشرت بالعتق فيما يجلب
 إن ورث اثنان ولاء والد ثم توى بعضهما عن ولد
 كان الولا للاخ لا للولد ثم لابنائهما بالعدد
 لاترث الأ نثى ولا أبيها ولا حليلها ولا بنيتها
 نعم لها ولا عتيقها وما إليه من نسل وعتق ينتمي
 ولبنيتها وبنيتهم ولا من اعتقت وماهاجر الولا
 إن ينقرض ابناء مولاة النعم فعاصب المولاة لا عاصبهم
 للابن عقل أمه والعصبة يدون عنها يالذا ما أعجبه
 ولعتيق الأم ماها انتسب في الصورتين عجب على عجب

باب الوصايا

يندب للغني الايضا بالقرب وواجب تنفيذ مامنه احتسب
 كذا إذا في ماله بمستباح وصى كان يباع عبده رباح

النكاح وصلاة الميت، وكالعتيق نسله غير ابنم، بنت دنت ام لا لخر ينتمي، وكبني بنت العتيق عقب، من بوشرت بالعتق فيما يجلب ان ورث اثنان ولاء والد، ثم توى بعضهما عن ولد كان الولا للاخ لا للولد، ثم لابنائهما بالعدد، لاترث الانثى ولا (١) ابيها ولا حليلها ولا بنيتها نعم لها ولا عتيقها وما، إليه من نسل وعتق ينتمي، ولبنيتها وبنيتهم ولا، من اعتقت وماها جر الولا، ان ينقرض ابناء مولاة النعم، فعاصب المولاة لا عاصبهم، للابن عقل امه والعصبة يدون عنها يالذا ما اعجبه، ولعتيق الام ماها انتسب، في الصورتين عجب على عجب، « (باب الوصايا) » «يندب» وقيل يجب «للفني الايضا بالقرب،» واختار بعض دون ثلث لخبر الثلث كثير «وواجب تنفيذ مامنه احتسب،» أي تقرب به ومنه وصية لمن يقرأ على قبره لا لمن يصلي عنه أو يصوم «كذا إذا في ماله بمستباح، وصى كان يباع عبده رباح،» فيجب بيعه.

(١) نسخة: أي ولاء. (خ)

وبمحرم وكره كهما وكهما إن يعد تنفيذهما
وللفقير الترك إلا مانزر أوصى أبو بكر بخمس وعمر
بربع وتارك الوصاة لا يتكلم مع الأموات
وانعقدت بقول أو برمز وإنما تصح من ذي ميز
وبطل الإيضاء للموالى وبالأذى جاوز ثلث المال
يوم ينفذان والإمضاء وهب فحوز فيهما وفاء
وقيل امضاؤهما إجازة وهي لا تحتاج للحياة
إن يوص بالثلث لزيد ثما به لبكر يقسمه قسما
واجر في معين مع آخر حسبما في الثلث مع ثلث جرى
إلا إذا دل على الرجوع عن زيد دليل فبه بكر قمن

«وبمحرم وكره كهما، وكهما ان يعد» الشرع بان أوصى بكره أو حرام «تنفيذهما،
و» يندب «للفقير الترك الا مانزر، أوصى ابو بكر بخمس وعمر، بربع» وفي (تو)
تكره من فقير. ابن رشد اختلف في قدر المال الذي تطلب فيه هل الف درهم أو
أكثر انظر تمامه. «وتارك الوصاة، لا يتكلم مع الاموات، وانعقدت بقول أو برمز»
لا يكتب دون شهود «وإنما تصح من ذي ميز،» ولو طفلا عقل القربة ويثبت
الطالب ميز طفل والورثة نفيه عن سفيه وتصح لأدمي ولو جنينا ان ولد حيا وان
قال لولد فلان ولا ولد له انتظر والغلة للورثة وقيل توقف «وبطل الايضاء للموالي،»
أي الورثة لخبر لا وصية لو ارث «وبالذي جاوز ثلث المال،» فيبطل الزيد فقط وفي
صحة وصية عادم وارث بجميع ماله وصححه (مع) وبطلها وشهره القلشاني و
(سج)

«يوم ينفذان والامضاء، وهب فحوز فيها وفاء» للهبه «وقيل امضاؤهما إجازة،
وهي لا تحتاج للحياة، ان يوص بالثلث لزيد ثما، به لبكر يقسمه قسما،» كما في ابن
سلمون وكذا شيء معين كما فيه أيضا «واجر في (١) معين مع آخر،» ومع (٢) ثلث

(١) وفي نسخة المختار السالم شيء. (ثس) و (خ) ٢) نسخة: أو. (ثس) و (خ)

ولبني بكر وسعد فعلى رؤوسهم تقسم حيث أجلا
 وإن بيع معيننا وصى به فابطلن مالم يعد لسربه
 وإن بثلت ماله وصى لا يبطلها إن باع ذاك المالا
 إن يوص باشتراء عبد ليحر زيد بثلت العدل إن دون انحظر
 أو بيعه ممن أحب اسقطا فإن يعز بذا فالايضا حبطا
 وإن يقل كذا لزيد اشتروا ففى الشرا ودفع ثلث خيروا
 وشوهة من غنمى شاركهم بعدلها بحسب عدة الغنم
 وبطلت إن لم تكن له غنم أصلا أو اليوم الذى به تؤم
 في الأهل والأرحام والأقارب والأب ذو أهل أقارب الأب

كما فيه أيضا ولو وصت بثلت لزيد وبقلادة لبكر تحاصا في الثلث وكان حق بكر في عين القلادة ذكره القصرى .

«حسبنا في الثلث مع ثلث جرى، الا إذا دل على الرجوع عن، زيد دليل» كقوله ما وصيت به لزيد هو لبكر «فبه بكر قمن،»

«ولبني بكر وسعد فعلى، رؤوسهم تقسم حيث أجلا» وانظر حيث^(١) قال لزيد وثم عدد ذلك اسمه هل تبطل أو تكون بينهم أو تخص بمن له قرينة ان كان وانظر أيضا ان احتمال انه في حالة اغناء لغلبته عليه وقد تقرر ان الغالب مقدم على الاصل الا نادرا.

«وان بيع معيننا وصى به، فابطلن مالم يعد لسربه» لنفسه ومنه من اصبح آمنا في سربه فان عاد للملكه عادت .

«وان بثلت ماله وصى لا، يبطلها ان باع ذاك المالا، ان يوص باشتراء عبد ليحر، زيد بثلت^(٣) العدل ان دون انحظر» أي ان لم يوجد الا به «أو بيعه ممن احب اسقطا،» ثلث قيمته «فان يعز بذا فالايضا حبطا، وان يقل كذا لزيد اشتروا، ففى الشرا ودفع ثلث خيروا،» الورثة «وشوهة» أي شاة «من غنمى شاركهم بعدلها

(٣) نسخة: لثلث (خ).

(٢) نسخة: لغلبته

(١) نسخة: ان. (خ)

في الأقرب الأقرب قدم نجلا أخ على جد ونكحاً غسلا
الاباء عنها والقبول رعيًا بعد التوى لاقبله فلغيا
وبطلت إن آب موص عنها صحيحاً أم لامبداً ومنهى
كذا إذا هلك في حياته موصى له حرم من وصاته

باب التركة

بدع المخرج من الميراث حق خص معيناً كعبد قد سرق
ضحية عنها فما يجب له من الجهاز ثم مانذب
ثم ديونه فحق النور يليه كالتكفير والنذور
ثم الوصية وللوراث من بعدها بقية التراث
بعصمة أو نسب أو بولا وترث الرجعى والبائن لا
ويرجأ القسم لوضع الحامل ويذهب احتمال حمل الحائل
والوارثون عشرة والوارثات سبع وستة فروض التركات

بحسب عدة الغنم، «فان كانت يوم التنفيذ عشرا شارك بقيمة عشرهن» وبطلت ان لم تكن له غنم، اصلا أو اليوم الذي به تؤم، في الاهل والارحام والاقارب، والاب ذواهل اقارب الاب، في الاقرب الاقرب قدم نجلا، اخ على جد ونكحا غسلا» أي وقدمه نكحا وغسلا أي في ولايتهما «الاباء عنها والقبول رعيًا،» من رشيد معين «بعد التوى لاقبله فلغيا، وبطلت ان آب موص عنها،» ولو بفعل ينقل الاسم كنسج وذبح وكذا ان قال ان مت من مرضى وسلم منه «صحيحاً أم لا مبدءاً أو منهى،» أي صحيحاً حين وصى أو مريضاً وكذا حين عوده كما في المقدمات والعدوى «كذا إذا هلك في حياته، موصى له حرم من وصاته،» فلا تكون لورثته (باب التركة) «بدع المخرج» أي أوله ﴿قل ماكنت بدعا من الرسل﴾ أي أولهم «من الميراث حق، خص» مالا «معينا كعبد قد سرق،» أو جنى «ضحية عنها فما يجب، له من الجهاز ثم مانذب،» منه أيضا «ثم ديونه فحق النور،» تعالى «يليه كالتكفير

النصف ثم نصفه فنصفه
 ذو النصف زوج بنت أولنجل
 نصف ان الفرع انتفى والربع
 عدمه الزوج وثمن إن وجد
 والثلثان حظ نوع متحد
 والثلث للأم إن الفرع فقد
 واثنين أو أربى من الأخياف
 والسدس للام إذا ماكانا
 ولأخ لها أو اخت حيث لا
 ولابنة ابن مع بنت ولن
 ولأب ولأبيه لو علا
 ولم يكن من جدة لناقله
 وامهات أب أو أم ولم
 وتحجب القربى للام القاصية
 وسدس فضعه فضعه
 شقيقة أو لأب للبعل
 إن كان والزوجة حيث الفرع
 ويقتسمه إذا كن عدد
 من وارثي النصف إذا لم ينفرد
 ولم يكن ثم أخ أو متحد
 والمرء كالمرأة في الاتحاد
 صنوان أو فرع لمن قد حانا
 فرع ولا أب دنا أو اعتلى
 للأب مع شقيقة أيضا قمن
 مالم يكن منه بانثى فصلا
 إرث سوى أم أبيه السافلة
 تكن لهن ذرة حياة الام
 له والا اشتركا تسوية

والنذور، ثم الوصية وللوارث، من بعدها بقية التراث، «والارث اما «بعصمة أو نسب أو بولا، وترث الرجعي والبائن لا، «ترث «ويرجأ القسم لوضع الحامل، ويذهب» بالنصب (وان على اسم خالص الخ) «احتال حمل الحائل، «ان قالت لا ادرى اخرت حتى تحيض أو تمضي عدتها وان ادعتا اخرت لوضع أو مضي العدة ولم يظهر.

«والوارثون عشرة والوارثات، سبع» ويتفرعون لثمان وعشرين عدة الحروف لهن منها ست عشرة «وستة فروض التركات، «وهي «النصف ثم نصفه» وهو ربع «فنصفه، «وهو الثمن «وسدس فضعه» ثلث «فضعه» ثلثان «ذو النصف زوج بنت أو» بنت «لنجل، شقيقة أو لأب للبعل، نصف ان الفرع انتفى والربع، ان

وبنت الابن بابنتين فوقها
 إن كان أدنى أو سوى أن تعصبه
 كف الشقيق كالشقيقتين
 تأخذ سدسا مكمل الثلثين
 شقيقة أو لأب فأكثر
 للجد في الثلث وأن يقاسما
 وحسب الشقيق ذا أب معا
 وإن يكن هناك فرض ينتقي
 أو ابن احجب واجعلن حقها
 ما لم تكن في الثلثين مرتبة
 ذات أب ومع إحدى تين
 كذا ابنة الابن مع ابنتين
 مع بنت أو أكثر عصبها جرى
 مع إخوة أو أخوات ما اعتمى
 سقوطه ثم عليه رجعا
 من قسم أو سدس وثلث مابقي

كان والزوجة حيث الفرع، عدمه الزوج وثمان ان وجد، ويقسمه إذا كن عدد،
 «والثلثان حظ نوع متحد، من وارثي النصف»^(١) كبتين فأكثر أو شقيقتين أو ابنتي
 ابن «إذا لم ينفرد، والثلث للام ان الفرع فقد، ولم يكن ثم اخ أو متحد، و» هو
 حظ «اثنين أو اربى» أكثر «من الاخياف» الاخوة للام «والمرء كالمرأة في الانحاف،»
 أي الذكر كالانثى فيما يعطى من الارث «والسدس للام إذا ماكانا، صنوان» أي
 اخوان «أو فرع لمن قد حانا، ولاخ لها أو اخت حيث لا، فرع ولا اب دنا أو اعتلى،
 ولا بنت ابن مع بنت ولمن، للاب مع شقيقة أيضا قمن، ولا ب ولابيه لو علا، ما لم
 يكن منه بانثى فصلا،» فان فصلته انثى لم يتوارثا «ولم يكن من جدة لنافلة،» أي
 ولد الولد «ارث سوى أم ابيه السافلة،» «و» السدس أيضا حظ «امهات اب أو
 ام» فيرثنه ولا يرث منهن ويرث امهات ابيه ولا يرثه منهن الا الدنيا ولا يرث امهات
 ابي امه ولا يرثه «ولم تكن لمن ذرة حياة الام، وتحجب القربى للام القاصية، له
 والا» بان استتارتبة أو كانت ذات الاب اقرب «اشتركا تسوية، وبنت الابن
 بابنتين فوقها أو ابن احجب واجعلن حقها ان كان ادنى» مهارتبة «أو سوى ان
 تعصبه، ما لم تكن في الثلثين مرتبة، كف الشقيق كالشقيقتين، ذات اب» الا مع
 اخ لاب فلها^(٢) مابقي ولا ترث مع شقيقتين، وابن لاخ «و» ان كانت «مع إحدى

(١) نسخة: كبتين (٢) نسخة: فلها

وفرض أخت مع جد ناء
هما وأم وحليل ياخذان
وإن يكن محلها أخ معه
وكل من يدلي بوارث سقط
وكل من ساوته اخته حوى
ومنعوا من حجب غير الوارثين
وقاسم الأم أب فيما بقي
وجامع الفرض مع العصوبة
كالجد مع بنت وكابن العم
وإن يضق عن الفروض المال

إلا في الاكدرية الغراء
بالفرض ثم اعتصبا ويقسمان
إخوة أخياف فأرثا امنعه
به سوى الإخوة للأم فقط
ضعف الذي لها سواهم فسوا
إلاهم فيحجبون خائبين
عن فرض الأزواج وبالضعف رقي
نال بكل منهما محبوه
ان كان بعلا أو أخوا لأم
فقدر مامنها بقي يعال

تين، تاخذ سدسا مكمل الثلثين، كذا ابنة الابن مع ابنتين، «تاخذ الخ» شقيقة
أو لاب فاكثرا، مع بنت أو أكثر عصبها جرى» فتاخذ بنت نصفها واخت فاكثر
ما بقي وياخذ بنتان فاكثر ثلثين واخت ففوق ما بقي مالم يحجب الاخت ابن ابن
فهو كابن «للجد» خبر ما الآتية «في الثلث وإن يقاسما، مع إخوة أو أخوات ما
اعتمى، وحسب الشقيق ذا اب معا، سقوطه ثم عليه رجعا، وإن يكن هناك فرض
يتنقي،» الجد «من قسم أو سدس» المال «وثلث ما بقي، وفرض اخت مع جد
ناء،» أي بعيد لا يصح «الا في الاكدرية الغراء، هما» أي الجد والاخت «وام
وحليل ياخذان، بالفرض» أي الجد والاخت «ثم اعتصبا ويقسمان،» وهي من
سنة للزوج ثلاثة وللام اثنان وللجد واحد فيعال للاخت بثلاثة فتصير تسعة
فيقسمان أربعة من تسعة له ثلثاها وسميت غراء لشهرتها وقيل غير ذلك.

«وان يكن محلها» أي الاخت «أخ معه، أخوه أخياف» أي إخوة لأم من قولهم
الناس أخياف أي مختلفون آباء «فأرثا امنعه،» وإن شقيقا «وكل من يدلي بوارث
سقط، به سوى الإخوة للام فقط، وكل من ساوته اخته حوى، ضعف الذي لها

تقول ستة لسبع أو ثمان	عول اثنتي عشرة لخمسة
عول اربع وعشرون إلى	تحيد عن ثلثين ثمن سدسين
وهي التي بالمنبرية تسم	بقية المال عن الفرض تكون
يقدم ابن فابنه ماسفلا	عمته وأخته وبنات عم
فعم جد وابدأن بالداني	وإن عمود نسب ينعدم
ثم على أهل الفروض ردا	وسيد العبد ولومبعضا
رق زنى كفر لعان عدم	وابن اللعان والزنى في جانب
أو تسعة أو عشرة كما أبان	عشرة أو ثلاثة أو سبعة
سبع وعشرين بثمانها ولا	كزوجة وأبوين وابنتين
وها هنا العول تكمل وتم	للعاصبين وهم مرتبون
وعصب كل الثلاث اعملا	ثم أب جد أخ بنوه عم
وفي تساوي بني الأعيان	ورث بالعصب موالى النعم
ثم ذوى رحم من تردى	له جميع ماله إذا قضى
بكا وقتل شك إرثا تحرم	الام كمن هو صحيح النسب

سواهم فسوا،» لغة في سواء ومنه ﴿مكانا سوى﴾ قرء بضم وكسر أي معتدلا «ومنعوا» أي العلماء «من حجب غير الوارثين، الا هم فيحجبون خائنين، وقاسم الام اب فيما بقي، عن فرض الازواج وبالضعف رقي» فيكون له ضعفاها «وجامع الفرض مع العصوبة، نال بكل منهما محبوبة، كالجد مع بنت» فله سدسه وثلثا ما بقي «وكابن العم،» فيأخذ فرضه ويقاسم العصبة فيما بقي «ان كان بعلا أو اخا لام، وان يضق عن الفروض المال، فقدر ما منها بقي يعال، تقول ستة لسبع» كزوج واختين «أو ثمان،» كزوج وشقيقة ولام ولا ب «أو تسعة» كالغراء التي مرت «أو عشرة» كزوج واختين واخوة لام وجدة أو أم «كما أبان،» أي ظهر «عول اثنتي عشرة لخمسة، عشرة» كأبوين وبنتين وزوج «أو ثلاثة» عشرة كابنتين وزوج واب «أو سبعة» عشرة ولا تقع الا في ثلثين وثلث وربيع وسدس كاختين وبني ام وزوجة

وإن جهلت وارثي مغترب لديك إرثه فعنهم نقب
فإن ايست منهم تصدق على المساكين بإرث الزاهق
والحمد لله تعالى حمدا يوافي الا لا ويكافي الزيدا
صلى وسلم على خير الأنام وآله أزكى صلاة وسلام

وام «تعول اربع وعشرون» لخمس وعشرين ولست ولسبع «إلى، سبع وعشرين
بشمنها ولا، تحيد عن ثلثين ثمن سدسين، كزوجة وابوين وابتتين، وهي التي
بالمنبية تسم، وهاهنا العول تكمل وتم، بقية المال عن الفرض تكون للعاصيين
وهم مرتبون، يقدم ابن فابنه ماسفلا، وعصب كل الثلاث اعمالا، عمته» عطف
بيان أو بدل من الثلاث «واخته و بنت عم، ثم» بعد بني الابن ما سفلوا «اب» ثم
«جد» ثم «اخ» ^(١) بنوه ^(٢) عم، فعم جد وايد أن بالداني، وفي تساويني الاعيان
أي الاشقاء «وان عمود نسب ينعدم، ورث بالعصب موالي النعم، ثم على اهل
الفروض ردا، ثم ذوى رحم من تردى،».

فروع: يجوز قسم التركة قبل الحمد ان بقي قدر الدين وروى اشهب منعه
وفسخه (قص) عن (مع).

«وسيد العبد ولو مبعضا، له جميع ماله إذا قضى» مات «رق زنى كفر لعان
عدم، بكا» أي استهلال المولود «وقتل» عمدا من الدية وغيرها وخطأ من الدية فقط
«شك» في أولها موتا وإيهما شقيقه وقول من قال يقسمانه لغو ^(٣) انظر (سر) «ارثا
تحرم، وابن اللعان والزنى في جانب، الام كمن هو صحيح النسب، وإن جهلت
وارثي مغترب، لديك ارثه فعنهم نقب،» فتش «فنبقوا في البلاد» قال في الضياء
فتشوا ومنه النقيب القائم بامر القوم المفتش عن حالهم «وبعثنا منهم اثني عشر
نقيباً» «فإن ايست منهم تصدق، على المساكين بإرث الزاهق،» نقله (ح) في
الوصايا وذكر ان الرفقة ان اجتمعت لبيع متاعه لم يردده الورثة.

(١) وفي نسخه: ثم (٢) وفي نسخه: ثم. و (شس)

(٣) وفي نسخة المختار السالم: غلط. و (شس)

تنبيهان : من عليه دين فدفعه لمن قدمته الرفقة لبيع مال الغريب برىء منه وكذا
الثقات جعل ماله بأيديهم (قص)
الثاني : في (قص) أيضا عن (مع) ان من علم انتسابه لقبيلة وعين بعضها وارثه
قبلت شهادته .

«والحمد لله تعالى حمدا، يوافي الاالا ويكافي الزيدا، صلى وسلم على خير
الانام، وآله ازكى صلاة وسلام

تم بحمد الله وحسن عونه

